

حکمت خانہ اصفیہ کراچی آباد و کن

————— (\*) —————

نمبر داخلہ ..... ۲۰۵۷۸

تاریخ داخلہ

تاریخ منسوخ

تاریخ

نمبر کتاب

نمبر کتاب و فن مذکور ..... ۱۷۸۵

4359  
~~RECEIVED - SEC 17~~  
SIA





# ناتج مصر

قبل الاحتلال البريطاني وبعبه

تأليف

المسيو تيودور رودستين

تعريب

٢٠٥٤٨  
١٤٨٥

على حشركى

وتتضمن مقدمة العرب حديثا مهما

مع سعد باشا في لندن عن المفاوضات

يطلب من مكاتب افاتس به موم ططات السكك الحديدية  
المصرية

ومن مكتبة الهلال بشارع النجالة بمصر

ومن مكتبة زيدان بشارع النجالة بمصر

ومن مكتبة بنك مصر بشارع الدواوين بمصر

ومن المكتبة التجارية بشارع محمد على بمصر

سنة ١٣٤٥ هجرية — سنة ١٩٢٧ ميلادية

۱۸۴۴۴
۸۷۲
۸۲۶

دانش
فن مری
تخت



المعرب  
على احمد شكوى



## فهرست الكتاب

صفحة

- ١ كلمة العرب وتتضمن حديثا مع سعد باشا في لندن عن المفاوضات  
١ مقدمة المستر بلنت  
١٦ وعود إنجلترا

## الباب الاول

انتهاب مصر

- ٤٤ الفصل الاول . بدء الاعتداء  
٦٤ الفصل الثاني . مصر في قبضة حملة الاسهم  
٨٥ الفصل الثالث . « المالية العليا »  
١٠٢ الفصل الرابع . حملة الاسهم في ميدان العمل  
١٢٣ الفصل الخامس . الوزارة الاوربية والثورة الاولى  
١٤٧ الفصل السادس . سقوط الوزارة الاوربية  
١٦٨ الفصل السابع . الانقلاب الحكومي  
١٩٣ الفصل الثامن . مصر تحت المراقبة الثنائية

## الباب الثاني

احتلال مصر

- ٢١٧ الفصل التاسع . ثورة سبتمبر عام ١٨٨١  
٢٤٠ الفصل العاشر . وقفة إنجلترا . بن السلام والحرب

- ٢٦٦ الفصل الحادى عشر . دسائس التدخل  
٢٩٢ الفصل الثانى عشر . الساسة بصفتهم محرضين على الاجرام  
٣١٢ الفصل الثالث عشر . مذبحه الاسكندرية المدبرة  
٢٣٣ الفصل الرابع عشر . سياسة المدافع الضخمة  
٣٥٢ الفصل الخامس عشر . الاستيلاء على مصر

## الباب الثالث

### ادارة مصر

- ٣٧٥ الفصل السادس عشر . اعمال اللورد كرومر المالية  
٣٩٤ الفصل السابع عشر . اعمال اللورد كرومر المالية (تتمه)  
٤٢٦ الفصل الثامن عشر . الغاء السخرة والكرباج  
٤٣٦ الفصل التاسع عشر . سياسة اللورد كرومر الاقتصادية  
٤٦٢ الفصل العشرون . الآثار الادبية للادارة البريطانية

## الباب الرابع

### ثلاث سنين من عهد جديد

- ٤٩٥ الفصل الحادى والعشرون . سياسة اللين المزوج بالشدة  
٥١٨ الفصل الثانى والعشرون . الحركة الرجعية والارهاب  
٥٤٣ تذييل . تقرير لجنة الجمعية العمومية بخصوص رفض مد امتياز

## صفحة بيان بـصور الكتاب

المغفور له السلطان حسين . . . . .	سلطان مصر السابق	
محمد بك طلعت حرب . . . . .	مدير بنك مصر	
وؤاد بك سلطان . . . . .	عضو الادارة المتتدب	
المغفور له محمد سلطان باشا . . . . .	رئيس مجلس النواب السابق	
المستر ولـفريد سكاون بلنت . . . . .	واضم مقدمة الكتاب	١
المغفور له سعيد باشا . . . . .	خديو مصر السابق	٤٥
المغفور له اسماعيل باشا . . . . .	خديو مصر السابق	٤٧
المسيو فرديناند دلـسبس . . . . .	صاحب مشروع قناة السويس	٦٠
المستر دتـرائيل . . . . .	رئيس الوزارة البريطانية السابق	٨٣
الورد بالمـستون . . . . .	وزير خارعة انجلترا السابق	١٠٠
المستر غلادستون . . . . .	رئيس الوزراء الانجليزية السابق	١٠٥
الورد غرانفيل . . . . .	وزير خارجية انجلترا السابق	١١١
الدوق ديـكازبه . . . . .	وزير خارجية فرنسا السابق	١١٥
الامير حليم باشا . . . . .	عم الحديو اسماعيل باشا	١٢٣
الامبراطور نالمون الثالث . . . . .	امبراطور فرنسا والحكم في قضية قامة السويس	١٢٤
المسيو دى بلنير . . . . .	المراقب الفرنسي	١٢٦
الورد كـردمر . . . . .	التنصل الانجليزى العام	١٢٨
نوبار باشا . . . . .	رئيس الوزارة المصرية السابق	١٤٢
راض باشا . . . . .	» » » »	١٤٣
الجنرال غردون باشا . . . . .	قائد الجيش الانجليزى في السودان	١٤٤
أحد عرابي باشا . . . . .	زعيم الثورة المصرية	١٤٥
المغفور له توفيق باشا . . . . .	خديو مصر السابق	١٤٦
المغفور له الشيخ محمد عبده . . . . .	مفتى الديار المصرية السابق	١٤٧
شريف باشا . . . . .	رئيس الوزارة المصرية سابقا	١٦٢
محمود باشا سامى البارودى . . . . .	» » » »	١٦٥
المسيو فريسينيه . . . . .	وزير خارعة فرنسا السابق	١٦٧
المسيو ليون غامبتا . . . . .	» » » »	١٦٩
الورد دوـفرن . . . . .	السفير البريطانى في الاسـتانة	١٧١
السير دروموندو ولف . . . . .	المنـدوب البريطانى في مؤتمـر الاسـتانة	١٧٤
المستر جون برايت . . . . .	عضو الوزارة البريطانية في عهد المستر غلادستون	١٧٦
	وقـد استقال من الوزارة احتجاجا على ضرب الاسكندرية	
الاميرال سيمور . . . . .	الاميرال الانجليزى الذى ضرب الاسكندرية	١٧٧
الامير بـسارك . . . . .	المستشار الالمانى	١٨١
البارون دى جيبير . . . . .	وزير خارعة روسيا السابق	١٨٦





﴿ كلمة المغرب ﴾

## بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد  
فهذا كتاب «تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده» كما سميناه نحن  
أو كتاب «خراب مصر» كما سماه صاحبه ، وهو كتاب فذائقى على تاريخ  
مصر فى عهد المغفور له اسماعيل باشا ثم تدرج الى ذكر الفضائح الخاصة  
بالقروض التى عقدتها مصر وكانت بداية الدين المصرى الذى أدى إلى  
وقوع مصر فى قبضة حملة الاسهم . وقد بين الكتاب كيف تأسس  
صندوق الدين ومانال البلاد فى أوائل انشائه من ضروب الارهاق  
والعسف وكيف تأمر رجال المال على خلع اسماعيل باشا . ثم تدرج الى  
تفصيل حوادث الثورة العرابية ووصفها أدق وصف وأشار الى دسائس  
رجال السياسة الاجنبية مما كانت خاتمه مذبحة الاسكندرية التى  
أقام المؤلف البرهان على أنها من تدبير أولئك الاجانب . ثم أسهب  
فى شرح ما تلا ذلك من الحوادث وعرج على موقعة النيل الكبير التى  
انتهت بزحف الجيش البريطانى على القاهرة واستيلائه على مصر ثم خصص  
للمؤلف جزءا كبيرا من الكتاب شرح السياسة التى اتبناها منذ الاحتلال  
وفصل اعمال لورد كرومر التى انتهت بمأساة مصر .

ولم يشأ المؤلف أن يعتمد على الروايات التى تنسب بل دعم أقواله

## ب -

بالمستندات والوثائق الرسمية فجاء الكتاب من خير ما اخرج للناس عن تاريخ الاعتداء البريطاني على مصر الى وقتنا هذا . وحسب القارىء دليلا على ماسببه هذا الكتاب من القلق للدوائر البريطانية السياسية ان جريدة التيمس قالت مرة في سياق مقال افتتاحي عن «ؤلفه» اذ سمعة بريطانيا في الشرق لم تتأثر من شيء كما تأثرت من كتاب خراب مصر» ولقد عني المستر بلنت صديق المصريين المشهور بوضع مقدمة بايعة للكتاب ختمها باثبات الوعود التي قطعتها بريطانيا العظمى بـالجلاء عن مصر

أما المؤلف فهو المسيو تيودور رودستين الذي كان قد فر من روسيا في عهد الحكم القيصري واستوطن إنجلترا ازهاء عشرين عاما اختلط في اثنائها باقطاب السياسة فيها . ثم تعرف به المغفور له مصطفى كامل باشا وقدر له المامه التام بالقضية المصرية فجاء به الى القاهرة لتحرير جريدته « ذى اجبشيان ستاندارد » ثم اصبح المؤلف فيما بعد الساعد الايمن للمستربلنت في تحرير المجلة الانجليزية « ايحبت » التي حضر لورد كتشرد خولها الى القطر المصري لصراحتها المتناهية . ولما دالت دولة القياصرة على اثر شبوب ثورة البلاشفة عاد المسيو رودستين الى روسيا حيث اختاره لينين سكرتيرا خاصا له . ثم عينته الحكومة الروسية فيما بعد وزيرا مفوضا لها في طهران ولكن لم يرض على تسليته مهام منصبه الجديد سوى بضعة اشهر حتى ارسل لورد

## - ج -

كيرزون الى الحكومة الروسية مذكرة طويلة طلب اليها فيها سحب  
المسيورودستين من طهران اذ نجاجا على انهما كه في نشر الدعاية ضد  
انجلترا في الهند .

ولقد وضع المسيورودستين كتابه هذا في سنة ١٩١٠ اي وهو  
حديث العهد بالحركة الوطنية في مصر ومن ثم شرعت جريدة اللواء  
في نشر مقتضات منه ولكن الحظ اسمعنا بالاعرف بالمؤلف شخصيا  
في لندن سنة ١٩١١ بواسطة المرحوم فريد بك وهناك اخ علينا المؤلف  
هو المرحوم المستر بلنت بضرورة ترجمة الكتاب المذكور وغيره مما  
كتبه المستر بلنت عن المسألة المصرية ليقف المصريون - وخاصة النشء  
الحديث - على اسرار الحوادث التي ادت الى احتلال بريطانيا لوالادي النيل  
فراقت لنا الفكرة وبانرنا من فورنا الى ترجمة الكتاب الحاضر  
ثم كتابي "استر بلنت وهما التاريخ الاسرى للاحتلال البريطاني ومذكراته  
وقد نشرتهما جريدة «البلاغ» .

وفي اواخر سنة ١٩١٧ عدنا الى مصر فاولنا طبع الكتب المذكورة  
ولكن السلطة العسكرية رفضت ذلك واستمعنا مندوبها في تلم  
المطبعات وطلب الاطلاع على الاصل الانجليزي ثم قال انه لايسه  
النصريح بطبع شيء منها في خلال الحروب لانها موجهة ضد بريطانيا !!  
فلم نربنا من الاذعان .

ثم ذهبنا الى لندن في اواخر سنة ١٩٢٠ واجتمعنا بالمستر بلنت

فكان اول مسائلنا عنه ترجمة المكتب المذكورة فاقفناه على مادار من المكاتبات بيننا وبين رجال السلطة العسكرية في مصر في هذا الصدد واعتذرنا له عن عدم استطاعة نشر ترجمتها .

ثم تقادم العهد على ما ترجمناه وجاءت حوادث تفتيش المنازل قبل سفرنا الى لندن وبعد عودتنا منها في اوائل سنة ١٩٢٢ فآثرنا ان نتخلص من المكتب المذكورة ومن ترجمتها وذلك باحراقها جملة واحدة . وفي سنة ١٩٢٢ حصلنا من المستر بلنت بشق الانفس على نسخة بالانجليزية من كتابنا الحاضرة فقمنا الى العربية ونشرناه تباعا في جريدة « الرشيد » باسم « تاريخ المسألة المصرية من عهد اسماعيل باشا الى سنة ١٩١٠ » لكي لا يستلفت انظار قلم المطبوعات . وبينما كنا نجمع الكتاب وطبعه حدثت ظروف شخصية لا محل لذكرها هنا فقدنا في خلالها النسخة الانجليزية ومعظم اصول الترجمة واخيرا وفقنا الى طبع الكتاب بفضل مساعدة الاستاذ الكبير محمد بك مسعود .

وسيالاحظ القارئ ان الصور الواردة في الكتاب وهي التي كلفنا البحث عنها عاء واى عناء لا تتبع سباق الحوادث ولعل عذرنا في ذلك اننا لم نحصل عليها جملة واحدة لندرجها بحسب السياق بل كنا نحصل على البعض منها هنا والبعض هناك ولم نوفق بتانا الى الحصول على البعض الآخر . وفي اوجز في نهاية الكتاب بما يابا بالصور المذكورة ويمكن سباقها في الكتاب وايضا يسعنا نسبة هذه الصور الان نقدم

بخالص الشكر الى حضرة العالم الكبير الاستاذ احمد بك لطفى السيد مدير الجامعة المصرية فهو الذى سهل لنا سبيل الحصول عليها ايام ان كان مديرا لدار الكتب الملكية كما لا يفوتنا ان نشكر ايضا حضرة صديقنا الاستاذ توفيق بك اسكاروس وجميع حضرات موظفى دار الكتب لمساعدتهم الجليلة لنا فى هذا الصدد ايضا . كذلك اقدم خالص شكرى لجناب المحترم جليا ردو بك والاستاذ محمد بك هلال لتفضلهما باعطائى بعض الصور النفيسة . و ننتقل بالقارىء الآن الى المسألة السياسية فنقول ان المؤلف قد اقام الدليل على ان اسماعيل باشا لم يكن ذلك « المخرب » الذى طالما زعم المتحيزون من المؤرخين بأنه كان سبب خراب مصر وشقتها . فلقد رأينا مما شهد به كبار الاجانب فى مصر ان اسماعيل باشا هو الذى حول مصر من صحراء موحشة الى جنة زاهرة . نعم لقد تكلفت هذه العملية نفقات طائلة ولكن ما كان اخلق بهذه النفقات ان تعود بالربح الوفير على مصر لولا ما تسرب من اموال المصريين الى جيوب السماسرة الاجانب ومن هذا حذوهم ولف نفهم .

ولقد ختم المؤلف قصته بما وقع من الحوادث فى عام ١٩١٠ فبقي علينا انكما نربط الماضى بالحاضر ان نذكر بكل ايجاز ثم ما حدث منذ ذلك الحين فى عهد السير الدون غورست ثم التقرب بين قصر عابدين وقصر الدوبارة فكانت النتيجة مطاردة زعماء الحزب الوطنى ومحاربة الحركة الوطنية ولكن جاء اللورد كيتشنر بعد وفاة السير الدون غورست فعاد

النفور والتشاد بين عابدين ودار العميد الى سابق عهدهما وخاصة وان اللورد كتشنر لم يكن ينسى ما بظن انه اهانة لحقته من سمو الخديو السابق في حادث الحدود .

ولم يكن لسموه تكةا يتكىء عليها في مقاومة اللورد كتشنر بعد ان صار رجال الحزب الوطنى مشنتين في طول الارض وعرضا . ونحسب ان ساعة اصطدام اللورد كتشنر بسمو الخديو كانت آتية لا ريب فيها لولا ان نشبت الحرب العالمية واضطرت انجلترا الى استبقاء اللورد في بلادها للارتفاع بمزاياه ومواهبه العسكرية . على ان اللورد حتى وهو بعيد عن الديار المصرية لم ينس ان يثار لنفسه من حادث الحدود فاشار على الحكومة البريطانية - وقد كانت لمشورته وقتئذ المقام الاول من الاعتبار - بعزل سمو الخديو واعلان الحماية على مصر وهكذا انتهى عهد الخديوية بسبب ما كان من العداء الشخصي بين الخديو واللورد كتشنر .

وفي الوثائق التي نشرها دولة رشدي باشا وما تبودل في اوائل اعلان الحرب بينه وبين رجال حاشية الخديو من الخطابات والبرقيات ما يدل دلالة واضحة على ما كان لهذا العداء الشخصي من الاثر البعيد في تكييف القنصلية المصرية وتغيير وجهها تغييرا كلياً فمجرة قلم واحدة خلست وزارة الهندس الى حوزة النخبة المصرية من مراكزها الدائمة الى نزاع داخلي بين انجلترا ومصر ، وعلى اثر ذلك كان حتماً يبقى محمود زعم

باطل لو أن مصر من جانبها رفضت العمل تحت ظل الحماية . اذ لا يخفى ان الحماية هي عقد بين امة وأخرى تقوم بمتنضاه احداها بحماية الاخرى فلو ان مصر برهنت وقتئذ على انها ترفض العمل بنظام الحماية لكان لنا الآن شأن اخر غير شأننا الحاضر .

وهنا لانجد بدا من الاشارة بكلمة موجزة الى احاديث دولة رشدي باشا . وقبل ان تنفوذ بشيء نقول صراحة ان دولته انما فعل ما فعله وهو مرتاح الضمير بانه يخدم مصلحة بلاده ويؤثرها على كل مصلحة أخرى . بمعنى ان دولته لم يقبل العمل تحت ظل الحماية الا بعد ان اقتنع ضميره بان المصلحة العامة في ذلك . فلم يكن دولته خائنا لولي نعمته ولا مفرطا في حقوق بلاده عند ما قبل العمل تحت ظل الحماية . هذا مانعنه على رؤوس الاشهاد ولعل لدولته العذر فيما فعل بعد ما رأى نية الندر من الانجليز وأرسالهم اغاخان إلى مصر في الوقت الذي كانت فيه للورد كتشنر الكلمة العليا في تصرفات وزارة لندن

ولكن ألم يكن يجدر بدولته وهو الرجل الذي حنكته التجارب وخبر الانجليز خبرة طويلة وعرف مبلغ استخفافهم بالوعود والعهود متى كانت لا تنفق ومصالحهم ، أن يطلب من الانجليز وعدا كتابيا بان تصير مصر مستقلة بعد أن تضع الحرب أوزارها بل لماذا لم يطالب الانجليز وقتئذ بان يمتدوا مع مصر محالفة هجومية دفاعية تقف بها الدولتان جنبا إلى جنب ؟



## -- ح --

ان الانجليز كانوا وقتئذ - وقبل مجيء الجنود الهندية - يتلفون مع المصريين في القول فكان يجدر بدولته ان ينتهز فرصة قلقهم من ناحية تركيا ويقنعهم بان من مصالحهم ترضية المصريين بعقد محالفة معهم كالتى اشرنا اليها آنفا فاذا مارفضوا ثبت لديه سوء نية القوم فهناك كان يرفض العمل معهم ولما وجد من يتوجه اليه بكلمة نقد الان .

ولعل دولته يعرف تماما ان رفض التعاون في العمل مع الانجليز في الوقت الذى كانوا يشددون فيه بحقوق الامم المهضومة كان يوقعهم في حيص بيص لامن الوجهة الادبية خسب بل ومن الوجهة الحرية ايضا . لانه لم يكن يعقل ان ينامر الانجليز بمقاضة المصريين وايلاهم في شعورهم وعواطفهم بينما كانت الجيوش التركية تهدد قناة السويس .

ونظن ان دولة الباشا يوافقنا على انه كان في وسعه معاكسة الانجليز وعرقلة اعمالهم سواء اكان في داخل الحكومة ام خارجها ولا عبرة بما يقال عن القوات الانجليزية والهندية والاورستالية التى كانت بمصر وقتئذ فقط . رأينا كيف ان إنجلترا التى خرجت ظافرة من حرب الجبابرة فقد هزمت هزيمة ساحقة ما اثره الشعب المصري في سنة ١٩١٩ ولا نقول انه لم يهزم . بل نقول ان مصر سنة ١٩١٤ بشورة كهذه ولكن كان هناك بعض من يسمونهم بالثوار لم يستغلوا هذه الفرصة .

اننا اضغنا في سنة ١٩١٤ فرصة ذهبية نادرة فلما يسمح الدهر بمثلها فلم  
نتنهنز فرصة النشغال بال انجلترا بحرب عالمية لنتنزع من برانتمها استقلالنا  
بل استنمنا الى وعودها ، وكثيرا ما هي ، واطمان نفوسنا الى الالفاظ  
المعسولة التي الهتنا بها الى ان خرجت من ورطتها فربحت وخسرنا وها  
نحن نجني ثمار تمارديننا في الثقة بالعهود الانجليزية والاطمئنان الى أقوال  
ساسة الانجليز

ولا نرى بدا ونحن نتكلم في صدد الحماية من ان تثبت هنا ما كتبه  
اللورد ادوارد غراي اذ ليس يخفي ان اقواله حجة في هذا الموضوع ذلك  
لان اعلان الحماية كان في أثناء ترعه في وزارة الخارجية . قال اللورد  
في مذكراته التي نقلناها الى العربية وسنفرغ من طبعها قريبا في الفصل  
الخامس والعشرين تحت عنوان « سياسة الحلفاء في اثناء الحرب »  
ما نصه : —

« ولا بد من كلمة هنا في صدد مصر التي تعقدت مسائلها بعد دخول  
تركيا الحرب ولست اذكر بالضبط الاراء الخاصة التي تغلبت علينا  
ووجهت سياستنا في اتجاه معين . فلقد تعاقبت الحوادث وكان كل منها  
يقتطلب البت فيه بسرعة ولكن المسألة كانت تلخص فيما يلي  
« ان موقف مصر لم يطرأ عليه اى تغيير بسبب وجود الاحتلال  
البريطاني . هذا من الوجهة الدولية ، اما من الوجهة السياسية فان  
المصريين بعد ان دخلت تركيا الحرب اصبحوا من دعايا الاعداء . وقد

رأينا ان الحاجة ماسة الى وضع ما يحول دون وقوع ارتباكات قانونية فلو اننا ضمنا مصر الى الامبراطورية البريطانية لسوينا المعضلات السياسية دفعة واحدة ولكن كان هذا الحل يكون غلطة كبرى واجر به ان يززع الهيبة الاسلامية ويؤثر في مركز مصر بصفتها دولة اسلامية. ثم لاتنس ان حلفاءنا كانوا يؤولون هذا العمل باننا بادرنا الى انتهاز فرصة الحرب لتحسين مركزنا ولقضاء لبايات خاصة. وعليه كانت تكون النتيجة اننا نمضب حلفاءنا ونثير شكوكهم فينا ونخرج عواطف مسلمي الهند ونوغر صدور المصريين وندفعهم الى الخروج علينا. وبديهي ان الحالة العامة لم تكن وقتئذ تسمح بمثل تلك المغامرة. لهذا رأينا ان الحل الصالح الوحيد هو ان تعان الحماية على مصر ولكن هذا الحل ترك طبعا عدة مشاكل خطيرة تنتظرة الحل فيما بعد» انتهت اقوال اللورد غراي. فتاريخ مصر في عهد الحماية لا يخرج عن كونه صفحة واحدة كان فيها النرم علينا والنعنم للانجليز الى ان وضعت الحرب أوزارها وهبت الامة المصرية من رقدتها تنشد مساواتها بالامم الاخرى. ولا بد هنا من الاعتراف بفضل دولة رشدي باشا في اذكاء نار الشعور الوطني. ولقد انكرت القوة العنوشوم حق مصر وحاولت كتم انفاسها ولكن للشعوب غصبة فبمجرة ما ايقن المصريون ان السياسة الانجليزية تريد غمط حقوقهم ناروا ثورتهم السياسية المشهورة فارغموا ساسة لندن على اطلاق سراح معتقلي ماطلة وعدت الامة المصرية اطلاتهم فوزا لها.

هنا بدأ الصراع السياسي الجدي بين مصر وإنجلترا وهنا صارت الكلمة لرجال السياسة بعد أن حبطت مشورة رجال السيف والمدفع . وإن لمن دواعي الأسف أن نذكر هنا أن مصر خرجت خاسرة من هذا الصراع السياسي فلقد ساءت حالها عما كانت في سنة ١٩١٤ . ولا يحتاج الإنسان إلى أكثر من أن يدير بصره حينما أراد فانه يصطدم اصطداما بالنفوذ الإنجليزي برغم ما يسمى بالاستقلال .

ولقد أرسل الإنجليز إلى مصر أحد أساطين الاستعمار في بلادهم ألا وهو اللورد ملتر فكان نصيب لجنته المقاطعة التامة من الشعب المصري فانقلب إلى قومه ينصح اليهم بتلبية مطالب المصريين بعد أن تغلغت الوطنية في نفوسهم بشكل معدوم النظير .

ولقد كانت الساعة رهيبة والحالة دقيقة . فإن الإنجليز بعد أن قاطع المصريون لجنتهم تجاهلوا وجود الوفد باديء ذي بدء وعولوا على المضي في سياستهم بدون الاستئناس برأيه في حل القضية المصرية . ولكن المرحوم المستر بلنت تدخل لإزالة الجفاء بين الحكومة البريطانية من جانب والوفد المصري من الجانب الآخر فكانت النتيجة أن ذهب المستر هيرست إلى باريس ودعا الوفد إلى الذهاب إلى لندن ففعل .

ولما سمعنا هنا أن الوفد إلى لندن قد قرر الذهاب إلى لندن « متفاوضة » لم يميز ، أسا بسا أن كانت أعماله حتى ذلك الحين قاصرة على نشر الدعاية المصرية في باريس وغيرها من العواصم

## -- ل --

الأوربية وفي أمريكا - نقول انه كان ينبغي عليه ان يتثبت قبل رحيله الى العاصمة الانجليزية من الاساس الذى ستدور عليه المفاوضات. وهذه ملاحظة سنين للقارىء اهميتها فيما يلى .

ثم دارت المفاوضات بين اللورد ملزر وبين الوفد حيث تمخضت عن مشروع ملزر المشهور الذى عرض على الامة المصرية فرفضته ان لم يقرن بالتحفظات وهو المشروع الذى اعلن دولة سعد باشا زغلول في حديث له مع بعض الطلبة المصريين في لندن بانه مشروع حماية «بالخط الثلث» . ولا بد هنا من الاعتراف بالفضل لدولة محمد سعيد باشا فقد كان قطب الرحي في حركة المعارضة للمشروع .

ونعود الآن الى الملاحظة السالفة . فقد تشرفنا ذات ليلة في اواخر اكتوبر سنة ١٩٢٠ بمقابلة دولة سعد باشا في فندق سافواى بلندن . ولسابق صداقة بين دولته ووالدنا تبسط معنا في الحديث الذى استمر حوالى اربع ساعات . فلما استسمحناه في ان نبدي له ما عن لنا من الانتقادات على سياسته العامة افسح لنا صدره الابوى واظهر لنا استعداداه لسماع مايجول في نفوسنا .

ولما كنا قد سمعنا بان بعض الصحف المصرية كذبت رأى دولته في المشروع كان من الطبيعى ان تفتح الحديث باستجلاء رأى دولته فصرح لنا انه اخبرهم حقا « بان مشروع لورد ملزر هو حماية بالخط الثلث » ولكنه انما قال ذلك لهم في حديث خصوصى لالينشروه

وفي جريدة الاهالي بصفة خاصة .

ثم اخذ دولته ية حص علينا من انباء الوفد و كيفية تشكيله وماحدث  
بعد ذلك من الحوادث الى حين سفره من مالطة الى باريس . وقد  
تطرق الحديث الى ذكر المفاوضات فدار بيننا حوار كالاتي :

س : كيف وافقتم معاليكم على الحضور الى لندن مع عدم علمكم  
بالاساس الذي تدور عليه المفاوضات ؟

ج : لقد اكدوا الى ان اساسها الاستقلال التام لمصر والسودان

س : من هم الذين اكدوا لك ذلك ؟

ج : مندوبو الوفد الذين ارسلناهم الى انجلترا لجلس النبض .

س : اذن لم يصل الى معاليكم شيء رسمي لامن اللورد ملزر ولا من

احد من اعضاء لجنته ؟

ج : كلا .

س : سبق ان شغلتم معاليكم منصب القضاء الاعلى في مصر فلم

يكن يطاوعكم ضميركم على الحكم في امر من الامور الا بعد الاطلاع

على المستندات والوثائق الخاصة به . و انتم قد عركتم الدهر وتعرفون

من ماضي لورد ملزر ما ندره لانعرفه نحن معشر الشبان فكيف استجرتم

لانفسكم الاقدام على امر خطير كقل مركز القضية المصرية من باريس

الى لندن ولما يصلحكم مستند رسمي من لجنة اللورد ملزر عن الاساس الذي

تدور عليه المفاوضات ؟ الا ترون معاليكم ان حضوركم الى لندن كان

غلطة سياسية كبرى ؟

ج : لا اكتمك الحقيقة يا ولدى فلقد خدعنى زملائي وغرروا بي .  
س : ان الامة المصرية انما وضعت ثقتها في معاليكم فهي لاتعرف  
شيئا عن هؤلاء الزملاء فلماذا لم تنبذوا استشارتهم وقد رأيتم خطأها ؟  
ج : لقد خفت من تفرق الكلمة . ان اغلبية اعضاء الوفد  
استحسنوا الذهاب الى لندن فرأيت ان انزل على رأيهم تماديا من  
الظهور بمظهر المتعنت الخارج على الاغلبية .

س : ولكن نسيت معاليكم ان الامة وكلتكم في السعي للاستقلال  
التام لمصر والسودان أفلم يكن يجدر بكم استشارة البلاد قبل الاقدام  
على امر خطير كهذا وخاصة وانكم لم تكونوا من رأى اأغلبية الوفد ؟  
ج : ماذا احدث على كل حال وقد رأوا ان لا بأس من استطلاع  
رأى القوم هنا وقد حضرنا لهذه الغاية .

س : اذن فماذا كان رأيكم في مشروع اللورد ملر من بدء الامر ؟  
ج : كان رأيي أنه حماية بالخط الثلث وان كان يشتمل على بعض  
المزايا .

س : لماذا لم تصارحوا الامة بهذا حتى كانت تستعبر برأيكم وان  
زعيمها الذى تستعبر به البلاد برأيه عند الخطوب ؟

ج : ان المشروع كما انبذتموه يشتمل على بعض مزايا خرفنا من ان  
يلوئى الحبيب المصري لا نقي حرمته "ي" هذه الزيا المستعصوبت عرض

الامر عليه .

س : هذا كان يكون حسنا لو ان الذين انتدبهم مع اليكم لعرض المشروع على الشعب اكتفوا بعرضه دون ان يظهروا تحيزهم له فما بالك وهم لم يتركوا وسيلة من الوسائل الانجأوا اليها لحل الامة على قبول المشروع كما هو ؟

ج : لقد كافتهم بالوقوف على الحياء التام عند عرض المشروع على الامة ؟

س : ألم يخبروك كيف استقبلته الامة ؟

ج : لبد افهموني ان الامة راضية عنه كل الرضى .

س : هذا غير الواقع يا معالي الباشا . ألم يبلغوك ما كتبه الاستاذ عبد الحميد بك ابو هيف في نقد المشروع ؟

ج : كلا . بل كل ما قالوه لى ان الامة ابدت بعض رغبات فى صدد المشروع وانهم هم الذين اوعزوا اليها بتقديم تلك الرغبات !!

س : ولكن يا باشا هذا ايضا غير صحيح فلقد طالب فريق من الامة التحفظات وتشدد فى قبولها ونادى الفريق الاخر بسقوط المشروع بتاتا . فهلا كان من المستحسن ومعالىكم مقتنعون بان المشروع حايبة « بالخط الثالث » أن تصارحوا الامة بهذا الرأى فان اصغت لمشورتكم قطعتم المفاوضات وعثتم الى حظيرة الوطن مرفوع الرأس وان أثبت الا التعلو وراء للمشروع استسلمتم من رئاسة الوفد وأنزقم على الامة



بانتخاب رئيس بدلکم يسعى للحصول لها على استقلال زائف ؟ اذ  
ليس يخفى على معاليکم ان الامة وکلکم فى السعى للحصول على  
الاستقلال فان لم توفقوا فى مهمتکم فردوا الامر لها وليس فى ذلك غضاضة  
عليکم . لان الزعيم هو الذى يقود مواطنيه الى طالب الکمال فان  
ساروا خلفه طائعين فيها ونعمت وان أصروا على الرضى بالقشور دون  
اللباب فليترك لهم زعامتهم وليعلم انهم لم ينضجوا بعد الضوج الکافى .  
ج : اننى معول على قطع المفاوضات اذا لم يصنع القوم الى  
مطالبنا .

وهنا تشعب الحديث فتناول عدة مسائل اخرى لا يتسع لها  
هذا المقام .

ثم لم تمض على هذا الحديث بضعة ايام حتى فہبنا مرة اخرى لزيارة  
سعد باشا فأخبرنا انه يعد معدات السفر بعد ان رأى من تعنت القوم  
وتصلبهم ما يذهب بصبر الحليم .

وبعد انقطاع المفاوضات ومناورة سعد باشا للندن هدأ الجو  
السياسى هدوا نسبها ونشطت الدعاية المصرية بعض النشاط . ولكنها  
كانت غير موفقة لسوء الحظ لانها كانت قائمة على الابهام والتموض .  
بمعنى أن الذين کفروا بها لم يشرحوا للانجليز ولاعضاء حزب العمال  
خاصة ما يفهمه المصريون من نظرية الاستقلال التام .

ونذكر بهذه المناسبة ان الاستاذ مکرم عبيد جمعنا مرة فى لندن بالمستر

## — ف —

سوان عضو البرلمان المشهور قبل مجيئه الى مصر فتجاذبنا معه اطراف الحديث طويلا . فكان مما سألتنا عنه ما نفهمه من نظرية الاستقلال التام فقلنا له على الفور اننا نفهم منها جلاء الانجليز عن البلاد المصرية بأسرها لافرق في ذلك بين القاهرة والاسكندرية او السويس او العريش . وقد سألتناه بدورنا هل يعتبر الانجليز انفسهم مستقلين اذا احتل الاسطول الالماني احد ثغورهم ؟ فكان جوابه بالنفي طبعاً .

ولا اظن ان صراحتي هذه آلت المستر سوان بل بالعكس جعلته يقول لي على مرأى ومسمع من الاساذ مكرم « انى اهنىء نفسى بعرفك لانك تستطيع ان تميز بين الاستقلال والاحتلال » .

وبهذه المناسبة ايضا اقول اننا تناقشنا عدة مرات مع المرحوم المستر بلنت في منزله في فساد مشروع ملنر واخيرا استصوب أن يقدمنى الى المستر ماسنجهام محرر جريدة النيشن وقتئذ واحد اساطين الكتاب السياسيين الانجليز فلما سألتنا رأينا في المشروع اجبناه فوراً بأنه مشروع فاسد يراد به الضحك على ذقون المصريين الذين لن يرضوا عن الاستقلال التام بديلا . فلما سألتنا عما نفهمه من تلك العبارة لم نتردد في ان نجيبه بان الجلاء التام عن وادى النيل هو أول شروط ذلك الاستقلال . فلما أبدى المستر ماسنجهام دهشته لتلك الصراحة دار بيننا الحديث الآتى :

انا : لاداعى للدهشة لأن انجلترا اذا كانت جادة في رغبتها في



## - ق -

الموجودة في منطقته القنطرة . اما اذا وقع العكس وتغلب عليكم اسطول المدو فان تغنى عنكم حاميتكم في الساعة . ان سيكون مصيرها الهلاك الماجل مهما كانت قوتها . وحسبك فيها مدح بين نار الجيش المهاجم ونار المصيرين الذين لا بد ان يهلكوا . ملك مصره فيقبلوا اليكم ظهر المجن . خير لكم ان تحمضه . ص . بين زولاهم وذلك بالجلاء عن بلادهم قاطبة وان تعهدوا اليهم . والاستعانة بكم عند الحاجة وتقوية اسطولكم في البحر . ان يستطيع صد عادية المعتدين على مصر .

ثم لعلكم لا تقولون انكم تترددون في مصرين اذ ليست لهؤلاء مصلحة في تعطيل مرور . متى عادت اليهم في سنة ١٩٦٨ بعد انتهاء امتيازهم . ان مصر اكبر موارد الثروة في البلاد .

هنا اقتنع المستر ماسنجر ، ان مصر حبال تلك هي اول مرة يرى فيها امكان حل المسألة المستر بلنت بان يضرب على ص . واعد بر الرجل بوعدده وكتب يقول انه متعجب . لفة صرية هو الجلاء عن وادي النيل ونقطة مصر . لم نكن هذه الآراء من قبل . الديلي هيرالد او المانشستر جاز .

البرلمان امثال المستر سوان والمستر لانسبورى صاحب الديلى هيرالد او المستر رامزى مكندونلڊ نفسه قبل توليه الوزارة وغيرهم وغيرهم .  
ثم رأينا اتماما للفائدة ان نترجم التقرير الذى وضعه الحزب الوطنى فى الرد على مشروع ملز ووضعا له مقدمة اتينا فيها على نقط الخلاف التى بيننا وبين الانجائز وتكلمنا عن مسألة القناة بالمعنى الذى تكلمنا به مع المستر ماسنجهام وذكرونا الانجائز بان الجلاء هو الحل الوحيد للمسألة المصرية وطبعنا ذلك كله ووزعناه على اعضاء البرلمان والصحف الانجليزية والامريكية وموظفى قلم الديكـرتيرة فى عصبة الامم .

ولست اظن اننا خسرنا بهذه الصراحة بقدر ما خسرناه باستئمال الابهام والغموض فى مخاطبة الشعب الانجلىزى . لان المعروف عن هذا الشعب انه عادل محب للانصاف ولكنه يمشق الصراحة ويكره المداجاة والمواربة . ولعل هذا من اهم الاسباب التى حالت دون تفاهننا معه مباشرة . فالى ان يسمع قضيتنا خالية من الغموض والتعبد فلا أمل فى حل القضية المصرية بالشكل الذى يحقق امانينا القومية . فواجبنا اذن هو نشر الدعاية المصرية فى انجلترا وليكن اساسها طلب الجلاء واقتناع الانجائز بان هذا الحل فضلا عن انه لا يهدد مصالحهم او يتعارض معها فانه الوحيد الذى يتفق مع شرفهم وشرف تاجهم .  
ونعود الان الى حديث المفاوضات فنقول ان دولة سعد باشا

ما كاد يرجع الى مصر حتى هبت ريح عاصفة مزقت البلاد احزابا وشيما ففريق يطلب المفاوضة وفريق يرفضها ويستنكرها وفريق يرى ان تكون على يد دولة عدلى باشا . ولقد كان خليقا بالاساسة الانجليزان يقفوا متفرجين على تلك الحرب الشعواء التى تطاحنت فيها الاحزاب المصرية بلا جدوى .

ولقد كان مع الاسف لهذه الحرب الطائشة صدى بين الطلبة فى اوربا مما جعلهم يستقبلون دولة عدلى باشا اشنع استقبال فى طريقه الى لندن على رأس الوفد الرسمى .

ولقد ذهبنا باسم الجمعية المصرية فى لندن لمحادثة دولة عدلى باشا فى فندق الكارلتون بلندن فى موضوع المفاوضات فالقينا لابلنجر فى برنامجه ولا فى مطالبه عن برنامج ومطالب الوفد فعجبنا اذن من ذلك التطاحن السخيف بين الاحزاب لغير ما سبب جوهرى اللهم الا الخلاف على رئاسة الوفد الذى يتولى المفاوضات .

ولم يكن دولة عدلى باشا اقل من دولة سعد باشا غيره على مصالح بلاده فقد قطع المفاوضات بعد ان ضاق صدره ذرعا بعنت اللورد كيرزون والمستر تشرشيل . وما كاد يعود الى مصر فى أواخر سنة ١٩٢١ حتى قدم استقالته وانسحب من ميدان السياسة وهنا اصبح جو السياسة المصرية مكفهرًا بما تجمع فيه من السحب ، وهنا ايضا

ازدادت نار السداوة والبغضاء اشتعالا بين المصريين وبعض .  
فنفى من نفي الى سيدل واحتس من اعتقل في الماظه وقصر النيل  
والمحاريق وغيرهما وغيره . وظلت البلاد بلا وزارة الى ان تقدم لها  
دولة ثروت باشا في اواخر سنة ١٩٢٢ فشكل وزارته على اساس  
تصريح ٢٨ فبراير المشهور الذي احتفظت فيه انجلترا بصفة مطلقة  
بالنقط الاربع الى ان في كل واحدة منها لهدم استقلال مصر .

ولست بحاجة ، ثم ان المقام لا يتسع ، لبحث مواطن الضعف  
في هذا التصريح ودهبنا على قيمته العملية اننا صرنا اعجوبة  
الاعاجيب بين الامم فينا تتمتع ببرلمان واستقلال وسفراء في  
الخارج اذا بالاحتلال مرتبط في عاصمة بلادنا واذا بمنذوب بريطانيا  
السامي تكفي كلمة واحدة لانهاء البرلمان واغلاق دور السفارات  
والمفوضيات . ومع ذلك يؤسف بشنا من يسبح بحمد هذا التصريح  
ويعدده نعمة كبرى على البلاد .

ثم توالى في ذلك في ايام وزارة دولة يحيى باشا فاعادت  
معتقلي جبل قاتر في ذلك في المنفيين السياسيين بعد ان اتفقت مع  
الانجليز على قانوني الامانة والتعويضات ولما دارت الانتخابات  
البرلمانية اسفروا انهم في غداة وفدية فتولى الوزارة دولة سعد  
باشا برغم انه في ذلك في اياها سمو الامير الجليل عمر  
طوسون . وليس من المستبعد ان لاسمان هنا ان الوزارة السعدية

لم توفق الى حل النزاع القائم بيننا وبين انجلترا في عهد تربع وزارة العمال في دست الحكم.

وبهذه المناسبة لابد لنا من أن نقول صراحة ان معسر خسرت أيما خسارة لعدم ائتلاف أحزابها بعد ظهور نتيجة الانتخابات في سنة ١٩٢٤ . فلقد كان في وسع زعيم الاغلبية أن يدعو إلى عقد مؤتمر وطني عام كالذي عقد بعد ذلك بعامين فيتصافى الزعماء فيما بينهم ويقسموا ألا يشكل أحد منهم الوزارة إلا إذا غيرت وزارة العمال الاساس الذي قام عليه تصريح ٢٨ فبراير . فان وقعت إلى ذلك - وهو ما كان مرجحاً جداً نظراً لما أصبح عليه مركزها من المثانة والمنعة على أثر نجاحها في حل مشكلة التعويضات الألمانية - لحلت المعضلة المصرية حلاً نهائياً ملائماً لمصالحنا . وأما إذا راوغت في إجابة مطالبنا أو لم تجد من البرلمان البريطاني ما يشجعها على المضي في سياسة المسالمة معنا فلا نكون قد خسروا شيئاً وحسبنا ان نكون قد خرجنا من المعركة السياسية متحدى الكلمة متراصي الصفوف

ولكن فانت تلك العروسة الذهبية وظلت الوزارة السعدية تتباطأ في فتح باب المفاوضات إلى أن تزعزع مركز وزارة العمال وأصبح سقوطها أمراً لا بد منه بعد أن نألب عليها المحافظين والاحرار . وما كان أولانا بان لا نفتتح باب المفاوضات مع تلك الوزارة بعد أن رأينا وهن مركزها وشدة حاجتها الى التمسك بابه مسألة من المسائل لتعزيز



مركزها على حسابها ، وهو ما حدث فعلا فان الرئيس مكدونلد الذى صرح مرة وهو فى بور سعيد « أن المسألة المصرية يمكن حلها فى أثناء تناول فنجان القهوة » ما كاد يقع بصره على دولة سعد باشا حتى أخذ يعالج المسألة المصرية بشكل يحسده عليه اشد المحافظين غراما بالاستعمار . وكانت النتيجة طبعاً فشل المفاوضات ولم يجد وزارة العمال تشبها وتعنّتها شيئاً بل لقد فضحت نفسها وخذلها الكثيرون من انصارها .

وفى عهد الوزارة السعدية وقع حادث اغتيال السردار فاتخذه الساسة الانجليز ذريعة لقضاء لباتهم فى السودان وغيره . على ان حادث الاغتيال ان كان قد دل على شيء فانه دل دلالة واضحة على ان ما يسمونه الاستقلال المصرى ليس له وجود فى الحقيقة . ولعلنا لم ننس ذهاب اللورد اللنبي فى خمسمائة من فرسانه وتقديمه انذاره المشهور لدولة سعد باشا ولا ما ترتب على هذا الانذار من سقوط وزارة الاغلبية وتعطيل البرلمان الى آخر ما هنالك من الحوادث المحزنة التى لاتزال اثارها ماثلة للعيان .

ولقد اظهرت محاكمة قتلة السردار ان الامة المصرية كانت بريئة فعلا مما وصمتها به الحكومة البريطانية وقت تقديم بلاغها المشؤوم ولكن ماذا يعنى الساسة الانجليز ذلك وقد نالوا امانهم وقضوا لباتهم ؟ والآن وقد ائتلفت الاحزاب وحلت ما يسمونها سياسة التفاهم محل سياسة التشاد والعناد بين مصر وانجلترا فهل يمكن أن يقال اننا نخطو الى الاستقلال أم اننا نتدهور ونتقهقر ؟ ان الموقف جلي والحالة

لا تحتاج الى بيان أو شرح فقد أوشكنا أن ننسى مطالبنا القومية التي  
ثارت الامة من أجلها بفضل هذه السياسة الجديدة . اننا ممن يحبذون  
التفاهم مع الانجليز بل والتحالف معهم ولكن الاستسلام والتفريط في  
حقوقنا لا يصلحان أساساً للتفاهم . وما قيمة تفاهم لا يكون بين الند والند  
والصديق والصديق ؟ فليذكر الساسة الانجليزان التفاهم الدائم لا يكون  
الا بتحقيق أماني المصريين القومية . بهذا وحده يضمنون ولاء  
المصريين ويكسبون ثقتهم بقطع النظر ممن يتربع في كراسي الحكم  
في القاهرة .

ان انسحاب بريطانيا من وادي النيل هو الحل الوحيد للمسألة  
المصرية لا من وجهة المصريين بل من وجهة الانجليز انفسهم فليعلم  
الساسة الانجليز النظر في هذا وليشيحوا بوجوههم عن نصائح  
رجال العسكرية الذين يحسنون لهم دوس ما قطعته بريطانيا على نفسها  
من الوعود المقدسة للبعلاء عن مصر .

وعلى الساسة المصريين واجب صريح . لقد قطعوا شوطا بعيدا  
في سبيل التفاهم مع انجلترا ولكن بلا جدوي . فهلا عادوا ادراجهم  
واهابوا بامتهم ان تستأنف جهادها المشروع لتحقيق امانها القومية بعد  
ان اصم الانجليز آذانهم عن سماع كلمة الحق ؟ ان الوقت لا يزال فيه  
متمسح فيلقولوا كلمتهم حتى تتحد صفوف الامة جميعا وتقف كلها كالبنين  
المرصوص وتتملاشي الخلافات الحزبية فليس من الرجولة في شيء ان يتقاتل

المصريون على العرض بينما الغاصب واقف يتفرج علينا ويتسلى باختلافاتنا .  
لقد عينا الى الان بذكر المسألة السياسية التي تهتم لها جميع  
اليئات المصرية طبعاً ورأينا فيها هو أننا تأخرنا بمراحل عما كنا عليه في  
سنة ١٩١٩ وحسبنا ان الانجليز لا يزالون يتدخلون حتى في اختيار  
وزرائنا . وهل أدعى إلى السخرية من هذا الاستقلال الذي لا يكفل  
لرئيس حزب الاغلبية تشكيل الوزارة بل يقصي عنها اقضاء ويوكل أمر  
تشكيلها إلى رجل يرتكن الى حزب من الاحزاب ؟

بقى أن نقول كلمتنا في الحالة الاقتصادية التي نشأت عن الثورة المصرية  
لقد كان المأمول أن يعنى الزعماء بها عنايتهم بالشؤون السياسية . وكيف لا  
والمال هو روح النهضة القومية وقلبها النابض ؟ ولقد رأينا مصطفى كمال  
في تركيا فضلاً عن عنايته بالمسائل السياسية يولى المسألة الاقتصادية  
وغيرها من الشؤون الحيوية جزءاً كبيراً من التفاته واهتمامه فما لبث أن  
حرر تركيا من الرق الاقتصادي بعد أن حطم بسيفه ماحولها من  
الاغلال السياسية

وقد كادت تكون النهضة المصرية ناقصة لولا أن قيض الله لها من  
من وضع الدعامة التي يقوم عليها الاستقلال الحقيقي . فبينما كان الناس  
مشغولين بالمسألة السياسية يتناحرون تارة من أجل مظاهر كاذبة  
وتتحد كلمتهم تارة أخرى على انتشار البلاد من الوهدة التي أوقعها فيها  
نحاصمهم وتبازمهم - نقول بينما كان يجري ذلك كله كان هناك رجل يعمل

في سكون وهدوء بعيداً عن الضوضاء والثرثرة فإذا به قد وضع خلسة الصغرة التي تستند إليها مصر إذا عصفت بها الأعاصير وتلوذ بحماها ان عسى لها الدهر أو تجمعت عليها الخطوب والملمات .

ولعلك تعرف ذلك الرجل فهو « طلعت حرب » وكفي .

فهذا الرجل مهما أمعن في الفرار من الشهرة إذا بآثاره تم عليه في كل مشروع اقتصادي حيوى . وبحسبنا أن نسرّد عليك بعض تلك المشروعات حسب تواريخ تأسيسها . فهناك مطبعة مصر - والشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق والشركة المساهمة المصرية لتجارة وحليج الاقطان وشركة مصر للتمثيل والسينما - وشركة مصر للنقل والملاحة .

ولكن هناك ما هو أهم من كل هذا . هناك بنك مصر يل نخر مصر . فإذا ذكر اسم طلعت حرب ذكر الى جانبه بنك مصر الذي أصبح كالغرة في جبين النهضة المصرية .

ولساننح وحدثنا الذين نذيع فضل الرجل فلقد أراد أخيراً أن يستقيل من عضوية مجلس الشيوخ لكثرة اشغاله ولكن المجلس رفض ذلك وأبى ان يحرم من ذلك الكوكب اللامع الذي ينير الظلام أمامه متى جدّ جد البحث في الشؤون المالية

ولقد كان طلعت حرب موقفاً في انتقاء الرجال الذين اعتمد عليهم فأعانوه ورسم لهم الطريق فسلكوه غير هيايين ولا وجلين . يمينا

— غ —

أنهم خير جماعة أنجبتهم البلاد تعاونوا فيما بينهم على وضع قواعد مجد مصر. قالى الأمام ياطلمت انت وذراعتك الأيمن فؤاد سلطان فلقد والله رفعتما اسم مصر عاليا بين الامم وقدتما لمواطنيكما فى خلال الأزمات الاقتصادية من المساعدات ماسيقتى مذكورا لكما بالفخر المقرون بالحمد والشكر. ومادام بنك مصر هو البنك الذى يجدر بكل مصرى أن يفاخر به كما لو كانت له فيه حصصة فلا نجد أوفق من أن نختم هذه المعجالة بكلمة موجزة عن هذا البنك وفى يقيننا أنها ستصادف من قلوب القراء ارتياحا واعتباطا. فلقد بلغ رأس ماله ٨٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى وربما تقرر فى غضون هذا العام أو العام المقبل طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام فيها.

وفضلا عن الفروع الكثيرة التى فتحتها البنك ولا يزال يفتحها فى داخل القطر فقد قرر أن يفتح فرعاً أولياً فى ميدان فندوم بجوار الأوبرا بباريس وسيحتفل بافتتاحه فى صيف هذا العام وهو لعمر ك خير اعلان عن مصر وابناء مصر.

ففرجو النجاح لذلك الفرع ونرجو أن يلحق به فرع آخر فى عاصمة أخرى فبهذا يعلن طلعت حرب عن كفاءة المصرى وأهليته للاستقلال التام

على احمد شكرى

مصر فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٧



المغفور له  
السلطان حسين كامل

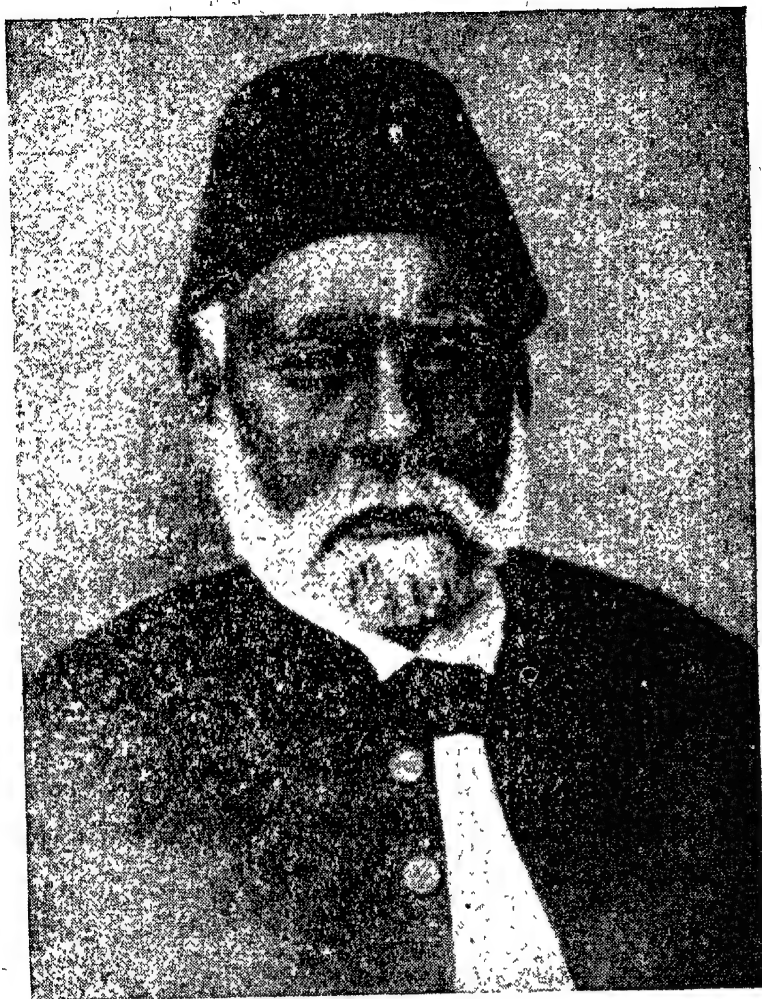


محمد بك طلعت حرب



فؤاد بك سلطان

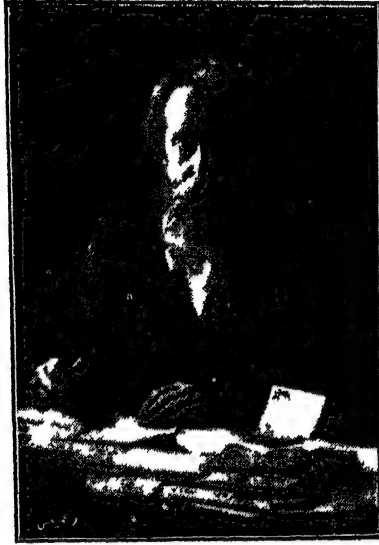




المغفور له محمد سلطان باشا  
رئيس مجلس النواب في عهد الخديو توفيق باشا  
وهو والد السيدة الجليلة هدى هانم شعراوي

# مقدمة

بقلم صديق المصريين المشهور



المسترولفريد سكاون بلنت

كثيرا ما حاول « المستر غلادستون » في الجيل الماضي أن يبرر  
ضرب الاسكندرية بقوله ان « واجب الشرف » هو الذي ذهب به  
الى مصر تنفذاً للوعود التي قطعها اسلافه في الوزارة ، وانه سيبادر  
بالجلاء ( وهو واجب يقضى به الشرف أيضا ) متى استتب النظام في  
وادي النيل .

والآن وقد مضى على الاحتلال ثمانية وعشرون عاماً نسمع «السير ادوارد غراي» - خليفة «مستر غلادستون» - يلوك لفظي الواجب والشرف ولكن لا لتعجيل الجلاء بل لتبرير نية البقاء في مصر الى الابد، وهي نية لم يعد ثمة سبيل الى انكارها. ويظهر أن حجة «السير ادوارد» هي ان انجلترا نظراً الى انها لبثت في مصر تلك المسدة الطويلة توپد النظام وتدير للمصريين شؤونهم من غير ان تجع في جعلهم راضين عن وجودها في بلادهم أو شاكرين لها خدماتها - ترى ان من «العار» عليها ان تتخلى عن واجبها حيالهم او تتركهم ضحية الفوضى التي يزعم انها لا بد واقعة اذا هي جلت عن وادي النيل !

وبالرغم من سكوت اشياح «السير ادوارد» البرلمانيين عن نظريته هذه لازلت ميالا الى اعتقاد انه يوجد قليل من المنصفين في صفوف الاحرار الانكليز والاسكوتلانديين تأبي معدهم أن تسينع مثل هذا الطهي السياسي ولا بد أن يكونوا قد أحسوا بالتناقض المعيب في دعوى الشرف التي يدعيها السير ادوارد حيال شعب لا ربطه بالامبراطورية الانجليزية رابطة رسمية او غير رسمية، ذلك انه ليس لانجلترا في بلاده مركز شرعي ما. وطالما صرح على رؤوس الاشهاد بأنه في غنى عنا وعن مساعدتنا وكثيرا ما طالبنا بالجلاء العاجل. أفلا يحدر بقداماء الاحرار بعد دعاوى الشرف والواجب هذه - ان يتساءلوا عن السبب الادبي الذي يجعلنا محكم المصريين رغم ارادتهم ؟ فان قيل إن وجودنا عاد عليهم

فى الماضى بالفوائد العظمى وان استمرارنا فى بلادهم لابسد ان يعود عليهم فى المستقبل بأكبر الفوائد ، أفليس من المدهش اذن انهم ينظرون الينا بعين البغضاء والكراهية ؟ واذا كنا حقا أنقذناهم ولا نزال ننقذهم من القوضى فلماذا يتشبثون برحيلنا ؟ بل ما الذى يجعلنا نعاملهم فى سبيل نظام سندانهم - لا بصفة الاصدقاء - وهى دعوى طالما رددناها - بل باعتبارهم شعبا مغلوبا على امره فنلغى حرية صحافتهم وننكث الوعود التى كررناها لرفية نظمهم حتى افسدنا بعملنا هذا المجال للحكم الاستبدادى وما يتفرع عنه من الرذائل كالجاسوسية وتفتيش المنازل والاعتقال والنفى والسجن كما كانت الحال فى أيام العصور المظلمة ، لا بل صرنا نعتبر مطالبتهم لنا باحترام وعود الجلاء التى قطعناها لهم بمثابة تحريض على الفتنة فنهددهم - ادا ما أخفقت وسائل الضغط الخفيفة هذه - بالالتجاء الى الاحكام العرفية ؟

وعندى ان الكتاب الحاضر يقدم الجواب الشافى لما يعتبر لغزا غامضا . فهو بقلم رجل اذا لم يكن انجليزيا فقد اتخذ هذه البلاد وطنا ثانيا له بعد طول مكثه فيها وهو فوق ذلك رجل تجرى فى عروقه الغيرة على سمعة انجائرا وشرفها ولا سيما أنه يرى الشعب الانجليزى فى معالجهه للمسألة المصرية بصفة خاصة قد حاد عن جادة الصواب وأوشاك ان يتطوح نهائيا فى طريق غير شريف مخوف بالمخاطر . فالكتاب عمل فذوضعه عقل فريداً حاط علما بالموضوع الذى تولى معالجته لا من جهة صدق الرواية فحسب

بل من جهة طول المراس والمعرفة المباشرة بالعوامل الخفية التي تسيطر باسم المصالح المالية على شؤون اوربا وتندرا انجلترا بالسقوط الامبراطورى. فالكاتب يعزو وجود هذه الحالة الخطيرة قبل كل شىء الى جهل شعب عامل كالشعب الانجليزى وقصر الوقت الذى يخصصه لدرس شؤون شعب آخر وهما سببان يدفعانه فى النهاية الى وضع ثقته التامة فى رهط من الوزراء وتوليهم النظر فى مصالحه الخارجية وهو لا يكادون لا يقولون عنه جهلا بها. وهو يعتد ان الشعب الانجليزى لو وقف على تاريخ التصرفات السياسية المالية الشائنة الخاصة بمصر لاستحال على الاحرار منه ان يظنوا مخدوعين بدعوى الرخاء المادى الذى قيل انه عاد على مصر بسبب الاحتلال البريطانى، ولرفضوا بتاتا ان يخطوا خطوة أخرى وراء زعمائهم الرسميين فى البرلمان لمؤازرة سياسة لا تتفق وتعاليم الاحرار فى شىء. وانى لأرأى مدفوعا لمشاركة المؤلف فى اعتقاده واعتذاره عن جهل الشعب الانجليزى ومن بينه الوزراء. فانى لأذكر جيداً كيف أن هذا الراديكالى الطيب القلب « السير ويلفريد دلويسون » عند اطلاعه فى صيف سنة ١٨٨٢ - بينما كانت مدافع اسطول « السير سيمور » تطلق قنابلها على الاسكندرية من غير ان يعرف السبب فى ذلك الاعتداء - على كراسة صغيرة عنوانها « نهب المصريين - قصة شائنة » خلاص فيها مؤلفها بصورة تستوقف الانظار ما جاء فى الكتب الزرق عن دسيسة القرض الذى دفع حكومتنا الى القيام فى وجه الشعب المصرى جاعلة

قضية دائني مصر قضيتها - قال في استغراب واندهاش: «لو ان هذه الكراسية نشرت منذ شهر لما رضى «المستر غلادستون» عن هذا الظلم والعسف» وهو قول حق . فان الكراسية طبعت ست مرات في مدة لا تتجاوز ستة أسابيع . وكانت نتيجةها ان أثارت ثائرة السخط وتوبيخ الضمير في نفس كل من قرأها من الاحرار الصادقين - ومع ما أحدثته هذه الكراسية من رد الفعل الذي لم يأت الا بعد أن أزف الوقت وأصبح في حكم المستحيل وقف رحي الحرب فانه جرح سمعة حكومة ذلك العهد ودفعها الى اعلان رغبتها في اصلاح خطئها نحو المصريين مما أدى الى هذه الوعود المقدسة التي قطعت لها مراراً وقد اتينا عليها في آخر هذه المقدمة - والتأكيد فيها بأن حقوق المصريين بصفتهم شعباً حراً ستبقى محترمة وان قسطاً وافراً من حريتهم الدستورية سيرد اليهم .

وقد مضى على هذا الحادث ثمانية وعشرون عاماً نفذت في خلالها الكراسية المذكورة التي وضعها المستر سيمور كيز منذ زمن بعيد كما أن الحادث نفسه أصبح نسياً منسياً اللهم الا اذا استثنينا النفر القليل من الساسة الذين شهدوه ولا يزالون أحياء الى اليوم . وقد اسدل الستار على الفضائح المالية التي أتت عايبها الكراسية وهي الفضائح التي لم يستطع احد تحديدها أو تقضها الى هذه الساعة حتى اني لأرتاب فيما اذا كان ثمة رجل واحد في الوزارة الحاضرة - وزارة «المستر اسكويث» - خلا اللورد مورلي «على ما يحتمل» له قل الماسم بكيفية تدخلنا في مصر .

وانى اعتقد أن « السير غراى » نفسه يجهل جهلا مطبقا تاريخ الاحتلال كما ان مجلس العموم أصبح الآن خاليا من وجود عضو انجليزى واحد لا ينتمى لحزب يستطيع ان يقدم للمجلس من ذهنه الخاص المعلومات المتعلقة بذلك الاحتلال . ولعل السير تشارلس ديلك هو العضو الوحيد الذى يستطيع القيام بهذه المهمة ولكنه لا مراما قد التزم الصمت . وهناك شخص آخر قدير شجاع يستطيع الكلام فى الشؤون المصرية هو المسترجون ديلون وهو ليس نائبا عن احدى الدوائر البريطانية بل هو ايرلندى يطالب بالحكم الذاتى .

وماذا كانت نتيجة هذا الجهل المطبق ؟ كانت نتيجة ان رسخت فى نفس الجمهور طائفة من الخرافات الشبيهة بالرسمية خاصة بعلاقتنا بمصر وكلها مناقضة للحقيقة ، هذا فضلا عن أن الكلمة النافذة أصبحت الآن للأشخاص الذين يهمهم من الوجهة المالية بقاء احتلال إنجلترا لوادى النيل موهمين الشعب بأن ادارة شئون مصر فى الماضى كانت ظاهرة ناجحة وأنها ستكون كذلك فى المستقبل . وأولى هذه الخرافات وأكثرها ذيوغا هى أن ظهور إنجلترا على المسرح المصرى كان بادرى . ذى بدء عملا من أعمال الخير المحض ا ففى مثالا لم تكن مسئولة عن وقوع مصر فى الدين بل انها أنقذتها من الافلاس والخراب ، وانها منذ ذلك الحين نجحت نجاحا مطردا فى ادارة المالية المصرية ، وانه ليس ثمة

مجال للارتياح في نواحيها الرسمية ، وان الرخاء الذى تتمتع به مصر راجع الى مجهوداتها ، وان الفلاحين أصبحوا الآن فى محبوبة من العيش لم يألفوها من قبل ، وان مصر الحديثة اذا كفرت — كما يقول « السير غراى » — بتلك النعمة فليس يرجع ذلك الى غلط انجلترا وانما يرجع الى ضعف ذاكرة الجيل المصرى الحاضر والى سلبية الامم فى تكرار الجيل .

ويحتمل جداً أن « السير ادوارد » نفسه يؤمن بتلك الخرافة كما ذكرناها هنا . ولكن إيمانه هذا لا يجعلها حقيقة . واني أرجو ان يفيد هذا الكتاب هو وزملاءه الذين يفوقونه جهلاً . أما فائدتهم شخصياً أول من عداهم من الاحرار فهي أنه يطلعهم من جديد بتفصيل أوفى مدعم بالتواريخ الى وقتنا هذا ، على قصة الكراسى المنسية ويعيد الى ذاكرتهم الخطأ الاول الذى ارتكبته انجلترا حيال المصريين بصفتها دولة تقرر القروض توطئة لاستعباد مدينتها اعتداداً بسطوتها الحربية ، وبكشف لهم الستار عن حقيقة الموقف المالى الحاضر . أى انه يخولهم فرصة نادرة — بلا احتياج للتعمق فى الوثائق الرسمية التى لانهاية لها — للوقوف على حقيقة تاريخ مصر المالى فى خلال الاربعين عاماً الماضية . واذا ذاك يستطيعون أن يفرقوا بين الحق والباطل بمدان طال أمد تخدير الضمير الوطنى وتغاضيه عن سلسلة أعمال العنف الجنائية بفعل شرذمة الانصار الرسميين وفى طليعتهم اللورد كرومر وهو أقلمهم



جميعاً استحقاقاً للثقة.

وسوف لا يحدد القراء في هذا الكتاب ما يتعلق شرفنا القومى ولكنهم سيجدون هدى لهم من غيره وربما اعانهم على ان تسترد ضمائرهم ما فقدته من قوة التمييز بين الهدى والضلال . ومع اننى قليل الثقة بأن يتأثر به موظفو وزارة الخارجية - وهم الذين يمدون الوزير بما هو فى حاجة اليه من البيانات والمعلومات - فيشيرون بانتهاج سياسة أخرى هي أدنى الى قواعد الشرف والانصاف - فاني احسب انه لن يخيب الخيبة كلها من يستند الى مبادئ الشرف والعدل فى مخاطبة الوزارة مجتمعة . ومهما يكن من شئ فان السعي فى هذا السبيل لا يذهب سدى وانى ليسرنى ان يقترن اسمى بكتاب هذه غايته . ولما كانت المسائل المالية مما لا تسيغه نفسى فقد كنت عاجزاً عن البحث فى مالية مصر فى كتاب خاص بى . ولكن طول خبرتى باصول المسألة المصرية يجيز لى ان اعترف بلا تردد بالمزية العظيمة لما ذكر فى هذا الكتاب بشأن هذه المسائل وسيجد القراء كيف صيغت الحقائق فى قالب يسترعى الانظار بطريقة لا عهد لى بها فى كتاب سابق

واليك بياناً بالخلافات الرسمية الزائفة التى تداع بين الجمهور مما فنده الكتاب تفصيلاً تاماً .

أولاً - ان مصر قبل تدخاها فى شؤونها كانت دولة همجية غارقة فى بحار الجهالة لا قانون لها ولا نظام مجردة من الوسائل العادية الاولى

لصيانة الارواح والاموال !

ثانيا - ان تدخلنا لم يكن بمحض ارادتنا بل ساقطنا اليه ظروف خارجة عن طوقنا !

ثالثا - ان امتداد اجل الاحتمال كان بالرغم منا وذلك لاسباب أخرى خارجة أيضا عن طوقنا

رابعا - ان مصر مدينة لانجلترا بكل رخائها المادي الحاضر !  
خامسا - انه يجب عليها ان تشكرنا بصفة خاصة لاننا انقذناها من الافلاس !

سادسا - ان ادارتنا لما ليتهما كانت تنطوى على النزاهة وان النجاح المطرد كان حليفها !

سابعا - ان واجبتنا حيالها وحيال انفسنا هو الاستمرار على تلك الادارة !

ثامنا - ان المصريين عاجزون عن فهم مصالحهم ؛

تاسعا - اننا لو جلونا عن مصر لسادت فيها الفوضى !

عاشرا - ان الحكم الذاتي قد جرب حديثا في مصر وأخفق فمن العيب اذن المثابرة على ذلك الطريق وان خير حكومة لها هي الحكومة الاستبدادية المكونة من الاجانب !

وسيرى القارىء بعد البحث العادل ان ليس بين تلك الخرافات خرافة واحدة يمكن ان يقال انها حقيقة أو شبه حقيقة ولكن لا يوجد

لسوء الحظ بيننا معشر الانجليز الا القليل ممن يمكنه ان يعرف بالضبط مواطن المبالغة ومواضع الكذب والتشويه ، أو لديه الوقت الكافي لتقريب نفسه براجعة الوثائق الصحيحة . وسيجد القارئ الشيء الكثير من تلك الوثائق في الكتاب الحاضر . واني الفت نظراً لعضء مجلس العموم بصفة خاصة الى الفصول الاخيرة من الكتاب المتعلقة بمالية السنوات الست التي أعقبت إلغاء صندوق الدين وخصوصاً الفقرات المتعلقة بالعبء المالي الذي وضع على كاهل مصر لخدمة المصالح الانجليزية في السودان ، وكذلك الى النزاع الذي شجر حول مد امتياز شركة قناة السويس وسيجد القارئ بشأن النقطة الاخيرة في الغاتمة نص التقرير الشهير . الذي وضعت له الجمعية العمومية واصر السير ادوارد غراي زمناً طويلاً على ان لا يعرضه على البرلمان ، وقيل عنه انه دليل على عجز الجمعية العمومية مع انها أظهرت فيه بالحجج الدامغة والبراهين القاطعة ما كان يراد ان يضحى به في ذلك المشروع من المصالح المصرية . ولعمري ان اخفاء مثل ذلك التقرير عن البرلمان طول دور انعقاده الماضي مع انه ينبغي عليه حكماً على طلب المصريين للحكم الذاتي ، لدليل جديد على سوء نية وزارة خارجيتنا بل ربما كانت اغرب ما جاء في سلسلة التمويلات والاكاذيب التي امتازت بها علاقاتها بمصر في خلال الاربعين عاماً الماضية . هذه هي فائدة الكتاب للقراء الاحرار . أما جماعة الاستعماريين الذين يستوي لديهم الحق والباطل والذين لا يعرفون أن لانجلترا مهمة



أخري في هذا العالم البسط ممتلكاتها واستنزاف ثروة الامم الشرقية  
التي يوقعها الجد العائر في قبضة يدها، فاني أسلك بهم سبيلا في البحث  
اهدى الى الغرض . وقد لا تخلو من فائدة للاحرار متى قرنت بالحجة  
الاولى حجة العدالة والشرف . فان وادى النيل أصبح بسبب طول  
احتلالنا له يعتبر مستعمرة بريطانية لنا فيه حقوق ومصالح دائمة معترف  
لنا بها من جميع دول العالم وسيظل معترفا لنا بها (١) وهذه أيضا خرافة  
تنطوى عل شيء من الخطر . وقد ساعد على انتشارها بين ظهرائنا  
جهلنا بسياسة أوروبا العامة وأحوال الدول العظمى ومطامعها . ولو كلف  
المرء نفسه باللقاء نظرة على خريطة العالم القديم وموقف مصر واشرافها  
على طريق المواصلات بين البحر المتوسط والبحار الهندية لأدرك أن  
هذا المركز مهما كانت أهميته في نظرنا (مع أننا دولة بحرية نائية لما  
طريق بحري آخر ) لوقعه على أخصر طريق لنا الى الهند ، فان له  
أهميته وخطره كذلك في نظر دول القارة الاوربية التي تملك ثغورا على  
البحر المتوسط وهي أهمية حرية بأن تزداد وتتضاعف على مرور الايام  
كلما ازدادت تجارتها البحرية تفوقا على تجارتنا . وليس يرتاب أحد في  
أنه سيأتي يوم قريب تدخل فيه المانيا في عداد دول البحر المتوسط ،  
فليس من المعقول وقتئذ أنها هي أو النمسا أو ايطاليا - مع ما هن عليه  
من طموح تجارى وحلف سياسى - لا يكثر ثني بموقف مصر السياسى

أو أن يسمح ببقائها في قبضة إنجلترا وهي أكبر من ينافسهن في تجارتهم مع أنه ليس لها حق في مصر وليست لها فيها مصالح مباشرة تعدل مصالحهن . والواقع أنه لم تعترف دولة من هذه الدول بمحقنا الدائم في احتلال وادى النيل وليس في نية دولة من الدول أن تسكت عليه متى سنحت الفرصة للملازمة للمطالبة بسحبه . وعندى أن فرنسا وان كانت قد اتفقت معنا كتابياً منذ ست سنوات على المسألة المصرية في مقابل تساهلنا معها في المسألة المراكشية فإنها لن ترضى عن ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية أو عن بسط أى نوع من أنواع الحماية الدائمة عليها . وأقل احتمالاً من هذا أن تنزل لنا الحكومة التركية أو السلطان - وهو سيد مصر الشرعي - الا تحت الضغط الشديد - عن حق دائم في الاحتلال أو ما يمس حقوق تركيا في مصر بصفها جزءاً لا ينفصل عن الامبراطورية العثمانية . وقد تكون حكومة الاسنانة الحاضرة شديدة الرغبة في الاحتفاظ بالعلاقات الودية معنا ولكن لا ينتظر أن يذهب بها الحرص على هذه العلاقات الى أكثر من موافقتنا على ارجاء البت في الموضوع .

لذلك فانه من السخف أن ننتظر صيرورة مصر ملكاً لنا من طريق القانون القانون أو من طريق السياسة أو من طريق «التلصص أو الشراء» كما قال غلادستون من قبل . فعلى المستعمرين البريطانيين أن يطرحوا هذه الامال بتاتا إذ لن يجيز لنا من يهمل أمر مصر أن ندمجها

في امبراطوريتنا .

وقد يسمح لنا مركزنا الفعلي بأن نحفظ بمصر بضع سنوات أخرى وهو مركز المحتل لولاية عثمانية احتلالا غير مألوف ( كما قال المستر بلنور ) ولكن ذلك رهن باليوم الذي تري فيه تركيا أو الدول الاوربية أن ليس من مصلحتها اطالة أمره أو باليوم الذي لاتستطيع فيه قواتنا الحربية لإرغام العالم على الرضا ببقائنا في وادي النيل .

وبعد فاني أتقدم الى الذين يتشبثون بالبقاء في مصر بالحق أو بالباطل أن يفكروا فيما عسى أن يكون عليه موقفنا متى أزفت ساعة الحساب . ولقد لبث القوم في زمن التردد كرومر اثنتي عشرة سنة أو أكثر يظنون أننا نستمدج المصريين الى أن يرضوا باحتلالنا بلادهم عسكريا واداريا وكانت حججهم في ذلك أن ماتنعم به مصر من السلام والرخاء المادى وما تتمتع به من العدل في ظل القوانين النفاذية ومن حرية صحفية ووجود نظام تشبه النظم الحرة ولو من بعيد - كاف لبقاء الشعور الوطنى في صفنا فيما لو نشبت الحرب بيننا وبين أى دولة أوربية ولو كانت مع السلطان نفسه !! رتد بلنيت الثقة باللورد كرومر بعد زوال المعارضة الفرنسية في سنة ١٩٠٤ - وضم فرنسا الى جانب انكلترا الى حد أنه اقترح فعلا على وزارة الحربية الاستغناء عن حامية القاهرة وتحويل نفقاتها غير الضرورية الى جهة أخرى ! ولكن ذلك الحلم كان قصير الاجل . فلم تكدمر سنة واحدة على ذلك الاقتراح عندما اندفع اللورد

كرومر الى الدخول مع السلطان في نزاع اجترأ أن يظهر فيه بمظهر المدافع عن حقوق مصر الارضية، حتى أدرك لشدة دهشته أن مصر الوطنية على بكرة أبيها ضده الى حد أنه جعل يظن أن في الامر احدى مؤامرات الجامعة الاسلامية . ثم أعقبت ذلك حادثة دنشواى التى كشفت الستار عن الحقد المتغلغل في نفوس المصريين ضد الاحتلال الانجليزى وكان فيها القضاء المبرم على أحلامه . فلم يأت عام ١٩٠٦ حتى جعل يلح في طلب قوات أخرى لتعزيز الحامية التى كان يشير في سنة ١٩٠٤ بالاستغناء عنها .

اننا لاجل الاحتفاظ بمركزنا غير الشرعي الذى زججنا فيه بأنفسنا في مصر ندوس حرمة القواعد والاحوال التى قررتها الانسانية المتمدينة، ذلك أنه لاحق لنا في وادى النيل حتى ولاحق الفتح نفسه . ومع ذلك فانا لانزال نعتبر أنفسنا - ولو من الوجهة الاسمية على الاقل - على أتم أصفاء مع المصريين وندعى أن وجودنا على ضفاف النيل ليس الا بصفة صدقاء للخديو أو ضيوفه . لعمري إننا قد زرغم على الجلاء في ظروف شائنه كالتى يجهد « السير غراى » نفسه لتحاسنها ويومئذ لانستطيع أن نخدع أنفسنا بتلك العبارات انبراقة كحب الخير أو خدمة الانسانية بل إن غشنا الذي طال أمده سيمحق بنا .

دلى انني أتساءل ماذا عسى أن تكون تلك المصلحة المادية - حتى من الوجهة الاستعمارية - التى نخدمها بتشبثنا بالبقاء في مصر ؟ ليس

لأنجلترا في وادى النيل فائدة تذكر اللهم الا بعض المناصب العالية ذات المرتبات الضخمة التي يتربع فيها نفر من أبناء أعيان الانجليز وكبارهم . فبرغم وجودنا في مصر تلك المدة لم نشرع حتى في استثمارها . وانك ترى فرنسا وايطاليا واليونان ممثلة في جالياتها أكثر من إنجلترا . ولولا جيش الاحتلال وبعض ميثاق الرعايا الملطيين خلا وادى النيل بتاتا من الانجليز . هذا فضلا عن أننا ليس لنا في مصر مزايا تجارية ليست للامم الاخرى . فلا يسكاد يوجد بين ملاك الدلتا أو متاجر القاهرة مالك أو متجر انجليزى واحد . فتشبتنا بالبقاء في مصر لا يمكن أن يعود بالفوائد الاعلى شريطة من الموظفين الانجليز وبعض الرأسماليين ( وأغلبهم من اليهود ) وقر من أصحاب المصارف والمقاولين وسامرة الشركات فقط . أفمن أجل هذه الشريطة ومن أجل المجد الاستعماري ندأب على تعريض أنفسنا للخسارة وتحمل العار الذي لا يحصى ؟ لعمري إن المسألة حتى لو قيست بالدراهم والدانير لاتوازي هذا الثمن الباهظ . ملحوظة : واني أردف هذه المقدمة بنبرة من أشهر الوعود التي قطعها باسم إنجلترا ممثلوها الرسميون وفيها استهجان الاحتلال من الوجهة القانونية والادبية . واني الفت إليها أنظار القراء معن قد يقدم التكاسل عن استبعاد القضية بحذافيرها أو الذين تحجرت ضمائرهم فلم يعودوا ينجلون من السكت بعهود قطعت منذ ثلاثين عاما فقد تفيد الذكرى في وخز ضمائرهم .



## وعود إنجلترا

في يوم ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ صرح « اللورد غرانفيل » في رسالته المسماة « مصر » صفحتي ٢ و ٣ بما نصه :

« ان ما ترمى اليه سياسة حكومة جلالة الملكة هو رفاهية مصر وتمتعها بالحرية التامة التي حصلت عليها بموجب الفرمانات السلطانية العديدة... انه لا مندوحة لنا عن ان نكرر ان انجلترا لا تبغى قيام وزارة مشايعة لها في مصر لان حكومة جلالة الملكة تعتمدان وزارة كهذه لا تقوم إلا على تأييد احدى الدول الاجنبية أو على مالا حد المعتمدين السياسيين الاجانب من النفوذ الشخصي - لا محالة مخففة على السواء في خدمة بلادها وخدمة الدولة الاجنبية التي يظن انها قائمة لخدمة مصالحها ».

وفي يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ خطبت جلالة الملكة « فيكتوريا » في البرلمان فقالت :

« سأبذل أقصى ما لدى من النفوذ للاحتفاظ بالحقوق الموجودة فعلا سواء أكانت اقرتها الفرمانات السلطانية ام الاتفاقات الدوائية المختلفة وسيكون ذلك بروح حب الخير لحكومة البلاد وترقيه نظمها ترقية مقرونة بالحزم والحكمة.

وفي يوم ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ وقع اللورد دوفرين وممثلو الدول العظمى الخمسة عهد البراءة الخاص بمصر. وقد جاء في صفحة ٣٣ منه ما يلي :

« تتعهد كل من الحكومات الممثلة هنا - فيما قد يعمل بالاتفاق بينهم من الترتيبات لتنظيم شؤون مصر - بأن لا تسعى لامتلاك شيء من أراضيها او للحصول على أى امتياز خاص او أية مزية تجارية لرعاياها عدا الامتيازات العادية التى يصح ان تشترك فيها رعايا الدول الاخرى » .  
وفى يوم ٢٨ يولية سنة ١٨٨٢ نشرت الوقائع المصرية صورة الخطاب الذى ارسله « الاميرال سيمور » بتاريخ ٢٦ يولية سنة ١٨٨٢ الى المغفور له « الخديوى توفيق » وقد جاء فيه :

« أظن ان الوقت ملائم لان أؤكد اسموكم من جديد بصفتى اميرال الاسطول الانجليزى أن حكومه بريطانيا العظمى ليس لها غرض مطلقا فى فتح مصر او التعرض لدين المصريين وحريةهم بحال ما بل ان غايتها الوحيدة هي حمايه شخصكم (كذا) وحمايه الشعب المصرى من الثائرين » .

وفى يوم ٢٥ يولية سنة ١٨٨٢ خطب السير « تشاراس ديلاك » فى مجلس العموم فقال :

« ان غرض حكومة جلالة الماسكة بعد تخليص مصر من الطغيان العسكرى أن تترك الاهالى أحراراً فى ادارة شؤونهم (كذا) .. ونحق نرى أن خير الوسائل لخدمة مصالح انجلترا ومصر على السواء هي أن تقوم فى مصر حكومة حرة لاحكومة مستبدة ... فنحن لانرغب مطلقا فى أن نرغم المصريين على العمل بما نسنه لهم من نظم أو قوانين

بل نفضل أن يترك الخيار الحر لهم وحدهم . . اننا لا نريد فقط أن تظل  
النظم الموجودة في تلك البلاد محترمة بل أن لا تقوم المصاعب مطلقاً في  
سبيل ترقيتها ترقية منطقية على الحكمة . فلا نرغب مطلقاً في أن نغد  
يدنا الى شؤون البلاد الداخلية أو أن نحول دون حكم البلاد بواسطة  
أبنائها الا بمحسب مائةضى به الضرورة القصوى ( كذا ) . أن واجب  
الشرف ليحتم على هذه البلاد ( انجلترا ) أن تظل مخلصه صادقة لمبادئ  
النظم الحرة التى نفخر بها .

وفي يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ صرح « المستر غلادستون » في  
مجلس العموم بما نصه :

« ان فى استطاعتى الذهاب الى أبعد من ذلك الحمد بأن أجيب  
حضرة العضو المحترم الذى تساءل : هل فى نيتنا احتلال مصر احتلالاً  
دائماً : بأن من الامور التى لا تقبل الجدل اننا لا ننوي بتاتاَ القدوم على  
عمل مثل ذلك العمل والا كان مناقضاً لمبادئ حكومة جلالة الملكة  
وأرائها مناقضاً للعهود التى قطعناها لأوربا وأستطيع الذهاب الى أبعد  
من ذلك فأقول انه مناقض لآراء أوربا نفسها . »

وفي رسالته الثانية عن مصر صفحة ١٠٩ بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة  
١٨٨٢ كتب ( اللورد دوفرين ) ما يأتى :

« لقد قلت لكل من سألنى عن موقفى حيال المسألة المصرية أن  
لا نية لنا أصلاً فى الاحتفاظ بالساحلة التى آلت اليها بهذه الطريقة بل

أن غرضنا الاسمي أن تسير علاقاتنا مع المصريين بطريقة تجعلهم يعتبروننا بطبيعة الحال أصدقاء صميمين ونصحاء مخلصين . فبناء على ذلك لا نريد أن نفرض عليهم بطريقة عرفية ما يعن لنا من الآراء أو أن نبقيهم تحت وصايه مثيرة لعواطفهم» .

وذكر ( اللورد غرانفيل ) بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ في رسالته الثانية الخاصة بمصر صفحة ٣٣ ما يأتي :

« عليك أن تخطر الحكومة المصرية بأن حكومة جلالة الملكة راغبة في سحب جنودها من مصر متى سمحت الظروف بذلك وان الانسحاب قد يكون على دفعات مختلفة الزمن وفق ما تسمح به سلامة البلاد . وترجو حكومة جلالته أن يكون بقاء القوة الحاضرة في مصر قصيراً جداً » .

وكتب ( اللورد دوفرين ) بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ في رسالته السادسة عن مصر صفحة ٤١ مانصه :

« لقد أصبح من المعترف به ان بلاد الخديو خارجة عن دائرة الحرب الاوربية أو المنافسات الدولية » .

وقال في صفحة ٤٣ من الرسالة نفسها مانصه .

« ان وادي النيل لا يمكن ادارته من لندن . فأية محاولة من جهتنا للقيام باعباء من هذا القبيل خليقة بأن تجعلنا موضع كراهة المصريين وارتياهم . بل ان القاهرة نفسها تصبح وقتئذ بؤرة لما يكاد لنا من

الدسائس والمؤامرات الاجنبية فلا يمضى وقت طويل حتى نرى أنفسنا مضطرين الى التخلي عن دعوانا فى ظروف شائنة واما الى الشروع فى ضم البلاد نهائياً . أما لو قنعنا بالحد الاوسط فى النفوذ أفهمنا المصريين أننا بدلا من أن نبغى حملهم على قبول حكم استبدادي غير مباشر نعمل بأخلاص على اعدادهم لحكم أنفسهم فى ظل صداقتنا الثابتة الدعائم فانهم لا يعدمون أن يعاموا أننا من جهة أول الامم الاوربية اهتماما برفاهتهم وأمنهم ومن جهة أخرى أننا أزهدي الامم فى أن نجعل ما أولتنا الحوادث من النفوذ ينحط الى أن يكون مظهر سلطة من شأنها اثارة النفوس واحفاظها أو القضاء على سيجيتى الوطنيه والحرية اللتين نفاخر بانمائهما حينما نزلنا» .

وقال فى الصفحة ٥٠ من الرسالة نفسها مانصه .

( ونم نظام آخر لاغنى عنه لجعل النظم السالفة الذكر ناجحة مثمرة ذلك هو الصحافة الحرة ) .

وفى الرسالة نفسها صفحة ٨٣ قال مانصه .

« لو أن المهمة التى عهد الى اداؤها كانت قاصرة على وضع شؤون مصر على قاعدة ولاية هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر ، أو لاختضعت يد الحاكم العام القادرة كل شىء لارادته فلا تنقضى خمسة أعوام حتى تتضاعف ثروة البلاد ورفاهيتها بازدياد مساحة الأراضى المزروعة فيها وما يرتب على ذلك من تعاظم الدخل وبالقضاء الرق والسخرة

جزئياً ان لم تقل كلياً وبتقرير العدل واصلاحات أخرى نافعة . بيد ان المصريين إذ ذاك يقولون بحق انهم اشتروا هذه المزايا بثمن غال هو استقلال بلادهم . وفضلاً عن ذلك فان حكومة جلالة الملكة قد وعدت بانها لا تنحو هذا النحو . »

وذكر في الصفحة نفسها مانصه :

« ان مجرد منحنا البلاد نظماً نيابية دليل على نزاهة أغراضنا وما كنا لنفعل ذلك لو أن نياتنا كانت منصرفة الى إبقاء حكومة مصر خاضعة لاوامرنا . لانه مهما عظم سلطان الدولة الحامية على حكومة مستبدة ضعيفة لا يبقى له أثر مع وجود مجلس نيابي أهلي . »

وفي ٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ صرح « المستر غلادستون » في مجلس العموم بقوله .

« إن الدول الأوروبية الأخرى لتدرك تماماً ما تضمرة الحكومة البريطانية من المقاصد العامة وهي مقاصد قد تعطي بالطبع حقها من مراعاة الظروف ولكنها صدرت واحتفظ بها لعلها بلاغات فحسب بل على أنها فوق ذلك عهد وموائق . »

وفي يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ صرح « المستر غلادستون » في مجلس العموم بما يأتي .

« ان الشك والارتباب اللذين يخامران بعض الناس سببهما رغبة بعضهم في احتلال مصر احتلالاً أبدياً وضمها إلى الامبراطورية

الانجليزية نهائياً وهي غاية نعارض فيها أشد المعارضة ولا تقبل بحال ما الاشتراك في أى عمل يؤدي إلى تحقيقها . فنحن نقاوم فكرة الضم وكل ما يقرب منه كما أننا نقاوم كل قول يدعو إلى توقعه . نعم نقاوم ذلك كله لأنه مناف لمصالح إنجلترا ومخل بواجبنا حيال مصر نقاوم من أجل تلك الوعود المقدسة الصريحة التي قطعناها للعالم بطريقة جديدة وفي ظروف عصبية . وهي وعود اكتسبتنا ثقة أوروبا عامة في حوادث غاية في الخطر والخرج . وإذا صح القول بأن لبعض الوعود حرمة تحتم مراعاتها أكثر من غيرها فإن للوعود التي قطعناها بشأن مصر حرمة خاصة توجب البر بها . على أننا نشعر أيضاً بأن الاحتلال إذا تعدى أجله حداً معيناً قد يفضي إلى الضم ولهذا فالتنازل عن مصر بكل ما استطعنا على أن لا يتخذ الاحتلال بالتدرج صفة الدوام والاستمرار ... وبالطبع لا نستطيع تحديد يوم الانسحاب النهائي ولكننا سنبتذل وسعنا لأن يتم الجلاء بأقصى سرعة ممكنة . ان الشروط التي نستطيع معها الجلاء هي كما صرح بها «اللورد غرانفيل» وتتلخص في استتباب النظام في البلاد واعداد الوسائل اللازمة لحفظ سلطنة الخديو ... ان السيد المحترم (السيرس . نورثكوت) ينظر إلينا كما لو كنا عقدنا النية على البقاء في مصر إلى أن توجد نظم بالغة حد الكمال المطلق . ولكن مثل هذه الرغبات لا تحوم بنفوسنا البتة ... بل نريد — وإني أتكلم بلغة يفهمهم الناس — أن نهبط لمصر أسباب النهوض ، ومتى ضمننا لها النظام ووجدنا

فيها قوة مدنية وحرية كافية لحفظ النظام مع رجل فوق عرشها نثق  
بمدله وبره ونظام قضائي يديره رجال اكفاء تحت رقابة مستنيرة وإذا  
ما وضعنا بها أساس نظم تشريعية غرست فيها بعض بذور الحرية - إذا  
ما فعلنا هذا كله فانا نعتقد أن قد تم واجبنا .

وفي رسالته ٢٣ صفحة ١٣ بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٨٨٤ صرح  
« اللورد غرانفيل » بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة ... ترغب أن يتم الجلاء في بدء سنة  
١٨٨٨ على شرط أن توافق الدول العظمى وتفتذ على أنه لا يخشى من هذا  
العمل على السلم والنظام . »

وفي يوم ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥ صرح « اللورد دربي » في مجلس  
اللوردات بما يأتي :

« لم يبرح أذهاننا من أول الامر أن يكون احتلالنا لمصر مؤقتاً  
غير بعيد الاجل فنحن لا نريد أن يكون الاحتلال دائماً ... وقد عاهدنا  
هذا البلد وعاهدنا أوروبا على ذلك فاذا ما اتبعت سياسة أخرى فلن  
تكون لنا يد فيها . »

وفي يوم ١٠ يونية سنة ١٨٨٧ صرح « اللورد سالسبري » في  
مجلس اللوردات :

« بان لارغبة لنا في إعلان الحماية على مصر لان حكومة جلالة  
الملكة طالما تعهدت بانها لا تريد القيام بذلك العمل ... وقد أسهب



صديقى النبيل فى ذلك الوعد ونطق بالحق عندما قال إنه تعهد ما برح مائلا أمام أعيننا ... فالحقيقة التى لا ريب فيها هى أن وجودنا فى مصر الذى لم يعترف به أى اتفاق ... هو الذى أثار فى نفوس رعايا السلطان شكوكا لا مسوغ لها فى نياتنا .

وفى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ صرح ( اللورد سالسبرى ) فى مجلس اللوردات بما يأتى .

« ولا مندوحة لى عن الرد على صديقى النبيل الذى يطالبنا بأن نحول مركزنا فى مصر من أوصياء الى ملاك وأن نعلن أن اقامتنا فى مصر هى اقامة خالدة - لا مندوحة لى عن ان أذكره بأنه لا يقدر تها محرمه اليهود المقدسة التى قطعها حكومة جلالة الملكة والتى لامناص لها من الاحتفاظ بها . فى مسأله كهذه لا نستطيع التفكير فى أى الطرق اسهل أو أجدى علينا . ذلك لان الطريق الوحيد الذى لا تحول لنا عنه هو الطريق الذى تقضى عهودنا وقانون أوربا باتباعه »

وفى أول مايو سنة ١٨٩١ صرح « مستر غلادستون » فى مجلس العموم بما يلى .

« لا يسمنى الا أن أبدى موافقتى ... بان احتلال مصر هو بمثابة عبء ثقیل ومشكلة من المشاكل ، وان احتلال وادى النيل بصفة دائمة يكون منافرا لسياستنا التقليدية فى حين انه مناقض لقوانين أوربا . ولن اكون انا الرجل الذى يضع مبدأ جديدا مؤداه اننا استكشفنا

واجباً يجعلنا في حل من التعهدات والمواثيق التي قطعناها على انفسنا  
بمحض ارادتنا... فالأمر الذي لايسلم معه شرفنا من الاذى هو أن  
تنكر بتاتاً أننا مرتبطون بعهود مقدسة تحول دون فكرة الاحتلال الدائم  
وأن نفسر ذلك الاحتلال الذي لانهاية له تفسيراً يحول لاعتبارات فرعية  
دون نفاذ التعهدات التي قطعناها).

\*\*\*\*

وقد نص الاتفاق الفرنسي الانجليزي المعقود في ٨ إبريل سنة  
١٩٠٤ على :  
( أن حكومة جلاله الملك تعلن انها لاتنوى مطلقاً تغيير موقف  
مصر السياسي ).

\*\*\*\*

وذكر ( اللورد كرومر ) في تقريره سنة ١٩٠٧ صفحة ١٢ .  
( أن هناك مصاعب لايمكن تذليلها تحول دون إعلان الحماية  
الانجليزية على مصر . فأولا يتحتم تغيير موقف البلاد سياسياً . وهذا  
يناقض مانص عليه الاتفاق الفرنسي الانجليزي المعقود في ٨ إبريل سنة  
١٩٠٤ بأن المتعاقدين لاينويان تغيير موقف مصر السياسي ).  
وفي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٨ حادث محرر المقطم ( السير الدون  
غورست ) حديثاً اعترف ( السير غراي ) في البرلمان بأنه رسمي إفسأله

المحرر السؤال الآتى :

« يقال أن فى نية بريطانيا العظمى أن تعلن قريباً حمايتها على مصر أو تضمها نهائياً إلى الامبراطورية الانجليزية . فهل يسمح جناب «السير غورست» أن اسأل عما إذا كانت الاشاعة صحيحة أو كاذبة ؟

فاجابه «السير غورست» « ان الاشاعة لأساس لها على الاطلاق ويمكنك تكذيبها صراحة . فلقد ارتبطت بريطانيا العظمى مع تركيا والدول الاوربية بعهود ومواثيق رسمية تقضى باحترام سلطة الدولة صاحبة السيادة على مصر . فانجلترا تحافظ على تلك الوعود التى كررتها عند إبرام الاتفاق الفرنسى الانجليزى . فقد صرحت فى تلك الاتفاقية بأنها لا تنوى بتاتاً تغيير مركز مصر السياسى . ولا يرغب الشعب الانجليزى ولا حكومته فى نقض تلك العهود » .

وفى الصفحة الأولى من تقرير سنة ١٩٠٩ كتب «السير غورست» يقول :

« يوجد بين الطبقات المتعلمة الراقية فى مصر طائفة محدودة ولكنها آخذة فى الازدياد تدريجاً ، تهتم بالمسائل المتعلقة بحكومة البلاد وإدارتها . وهذه الطائفة تطمح بحق إلى أن تعاون فى تعجيل اليوم الذى تصبح فيه مصر قادرة على حكم نفسها بلا مساعدة من الخارج . ولما كانت هذه أيضاً هى الغاية التى تتجه نحوها السياسة الانجليزية فلا تنافر فى المبدأ بين عناصر الاصلاح المصرية وعناصر الاصلاح الانجليزية »

وفي الصفحة ٤٩ من التقرير نفسه قال :

« إن السياسة التي أقرتها الحكومة الانجليزية منذ الاحتلال لم  
تغير بحال ماوهي قائمة على أساس أعداد المصريين لحكم أنفسهم بأنفسهم  
ومساعدتهم في نفس الوقت على التمتع بمزايا الحكومة القويمة » .

وفي الصفحة ٥١ من تقرير سنة ١٩١٠ كتب « السير غورست »  
يقول :

« أن سياسة إنجلترا في مصر لا تختلف بحال من من الأحوال  
عن السياسة التي تتبعها في سائر البلاد الواقعة تحت نفوذها وهي تلخص  
في تقديم رفاهية الاهالى على كل الاعتبارات الاخرى » .

فهل رأيت في تاريخ معاملات إنجلترا الامبراطورية صحيفة من  
الوعود مثل هذه في قداستها وحرمتها قطعت لتطرح فيما بعد في زوايا  
النسيان !!?

-- إنتهت المقدمة --

حاشيه للعرب — إلى هنا انتهت سلسلة الوعود التي ذكرها  
المستمر بلنت . وقد رأينا إتماماً للفائدة أن نثبت الوعود الأخرى بعد  
أن أذن لنا المرحوم المستمر بلنت بنشرها .

صرح السير ادوارد ماليت القنصل الانجليزى العام في مصر في ٢١  
سبتمبر سنة ١٨٨١ لجلالة السلطان بما يأتى :

« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمى إلى احتلال مصر أو ضمها

ولا تبغى بعملها إلا صيانة سيادة السلطان وتوطيد سلطنة الخديو )  
وصرح اللورد غرانفيل لموزوروس باشا السفير التركي في لندن  
في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بما يأتي :

( إنه بالرغم من جميع الاشاعات والريب التي تحوم حول مصر فليس  
لنا أى غرض فى العمل على احتلالها أو ضمها إلينا وكل مانبغيه إنما هو  
بقاء القديم على قدمه مع صيانة حقوق السلطان .

وصرح لورد غرانفيل لسفير الحكومة الروسية في لندن في ١٩  
أكتوبر سنة ١٨٨١ بما يأتي :

( بأنه لم يكن ثمة أى غرض ذاتى لدى حكومة جلالة الملكة واؤكد  
أن غرضها صيانة حقوق السلطان وبقاء الحالة الحاضرة )

وأرسل لورد غرانفيل وزير الخارجية البريطانى إلى السير ادوارد  
ماليت تلغرافاً فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ قال فيه :

« ان فى علاقة مصر بحكومة السلطان لأقوى ضمان لها ضد أى  
تدخل أجنبى وليس لنا غرض نرمى اليه الا صيانة استقلال مصر  
الاداري الذي منحها إياه جلالة السلطان ولا يمكن أن تحاول حكومة  
جلالة الملكة . ساس هذا الاستقلال لأنها ان فعلت تكون قد خالفت  
تقاليدنا التاريخية الشريفة .»

...

وصرح لورد دوفرين سفير إنجلترا في الاستانة في ٤ نوفمبر

سنة ١٨٨١ بما نصه :

« صرحت اليوم للسلطان بأنه لا مطمح لانجلترا في مصر، والرأى العلم فيها يجمع على وجوب الاحتفاظ بالحاله الاصلية ، حتى أبعد هذا التصريح ما يجوز بخاطر جلالته » .

وصرح لورد غرانفيل للمسيو تيسو سفير فرنسا في لندن في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

( اننا متفقون مع الحكومة الفرنسية على عدم التدخل الفعلي في أمور مصر أو احتلالها عسكرياً ) .

وأرسل لورد غرانفيل الى الدول في يوم ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ منشوراً قال فيه :

( يقتصر عمل الاميرال سيمور في المستقبل بأزاء مصر على دفاع الاسطول الشرعى دون أن يكون ثمة غرض خفى للحكومة البريطانية ) .

وصرح السير تشارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية للمسيو تيسو السفير الفرنسى في ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢

( بأنه لا مهمة للجنود البريطانية التى نزلت الى مصر الا العمل على استتباب الامن فى الاسكندرية .

وصرح المستر دلاستون رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس العموم فى ٢٤ يولية سنة ١٨٨٢ .

« بأن ليس لانجلترا مطمع في مصر وهي لا تبغى بأرسال جنودها اليها الا إعادة النظام وتوطيد سلطة الخديو المفقودة . وقد صحت عزيمتها على أن تترك لاوربا وضع الحل النهائي للمسألة المصرية) .  
وأرسل لورد غرانفيل الى لورد دوفرين في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ تلغرافاً قال فيه .

« تشرف حكومة جلالة الملكة بأن تبلغ مؤتمر القسطنطينية بأنه متى تم الغرض العسكري فاتها استدعو الدول الى وضع حكومة ثابتة في مصر » .

وقال المستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزيه في سياق خطبته في مجلس العموم في يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

« أعلن بأعلى صوتي الى العالم المتمدين أن ليس لانجلترا في مصر منافع خاصة وانما هي منافع العالم أجمع . اننا لم نذهب الى مصر الا لننقذ شعبها من الظلم والاستبداد العسكري وأؤكد أن انجلترا نقيه الضمير لا ما آرب لها تسترها عن أعين الدول ولها الحق كل الحق في أن تطلب الى هذه الدول الثقة بها والعطف عليها »

وصرح المستر غلادستون في مجلس العموم في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

« ليست في تية انجلترا مطلقاً أن تقدم على احتلال مصر ولن تقدم عليه لأن إتيانه يناقض المبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة

الى أوربا وينافى الدعوة الصريحة التى وعدتها إياها .  
وأرسل لورد غرانفيل منشوراً إلى سفراء إنجلترا فى الخارج بتاريخ  
١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ أو صام فيه :

« أن يؤكدوا لجميع الحكومات تجرد إنجلترا من كل غاية أو مطعم  
شخصى فى مصر وأن الحكومة البريطانية عازمه عزماً أكيداً على  
أن تشترك مع جميع الدول فى تسوية جميع المسائل الخاصة بمصر وقناة  
السويس » .

وصرح لورد غرانفيل فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .  
« بأن إنجلترا لاتنوى بعملها فى مصر أن تبسط حمايتها عليها أو  
تجعلها خاضعة لغيرها » .

وصرح المستر مادسون فى خطبة ألقاها فى سكاربورو يوم ١١  
أكتوبر سنة ١٨٨٢ بما نصه .

« لاتنوى إنجلترا البقاء فى مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه  
الضرورة وهى تؤمل أن تعود إليها الحكومة الأهلية بعد قليل ولا  
حاجة لإنجلترا فى بسط سيادتها على مصر أو ضمها إليها وإنما هى  
تربغ فى أن تعيد مصر للمصريين » .

وصرح مستر غلادستون فى ١٤ نوفمبر سنة ٢٨٨١ فى مجلس  
العموم بما يأتى :

« أنقص عدد الجنود البريطانيين الى ٢١ ألفاً منذ ١ نوفمبر . وإيس



الاحتلال الا وقيماً وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية ) .

وصرح المستر جوزيف تشمبرلن ( والد السير أوستن تشمبرلن ) في مجلس العموم في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

( إنى لأضيق وقتى في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الاسف الشديد خلفنا إذ به نكون قد أوجدنا أرلندا جديدة في الشرق . ولا ريب في أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها . اننا لانريد أكثر من أن نضمن لمصر الامن والسعادة والاستقلال ) .

وجاء في خطاب العرش لجلالة الملكة فيكتوريا عند افتتاح البرلمان الانجليزي في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ مانصه :

( نؤكد للدول أننا سننفذ جميع الاتفانات الدولية الخاصة بمصر وصرح المستر غلادستون في مجلس العموم في يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

( اننا لانطيل أجل احتلال مصر الى ما بعد الوقت الذي تقضي فيه الضرورة بوجود الجنود بها . ولا ريب أن هناك أمماً أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لانجلترا في مصر ، والحكومة الانجليزية لاتعترف بمصالح خاصة بها منفصلة عن المصالح العامة التي للأمم المتحضرة وصرح مستر غلادستون في مجلس العموم في يوم ٩ أغسطس

سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة لم تفكر أصلاً في ضم مصر اليها إذ أن عملاً كهذا يكون وصمة في شرف إنجلترا » .

وصرح السير تشارلس ديلك في مجلس العموم في ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة تعارض كل المعارضة فكرة ضم مصر الى إنجلترا حرصاً على عهودها الدولية ووعودها الصريحة وعلى شرفها » وقال السير وليام هاركورت في سياق خطبته له في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ بما يأتي :

( ان إنجلترا لا تبغى بأى حال ضم مصر إذ لا مسوغ لها من الحق وإلا عد هذا العمل منها - على فرض وقوعه - خرقاً لسياستها ولما لشرفها . وكفى أن يكون ضدها تبرص ووضع الحسرة والاسف حتى اليوم ومن واجبتنا أن نجلو عن مصر بمجرد إعادة الامن والسكينة الى ربوعها » .

وصرح لورد غرانفيل لمسيو وادنجتين سفير فرنسا في لندن في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ بما يأتي :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بان تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان توافق الدول على أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تمكين السلام والامن في مصر وأنها ( أى الحكومة الانجليزية ) ستعرض في

نهاية الاحتلال أو قبله دلى الدول والباب العالى حيدة مصر على القاعدة  
المعمول بها فى حيدة بالجيكا »

وصرح المستر غلادستون فى مجلس العموم فى يوم ٢٣ يونيه سنة  
١٨٨٤ بما يأتى :

« ان الحكومة الانجائزية تتعهد بان لا تطيل احتلالها العسكرى  
لمصر الا الى أول يناير سنة ١٨٨٨ اذا كانت الدول صاحبة الشأن تصرح  
وقتنئذ بأن جلاءنا لا يعكر الامن فى مصر ولا يشك أحد فى أن عرقة  
هذا التعهد من جهتنا تجعل شرف بلادنا عدما » .

وصرح لورد غرانفيل فى مجلس اللوردات بمثل هذا التصريح تماما  
فى ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ .

وصرح لورد غرانفيل لسفير تركيا حسن باشا فهمى فى ٨ فبراير  
سنة ١٨٨٥ بما يأتى .

« ان الحكومة البريطانية عازمة عزمها أكيدا على الجلاء عن مصر  
لا سباب سياسية ومالية » .

وصرح مستر غلادستون فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة  
١٨٨٥ بما يأتى

« ان الحكومة البريطانية عازمة كل العزم على أن لا تبقى فى مصر  
يوما واحدا أكثر مما تقضى الضرورة بوجودها فيها » .

وقال مستر غلادستون فى منشوره الانتخابى الصادر فى يوم

١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ .

« ان انسحاب انجلترا في مصر واجب محتم الاداء ونحن لا نقبل  
أبدأ ضمها الى املاكنا وبسط حمايتنا عليها أو احتلالها الى أجل غير  
مسمي، كما أننا نرفض بتاتا الفكرة القائلة باخذ تعويض عما بذلناه في  
سبيلها من الجهود والضحايا من اليوم ، ولعل كل انسان ان السياسة  
الانجليزية التي وجهت الى مصر قد قامت على الخطأ . وخير ما يجب  
علينا عمله حالا هو ان نضع حدا سريعا للتدخل في شؤون مصر » !  
و صرح لورد سالسبري في مجلس اللوردات في ١٠ يونيه سنة  
١٨٨٦ بما يأتي .

« ليس في وسع حكومة جلالة الملكة أن تبسط حمايتها على مصر  
احتراما لمواثيقها السابقة وتطبيقاً لنصوص القانون الدولي ، وان عملها  
يجب أن ينتهي في مصر في اليوم الذي تتفق فيه مع الباب العالي على صيانة  
حقوق الخديو وبقاء القديم على قدمه »

و صرح لورد سالسبري رئيس الوزارة البريطانية للسياسة  
سفير فرنسا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بالعبارة الآتية :

« انكم تخططون كل الخطأ اذا اعتقدتم اننا نؤى البقاء في مصر .  
اننا لا نرجي بقاءنا فيها إلا لنتنظر اليوم الذي نجلو عنها فيه بشرف .  
ونؤكد لكم أننا مصممون على الجلاء » .

وخطب اللورد سالسبرى فى وليمة محافظ لندن فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ فقال :

« أجمع الوزراء الانجليز منذ أربع سنوات على الاعتراف بان احتلال انجلترا لمصر زائل لاحالة . وقد سجلت اوربا هذه الاعترافات ولا يمكن أن يؤثر طول امد الاحتلال فى مركز مصالحها » .

وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ بما يأتى :

« لاستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولى ، وان مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالى على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تتمدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى وادى النيل . ولقد عقدت اتفاقية فى هذا الصدد مع تركيا وهى تقضى بأن الاحتلال الانجليزى ينتهى بعد ثلاث سنوات » .

وقال سير دروموندولف فى تقريره الذى قدمه الى نخامة الصدر الاعظم فى سنة ١٨٨٧ بصفته سفيراً فوق العادة فى الاستانة مانصه :

« لقد نفت حكومة جلالة الملكة مانسب اليها من الميل الى ضم مصر لاملاكها أو بسط حمايتها عليها . ولقد أشيع أكثر من مرة أن انجلترا تعمل على احتلال مصر احتلالاً دائماً وانى اجاهر بان ذلك منافى لكل المناقضة لتقاليدنا السياسية ولمهود انجلترا العانية وتصريحاتها

الرسمية لجلالة السلطان وهو فوق ذلك يمد انتها كاظاهر الحرمه القانون  
الدولى العام » .

وصرح السير جيمس فى مجلس العموم فى ١١ أغسطس سنة  
١٨٨٧ بما يأتى :

« ان فشل المفاوضات الأخيرة بين تركيا وانجلترا لا يقلل من  
تبعة انجلترا فيما يختص بما قطعتة على نفسها من الموائيق ازاء الدول جمعاء ؟  
وصرح المستر سميث فى مجلس العموم فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٨  
بهذه العبارة التالية :

« يمكننا أن نتظر فى القريب العاجل جملاء جنودنا عن وادى  
النيل بأسره » .

وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى  
٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ بما يأتى :

« ان حكومة جلالة الملكة لا يمكنها أن تعلن حمايتها على مصر  
ولا أن تبدى رغبتها فى الاستمرار على احتلالها حتى لا تنقض عهد  
انجلترا الدولية » .

وقال لورد سالسبرى فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ فى مجلس العموم :  
« لانستطيع أن نبسط حمايتنا على مصر أو نحتلها احتلالا أبديا  
والا نقضنا موائيقنا الدولية وعودنا الصريحة »

« وصرح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مدة ما فظ لندن فى ٩

نوفمبر سنة ١٨٩١ بانه :

« ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة الى تربط مصر بالدولة العلية .  
وانما غرضنا هو المحافظة على مركز مصر الشرعى الحالى ، ومركزها  
حيال الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات واننا نتقدم  
فى هذه السبيل ونؤمل من صميم أفتدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً »  
وخطب السير تشارلس ديلى فى مدينة سدن فى ١١ يناير سنة  
١٨٩٢ فقال :

« ان انجلترا تعهدت بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة ثابتة  
ولقد حان وقت الجلاء . وليس هذا لاننا وعدنا به فقط بل لأن  
مصالحتنا أيضاً تتطلب القيام به . فان احتلال مصر هو الذى جر  
الحكومة الى النزول عن هاجولند والتخلي عن الهوفاس فى مدغشقر  
وتضحية حقوق المستعمرين فى ترينيث » .

وصرح اللورد دوفرين سفير انجلترا فى باريس للمسيو دوفيل فى  
٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما نصه :

« ان الضرورة التى قضت بزيادة الجنود البريطانية فى مصر  
لا تدعو الى تأكيد جديد من حكومة جلالة الملكة بعد ما ذكرته  
فى مواقف عدة بشأن الجلاء عن مصر »

وصرح لورد روزبرى وزير الخارجية البريطانية لمسيو وادنجشن  
سفير فرنسا فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتى :

« أن زيادة جيش الاحتلال في مصر دعت إليها ضرورة سياسية ولا يمكن أن تؤثر في التأكيدات التي اكدتها حكومة جلالة الملكة بشأن نياتها ازاء مركز مصر الشرعى »

وصرح لورد كمبرلى وزير الهند في مجلس اللوردات في ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتى :

« ان ارسال جنود الى مصر فوق الجنود الموجودين فيها لا يغير باى جال مركزها الدولى » .

وصرح لورد روزبرى في ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ بما يأتى .  
« ان تعهدات انجلترا ازاء مركز مصر الدولى لا تزال واجبة الاحترام » .  
وصرح السير هنرى كبل بانرمان في ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨٤ بان :  
« احتلال انجلترا لمصر لم يكن الا مؤقتا وان دوام بقائنا في مصر لا يكون الا نقضا لمهودنا الرسمية وسببا لاحتقار الشرف البريطانى فى نظر أوروبا » .

والقى السير تشارلس ديلك محاضرة سياسية فى ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٥ قال فيها .

« ان من اسباب متاعب انجلترا احتلالها لمصر وليس لنا نفع من بقائنا فيها ويجب علينا ان نجلو عنها بسلام » .

وصرح اللورد روزبرى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بان . -  
« احتلال انجلترا لمصر عقبة دولية يجب أن نعمل على إزالتها حالا



وأرسل مستر غلادستون بصفته الشخصية كتابا الى الخفور له مصطفى  
كامل باشا من مدينة بياريتز في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ قال فيه .  
« ان وقت الجلاء قد حان منذ سنين . ولطالما عمل على هذا الجلاء  
لما كان على رأس الحكومة الانجليزية ولكنه لم ينجح » .  
وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة البريطانية للمسيو كورسيل  
سفير فرنسا في ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ بأن .  
« وادى النيل كان دائما ولا يزال ملكا لمصر » .







# الباب الاول

## انتهاب مصر

«المال يامولاي المال»

من مقال للسير فردريك هريسون

في جريدة البال مال غازيت

بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٨٨٢

# مصر قبل الاحتلال

البريطاني وبعده

## الفصل الاول

بدء الاعتداء

يتمدى تاريخ مصر الحالى - من حيث علاقة انجلترا به مباشرة بالسنوات الاخيرة لحكم « الخديو اسماعيل » عند ما ظهرت أول مرة متاعب رعاياه الاقتصادية .

ففى عهد سلفه « سعيد باشا » كانت مصر بلا جدال أكثر بلاد الشرق رخاء . ذلك لان الحروب التى انتزعت الاهالى الفلاحين من عقر دورهم فى أيام « محمد على » كانت قد وضعت أوزارها منذ زمن طويل ، وخفت ضريبة الاراضى الى ثلث ما هى عليه الآن وهبطت نفقات المعيشة الى درجة لا تكاد تصدق ، حتى أن قرشا صاغا واحداً كان كافيا لسد حاجات أسرة بأكملها من الفلاحين فى اليوم . وفى الوقت نفسه ازدادت العناية بانشاء المشروعات العامة مثل السكك الحديدية والقناطر الخيرية الشهيرة ، وهى مشروعات بدى العمل فيها فى عهده ( محمد على ) و « عباس الاول »

وقد حفرت ترع جديدة لارى وأدخلت التفرافات والطلمبات  
البخارية لأول مرة كما أعطي « المسيو دليسبس » امتيازاً بحفر قناة  
السويس . ولما طالت الحرب الداخلية في امريكا انتهز زراع القطن  
للمصريون تلك الفرصة الذهبية التي عرضت لهم فلم يرمعوا امان حتى ضاعفوا  
صادراتهم التي ارتفع ثمنها الى ثلاثة أضعاف تقريباً  
ولم يكذبوا خلفه « اسماعيل باشا » العرش سنة ١٨٦٣ حتى لوحظ



المغفور له سعيد باشا

تغيير كبير . فنظراً لصعوده الى عرش « محمد على » في الوقت الذي كان  
عصر المدنية فيه ممثلاً في فرنسا على عهد « نابليون الثالث » — وهي  
فرنسة ( اوفباخ ) و « هوسمان » ، فرنسه المالية العالية حيث عمت

الرشوة والاسراف وضربت الفوضى أطناها في كل فرع من فروع الادارة العامة — خطر « لاسماعيل باشا » الذى كان ميالاً بسليقته الى البذخ ومنعماً بحب الابهة والتظاهر بالعظمة أن يحتذى حذوه فيصبح « نابوليون ثالثاً » آخر في الشرق . ولادرالك تلك الغاية شرع في العمل بهمة وبلا كلال فلم يمض الا يسير من الزمن حتى سارت الركبان في جميع أقطار المعمورة بأوصاف بلاطه وقصوره ومهرجاناته وخدمته ومطابخه وقد اعجب كل انسان بعبقريته ولهجت اللسان بشدة كرمه . ولما حان موعد افتتاح قناة السويس — اعد اسماعيل باشا وليمة هائلة دعا اليها معظم اصحاب التيجان في اوربا ومن بينهم فرنسيس جوزيف امبراطور النمسا وولى عهد بروسيا والامبراطورة اوجيني نفسها . وقد لى هؤلاء الدعوة وجاءوا الى مصر بصحبة رجال حاشيتهم واقطاب السياسة في بلادهم وخدمهم وكبار رجال الفن عندهم وفتحت صحافة العالم صدرها عدة أيام لوصف الحفلات الباهرة التى أقامها عزيز مصر لضيوفه ومن بينهم تمثيل رواية عابدة لأول مرة وهى التى وضعها المؤلف المشهور فيردى لهذه المناسبة خاصة .

ولا ريب أن هذا البذخ قد كلف اسماعيل باشا نفقات طائلة . ومما زاد الطين بلة أن أسعار القطن هبطت في الوقت نفسه بعد انتهاء الحرب الامريكية مما اضطر اسماعيل باشا أن يلتجئ الى الاقتراض من البيوتات المالية ولا سيما في لندن . وقد كانت شركة فريهلونج

وغوشن وشركائهما أقرضت سلفه سعيد باشا في سنة ١٨٦٢ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بفائدة باهظة قدرها ٨ في المائة . فلا عجب اذا أظهرت استعدادها لاقرض اسماعيل باشا . وكانت هذه الديون باديء ذي بدء قروضا شخصية . ذلك لان السلطة التي كانت لاسماعيل باشا كانت دون ساطة الملوك العاديين لذلك كان عرضة لتضييق هذه السلطة بصفته نائبا للسلطان وهذا ما جعله غير قادر قانونا على أن يرهن ايراد مصر بطريقة الزامية لضمان القروض المقدمة اليه .



المغفور له اسماعيل باشا

لذلك كانت الشروط التي أعطى القروض بمقتضاها فادحة بل انها قربت فعلا من الربا الفاحش . فلم تحمل سنة ١٩٦٨ اي بعد تبوؤه العرش



بخمسة أعوام حتى كان قد استدان من عدة جهات ما يقرب من ٢٥,٥٠٠,٥٠٠ جنيه بفوائد تتراوح اسما بين ٧ في المائة ، و ١٢ في المائة وفلا بين ١٢ في المائة و ٢٦ في المائة<sup>(١)</sup>. فارتاعت الحكومة العثمانية لما قد ينجم عن مثل تلك المسؤولية الخطيرة وحظرت عقد قروض جديدة . بيد أن اسماعيل باشا تمكن في سنة ١٨٧٠ من عقد قرض جديد بمبلغ ٧ ملايين جنيه بفائدة فادحة تبلغ ١٣ في المائة فعلا في مقابل رهن أطميان الدائرة السنوية. فاضطر الباب العالي أن يخاطب الحكومة الانجليزية مباشرة - بصفتها الدولة التي تمثل أكبر فريق من الدائنين . وقد احتج سلفا على وضع أى اتفاقات مالية لم يسبق أن أقرها حضرة صاحب الجلالة الشاهانية مما قد يمس دخل مصر بصفة مباشرة أو غير مباشرة<sup>(٢)</sup>

هنا يبتدىء الفصل الاول من مسؤولية انجلترا حيال مصر فلقد امتارت سياسة انجلترا في خلال القرن التاسع عشر بالاحتفاظ بمخالفة السلطان ضد النزعات الاستقلالية التي كانت تقوم بها مصر من آن الى آخر بتحريض فرنسا<sup>(٣)</sup>. ومع أن هذه الدولة قد أرغمت على مغادرة مصر في سنة ١٨٠١ الا أن نفوذها القديم ظل متفوقا في مصر

(١) اقرأ تقرير كيف ص ٧

(٢) راجع الاوراق البرلمانية (١٠٠) ١٨٧٠ ص

«٢٥» راجع الاوراق البرلمانية «٢٠٦» ١٨٣٩ ص ٦٤ «عن اراء لاهد المار - ووجميع الاوراق الخاصة بالقرارات الموضحة الي حيدوى مصر رقم ٤ «١٨٧٩»

هذا الى تزويدها الخديوين بمختلف المستشارين وفتح بلادها امام شبان مصر العديدين الذين هرعوا الى المدارس الفرنسية لتلقي أصول المدنية الغربية . ولم يكن هناك شك في أن مصر - فيما يتعلق بطبقتي الاغنياء والموظفين - أخذت تنطبع تدريجاً بالطابع الفرنسي ، حتى أن القابضين على دفة السياسة الفرنسية بدأوا يحلمون ببسط حمايتهم علي أرض الفراعنة اعتمادا على سياسة التدخل السامي . ذلك هو السر في مساعدتها للخديو علي التخلص من التبعية العثمانية ، وهو كذلك السبب الذي جعل انجلترا تعارض فكرة الاستقلال . هذا من الجهة الواحدة ومن الجهة الاخرى لم تكن وزارة الاحرار قد قضت شهر العسل بعد فلم تكن نيات انجلترا منصرفة وقتئذ الى بسط امبراطوريتها حتى تشمل مصر<sup>(١)</sup> بل قنعت بصيانة وادي النيل من كل تدخل من جهة فرنسا وابقائه داخل تلك الدائرة الساحرة التي حفظت سلامة الامبراطورية العثمانية<sup>(٢)</sup>

ففي الظروف المشار اليها كان كل انسان يتوقع ان لا تتواني الحكومة البريطانية في تلبية نداء الباب العالي ومساعدته على التخفيف

---

(١) لقد كتب « بالمرستون » وقتئذ ما نصه : « نريد تبادل التجارة مع مصر والسر اليه دون تحمل عبء حكمها ٠٠٠ فلنرى تلك البلاد بواسطة تجارتنا ولصالحنا لنحجم عن سروها » راجع حياة « بالمرستون » في الجزء الثاني ص ١٢٥ بquam « المسرأشلى »  
(٢) « شرت اليمس في ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ خطأ « لاهستر ديبى » حاء فيه : « ان سياسة انجلترا مد القدم ترمي الى المحافظة بكل قواها على الصلة الموحودة بين مصر وتركيا وهذا تحول دون ان يكون لمرسا اى نموذج في القاهرة »

من اندفاع اسماعيل باشا وان تبادر بذكر الخديو بان من واجباته اطاعة  
أوامر السلطان ثم تصدر تحذيرها الى المضاربين الانجليز في الوقت  
نفسه . ولكن كان نفوذ الجهات المبذلة لهما القروض قويا في وزارة  
الخارجية بحيث أن زداء الباب العالي ذهب صريحة في واد . وقد استطاع  
اسماعيل باشا أولا بارشاء الصدر الاعظم وثانياً بارشاء السلطان نفسه  
لان يحصل فقط على الاذن بمقد قرض جديد ببلغ ٣٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه  
بل على أن يحصل ايضاً في سنة ١٨٧٣ على فرمان خاص باللاق يده  
اطلاقاً تاماً في موارد الامارة الخديوية سواء في مسألة القروض أو  
المقاومات أو منح الامتيازات . ولقد اسرع السير هنري اليوت السفير  
البريطاني في الاستانة فصرح (١) « بأن ما ناله نائب السلطان في مصر  
من استقلال الادارة الداخلية لانيمة له على الاطلاق اذا لم يكن في  
وسعه أن يلجأ الى الاسواق الاجنبية للحصول على الاموال الطائلة التي  
تقتضيها الاعمال التي تدر الخير على مصر وتكفل نمو وازدهار البلاد العجيبة  
التي يجلس على عرشها »

فبجرة فلم واحد تحول بهذا فرمان ما كان يتبر حتى الآن ديناً  
خاصاً على الخديو الى دين على الحكومة المصرية أما ان هذا التحول  
تم بعلم الحكومة البريطانية في ذلك فليس يتبين من نص كلامه  
أولئك الذين ...

بالفضل في ادارة شؤونهم المالية

وما أسرع ما حانت الساعة التي أصبحت فيها مسئولية انجلترا اكثر مباشرة وتدخلها في شؤون مصر السياسية والمالية أكثر نشاطاً وادنى الى الاعتداء . وليس من ريب في أن الرزايا التي نزلت بفرنسا في الحرب السبعينية وما أعقب ذلك من تقلص نفوذها في سائر انحاء المعمورة سحرت الباب الساسة البريطانيين وجعلتهم يحامون بمشروعات جديدة في الشرق بدلا من مجرد مقاومة النفوذ الفرنسي الذي كان ديدنهم في الماضي . وقد تجلى ذلك في شرائهم لاسهم قناة السويس ، وفي الوقت نفسه كانت أحوال مصر تسير من سيء الى أسوأ رغم القروض العديدة أو بالحري من جرائها .

ولقد حدث أن اسماعيل باشا عند ما أخرج دائنوه في سنة ١٨٧٢ التجأ الى مشروع مالي خطير يعرف بقانون المقابلة وهو يقضى بان ينزل ملاك الاراضى الزراعية عن نصف الضريبة المفروضة عليهم نزولا تاما على أن يدفعوا اليه في وقت معلوم ستة أمثال هذه الضريبة . كذلك عرض اسماعيل باشا في سنة ١٨٧٤ فائدة دأمة قدرها ٩ في المائة لـ لكل من يكتب في قرض داخلي غير مردود قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وهو ما يعرف بدين الرزنامة . على انه لم يحن صيف سنة ١٨٧٥ حتى كان الخديو في حاجة شديدة الى المال لسد نفقاته ولذا استقر رأيه على أن يبيع اسهمه ( او اسهم مصر ) في شركة قناة السويس وقدرها

١٧٦٢٠٦ سهما من مجموع ٤٠٠٠٠٠ سهم بيد الشركة . وما اسرع ماوقف المستر دزرائيلي - رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك - على رغبة الخديو هذه وفي الحال قرر شراء هذه الاسهم في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بمساعدة بيت آل روتشيلد في لندن .

ولعمري لقد كان هذا عملا ليست له سابقة في تاريخ إنجلترا لانه كان عملا من أعمال المضاربة الجريئة . نعم أن الاسهم عادت بالربح الوفير فيما بعد ( ذلك أن سعر الاسهم المذكورة يبلغ في البورصة الآن ٣٥ مليون جنيه ) ولكن لم يكن من حق الحكومة أن تغامر بأموال الأمة في مشروع ربما عاد بالخسارة والضرر . وفي الواقع لم يوجد في إنجلترا وقتئذ من أتحي باللائمة على المستر دزرائيلي على عمله هذا . ومن جهة أخرى فقد كان من البدع المستحدثة أن تشارك الحكومة الانجليزية في عمل تجارى خاص بأذن من البرلمان وبمساعدة أهل البيوتات المالية . ولكن السر في هذا العمل الذى لانظير له يمكن ادراكه من الاطماع السياسية التى كانت حكومة دزرائيلي تحدث نفسها بها حيال مصر بعد أن خفت صوت فرنسا فقد علقت كبيرة صحف مدينة لندن « التيمس » بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على تلك الصنفقة بقولها : « ان الجمهور هنا وكذلك فى البلاد الاخرى سينظر الى هذا العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية لا من وجهته

التجارية. فهو بمثابة مظهرة. انه لاعلان عن نيات معينة والمبادرة بالعمل الى تحقيقها من المستحيل أن نفرق في أذهاننا بين شراء أسهم قناة السويس وبين علاقات إنجلترا المقبلة بمصر أو بين مصير مصر وما يحيط بمستقبل الامبراطورية العثمانية من المخاوف... فاذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج والرشوة من الداخل الى سقوط تلك الامبراطورية سياسياً ومالياً فقد يتعين علينا اتخاذ الوسائل التي تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان لما لنا به من الصلة الوثيقة». ولقد كانت هذه الصراحة بعينها، واحسب انها تتنافى وما قام يزعمه الاحتلالون أخيراً من أن تدخل بريطانيا في مصر كن «أمرا قضت به المقادير» وان إنجلترا قاومته الى النهاية فلم تدعن له الاتحت الضرورة القاهرة ونزولا لحكم حوادث لم يكن يستطيع أن يحسب حسابها من قبل<sup>(١)</sup>

ولم يبق بعد ذلك الا أن تتحين الحكومة البريطانية الفرصة الملائمة لانهيأ الامبراطورية العثمانية ماليا ان لم يكن سياسياً لتستولى على مصر كما اشارت الى ذلك جريدة التيمس لسان حالها . وقد كان يلوح أن هذه الفرصة دنا وقتها . فقبل اتمام صفقة الاسهم بستة أسابيع تقريباً أي في ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ نشرت التيمس في صدر صحيفة الاخبار

(١) ذكر لورد كرومر في كتابه «٤٠ ر الحديثة» جزء اول ص ١٣٠ «ان السياسة البريطانية حاولت جهدها ان تلقى عن عاتقها عبء المشكلة المصرية . ولكن كانت الظروف من القوة بحيث لا يمكن وقف تيارها بالعمل السياسي فمصر كان مقدرا لها ان تقع في أيدي الانجليز . وفضلا عن ذلك فانها كانت من نصيبهم على الرغم من معارضة البعض في دهاجم اليها بينما لم يحمل البعض الآخر اذهبوا اليها لم يذهبوا وانه لم يكن هناك من رغب الذهاب اليها رغبة شديدة . اما هم فلم يكنهم عدم رغبتهم في الذهاب اليها بل قاوموا مقاومة شديدة شربة كل مل من شأنه ان يدفعهم الى الذهاب اليها»

البرقية الآتية من مراسلها في الامستانة وهي : « قرر الباب العالي انه في السنوات الخمس التي تبتدىء من أول يناير المقبل سيدفع نصف سندات الدين العام وقسط استهلاكه تقدماً والنصف الآخر سندات ذات خمسة في المائة ». ولما كان هذا بمثابة اعلان لافلاس الحكومة العثمانية لم نلبث أن رأينا الذعر الهائل يستولى على بورصة لندن حتى انه لم يؤثر فقط في السندات التركية بل تعداه الى السندات المصرية الخاصة بقروض « اسماعيل باشا ». ثم قرأنا العبارة الآتية في نفس العدد في مقال « الحالة المالية » « استولى الذعر في اليوم على سوق السندات الاجنبية . ولم تعلق فيها النشرة الصادرة من البنك العثماني الامبراطوري الخاص بالدين التركي الا في منتصف النهار واذ ذاك تدهورت السندات التركية أولاً وأعقبها السندات المصرية تدهوراً هائلاً كانت تتيجه أحداث ذعر شديد ولم يشاهد أى تحسن عند اقفال البورصة بل استمرت السندات المصرية في تدهورها الى ما بعد ساعات العمل . وليس ثمة أنباء عن مصر ولكن الدولتين مرتبطتان في ذهن الجمهور ارتباطاً تاماً بحيث أنه يعتبرهما كتلة واحدة ». وفي الواقع مضى اليوم التالي وما بعده بدون أن تتحسن السندات المصرية بل استمرت في هبوطها رغم التأكيدات العديدة من جهات عديدة بان مصر ليست جزءاً من الدولة العلية الا بالاسم فقط وان مالياتها لا تتأثر بحال المالية العثمانية . وفي الواقع كان

العالم يعرف أن مالية مصر لا تقبل عن مالية تركيا خلافاً . والآن وقد أعلنت تركيا إفلاسها فقد كان يخشى أن تحذو مصر حذوها والا فإذا عسى أن يستعمل اسماعيل باشا وقد بلغت ديونه ٦٨ مليون جنيه افترضها بفوائد فاحشة وتضحيات مدعشة ما بين سمسة وخمسة ونحو ذلك ؟ فلا عجب أن نزلت سندات ١٨٦٨ بمد هذا الاعلان بأسبوعين الى ٥٧ وسندات ١٨٧٣ الى ٥٧ وربيع .

وليس ريب في أن الباعث على شراء اسهم قناة السويس كان توقع ما يؤدي اليه اعلان تركيا افلاسها من انهيار تركيا ومصر معاً . بيد اننا نعلم جميعاً أن هذا التوقع لم يصدق فيما يختص بتركيا على الأقل ، لأن الدول الأوروبية لحوف بمضها من بعض قد امتنعت عن أن تفصل فيما بينها وبين الباب العالي وبذلك امكنه أن يخرج من عراكه مع دائنيه فانزاً حتى انه أخطر حملة السندات التركية أن يفتنعوا بالقليل الذي قسم لهم وهم صاغرون .

ولكن اذا كان التدبر لم يجر بما توقعوه لتركيا فتسد عزموا أن يحققوا فيما يختص بهم . وهكذا رأينا انجلترا بعد شراء أسهم القناة تخطوا أول خطوة علياً في شأن شؤون المصرية .

وكما هي السمة في سياسة الاستعمارية اتخذت الامور المالية اداة الاتعاب . فبالأساليب على ما درجت به مصر من هبوط سنداتهما في بورصة لندن حتى باءوا بالجزء الاستراتيجي فنصل



بريطانيا العام في القاهرة الى اخطار اللورد دربي بما أظهره له الخديو - منذ ايام - من الحاجة الى رجال اكفاء ملمين بالنظم المتبعة في مالية حكومة جلالة الملكة لمعاونة ناظر المالية المصرية على معالجة القوضى التي اعترف سموه بوجودها في تلك النظارة<sup>(١)</sup> ثم كرر الطلب نفسه تحريرا بعد أسبوع ولكنه عدل الى طلب استعارة رجلين « يشرفان على الدخل والخرج تحت اشراف ناظر المالية » على شرط ان تكون لأحدهما على الاقل « دراية تامة بعلم الاقتصاد السياسى الذى رسم للامم في العصور الحديثة المبادئ الصحيحة التى تنموها موارد الدول »<sup>(٢)</sup> ولم يكن هناك ما يستغرب في هذا الطلب اذ أن الحكومة البريطانية قد سبق أن اعارت الخديو المستر نبل والمستر آكتن اللذين وظفا في نظارة التجارة التى انشأها الخديو حديثاً واللذين رضى الخديو عنهما تمام الرضاء<sup>(٣)</sup> وكل ما يستوقف النظر فى هذا الطلب الجديد هو أن الموظفين طلبا لنظارة المالية وهو أمر قد يكون طبيعياً في تلك الظروف. ومع ذلك فقد دمرت اسابيع ثلاثة دون أن ترد الحكومة الانجليزية على طلب الخديو ثم جاء الرد فكان مخيفاً بعض الشيء ، فبدلاً من أن يبادر اللورد دربي الى ارسال الرجلين اللذين طلبهما الخديو أخذ يستشير وزارة المالية المرة بعد المرة . ثم أخبر الجنرال استانتون في ٢٧

(١) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٣

(٢) المصدر السابق

(٣) من خطاب ارسله المستر ماك كون عضو البرلمان الى « التيمس » فى ١٧ ابريل

سنة ١٨٧٦

نوفمبر ان الحكومة ترى أن ترسل الى مصر « بعثة خاصة تنظر هي والخديو فيما ياله سموه من النصع فى الشؤون المالية » (١) وكان هذا الرد خطوة واسعة الى الامام فى ميدان العمل . لان الخديو لم يطلب اى استشارة وانما طلب فقط موظفين من موظفى الحكومة للعمل تحت ارشاد ناظر المالية وأوامره . ولكن اللورد دربى أغفل الاستشارة واقترح أن يرسل لجنة مالية خاصة بدلا من الموظفين المطلوبين . فوافق الخديو على الاقتراح . ولا يدري أحد هل كانت موافقته لحاجة فى نفسه أو لأنه أخطأ فهم الامر ، ثم انقضى اسبوع وتشكلت اللجنة من خمسة من كبار موظفى الحكومة برئاسة المستر - الذى أصبح فيما بعد - السير ستيفن كيف رئيس الخزينة العام . وأرسل اللورد دربى للمستركيف بتاريخ ٦ ديسمبر خطابا شرح فيه تاريخ الطلب المقدم من الخديو والبواعث التى حدثت بالحكومة الى ارسال اللجنة قائلا : « بما أن نجاح الادارة المالية فى أى بلد من البلاد يتوقف تماما على الحكمة فى حد التزاماته وتفقاته كما يتوقف على ترقية موارده أو ادارته الاقتصادية ، فينبغى أن توضح حكومة الخديو مكانة السيدين المطلوبين وسلطتهما . ولما لم يكن من المستطاع الوصول الى التفاهم عن طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل « رجلا تثق به حكومة جلالة الملكة وهو فوق ذلك مشهود له بالكفاءة فى الشؤون المالية والادارية

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٧٦ » ص ٤

ليفاوض الخديو وحكومته في ادارة مصر ومركزها المالى وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة أقدر على مد الخديو بالمعونة التي يريد بها بمقتضى تقريره . ثم استأنف يقول « ولا تشك حكومة جلالة الملكة فى أن الخديو سيكون صريحاً صراحة تامة فى معاملته لكم وأنه سيسهل لكم كل التسهيل الوقوف على حقيقة شؤون مصر المالية وبذلك تستطيعون أن ترفعوا اليها تقريراً وافياً » .

وأحسب أنه يستحيل أن تقرأ هذه الرسالة الرسمية باللهجة ولا تدرك أن الوزارة البريطانية بارسالها أحد رجالها الى مصر كانت ترمى الى أكثر من البحث عن أى الكتاب يزيد اسماعيل باشا . فبينما الخديو يتكلم عن ضرورة إثناء ثروة بلده حتى يزيد دخله اذا باللورد دربى يلح فى وجوب حصر البحث فى نفقات مصر وادارتها ، وبينما يريد الخديو أن يكون الموظفان طوع أمر ناظر المالية اذا باللورد دربى يتكلم عن « الوقوف على حقيقة » حال المالية المصرية واسداء « النصيح » للخديو . ولقد كانت هذه الفعلة من اللورد دربى بمثابة تطفل وتفتيش كما أجاد بعضهم وصفها فى مجلس العموم<sup>(١)</sup> ولا عجب اذا رأينا « التيمس » تكتب فيما بعد<sup>(٢)</sup> هذه العبارة « ليس هناك دليل أو شبه دليل على أن الخديو كان يطلب موظفاً كبيراً يفحص حساباته ويزجر خدمه

(١) خطبة « المستر لوى » فى ٥ اغسطس سنة ١٨٧٦ للنقاشات البرلمانية لهنسارد المجلد

٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٩٣٩ وما يليها

(٢) راجع التيمس فى ٢٤ ايارو سنة ١٨٧٦

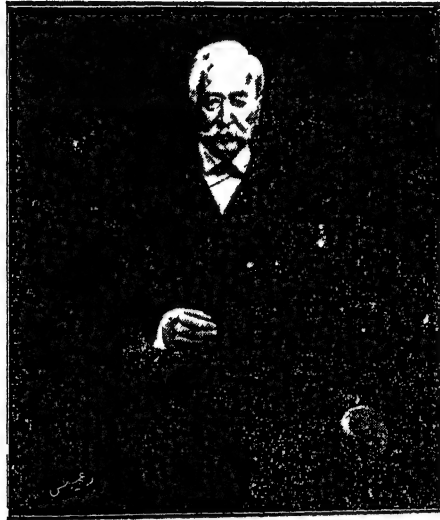
ويسدى له النصح ويخبر العالم عن موعد افلاس الخديو اذا كان  
ثمة افلاس»

أما سبب هذا العمل الغريب فقد بينه وزير المالية وقتئذ . فانه  
عند ما سئل عنه أجاب بأن الحكومة الانجليزية بينما كانت تفكر  
فيمن يحسن ارساله الى الخديو اجابة لطلبه اذ عرضت للبيع أسهم  
القناة فابتاعها<sup>(١)</sup> . هذا هو الحق الذي لا ريب فيه فقد أبرق «اللورد  
دربي» - كما رأينا في يوم ٢٧ نوفمبر الى «الجنرال استانتون» يخبره  
برغبة الحكومة في ارسال لجنة خاصة الى مصر ولم يكن مضى علي  
شراء الاسهم سوى يومين اثنين فقط ، وكان هذا دليلا على ما بين  
هاتين المسألتين من الارتباط . فشراء الاسهم كان عملا سياسياً أرادت  
به انجلترا أن يكون لها حق قوى يسوغ لها امتلاك مصر اذا ما انحلت  
أجزاء الدولة العثمانية كما أنه لم يكن ارسال «البعثة» من ناحية انجلترا  
الاسعياً وراء تقرير هذا الحق بأسرع ما يمكن لتحمل الخديو نظير  
صنيعتها عنده على قبول ارشادها في شكل رقابة مالية أيا كان نوعها .  
نعم ان اللورد دربي قد اعتمد على المستر كيف في رسالته الرسمية  
التي اقتبسنا منها العبارة السابقة « أن يحرص على الا يطلع عليها ( أى  
الحكومة ) بنصح يشعر بأن الحكومة الانجليزية ترغب في التدخل في شؤون  
مصر الداخلية فوق ما ينبغي لها »<sup>(٢)</sup> . ولكن هذا طبيعي فانه لا يصح

(١) المناقشات « البرلمانية » لهنسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣١-٦٣٢

(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٧٦ » ص ٣

أن تذكر البواعث الحقيقية التي حملت الحكومة على ارسال البعثة في مستند رسمي قد يظهر للعالم يوما ما . ومع ذلك فقد اهتم اللورد دربي في هذه الرسالة عينها بالتلميح الى ما قد تقوم به البعثة من جلائل الاعمال <sup>(١)</sup> فقال « ولو ان الغرض الاول من بعثتك هذه هو الاتفاق مع الخديو على المعونة الادارية التي طلبها سموه فلا يفوتك أن تتصيد



المسيو فرديناند دلسبس

صاحب مشروع قناة السويس

معلومات جمة كبيرة الاهمية لمصر أو لهذه البلاد » <sup>(٢)</sup> . ثم ختم الخطاب بقوله « ولا تري حكومة جلالته ضرورة لزويدك بالتعليقات

(١) مصر رقم ٤ (١٧٨٦) ص ٣

(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٥

التفصيلية لانها تفضل أن تترك شؤون اللجئة بقدر المستطاع الى فطنتك  
وبعد نظرك »

ولقد قر في نفس الجمهور وقتئذ ان المستر كيف لم يذهب الى  
مصر الا للمفاوضة في بسط الحماية البريطانية عليها ان لم يكن على الاقل  
لتقرير الرقابة المالية عليها في مقابل مساعدة مالية كبيرة حتى أن بورصة  
لندن تملكها الذعر لما أذيع في يوم ٤ يناير سنة ١٨٧٦ بان المستر كيف  
تشاجر مع الخديو وحزم أمتته عائداً الى إنجلترا دون أن يتم  
مهمته <sup>(١)</sup>. وبعد ذلك باسابيع عادت التيمس وقد وقفت على أسرار  
الحكومة تبحث في موقف مصر المالي معتبرة بما مضى فقالت مانصه :  
« والنتيجة أن لاشيء اصنع لسلامته — أى موقف مصر — من  
أحداث تغيير أساسى في الحكومة المصرية ومالياتها . ولا شك انه لو  
كانت الثقة بمصر فيما مضى أشد من الثقة بها اليوم لاستطاعت أن  
تنفق مع دائنيها على خير من الشروط التى اتفقت وإياهم عليها . فالمسألة  
اذن كيف تحوز مصر هذه الثقة . الظاهر ان كل ما يقال في هذا  
الموضوع قائم على الاعتقاد بان الخديو يخضع بطريقة ما صاغراً للارشاد  
الانجليزى ، وانه سيعهد الى إنجلترا بآدارة مالية مصر ، وانه سيتحول  
الى مصر بعض الثقة بانجلترا فتمكن من نقص فائدة ديونها ونقص  
اقساطها السنوية نقصاً كبيراً . ولكن لا بد لذلك من علاقة بين

(١) المقالة المالية فى « التيمس » يوم ٥ يناير سنة ١٨٧٦

الحكومتين ليس ثمت أى ضامن لها ولا بد من عطف من والى مصر لا نرى على وجوده دليلا ما . وفى هذا القول ما يدل دلالة واضحة على استعداد انجلترا لان تقوم بادارة المالية المصرية نظير خضوع الخديو « لارشاد انجلترا » ومع أن هذه الجريدة أصبحت بعد شهرين تمزأ بهذا الاتصال وتمده أخش ضروب التضييل (١) فانها كانت شديدة الرغبة فيه وقتما كان المستر كيف بمصر .

ومن سوء حظ المستر دزرائيلى وحيلة الاسهم أن اخفقت بعثته المستر كيف الاخفاق كله . وكان السبب فى اخفاقها يرجع بعضه الى الخديو وبعضه الى المستر كيف وشيء منه الى الحكومة الفرنسية . فاما الخديو فقد سمح على كره منه (٢) للمستر كيف بتفقد حالة المالية المصرية وقبل فعلا ما عرضه عليه وهو أن يستبدل بالموظفين الخاضعين لناظر المالية « مستشارا انجليزيا » هو المستر ( الذى أصبح فيما بعد السير ريفرز ) ولسن المراقب العام لادارة الدين الاهلى الانجليزى . وقد كان عمله ذلك بمثابة رضا بتطفل آخر من جهة الحكومة الانجليزية . بيد لانه لم يسمح باكثر من ذلك ، أما المستر كيف فربما لم يكن السياسى الذى يليق من كل الوجوه لهذا الامر الخطير الذى ندبه له المستر دزرائيلى وذلك لما كان عليه من شرف النفس وطهاره الخلق . وقد كان السبب

(١) التيمس فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦

(٢) قالت التيمس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦ « من المسماه أن الخديو لم يكن يدري بالصط ما جاء من احله « المستر كيف » وقد استولى عليه العصب الشديد عند ما عرف ما اتجمله ذلك الموطط الخطير لعمه من حق التقييد فى شؤون مصر

الاكبر في اخفاقه هو أن الحكومة الفرنسية لم بكديصل الى سمعها  
نبأ بعثته حتى قررت ارسال مندوب من قبلها الى مصر لينافس المستر  
كيف فيما قد يعرضه من الاقتراحات باسم الحكومة البريطانية وحملته  
القرطيس الانجليز (١) وكان ذلك المندوب هو الميسواوتري الذي  
كان من قبل قنصلا عاما في القاهرة . وقد قام بواجبه خير قيام حتى ان  
الخدو عند ما رأى رجلين يتباريان في ترضيه افهمه المستر كيف انه  
يستطيع الاستغناء عن ارشاد انجلترا .

وهكذا انتهى بالحيوط سمي الانجليز الاول للاستيلاء على مصر  
ومما يؤسف له أن المؤرخين المحققين (٢) لم يكلفوا انفسهم اخبارنا  
بالفصيلات التي ذكرناها آنفاً . بل نراهم يفتتحون كلامهم بذكر  
ما جرى به القلم من قضاء ويختتمونه بنفاذ ذلك القضاء . فاما ما بين هذين  
من الاطوار فانهم لم لغيوا بذكره — بل كانوا تواطأوا على اغفاله .

(١) راحه الرقية الواردة على « الشمس » ماريج ٣١ يناير سنة ١٨٧٦ من مراسلها  
الباريسي ميسو « دي لوتير » الاى كان طول هذه الائمة على اتصال تام بحمله الاسم  
الرسين وكان كذلك صدماً حماً للمسر ولس وبعض كار حاشيه الخدو ومهم واراناش  
(٢) انظر بحث اللورد كرومر في عظم مزلة « تحليل الرواية » واحطار « واصاف  
الحقائق » حيث يقول « اطلأ ادعى بحق اى في مركز دى مرة فادره من حيث  
الوصول الى الحقائق — الفصل التمهيدي لكتاب « مصر الخدية » ص ٣٠٢ »



## الفصل الثاني

مصر في قبضة حملة الاسهم

في أوائل فبراير غادر « المستر كيف » القاهرة تاركاً الخديو منهمكاً في مفاوضة « المسيو أوتريه » وجماعة من الرأسمالين الفرنسيين وعلى رأسهم « المسيو باستريه » وصلته معروفة بشركة المصارف الانجليزية المصرية . وكانت فكرتهم متجهة الى انشاء مصرف وطنى مصرى يشرف عليه مندوبون دوليون تعينهم انجلترا وفرنسا وايطاليا وتكون غاية العمل هي تحويل الديون المصرية السائرة <sup>(١)</sup> الى دين واحد بفائدة ٩ فى المائة وضمان السكة الحديد ويقوم بوجه عام بتسليم الايرادات ودفع « السكوبونات » وتبادل الاعمال الخاصة بالبنوك مع الخزانة وغير ذلك . وكانت الحكومة الفرنسية شديدة الميل الى اشتراك انجلترا فى ذلك المصرف . حتى أن « الدوق ديكاويه » وزير الخارجية عرض على « اللورد دربى » بصفة رسمية أن تعمل الحكومتان جنبا الى جنب فى الشؤون المصرية دون تنافس <sup>(٢)</sup> . ولكن لورد دربى تجاهل هذا

« ١ » قسم بعضهم ديون اسماعيل باشا الى ثلاثة أنواع سائرة وثابتة ودخالية . فالسائرة جاءت من اعمال عمّت لاسماعيل باشا ولم تدفع أجورها نقدا بل بقيت دينا عليه والثابتة عبارة عن قروض اقترضها اسماعيل باشا من المصارف الأوروبية ب ضمان ثابت لدخل بعض مصالح الحكومة مثلا . والدخالية عبارة عن ديون مصرية بحجة عقدها اسماعيل باشا عند ماتمذر عقد القروض السائرة والثابتة ومثلا دين الرزنامة الذى اسلفنا القول عليه .

(٢) مصر رقم ٨ « ١٨٧٦ » ص ١

الاقتراح لسببين أولهما أن الخديو لم تكن نفسه تتراح لرؤية ماليته تحت رقابة وكلاء من الأجانب، وثانيهما أن الوقت لم يكن ملائماً لعرض اقتراحات جديدة فقد كان «المستريفرزولسن» وهو الرجل الذي أعين به الخديو لإصلاح ماليته على أهبة السفر إلى مصر<sup>(١)</sup>. وكان المستر ويلسن وقتئذ في باريس يطالع على التقرير السري الذي يكتبه المستر كيف عن المالية المصرية<sup>(٢)</sup>. ولقد كانت نظرة واحدة كافية لإقناعه بأن ما ترغب فيه الحكومة الفرنسية من اشتراك الحكومة البريطانية معها في مشروع المصرف المصري لا يتفق مع مصلحة حملة الاسهم الانجليزية لأن معظم هؤلاء من حملة أسهم الدين الموحد وليس من مصالحهم أن يضاف إلى هذا الدين معظم ديون الخديو السائرة التي كان جلها مستمداً من المصارف الفرنسية.

ولقد حذر مراسل التيمس الباريسي الحكومة البريطانية في شهر مارس من الاشتراك مع «اوتريه» أو «باستريه» إذ أن ذلك الاشتراك لابد أن يؤدي إلى هبوط قيمة الاسهم التي بأيدي الانجليز<sup>(٣)</sup> فلم تمر ثلاثة أيام حتى أعلن «الورد دربي» في يوم ٦ مارس - رداً على ما طلبه الخديو أكثر من مرة من تعيين مندوب انجليزي للبنك بأن الحكومة الانجليزية لا تشترك في المشروع الفرنسي بحال

(١) مصر رقم ٨ (١٨٧٦) ص ٢

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٧٦) تقرير المستر كيف ص ١

(٣) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٦

ما<sup>(١)</sup> ثم شفع ذلك بقوله « اذا عرض مشروع عملى بتشكيل لجنة تتسلم الدخل وتستخدمه فى أداء الدين المصرى فان حكومة جلالتهما تعيره اهتمامها ». فكان أن الحكومة البريطانية - كما أعان « المستر دزرائيلى » فى مجلس العموم<sup>(٢)</sup> « لم تكن مستعدة للنظر فى وضع نظام لمصرف شبه رسمى ولم تشأ البحث فى شيء غير انشاء لجنة للمراقبة المالية البحتة<sup>(٣)</sup> . ولكن هذا الرأي لم يصادف ارتياحا لدى الخديو ولذلك آثر اهمال المشروع كله . فسر المليون الانجليز سرورا كبيرا لهذا الاهمال ويدل ذلك على ذلك ما كتبتة جريدة ال « ايكو نوميست »<sup>(٤)</sup> اذ قالت « اتنا ليسرنا جد السرور هبوط مشروع القرض الفرنسى واللجنة الفرنسية . لان نجاح أى هذين المشروعين يؤدى الى أوخم العواقب وحسبك أنه يؤدى الى صيرورة الفرنسيين حكام مصر وهو الامر الذى حمل اللورد بالمرستون على مقاومة حفر قناة السويس والذى دفعنا الى اتفاق أربعة ملايين من الجنيهات خشية أن تصبح اسهم الخديو فى القناة أسهما فرنسية » .

على أن الامر لم يقف عند هذا الحد . فأن الحكومة الفرنسية

(١) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ١٠

(٢) المناقشات الثلاثة المجلد ٢٢ سنة ١٨٨٦ ص ١٤١٨

(٣) ذكر اللورد كرومر فى ص ١٢ من اجزه الاول من كتابه « مصر الحديثة » فى رواية تاريخ المفاوضات التى حرت بشأن العرب المصرى « ان فرنسا وايطاليا اتفقتا ان ترسل كلأهما مندوبا ، لكن لورد درنى لم يشأ الدخول فى شؤون مصر الداخلية وانى ان يمين مندوبا انجليزيا » حقا « ان الة فى الرواية ان ازايا المطيعة »

(٤) نقله عن جريدة اليومس فى عدد ١٧ ابريل سنة ١٨٧٦

عند ما رأت اخفاق المالىين الفرنسيين فى مشروعهم لم يرق لها أن تخلى الجو كله للانجليز بل باذرت بارسال مستشار مالى من قبلها الى مصر هو «المسيو فيليه» وقد كان مفتشاً مالياً عاماً «لمساعدة» الخديو على تنظيم ماليته من جديد (١) ولم يكن ثمة ريب فى أن تلك الفعلة كانت بمثابة حركة سياسية معارضة لارسال «المستر ولسن» الى مصر. فقامت قيامة اللورد دربي واستولى عليه الذعر فابرق الى القائد «استانتون» يأمره بأن ينصح للخديو بأن لا يتسرع وأن ينتظر ريثما يصل «المستر رفرز ولسن» الى القاهرة على الأقل (٢). فظهر الخديو ميلاً تاماً لاتباع تلك النصيحة وأخبر القائد «استانتون» بأنه سينظر بسرور تام فيما قد يعرضه «المستر ولسن» من الاقتراحات ويعمل بها فعلاً إذا كانت حقيقة أعود بالخير على مصر مما يعرضه الفرنسيون (٣)

يبد أن «للمستر ولسن» على أثر وصوله جعل يلح فى إيجاد لجنة مراقبة مالية فى مقابل توحيد الدين كله ونقص فائده. أما «المسيو فيليه» فانه طلع على الخديو بمشروع وضعه حملة القراطيس الفرنسيون بالاشتراك مع الحكومة الفرنسية وقد أهمل الفرنسيون فى هذا المشروع إنشاء المهرف الذى كان سبب الخلاف فى المشروع السابق واقترحوا بدلاً منه تأليف لجنة تتفرغ للذين العمومي وحده على أن يمين أعضائها

(١) مصر رقم ١ سنة ١٨٧٦ ص ١٣

(٢) المصدر عينه ص ١٤

(٣) المصدر عينه ص ١٤

حكومات متنوعة على أن تكون مهمتها تسلم الايرادات التي تخصص لدفع الكوبونات. ورمى المشروع الى غاية أخرى فوق ذلك هي توحيد جميع الديون السائرة والثابتة على شروط معينة وضمانها ببعض موارد دخل الحكومة المصرية. وما هو أن سمع اللورد دربي بهذا المشروع حتى أ برق حالاً يطلب تفاصيله<sup>(١)</sup>. فلما وقع نظره عليها أعلن أنها مما لا يمكن الموافقة عليه لان اللجنة لن تكون لها سيطرة فعلية على المالية وانما سيطرة عملاء على تسلم الاموال بالنيابة عن الدائنين يضاف الى هذا أن شروط تحويل الدين السائر الى دين ثابت ضارة بحملة أسهم الدين الموحد. ولكن لما كان الخديو ميالاً الى تنفيذ المشروع صممت الحكومة البريطانية على أن تصده عنه قسراً.

ففى ٢٠ مارس فاجأ اللورد دربي الخديو باعتزاه نشر تقرير «المستركيف»<sup>(٢)</sup>. ولا شك أن هذا العمل يعتبر عملاً غير لائق. فان «المستركيف» لم يسمح له بالنقيب فى مالية مصر والوقوف على أمراها الا بعد أن تم الاتفاق بين الخديو والحكومة الانجليزية على أن يظل تقريره مكتوماً وأن يتخذ قاعدة لتقديم المساعدة المالية اللازمة للخدمة فقط. ولكن الحكومة الانجليزية همت بنشر ذلك التقرير بحجة واهمة هي أن الجمهور يجب أن يطلع عليه وليس يخفى أن معنى نشر التقرير في ذلك الوقت هو القضاء المبرم على الثقة بالخديو

(١) مسرر رقم ٨ س ١٨٧٦ ص ٢٥

(٢) مصر رقم ٨ س ١٨٧٦ ص ١٥

وقد احتج الخديو على هذا التهديد أشد احتجاجاً قائلاً « ان المعلومات التي أعطيت » للمستركيف « كانت سرية بمحنة ولم يقصد منها الا اطلاع حكومة جلاتها على مجرى الاحوال (١) فاذا نشر التقرير قبل أن يتم الاتفاق مع الممولين الانجليز وقبل تعيين مندوب انجليزى (لصندوق الدين) أصبح كل بحث فى مالية مصر صاراً به - أي الخديو - للاحالة فأصغت الحكومة البريطانية الى ذلك الاحتجاج ورجعت عن عزيمتها، ولكنها فعلت ما هو أدهى وأمر ، ذلك انه عند ما سئل المسترد ذرائعاً على فى مجلس العموم عن موعد نشر تقرير المستركيف لم يجب بأن التقرير وضع على أن ألا ينشر بل أجاب بأنه لا يمانع فى نشره وانما الخديو هو الذى يعارض فى ذلك أشد المعارضة (٢). ولعمري لقد كان قوله هذا تلميحاً ظاهراً بأن تقرير المستركيف لا يبعث على الرضا . وقد ظهر أثر ذلك القول فى الحال فقد هبطت أسعار الاسهم المصرية واشتد البلاء . فلما أحس الخديو بحرج موقفه سمح بنشر التقرير المشؤوم بعد مرور عشرة أيام على تصريح المستر ذرائعاً قائلاً (٣) انه لم يطلع على التقرير ولكنه يتوق الى نشره لثقة بأن المستركيف انما قرر الحقيقة كما هي ولعلمه أن نشره يبدد شكوك الجمهور التى لا مسوغ لها . ولكن سبق السيف العذل . . فقد أبى الجرائد أن يحسن الظن بمالية مصر بالرغم من

(١) مصر رقم ٨ ( ١٨٧٦ ) ص ١٥

(٢) الماقتشات البرلمانية لهنسارد . المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣٩

(٣) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٢٨

أن هذا التقرير لم يكن من الخطر بالمنزلة التي لمح اليها «المستر دزرائيلي» وكان كل ماعلق به «اسماعيل باشا» المسكين على هذه الفعلة الحقيرة التي أتمها الحكومة البريطانية أن قال «لقد حفروا الى القبر» ثم ان «المستر كيف» نفسه لم يجد مفاصاً من الاعتراف « بأن بعثته أغلقت أسواق العالم المالية في وجه الخديو بدلا من أن تساعد على الاقتراض (١)

واذ ذاك لم يبق أمام «اسماعيل باشا» الا أن يعان الافلاس. وفي يوم ٣ ابريل نشر تقرير «المستر كيف»، وبعد أربعة أيام من نشره أعلن الخديو عجزه عن دفع الاقساط وطلب تلجيلها ثلاثة أشهر. وبهذه المناسبة كتبت التيمس ما نصه (٢) « لقد تسببنا في هبوط الاسهم المصرية الى أبعد مما كان يمكن أن تهبط اليه لو لم نتدخل في مالية مصر، فلو بدا للخديو مثلاً أن يرسل الى وزارة خارجتنا يقرعها ويقول لها بصريح العبارة ان تذبذب سياسة انجلترا الخارجية هو الذي أضعف الثقة به في البورصات الاوربية وعليها وحدها يقع اللوم اذا رأى نفسه الآن عاجزاً عن تسوية ديونه السائرة وما كان ليعجز عنها لولا تدخلنا - انه لو فعل ذلك لما وسعنا الا أن نقره على تقريره (٣)

(١) المقاشات المرفوعة لمصر لمدة ٣٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٢٧ وص ٦١٠

(٢) التيمس يوم ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٦

(٣) قارن هذا بردهاء ورد كوبر ادقل في ص ١٢ من المجلد الاول من كتاب «مصر الحديثة» « لدمر فيل جامل انكرته اعمامة ان ادارة اسماعيل باشا البينة مالية البلاد لابد أن تؤدي الى اهلاكه من عاجل أو آجل . ولقد وقع المحدث في ٨ ابريل اذاحل الخديو دفع سندات الخفية » . ولم يشر المحدث بكلمة واحدة الى الدور الذي قامت به الحكومة البريطانية كانه لم يقل في تمهيد كتابه ( ان أول مراتب الخطأ في التاريخ أن تذكر الحقائق ناقصة غير كاملة »

على أن الحالة كانت لا تحمل على القنوط واليأس . فان «المستر كيف» قال في تقريره بعد تحليله التفصيلي لمالية مصر<sup>(١)</sup> « يتبين من هذا الحساب ان موارد مصر اذا احسنت ادارتها قامت بسداد الديون المصرية. ولكن لما كانت الموارد التي يمكن الانتفاع بها مقصورة على دفع أرباح القروض الحاضرة كان لا مناص من تسوية جديدة تحول الدين السائر الفادح الى دين ثابت ذي فائدة معتدلة . . ان في وسع مصر أن تحتمل جميع ديونها الحاضرة متى كانت ذات فائدة معقولة ولكن ليس في وسعها أن تمضى في اقتراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥ في المائة وعقد قروض بفائدة ١٢ أو ١٣ في المائة لتسديد هذه الديون الجديدة . ولم يكن ذلك رأى «المستر كيف» وحده بل تابعه فيه مالى آخر هو السير « جورج اليوت » وكان ضد المسيو « باستريه » في مشروع البنك الاهلى وكان قد ذهب الى مصر قبل ذلك بعامين بدعوة من «اسماعيل باشا» لدراسة الحالة المالية المصرية درساً دقيقاً . فقد صرح بنفسه في مجلس العموم<sup>(٢)</sup> « بأن التحقيق كشف الستار عن حقيقة الحالة في مصر فاذا بها حالة لا تدعو الى اليأس . . بل انها حسنة ونعنى بذلك أن يكون دخلها كافياً لوفاء الديون وفاء عادلاً . وأقصد بهذا أنه بضمان معقول يمكن مع تخفيض الفائدة . . فلو عمل بالمشروع الذى عرضته على الخديوفاني لاشك في أن مصر تستطيع

(١) مصر رقم ٧ سنة ١٨٧٦ ص ١٢

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٥٢ — ٦٥٣



اداء جميع الفوائد واقساط الاستهلاك ويكون تحررها منها في مدة خمسة وستين عاماً هذا مع ترك مبلغ كاف لادارة البلاد ادارة حسنة، انى أعتقد تماماً أن حالة مصر ثابتة لان لها موارد كافية قد تمت في الماضي وزادت زيادة عجيبة وليس ثمت ما يحول دون نموها ورفقها كذلك في المستقبل .

تلك لعمري شهادات ناطقة عن حقيقة الحالة المالية في مصر . ولعل أهم نتيجة يخرج بها الانسان من قراءة هذه الشهادات هذا الجزم بأنه اذا حول دين مصر السائر الى دين ثابت وعدلت فائدة الدين الموحد كله فان مصر تغلب على ديونها وترضي جميع دائئها .

وهذا ما كان ينويه «اسماعيل باشا» الذى لم يكن ليقبل شيئاً مما عرضته عليه الحكومة الانجليزية بمسء ما راء من غدرها . فقبل المشروع الفرنسى وأصدر فى ٢ و٧ مايو أمرين عالين يقضيان بأن ينشأ صندوق الدين العمومى وأن تحول جميع الديون الثابتة والسائرة الى دين موحد فائدته ٧ فى المائة من قيمته الاسمية ويستهلك فى مدة ٦٥ سنة وأن يقبل سندات معظم القروض بقيمتها الاسمية لاعتبارات يقتضيها التحويل الجديد ، أما سندات الديون السائرة التى كان أغلبها بفائدة ٢٠ فى المائة و ٢٥ فى المائة فتعطى تعويضاً قدره ٢٥ فى المائة أى تقبل بسعر ٨٠ وأن يحبس على الديون بعض موارد الحكومة وهو ضرائب أربع من أغنى مديريات مصر و « دخليات القاهرة »

والاسكندرية ورسوم الجمارك والدخان وغير ذلك مما بلغ مجموع دخله نحو ٨ ملايين من الجنيهات في السنة. لاداء الفوائد وأقساط الاستهلاك ويضاف الى هذه الموارد أراضي الخديو الخاصة المعروفة بالدائرة السنية التي كانت مدينة بمبلغ ٨٨٠٠٠٠٠٠ جنيه وكان ريعها السنوي ٦٨٤٠٠٠ جنيه

ولعمري لقد كانت هذه تسوية عادلة للدائنين لا للمصريين الذين أصبحوا مكلفين بدفع فائدة قدرها ٧ في المائة<sup>(١)</sup> ولقد ظهر على الحكومة الانجليزية هنية من الزمن شبه استعداد للمفاوضة على أساس هذا المشروع على شرط أن يشترك في عملية التحويل مصرف « روتشيلد » الذي قدم « لدزرايلى » من قبل يد المساعدة لشراء أسهم قناة السويس. وقد ذهب « السير فانايل روتشيلد » فعلا الى باريس للتثبت من امكان هذا الاشتراك<sup>(٢)</sup>. فلما وصل اليها وجد ما كان منتظرا من قبل إذ ظهر له أن فائدة المشروع لحملة أسهم الدين السائر من الفرنسيين اعظم مما ينبغي فهي تزيلهم تعويضا قدره ٢٥ في المائة وبقدر فائدة الموضوع طوْلا. كان ضرره للانجليز حاملي اسهم الدين الثابت الذي سيبلغ ٩١ مليون جنيه. ثم انه وجد أن مندوبي صندوق الدين لن يخولوا سلطة استثنائية بل يكونوا طوع أمسر الخديو إذا شاء عزلهم وإذا شاء أبقاهم وبذلك

(١) رأى نائب مقالة التيمس المالية يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٦ « ان هذه الفائدة تبلغ ضعفي ما يمكن أن تحتله مصر بسهولة في الظروف الحاضرة  
(٢) برقية من باريس الى التيمس لافي ٨ ابريل سنة ١٨٧٦

يظل الخديو كما قالت التيمس بحدثها المعروفة « على نحو ما كان عليه من الاستبداد بشؤون مصر » (١). وهذا يدل على أن الانجليز لم يكونوا يثقونوا بأقل من خضوع اسماعيل باشا خضوعاً تاماً للإرشاد الانجليزى. ثم كتبت هذه الجريدة التى هي لسان حال رجال الاعمال فى لندن تقول (٢) (لا بد من احد أمرين . فأما أن تقوم حكومة موالية للخديو فتمد اليه يد مساعدتها علنا نظير قبول سلطتها الحامية وإلا فليأت الخديو بمشروع من عنده ) .

فلما رفض الخديو رفضاً باتاً قبول (حماية الحكومة الانجليزية ولم ينل مشروعه القبول لا عند بيت « روتشيلد » ولا عند (المستر دزرائيلى) — كتب « اللورد دزربى » فى يوم ٢٦ مايو الى « القائد استانتون » يخبره « ان المشروع كما يظهر للحكومة عرضة للنقد الشديد من عدة وجوه وعلى ذلك لايسع الحكومة أن تتحمل تبعه تعيين مندوب لصندوق الدين » (٣)

وهنا ظهر موقف الحكومة البريطانية قبيحاً جداً فهاهما الامران العالميان اللذان صدرا فى مايو ، وهاهى ثلاث من الحكومات الاربع اللاتى طلب اليهن تعيين مندوبين لصندوق الدين قد أجبين الدعوة فعلاً ، وها قد ظهر للناس أن الخديو — اعتماداً على مساعدة فرنسا — ربما يقرر

(١) التيمس فى ٥ مايو سنة ١٨٧٦

(٢) التيمس فى ٧ ابريل سنة ١٨٧٦

(٣) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٧٧ — ٧٩

في نهاية الامر أن يضرب بمطالب الانجليز عرض الحائط ويترك لهم الحرية في اختيار أحد أمرين : أما أن يقبلوا مشروعه وأما أن يفعلوا ما بدا لهم. وهنا اشتد القلق في بورصة لندن ووالى حملة الاسهم المصرية اجتماعاتهم وبالنوا في الاحتجاج على « مسالك الخديو الاستبدادى » وضعف سياسة الحكومة البريطانية وانهاالت الرسائل على الصحف طالبة إيجاد مخلص من هذه الورطة . ومما زاد الطين بلة أن « المستر ريفرز ولسن » الذى كان يراد تعيينه « مستشاراً مالياً » قد عاد الى أوروبا لأنه رأى كما قال مراسل التيمس الاسكندري والاسف مله فؤاده (١) « استحالة البقاء في مصر بعد أن قبل الخديو مشروعاً عارض فيه معارضة قوية » ورفضته الحكومة البريطانية رفضاً شديداً . وأخيراً رأت الحكومة البريطانية أن تدعى لحكم الظروف فتترك من أجل حملة الاسهم مشروعها المحبوب . وظهر لها أنه مادام الامر له صبغة مالية فلن تنى فرنسا في التأثير على اسماعيل باشا ليقبل حمايتها واذا كان الامر كذلك فلا مندوحة لها أى لانجلترا من ان تعدل زمناً ما عن مطامعها ، وتسعى لوضع تسوية مع فرنسا لصيانة مصالح حملة القرايطس الانجليز على الاقل . ولا ريب في أن ذلك غاظ المستر دزرائيل غيظاً عظيماً ولكن ماذا عساه أن يصنع للتخلص من مضايقة حملة الاسهم

ولا سيما بعد فشل البعثتين السالفتين ؟

ولقد كانت الحالة تقضى باستعمال الحكمة والحذر . ولم يكن الوصول الى تسوية مع فرنسا بالامر الشاق ويغلب على الظن أن الزيارة التي قام بها «الايكل دربي» الى «الدوق ديكاويه» — وزير خارجية فرنسا وقتئذ — كانت كافية لوضع المسألة بحذا فيرها على قاعدة مرضية (١) ولكن موقف الخديو كان على العكس من ذلك . إذ لو قرر «الايكل دربي» الانسحاب الآن لكان عمله بمثابة اعتراف صريح بالهزيمة لأن المداد الذي كتب به رسالته الاخيرة الى «القائد استاتون» لم يكن قد جف بعد — لذلك ظهر أن لا بد لانقاذ الموقف من أن يدعن الخديو ادعانا طفيفا للمبدأ الذي تشبث به الانجليز وأن يوافق هؤلاء موافقة غير رسمية على ما يتفق عليه الخديو مع دائنيه . وهنا أصبحت الحاجة ماسة لشخص كفء يقوم بهذه المفاوضات الدقيقة . وما أسرع ما ذلت الصعوبة بظهور «المستر الذي أصبح فيما بعد اللورد غوشن» على مسرح العمل .

وكان «المستر غوشن» وقتئذ أحد الاعضاء البرلانيين عن دائرة ذوى الاعمال في مدينة لندن . وكان فوق ذلك عضواً في وزارة الاحرار السابقة وأحد شركاء فريبلنج وغوشن الذي كان أول من أقرض «اسماعيل باشا» ديونه الاولى . وبهذا أصبح في إمكانه أن يعمل بصفة

---

(١) بوقية التيمس من مراسلها الباريسي بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٨٧٦

رسمية لمصلحة حملة القراطيس وبصفة غير رسمية لمصالح انجلترا السياسية من غير أن يقيد حكمته بقيد مامع أنه ينفذ رغباتها. لهذا قبول تعيينه بالسرور والاتباع وقد ذهب عدة مرات الى باريس لمفاوضة حملة الاسهم الفرنسيين ثم فاز في النهاية بحملهم على العدول عن مشروعهم الاول والاستعاضة عنه بآخر. فتم الاتفاق على تحويل الدين السائر الى دين ثابت على شرط تخفيض التعويض المعطى لحملة أسهمه من ٢٥ الى ١٠ في المائة. ثم تقرر أيضاً ألا يدخل دين الدائرة السنوية - وهو خاص بالخدو - في الدين الثابت بل يضم الى الدين السائر وجعلها ديناً واحداً بفائدة اسمية قدرها ٥ في المائة. وكذلك لا تدخل قروض سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ سنة ١٨٦٧ في الدين الثابت العام كما قيل لاسباب فنية والحقيقة أن مصرف فريزينج وغوشن كانت له مصلحة في ذلك على أن تستمر فائدتها كما كانت في الماضي ١٠ في المائة - ١٢ في المائة وبهذه الطريقة يمكن تخفيض الدين الثابت الحقيقي الى ٥٩٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وتكون فائدته الاسمية ٧ في المائة وتقرر فوق ذلك لاجل هذا التحويل أن يعقد قرض ممتاز جديد يسمى الدين الخاص قدره ١٧٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وفائدته خمسة في المائة وهكذا كان مجموع الديون التي طلب الى مصر دفعها سنوياً قد بلغ ٦٠٥.٦٥٠.٠٠٠ جنيه أي نحو ٦٦ في المائة من ايراد البلاد الرسمي.

هذا ما كان من حيث المالية. ولضمانة هذه الاقساط الكبيرة تقرر

قبول الموارد التي عرضها اسماعيل باشا في مشروعه . وقد عين بجانب صندوق الدين مراقبان عامان لضمان تلك الموارد يشرف أولهما على دخل الدولة والآخر على الخرج ويشتركان في اعداد الميزانية دون ان يكون لهما الحق في التدخل في أعمال النظار ويكون تعيينهما وعزلهما بيد الخديو فقط . وكان هذا هو الجانب السياسى في مشروع المستر غوشن الذى أراد أن يوفق به بين طلبات الحكومة البريطانية والخطة السليبية التى ظل الخديو متمسكاً بها الى الآن . ولم يكن المشروع فى ظاهره يدعو الى الريب أو يثير الشكوك ولا سيما أن تعيين المراقبين والاستغناء عنهما كان بمحض ارادة الخديو . ولكنه كان بالرغم من ذلك خطوة واسعة المدى اذ أمكن بمقتضاه لأول مرة ادخال أجانب يعملون لمصلحة لأجانب فى الادارة المصرية وبذا أصبحت تحت اشراف أوروبا الاعلى . وكانت هذه فاتحة الشر وطرف سكين يمكن - مع توخى المهارة فى الظروف الملائمة - غرزه تدريجاً الى أن ينتهى بالقضاء التام على سلطة الخديو واحلال سلطة أخرى محلها .

ولما اذيع ان المستر غوشن توصل الى وضع اتفاق مع حملة القراطيس الفرنسيين هللت البورصة فرحاً وابتهجت ابتهاجاً لانظيرله . وفي اوائل اكتوبر سنة ١٨٧٦ اقام المستر غوشن حفلة الوداع فحضرها حملة القراطيس واقسم فيها « أن يحصلان لهم على أعظم

مايستطاع تحصيله (١) وبعد أيام قليلة سافر الى مصر وبصحبته المسيو جويير ممثل حملة الاسهم الفرنسيين ذلك الرجل القوى الارادة الذي اعتزم ان لا يهمل فرصة لتسوية المسألة تسوية مرضية وتنظيف المالية المصرية مما علق بها من الادران والاوساخ .

ثم سافر « المستر غوشن » على انه في الظاهر مندوب خاص يمثل الفين من حملة الاسهم الانجليز كما أعلن ذلك خطيب الحكومة في مجلس العموم فيما بعد اذ قال (٢) « ان الحكومة امدت اولئك السادة ( المستر غوشن وحاشيته ) بمقدار معين من المساعدة كما تقضى اللياقة عايتها بمساعدة أى فرد انجليزى يزعم السفر الى الخارج ولكنهم يؤدون مهمتهم على عهدتهم » وبالطبع لم يكن هذا القول الا من قبيل الكذب الادبى الذى يجيز للوزراء التفوه به علماً وبلا حياء أو خجل من اجل المنفعة العامة . فان الحكومة فى الواقع بدلا من امداد المستر غوشن بالمساعدة « المعتادة » كلفت القنصل العام فى القاهرة بصفة خاصة أن يلفت نظر الخديو الى مكانة الاشخاص الذين سيعملون معه وان يذكره بان « المستر غوشن » هو أحد الوزراء السابقين الذى يحتمل جداً ان يعود الى الوزارة يوما ما (٣) اما « المستر غوشن » فبدلا من ان يسير دفة المفاوضات على عهدته كان القنصل العام الانجليزى يساعده

(١) التيمس في يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٨٧٦

(٢) المناقشات الرئاسية لسنسارد المجلد ٢٤٣ سنة ١٨٧٦ ص ١٦٢٦ و ص ١٦٢٧

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧ و ٨



مساعدة فعلية إنما سار . وبالطبع لم يكن هذا الا تنفيذاً للخطة التي تم الاتفاق عليها من قبل أى ان هذا التضديد لم تكن له علاقة ما بمسألة « اللياقة » التي اشار اليها خطيب الحكومة .

وهنا بدأت سلسلة شائنة من المساومة من جهة والتهديد والوعيد من الجهة الاخرى اختتمت بمأساة غامضة كان اسماعيل باشا بطل الرواية فيها بينما المحرضون ظلوا محتجيين الى يومنا هذا لا يجروون على الظهور للناس في ثوبهم الحقيقي . فقد كان من المنتظر الا يطول امسد مقاومة « اسماعيل باشا » حملات « غوشن وجوير » لان سلامة العرش كانت حتى الآن قائمة على ما بين حملة القراطيس الفرنسيين والانجليز من تنافس . أما وقد زال ذلك التنافس واتفق الطرفان فيما بينهما فلم يبق للعديد مناص من الاذعان لهما والنزول على ارادتهما .

وقد وقف الى جانبه « اسماعيل صديق باشا » أحد نصحاائه الاقدمين وناظر المالية وكان معارضا في اى اذعان من الخديو . وليس لنا من نعتمد عليه في تعرف اخلاق ذلك الناظر سوى اصدقاء « المستر غوشن » وحملة الاسهم الذي وصفوه لنا بانه انغذجحى لطبقة الباشوات الشرقيين ، أى انه رجل قاس الضمير غليظ القلب عديم الامانة شديد التعصب وربما كانت اخلاق الباشا على النقيض مما رواه عنه اعداؤه الذين عارض مشروعاتهم الشيطانية السافلة ، وعلى كل حال فان خطته اذ ذاك كانت الخطة التي تقف بها الوطنية الصحيحة . فقد كان يقول

بما ان مسألة الدين ستسوى بالاتفاق مع الدائنين مباشرة فمن الحق الموافقة على تسوية اسامها ٧ في المائة وألح في طلب تخفيض الفائدة الى ٥ في المائة باعتبارها أقصى ما تستطيع ان تدفعه مصر دون ان تجر على نفسها الخراب . اما من حيث السماح بوضع مالية البلاد تحت المراقبة فمعناه الحقيقي وضع الادارة تحت المراقبة ولقد كان من رأيه ان ذلك العمل يعتبر الخطوة الاولى في سبيل تسليم الوطن الى ايدي الاجانب وهى الخيانة العظمى بعينها . وفي الواقع لقد أُنذر الخديو بانه اذا اقر تلك المادة من برنامج « غوشن (١) » - « جوير » ثارت البلاد ثورة عامة وهناك ما يحمل على اعتقاد ان المفتش ما كان ليحجم لحظة عن تنفيذ ذلك التهديد أو يتأخر عن بذل كل ما في وسعه لنجاح الثورة . وعلى ذلك أصبحت المسألة مفعمة بالخطر . وقد ارسل وقتئذ مراسل التيمس الاسكندري الى صحيفته يقول « ينبغي الاعتراف بان المشروع الجديد يعتبر ضربة قاضية على سلطة الخديو المطلقة بل انه ينتقصها انتقاصاً بليغاً ... لذلك نقول ان قبوله مشكوك فيه . ان الخديو لو ترك وشأنه لرأى بحكمته ... الامر من قبول المشروع . ولكن الفريق الذى طالما استفاد من استمرار القديم على قدمه ... قوى جداً وزعيمه اسماعيل باشا المفتش ناظر المالية سلطان كبير على

(١) في العريفة الى بشرها التيمس يوم ١٣ نوفمبر أهدمت شركه روتر المفتح تهمة « الاضرار على الخديو والتقول عليه أنه ناع مصر للمسيحيين محاولاً بذلك تهيج الشعور الدينى ضد الاجراءات التى اتخذها عوش وجوير » . وقد أصبح من المألوف لدى محي لصيد في المساء العكر من الاوربيين أن يهيموا بالعصب الدينى كل شعب اسلامي ثور على مشروعاتها الاستعبادية

الخديو « (١) »

فلا غرو اذا اصبح ابعاد المفتش مسألة تكاد تكون بمثابة حياة أو موت لانصار « النظام الجديد ». وبهذه المناسبة كتب المراسل نفسه يقول « ان سقوطه - سواء كان بحق أو بغير حق - أصبح مرغوباً فيه ولعمري ليس ادعى الى انعاش بورصة الاسكندرية الكاسدة من تحقيق تلك الاشاعة التي رددت كثيراً عن سقوط المفتش » (٢)

وبعد عناء طويل تحققت الغاية المطلوبة . ذلك ان الخديو لعجزه من جهة عن مقاومة تهديدا المستر غوشن ولعدم قدرته من جهة اخرى على فصل المفتش بالطرق المعتادة لماله من النفوذ الكبير - دعاه للتزهد معه ذات يوم وهناك أو عز بقتله . وفي الحال طير مراسلو الصحف نبأ سقوط « ألدعدو للإصلاح » وخطر القنصل العام الحكومة الانجليزية بان (٣) « مساعي بعثة غوشن جويزر بعد أن لبثت عدة أيام في موقف يبعث على الارتياح من جراء دسائس ناظر المالية السابق قد خطت خطوات واسعات في طريق النجاح على أثر سقوط المفتش » ولم يبق في البرلمان من استهجن هذا الحادث المنكر كما أن الذين اقاموا أنفسهم بعد لكشف مساوئ الخديو لم يؤاخذوه على فعلته هذه أو يشيروا اليها وهم هم الذين لم تفهم فرصة من الفرص للتسبغ على اى

(١) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٢) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧١ ص ٢١

اعوجاج في خلقه مهما كان تافها. (١) بل كان الامر بالعكس فان تلك  
الانباء السارة ما كادت تصل بورصة الاسكندرية حتى ارتفعت الاسهم  
المصرية ثلاثة بنوط في ساعة ونصف. وكتب مراسل التيمس الى  
صحيفته بلهجة الفرح يقول (٢) « ان ابعاد المفتش يعتبر هنا بمثابة خاتمة  
نظام عتيق... فان الباشا كان زعم الحزب الذي جعل ديدنه لنظر بعين  
السيخط الى ازدياد النفوذ الاوربي وتاركة كل تقدم المدنية في البلاد... »



### المستر هنري ايلي

فسقوطه - وهو الذي قام...  
النجاح « وفي الواقع لم يمتنع...  
«المستر غوشن» والسيو «جورج»...  
مشرعاً معارضاً يعتبر بشير...  
بوع حتى ارسل الخديو الى...  
ببول مشروعاتها (٣) واذا ذاك...

(١) لم يسر لارد لورس...  
(٢) الشمس يوم ٢٨ ديسمبر...  
(٣) في يوم ١٠ نوفمبر أمر السيو...  
مشرع غوشن حويز رسماً  
احد الى هذه الحكاية  
المراسل الامكدي  
ال ١٨ نوفمبر قبل

اصبحت « المدينة » حقيقة واقعة في وادى النيل وهنا تبوأ انجلترا وفرنسا وفي مقدمتهما حملة القراطيس مقعد الظفر والفوز وفاتهم انهم لم يصلوا الى غايتهم الا بعد ان داسوا الجثة الهامدة وتلطخت ثيابهم بدمائها (١) ولعمري لقد كانت هذه بداية ملائمة لحكم قام على الارهاق وبالغنى تغلب في النهاية على كل المصاعب .



(١) ذكر المستر بلنت في كتابه التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى من ٣٩ سنة ٤١ حكاية مقتل الممتش كما سمعها من السير ريمرز ولسن . والقصة كمل رواها السير ريفرز تلخص في أن الحدبو أمر بقتل الممتش خيفة أن يكشف للمستر غوشن والمسيو حوبير ما أتاه الحدبو من ضروب المش والتدليس والتلاع في الحسابات التي عرضها عليهما . ولكن السير ريفرز ولسن ليس بالرجل الذى ستطر منه ان يروي الحكاية بلا تحيز فقد كان رئيس لجنة التحقيق الدولية التى عقدت للبحث عن السر في احماق التسوية التى وضعا « المستر غوشن » و « المسيو حوبير » ومع أن السر كان مملوسا — لانه لا يمكن اى مملكة مهما كانت غنية أن تدفع ٦٦ فى المائة من دخلها السنوى لسداد ديونها — فان اللجنة حاولت تلمس سبب آخر فاخترت عبارة التلاع في حسابات الحدبو . ان أى انسان يكلف بمسح عاء مراحة اليراهين الموجودة أمامنا الآن سواء كانت رسمية أم غير رسمية لا يجد مناصا من أن يشمر بأن القتل — ان لم يكن باعاز مباشر من الممولين فانه على الاقل نتيجة ضمههم على الحدبو . وان الابعاز المريب الذى كتبت به البلاغات الرسمية الخاصة بهذه المسألة لا مفر من ان يشير الشكوك في كنه تلك الفاحصة العامة . وقد علق الكولويل تشارلس لوج على كتاب اللورد كرومر في صحيفة « سدى ستار » التى تصدر في وشتنطون فقال « ان الكتاب — الكولويل لوج — يعرف شخصيا أن اللورد فبيان (الذي وصل العام الانجليزى في القاهرة) ارسل الى ولاية الامور في لندن تقريرا بتفاصيل الحاجة » . في مصر أما الشخص الذى عزى اليه اللورد فبيان الجريمة فقد رقى الى رتبة العرسان واسم عليه باق سبر . ان الواجب يقضي ان تعرف شخصية القاتل وهذا لا يكون الا بنشر تقرير اللورد فبيان

## الفصل الثالث

### « المالية العليا »

الآن وقد وصلنا الى هذه النقطة من روايتنا هذه يحسن بنا قبل مواصلة الحديث ان نلقي نظرة على حالة مصر الاقتصادية لنتمكن من معرفة « الاقدار » التي طوحت باسماعيل أولا ثم بمصر ثانيا الى الهلاك وسوء المنقلب .

وانا نثبت هنا ما خطه شاهد عيان رأى الحوادث عن كثب في الوقت الذى ساء فيه حكم اسماعيل باشا (١) فقد قال : « تعتبر مصر مثالا باهرا للتقدم . فقد فاق تقدمها في سبعين عاما تقدم كثير غيرها من الممالك في خمسمائة عام » . وربما ادهش هذا القول اولئك الذين اعتادوا ان يعرفوا تاريخ تقدم تلك المملكة المنكودة الحظ بالاحتلال الانجليزي . ولكن أقوال هذا الشاهد عن حكم اسماعيل حتى سنة ١٨٧٥ - مهما كانت داعية الى الاستغراب - فانها كلها صحيحة بمعنى ان أعماله في ذلك العهد جديرة بان تقارن بالفخار باعمال اسلافه . فالتاريخ يذكر (٢) مثالا انه بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٧٥ - أى في خلال

---

(١) هذا الشاهد هو نفسه مراسل التيمس الاسكندري ، التيمس يوم ٦ يناير سنة ١٨٧٤ وقد أصبح فيما بعد الد عدر للمندو

(٢) راجع ما كتبه المسيو موغال في صحيفة «الكوتيمبرورى ريفيو عدد اكتوبر سنة ١٨٨٢ بعنوان : « المالية المصرية » ص ٥٣١ . وما كتبه البارون فون مالورنى بعنوان «مصر والتدخل الاجنبى» ص ١٤٤ و ص ١٢٣ - ١٢٥ . وما كتبه المستر بيرد بعنوان « الارتباك المصرى » سنة ١٨٨٤ ص ٤٩ وتقرير المستر كيف في عدة مواضع .

اثني عشر عاما - تم حفر قناة السويس وحفرت ١١٢ ترعة للرى بلغ طولها ٨٤٠٠ ميل وامتدت السكة الحديدية من ٢٧٥ ميلا الى ١١٨٥ ميلا ومد من الاسلاك التلغرافية ما يبلغ طوله ٥٠٠٠ ميل وانشىء من الجسور ما لا يقل عن ٣٠٠ بما فيها « كوبري » قصر النيل الذى ظل أمداً طويلا يعتبر من خير جسور العالم واسست ميناء الاسكندرية وانشئت فيها وفي مصر وابورات المياه لقناة الاهالى وبنت أحواض السويس ونصب ١٥ فئارا و ٦٤ طاحونه لصنع السكر وتكريره وادخلت اصلاحات عظيمة فى الطرق العامة فى القاهرة وغيرها من المدن . ولقد حدثنا من يوثق بروايتهم من اهل الاحصاء (١) ان تلك الاعمال العمومية العظيمة وحدها بلغت نفقاتها ٦٤ مليون جنيه . وقد أمكن بسبب هذه الاصلاحات تحويل مليون وربع فدان من أرض بور الى أرض زراعية انتجت وتمتلك من الحاصلات ما قيمته ١١ مليون جنيه سنويا فى حين أن ايجارها لا يتجاوز ١٠ و ٤٠٠٠٠ جنيه سنويا . فزادت بهذا مساحة الاراضى الزراعية من ٤٠٠٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٦٢ - وهي آخر سنوات حكم محمد علي - الى ٤٢٥٠٠٠ ر٥ فدان فى سنة ١٨٧٩ وهي السنة التى مات فيها محمد علي باشا . وليس هذا كل ما عمله اسماعيل بل ... خلال المدة نفسها من ١٨٧٩ الى ١٨٩٩ جنيه ال ١٠٠٠٠٠٠ فدان من

٤٥٤٠٠٠ رطل جنيهه الى ١٣٨١٠٠٠ رطل جنيهه . هذا فضلا عن أن عدد الالهالى زاد من ٤٨٣٣٠٠٠ رطل نسمة الى ٥١٨٠٠٠ رطل نسمة . ولعمري إن هذه لصحيفة باهرة لما حدث من التقدم فى عهد مازال الكتاب يصفونه زوراً وبهتاناً بمهد الفجور المالى (١)

على أن التقدم السريع كان محسوساً فى جهات أخرى . فقد أدخلت على الادارة - كما حدثنا كاتب طائر الصيت خير بأحوال مصر (٢) عدة اصلاحات « لم يكن يحلم بها أحد من حكام مصر السابقين » لان النظام الادارى المؤسس فى عهد محمد على أدخل عليه الآن تعديل كبير وطراً عليه التحسين من عدة وجوه كما أن نظام الجمارك وضع على أساس جديد تحت اشراف نفر من خبراء الاوربيين . ثم ان مصلحة البريد التى كانت حتى الآن ملكاً للأفراد اشترتها الحكومة ووضعتها تحت ادارة موظف من موظفى ادارة عموم البريد فى لندن . وفوق هذا وذاك أدخل تعديل على النظام القضائى فقد أنشئت المحكمة المختلطة التى وضعت حداً لاعفاء الاجانب من طائلة العقاب فى كثير من الامور الواقعة فى دائرة القانون المدنى ثم استبدلت

(١) فى سنة ١٨٨٢ كتبت « المستر ليوڤن فيصل امريكا الامم فى مصر فى ص ٣٦٢ من كتابه « مملكة الحدبو » ماضه : « طالما قيل بطيش ورددت الالسن بطيش أيضاً شعوباً وكتابة ان الحدبو افترض نحو ٩٠ مليون جنيه سوى بناء بضعة قصور من الخشب والطين ! وهى دعوى طائلة وطائشة بقدر ماهى كادته ... الحقيقة التى لا نزاع فيها هى ان ما أدخل من التحسينات على المشروعات العامة الى ابدأت وتمت فى مصر فى سلال الآتى عشر عاماً الماضية كانت فوق الوصف بل هى فوق ان تقارن بها مشروعات مملكة أخرى . »

(٢) هو المستر « ستالى لين بول » فى كتابه « مصر » سنة ١٨٨٩ ص ١٧٩ وما بعدها .



العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الاسلامية بعقوبات القانون النظامي الاوربي (١). ولا يفوتنا أن نذكر الاجراءات الشديدة التي اتخذت في ذلك العهد لغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق وهو إصلاح جدير بأن نلهج بالثناء على من قاموا به نظراً لما كلف الخزانة المصرية من النفقات الهائلة مع أن الخديو بالغائه الرق كان يأتي أمراً مخالفاً لتعاليم دينه وتقاليده شعبية ومصالح الجمهور (كذا) (٢) أضف الى كل ما تقدم مساعي الحكومة لترقية التعليم (٣) ففي عهد سعيد باشا لم تزد ميزانية التعليم عن ٦٠٠٠ جنيه سنوياً ولكنها بلغت في عهد اسماعيل باشا ٨٠٠٠٠ جنيه هذا عدا ما أضيف إليها فيما بعد من إيراد بعض الاراضي التي اشترت ثانية من شركة قناة السويس بمبلغ ١٠ ملايين فرنك لجعل التعليم مجانياً وليعيش الطلبة على نفقات الحكومة من مأكل ومشرب وملبس (٤). وفي ذلك العهد أيضاً أسست لأول مرة -لا في مصر فقط بل في الامبراطورية العثمانية بأسرها- مدارس البنات وأنشئت دار الآثار العربية في بولاق وأضيف الى دار الكتب عدد

(١) راجع ما كتبه «مالورتي» ص ١٠٨ من كتابه السالف الذكر  
(٢) هكذا قال «مالورتي» في ص ١٠٨ من كتابه السابق. راجع أيضاً محاضرة المستر فرانسيس كوب التي القاها في «جمعية السنون» ونشرتها «التيمس» في يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨ اد قال «هالك عمل عظيم سيقى خالداً الى الابد في تاريخ حكمه اسماعيل باشا الا وهو القضاء على تجارة الرقيق في بلاده»  
(٣) كتب المستر ليون في كتابه السالف الذكر ص ١٦٠ يقول «لقد كان التقدم في التعليم والمعارف في عهد اسماعيل باشا بما يسوتب الانظار اعجاباً وسيبقى معدوداً كذلك في كل بلاد العالم»  
(٤) راجع أقوال مالورتي ص ١٠٤

من أنفس الكتب حتى أصبحت من أشهر مكاتب العالم . ولقد قيل ان مصر لم يكن بها في سنة ١٨٦٣ (١) سوى ١٨٥ مدرسة ابتدائية . ولكن لم يأت عام ١٨٧٥ حتى بلغ عدد تلك المدارس ٤٦٨٥ مدرسة تحتوى على ما لا يقل عن ١١١٨٠٣ من الطلبة عدا الكثير من المدارس العالية التابعة للحكومة وللمجالس البلدية . كما أنشئت أيضاً مدارس خاصة للجنود - لكل أورطة مدرسة . وقد أكدت لنا لجنة التعليم العسكرى في سنة ١٨٧٢ أنه لم يكن يوجد في الجيش المصرى بأجمعه من الاميين سوى ٤٢ شخصاً فقط (٢)

ولعمري ان الانسان ليكاد يداخله الريب في هذه الحقائق نظراً لما يعرفه عن ادارة اسماعيل باشا من الجهة الاخرى . ولكن ذلك لا يمنع من كونها حقائق وقعت اعترف بها الصديق والعدو على السواء .

بل ان التيمس (٣) وهى الأعداء الخديو اعترف - في الوقت الذى طاب لها فيه الاعتراف - « بأن مصر تقدمت تقدماً مدهشاً في عهد اسماعيل باشا . . . فقد ضاعف موارد البلاد المادية الى أقصى حد سمحت به معارفه وتجاربه ... كما أن السكك الحديدية والموانى وقناة السويس هي من صنع يده . زد على ذلك أنه سعى في تحسين الزراعة

(١) راجع تقرير القنصل الانجليزى في اسكندرية سنة ١٨٧٧ ص ٣٠

(٢) راجع تقرير القنصل الانجليزى في القاهرة سنة ١٨٧٣ ص ٣١

(٣) التيمس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وكذلك تقرير « كيف » ص ٢ اذ قال « ان التربة المصرية قد زادت قوة اشباعها زيادة عظيمة في عهد خديوها الحاضر

بأن أدخل بنورا جديدة وطرقا حديثة وبذل كل جهد لاصلاح الادارة من الوجهة القانونية والتنفيذية »

وان من الاهمية بمكان ان تذكر هذا المنحى الاصلاحي لحكم اسما عيل باشا اذ بواسطته نستطيع الوقوف على كنه الخراب الذى ساقه اليه اسرافه. المالى والحقيقة التى لامناص من الاعتراف بها هي أن الخديو مادام قد توسع فى تلك الاصلاحات فلا مناص له من أن يحاط بصعوبات مالية ولو لم تكن له وجوه أخرى لاتفاق المال . ذلك أن أمثال هذه الاصلاحات سواء كانت مادية أم أدبية تحتاج بطبيعتها الى زمن طويل قبل ان تثمر الثمرة المرجوة منها ، لهذا كان من الخرق فى رأى ان ينفق الخديو فى اقل من ثلاثة عشر عاما ما يقرب من ٥٠ مليون جنيه على هذه المشروعات العامة وحدها التى لم يكن ينتظر حتى ثمارها الا فى الاجيال المقبلة . والى هذا أشار « المستر كيف » بحق فى تقريره (١) اذ قال : « ان مصر يمكن ان يقال انها فى دور الانتقال . لهذا هي تعاني من مساوئ النظام الذى استديرته بقدر ماتعانى من مساوئ النظام الذى استقبلته . انها مصابة بالجهل والمواربة والتبذير والاسراف وهي صفات اشتهر بها الشرق ( كذا ) ... وهي فى الوقت نفسه تعاني من الاسراف الهائل الذى نشأ عن التعجل فى تقليد المدنية الغربية ( هذه الملاحظة الاخيرة ليست من عند المستر كيف بل من

عند المؤلف) وان الملاحظة الاخيرة لحقيقة لاريب فيها . فان «اسماعيل باشا» كما حدثنا السير «سامويل بيكر»<sup>(١)</sup> حاول في وقت قصير اتمام مشروعات كان اتمامها يستغرق سنين عديدة من الصبر والتؤدة . فلا غرو اذا رأينا المصاعب المالية تغمر مصر بعد أن أصبح هذا الرأسمال الكبير عاطلا وليس في خزائنها احتياطي ما .

على أن هذه المصاعب لا ينبغي المبالغة فيها أو اخراجها عن حدودها . « فالمستر كيف » نفسه يعترف بأن عجلة الخديو وعدم اكترائه في سبيل اتمام مشروعاته هو خطأ « لم يقتصر على مصر وحدها بل شاركتها فيه الممالك الجديدة الاخرى » وقد ضرب المثل « بالولايات المتحدة » « وكندا » ثم قال بصراحة مانصه . « قد لا يوجد في مصر باسرها ما يقرب من التبذير المروع الذي صحب ادخال السكك الحديدية في إنجلترا » وهناك شهود عيان آخرون يميلون الى النظر الى ادارة الخديو لمالية مصر بعين الرأفة واللين . فقد قال أحدهم<sup>(٢)</sup> مانصه « مهما كانت متاعب مصر المالية المؤقتة فانها لم تؤثر مطلقا في هبوط تجارتها لأن موارد البلاد لم تزد في زمن من الأزمان الحديثة كزيادتها في عهد اسماعيل باشا كما ان حصة السكان النشطة لم تكن انشط مما هي عليه الآن

١ راجع « الدوربدلي ريزو » د د ر سنة ١٨٧٢ ص ٩٧ بعنوان «اصلاح مصر»  
٢ راجع مقاله المستر «كهر» عضو البرلمان كتابه « مصر كما هي » سنة ١٨٧٧ ص ١٧٤ . كذلك راجع مقاله «المسيو ليون» في الكتاب السالف الذكر في الفصل التاسع عشر اذ دحض البرية التي ذاعت وقتئذ من ان مصر كانت على حافة الافلاس .

وحسبك ان الفائدة على ثمن اسهم الموحد تبلغ ١٤ في المائة . وحدثنا ايضاً «المستر» (الذى أصبح فيما بعد السير) جون فاوولر «مهندس الخديو الاستشارى العليم بالشؤون المصرية قال (١)» «انفقت مصر في خلال العشرة الاعوام الماضية مبالغ طائلة على مشروعات عظيمة كانت من اسباب ترقيتها السريعة ووضعت الاساس لسعادتها في المستقبل ... وقد يقال ان هذه المشروعات تمت في وقت اقصر مما كانت تسمح به مالية البلاد . وهو ما يسلم به من بعض الوجوه ولكن ليس في استطاعة أحد ان ينكر انها كانت ضرورية للتقدم الوطنى». وها هو آخرهم «السير صامويل بيكر» يشهد (٢) «بان الخديو فيما بين سنتى ١٨٦٤ و ١٨٧٨ احدث تغييراً مدهشاً لا عيب فيه الا أنه تم بأسرع مما كانت تتحمله الخزانة ولكنه كان على كل حال تغييراً فى سبيل التقدم وقد بذر بواسطته بذور العظمة المقبلة» .

وبالاختصار «كانت عجلة الخديو وتجاهله حالة الخزانة» عند القيام بهذه التحسينات العظيمة من داوى الاسف ولكن لا يمكن بحال ما ان يقال انهما وحدهما سبباً الخراب المالى المروع الذى دفع «اسماعيل باشا» الى اعلان الافلاس بل ينبغى تقصى سبب ذلك الخراب فيها ساءه «المستر كيف» بحق «جهل الشرق ومواربه وتبذيره واسرافه» .

ولقد اتهم الكتاب فرصة متاعب الخديو المالية فأسهبوا فى نقد

(١) راجع خطابه للتيمس يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٧٥

(٢) راجع كتابه «اصلاح مصر» ص ٣٩٠

تلك الصفات التي عرفت عن الشرق ولكن أليس من المدهش انهم  
سكتوا عن الجشع الغربي فلم يذكروه الا عرضاً ؟  
ان طمع الخديو وتردده واعمال السفالة التي اتاها الممولون  
الاوربيون سارت جنباً الى جنب في احداث الخراب الذي ذهبت  
مصر ضحية له بحيث أن كل محاولة للتفريق بينهما والقاء المسئولية كلها  
على الخديو وحده تعتبر انها كالحرمة التاريخ .

ان العدل ليقضى بان نقرر هذه الحقيقة التي لا ريب فيها وهي ان  
مصر - وان كانت في آخر عام ١٨٧٥ اصبحت مدينة بمبلغ ٦٨ مليون  
جنيه - عدا الديون السائرة - الا ان المبلغ الحقيقي الذي وصل خزائنها  
لم يتجاوز الـ ٤٤ مليون جنيه . اما الفرق وقدره ٢٤ مليون جنيه فقد وجد  
طريقاً الى جيوب اصحاب القروض واعوانهم اما بصفة سمسرة او  
كمكافأة او غير ذلك من النفقات الكمالية (١) وقد ترتب على هذا ان المبلغ الذي  
تعين على الخزانة دفعه سنوياً بصفة فوائد واستهلاك لم يبلغ فقط ٧ في المائة  
أو ٨ في المائة وهي الفائدة الاسمية التي اتفق عليها من قبل - بل بلغ في  
الواقع الى ضعفين أو ثلاثة اضعاف ذلك . اى ان المسألة اصبحت مسألة  
لصوعية ونهب مالى لا نظير له الا فيما حدث في تركيا . وكأثماً  
تآمرت « المالية العليا » في لندن وباريس رسمياً على سلب الخديو، اذ  
مالبشنا ان رأينا المصارف الزائفة ذوات الاسماء الطنانة كمصرف

١ راحم تقرر « كيف » ص ٧ . وقد ذكر « موهال » في الفصل الاول من كتابه  
ان مجموع القروض التي اقترضتها مصر منذ سنة ١٧٦٢ لم ترد عن ٥٠ مليون حيه وصف



الاول في الحالة التعيسة التي وجدت مصر نفسها فيها رغما من التقدم العظيم الذي تقدمته في خلال الاعوام الثلاثة عشر التي سلفت مباشرة ورغما مما كان ينتظر لها من الخير العميم في المستقبل . وهذا هو عين ما اعترف به «المستركيف» نفسه إذ قال (١) «ان هذه الاحصاءات — عن الواردات والصادرات والتعليم وغير ذلك — تدل على أن مصر في عهد خديوها الحالي خضت في سبيل التقدم خطوات واسعة في عدة جهات ولكن موقفها المالي الحاضر برغم هذا التقدم الباهر ... منعم بالخطر . فالمصروفات وان كانت باهظة - إلا أنها لا تؤدي وحدها الى الازمة الحاضرة التي يمكن أن يقال انها لم تنشأ الا عن شروط القروض الفادحة التي كان معظمها خارجاً عن طوق الخديو لقضاء طلبات مستعجلة»

وانا لتتقدم متطوعين لاولئك الذين يحاولون زوراً وبهتاناً أن يفهموا العالم ان أعمال اسماعيل وحدها كانت سبب ما حاق بمصر من الخراب والدمار بهذه الشهادة التي فاه بها رجل لم يعرف بصداقته للخديو فقد قال ان مصر في عهد الخديو لم تخط فقط في سبيل التقدم خطوات واسعة في عدة جهات بل ان متاعبها الموقته - منها كانت عديدة - «لم تنشأ الا عن الشروط الفادحة» التي أرغمه جماعة الممالين على قبولها . وبالطبع لا ينبغي أن يمتنع الانسان من أقوالها هذه انما



تجاوز عن العجلة غير المحمودة التي سمح بها الخديو لاولئك الافاعي  
أن ينسابوا في تلك البلاد المنكودة الحظ التي كان خديويا عليها،  
وانتا لشديدو العطف على الشعب المصرى الذى لا يذكر اسم ذلك  
الخديو حتى الآن الا مقرونا بالسباب واللعنات ولكن ثمت فارقا  
عظمايين أن يعتبره المصريون سبب بلواهم وبين أن يصمه المالىون  
وأعوانهم بتلك التهمة وهم يعلمون أنها أفك بين . « انهم يعرفون جيد  
المعرفة أنهم هم أنفسهم الذين وضعوا مصر علي حافة الخراب . هم  
« الافاقيون المحتالون » كما وصفهم أحد كبار النفقات المالىين (١) -  
« الذين جعلوا أصابعهم في آذانهم حتي لا يصل اليها أنين المصريين  
البائسين » .

ولم يكن هؤلاء وحدهم الافاقيين المحتالين الذين جعلوا حرقهم  
الاتجار بضعف اسماعيل باشا بل وجد الى جانبهم المقاولون الذين باعوه  
سلمهم أو تعهدوا بالقيام بمشروعات الاصلاح التي ابتكرها في مقابل  
اثمان باهظة كانت حرية بالقضاء على سمعهم في أوربا . فمثلا زادت نفقات  
بناء ميناء الاسكندرية بمقدار ٨٠ في المائة عن نفقاتها الحقيقية ، كما ان  
بناء السكة الحديدية بلغ اربعة اضعاف النفقات الاصلية وقس علي ذلك

---

(١) هو المستر ا. ج. ولسون . راجع مقالته « موقف مصر المالي » في « مجلة فريزر »

الذين بنوا مصانع تكرير السكر ووابورات المياه (١) النخ الخ .  
فمعظم مستشارى الخديو الفنيين وغيرهم ماعد القليلين منهم - كانوا  
مأجورين أو انهم أخذوا الرشاوى أحيانا من نوع خاص من المرائين  
طاوعهم ضمائرهم فضلا عن كل ماتقدم على تكوين عصبة لارغام الخديو  
على قبول شروطهم الجائرة . بل أن نفس الحكم الشهير الذى أصدره  
نابليون الثالث فى النزاع الذى قام بين الخديو وشركة قناة السويس  
يصح ضمه الى اعمال اولئك المقاولين الاوربيين . فقد كان حفر تلك  
القناة من أسام المشروعات التى سببت لمصر كثيرا من المتاعب المالية  
والاقتصادية واشدها خطراً عليها . ففضلا عن أن جفرها كان عديم  
الفائدة بتاتا لمصر - نظراً لموقعها الجغرافى فى ركن سميق من اركان  
البلاد يفصله عن المنطقة الزراعية لسان صغير من الارض فقد أضرتها  
ضرراً بليغاً بطريق مباشر اذ حولت تجارتها «الترانسيت» عن مجراها  
القديم طريق اسكندرية الى طريق السويس (٢) . وقد تظل الوسائل  
التي تمكن بها الميودى ليسبس من اقناع سعيد باشا بالمواقفه على

---

(١) راجع كتاب « موهال » ص ٥٢٩ وما بعدها وما يبعث على الدهشة والاستغراب  
ان حيل أولئك المقاولين والبنائين اتخذت في كثير من الاحيان دليلا على «اسراف» اسماعيل  
باشا « فقد حل « المستر ادوارد ديسى » فى مقال مشهور شرته « مجلة القرن التاسع عشر »  
فى ديسمبر سنة ١٨٧٧ تحت عنوان « الخديو ومصر » حلة شعواء على الخديو مناسبة موافقة  
على ١٣ مليون جنيه لد السكة الحديدية فى حين أن نفقاتها فى الواقع كما قدرها جابه لم  
تتجاوز ٣ مليون جنيه فقط ولكن «المستر ماك اوين» فى العدد التاسع من المجلة نقدها رد  
على الكاتب فقال « ربما ظن المستر ديسى المبلغ المذكور باهظا ولكن مصر ليست الماسكة  
الوحيدة التي زادت نفقات سككها الحديدية عن النفقات الحقيقية » .

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٨٤

ذلك المشروع المشنوم سرا غامضا الى الابد ولكن اكثر غموضا من هذا هو كيف وافق «سعيد باشا» على تقديم ٢٠٠.٠٠٠ من عمال السخرة لاجراء عملية الحفر في مقابل هذا المبلغ الزهيد وهو ١٥ في المائة من صافي ارباح الشركة بعد دفع الحصص القانونية .

ويكفى للتدليل على فساد الاتفاق المعقود بين سعيد باشا والشركة ان نقول ان «اسماعيل باشا» ما كاد يتبوأ الا ريكة الخديوية حتي الغنى هذه المادة مع مادتين أخريين جائرتين تقضيان باعطاء الشركة منطقة عريضة من الارض على جانبي القناة وتحويلها حق حفر قناة من الماء العذب بلا أجر أو مقابل . ففي النزاع الذي شجر اذ ذاك بين الخديو وبين الشركة حكم «نابليون الثالث» على «اسماعيل باشا» بأن يدفع للشركة مبلغ ٣٦٠.٠٠٠ جنيه بمثابة تعويضات (١) فهذا الحكم ولو انه احدث استياء شديداً وقتئذ لم يكن سوى حلقة من سلسلة النهب والسلب التي طوقت بها أوربا المتنورة الصالحة جيد مصر .

فبكشف الستار عن مثل هذا التلاعب وغيره مما يعجز الحصر ولا يقل عنه خسة ودناءة تتضح للناس — حقيقة الحملة التي بدأها حملة القراطيس الانجليز والفرنسيون وثابروا عليها بتوفيق ونجاح . والى هذا يشير البارون «فون مالورتي» بهكم اذ قال (٢) «مادام لدى الخديو ما يقدمه

---

(١) راجع ما كتبه «المستر ماكوان» في كتابه ص ٨٩

(٢) راجع كتابه ص ١٣١ و ص ١٢٢

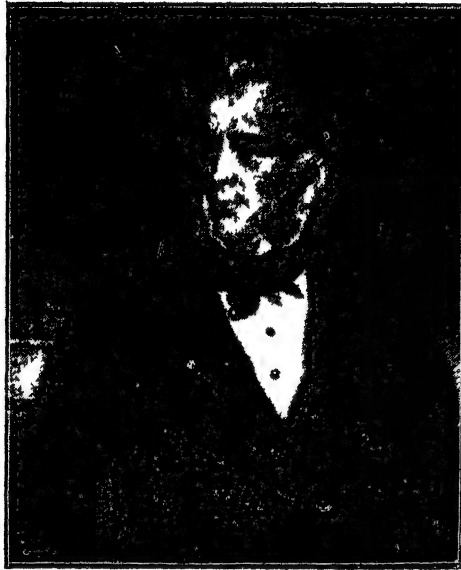
من الضمانات تبقى الغرف الخلفية في الوزارات غاصّة بجماعة المالين وكلهم على استعداد لا قراضه الملايين العديدة بفوائد فاحشة يعاقب عليها قانون بلادهم .... لكنهم بقدر ما كانوا منزلقين متملقين له حبا في الاستفادة منه اصبحوا مهدين وقحين شأن الدائن حيال مدينه المفلس. ولو كانت هذه الديون الفادحة خاصة بشخص عادى لاجتمعت محكمة من المحاكم وخفضتها الى المستوى المعقول». وقد رأينا «المستركيف» نفسه يشير في تقريره الى ماعسى ان يتخذه الخديو من الاجراءات اذا عجز عن تسديد المبالغ التي اقترضه اياها دائنوه بتلك الفوائد الفاحشة. فقد قال (١) «ان مصر في استطاعتها تحمل ديونها الحاضرة بأسرها بفائدة معقولة ولكنها لا تستطيع ان تستمر على تجديد ديون سائرة بفائدة ٢٥ في المائة وعقد قروض جديدة بفائدة ١٢ و ١٣ في المائة لتسديد تلك الزيادات المضافة الى ديونها وهي التي لم تعد على الخزانة المصرية بليم واحد». أو بمعنى آخر كان يتعين على الخديو - في رأى «المستركيف» - ان لا يعترف بتلك الديون الكمالية التي ارغم على الاعتراف بها بحجة الضمانة ضد الطوارئ وأن يخفض الفائدة الى الرقم الذي تتحملة موارد البلاد. (٢)

وربما جاء عمله هذا مطابقاً لما كان يتوقعه الدائنون انفسهم بينما كان في الوقت نفسه يضمن مصالحهم المشروعة في المستقبل. ولا ريب في ان

(١) راجع ما كتبه سابقاً ص ٢٣

(٢) كانت «التيس» نفسها ميلة الى هذا الرأي كما تدل على ذلك افتتاحيتها ررم ٥ ابريل

الخديو كان يجد نفسه اما عاجلاً أو آجلاً مسوقاً الى اتباع هذا الطريق وبذلك ينقذ مصر من العبء الثقيل الذي استنزف ثروتها وقضى بمعد سنوات قليلة قضاء مبرماً على كل ما عمل من قبل من اعمال الاصلاح والتحسين العظيمة وكانت نتيجةه ايقاع البلاد في الفوضى المالية



اللورد بالمريستون

والادارية . ولكن دائنيه كانوا أكثر حرصاً وتيقظاً ، نه فان الاشخاص الذين عوضوا انفسهم ، قدما في الماضي بخضم ما شاء لهم خصمه من القروض في مقابل الخساره المحتملة اقاموا الدنبا وأقعدوها الآن ليحولوا بين الخديو وبين تخفيض بعض ديونه . والى هذه الضجة اشارت مجلة

ادنبرج بعد عزل الخديو ثمانية عشر شهراً اذ قالت (١) «ان الخديو لم يستمرىء ذلك المرعى الوخيم ونهيج تلك الخططة الابعساعدة نفر يمشون الآن فى اوربا مشية الفخار والخيلاء يلعنونه بعد أن امتلأت بطونهم من مختلف موائده ولقد كان رسل الوقار هؤلاء يتسكعون يومياً على أبواب الوزارات فى لندن وباريس طول عام ١٨٧٦ طالبين الى الحكومتين التدخل لمصلحتهم وهم الذين لم ينكشف لهم مساوىء قاصرهم ( الخديو ) الا لما وقف دفع الكوبونات ذوات القوائد الفاحشه التى لو كانت فى انجلترا لعدھا الجمهور من الفضائح الشائنة » .

ولقد رأينا كيف كلت بالنجاح مجهودات رسل الوقار الذين لا مندوحة لنا عن ان نضم اليهم جماعة المدافعين عنهم . فلننظر الآن ماذا كانت نتيجة مساعيهم .



## الفصل الرابع

### حملة الاسهم في ميدان العمل

ان الفترة التي تخللت اصدار الامر العالى الخاص « بجوبير - غوشن » وتشكيل الوزارة الاوربية في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وقدرها اثنان وعشرون شهرا - هي التي تصح ان توصف بحق بالمراقبة الثنائية الاولى أو بالمراقبة الثنائية المالية . فهي في الواقع تمثل الفترة التي انتقلت فيها شؤون الادارة المصرية الى ايدى موظفين أجانب لم يخرجوا من العمل جبهة لمصلحة حملة الاسهم ولو انهم كانوا بالاسم في خدمة الخديو . وقد قلنا فيما سبق ان الحالة الجديدة هي نتيجة امتناع الحكومة عن مواصلة مشروعاتها السياسية مؤقتاً واطلاقها ابدى حملة الاسهم للوصول مع زملائهم الفرنسيين الى وضع اتفاق لتوحيد العمل في وادى النيل .

وقد كان من أثر هذا الحياد المتفق عليه ان استمرت الحكومة تفض نظرها عن الاتفاق الجديد وتعده من قبيل الاتفاقات الخاصة . فلم تشأ تعيين مندوب لصندوق الدين أو لمنصب المراقب العام الانجليزى . بل انها أكدت لحزب المعارضين انها لن تسمح لأى موظف انجليزى ان يتبوأ مقعده في خدمة الخديو الا بعد تقديم استقالته من خدمة

الحكومة الانجليزية . (١) ولقد أوفت الحكومة بتعهداتها فقط فيما يختص «المستر رومين» القاضى السابق فى جيش الهند الذى دعاه «المستر غوشن» ليكون مراقبا عاما للدخل بجانب «البارون دى مالارى» الذى عينه الفرنسيون لمراقبة الخرج . ولكنها حثت فيما يختص «المستر جيرالد» أحد موظفى ادارة المالية الهندية - دعاه «المستر غوشن» ليكون وكيل المراقب العام فى وزاره المالية المصرية واكتفت باعطائه اجازة لمدة سنة (٢) هذا فضلا عن انها لم تفكر حتى فى ان تحيل على الاستيداع الماجور بارنج (الذى أصبح فيما بعد اللورد كرومر) وهو الذى قبل فى نفس الوقت نفسه من «المستر غوشن» منصب المندوب الانجلى لصندوق الدين بمرتبة سنوية قدره ٣٠٠٠ جنيه يدفعه الخديو . ومن هذا يتبين ان خطة الحياد التى وضعتها لنفسها حكومة بريطانيا فى ذلك العهد كانت حملا ثقيلا على شهوراتها الاستعمارية .

ودخل النظام الجديد فى دور التنفيذ ابتداء من آخر سنة ١٨٧٦ . وماهى الا أيام ختى قام الدليل على كفاءته فان «كوبون» يناير دفع فى ميعاده المقرر . بل ان القسط كان جاهزا قبل حلول ميعاده رغما من الكساد العام فى الاسواق التجارية والصناعية ومن حالة البؤس العام التى كان الفلاحون يرزحون تحتها على ان هذه المعجزة لم تحدث الا

(١) المناقشات البرلمانية لهسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ ص ١٢١

(٢) المناقشات البرلمانية لهسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ ص ١٢١



بطريقة بسيطة :. فان مصروفات البلاط والحريم الكمالية لم تخفض الى أدنى حد فحسب بل اجل دفع مرتبات معظم موظفى الحكومة وحل جزء من الجيش . ولما تبين ان تلك الموارد لم تكف للحصول على المال اللازم اقتضى الامر الالتجاء الى « الكرباج » لحل الفلاحين على تقديم ما عندهم من الاموال . والى هذا اشار احد الكتاب المعاصرين التزيين اذ قال (١) « جبت الضرائب بصرامة متناهية وقد اجمت الانباء الواردة من داخل البلاد على توقع جباية ضرائب العام الجديد قبل عام من موعدها » واحسب ان من الخجل ان نذكر ان هذا الكتاب نفسه كتب قبل ذلك التاريخ بشهرين اثنين فقط . معرضا بمجهودات « المستر غوشن » فقال (٢) « منذ زمن وقر في اذهان فريق كبير هنا وفي لندن ان مصر لا تستطيع ان تدفع سوى ٥ فى المائة فقط . وعندى ان اعفاءها من هذا الجزء الكبير من ديونها يعتبر اثما عظيما فى حق الآداب العامة والسياسة العامة ... ان المبلغ المطلوب سيسده الفلاحون بصدر رحب بل سيبقى بعد تسديده مبلغ كاف لمساعدة الزراع على شراء الاسمدة لارضيتهم » . وان الانسان ليستطيع ان يصور لنفسه الصدر الرحب الذى دفع به الفلاحون ضرائبهم قبل حلول مواعيدها بعام كما يمكنه ان يقدر الكسب الذى اكتسبته « الآداب العامة »

(١) راجع ما كتبه مراسل « التيمس » الاسكندري يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٧٧

(٢) راجع رسالته الى « التيمس » يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٧٦

أو « السياسة العامة » باقتطاع ارضاق اولئك المساكين وأغنائهم حتى يدفعوا « الكوبون » .

ولقد تجملت هذه الروح نفسها في ادارة المالية عام ١٨٧٧ . فللحصول على « كوبون » يوليه اقتضى الامر الالتجاء الى عدة وسائل بارعة . فن



المستر غلادستون

ذلك اعطائهم لشركة انجليزية امتياز تصدير العظام البالية واتخاذ القبور المصرية القديمة مخازن للفوسفات وكذلك اعطائهم امتياز استغلال آبار الزيت الموجودة في الاسماعيلية ثم رفعهم رسوم الكمرك في الاسكندرية بمقدار ١٠٠ في المائة وزيادة أجور الشحن بالسكة الحديدية بهذه النسبة أيضاً وغير ذلك - ولقد اقترح أيضاً أن يصرح لشخص يدعى

« الميسوبلات » المعروف في أندية موناكو و هو مبرج بإنشاء دور للقامرة وأخرى للطرب وهلم جرا ولكن المشروع أخفق لعدم اتفاق الفريقين (١) على أنه لما حل موعد دفع « كوبون » يولية تبين أن هناك عجزاً رغماً من كل المجهودات السالفة . وكان السبب أن الواردات على مركز الاسكندرية قلت كثيراً بعد رفع التعريفة الكمركية كما أن حركة نقل البضائع بطريق السكك الحديدية هبطت هبوطاً فاحشاً لتحويل جزء كبير منها الى طريق النيل (٢) . فترتب على ذلك أن انزع القوم من فلاحى المديرية المختصة بأداء الدين محاصيلهم « بحجة المتأخر عليهم » - مع أن الضرائب دفعت قبل ميعادها بسنتين ثم باعوا هذه المحاصيل لشركة انجليزية تسمى شركة هويتورث بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه (٣) . وقد كتب مراسل التيمس يشير الى ذلك فقال (٤) « ان هذا هذا المحصول يشتمل قبل كل شئ على ضرائب عشرية سبق أن دفعها الفلاحون . واذا ما استعرض الانسان أمامه صورة أولئك الفلاحين الذين لذعتهم الفاقة وأصبحوا لا يجدون من الزاد الا ما دون الكفاف وقد أضناهم التعب فى اخصاصهم الحقيرة - وهم يعملون صباح مساء لملء

(١) راجع ماشرته « التيمس » من الخطابات التى ارسلت لها من اسكندرية فى يومى ٣ مارس و ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧ .

(٢) راجع محاضرة « المسنر فرانسيس كوب » فى عدد « التيمس » بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨

(٣) « التيمس » فى ١٥ يونيه سنة ١٨٧٨

(٤) راجع « التيمس » فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٧

جيوب الدائنين - تقول اذا استعرض كل ذلك أمامه أصبح يرى أن تسديد الكوبون في موعده عمل غير جدير بالمباهاة أو الفخار». وعيناً حاول الخديو انقاع الدائنين باستعالة دفع الكوبون وتوسل الى المراقبين الا يلقياً بالبلاد الى هاوية الخراب بذلك الابتزاز والاعتصاب<sup>(١)</sup> ولكن الموظفين الاوربيين وهم الذين «لا يعنيههم الا أداء الواجب بقدر الاستطاعة شأن أشرف الرجال»<sup>(٢)</sup> أصموا آذانهم عن سماع أى رجاء. ومن ثم دفع الكوبون بتمامه. وإلى هذا العمل أشار القنصل الانجليزى العام وقتذاك بقوله<sup>(٣)</sup>. «لقد دفعت مصر فى خلال ثمانية أشهر ما يقرب من ٦ ملايين جنيه. وهي شهادة ناطقة بحسن النظام الجديد. ولسكنى أخشى أن نكون قد حصلنا على هذه النتائج بعد هلاك الفلاحين بسبب بيع حاصلاتهم قبل حصادها فسرّاً وجباية الضرائب مقدماً قبل مواعيدها. هذا فضلاً عن ان مرتبات الموظفين الوطنيين التى يعد دفعها بانتظام شرطاً أساسياً لحسن الإدارة قد اجل دفعها لسداد الكوبون وبهذا تكس ما للمستخدمين من متأخرات. بل ان مراسل التيمس<sup>(٤)</sup>

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٢ و ٧٣.

(٢) فى المجلد الاول من «مصر الحديثة» ص ٢٤ تبنى «اللورد كرومر» مجهوده وجهود زملائه اذ قال «ولا ادعى صفات خاصة للموظفين الاوربيين الذين هبطوا مصر حوالى ذلك الوقت. ولكن كانت لاجمعا صفات مشتركة. فقد كنا جميعاً أمناء مخلصين. واعتزنا القيام بالواجب الى اقصى ما استطاعتنا»

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٢ و ٧٣.

(٤) «التيمس» فى ٢١ يولييه سنة ١٨٧٧

الذى كان شديد التفاؤل بالرغم من احتجاجات «اسماعيل شاصديق» رأى نفسه مضطراً لان يحذر «المستر رومين» «الا ينسى الفلاحين في غيرته علي مصالح الدائنين والا رأى نفسه يوماً ما قد جاوز حدود قدرة البلاد علي الاتاج».

فترتب علي هذه الخطة المالية التي بلغت المثل الاعلى في «المهارة والانسانية» ان شلت ادارة البلاد بأسرها في خريف هذه السنة نفسها أى قبل مرور عام واحد علي اتفاقية «غوشن جوبير». وفي سنة ١٨٧٧ بمت «المستر فيغان» الى حكومته يخبرها (١) ، «بأن الخزانة اصبحت خاوية علي عروشها . وان مرتبات الجنود وموظفي الحكومة لم تدفع منذ اشهر وان البؤس والشقاء قد ضربا اطفالهما بين الاخيرين وان ادارة البلاد بأسرها اصبحت مشلولة» .

وقد ذهب من الايراد العام وقدره ٥٤٣٠٠٠ ر جنيه في سنة ١٨٧٧ مالا يقل عن ٧٣٠٠٠ ر جنيه الى ايدي الدائنين فلم يبق بعد خصم الجزية السنوية لتركيا وفوائد اسهم قناة السويس الا ما يقرب من مليون واحد من الجنيهاً لادارة شؤون البلاد (٢) . وما وافى يوم ١٥ ديسمبر حتى حل ميماد دفع الكوبون فاجل دفعه الى اسبوعين . وقد اصبحت ظاهراً لكل انسان ان مثل هذه الحالة لا يمكن ان

---

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ م ٩٧

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ م ١١٣

تدوم طويلا . فان حملة القراطيس واعوانهم كانوا بعملهم هذا « يقتلون  
الاوزة من اجل بيضها الذهبي » فصار من المحتم ان يعدل مشروع « غوشن  
جويير » خدمة لمصالحهم أنفسهم ان لم يكن لمصلحة المصريين . ثم  
تبين « للمسترومين » نفسه — فضلا عن الخديو — ان العبء الذى  
لقى على الاهالى بموجب هذه التسوية أثقل من ان يحتمل فكتب  
مذكرة طويلة أثبت فيها أن الضرائب التى يدفعها الفلاحون فاقت  
كثيراً مقدرتهم الاقتصادية (١) ولكن حملة الاقساط رأوا غير هذا  
الرأى . فان الماجور « بارنج » - خادم الدائنين الامين - كتب فى  
الحال مذكرة معارضة قال فيها ان الباعث على كتابتها « احتمال اتباع  
رأى « المسترومين » واتخاذ حجة لاحداث تغيير موقت أو دائم فى  
العلاقات الموجودة بين الحكومة المصرية وحملة أسهم الدين المصرى  
الذين تمثل مصالحهم هنا » ثم أخذ يناقش الارقام الذى ذكرها « المسترومين »  
ويقارنها بالضرائب المفروضة على فلاحى فرنسا وتركيا  
والهند نفسها الى ان وصل الى هذه النتيجة وهى « ان الضرائب  
المصرية اذا قورنت بضررائب البلدان الاخرى لا تعتبر ثقيلة أو فادحة »  
ثم زاد على ذلك قوله « ولست أتردد فى ان أقول انى وزملاي لا يسعنا  
الاعتراف بمدالة الطلب الموجه الى الدائنين بالتنازل عن شيء من  
حقوقهم أو بذل تضحيات جديدة لا لسبب سوى الزعم بأن تقرير

« المستر دومين » يصف حالة موارد الإيراد في مصر وصفاً حقيقياً<sup>(١)</sup> وقد خيل الى « الماجور بارنج » ان تمت مخرجا آخر من الورطة . ذلك أنه شد رحاله هو والمسيو « دى بلينيير » المندوب الفرنسي في صندوق الدين - قاصدين أوروبا لمفاوضة حملة القراطيس وعند عودتهما اقترحا على الخديو عمل تحقيق دولي عن حالة البلاد المالية للتوفيق بطريقة حاسمة بين مصالح حملة الاسهم وبين مصالح المصريين . ولعمري لقد كان الاقتراح في منتهى الوقاحة لان مصر كانت لاتزال دولة مستقلة فلا تستطيع مع الاحتفاظ بكرامتها - السماح للاجانب بالتغيب في شؤونها المالية . ولكن وقاحة الاقتراح تتجلى بشكل أوضح متى وقفنا على البواعث الخفية التي دعت الى تقديمه . فقبل كل شيء ينبغي اهمال فكرة ان حملة القراطيس كانوا حقيقة يرغبون في التوفيق بين مصالحهم ومصالح مصر . فلم يكن هناك شيء من هذا القبيل . فان شركة روتر<sup>(٢)</sup> ذكرت لمندوبها في باريس في أواسط مارس سنة ١٨٧٨

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٤٦ — ١٤٩ . ومن المهم ان نقرأ في ضوء هذا الدفاع عن مصالح حملة القراطيس « أسف اللورد كرومر » على عدم اعتراف الخديو بأهمية تلك التدابير التي تركته وجها لوجه امام أمثال هؤلاء الرجال « الأمناء » . فقد قال في المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٢٥ ما نصه « فلو ان الخديو منح في اكتساب ثقة هذا الشريحة من المواطنين الاجانب وتمسك من حلهم على مساعدته لما كان ثمة محال للشك في بقاءه على أريكة الخديوية الى آخر أيام حياته »

فانظر الى عظم الثقة العظيمة التي كان في استطاعة « الماجور بارنج » وقتئذ ان يمنحها ! اما بخصوص « شريحة المواطنين الاجانب » فما يجدر ذكره ان الشكاوى بلغت عتات السماء وقتئذ من « ازدياد عدد المواطنين الاجانب ذوي المراتب الصالحة » راجع الخطأ المنشور في « التيمس » من القاهرة بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٨٧٧ .

٢ راجع « التيمس » يوم ١٤ مارس سنة ١٨٧٧

«أن لجنة الدائنين الانجليز أعلنت انها لا تستطيع السكوت على أى تغيير أو تعديل فى التزامات الخديو وترى أن لجنة التحقيق - اذا تبين ان ما يدفع من المال الآن غير كاف لسداد القسط- لا يتعين عليها ان تعمل لتخفيض فائدة الديون بل لتضع نظام الضرائب على أساس جديد بحيث يضمن دفع الفوائد بتمامها .. ويقال ان القنصلين الانجليزى



اللورد غرانفيل

والفرنسى أخذا بالتضامن فيما بينهما الوسائل اللازمة لحل الخديو على احترام النسوية المالية التى وافق عليها « ومن هذا يتبين ان المراد بإيجاد لجنة التحقيق لم يكن لتعديل اتفاقية « غوشن جووير » - كما كان يتعين بحكم الظروف القهرية - بل لاكتشاف موارد جديدة سواء أكان



ذلك بفرض ضرائب جديدة أو بوضع اليد على إيرادات اضافية لتبقى تلك الاتفاقية الوحشية نافذة . وتمييداً لتلك الغاية أذيع عمداً ان الخديو ووزراءه أخفوا جزءاً من الايراد المطلوب للاقساط لمصلحتهم الشخصية<sup>(١)</sup> بل بلغت الجرأة بالقوم ان زعموا ان وزير المالية سيق الى المحكمة المختلطة في فبراير سنة ١٨٧٨ « ليعين للقضاء علة العجز فيما كان ينبغي ارساله الى صندوق الدين من الاموال » . وقد كان الى جانب ما ذكر اطيان الخديو الخاصة واطيان اسرته فقد كان في وسع حملة القراطيس وضع أيديهم عليها كما أشار الى ذلك مكاتب « التيمس » الاسكندري إذ قال<sup>(٢)</sup> « ان يبتكبه متاع تنيف قيمته على ١٥ أو ٢٠ مليون من الجنيهات ليس عليه في الوقت الحاضر سوي رهن واحد لا يمكن أن يقال بحق أنه غارق في الدين أو عاجز عن ارضاء دائنيه » يتضح من هذا ان الفرض من لجنة التحقيق المنشودة هو سلب المصريين وواليهم من جديد لسد نفهم اولئك الدائنين الطامعين .

ولا غرو اذا رأينا الدهشة تستولى على الخديو لهذا الاقتراح وقد رفض باديء ذى بدء الاصفاء اليه ولسكنه وافق في النهاية على شرط الا تتجاوز اللجنة البحث عن موارد جديدة . ولم يكن هذا ليرضى حملة القراطيس . فقد طلبوا البحث في مصروفات الحكومة

« ١ » مصر رقم سنة ١٨٧٩ ص ١٢٢ . وكذلك الخطاب الذى ارسل « للتيمس » من سكندرية في يوم ١٤ فبراير سنة ١٨٧٨ .  
« ٢ » « التيمس » اول مايو سنة ١٨٧٨ .

عليهم يجدون وسيلة لتخفيفها الى الحد الأدنى بحيث يضمن دفع فوائد الدين .

فغضب الخديو أشد الغضب لهذا الاعنات . اذ كان معناه تسليم ميزانية البلاد الى الاجانب والسماح لهم بالتصرف فيها كما تشاء هو اؤم او بالاحرى وضع مصر تحت الحماية الاوربية المشتركة وفى ذلك القضاء عليها باعتبارها دولة مستقلة . ولا ريب فى انه طالما اعاد الى ذاكرته فى تلك الساعات المصيبة نصائح المفتش بالا يسمح لافاعى الاوربيين بالاقتراب من ادارة البلاد ، ولكن وقت الندم كان قد فات وسبق السيف العذل ، وقد قال المستر غوشن بلهجة التهديد فى التيمس (١) « اننى سأبذل ما فى وسعى ونفوذى للقضاء على محاولة الحكومة المصرية حصر دائرة التحقيق وهنابدأ يظهر بعتة فى التلغرافات الواردة من باريس واسكندرية اسم الامير حلیم (٢) عم اسماعيل باشا المطالب بعرش الخديوية والذى عاش فى الاستانة شبيهه منفي وهدد المستر غوشن الخديو فى خطاب ثان ارسله الى التيمس باتخاذ اجراءات معينة فى مؤتمر برلين المقبل « حيث ستدور بالاربع رضى المناقشة حول مركز مصر » (٣) ومن الصعب التسكهن الى أى حد كان فى الامكان تنفيذ تلك التهديدات الغامضة . ولكن تأثيرها كان على كل حال سريعاً حاسماً . ذلك ان

(١) « التيمس » يوم ٣١ يناير سنة ١٨٧٨

(٢) راجع مثلاً افتتاحية « التيمس » يوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٣) « التيمس » يوم ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٨

الخديو رأى نفسه ازاء هذا الارهاق المتوالى مضطراً الى الخضوع والاذعان لطلب حملة القرايطس . فاصدر في ٤ ابريل سنة ١٨٧٨ أمراً عالياً بتعيين لجنة تحقيق دولية أصبحت مهمتها - كما طلب حملة الاسهم - في نظر الانجليز والفرنسيين « غير مقصورة على الشؤون الخصوصية بل تتعداها الى القيام بعمل تحقيق رسمى سيؤدى حتماً الى اتخاذ قرارات يتعين على الخديو ان يوافق عليها أو يرفضها مع تحمل تبعه ما يترتب على هذا الرفض » (١)

وفي الوقت نفسه استمر ابتزاز الفوائد من الفلاحين البؤساء كما كان الحال في الماضي كأنه لم يحدث امر ذوبال . ومما زاد الطين بلة ان النيل في خريف العام السابق انخفض عن منسوبه المعتاد فترتب على ذلك عجز المحصول في سنة ١٨٧٨ (٢) ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل ان الطاعون البقري تفشى بدرجة مروعة مما ترتب عليه هبوط سوق القطن هبوطاً فاحشاً . فكانت نتيجة هذه الرزايا المجتمعة ان ضربت المجاعة اطنابها في الوجه القبلى بشكل لم يعرف مثله منذ أجيال عديدة . واذ ذاك خرجت النساء باطفالهن هائئات على وجوههن متنقلات من قرية الى أخرى في طلب بلغة من العيش حتى اضطروا في كثير من الاحيان الى التزود بما كن يلقينه من فضلات الطرق وحثالها .

(١) راحم برقية « التيمس » من « باريس » يوم ١٥ ابريل سنة ١٨٧٨  
(٢) لم يزرع أكثر من ٨٠٠ فدان لعدم وجود الماء مما أصاع على الخزانة نحو مليون جنيه

ولقد قيل ان مالا يقل عن ١٠,٠٠٠ شخص ذهبوا ضحية المجاعة في صيف ذلك العام عدا الذين فتكت بهم الامراض الناشئة عن الفاقة كالدوسينطاريا وغيرها (١) وبالرغم من ذلك كله فان الخديوما كاد يطلب



الدوق دى كازيه

تأجيل كوبون شهر مايو حتى قبول اقتراحه بالرفض الجاف . وعبثاً حاول أن يحمل الموظفين الاجانب على دفع مرتبات الموظفين علي الاقل - لان معظمهم كاد يقتله الجوع - وحذرهم بلهجة المصدور الذى يكاد يمتنع من شدة الكرب بانه « لن يكون مسئولاً عن العواقب » (٢) وقد

---

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٨ ص ٧٠

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٩٤ — ١٩٨ . وما قاله مراسل « التيمس » السكندري يوم أول مايو سنة ١٨٧٨ وهو « ان وجود جيش كبير من صغار المواطنين على حافة المجاعة لمضيعة أكبر وأخطر من تعطيل صدوق الدين «سه موقناً» ومع ذلك يقولون زوراً ان الخديو لم يسم لكسب ثقة تلك الشرذمة من المواطنين الاجاب الامناء . !!

كان كل من « المستر فيفان » و « المستر رومين » موافقا على تأجيل دفع ذلك السكوبون الموبق (١) بيد ان الحكومة البريطانية أذعنت لهويشات حملة الاسهم . ولكي تضمن وزارة فرنسا لها في مؤتمر برلين أصمت اذنيها عن سماع أى توسل وابتقت في الحال بوجوب دفع السكوبون .

ومع انه لم يبق الا اسبوع واحد لاداء المطلوب في تلك القصاصة الثمينة فان ما حصل من المال كان لا يزال ينقصه نحو مليون جنيه . ولكن شركة « روتر » اخذت تعزى الجمهور بقولها « ان الحكومة المصرية بما تضعه عليها انجلترا وفرنسا من الضغط الشديد لن تغفل وسيلة من الوسائل لاداء السكوبون في ميعاده » (٢) وفي الواقع قد دفع السكوبون في موعده تماما . ولكن باى طريقة ؟ هذا ما نترك للقارىء تصوره . فان الفلاحين اضطروا في كثير من الاحوال الى بيع حاصلاتهم قبل حصادها بنصف قيمتها بل بأقل من ذلك ثم شرائها ثانية لسد جودهم فادى ذلك الى افقار بعض المديرات ورحيل الاهالى عنها نهائيا . وكذلك دفع سكوبون شهر يولييه في ظروف مشابهة لتى سبق شرحها . وقد حاول الخديو من جديد ان يؤجل الدفع قائلا « انه سبق ان سلم للدائنين كل ما يستطيع تسليمه وأن من المستحيل ان يقدم لهم شروطا خيرا مما سبق

(١) « التيمس » يوم ١٤ مايو سنة ١٨١٩

(٢) « التيمس » في ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٨

له اعطاءهم اياها الا بخراب البلاد التي أصبحت تنوء الآن بالتزاماتها  
 الفادحة» (١) ولكن «المستر فيفان» - بناء على تعليمات حكومته  
 اجاب على هذا بكل انكار قاتلا «ان الدائنين ينبغي ألا تمس مصالحهم بسبب  
 حالة سيئة لم يكونوا مسئولين عن ايجادها». وقد دفع الكوبون بتمامه. غير  
 «أن المستر فيفان» الذي كان يعلم الظروف ويقدرها كتب الى رئيسه  
 يخبره «ان الادارة الاوربية ربما كانت تعمل - بنير علم - على خراب  
 الفلاحين خرابا تاما وهم هم مصدر ثروة البلاد وعندى اثنا عشر الانجليز  
 مسئولون مسئولية كبيرة عن هذا التخريب» (٢). ولكن يا اسفا على  
 ما حل بالمستر فيفان! فلم تقع فقط كلماته هذه وغيرها مما سبق ان  
 فاه به في ظروف مختلفة على اذان صماء بل انها في النهاية كلفته منصبه.  
 اذ لم يمض على تحذيره الاخير سوى اثني عشر شهرا حتى استدعي لعدم  
 كفاءته مطلقا للقيام بواجب الدفاع عن مصالح حملة الاسهم!  
 وفي الوقت نفسه كانت اللجنة الدولية جادة في عملها بل كانت في  
 الواقع وعلى وشك الانتهاء منه. وقد اغتنمت الدوائر السياسية فرصة  
 تأليفها للنساء عما اذا كان الوقت لم يحن بعد لبسط «الحماية» على  
 مصر وطفقت الصحف «نجم» مبلغ شعور فرنسا حيال هذه المسألة  
 فكتبت التيمس بلهجة السياسي الخبير تقول (٣) «مهما كانت ماجريات

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧١

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٣

(٣) «التيمس» يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٨

الاحوال في المستقبل المجهول فليس من المبالغة في شيء ان يقال ان مصر ستبقى الى امد طويل مركزاً له اهمية سياسية كبرى. ولسنا وحدنا الامة التي تنطلع الى وادى النيل . اذ لو كانت الحال كذلك لسهل حل المسألة المصرية . فمن بدء حكم محمد علي ... حاول الفرنسيون ان يكون لهم النفوذ التام في مصر . لذلك لانستبعد ان ينظروا بعين البيرة الى كل خطوة نخطوها تلوح عليها مسحة الرغبة في أن تكون لنا السيطرة على سياسة مصر » وكان هذا بمثابة مجس للتثبت بطريقة ماهرة من شعور فرنسا ولكن مراسلى تلك الصحيفة أذن لهم ان يكونوا أكثر صراحة في الكلام عن هذه النقطة . فمثلاً رخص لمراسلها السكندرية ان يختم وصفه واراد مصر الزراعية بقوله (١) « ان هذا الوصف - سيكون على جانب عظيم من الاهمية في نظر الفريق الذى يرى ان انجلترا بعد زمن قصير اما ان تكون حامية وادى النيل واما ان تكون مالكنه » كذلك رخص لمراسل نفسه ان يكتب في العبارة الآتية بمناسبة الاشاعات المزعومة عن قرب اعلان الحماية الانجليزية الفرنسية على مصر وهي (٢) . « ان فكرة الحماية الفرنسية الانجليزية لا تقابل بالارتياح . فلقد جربنا الادارة الثنائية طويلاً ورأينا كيف كان التنافس بين صاحبي الاشراف حائلاً دون التقدم حتى اتنا لرتاب كثيراً في امكان استقامة

(١) « التيمس » يوم ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨

(٢) « التيمس » يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٧٨

العمل في ظل هذا الاشتراك ... ولقد تساءل الناس عن حقيقة مصلحة فرنسا في مصر ... نعم ان أحد المصارف في باريس قد تورط في اقراض مصر . ولكن خمس سنوات في ظل الحماية الانجليزية كفيhle باخراجه من هذه الورطة . »

وقد تبين على أثر هذا أن فرنسا تعارض أشد المعارضة في بسط الحماية الانجليزية على مصر . نعم انها كانت راغبة - بل كانت في الواقع تسعى في بسط الحماية الفرنسية الانجليزية على مصر ولكن هذا الاقتراح لم يرق في عين إنجلترا فقد كانت ترى في الحماية المزدوجة القضاء المبرم على مطامعها الشعبية في مصر . وقد تقرر أخيراً العدول عن الاقتراحين وعزت إنجلترا نفسها بقولها ان مصالح فرنسا في مصر « وان كانت لا تخرج عن كونها وهمية فان مصر لا تستحق ان نجافي فرنسا من أجلها » (١) فاخفاق إنجلترا في بسط حمايتها وحدها على مصر ومعارضتها في الوقت نفسه لاية خطوة جديدة تتخذ لبسط الحماية الدولية أو المزدوجة هو الذي جعلها تتظاهر بغتة بالموافقة على ان تشتمل لجنة التحقيق على مندوب مصرى وأن تظل صيغتها مالية فحسب . لا بل انها ذهبت الى أبعد من ذلك بأن حذرت الحكومة الفرنسية التي كانت شديدة التشبث بإبعاد كل العناصر المصرية من اللجنة « بالألا تتطرف في معارضتها » وان تذكر ان « الخديو مازال حاكم البلاد المستقل » (٢) غير انها رغما

(١) برقية مراسل « التيمس » الباريسى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٢) راجع الخطاب المرسل « للتيمس » من أسكندرية يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧



من ذلك لم تهمل وسيلة من الوسائل ليكون لها النفوذ الا كبر في اللجنة لتظهر للخدو أية الجهات ينبغي عليه ان يحسب حسابها . ثم تقرر ان تتكون اللجنة من موظفي صندوق الدين الاربعة مع اضافة ممثل عن إنجلترا وآخر عن فرنسا وثالث عن مصر . وكان «رياض باشا» صديق إنجلترا مندوب مصر «المسيو دى لسبس» منشىء القناة مندوب فرنسا ورئيس اللجنة فى آن واحد وابدى الخديو رغبة شديدة فى ان يكون الكولونيل ( الذى أصبح فيما بعد القائد ) ج غوردون مندوب إنجلترا . ولكن «الكولونيل» أبعد بطريقة غريبة<sup>(١)</sup> واستبدل بالسير «ديفرز ولسون» الذى سبقت الإشارة اليه فى بدء المتاعب المصرية وكان «السير ديفرز» لا يزال موظفاً فى مصلحة الدين الاهلى بمرتب ١٥٠٠ جنيه سنوياً فتعيينه فى اللجنة كان نقضاً شائناً للعهد الذى قطعتة الحكومة الانجليزية على نفسها بالتزام الحياد التام فى الشجار القائم بين

---

(١) راجع كتاب «السير ويليام بتر» المسمى «تشارلس جورج غوردون» ص ١٣٩ — ١٤٠ اذ قال « فتعيينها — أى «المسيو فرديناندى لسبس» و «الكولونيل غوردون» — كان بمثابة ضمان على ان عملهما سيكون بحيث لا يأتية الشك من بين يديه ولا من خلفه . ولكن الواقع هو أن الرجال شرفاء النفوس لم يكن وجودهم مرغوباً فيه لامن حملة الاسهم ولا من الدول المتنافسة اللاتى كن يتهاقن على العريسة المصرية . فقد أرسل الخديو فى طلب الرجل الوحيد الذى كان فى امكانه اقاذا عرشه وبلاده ولكن ذلك الرجل تقرر ابعاده بأقصى سرعة ممكنة . ولم يسع غوردون الا ان يقبل راجعاً فيخفى نفسه فى مجاهل السودان مدة عامين خزين بعد ماراه من المعارضة القائمة فى وجهه من كل صوب وتسفيه موطى الحكومة الانجليزية لآرائه وغضبه بأحوبة الوزراء البريطانيين الوقحة وسخرية أذاب الصحف فى مصر منه وضيق صدره بما دسه ضده فى القصر والتفصيلات الباشوات والمندوبون والتفاصيل وعصاة الدسائس فى القاهرة ممن ألوا الصيد فى الماء المكر » وكان من رأى غوردون تأجيل دفع فوائد الدين حتى تدفع أولا المرتبات المتأخرة لموطن الحكومة .

الخديو ودائنييه أو على الأقل بحملها من يقبلون التوظيف في مصر على الاستقالة من وظائفهم في إنجلترا . علي أنها حاولت بادية ذى بدء ان تنكر ان « في نيته التدخل بصفة رسمية بين الخديو ودائنييه » . غير انها عادت فاعترفت فيما بعد بأن عملها كان تدخلا وقد بررته بحجة أن التعيين كان ضروريا « لنتمكن من الدفاع عن مصالحنا الخاصة » <sup>(١)</sup>

ومعنى ذلك على ما يظهر ان مصر كان محظورا عليها ان تتفق مع الدائنين على تسوية قد تمس الجزية السنوية لتركيا التي تعهدت إنجلترا بالدفاع عنها <sup>(٢)</sup> . ولقد وصف مراسل « التيمس » الحالة أصدق وصف عندما قال . ولقد كان السير « ريفرز ولسون » في جيبته في المرتين شخصا خصوصيا لا مندوبا رسميا من قبل الحكومة الانجليزية . وقد دفعت الخزانة البريطانية نفقات سفره « <sup>(٣)</sup> » .

ولقد كان تعيين « السير ريفرز » نعمة كبرى على إنجلترا إذ سرعان ما أصبحت له وللماجور بارنج الكامة النافذة نعم كان هناك عضو آخر في اللجنة يحسب حسابه وهو المسعودى بلينيير ولكن الماجور بارنج كان قد أمن جانبه وإذ ذاك وقف في بداية الطريق فلم يكد

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ٢٢٨

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ١٦٢٧

(٣) « التيمس » في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨

بمخطوطات قليلة حتى جارت الجالية الفرنسية على بكرة أيها  
بالاحتجاج عليه لانه تهاون في الدفاع عن مصالح فرنسا مرضاة لانجلترا



الامير حليم باشا

مما أدى في النهاية الى استدعائه وفضيحته (١) وقد بقي «السيودي  
لسبس» ولكنه اسكت كذلك بطريقة محاولة مما أدى الى اقالته .  
ومن ثم انتخب «السير ريفرز ولسون» رئيساً للجنة وبهذا اقلعت  
السفينة مراسيها بعد انتخاب مجارتيها من رجال يركن اليهم بين تهليل  
بورصتي الاسكندرية ولندن وتصفيقهما .

---

(١) راجع « مستندات ومنتخبات من الصحف » نشرتها الجالية الفرنسية في مصر  
سنة ١٨٨١

## الفصل الخامس

### الوزارة الاوربية والثورة الاولى

فى شهر ابريل سنة ١٨٧٨ بدأت لجنة التحقيق الدولية أعمالها وما حان أول أغسطس حتى كان تقريرها الاول - واسمه ( التمهيد ) - مجهزاً ومعداً للنشر . ولا مناص من الاعتراف بان أعضاء اللجنة لاسيما الاعضاء الانجليز منهم أقدموا على مهمتهم بنشاط كبير وغيره محمودة وانهم فضحوا كثيرًا من المخازى التى كانت متفشية وراء الستار كالرشوة والفضول التى امتازت بها الادارة المالية المصرية .

ولقد بسط الاعضاء الحقائق فى تقريرهم كما هي ثم عرضه على الخديو وأذاعوه بين الملاء بقصد التنديد بالفضائح واستئزال السخط عليها . ولا ريب فى ان كثيراً مما ذكره كان حقيقة . بيد أننا لو تذكرنا أعمال الرشوة والخلل التى تقع يومياً فى ظل حكومات ديمقراطية متنورة كحكومة انجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة - لما دهشنا كل هذه الدهشة لتغلغلها فى حكومة أو قراطية كحكومة اسماعيل باشا . لا بل ان مجرد وجودها فى ظل حكومة استبدادية حرة بالا يسرف الانسان فى التنديد بها أو أن يتطرف فى الحملة عليها كما فعلت اللجنة . وأقسم لو سمع لبعض لجان أجنبية بالتعمق فى بحث كثير من أسرار

الدولة اظهرت غير واحدة من الدول في طول أوروبا وعرضها من  
البورتغال الى الدانيمرك ومن روسيا الى انجلترا في أعين الجمهور بمظهر  
لا يشرف أو يبعث على الفخار . فالقوضى التي لوحظت في مصر كانت



### الامبراطور نابليون الثالث

طبيعية بل انها مبررة نظراً لقرب عهد البلاد بالهمجية ولذا كان مثل  
هذا الترقى والنشوء بطيئاً بطبيعة الحال وهو ما اعترفت به التيمس نفسها  
فيما بعد اذ قالت (١) « ان هذا التدرج يحتاج عادة الى زمن فيجب إذن  
تعهد بالاناة والصبر » . ثم أضافت الى ما سبق هذا التهكم الخبيث  
« ان من الناس في هذا العصر من يتعجلون السكال المطلق في كل شيء »

---

(١) راجع « التيمس » يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

تعجلا لا يدل على الحكمة والعقل. وكانهم نسوا الاجيال البطيئة والاشواط الطويلة التي قطعتها كل دولة من دول أوروبا قبل أن تصل الى حالتها الحاضرة أو فاتهم أن مائة عام في تاريخ الامم ليست الا شيئا يسيراً « على أنه ينبغي أن يضاف الى ما تقدم أن شطراً كبيراً من هذه المخازى والفوضى - ولعله شر ما فضحه أولئك الاعضاء الفيورون - لم ينشأ عن الورطة التي أوقع حملة القراطيس مصر فيها فحسب . بل عن الادارة الاوربية التي أوجدها المراقبون وهي الادارة التي استنزفت دماء الفلاحين وأدت الى الارتباك السكى والجزئى وساعدت على تفشى الرشوة بوضعها موظفي الحكومة بين نارين فأما أن ان يموتوا وأسرم جوعاً واما يعيشوا عيشة تلفة فيحصلوا قوت يومهم بطرق الابتزاز والرشوة . والى هذه الحال السيئة أشارت التيمس فيما يعترها أحياناً من نوبات الصراحة إذ قالت (١) « ان الادارة السيئة التي قبض لمصر أن ترزح تحتها فى الاشهر الاخيرة والارهاق الذى نزل بالفلاحين هما محور الهممة الموجهة الى الخديو . وينبغى أن نذكر أن اسماعيل باشا لم يكن مسئولاً عن كل ما حدث . لقد كان حتماً عليه أن يجد الاموال لاداء ما استدانه وهذا كما لا يخفى مما طالبت به حكومتنا وغيرها من الحكومات فاضطر الى الانتحاء الى الطرق التى تكفل الحصول عليه ذلك لان من أهمته الغاية لا يشغى أن يحفل بالوسائل الموصلة الى تلك

(١) راجع « التيمس » يوم ٢٧ يوليه سنة ١٨٧٩

الغاية فالذى أمر بدفع كوبون مايو من العام الماضي كان في الواقع كمن أمر بمعاملة الفلاحين بمثل ما عوملوا به .

ولكن مثل هذه الاعترافات وما شابهها من الظروف المخففة لم ترق في أعين أعضاء اللجنة وهم الذين هبطوا وادى النيل لا لينتحلوا المعاذير للخدو بل ليقموا الحجة عليه ويظهروا للملا مساوىء حكمه



المسيودى بليينير

وليستخلصوا من كل ذلك ما يبرر وضع بلاده تحت ادارة الدائنين . وعلى ذلك كان أول وأهم طلب لهم هو أن يتنازل «الخدو» عن سلطته الاوتقراطية - لا لممثلى الشعب المنتخبين كما قد يتبادر الى الذهن - بل لوزارة كانت في الاسم تحت رئاسة ناظر مصرى هو «نوبار باشا»

على شريطة أن ينضم إليها السير « ديفرز ولسن » كناظر للمالية . وقد طنطن البعض بهذا التعيين بل ان « اللورد كرومر » نفسه ما فتى يقول بلهجة الفخار والمباهاة : ان هذا التغيير كان الخطو الاول في سبيل المسؤولية الوزارية (١) وهو لعمري أغرب ما يوصف به استبدال أوتقراطية الخديو باوتقراطية حملة الاسهم (٢) وقد اقتضى الحال ذر شيء من الرماد في أعين الرأي العام الاوربي ولهذا هلت الصحف لذلك الوصف وجمعات طنطن ٤ .

ثم شفّعوا . طلبهم الاول هذا بمطلب الاصلاحات المالية . وكان في طليعتها الا يسلم الخديو « للدولة » ضياعه الخاصة أى الدائرة السنية ومساحتها ١٣١ر٨٥ ؛ فإنا فقط بل يسلم أيضاً أطيان الاسرة الخديوية ومجموع مساحتها ٣١ر٠٠٠ ؛ كل ذلك في مقابل مرتب معين يخصص للقصر وللأسرة أو كما اشار الى ذلك مكاتب « التيمس » الباريسى بمدة طويلة قبل أن ينشر تقرير اللجنة ، وقد كان طول المدة على اتصال تام

---

(١) راجع ما كتبه « اللورد كرومر » في الخلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٥٧ اد قال : « ان دعائم الحكم بأجمعه كانت مهددة بالسقوط والانهيار . فكان من الميث والحالة هكذا التسلط في وصم اصلاحات نافذة على الورق قبل اصلاح الحال الرئيسى في النظام الحكومى وقد أصبح من اللازم تقيد السلطة الاوتقراطية التى كان الخديو يتمتع بها . وعلى ذلك تقرر ادخال مبدأ المسؤولية الوزارية »

(٢) راجع اشارة مكاتب « التيمس » السكندرى في يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ الى الشرط الثانى الذى رضى بموجبه « بوبار باشا » تشكيل الوزارة « التى قال « بوبار » عنها متهمكاً أنها وراثة مشثولة — أى غير مشثولة أمام الخديو »



«بالسير ويفرز ولسن» - فقد قال «يتساءل الناس من أين جاءت لاسماعيل باشا كل هذه الاراضى الخصاصه. ومن الجلى انه لم يعد من المستطاع الضن بها عن مطالب مصر المشروعة لان هذه الاراضى لم تصبح ملكا



### اللورد كرومر

للخدو الاعلى حساب الفلاحين المساكين (١). فاللجنة مصممة على ان تعيد لمصر - «وللفلاحين المساكين» أو بالاحرى لحمة القراطيس - كل استحقاقاتهم الماضيه والمقبله. لان الفكرة كانت متجهه - وهذا هو ثانى «الاصلاحات» - الى رهن تلك الاطيان ليتمكن قضاء الديون السائره التى تجمعت أخيراً وقيمتها ٧ ملايين جنيهه بواسطه المبلغ الجديد.

وقد أشارت « التيمس » (١) الى ذلك متناسية ما كتبه مكاتبها الباريسى حديثا عن « الفلاحين للمساكين » فقالت « ان من دواعي الاغتراب لدائى الحكومة المصرية ان ايرادات الدائرة السنوية لن تبقي بعد الآن فى معزل عن ميزانية البلاد ».

وكان هذان الاصلاحان مع انشاء حكومة مسئولة هوكل ماطلبتة اللجنة فى الوقت الحاضر على انها كانت لانزال مشغلة بإعداد تقرير آخر تقترح فيه تسوية المتأخر من الضرائب حتى سنة ١٨٧٥ باعتبار ان جبايته أصبحت من الامور المستحيلة والغاء ثمانية ابواب للضرائب القانونية كانت فى الواقع « عبئا ثقيلا على دافى الضرائب أكثر مما كانت مفيدة للخزانه » (٢) ولكننا لو غرضنا النظر عن هذين الاصلاحين الغريبين لرأينا أن اللجنة قصرت أعمالها بوجه الاجمال على مضاعفة ما فى أيدي حملة القراطيس من الضمانات ونقل دفة الادارة من يدى الخديو الى أيدي وزارة كانت تعمل قبل كل شىء لمصاحبة البيوتات المالية الاوربية . أما فيما يختص بتخفيف أعباء « الفلاحين للمساكين » الذين طالما ذرف اعضاء اللجنة من أجلمهم دموع التماسيح فى أثناء التحقيق فلم تسمع كلمة عطف واحدة عنهم . فلم تخفض فائدة الدين من جهة ولم تبذل من جهة أخرى محاولة ما لمعالجة مسألة الضرائب الجائرة التى

(١) « التيمس » فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٨  
(٢) راجع « تقرير عن التسوية الموقفة للحالة المالية » ص ٦٦

غضب الاعضاء غضبة مضرية لقداحتها واسهتوا في الكلام عنها . وكان  
وقتشذ في مصر مايربى على ال ١٠٠ ر ١٠٠٠ أجنبي لم يشتر كوا بيلم واحد  
في الضرائب وقد احتموا بالامتيازات للتجار بالمواد المهربة مما قضي  
على ايرادات الكمارك قضاء مبرما (١) . وكأنما سدت الطرق في وجه  
اللجنة فلم تتمكن من التقدم باقترح واحد لازالة تلك الفضيحة الشائنة ،  
كما أنها لم تقه بكلمة واحدة عن ازدياد عدد المستخدمين الاجانب باطراد  
وهم الذين أغاروا على الادارة المصرية منذ أواخر سنة ١٨٧٦ وكان لهم  
كل النعم وعلى البلاد النعم . وقد كان عدد من عين من الاجانب في  
الحكومة المصرية فيما بين سنتي ١٨٦٤ و ١٨٧٠ و ١٦٠ شخصاً . وفي  
سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٥ عين ٢٠١ موظف . وفي سنة ١٨٧٦ وحدها جرى  
بما لا يقل عن ١١٩ أجنبيا حشروا في سلك الخدمة المسكية حشراً .  
وفي سنة ١٨٧٧ عين ٧٦ موظفاً وفي سنة ١٨٧٨ : ١٣١ (٢) . ثم سارت  
الامور فيما بعد في هذه السبيل من سوء الى أسوأ . غير ان توريد  
الموظفين الاجانب في الفترة التي نتكلم عنها كان قد بلغ حد الفضيحة  
كما يشهد بذلك مكاتب « التيمس » في القاهرة إذ قال (٣) « إن معظم  
كبار الموظفين هم من الاجانب الذين تصرف لهم المرتبات الضخمة

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٩٤ و ١٥٥

(٢) المصدر نفسه رقم ٤ سنة ١٨٨٢

(٣) « التيمس » في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

تهديته حينئذهم الى الوطن ولتعويضهم عن آلام الغربة . وقد حشرت  
المنافسات الدولية هنا ثلاثة أو أربعة من الموظفين في عمل لا يحتاج  
تأديته الا الى شخص واحد . ولقد كانت نتيجة هذه التجارب في  
طرق الحكم ان أثقل كاهل مصر بعدد من الموظفين ذوى مرتبات  
ضخمة لاعمل لهم الا قبض المرتب . وشهد زميله السكندري بهذا أيضاً  
إذ قال (١) « ان كثيراً من محبي الهجو من السائحين يجدون تسليّة  
كبيرة في عدد المستخدمين الاجانب الذين تبلغ مرتباتهم آلاف  
الجنيهات في مقابل أعمال زهيدة يؤدونها في حين ان مئات المستخدمين  
الوطنيين لا يستطيعون ان يحصلوا على مرتباتهم الزهيدة التي لم تدفع  
لهم منذ عام أو أكثر مع انهم قاموا بخدمات جليلة نافعة . نعم ان هذه  
الشكاوى يرجع عهدها الى زمن أبعد من ذلك بعد تبرع الوزارة الاوربية  
في دست الحكم بأربعة أو خمسة أشهر ولكن مراسل «التيمس» كتب  
عند بدء أعمال اللجنة يقول . « ان التذمر من جيش الموظفين  
الاجانب الذي جيء بهم لاصلاح مصر أصبح عاماً الآن . فهم  
يتقاضون مرتبات ضخمة - يبلغ مجموعها ٦٠.٠٠٠ جنيه سنوياً - في  
مقابل الاعمال النافعة التي يقومون بها . لعمري إننا ننحدر الى الهاوية  
بسرعة بالرغم من السائقين الانجليز والفرنسيين والاطاليين » (٢)

---

(١) «التيمس» في ٢٥ ديسمبر سنة ١٧٧٨

(٢) «التيمس» في ٥ ابريل سنة ١٨٧٨

ومع ذلك فإن اللجنة لما وقفت ازاء هذه الحقائق وجها لوجه لم تقترح شيئاً ما لاصلاح الاحوال. فهناك مثلاً دولة فقيرة تنقذ فريقاً من الكسالى مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ حنيه جيء بهم للتربيع فى مناصب لا تحتاج الى كثير من العمل بينما يستخدمون من أبناءها - وهم الذين تنوقف ادارة البلاد الحقيقية على مجهوداتهم - تصرف لهم مرتبات « طفيفه تخرض على الاختلاس وتعزى بأخذ الرشوة ومع ذلك قد وقف صرف ذلك المراتب الزهيد منذ بضعة أشهر » (١) الا انها لحال جديرة باثارة غضب المنصفين وخليقة بالاصلاح الحقيقي !! ولكن اللجنة مرت بهذه الحالة بمهارة من الكرام واكتفت بأن تقول فى تقريرها الثانى « ان الدائنين لا ينبغى أن يطلب اليهم بدل توضحيات جديدة الى أن يبذل المدينون كل التوضيحات المعقولة التى فى وسعهم » (٢).

فلما عرض هذا المشروع العجيب على الخديو استولت عليه الدهشة طبعاً. فقد توقع أن تطالبه اللجنة بأطيايه ولذا عرض من تلقاء نفسه فى خلال جلساتها أن يتنازل للحكومة عن قسم منها يبلغ ٥٠٠ و ٢٠٠ فدان (٣) - ولكنه لم يكن يتوقع انتراح مصادرة أطيان أعضاء أسرته وفوق هذا وذاك لم يكن يخطر بباله مطلقاً أن تطالبه اللجنة بالتنازل

(١) التمس ٢٣ - ايرس - ١٨٧٩

(٢) راجع « التقرير عن التسوية المؤقتة للحال المالى » ص ١٢

(٣) كتب مرسلات - من السكرتيرى فى يوم ١٠ بونه سنة ١٨٧٨ - حول « على أثر اداعة هذا الباء ارتفعت أسهم الموحد والى ايت معاريفه مدهشة بل ان بورصة الاسكندرية ثملت من سدة العرج - فم - حصة - عشرة أيام حتى ارتفعت أسهم الموحد ١٤ بطا . - ون العريب ان البارح لا يذكر شيئاً عن فرح « الفلاحين المساكين » على أثر اداعة هذا الباء

عن سلطته الشرعية لوزارة غير مسئولة يأمر الاجانب فيها وينهون .  
على ان من الغريب انه لم يعارض أعداءه معارضة جدية كما كان ينتظر .  
ولا ندرى السر في ذلك التهاون أكان ناشئاً عن تخوفه مرة أخرى من  
العزل واحلال الامير حليم محله أم عن سآمته وملايه من تلك  
المناعب المنغصة التي تعجز الحصر . فانه بعد تردد قليل قبل المشروع  
وأصدر في يوم ٢٨ أغسطس أمراً عالياً كلف فيه «نوبار باشا» بتشكيل  
الوزارة متعهداً بالآلا يعمل عملاً الا باستشارتها (١) .

وهنا بدأنا نشهد سلسلة من المصاعب المألوفة الناشئة عن التنافس  
الانجليزى الفرنسى . فان «السير ريفرز ولسن» كما قدمنا أصبح يسمى  
ناظر المالية . فترتب على ذلك الغاء مكتب المراقبين العاميين واحالة  
مهمتهما على «السير ريفرز» وحده . فمضت انجلترا على هذه الفرصة  
الذهبية بالنواجذ وقبضت عليها بكتايديها ومنحت «السير ريفرز» اجازة  
بعامين يقضيهما فى مصر . وما أسرع ما قامت قيامة فرنسا واعتبرت  
محاولة انجلترا الاستئثار بالادارة المصرية عملاً فى منتهى الوقاحة وطلبت  
أن يكون لها كرمى فى الوزارة يخولها صوتاً حاسماً فى الشؤون المصرية  
كالذى تتمتع به انجلترا . فبادرت انجلترا وهي أشبه بطفل ضابط يسرق  
تفاحاً - الى اعطاء التأكيدات القوية بانها لم تكن تقوى سوءاً أو عرضت

---

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٨ . على أثر وصول تلك الانباء الى لندن أبقى  
«السير ستافورد نورثكوت» وزير المالية فى الحال الى السير ريفرز ولسن بمنشئاً على هذا الاجاح  
الباهر . «التيمس» ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٨ «

بواسطة «نوبار باشا» نظارة وزارة الاشغال العمومية على «رجل فرنسى محترم مستقيم ولكنه شخص مجهول لا يتمتع بمميزات خاصة تؤهله لهذا المنصب . وكان فيما مضى يشغل مركزاً ثانوياً في وزارة المعارف وقد تمكن قبل اعتزاله الخدمة بأسبوعين بمساعدة أحد النظارة الفرنسيين من شغل منصب وضيع في نظارة المالية كتعويض له من منصبه الحاضر» (١) وكان هذا ضغناً على ابالة . فطارله لب فرنساً حنقاً وعصفت بها عاصفة الغضب الى حد انها هددت بمقاطعة الاتفاق المبرم مع الخديو مقاطعة تامة وان تغسل يدها منه اذا أثبت انجلترا أن تعطيها ما تستحقه من الرعاية والاحترام وعبثاً أبرقت التيمس وأرعدت وهددت تهديداتها «التياترية» وقذفت حممها ونددت بهذه الدعاوى الفرنسية وأسفت مقدماً جد الاسف للخراب الذى تتعرض له قضية الاصلاح المصرى المقدسة من جراء هذه «المنافسات الدولية» الابدية (٢) ولكن انجلترا اضطرت في النهاية الى الازعان وعلى ذلك عين «المسيودى بلنير» ناظراً للاشغال العمومية مع توسيع اختصاصاته بحيث تشمل السكك الحديدية ومصلحة البريد ماعدا فرعها فى الاسكندرية . وكانما هذا كله لم يكن كافياً فزادت ايطاليا والنمسا الطين بلة بان طلبت أولاهما نظارة الحفانية وثانيتها نظارة المعارف . ولكن هذه المطالب عدلت بتعيين أحد الايطاليين

(١) راجع برقية مراسل التيمس الباريسى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٢) التيمس ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٨

رئيساً عاماً للحسابات وأحد النمساويين مساعداً لناظر المالية (١) وبهذا تمت لأوروبا السيطرة على وادى النيل .

أما ماهية تلك السيطرة فليس من الصعب على القارئ تصورهما . فانه منذ أذيع أن الخديو وافق على تشكيل وزارة أوربية أبرق مراسل التيمس السكندري الى صحيفته يقول (٢) « ليس من المحتمل في الوقت الحاضر أن تعود البلاد الى الحكم الاوتوقراطي والاهواء الاستبدادية وفوق هذا فانه متى سددت الديون السائرة ... ودفعت فوائد الدين الثابت بانتظام ... فان رأى العام الاوربي لاتهمه طريقة الحكم في مصر سواء أكانت سيئة أم حسنة » . ولقد أصاب هذا الكاتب كبدا الحقيقة في وصف الحالة بخدافيرها بالعبارة الوجيزة السالفة فان أوروبا في الواقع ما كان يعنها شيء مطلقاً من ادارة مصر مادام حملة القواطيس يملأون جيوبهم . ومن أجل هذا وحده عينت وزارة «نوبار - ولسن» . ولا جدال في ان مهمتها كانت شاقة . فان ما لا يقل عن ١٢٠٣٢١٠٠٠ جنيتها انتزع انتزاعاً من المصريين في الفترة التي تخللت وضع اتفاقية «غوشن جويير» الى تشكيل الوزارة النوبارية كل ذلك لاداء الدين وهذا بالطبع عدا ماسدد من ديون الدائرة السنية . فلا غرو اذا أصبحت موارد البلاد في أحط درك حتى إن تحصيل المبالغ اللازمة لدفع

(١) راجع برقية مراسل التيمس الباري في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨

(٢) التيمس في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٨



الكوبون حدث بوسائل خارقة للعادة وهو ما اعترف به مكاتب التيمس نفسه إذ قال (١) «ان الواقع الذي لاسبيل الى الشك فيه هو أنه بالرغم من وجود المراقبين الاجانب في الوقت الذي هطلت فيه صحف لندن وابتهمت بالتغيير (تشكيل وزارة نوبار ولسن) واعتبرته بشير الخلاص لمصر - فان الملاحين الذين جرفهم السيل الاخير من منازلهم كما جرف منازلهم ودوابهم وآلاتهم - يساقون الى المحكمة لدفع المتأخر من الضرائب » فقل لى بربك كيف يتأتى استمرار استغلال العباد في مثل تلك الظروف العصبية ؟؟ ومع ذلك قررت الوزارة بقاء هذه الحالة لصون مصالح حملة القراطيس . وكان «السير ريفرز» قبل تربيعة في منصبه الجديد قد ذهب الى باريس لمفاوضة بيت روتشيلد لعقد قرض قيمته ٨٠٠٠٠٠٠ ر. ٨٠٠٠٠٠ جنيه مضمون ببيع الدوائر هناك وتم الاتفاق على عدم القيام بأي مسعى لتخفيض فوائد الدين بل يبذل كل جهد لادائها الى آخر السنة على الاقل حيث يستطيع حملة القراطيس أن يموهوا بقسط منها على الجمهور (٢) ولقد أجاد «السير جورج كامبل» كل الاجادة عند ما صرح فيما بعد في مجلس العموم بشجاعة وإيضاح « بأن

(١) التيمس في ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨

(٢) راجع رسالة مكاتب التيمس اليارسي يوم ١٢ مارس سنة ١٨٧٩ إذ جاء فيها « ان الجماعات المالية السكرة الى تحمل كتبا من الاسهم المصرية والتي تهبط لها المستر ريفرز ولسن عند القرض الاحبر بهم تخفيض فوائد الدين قبل نهاية العام - قد أصرت على تنفيذ ذلك التمهيد حتى لو أدى ذلك الى أن تدفع مصر الفوائد من أصل القرض الجديد ومع ذلك فان اللورد كرومر يقول ان المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٧١ إذ ليس تمت شك في ان وزارة نوبار ماثا تمثل قسمة التقدم والمدنية »

تلك المحاولة التي كان المراد بها في الظاهر ادخال الحكم الصالح في مصر لم تكن سوى لعبة مالية عظيمة لرفع الاسهم المصرية ولتمكين اولئك الذين لهم فيها نصيب من أن ينثروها على الجمهور. « (١) وقد بر «السير ريفرز» بوعده تماما. فان كوبون الدين الموحد لما حل بميعاد دفعه في نوفمبر وتبين انه يتقصه أكثر من مليون واربعمائة من الجنيهات رأى «السير ريفرز» تكملة ذلك النقص من القرض الذي يتذكر القارئ انه عقد بادیء ذي بدء لتسديد الدين السائر. وبهذا تسلم حملة القراطيس السكوبون بتمامه. ولم يكتف «السير ريفرز» بذلك بل أخذ من القرض مليون جنيه آخر لتسديد قسط الرهن على الدائرة كما أخذ فضلا عما تقدم بضع مئات الآلاف لدفع الجزية ولتسديد بعض طلبات الحكومة وهكذا لم يمر الا زمن يسير حتى كانت الايدى قد عبثت بالقرض فلم تترك لسد شهوات حملة الدين السائر سوى ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه فقط (٢) ومع ذلك فان بيت روتشيلد أبى دفع هذا المبلغ ما لم تعف الدائرة السنية المرهونة للاجانب من الضرائب (٣). وبالطبع لم تفكر الوزارة في أن تصرف شيئا من المرتبات المؤخرة للموظفين البؤساء الذين كانوا يتضورون جوعا كما أن دائني الحكومة المخصوصيين أهمل أمرهم وظلوا

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٢٤ سنة ١٧٧٩ من ٨٣٩

(٢) راجع الخطاب الوارد لاتيمنس من الاسكندرية يوم ٨ يناير سنة ١٨٨٠

(٣) التيمس يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠

خارج التسوية. (١) وفي الوقت نفسه استمر تحصيل الضرائب من الفلاحين على شدته وقسوته وقد أشار مكاتب التيمس الاسكندري الى هذه القسوة في أوائل سنة ١٨٧٩ فقال (٢) « يؤكّد كثير من سكان الوجه البحرى ان الربيع الثالث من ضرائب هذا العام يجرى تحصيله الآن ينفس الوسائل الشديدة التى كانت متبعة من قبل ». ولعمري ان ذلك ليحمل على الاستغراب اذا قرن بما نسمعه من الاشاعات عن موت الفلاحين فى منعطفات الطرق وخراب مساحات واسعة من الاراضى واقفارها من جراء الاعباء المالية الفادحة وبيع الزراعين لدوابهم والنساء لحليهن وتهافت المرايين على دور الرهن وملئها بسنداتهم وازدحام المحاكم بقضايا نزع الملكية والواقع أن حالة الفلاحين قد تخرجت وضافت بهم السبل وسدت فى وجوههم المنافذ حتى ان أسلسهم قياداً بدأ أنينه يسمع . وقد أشار الى ذلك المراسل نفسه فى شهر يناير اذ قال (٣) « يوجد فى القاهرة الآن مئات من العمدة والمشايخ كل يمثل قرية من القرى جاءوا لتقديم العرائض بطلب تخفيض الضرائب . ولقد حاصروا أبواب الوزارات حتى انك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء وخروجهم بينما عرائضهم قد غطت بلاط المصالح » .

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٠٠ مخصوص المدعو كبير أحد الدائنين الحصوصيين وهو الذى بعد ان صاق ذرعاً وضع يده على صندوق الحزبية وأنى أن يسلمه الا بعد تخفيض حقوقه . ولكنه أرغم بواسطة المحاكم على تسليمه والا اعتبر عمله هذا — كما أعلن رسمياً — « محلاً بالأوامر العالية التى تحمى مصالح حملة القراطيس »

(٢) التيمس ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) التيمس ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

ولقد أصبح ظاهراً للعيان ان هذه الحالة لا يمكن استمرارها طويلاً وأنه لابد من أن تؤدي الى فضيحة شائنة في أقرب وقت . وما أسرع ما أوجد الوزراء أنفسهم الفرصة الملائمة .

فلقد استقر رأيهم ذات يوم جمعة على القيام « باصلاح » جديد للحصول على مايكفى لاداء كوبون . ابريل . وأصدروا امرهم بأقالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش « لم يستلم أحد منهم مرتبه عن الثمانية عشر شهراً السالفة كما ان الكثيرين منهم كانت لهم مرتبات متأخرة عن ضمني هذه المدة » . (١) وكان قرارهم هذا بمثابة شرارة في مخزن بارود . فقد يجوز العبث طويلاً بمصالح الموظفين الملكيين دون ان يخشى حسابهم ، كما ان من المستطاع استغلال فلاحين جهلاء لارائطة بين بعضهم وبعض ، ولكن من الخطر ان يهان رجال اعتادوا قيادة الصفوف فضلاً عن انهم كانوا منظمين ولديهم مايكفيهم من سلاح ومهمات ولهم في الحياة الاجتماعية مقام رفيع . ومما يدل على ان سادة مصر الاوربيين كانوا سادرين في طغيانهم انهم ضربوا بنصائح « المستر فيغان عرض الحائط (٢) وقرروا اقالة هذا العدد الهائل من الضباط . وفي يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ بينما كان « نوبار باشا والسير ديفرز ولسن » ذاهبين الى مكنتيهما اذ أحاط بهما لفيق من الضباط وسحبوهما على مرأى من الجماهير الخفية من مركبتيهما وساقوهما الى نظارة المالية

(١) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) راجع الرسالة المنشورة في التيمس من اسكندرية بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

حيث اعتقلوها ريثما يصدر قرار الضباط عامة . وما وصل نبأ هذه « المخزاة » الى اسماع الخديو حتى نزل في الحال وأطلق سراح المعتقلين وامر الضباط بالتفرق . واذا رفض هؤلاء تلبية أمره كلف ضباط الحرس باطلاق النار عليهم . ولا ريب في ان حياة الخديو كانت في هذه اللحظة عرضة لخطر عظيم . واخيراً انصرف الضباط بعد ان وعدوا بالنظر في شكواهم (١) .

ولقد اهاج هذا الحادث وقتئذ هائج النفوس وكان بلاريب نذير سوء بما ستتمخص به . فانه دل على ان الشعب المصرى مهما بلغ ضعفه شأن كل شعب زراعى يعيش جماعات متباعدة فانه لن يضعف امام الاستبداد الداخلى أو الخارجى . فان هناك الجيش المصرى أو بالاحرى ضباطه يستطيعون مقاومة المعتدين الاوربيين وانهم لن يحجموا عن ذلك اذا تغلب عليهم اليأس . ومن العبد ان يسمى هذا الحادث وما تلاه من الحوادث المماثلة له مجرد شعب عسكرى . فان ما شعر به الضباط كان يشعر به الشعب على بكرة ابيه ولكن لم يكن قادراً على ابداء رغبته أو العمل بطريقة منظمة . ثم روج مراسل التيمس في باريس - وهو كما علمنا من الصق الملتصقين بحملة الاسهم الفرنسيين ومن أخلص أصفياء «نوبار باشا» «والسير ريفرز ولسن» اشاعة فخواها ان الشعب العسكرى المذكور كان في الواقع من تدير الخديو . وقد زعم انه يستند في روايته

هذه الى برقية جفرية وصلته من القاهرة (١). وقد أقر « السير ريفرز ولسن » نفسه هذه الرواية فيما بعد وقص على « المستر بلنت » التفاصيل التي نشرها الاخير في كتابه (٢). وليس ثمة ما تستند اليه هذه الرواية الا اقوال « السير ريفرز » نفسه و برقية « المسيو بلويتز » الغريبة (٣) علي انه يوجد ما يناقض ذلك في التقرير الرسمي الذي رفعه المستر فيفيان عن الحادث كما ان مراسلي التيمس المعروفين باطلاعهم على ماجريات الامور قد دفعوا هذه التهمة في رسائلهم دفماً تاماً (٤). بل إن كل شهادات

(١) التيمس في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٩

(٢) « ألتاريخ السرى للاحتلال البريطانى لمصر » الطبعة الثانية من ص ٤٥ الى ص ٤٧

و ص ٦١٥

(٣) تأييداً لرواية « السير ريفرز » اقتبس « المستر بلنت » في كتابه الانف الذكر ص ٤٨٣ شهادتي عراقي باشا والشيخ محمد عبده . ولكن عراقي - كما يقول هو نفسه - كان متفنياً في الارياض عند حدوث القته وكل ما قاله الشيخ محمد عبده هو أنه يؤيد أقوال عراقي . والارجح أن كلا منهما إنما كان يردد الاشاعة التي احدثت انتشاراً فيما بعد والتي باءرا بتصديقها بسبب حقدهما على الحديبو . على ان اللورد كرومر الذي لا يمكن اتهامه بالاعتصاف في الطعن على اسماعيل باشا اعترف من ناحيته بأن كل ما يقال عن اشتراك الحديبو في الفتنة لا يخرج عن الحدس والتخمين وكل ما يستطيع ان ينهم به الحديبو هو اشتراكه الادبي فيها « مصر الحديثة - المجلد الاول من ص ٧٨ الى ص ٨١ » .

(٤) كتب لورد فيفيان يقول « بزعم أعداء الحديبو ان له صلماً في المؤامرة وهذا ما يمل تساهله مع المسئولين عن القته . فان صح ذلك فقد أقدم فعلاً على أمر خطير لا يستبعد ان يكلفه ضياع عرشه ولكن مسلكه في يوم الفتنة الاولى ينفي هذه التهمة في حين ان مانثاً هن تسريح عدد كبير من الضباط بلا وسيلة لكسب العيش مع أن لهم مرتبات من :ة ليبر سخطهم كل التبرير . « مصر رقم ٥ « ١٨٧٩ » ص ٣١ . وقد كتب مرار التيمس في القاهرة مايلي :

« ان مطالب الجيش قد املت اهمالاً تاماً بالرغم من التصريح الرسمي الصادر في مايو الماضي بوجوب دفع كافة المرتبات المتأخرة . وقد كانت نتيجة هذا الاهمال ان ا - عناصر الدولة خطراً قد أصبح في حالة تمرد له مسوغ . وعشياً ندد المستر فيفيان بمحاكمة الرأي القائل بتسريح جيش لم تدفع مرتباته . ولكن القوم لم يبالوا بانذاره وارتابوا في ذلك الخطر ثم أنهم لم يدههوا للجيش مرتباته . وأخيراً قرروا تسريح الجود والضباط . فكانت النتيجة حدوث يوم الفتنة ١٨ فبراير ( التيمس في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ )

المعاصرين لتدل بالعكس على ان الخديو فوجيء « بالفتنة » كما فوجيء بها «نوبار باشا» والسيرد يفرزولسن» وان «امماعيل باشا» كان جاداً عندما اصدر أمره للحرس باطلاق الرصاص على المتمردين . واغلب الظن ان



نوبار باشا

الضباط الذين لهم ضلع مباشر في الحادث لم يفكروا فيه من قبل بل اندفعوا الى ارتكابه بلا تروأ أو سبق اصرار لما بصروا بالرجلين الممقوتين يقتربان في مركبتيهما .

وقد كانت نتيجة « الفتنة » سقوط الوزارة النوبارية في الحال .

فان الخديو لما كانت كراهته «لنوبار» تفوق بطبيعة الحال كراهته  
للإجانب صرح في اليوم التالي للفتنة بأنه لا يكون من الآن فصاعداً  
مسئولاً عن الامن العام والنظام الا اذا أبعد نوبار من مركزه . فبعد  
مناقشة قصيرة سلم «المستر فينيان» بطلب الخديو ولكنه أكد له  
« ان استقاله نوبار باشا ... لأهمية لها مطلقاً الا من حيث تغيير



رياض باشا

الاشخاص فقط ولكنها لا يمكن أن تعني أى تغيير فى النظام» (١)  
وفى الواقع لقد طرأ بعض التغيير على النظام . فقد كان المقرر عند  
تشكيل الوزارة « المسئولة » ألا يتدخل الخديو فى الادارة وألا يحضر  
جلسات مجلس الوزراء . مع أنه طلب اليه فى نفس الوقت أن « يشترك »



مع الوزراء كما أشار الى ذلك «المسترفيان» إذ قال (١) «إن الشيء الذى تريده حكومة جلالها هو أن الخديو — بدلا من تظاهره بعدم الاكتراث والتأفف من النظام الجديد — يتعين عليه أن يضع معرفته وقوذه وتجاربه تحت تصرف وزرائه وأن يشترك معهم بولاء ومودة فى دائرة حقوقه الشرعية» أى أن الخديو — الذى كانت له كلمة



الجنرال غوردون باشا

مسموعة بين عامة الشعب — لم يطلب اليه الاعتماد عن ادارة البلاد فحسب بل أن يسمح باستعمال اسمه كستار لاختفاء دسائس النظر الاجانب وبذلك يساعد حملة القراطيس على القيام بأعمالهم الجهنمية وهم فى مأمن من العذل واللوم بينما تقع على كاهله تبعه نتائج تلك الاعمال !! وقد أبى الخديو الموافقة على ذلك قائلا (٢) انه اذا لم يخطيء فهم المبادئ الاولى للحكومة الدستورية فان المسئولية عن ادارة شئون الدولة تقع على

(١) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣

(٢) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣

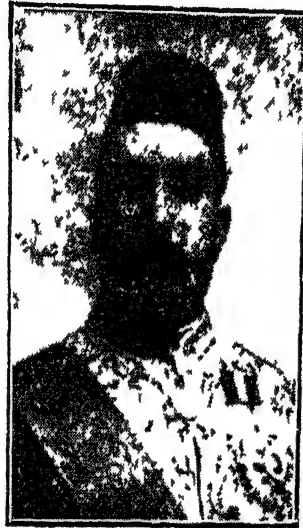
النظار - لاعلى رئيس الحكومة « وعلى هذا نؤم خطة الحياذ وأطلق  
لنظاره الحرية التامة فحملهم بذلك المسئولية الفعلية أمام الرأى العام  
المصرى . ولكن اعتداء ١٨ فبراير به النظر الى صعوبة حكم البلاد  
بدون الخديو كما اعترف بذلك مراسل التيمس السكندري على أثر وقوع  
الحادث إذ قال (٢) « لقد كان من الخطأ الكبير أن نحاول حكم البلاد  
بدون الخديو . فان النظر اعتبروه مجرد موقع لقراراتهم . فبدلاً من أن



احمد عرابى باشا

يروا تعاوناً في العمل رأوا مقاومة سلمية وعلى هذا تحولت الامور من  
سيء الى أسوأ في كل فرع من فروع الادارة « فترتب على ذلك أن  
أظهر كل من «المستر فيفان» والسير ريفرز «ولسن» بعد سقوط نظارة  
«نوبار باشا» استعداداً لتحويل الخديو نصيباً حقيقياً في ادارة بلاده على

شريطة أن تظل قرارات العضوين الاجنبيين في النظارة هي العليا كما كانت من قبل. ولكن الخديو رفض ذلك الشرط بتمامه. وفي النهاية وفق بين الرأيين بأن عين ولي العهد محمد توفيق باشا - وكان شاباً محايداً لا ينتمي الى



المغفور له توفيق باشا

هؤلاء ولا الى هؤلاء - رئيساً لمجلس النظار وظل الخديو بعيداً عن المجلس. ثم استأنفت الوزارة الاوربية أعمالها بعد ذلك التعديل



## الفصل السادس

سقوط الوزارة الاوربية

بينما كانت النتائج المادية التي ترتبت علي فتنة ١٨ فبراير كما وصفناها في الفصل السابق كانت نتائجها الادبية أعظم شأنًا وأبعد خطراً . فالملحظة التي أبداها مراسل التيمس وهي أن أوروبا لا يعينها كثيراً إصلاح الحكم أو فسادها في مصر اذا سددت الكوبونات في



المغفور له الشيخ محمد عبده

مواعيدها اذا تكون صحيحة لو رضي المصريون بما قسم لهم وقنعوا به مستسلمين . على أنهم ما كادوا يظهرون أنهم لا يصبرون على الارهاق

الاجنبى الا الى حد محدود حتى ظهر فساد هذه الملاحظة ورأت صلاح الحكم أو فساده في مصر بعينها فعلا إذ عليه يتوقف سلامها وطمانيتها. ولقد أظهرت الفتنة لاوربا ان من الخطر بمكان أن تعبت بمصالح المصريين وعواطفهم كما اتضح لها أن استمرار سياسة حملة الاسهم لابد أن يؤدي الى أوخم العواقب مهما تراخى أمد ذلك . كذلك فتحت هذه الفتنة عين الانجليز وهم الذين لم يكن يعينهم شيء مما يجري في وادى النيل في ظل الادارة المالية الدولية الفاسدة وأثارت احتجاجا شديدا ممن لم تضطرم الروابط الحزبية الى الرضا عن أعمال الحكومة . فلقد قام الاحرار وقتئذ على بكرة أبيهم يحتجون على استمرار استغلال الفلاحين المصريين بلا رحمة لمصلحة حملة الاسهم . ولا ينبغي اتهام هؤلاء الاحرار بالنفاق والتذبذب السياسى لانهم غيروا موقفهم هذا بعد مرور ثلاثة أعوام . وليس ريب في أن وجود الاحرار في صفوف المعارضة هو الذى زاد احتجاجهم شدة . وينبى أن نذكر أن خلوم من مسئولية الحكم هو الذى جعلهم ينظرون الى الامور بعين بعيدة عن الهوى ويعربون عما يحول في خواطرهم بصراحة خالية من القيود . وأذنب الظن ان المحافظين لو كانوا في صفوف المعارضين لجاءت الاحتجاجات من جانبهم كما جاءت من جانب الاحرار لان الحقائق كانت ظاهرة وملحوسة بحيث لايسع الانسان ان يتجاهلها او يغمض عينيه عنها . وليس من شك في ان الحزب الذى كانت في يده مقاليد الحكم وقتئذ

قد رأي الحقائق واضحة جلية ولكن الاغلاط الاولى التي ارتكبتها باسمه وزارة دزرائيلي حالت بينه وبين قيامه بما تقتضى به الامانة السياسية والمصلحة السياسية على السواء .

ولقد ضج الناس من كل جانب وراحوا يطلبون تخفيض فائدة الديون في الحال وان تماد الى الخديو سلطته الاولى باعتبار ان هذا هو العلاج الوحيد لتخفيف سخط المصريين الشديد (١) ثم اخذت انهار الصحف تفيض بوصف سوء الحالة التي يمانها الفلاحون ومع ان التقارير الرسمية اكدت أن معظم «الاشاعات» مبالغ فيها فان الاشخاص الذين كانوا وقتذاك في مصر وصفوا المجاعة وصفا يفتت الالكباد واعلنوا أن الفلاحين قد أصبحوا أشبه شيء بالاشباح (٢) فما قاله «السير جوليان جولد سمد» الذي أصبح فيما بعد أحد دعاة الاحتلال (٣) ، من خطبة مؤثرة « ان القروض التي يحاول ذلك السيد (السير ريفرز ولسن ) ان يؤدي عنها فائدة تقدر ب ٧ في المائة لم تؤخذ وفق قيمتها الاسمية فنحن والحالة هذه نساعد على بقاء فائدة فاحشة فينبغى لانجلترا ان تستعمل نفوذها لتخفيضها بعد ماراته من فقر الفلاحين وبؤسهم» . اما مكاتب التيمس الاسكندري فانه اشار من ناحيته الى الجانب السياسي في الخطة التي

(١) انظر مثلا مقالة اليمس الافتتاحية في عدد ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) من خطبة الكولويل الكسندر في مجلس العموم ( المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد

٢٤٤ « ١٨٧٩ » ص ٨٣٨

(٣) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٤ ص ٨٤١

ينهجها « السير ريفرز ولسن » وزملاؤه فقال : « ان مجلس النظار يدير الامور بدون رئيس الدولة المحروم من حكم بلاده . وقد أخذت الادارة تنقل رويدارويدا الى ايدى الاجانب وانفلت المناصب العالية فى أوجه المصريين . وبالرغم من هذا كله فان مصر لاتزال للمصريين اما سيدم الذين يخدمونه ويخشون بأسه فهو الخديو » . (١)

على ان العمل الجرى الذى قام به الضباط لم يفتح عين اوربا فحسب بل فتح عين مصر أيضاً فلقد كان بمثابة شرارة كهربائية فى جو مغمم بالسخط والتذمر . فلا تسلم عما ادى اليه انفجار ذلك التذمر من مظاهرات الى اجتماعات عقدها المشايخ والاعيان والعلماء اقرؤا فيها التعجيل بوقف النظام الحاضر والفوا منهم وفودا قابلت الخديو ووعده بالعمونة فى نضاله مع الاوربيين وطلبت ان يكون للامة نصيب فى حكم البلاد . (٢) ولقد روى التاريخ الرسمى فيما بعد ان « اسماعيل » باشا هو الذى دبر هذه الحركة ليوم الناس ان الانقلاب الحكومى الذى كان يستعد له لم يكن الا عملا دفعته اليه قوة الشعور القومى العام وضمخته (٣) . ومما يدعو الى العجب حقاً أن المعاصرين الرسميين وغير الرسميين لم يلمحوا الى شئ من هذه التهمة فى خلال الاشهر الثلاثة الاولى من سنة ١٨٧٩ وهى الاشهر التى كانت الحركة تستجمع فيها قواها

(٢) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٩

(١) مصر رقم ٥ و ١٨٧٩ ص ٧٠ و ص ٨٥ . وكذلك التيمس رسالة من الاسكندرية

تاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) (٣) الاورد كرومر « مصر الحديثة » المجلد الاول من ص ٨٥ الى ص ٨٦

تدرجاً . ولعل أول من أثار هذه التهمة هو الرجل الذى خلف «المستر فيفان» فى القاهرة فى نفس الوقت الذى رأى فيه «اسماعيل باشا» ان الفرصة سانحة لان يعي ضد أعدائه هذه القوات الوطنية التى التفت حوله من تلقاء نفسها . وأحسب ان اتهام «اسماعيل باشا» بأنه مدبر الحركة الوطنية . ليس بأصدق من اتهامه بأنه هو الذى دبر فتنة ١٨ فبراير . ففى كلتا الحالتين لم يزد «اسماعيل باشا» على ان استفاد من أمور واقعة . ففعل مايفعله كل من يكون فى موقفه .

ولو أن الاوربيين الذين كانوا يدبرون دفة الشؤون المصرية أوتوا ذرة من حسن السياسة - ولا نقول من الانسانية - لحولوا تيار الحركة الوطنية الى طريق مأمونة ولكفوا أنفسهم كل ما كانت تنذر به من خطر . على ان هذا لم يكن يكلفهم أكثر من أن يردوا فائدة الدين الى الحد المعقول وان يستعينوا بنواب الامة فى تجديد نظام البلاد مالياً واقتصادياً . ولو أنهم فعلوا ذلك لاقاموا مصالح الدائنين على دعائم وطيدة دائمة ولجأوا دون عودة استبداد الخديو الذى كانوا يعدونه أساس البلاء . ولكن لم يكن فى نية سادة مصر الاوربيين أن يقدموا على أحد هذين الامرين . فأما عقد البرلمان فأمر لاسبيل الى النظر فيه لان مصر الدستورية كانت تقضى قضاء مبرماً على ما كانت انجلترا وفرنسا تبيتانه سرّاً من النيات السياسية لمصر . وأما تخفيض فوائد السكوبونات فقد دار البحث فيه ووافق «المستر فيفان» بصفة خاصة



على اجراء ذلك الاصلاح الاساسى (١). أما لجنة التحقيق الدولية التى واصلت اجتماعاتها بعد صدور قرارها الاول فقد اتضح لها أن لا مناص من هذا التخفيض اما عاجلاً واما آجلاً بل شيع فعلاً أن « السير ريفرز ولسن » نفسه قد أعد مشروعاً لتخفيض الفائدة على الدين الى ٥ ونصف فى المائة لنهاية سنة ١٨٩٠ أو الى ٥ فى المائة الى سنة ١٨٨٦ (٢). على أن كل هذه المباحثات والمشروعات لم تنخفض الا عن مشروع واسع المدى يرمى الى تقص نفقات الحكومة تقصاً جديداً وفرض أنواع أخرى من الضرائب . وكانت أول مواد هذا المشروع جعل المرتب السنوى للخدو وأسرته ٣٠٠٠٠ جنيه فقط . ولو ذكرنا أنهم جردوا مما كان لهم من أملاك شاسعة فلم يبق لهم دابة واحدة ولا محراث واحد لرأينا أن هذا المرتب ليس من السخاء والكرم فى شيء (٣) وهذا العمل مع شذوذه يمكن المرور به بدون تعليق . ولكن مالا يطبق أحد السكوت عنه هو تقريرهم فرض ضريبة على الاراضى المعروفة بالاراضى العشرية . فان هذه الاراضى كانت فى بدء الامر أراضى بورا وزعها الولاة السابقون على اتباعهم الذين كانوا أشبه بالامراء الاقطاعيين بشرط أن يصلحوها فى مقابل اعفائها من الضرائب

---

(١) التيمس رسالة من الاسكندرية فى يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) برقية روتر فى التيمس فى عدد ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) ولقد زادت لجنة التحقيق برائتها المعبود عند اقتراح ذلك المبلغ قولها « طبعاً لا ينتظر ان يطالب سموه بمرتب ضخم فى الوقت الذى يقوم فيه الدائنون ببذل تضحيات جديدة ؟  
(انظر تقرير الخ من ١١)

اعفاء تاماً دائماً. وليس هذا المقام مقام البحث فيما إذا كان هذا الترتيب حكيماً أو غير حكيم فإنه مهما يكن من أمر هذه الهبة فإن الرجوع فيها مستحيل بمقتضى أمر خديو عال ولا سيما إذا كان اصدار هذا الامر بناء على طلب الاجانب املوه لمصلحة المرابين الاجانب وباسم « حرمة » الالتزامات التي قطعها الدولة على نفسها. ولعمري لقد كان من القحة ان يطلب الى الخديو ان يحث بوعده لرعيته ليفي به للاجنبي — وناهيك به من اجنبي! ولقد اعترف وقتذاك ان هذا الاقتراح معناه « مصادرة حقوق الملكية » (١) من اناس طاملاً رفعوا عقيرتهم بوجوب احترامها عندما اتفق ان كانوا هم اصحاب تلك الحقوق ولم يتغير ذلك الاعتقاد الا فيما بعد.

ويرتبط بهذا « الاصلاح » اوثق ارتباط اقتراح الغاء التعهدات الناشئة عن قانون المقابلة فلقد يذكر القارىء أن هذا القانون يعني اصحاب الاطيان اعفاء دائماً من دفع نصف الضريبة على اطيائهم بشرط ان يؤدوا ستة اضعاف تلك الضريبة في اجل معين. وقد اقترح القوم الآن الغاء ذلك التخفيض وكانت حجبتهم في ذلك ان مبلغ السبعة عشر مليون جنيه الذي ذكر في الميزانية ان اصحاب الاطيان دفعوه بمقتضى هذا القانون لم يدخل اكثر من نصفه الى خزانة الحكومة هذا فضلا عن ان الخديو لم يكن ينوى الوفاء بتعهد هذا. وان من المستحيل الآن ان تثبت المرء من صحة هذه البيانات الصادرة

(١) استعمل مراسل التيمس في القاهرة هذا الاصطلاح يوم ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

من جانب لجنة التحقيق الدولية . على ان ما يدعو الى العجب حقا هو ان اللورد « ادموند فيتز موريس » وكيل وزارة الخارجية وقتئذ وقف في مجلس العموم بعد الغاء قانون المقابلة بعدة سنوات ليرد على سؤال وجه اليه عن البواعث التي ادت بالسير « ريفرزولسن » الى استنتاج ان الشرط الاكبر من مبلغ ١٧ مليون جنيه لم يدخل الخزانة ، فقال ببساطة « ليس هناك ما يدعو الى الظن بان مبلغا قريبا من هذا قد دخل الخزانة فعلا » (١) . وفي نفس هذا الوقت كان مراسل التيمس الاسكندري يخبر صحيفته « بالاموال الطائلة التي دفعها الملاك » وطلب تمويلهم بسخاء (٢) . واخيرا كان هناك مشروع وضعه بحذق المسيو بلنسيير وهو يقضي بسن نظام للاعفاء من السخرة في نظير دفع مبلغ معين . والغاية التي قصد اليها من هذا المشروع - الذي نفذ في عهد ادارة لورد كرومر - هي ان تفرض السخرة على الطبقات الميسورة سواء اكانت هناك حاجة حقيقية الى عمال اضافيين ام لم تكن ثم يطلق المسخرون في نظير بدل يدفعونه . ولمرى ان هذا النوع مهذب من انواع السلب والاعتصاب وهو خير مثال للوسائل التي سلكتها الوزارة في الوصول

---

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٧٦ « ٨٨٣ » ص ١٤٣٣  
(٢) التيمس ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ . يقول المستر بلنت في كتابه الانف الذكر ص ٤٤ « ان مشروع . . . الغاء نظام المقابلة الذي لو تم لكان معناه مصادرة أراضي تبلغ قيمتها ١٥ مليون جنيه ، افاق بال كل مالك وحمل الناس على الاعتقاد بأنه قد يناهضهم على يد الناظر الانجليزى أسوأ مما ناهم على أيدي سابقه . أما اللورد كرومر - كما يؤخذ من كتابه الانف الذكر ص ١١٧ وما بعدها - فانه يبدي عدم اكترات بقرار الغاء التزامات قانون المقابلة . وما اشوقنا الى ان نعرف هل كان يقف مثل هذا الموقف لو عمل في انجلترا ما يشبه هذا العمل .

الى اغراضها (١).

ولقد كان متوقفاً ان تؤدي انباء هذه الاصلاحات المزمعة الى اثاره  
الطبقات الموسرة وتعرفها لأول مرة ان مصالحها مرتبطة بمصالح الطبقات  
الدنيا ارتباطاً وثيقاً. وقد ادرك «اسماعيل باشا» ان هذا هو وقت العمل  
ان كان لابد من عمل. واليك ما فعله. كان «محمد علي» قد انشأ مجلساً من  
المشايخ والاعيان يجتمع من آن الى آخر لمد الخديو برأيه في أمور الضرائب  
الجديدة وما أشبه ذلك. فأعاد اسماعيل باشا هذا المجلس في سنة ١٨٦٦  
 واجتمع في خلال حكمه ثلاث مرات. ومع أن النواب هم في الاسم  
منتخبون بواسطة الاهالى الا ان الحكومة هي التي تعينهم في الواقع.  
فليس لديهم القوة أو الشجاعة الادبية للقيام بمهمة النيابة. فخطر للخديو  
بالاتفاق مع العلماء والاعيان أن يحول ذلك المجلس الى برلمان بأن يوسع  
سلطته ويزيد عدد أعضائه ويدخل في البلاد ما يقرب في الواقع من  
مبدأ حق الاقتراع العام. واذا كان المجلس لا يزال منذ الشهرين  
السالفين مجتمعاً في دور انعقاده الثالث كان من السهل عليه جداً تنفيذ  
تلك الفكرة وذلك باصدار منشور مناسب واصدار الامر باجراء عملية  
الانتخاب. وبالطبع كان المقصود بالبرلمان أن يكون قاعدة للأعمال  
الآخرى التي تلوه وهي تتضمن استبدال الوزارة الاوربية بوزارة  
وطنية مسئولة واصدار قانون مالى جديد يحل محل الامر العالى الخاص

باتفاقية «غوشن جويير». وقد كان أهم ما اشتمل عليه ذلك القانون تخفيض فوائد الدين الموحد من ٧ في المائة الى ٦ في المائة ودفع ٥٥ في المائة من الدين السائر نقداً وتسديد الباقي في خلال عامين ونصف عام وتخصيص مبلغ ٤ ملايين جنيه سنوياً لشؤون البلاد الادارية (١) ولقد أثار ذلك المشروع أولاً وآخره سخرية الاشخاص الذين تأثرت مصالحهم به. فاتهم زعموا أن هذه النوبة الدستورية التي انتابت الخديو فجأة لم تكن سوى مناورة خبيثة للتخلص من الوزارة الاوربية ثم العودة - بعد مرور الوقت المناسب - الى الحكم الاستبدادى. أما القانون المالى فقد صوروه بأنه خدعة يراد بها تحدير أعصاب الدائنين مؤقتاً لكنه مستحيل التحقيق (٢).

واننا وايم الحق لا آخر من يظن اخير بأولئك الملوك الذين «يمنحون» شعوبهم الدستور أو ان نعزوا اليهم نيات حسنة. فانهم على الدوام أرفع من أن تظن بهم أمثال هذه الظنون ولا يذكر التاريخ لاحد منهم منذ أيام الملك يوحنا الى وقتنا هذا من «تقدم» الى شعبه بالدستور الا تحت العوامل القهرية والا اذا كان في نيته استرداده وتعطيله عند سنوح الفرصة الملائمة. وهذا ما أشادت اليه «التيمس» بعد مضي عدة أشهر إذ قالت (٣) «كم من أمير أوربي

١ راجع الخطاب المرسل للتيمس يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع أقوال «اللورد كرومر» ص ١٠٥ وما بعدها

٣ «التيمس» يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

ولد ليتمتع بالحكم المطلق قد قنع بالعدول عن هذا الحكم ورضى بهذا المنصب البسيط منصب ملك البلاط ولقد وعد الكثيرون منهم بأحداث تمييز ولكن لم يوجد بينهم واحد نفذ وعده بأمانة وإخلاص « قال شيء الذي يحدث عادة في مثل هذه الأحوال هو أن الملوك بعد أن « يوجدوا » البرلمان لتخليصهم من الورطات الوقتية التي أوقعوا أنفسهم فيها - يجدون أنفسهم وجهاً لوجه أمام حالة لا تلبث أن تصبح - بعد شيء من التردد والنضال الشديد - مسيطرة على كل شيء . ولا ريب في أن الأمر كان كذلك في الحالة التي نحن بصدددها . وقد كتب مراسل التيمس السكندري على أثر انعقاد البرلمان الجديد يقول (١) « ان البرلمان هو في الامم هيئة نياية ولكن نظام الترشيح الرسمي الفرنسي أصبح متبعاً الى حد أن المرشحين الرسميين لا ينجحون فقط بل أنني لم أسمع مطلقاً بأنهم عورضوا أو قدمت ضدّهم طعون . وعلى كل فلا مناص للحكومات النياية من اجتياز هذا الدور الابتدائي . وأغلب الظن أن برلماننا لم يكن في كل أدواره الماضية محتفظاً كل هذا الاحتفاظ باستقلاله الحاضر . وللبرلمان المصري مزاياه في بحث المشروعات التي ترمى الى اصلاح النظام الزراعى والاعمال العمومية » (٢)

ولم يمض على ذلك الا قليل حتى كان مراسل الصحيفة نفسها في

١ « التيمس » في ١٥ ابريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع ما كتبه المستر ماكواو في كتابه « مصر كما هي » في هافش ص ١١٨ اذ قال « لقد صاروا - أى النواب - أكثر استقلالاً وأصبحوا عاملاً هاماً في سياسة مصر الداخلية »

القاهرة في مراكز يسمح له - عشية الانقلاب الحكومي - ان يقرر ان البرلمان قد أقام الدليل على نفعه للبلاد في عدة مسائل . فقد قال (٢) « ينبغي الا ينظر الى البرلمان بعين الازدراء . فلقد أظهر النواب دلائل الحياة المديدة كما أظهروا جنوحاً الى استقلال الرأي ولبس هذا بالامر العديم الاهمية » . ومنذ أيام ذهب «رياض باشا» ناظر المالية شخصياً لانهاء دور المجلس رسمياً . وهناك خطب خطبة صافية سداها الادب ولحمتها الوفاة أثني فيها على النواب لما قدموه من الخدمات واعترف لهم بانهم قاموا بواجباتهم خير قيام وأعلنهم بانتهاء الدورة البرلمانية . ولكنه عجز عن ان يمثل دور «أوليفر كرومويل» فقد أبى المجلس الانصراف وانبرى أحد الاعيان خطيباً فرفض تحيات الوداع هذه وأعلن بالنيابة عن زملائه انهم بالعكس لم يفعلوا شيئاً يستحق الذكر وانهم لا يزال أمامهم الشيء الكثير مما يجب عمله في سبيل الاشراف على الوزارة وانهم بناء على ذلك يأبون الانصراف . وقد عضده زملاؤه النواب بنفس الاجماع الذي عضد به الاعيان زميلهم «ميرابو» في ملعب التنس في «فرساي» في أحد للمواقف التاريخية المشهورة . وعلى ذلك ظل البرلمان المصري موالياً لانهقاد وطلب ان يكون النظارة على بكرة ابيهم لافرق بين الاجنبى والوطنى خاضعين لارادته ومسئولين أمامه عن ادارة دفة الاحمال أى ان النواب بالاختصار أرادوا تحويل هذه الحكومة

« المسئولة » اسما الى حكومة مسئولة حقيقة .

فمن هذا يتبين ان البرلمان المصرى الذى أوجده الخديو « اسماعيل باشا » لم يكن الالعوبة التى طالما جردونا عنها . ولقد كتبت « التيمس » فى سياق افتتاحية عقدها على أثر الانقلاب الحكومى ما نصه : (١) « من الجائز أن نقول ان عدداً عظيماً من النواب هم صنائع الخديو . ولكن مهما كانت الطريقة التى تنتخب بها أية هيئة نيابية فلا ريب فى انها تصير مستقلة بعض الاستقلال متى أصبح أعضاؤها يعملون معاً . ويظهر ان البرلمان المصرى لم يشذ عن تلك القاعدة » . وفى الواقع فان القول - كما يزعم المؤرخون الرسميون فى ذلك العهد - بان الاعيان والعلماء وبقية الطبقات المصرية العليا كانوا آلات صماء فى أيدي « اسماعيل باشا » يأمرهم فيطيعون ويقول فيسمعون من غير أن يكونوا مستقلين فى أخلاقهم أو آرائهم - ليس الا انها كاحضاً لحزمة التاريخ وقلبا صريحاً للحقائق . ومع انهم كانوا على استعداد لاتباعه وشد أزره فى كل ما يقدم عليه من الاعمال للقضاء على السيطرة الاجنبية فانهم كانوا فى الوقت نفسه ينفضونه جد البغص ويعتبرونه السبب الرئيسى فى خراب ديارهم حتى انهم بعد الانقلاب الحكومى فكروا فى خلمه (٢) . اما الى أى حد كان الخديو مبغوضاً فعلا فيدل عليه انه لم يرتفع صوت واحد للدفاع

(١) افتتاحية التيمس فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) اعترف « عرابى باشا » للمستر بلنت بان نيته كانت معقودة على خلم الخديو أو قتله فى فبراير سنة ١٨٧٩ « راجع التاريخ السرى ص ٤٨٣



عنه عند عزله ومناذرتة للبلاد بل ان كثيراً من الالهالى فرحوا سرّاً بجد  
الفرح لذلك. ومن هذا يتبين ان كل خطر من احتمال سعى «اسماعيل باشا»  
لتحويل البرلمان الجديد الى أداة لقضاء مآربه الشخصية كان يمكن تلافيه  
بسهولة بأن تقف أوروبا الى جانب نواب البلاد وتستعمل نفوذها لشد  
أزر الحكومة الدستورية البرلمانية الحقيقية. ولكن شيئاً من ذلك لم يخطر  
ببال أوروبا لانه لم يك شيء في الواقع أبعد عن بالها من سعادة الشعب  
المصرى ورفاهيته.

ولا نظننا نستطيع الخوض في مشروع الخديو المالى بنفس هذا  
التأكيد والتثبت فان التعهدات التى قطعها على نفسه - بالرغم من اقتراح  
تخفيض الفوائد - كانت لاتزال فادحة. ومع أن بيت «روتشيلد» كان  
لا يزال تحت يده نيف ومليونان من الجنيهات لتسديد شطر من الدين  
السائر فلقد كان من المستبعد أن يستطيع الخديو تسديد ٥٥ فى المائة منه  
على اننا نعرف فى نفس الوقت أن حملة القراطيس والدول الاوربية  
قرروا - بعد مرور عام - تخفيض الفوائد بمقدار ١ فى المائة ومع ذلك  
تبين لهم ان فى الامكان الحصول على الفوائد. كما اننا نعرف أيضاً فيما  
يختص بالدين السائر ان مبلغاً لا يقل عن ٣٠٠.٠٠٠ جنيه قد دفعه  
أصحاب الاطيان الاغنياء للخديو نقداً<sup>(١)</sup> وان بعض أولئك الاغنياء  
أظهروا استعداداً لرهن عقارهم وأطيانهم كضمانة لعقد قرض جديد<sup>(٢)</sup>

(١) راجع الخطاب المرسل للتيمس من اسكندرية بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٧٩

(٢) «التيمس» فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

ولا مشاحة في انه كان من المستطاع تنفيذ برنامج الخديو بحذافيه بقليل من الجهد على شرط ان يكون الاشراف على هذه الاعمال لا للخديو بل للبرلمان . وعندنا ما يحملنا على اعتقاد أن الطبقات الموسرة لو انها قامت بتقديم هذه التضحيات لتحرير البلاد من كابوس السيطرة الاجنبية لما كانت تسمح للخديو مطلقاً بالعودة الى نظامه العتيق بل لامسكته في قبضة يديها فلا يفلت منها ولو جهت اهتمامها الى تنفيذ التعهدات التي قطعتها البلاد . ولكن ذلك كان نفس الشيء الذي رفضته أوروبا سلفاً . فانها أعلنت ان فكرة البرلمان مستحيلة وان المشروع المالي خيالي محض وعلى ذلك رفض الاقتراحان بمنتهى الاستخفاف والازدراء .

وهنا يقضي العدل بأن ننوه بالاجلال والاكبار باسم شخص لم يكن ميالاً الى التفريط في حقوق الممولين الاويين ولكنه كان في الوقت نفسه بعيد النظر مستقيماً صريحاً الى حد جعله يدرك بثاقب رأيه أن السياسة التي كان « السير ريفرز ولسن » يتبعها لا بد أن تؤدي حتماً الى كارثة بل الى ثورة . نعى بذلك الشخص « المستر فيفيان » قنصل انجلترا العام . فانه كثيراً ما خاطب الحكومة المصرية بلهجة عنيفة كأنه أعدى أعدائها واقسى المرائين من دائئها بحكم أنه موظف معين من قبل الحكومة الانجليزية بيد أنه كثيراً ما ضفّع تقاريره الرسمية بتحذير ولاية الامور في انجلترا من عواقب التطرف والمغالاة وكثيراً ما لفت نظرم الى حرج موقف الحكومة المصرية بل بلغ به الامر

الى حد الاحتجاج في ابريل سنة ١٨٧٨ على الوسائل المتبعة في جباية الضرائب من الفلاحين المساكين لدفع السكوبون . ألح أكثر من مرة في ضرورة وقف الدفع وتخفيض الفوائد على الديون (١) لهذا كان كثير الانتقاد للسير ريفرز ولسن وزملائه الذين كانوا يعتبرونه « فضولياً » الى أقصى حد (٢) وقد كان أيضاً شديد السخط على مازعمه الناظران الاجنبيان من أن في الاستطاعة حكم



شريف باشا

مصر مع جعل الخديو كالصفر على يسار العدد وإطالما ألح في وجوب اعطاء الخديو نصيباً من الحكم ونصح بإبعاده عن الوزارة . ولما جاء مشروع ( السير ريفرز ) الاخير مخالفاً لآرائه اتسع المجال بينهما لتبادل

---

(١) راجع الخطاب المرسل لاتييس من اسكندرية يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩  
(٢) ان الاورد كرومر كان « من المستر فيبيان عهد ماتكم من القناصل العموميين  
المصولين الذين يتشدقون بارهاق الفلاحين لمصلحة جملة القراطين » راجع مصر الحديثة  
المجلد الاول ص ٨٤

العبارات الجافة في صدد الاقتراح الخاص بمصادرة حقوق أرباب الاملاك وفي صدد التصلب في عدم تخفيض الفوائد . ومن المستحيل أن نذكر هنا ما دار من المراسلات بين «المستر فيفيان» والسير «ريفرز» ولسن « من جهة وبين الحكومة الانجليزية من جهة أخرى . وحسبنا أن تلك الحكومة انحازت الى «السير ريفرز» واستدعت المستر فيفيان يوم ٢٠ ابريل سنة ١٨٧٩ (١) وأرسلت بدلاً عنه المستر « الذي أصبح فيما بعد السير » فرانك لاسلز وكان أشد رغبة حتى من «السير ريفرز نفسه » في خدمة حملة القراطيس (٢) ففي هذه الظروف الغريبة التي لم يؤول استدعاء الحكومة الانجليزية فيها للمستر فيفيان الا بأنه دليل جديد على رغبتها في شد ازر «السير ريفرز ولسن» في مشروعاته المشثومة ضد كل معتد متطفل - خطر للسير ريفرز فجأة أن يعلن افلاس الدولة المصرية بتأجيل دفع كوبون ابريل لمدة شهر . فهذا هو منقذ المصريين الذي هبط بلادهم لتصرف شؤونهم - والذي سلب الفلاح والحداد

(١) ان خطاب «السير ريمر ولسن» « للمستر بلت » راجع التاريخ السرى ص ٤٨ الذي أتى فيه على الاسباب التي أدت الى عزله لمطيم الاهمية . فقد قال فيه « ان كريس فيفيان » هو السبب بل هو أكثر حرص على اهمال العمل بذلك الاتفاق بعتة مع ان التعليمات المرسلة اليه بصفة خاصة كانت بالسر على حماته . ولقد اجار الرجل الى صف الحداد رأساً لالسبب آخر سوى الحسد المصحوب بالاعوة والعرور » راجع أيضاً المناقشات البرلمانية المحلدة ٢٤٤ سنة ١٨٧٩ ص ٥٢٣ و ١١٦١

(٢) لقد أحرر اللورد كرومر في كتابه سمجة ٩٦ ان «السير فرانك لاسلز» صدرت له التعليمات ببدل مموته الودية « للسير ريمر ولسن » في سائر معاملاته مع الحداد . وفي موضع آخر يرى « اللورد كرومر » - بد اسباب طويل عن السياسة الفرنسية وتتشدد روصته إياها بأنها « شدة الحرص على مصالح الدائنين الاحاب » يقول « ان الحكومة الانجليزية مالت الى قصة الملاحين المصريين »

وأسرته والذي كدس ديناً جديداً بدون انقاص العبد القديم أو تخفيض باب واحد من أبواب الضرائب (١) والذي استباح لنفسه التتقيب في تفاصيل الإدارة وأسهب غير مرة في عدم كفاءة الحكم الوطنى - هذا هو بعد إدارة دفة البلاد منذ عامين كاملين وبعد استنفاد كل مواردها - يعان أن مصر عاجزة عن القيام بتعهداتها وينبغى اعلان افلاسها !! فبئست هذه الشهادة شهادة الفقر والافلاس ! وما أحرأها بآثارة سخط المصريين الذين عوملوا كمجرد قطع من الغنم بكل ازدراء وامتهان !! فلا عجب ان رأينا هذا الاعلان المهلك الذى

(١) يقول المستر بلنت بحق ( راجع كتابه الالف الذكر ص ٤٤ ) « ان الملايين النعمة من الجنيئات التى دفعها « روتشيلد » نفذ معظمها في تسديد الطلبات المستجيلة ولم تخفى الضرائب بحال ما أو تخفف الطلبات بل استمر استعمال السكر باج في القرى بشدة وغلظة أكثر مما كانت في الماضى وقد دخل عامل جديد . . . فقد أول باه توطئة لزيادة الضرائب زيادة أخرى »

ولقد رفع قنصل السويد في القاهرة وقتئذ الى حكومته تقريراً مهماً وصف فيه الحالة قال في سياقه : « ان الطريقة التى اتبعت الى الان في تنظيم المسألة المالية تشبه الطريقة التى يتبعها الانسان مع مدين عادى . . . قمصرف النظر عما اذا كانت ديون مصر لمصلحة البلاد وعما اذا كان يوجد من يستحق العطف بن الدين أقرضوها القود بالربا الفاحش أو استفادوا فوائد عظمى على حسابها فان مصر يجب عليها على كل حال أن تنفذ تعهداتها . ولكن تمت بونا شاسعاً بين هذا وبين الزعم بان الالهالى والبلاد يجب تغريبها تخريباً تاماً لارضاء شهوات الدائنين . ان من الصعب أن يعتبر الانسان الالهالى متشابهين مع الحكومة بحيث يصح ائثال كواهل الفلاحين بالضرائب البادحة وتخويل الدائنين حق بيع الملاحين ومساكنهم لقضاء لياتهم . ان مصر الان بمثابة ضيعة كبيرة يديره المائنون ولكن مع هذا المارق العظيم وهو أنه بينما يدرك الدائنون عادة أهمية تنمية موارد الضيعة للحصول على ديونهم تراهم في هذه الحالة لا هم لواحسد منهم الا الصرف والامتناس كأنهم نسوا ان من السخيل أن يحصد الانسان اذا لم يزرع من قبل . . . فبحجة ان سداد الديون ينبغي أن يقدم على كل اعتبار آخر نرى الاحكام الصادرة ضد الحكومة باقية بلا تنفيذ ونرى المستخدين يتمنون في اذال البؤس والشقاء لانهم لم يحصلوا على مرتباتهم منذ أشهر عديدة ونرى كل الاعمال المثمرة النافعة معطلة ودولاب الادارة واقفاً » « مصر رقم ٢ سنة ٧٧٨٩ ص ١٧٩ و١٨٦ وما بعدها » تلك كانت شهادة شهود العيان الاجاب !!

فاه به ناظر المالية الاجنبى يثير غضب الشعب الى درجة الغليان ويجعله يتساءل : أهذه اذن نتيجة ادارة الاجانب لشؤون مصر ؟ ! أمن أجل هذا استنزفوا دم الاهالى ؟ ! ثم ماذا يخبئه لنا المستقبل فى أحشائه ؟ لا شئ ! اللهم الا زيادة الضرائب مرة أخرى وتضييق الخناق على الشعب . وفى الحال كتب الاهالى تقريراً وطنياً طلبوا فيه طرد الاجنبى العاتى



محمود باشا سامي البارودى

وعرضوه على الخديو . وقد أمضاه سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الاسلام وبطريك الاقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم وستون من الباشوات ومثلهم من البيكوات وأربعون من الاعيان وكثير من ضباط الجيش (١) فما كاد الخديو يستلم هذه الوثيقة حتى جمع ممثلي

---

(١) راجع الخطاب المرسل الى التيمس من الاسكندرية يوم ٩ ابريل سنة ١٨٧٩

الدول الاجنبية في يوم ٧ ابريل وأعانهم برغبته في تشكيل وزارة وطنية ووضع قانون مالى جديد ثم أرسلت الخطابات في الحال الى الناظرين الاجنبيين لاختبارهما باستقالة « توفيق باشا » واستغناء الخديو عن خدماتهما وصدر الامر العالى الى « شريف باشا » - وهو رجل اشتهر بنزعاته الدستورية - بتشكيل وزارة جديدة. وقد جاء في سياق الامر الخديو العالى بتشكيل الوزارة مانصه : « ان الوزارة السالفة قد أثارت سخط الاهالى وقلقهم سخطاً أصبح متغلغلا في سائر طبقات شعبنا المعروف بالهدوء والسكينة . فان مشروعها المالى الذى أدى الى اعلان افلاس البلاد وتعطيل القوانين التى كانت لها مزية كبرى في أعين الشعب والذى اعتدى على الحقوق المكتسبة قد انتهى بأثارة السخط الوطنى ضدها » (١) ثم ختم الامر العالى بهذه العبارة . « ينبغى أن تكون الوزارة مسئولة حقيقة أمام برلمان تنظم حقوقه وطرق الانتخاب له بحيث يستطيع أن يقوم بما تقتضيه الاحوال وأن يحقق الامانى القومية » .

ذلك اذن هو « الانقلاب الحكومى » الشهير وهى تسمية غريبة (٢) لحالة رضيت بها الامة كافة لانها كانت ترمى الى استبدال عصابة الدسائسين الاجانب بوزارة وطنية برلمانية . ولقد أبى من جاء بعد هذه الحوادث من المؤرخين الا أن يقفوا عدداً من الصحائف على هذا العمل

---

(١) التيمس يوم ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩  
٢ راجع كتاب اللورد كرومر الفصل السادس

النبيل بأن شوهوه وحرفوا مراميه الحقيقية . كل ذلك ليبرروا انتقام  
أوربا وقيامها بذلك الانقلاب الحقيقى الذى قامت به فيما بعد . بيد  
اننا سنرى ان العدول من المؤرخين المعاصرين رأوا غير هذا الرأى



المسيو فريسينييه  
وزير خارجية فرنسا





## الفصل السابع

### الانقلاب الحكومى

ربما كانت الحوادث التى امتلأت بها الأشهر الثلاثة التى تخللت عزل الوزارة الاوربية وخلع اسماعيل باشا احفل صحائف التاريخ المصرى قبل الاحتلال البريطانى بالعظة واملاها بالاعتبار . ومن سوء الحظ أن رد القصة التى فى تلك الصحائف ناقصة بل ان هناك عدة وثائق مهمة غير موجودة مما يجعل مهمة المؤرخ المنصف من الصعوبة بمكان .

ومما يزيد فى خطورة تلك الفترة استئناف المشادة بين بريطانيا وفرنسا وهو أمر كثير ما شوهدت آثاره كلما تخرجت الشؤون المصرية . فقد كان من المنتظر أن يحدث عمل اسماعيل باشا « الاستبدادى » « فزعاً » فى سائر أنحاء أوربا . فهنا كان كل شىء سائراً طبقاً لاهواء المالية الدولية فمن وزارة أوربية تهتم بالكتبونات الى لجنة دولية تشغل بوضع مشروع جديد للسلب . ثم ان المنافسة السياسية بين إنجلترا وفرنسا أصبحت وكأن لا وجود لها . وفى وسط ذلك كله وعلى حين فجأة يقوم الخديو بمثل ذلك العمل الاستبدادى !

فكان الشعور الذى ظهر فى أول الامر شعور غضب وتذمر .  
نم ان اسماعيل باشا - كما تدل على ذلك التصريحات العديدة التى

فاه بها الوزراء في البرلمان - كان له الحق التام في عزل موظفيه الاوربيين متى اقتضت المصلحة ذلك (١) بيد ان ارتفاع الخديو بهذا الحق واستقاطه الوزارة بذلك الشكل كان في نظر القوم عملا في منتهى الجرأة . وفي



المسيو ليون غامبتا

وزير خارجية فرنسا

الحال أعلن كبار الموظفين الاجانب في القاهرة شبه اضراب عن العمل ذلك انه كان من المتفق عليه عند تعيين الوزارة الاوربية الفناء مناصبي المراقبين العموميين ومراعاة خاطر المستر روين وزميله الفرنسي باعطاء

---

(١) أعلن وزير المالية « ان المستر ولسن عند ما ذهب الى مصر ذهب بصفته ناظرا من نظار الخديو فله اذن الحق المطلق في عزله اذا اقتضت المصلحة ذلك » . ( المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٤ سنة ١٨٧٩ ص ١٧ )

كل منهما ٤٠٠٠ جنيه بالرغم من ان الخزانة كانت خاوية على عروشها<sup>(١)</sup> والآن وقد تشكلت وزارة وطنية وتولى اسماعيل باشا الامر بنفسه فقد دعا السير ايفلين بارنج والعضو الفرنسي بصندوق الدين الى القيام باعمال المراقبين . ولكنهما اجابا بالرفض التام . وقد حذا حذوها الموظفون الاجانب الاخرون حتى لم يبق في النهاية من ظل قائما بعمله سوى موظفي صندوق الدين<sup>(٢)</sup> ولكن هؤلاء الموظفين أيضاً وجدوا الفرصة فيما بعد لظهار تدمرهم . فان شريف باشا عند ما أعلن عزمه على دفع كوبون مايو المستحق بالفائدة المخفضة وقدرها ٥ في المائة صرح أعضاء الصندوق بأنهم يرفضون استلام القسط الا اذا دفع الكوبون بتمامه ثم طالبوا بدفع جميع المتأخر من قسط الاستهلاك منذ نوفمبر السابق مع ان « السير ديفرز ولسن » نفسه هو الذى وقف دفع ذلك المتأخر وكذلك كوبون ابريل عن قرض ١٨٦٤ وهذا أيضاً لم تدفعه الوزارة السالفة<sup>(٣)</sup> ولسنا فى حاجة الى القول بان هذه الاجراءات حازت القبول لدى كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية لابل ان اولاهما ارسلت الى الخديو تلومه على ما فعل وتطلب اعادة الناظرين الاوربيين وهددته في حالة الرفض باتخاذ مايلزم من الاجراءات للدفاع عن مصالحها في مصر والبحث عن خير الطرق التي تكفل صلاح الحكم ورفاهية البلاد<sup>(٤)</sup> .

(١) مصر رقم ٥ ( سنة ١٨٧٩ ) ص ١٧

(٢) «مصر الحديثة» لورد كرومر المجلد الاول ص ١٠٣

(٣) التيس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٧٩

(٤) مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٥٩

ولكن الى هنا وقفت التهديدات والاحتجاجات فعندما رفض  
الخديو بمد طول الاخذ والرد اعادة الوزارة الاوربية لم تحجم انجلترا  
عن القيام باى عمل حتى انها وافقت فعلا على تعيين المراقبين مع ان  
فرنسا ابت بتاتا الاصغاء لمثل تلك الالهانة. لان كل ما كانت تطلبه  
هو خلع اسماعيل في الحال وان يكون الاحتلال احتلالا مشتركا ولكن



اللورد دوفرين

السفير البريطاني في الاسكندرية

هذا هو مارفضه الفريق البعيد النظر من السياسة الانجليزية في أى مقابل  
مهما كان خلافا . وقد دفع هذا الفريق صوته بشدة محتجاً على استمرار  
التدخل في الشؤون المصرية مطالباً بان يترك الخديو وشأنه للعمل مع  
وزرائه الوطنيين على انقاذ البلاد وقد كتبت صديقتنا التيمس بصراحة

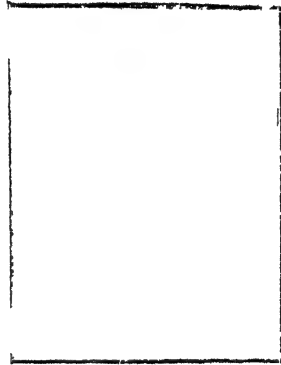
عجيبة تقول (١) « ان الحكومة لترتكب أشنع غلطة اذا هي حاولت ان تخلق لانجلترا مسئولية جديدة بعد أن تخلصت من ذلك باعادة السير ريفرز ولسن الى منصبه في مصلحة الدين الاهلى . فلا يصح لمجرد الرغبة في عدم الافتراق من فرنسا ان نندفع الى ارتكاب تلك الغلطة بارسال مذكرات مشتركة أو غير ذلك ... فالبلاد غير ميالة للاصرار على اتخاذ تدابير قوية ضد الخديو . فالمسألة في طورها الحاضر - كما يسلم الجميع بذلك - لا تخرج عن كونها مجرد مسألة تخص حملة القراطيس وحدهم وان تغيير الخديو لنظاره لم يعرض للخطر مصلحة من المصالح السياسية التي هم انجلترا . فواجب الحكومة - الى ان ينهض الدليل على ان المصالح الحقيقية الانجليزية قد اصبحت عرضة للخطر - هو ان تتحاشى حمل المسئولية عن ادارة مصر المالية سواء بالاشتراك مع فرنسا أو وحدها ولا يطالب بتحمل هذا العبء إلا أولئك الذين يظنون أن انجلترا برغم واجباتها ومشاغها المتعبة يجب أن تقوم بجميع الفوائد لدائى الخديو » وتلك صراحة عجيبة تكاد تبلغ حدود الخبث خصوصاً اذا لاحظنا أنها صادرة من صحيفة كانت قبل كل شئ تمثل الدوائر المالية في مدينة لندن . ولقد أعادت الصحيفة نفسها الكرة بعد الكرة وجعلت تكيل لدعاوى حملة القراطيس التهم والاستهزاء الشديدين وفضحت غاية أوربا الحقيقية بتدخلها المتواصل في شؤون مصر ودافعت عن الخديو وعن

الحركة الوطنية المصرية ضد حملات خصومها المنكرة . وفي سياق مقالة افتتاحية عقدها بخصوص الحقوق المزعومة التي يدعيها حملة القراطيس كذبت الصحيفة المذكورة بشدة الفرية القائلة « ان عمل الخديو نشأ عنه تصدع أركان الحكومة واضطراب حبل النظام الاجتماعى فى مصر » . ثم استرسلت فقالت « ان الحقيقة هي أن جريمة الخديو التي لا تغتفر في نظر الذين يطالبون بخلمه ليست هي ارهاقه للفلاحين بل هي نكته أو تهديده بنكث العهود المقطوعة لدائنيه (١) على أن ورود الميارة الخاصة بالفلاحين كان سببه ان تقارير القناصل — بايماز من حملة القراطيس — بدأت تصف بشكل مروع وسائل الشدة التي يتبعها النظام الجديد في جباية الضرائب (٢) كأنما كان هذا أمراً جديداً لا عهد للإدارة به من قبل ولم يسمع به الا منذ عزل الناظرين

(١) التيمس بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) لقد أظنبت المستر لا سبيل في « وصف البؤس الذى نتج عن صرامة الوسائل التي اتبعتها الحكومة المصرية في جباية الدخل » واكد اللورد سالبرى ان « اسما عيل باشا » « لم يستغنى تلك الفرصة الا في تجديد عهد الارهاق والقسوة الذى كان سبباً في ملء خزائنه بالاموال في الماضي (مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ١٦٢ و رتبم ٣ (١٨٧٩ ص ١٠) راجع أيضاً مجموعة التقارير القنصلية « مجموعة التقارير القنصلية رقم ١ (١٨٨٠) ص ١٩ — ٣٠ » . ويظهر ان بعض أولئك الوكلاء أساءوا فهم الاوامر الصادرة اليهم فارسلوا تقارير طيبة . فمثلاً قرر اثنان منهم في الوجه القبلى — وهما مصريان — بان حالة الملاحين « فى رخاء » الا أن المستر بورج وكيل القنصل في القاهرة ذيل هذين التقريرين بتلك الملاحظة السديدة وهي « ان وكيل قنصلنا في الوجه القبلى هما اعميان لسوء الحظ ونظراً لاهما تحت رحمة كاتبيهما فارى مقابلة تقريرهما بما يستحقانه من الحذر — ومعنى ذلك اذا كان له معنى — انهما لو استطاعا فهم التعليمات الصادرة اليهما فهم ماصحياً لكتبنا تقاريرهما بشكل آخر وقرر وكيل آمران الاعنياء والقراء يكادون بعاملون بالتساوي في مسألة جباية الضرائب . وهما أيضاً لاحظ المستر بورج بطريقة مبهمه « ان المعلومات التي استقيتها من مصادر اخرى تشير الى أن الاعنياء كانوا بعاملون على الدوام بطريقة تدل على الحباة » حقا ان تلك التقارير لمهزلة

الاوربيين (١) وكان المقصود من ذلك محو الاثر الذى قد يتركه تنفيذ القانون المالى بطريقة ناجحة في أنفس الجمهور . وستسبح لنا فرصة أخرى فيما بعد لترى كيف ان هذه الطريقة الماهرة قد استعملت في كثير من الاحايين لتهييج النفوس واثارة الخواطر وكل ما نلاحظه على كل حال هو أنها فشلت في هذه المرة فشلا شائنا في ادراك الغاية التي كانت ترمى اليها . وقد عادت التيمس الى الضرب على نعمة الاستهزاء



### السير درومند ولف

بدعاوى طائفة حملة الاسهم (٢) فقالت « ان دائنى مصر يكادون على ما يظهر الآن - يكونون الفريق الوحيد الذى يهتم بالتغيير . نعم ان مساويء اسماعيل باشا قد تذكر كمسوغ لهذا الاهتمام ولكن يجب ان

---

(١) قال اللورد كرومر « ان جميع مساويء الحكم القدم قد عادت بمجرد اعتلاء وزارة شريف باشا لمنصة الحكم » مصر الحديثة المجلد الاول ص ١٢٦

(٢) التيمس بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٨٧٩

نذكر ان أشد الناس طمعاً في اسماعيل وأكثرهم الخاحاً في نفيه كانوا يقولون بعكس ذلك منذ أسابيع قليلة فقط. فهم الآن يطالبون بالتدخل لدواع انسانية سامية ويقولون إنهم يريدون أن يكفوا البلاد شر تبذير حاكمها. على أن العهد ليس يبعد عندما كان هؤلاء الاشخاص أنفسهم لفرط حرصهم على مصالح دائني مصر يهزأون بفكرة ارهاق الفلاح ويسخرون من القول بأن السخرة مرهقة له وان البلاد مثقلة بالديون ولعمري إن هذا العطف الشديد الذي يكيلونه لرعايا الخديو الفجائي في منشأه بحيث لا يمكن أن يكون خالياً من الشبه «

ولعمري ان هذه الاعترافات الصريحة لهى أبلغ رد على الخرافات التي روجها جماعة المؤرخين المتحمسين فيما بعد. بيد ان الخطأ كل الخطأ هو أن يظن الانسان أن تلك الاعترافات صادرة عن رغبة حقيقية في ترك مصر تعمل لا تقاذ نفسها بنفسها أو أن يحاول الانسان مقارنتها بالسياسة العدوانية متى كانت فرنسا تالح وقتئذ في اتباعها خدمة لمصالح البيوتات المالية الفرنسية على ما يظهر. فلقد كانت الحقيقة - اذا كانت هناك حقيقة - على النقيض من ذلك تماماً لان فرنسا كانت قد قطعت كل أمل في السيطرة على مصر يوماً ما مادامت إنجلترا واقفة في طريقها. فأصبح جل ماتصبو اليه أن تمنعها من ادراك هذا المركز. فمن أجل ذلك كانت تقترح دائماً العمل المشترك أو الاحتلال المشترك فاذا استحال هذا وذاك تحتل تركيا مصر. ولكن الجمهور نظراً لعدم معرفته



دخائل الامور كان يرى أن سياسة فرنسا عدوانية بجحة مع انها كانت في الواقع سياسة يلمها التقدير الدقيق وهو أن الدولتين مادامتا مشتركيتين في ادارة وادى النيل أو احتلته تركيا فليس ثمة محل للخوف من وقوع مصر بيد انجلترا . فمن أجل هذا وحده كان الذين يحملون برؤية الراية الانجليزية تحقق على اضافة النيل يعارضون أشد معارضة في الاشتراك مع فرنسا في أى عمل من الاعمال يراد به الضغط



المسترجون برايث

الدى استقال من الوزارة احتجاجاً على ضرب الاسكدرية بالقنابل على الخديو . ذلك أنهم أدركوا أن امتزاج سياستهم بسياسة فرنسا انما يضيع عليهم الفرصة لامتلاك مصر يوماً ما وعلى هذا راق لهم أن يتركوا مصر وشأنها أن دون يفعلوا ما أشارت به فرنسا فيضمنون بذلك ألا تصبح مصر في قبضة فرنسا بينما قد يوجد ظرف في المستقبل

تقع فيه مصر غنيمته باردة بأيدي انجلترا . نعم جاءت الرياح على عكس ما اشتبهوا حتى الآن . ولكن كان ذلك راجعاً الى جلبة حملة القراطيس وضوضائهم والى نفوذهم العظيم في دوائر الحكومة . أما الآن فقد حانت الفرصة لتصحيح ذلك الخطأ فإذا يمنع وقد عزل الوزيران



الاميرال سيمور  
الذى أطلق قنابله على الاسكندرية

الاجنبيان وقررت مصر أن تسلك الطريق الذي تختاره لنفسها، من الوقوف هنا والانسحاب من هذا التحالف الخطير مع فرنسا؟؟ وهو نفس ما أشارت به التيمس وطالبت بانباعه وهى بطبيعة الحال تنطق بلسان الدوائر المطاعة . فاصبحت السياسة الجديدة تلتخص في هذه

العبارة فليست حملة القراطيس ! فقد كانوا السبب في أن إنجلترا أخطأت ذلك الخطأ المروع واتبعت سياسة الانتحار — وقد حان الوقت المناسب الآن لنهج سياسة جديدة !!

اذن فهذه هي القاعدة التي قامت عليها مآظنه السذج سياسة عدم العدوان التي كثر أنصارها في إنجلترا وهي السياسة التي هملت بها الحكومة الانجليزية في الشهرين الاولين اللذين أعقبا عزل الوزارة الاوربية . وعلى ذلك أخذت انهار الصحف الانجليزية تفيض بالهجمات الشديدة على حملة القراطيس وتندد بالمساوئ التي امتلأ بها عهدهم في خلال السنوات الثلاث الماضية . وبالاختصار فقد استعملت الآن كل نظرية للتدليل على ان الخديو وحكومته الجديدة سيقودان مصر الى طريق الرشاد والسعادة . ولم نسمع وقتئذ أى تهكم من تلك الحركة الوطنية التي كانت لاتزال في مهدها كما حدث فيما بعد . وقد كتب مراسل التيمس الاسكندري وقتئذ يقول (١) « ان الخديو وان أصبح ملك البلاد فانه لا يمكنه الآن أن يهمل شأن الحزب الوطنى الذى يقال ان نفوذه عليه يكاد يترب فى معظم الاحوال من الامر والنهى . فالجيش والباشوات والعلماء أسبحوا رجلا واحداً وغاية الجميع اقامة الدليل على ان مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها وقد أظهر البرلمان الذى اجتمع حديثاً وزاد عدد أعضائه الى المائة عدة علامات تدل على الحياة والنشاط

وتبشر بمستقبل برلماني زاهر » بل ان مكاتب الصحيفة نفسها في القاهرة لم يتردد في أن ينشر بشيء من الاستحسان حديثا دار بينه وبين الخديو . فان اسماعيل باشا بعد أن أسهب في شرح المظالم التي كانت يشعر هو المصريون بها في ظل حكم حملة القراطيس الذي اتقضي عهده ختم حديثه بهذه الكلمات الغضة التي تكاد تكون نبوءة بما سيحصل فيما بعد قال . « قد يمكنكم حكم مصر بواسطة الوالى زيد أو الوالى عبيد بسلام وبسهولة اذا ما استعنتم بالشعور الوطنى ، اما اذا قاومتهم هذا الشعور فلا أقول انكم لا يمكنكم أن تحكموها بواسطة الوالى زيد أو الوالى عبيد ولكن حكمكم وقتئذ لا يقوم الا على القوة والعنف والارهاق » (١) ولقد طيرت هذه الكلمات الى جميع أنحاء المعمورة ولفت اليها نظر الحكومة الفرنسية . ولا مشاحة في أن الكلمات التي فاه بها اسماعيل باشا صادقة اليوم بقدر ما كانت صادقة منذ ثلاثين عاما . بعد أن عزلت الوزارة الاوربية في أوائل ابريل .

كان من الممكن في تلك الظروف أن تترك مصر وشأنها لان فرنسا كانت تعلم انها لا تستطيع - رغم انجلترا - أن تقوم باعمال قهرية ضد الخديو واغلب الظن انها لم تكن ميالة للقيام بشيء من هذا القبيل بعد

---

(٢) التيمس يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٩ . كذلك راجع أيضا خطاب المراسل نفسه الى صحيفته يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ . وأرسل مراسل التيمس في القاهرة في يوم ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩ خطابا الى صحيفته يخبرها بتضامن العناصر الدستورية واتحادها جميعا تحت راية الحزب الوطنى الذى أصبح شعاره « مصر لامصريين »

ما نزل بها حديثاً من الهزائم في مراكش وهى هزائم ما فتئت الصحف الانجليزية تذكرها بها متناسية واجبات المجاملة (١) أما اقتراحها بتدخل سلطان تركيا في النزاع فقد قوبل بالمعارضة الشديدة من رأى العام الذى ظل طوال الاعوام يدافع عن حقوق السلطان ويؤيد سيادته على مصر ثم أصبح فجاً، ينفر من سماع اى اقتراح يرمى الى الاستعانة بالسلطان لحل المشكلة المصرية والى هذا تشير التيمس حيث تقول: (٢) « ان اقتراح دعوة السلطان الى التدخل في شأن مصر لا يمكن ان يكون صادراً الا عن شخص حقير لاحيية له كل همه الاحتفاظ باسعار الاوراق المالية من المهبوط الى الغد » ولكن التيمس كانت على الرغم من ذلك تعلم ان المسألة ليست مسألة « اسعار اوراق مالية » لانها اضطرت الى التصريح في مقام آخر بان تدخل السلطان « ليس في مصلحة الدول العربية عامة وانجلترا خاصة » (٣)

ثم تغيرت الحال لمصلحة فرنسا بتدخل المانيا في الامر فجأة اما كيفية حدوث ذلك فتراه في شهادة السير ريفرز ولسن فقد اخبر المستر بلنت بانه على اثر عودته من مصر ذهب فوراً الى أهل روتشيلد في باريز وتمكن من ادخال الذعر في قلوبهم وحملهم على ان يطالبوا الى بسمارك ان يزعم لهم (٤) وطبعاً لم يطعم السير ريفرز المستر بلنت على

(١) راجع افساحية التيمس يوم ١٠ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) التيمس في ١٤ ابريل سنة ١٨٧٩

(٣) التيمس في ١٨ ابريل سنة ١٨٧٩

(٤) راجع المارخ السرى لاحتلال بريطانيا مصر ص ٦٥ و ٦٨

الوسائل التي استعملها جماعة روتشيلد للتأثير في المستشار الألماني . فأنها كانت على جانب عظيم من الاهمية . فالتقراء يذكرون انه كان لا يزال مستحقاً على جماعة روتشيلد نيف ومليون جنيه من باقى القرض الذى هدفه السير ريفرز في الظاهر لسداد حملة اسهم الدين السائر . وانما نقول



الامير بشارك

في الظاهر لان الوزارة الاوربية كما رأينا لم تنفق ملياً واحداً من ذلك المبلغ في هذا السبيل بل فضلت ان تترك للوزارة الوطنية الجديدة مهمة اسكات أولئك الدائنين . بيد ان شريف باشا لما طلب الى جماعة روتشيلد دفع الباقي من حساب القرض المستحق عليهم في الحال قبول طلبه بالرفض التام بحجة ان الاراضى التي كان من حقهم ان يتسلموها خالية من كل

رهن قدرهنتها وزارة ولسن السابقة (١) ولم يكن هذا الا مجرد ادعاء اختلقه آل روتشيلد فقد كانوا يعلمون جيد العلم ان الاموال التي يطلبها شريف باشا انما هي لفك هذا الرهن الذي يحول دون تحرير الاراضى المذكووة . نعم كانوا يعلمون ذلك ولكنهم رأو بدهائهم - وقد لا يكون بدون مساعدة السير ريفرز ولسن نفسه - انهم اذا ابوا دفع باقى القرض فان اصحاب الدين السائر لا ينالون حقهم وبما ان معظمهم من رعايا المانيا والنمسا فلا مناص من ان تبادر هاتان الحكومتان بالتدخل لحمايتهم. تلك هى الوسيلة التى دفعت بسمارك الى الظهور على مسرح المسألة المصرية وهو ظهور نحسب ان فؤاده خفق فرحاله لانه كان يعلم انه لا بد ان يودى الى النزاع الشديد بين فرنسا وانجلترا نزاعا قد يودى الى تخاصمهما . وعلى ذلك لم يحن يوم ١٧ مايو حتى قدم الى الخديو احتجاجا شديدا باسم حكومتى المانيا والنمسا على الطريقة التى ارادت الحكومة المصرية ان تعامل بها اصحاب الدين السائر ومما طلتها بلامبرد فى ارضائهم وارسلت المانيا فى الوقت نفسه مذكرة الى كل من حكومتى فرنسا وانجلترا تخبرهما « بأنها لا تريد الا مجرد الدفاع عن مصالح رعاياها المالية مع ترك المسألة السياسية لانجلترا وفرنسا » (٢) وقد استولت الدهشة على الحكومتين المذكورتين وشعرتا بخرج موقفهما خصوصا لان المطالبة باداء كل الدين السائر لم تكن فى حسابان حملة القرايطس الانجليز

(١) راجع خطاب مراسم التمسس السكندرى يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

(٢) راجع الخطاب المرسل للتمسس من اسكندرية يوم ١٩ يونيه سنة ١٨٧٩

والفرنسيين وهم الذين ارادوا الانفراد بالغنيمة . وفي الحال رفع مراسل التيمس عقيرته بقوله ان لجنة التحقيق الدولية رأت استحالة اداء كل الدين السائر (١) ثم ان الحكومة الانجليزية نفسها اعترضت على المشروع الالماني لانه «مضر بمصالح الدائنين» (٢) ونظراً للنفرة التي تركت عمداً في الاوراق الرسمية الخاصة بتلك الازمة والتي عرضت فيما بعد على مجلس العموم (٣) يستحيل علينا تتبع المفاوضات التي تبودلت بين انجلترا والمانيا وقتذاك ولكننا علمنا من مصدر آخر (٤) ان شريف باشا لما ضيقت عليه المذاهب بعد احتجاج بسمارك ارسل الى الدول في يوم ١٥ يونيه مذكرة يخبرها فيها بسحب الامر انعالى المالى وان الدين السائر سيؤدى باكمله وان فوائد الدين الموحد ستمترك تسويتها للدول العظمى نفسها . ولكن هذا الادعان كان عديم الجدوى (٥) فان اللورد سالسبرى بعد ثلاثة ايام اصدر التعليمات الى المستر لاسلزبان يقترح على الخديو النزول عن العرش لابنه توفيق والا «رأت الدول الغربية نفسها مرغمة على عرض هذه الاعتبارات — وهى ان السلطة المطلقة

(١) التيمس في يوم ١٩ يونيه سنة ١٨٧٩

(٢) برقية روتر من القاهرة المنشورة في التيمس يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

(٣) مصر رقم ٣ سنة ١٨٧٩ . اما النفرة المثار اليها فهي واقعة بين ٣٠ مايو و١٨ يونيه . في حلال هذين الشهرين العصيين رفضت الحكومة رمصاً تاماً اعطاء أى معلومات عن سير المفاوضات مفضلة مواجعة البرلمان بالامر الواقع . ومن الجهة الاخرى فان حزب الاحرار لم يعكر مطلقاً في طلب تاحل المعاهد للمناقشة

(٤) برقية روتر المنشورة في التيمس يوم ١٦ يونيه سنة ١٨٧٩

(٥) في يوم ٢٠ يونيه سنة ١٨٧٩ كتب مراسل التيمس البارون ريل لا قبلة الدول العظمى اذعان الخديو في هذه النقطة ولكنها اشهرته بان «مازلة لا تسير علاجاً لسوء الادارة وتبديد موارد البلاد العمومية وارهاق اللاحين



التي يتمتع بها الخديو هي اساس فساد النظام العام - على السلطان الذي يستمد الخديو سلطته من فرمانه « (١) فلما أظهر اسماعيل تردده بذلت المساعي لدى السلطان فارسل في يوم ٢٦ يونيه برقية أعلن فيها خلع الخديو . فلما رأى اسماعيل ان استمرار المقاومة لا يجدى فتىلا اعلن رسمياً تنازله عن العرش لولده توفيق بحضور كبار رجال الدولة . وبعد أربعة أيام ودع شعبه وغادر القاهرة ليعيش في منفاه الى آخر ايامه . وقد ادركته المنية في الاستانة يوم ٨ مارس سنة ١٨٩٥ وبعد وفاته بأسبوع نقلت رفاته الى الاسكندرية في نفس الليلة التي اختارها مديرو دار الاوبرا في القاهرة لتمثيل رواية « عابدة » وهي الرواية الملحنة التي اطرب بها اسماعيل حملة التيجان من ملوك أوروبا وامرائها وعليتها يوم افتتاح قناة السويس . وسواء أكان تمثيل تلك الرواية في ذلك المساء مجرد صدفة ام مظاهره اراد بها الاحتلال ان يظهر قوته وشماته فانها كانت ادل علي لؤم السياسة الاوربية وخستها أكثر مما دلت علي تولى نعيم الدنيا وزواله (٢) .

وأحسب أن من المستحيل على كاتب هذه السطور وهو الذي يرى قيمة الافراد في التاريخ محدودة - ان يودع هذا الرجل دون

(١) مصر رقم ٣ - سنة ١٨٦٩ ص ٩

(٢) من المستطرف أن ذكرى هذه المواقف المتقدمة ان المحاكم حكمت في ٨ أغسطس سنة ١٩١٠ على شخص اسمه محمد وجيه بك «المسكين» لكتابة مقال احتج فيه على فكرة اقامة تمثال لاسماعيل باشا . فُرِجَ له - الخديو صحت ذكرى الخديو مقدسة في نظر الاحتلال بعد أن أهانه في الماضي .

أن يشعر بشيء من العطف نحوه . نعم انه لم يكن الحاكم الذى يعتبر أنموذج الكمال - ولدت شعرى كم عدد هؤلاء الكاملين - بل ربما كان أسوأ قليلا من غيره ، ولكن هناك أمراً بارزاً يتضح لنا من ظروف حياة الخديو فلولا وهن عزيمته أيام افلاسه الاول لاستطاع حفظ عرشه من الضياع واسمه (ذلك الاسم الذى أصبح تلويثه وتقييحه أمراً لازماً للتبرير ماتوا الى عليه من ضروب الاعتداء) بل ولا نقذ استقلال بلاده (١) على أن الكاتب المنصف لا يستطيع فى الوقت نفسه أن يسهب فى لومه على تلك الغلطة الاساسية الموبقة أولاً لان الرجل قد ذاق الامر من جرائها ثانياً لانه اذا جاز لومه جزاء على خطاه فماذا عسى أن يكون جزاء المالىين والمرايين الذين أوقعوه فى أحاييلهم أو جزاء الحكومات التى ساعدتهم على اقتناصه حياً ؟ وقد كتب السير جوليان جولد شמיד بعد خلع الخديو بعدة أشهر يقول (٢) « لقد ظهر تأثير حملة القراطيس أكثر من مرة . فلقد أرسلت اللجنة تلو اللجنة

---

(١) فى يوم ١ فبراير سنة ١٨٧٩ كتبت التيمس تقول « لا كلمة نقولها انصافاً لمصر وماليها فالنقاد النضاب ينبغى عليهم الا ينسوا حوادث معينة . فالجرب المهلكة أثرت فى موارد مصر . وجاء هبوط أسعار القطن فأضعف قدرها على دفع الضرائب . أما الطاعون البقرى فقد استنزف مواردنا بنوع خاص . كما أن انخفاض منسوب النيل زاد الطين بلة . وبالرغم من جميع أسباب الفاقة هذه فقد حافظ الولى بولاء على تهداته . . . مع ان الحرب فى تركيا هيأت الفرصة الذهبية لكل وال عثمانى فى تركيا ان يتعلل بما عليه من الواجبات نحو دولته عن دفع الديون الاوربية » قارن بين هذا وبين حكم اللورد كرومر فى ص ١٤٤ من كتابه اذ قال « لقد سقط الخديو ضحية الاسراف وسوء استعمال السلطة الى غير ذلك من التهم التى لا يؤيدها التاريخ المصنف

(٢) التيمس يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٩

للتنقيب في شؤون مصر المالية . ثم نشرت تقارير أحكمت وضعها  
و بينت كيف يدفع هذا الكوبون . ولكن النتيجة الوحيدة لكل .  
ما تقدم ان أعباء الاهالى لم تخفف بمقدار ذرة بل زادت زيادة هائلة كما  
أن ديون البلاد أخذت تتراكم بسرعة مدهشة وقد زاد السير ولسن  
هذه الديون . . فيخلق بدائي مصر أن يتذكروا هذه الحقيقة وهي لو  
أن الخديو السابق احتذى حذو مولاه السلطان فالن ديونه كما فعل السلطان



البارون دى جير

سفير روسيا في الاسكندرية

بدلا من أن يدفع فوائد باهظة على ديون حرصه أوامك الدائنون  
على اقتراضها وتراكمها . لظل الى اليوم جالسا على عرش مصر ولكان  
المصريون بلا ريب في حال أكثر رخاء وسعادة من حالهم اليوم» هكذا  
حكم الشهود العدول المعاصرون في قضية الخديو ودائنيه وهو حكم

جدير بأنعام النظر فيه خصوصاً لان الذين فاهوا به صاروا فيما بعد من أنصار الاحتلال . بل ان التيمس نفسها - التي غيرت رأيها طبعاً في هذه المسألة فيما بعد كتبت إذ ذاك تهكم عند مادافع السير ستافورد نورثكوث وزير المالية وقتئذ في مجلس العموم عن اعتداء يوم ٢٦ يونيه بحجة « أنه كان ضروريا لا لاجل حملة القراطيس بل لانتقاذ البلاد من الفوضى » فقالت (١) « اننا لم نر مطلقاً أقل دليل على قرب وقوع الفوضى حتى لو افترضنا أن حملة القراطيس المصرية عوملوا كما عومل دائنو اليونان وتركيا وأسبانيا وكثير من الجمهوريات الامريكية الجنوبية » ثم قالت في مقال آخر (٢) « فاذا تساءلنا لماذا حدث هذا الاعتداء (اعتداء يوم ٢٦ يونيه) فائنا لانرى أممانا إلا جواباً واحداً يعتبر بمثابة اعتراف لما للبال من سلطان عظيم يزيد على مر الايام » فهذه الاقوال يصح أن تكون تعليقاً على ذلك «الاتقلاب الحكومي» الذي أقدمت عليه الدول العظمى يوم ان خلعت اسماعيل وأرسلته الى المنفى .

وقد امتاز الشهران الاولان اللذان اعقبا خلع الخديو بعدم الثبات والقرار في سياسة انجلترا وفرنسا . فقد كان أول ما توجهت اليه نية الحكومتين بطبيعة الحال هو اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل ٧ ابريل - أى قبل عقد البرلمان - ولكن نظراً لمعارضة توفيق باشا

(١) التيمس يوم ١٢ اغسطس سنة ١٨٧٩

(٢) التيمس يوم أول اغسطس سنة ١٨٧٩

الشديدة في ذلك تقرر العدول عنها ثم تقرر فيما بعد إعادة منصب المراقبين العموميين ولكن سلطتهما كانت متوقفة على الشكل العام الذي ستأخذه الحكومة المصرية . فان تولى أمر البلاد برلمان فان سلطة المراقبين تصبح طبعاً محدودة بل ان مركزها يصبح رهن ارادة النواب أى أن منصبها يصبح بمعنى آخر مركزاً ثانوياً وتصبح مهمتهما محصورة في عملية المراقبة لاغير . أما اذا كان في النية منح المراقبين



### الجنرال ولسلى

صاحب موقعة النيل الكبير

سلطة ادارية واسعة وجعلهما - كما يشاء حملة القراطيس - أسياد مصر للتصرفين في أمورها فان البرلمان يصبح كالصفر على يسار العدد وإذن فلا مناص من العودة الى الحكم الاستبدادى . على أن توفيق باشا نفسه نظراً الى شدة احتكاكه بالنصار الحكم النيابى أيام ان كان ولياً للعهد أظهر ميلاً شديداً للحل الاول . كما مال أيضاً الى ذلك الحل

هذا الفريق من الجمهور الانجليزى الذى كان يطالب بسحب النفوذ الاجنبى بكيته . فقد قال ذلك الفريق « ان انجلترا ينبغي عليها أن تملن مبدأ سحب النفوذ الاجنبى كله بما في ذلك نفوذها لان ذلك هو خير وسيلة » لخدمة مصالحنا وتنمية سعادة مصر وهنائها (١) وقد أيدت هذه النظرية صديقتنا التيمس وهى شاهدنا الكبير النفع المنصف إذ قالت (٢) « ان التدخل الذى قمنا به الى الآن كان قليل الفائدة هذا اذا لم نقل انه كان مضرراً . وان منشأه لتحويم حوله الشكوك بحيث لا تجعل له فى النفوس حرمة أو مكانة . ان مصر قد تركت لادارة شؤونها حتى تعذر تسديد مطالب حملة القراطيس المصرية . ولم يزد إرهاب الفلاحين زيادة محسونة إلا فى بضعة ظروف مخصوصة عند ما استعمل الضغط الشديد لتسديد مطالب حملة الاسهم ومع اننا قضينا بالمواطبة على الدفع فى المواعيد المقررة وبهذاتناضينا عما اتبع من الوسائل للحصول على الاموال فاننا لم نحرك الستنتنا مرة واحدة بالاحتجاج على المعاملة الصارمة التى كانت موجودة . وقد كانت الامور تدار على مرأى ومسمع منا ومن سبيء الى اسوأ وزاد الطين بلة وجود المخاطرين والموظفين الاجانب فى الحكومة . ان مجرد الخوف من كل عمل يشعر بالافلاس - هو وحده الذى دفع الدول النثرية الى أن تسلك الى التدخل طرقا دافعت عنها زورا ورياء بأنه لم يكن من باعث عليها سوى محض الرغبة فى إيجاد

(١) التيمس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

(٢) راجع التيمس يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٩

حكومة صالحة في البلاد ولا نرانا نشعر بشيء من العطف على سوء استخدام الحكومات الاجنبية نفوذها لمصلحة الدائنين ويحسن انتهاز الفرصة لاتباع سياسة جديدة أساسها ترك مصر وشأنها بدون تدخل من الخارج»

ولكن هذه الاقوال لم تكن سوى صيغة في واد في وقت ازداد فيه شره حملة القرايطيس الى القوة بعد نجاحهم في اعتداء ٢٦ يونيه ولهذا وجدت الحكومة نفسها من جديد تنفذ مشاريعهم وتقضى أوطارهم بدلا من عنايتها بالمصالح السياسية الهامة وان التاريخ ليثبت أن الفصل العام الفرنسي في القاهرة وهو المسيو تريكو كان ميالا لحكومة دستورية في مصر وأنه بذل أقصى ما في وسعه لمقاومة نفوذ المستر لاسلز السيء وحمل الحكومة الفرنسية على الانضمام الى شريف باشا وجماعة الوطنيين الذين كانوا معه . ولكن ذهبت هذه المجهودات أدراج الرياح . لان كاتما الحكومتين واصلتا الضغط على توفيق باشا الضعيف الارادة لجله على اسقاط الوزارة والغاء البرلمان وقد كان لهم ما أرادوه ففي يوم ١٨ أغسطس رفض بتاتا التوقيع على مشروع الدستور الذي عرضه عليه شريف باشا لموافقته . وعلى ذلك استقال شريف باشا . وفي الوقت نفسه تسلم المسيو تريكو أمرا من حكومته بالعودة الى فرنسا وعلى ذلك عادت البلاد الى الحكم الاستبدادي القديم . ذلك هو الشكل الذي تأخذه عادة غيرة أوروبا على الاصلاح طالما كانت متأثرة باعتبارات

## الربح والمكسب.

وطبعاً كان استبداد الخديو معناه في الواقع استبداد الموليين الأجانب (١) فان توفيق كان كما قدمنا ضعيفاً. وقد تقرر أن تكون الوزارة في يد رياض باشا الذي أقام الدليل في وزارة نوبار باشا على أنه آلة ماضية في أيدي الأجانب كما تقرر أن المراقبين - ولو أن نفوذهما لا يسرى على الإدارة الفعلية في الوزارات بل يكون قاصراً على « البعث والمراقبة والتفتيش » لا يعزلها الخديو إلا برضاء الدولتين المختصتين (٢) وقد كان ذلك أول المهد لاجاد مراقبة سياسية مشتركة معينة على مصر وهو عمل طالما رغبت فيه وصحت اليه فرنسا وعاوض فيه أولو النظر والبصيرة من الساسة الانجليز. فمن هذه الوجهة جاز اعتبار ذلك انتصاراً سياسياً لفرنسا ولكن النفوذ كله أصبح لانجلترا في الواقع نظراً للمهارة التي اتبعت في اختيار الشخصين اللذين عهد اليهما عمل المراقبين وهما الماجور بارنج من جهة والمسيودي بلينيير من جهة أخرى. ومن الجائز أن فرنسا لم تحفل كثيراً بما اذا كانت فائدتها المادية في استغلال مصر قد زادت عن انجلترا أم نقصت مادامت مصالحها السياسية في وادي النيل أصبحت مضمونة بهذا الحكم المشترك. واجتنباً لما عسى أن يحدث في المستقبل من الارتباك

(١) يقول اللورد كرومر في ص ١٤٥ من كتابه ان اعتزال اسماعيل كان ابذاً بالقضاء على حكومة الفرد المطلقة في مصر.

(٢) راجع الخطاب المرسل الي التيمس من اسكندرية يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٩



تقرر حمل السلطان علي الناء فرمان سنة ١٧٧٣ واصدار آخر في محله وكان  
أهم ما جاء فيه المادة الخاصة بانقاص الجيش إلى قوته الاولى وهي ١٨٠٠٠  
جندي والمادة التي تحظر على الخديو عقد قروض جديدة - اللهم إلا  
ما تقضى به الضرورة لتنظيم الحالة الموجودة على أن يكون ذلك برضاء  
الدائنين - ومنعه عن النزول للأجانب ولو مؤقتاً عن « أى امتياز  
ممنوح لمصر أو أى جزء من أراضها » . ويجدر أن نضيف أن التقييد  
الخاص بالقروض كان نتيجة تشدد إنجلترا في حين أن التقييد الخاص  
بالامتيازات والاراضى كان نتيجة مجهودات فرنسا وبذلك حفظ كل  
فريق من الآخر ما كان في اعتباره أهم ما في الامر وأعظمه



## الفصل الثامن

### مصر تحت المراقبة الثنائية

صدر الامر العالى باعادة المراقبين العموميين فى يوم ٤ سبتمبر ولكن الماجور بارنج وزميله لم يتسلما مهام أعمالهما الا بعد ذلك التاريخ بفترة طويلة . لانهما كانا متغيبين بباريس حيث ذهبا لاستشارة حملة القراطيس والاتفاق مهم على برنامج العمل ومن هكجات التاريخ المصرى المرة ان سيدي مصر الجديدين قررا الان العمل بنفس الخطة التى من اجلها خلع اسماعيل واسقطت الحكومة النيابية . فقد تقرر ان تخفض الفائدة على الدين الموحد وان يدفع لخدمة الدين السائر جزء من ديونهم بل ان يقف دفع الجزية المقررة (١) للباب العالى اذا وجد ان مالية الحكومة لاتكفى لدفع مرتبات الموظفين . فما كان يعتبر فى عهد اسماعيل ووزارته الدستورية عملا استبداديا لاسبيل الى احتماله أصبح يعتبر الان ضربا من ضروب السياسة الرشيدة وخطة مالية صائبة ولم يدفع كوبون نوفمبر الا بسعر ٦ فى المائة (٢) ووقف دفع الجزية وبدأت المفاوضات فى

---

(١) فى الجزء الاول ص ١٦٦ من كتاب « مصر الحديثة » يصف اللورد كرومر هذه القرارات بلهجة تنم عن الارتياح اذ قال « لقد سألونا — « الحكومة المصرية » اذا كان يجوز لهم عقد القروض لتقيد مهادنهم . ولم يكن هناك محل للربى بوع الرد فاداك دفع الجزية مستحيلا من الواجب وقف ادائها . ومثل هذا يقال عن « فائدة الدين الموحد »

(٢) اللورد كرومر فى الجزء نفسه ص ١٦٧

الحال لتتقيح الامر العالى الصادر لغوشن جوبير تنقيحاً تاماً . كما ان آل روتشيلد عدلوا فجأة عن معارضتهم فى تسليم صافي قرض سنة ١٨٧٨ . بل ان المانيا والنمسا تنازلتا عن اعتراضهما على دفع جزء من الدين السائر فلم يدفع لحساب حملة اسهم هذا الدين فى آخر العام سوى مبلغ ١٤٠٠٠٠٠ رجبنيه واستولت الحكومة المصرية - أو المراقبان انفسهما - بعبارة أخرى على المقدار الباقي (١) لانفاقه فى شؤون أخرى (٢) ولم يكن كل هذا جائزاً الان فحسب بل كان عملاً يستحق الاطراء والثناء وعلى كل فقد كانت تمت اجراءات أخرى اتخذت «لتنظيم» الحالة المالية ريثما تجتمع اللجنة الدولية قريباً بناء على طلب المراقبين لتصفية الامور تصفية نهائية . وكان اول هذه الامور الغاء قانون المقابلة وفرض ضريبة على الاراضى العشوية - وهما امران أديانى الماضى الى اسقاط الوزارة الاجنبية « المستولة » .

واذ لم يكن هناك اسماعيل اخر يمانع فى هذه الاجراءات امكن اتخاذها بلا اقل حساب وقد تجرأت صحيفتان من الصحف الوطنية على رفع عقيرتها احتجاجاً على تلك الاجراءات ولكنهما عطلتا فى الحال بأمر من رياض باشا (٣) وكذلك قدمت بضع عرائض احتجاجاً على هذا النظام الاستبدادى الجديد ولكن الاوامر صدرت بالقبض على مقدميها

(١) راجع ص ١٦٧ من كتاب « مصر الحديثة »

(٢) التيمس يوم ٨ وفبر سنة ١٨٧٩

(٣) راجع الخطاب المرسى « لالتيمس » من اسكندرية بتاريخ ٨ دسمبر سنة ١٨٨٩

ونفى زعمائهم الى النيل الابيض (١) ولاجدال في انه كان يراد بهذه الاعمال تعريف الشعب المصرى بان عصر الاستبداد قد فات أوانه. ثم صدر فى عامى ١٨٨٠ و ١٨٨١ أمر ان عاليان ادخل بمقتضاها المشروع الذى كان عزيزاً على المسيودى بلينير الا وهو مشروع الاعفاء من السخرة. واخيراً - هذا من حيث الاجراءات المهمة فقط - تقرر تخفيض مرتب حلیم باشا عم الخديو المطالب بالعرش والذى طالما ذكر اسمه فى معرض التهديد امام الخديو السابق من ٦٠٠٠٠ جنيه الى ١٥٠٠٠ جنيه سنوياً (٢) وينبغى الان ننسى ان مرتب الـ ٦٠٠٠٠ جنيه هذا كان نتيجة اتفاق معقود بين حلیم باشا والخديو اسماعيل فى سنة ١٨٧٠ يتسلم الاول بموجبه هذا المبلغ لمدة اربعين عاماً فى مقابل التنازل عن أملاكه وامتيازاته وحقه فى العرش والتعهد بعدم النزول فى الاراضى المصرية . ولعمر الحق لقد قام الخديو أشرف قيام بنصيبه من ذلك الاتفاق حتى فى الوقت الذى سمح فيه حلیم باشا للدسائين الاجانب باستعمال اسمه كوسيلة لتخويف الخديو ولكن ما كاد هؤلاء السادة الاجانب يتربعون فى كراسى الحكم حتى قرروا إلغاء ذلك الاتفاق - وهم أولئك الذين طالما طعنوا بغيرتهم الشديدة على حرمة العقود بين الدائن والمدین والذين أصبحوا الآن يسيطرون على الاراضى عينها التى قام عليها حق حلیم باشا فى المرتب

---

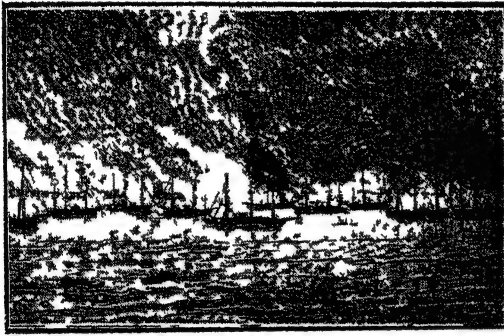
(١) برقية روتر المنشورة فى « التيمس » بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٨٠

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨١ ص ١٠ و ١١

السنوى . وقد حاول حلليم باشا ان يحتج لدى بعض الحكومات الاوربية ولكن محاولاته ذهبت أدراج الرياح كما كان ينتظر . فلم يسمعه الا ان يصبر على أحكام القدر وينشد مع شيلر - اذا كان يعرف الالمانية - قوله المأثور « اما وقد أدى المغربى عمله فليذهب المغربى حيث شاء » .

وفي الوقت نفسه أخذت لجنة جديدة مكونة من أعضاء صندوق الدين برئاسة السير ريفرز ولسن مرة أخرى توالى الاجتماع للنظر فى مالية البلاد فى حين ان الدول للعظمى أخذت على عاتقها سلفاً ان تؤيد قرارات اللجنة ايا كان نوعها . وبدأت اللجنة أعمالها فى أوائل ابريل ولم يمض سوى ثلاثة أشهر حتى فرغت منها وضمنت خلاصة اجتماعتها فيما يسمى « بقانون التصفية » الذى صدر به أمر عال فى يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٨١ (١) وبموجب هذا القانون قدر دخل مصر بهذا المقدار القليل وهو ٥٠٠ ر ٥٦٧ و ٨ جنيهاً وحددت فائدة الدين الموجود بـ ٤٠ فى المائة مع اضافة ١ فى المائة قسط استهلاك فيكون المجموع ٥ فى المائة بدلا من ٧ فى المائة مجموع الفائدة وقسط الاستهلاك الماضيين وبهذا خففت فوائد الدين بنحو مليونى جنيه سنويا . وكتعويض عن هذه التضحية قرر القانون ان تنفق المبالغ الزائدة من الإيرادات المخصصة فى جميع الاحوال فى استهلاك اسهم الدين بل تقرر ان يستخدم الزائد من الإيرادات الحرة احياناً فى هذا الغرض حتى يكون

المستهلك في السنة معادلا لنصف في المائة من قيمة الدين الموحد الاسمية (وهو ينيف عن ٥٧ مليون جنيه). ثم نص القانون على عقد قرض جديد بمبلغ ٦٠٠٠ ر ٦٠٠ ر ٥ جنيه و اضافته الى الدين الممتاز لسداد الدين السائر . وبهذا يبلغ الدين الممتاز ٢٢٥٣٠٠٠ ر ٥٣٠ ر ٢٢ جنيه ويكون مضمونا بالسكك الحديدية والموافى والتلغرافات والكبارك وايراد أربع من المديريات



### ضرب الاسكندرية بالقنابل

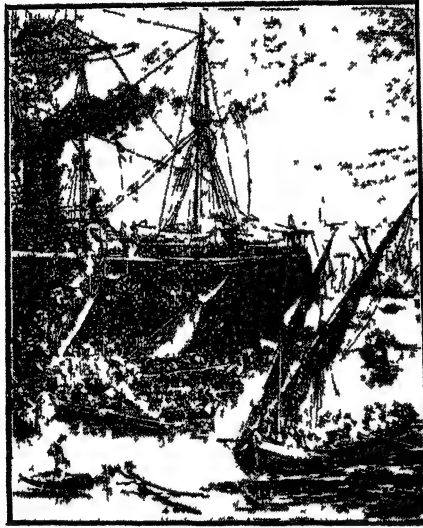
ثم قسم حملة الدين السائر الى عدة طبقات تسلم بعضهم ديونهم كاملة وحمل البعض الاخر على قبول تخفيض في مطالبهم! وقد بلغ مجموع ما يستحقونه نيفا و ١٢ مليون جنيه وهي شهادة ناطقة للادارة المالية الاجنبية منذ تعهد « السير ريفرز ولسن » بدفع دين سائر يبلغ التسعة ملايين جنيه .

من هذا يتبين لنا أن قانون التصفية خفض فائدة الدين الى حد أدنى من الحد الذي اقترحه اسماعيل . بل ان بعض الاعضاء ما كاد

يقترح انقاص الفائدة الى ٦ في المائة حتى بادر مراسل التيسر الاسكندى  
الذي يذكر القراء شدة معارضته - أثناء مفاوضات غوشن جوير -  
في تنقيص الفائدة عن ٧ في المائة وتكهنه بأن تدفع البلاد هذه الفائدة  
القادمة بسهولة وطيب خاطر - الى أن يكتب على الفور بأن مثل ذلك  
العمل يكون « قاسياً وعديم الكياسة في آن واحد » (١) ولا جدال  
في أنه لو خفضت هذه الفائدة - كما تنى اسماعيل صديق باشا في سنة  
١٨٧٦ لكفيت مصر مؤونة هذه المصائب التي كانت من نصيبها في  
خلال الاربع السنوات اللاحقة ولظل اسماعيل على الاريكة الخديوية  
ولكن حملة الاسهم أردادوا الحصول على « رطلهم من اللحم كاملاً »  
ولم يقتنعوا بأقل منه الا بعد أن تبين لهم استحالة الحصول على ما يطالبون  
وانهم بتعتهم واصرارهم لا ينجحون الا في تخريب البلاد وتضييع آخر  
فرصة لهم .

ومع ان تخفيض الفائدة - وان جاء متأخراً عن ميعاده - لا يمكن  
أن يقابل بغير الارتياح فان النصوص الخاصة بزيادة الايراد كانت  
مستهجة فقد كانت جلياً أنهم تعمدوا تقدير الدخل تقديرًا منخفضاً  
لاستخدام الزيادة في مصلحة حملة القراطيس وذلك على حساب الادارة .  
ومع أن الامر كان كذلك فان ميزانية سنة ١٨٨٠ الموضوعة طبقاً  
لقانون التصفية قضت أن تكون الفائدة وتوابعها نحو ٤٣٥٠.٠٠٠

جنيها وتركزت للادارة مبلغاً يعادل ذلك المبلغ على أن تخصم منه الجزية السنوية للباب العالي وفائدة قناة السويس التي يبلغ مجموعها مع بضع دفعات صغيرة معينة نحو مليون جنيه . وبهذا يكون المبلغ المخصص لسد حاجات الادارة وفروعها هو ٣٤ في المائة من مجموع الايراد وهذه



### فرار الاجانب من الاسكندرية

هي السرقة بعينها . وقد ذكر مراسل «التيمس» الاسكندري وقتئذ بأن «كيف وفوليت وغوشن جويير وسائر من سبقهم من النظاميين كانوا أكثر سخاء نحو الادارة المصرية» الى أن قال «وانى لاظن أن المراقبين رغبة منهما فى ارساء الأمن قد ضربا الهجاعة على الادارة» (١)

---

(١) التيمس في ٣ فبراير سنة ١٨٨٠



ولكن الترتيب المذكور الخاص بتحويل الزيادات من الدخل لسداد الدين زاد الطين بلة . فقد كان معناه أن البلاد مهما عظم تماثلها الى الشفاء بعد الضنك الذى نشأ عن فساد ادارة السنوات الماضية وانه مهما عظمت مجهودات الحكومة فى القيام على مواردنا المالية ومهما خفف العبء عن الاهلين بنقص نفقات الدين فان ثمرة هذا كله لاتجنيها البلاد بل يجنيها الدائنون الاجانب . فالتعليم والرى والحاقية وحاجات الحكومة الجمة التى لم تعط نصيبها من العناية منذ عام ١٨٧٥ ستبقى غير معنى بها بينما سمح بأن يسير انحلال مصر اقتصادياً وأدياً واجتماعياً بالسرعة التى كان يسير بها فى الماضى فهل كان فى استطاعة أحد ابتكار سياسة أكثر وحشية من هذه ؟ ومع ذلك فانها كانت السياسة التى قررت حكمة أوروبا المجتمعة اتباعها . ولما جعلت - انجلترا - فيما بعد نفسها مسئولة عن ادارة مصر مالياً - أى عن دفع ديونها - أصبح فساد هذه السياسة واضحاً للعيان الى حد أن اللورد كرومر أصبح يعتبر رجلاً سياسياً عظيماً لمجرد اقتناعه بذلك الفساد . ولكن لم يكن فى الوقت الذى نتكلم عنه من يهتم قيد شعرة بمصير مصر مادامت الكوبونات تسدد فى مواعيدها . وكانت هذه الخطة أشبه بخطط المقامرین المستيئسين الذين جعلوا كل همهم الحصول على أكثر ما يستطيعون الحصول عليه مادامت الفرصة سانحة لذلك تاركين شؤون المستقبل للمستقبل . فاذا استطاعت مصر - بأحدى المعجزات - احتمال ذلك

العبد فيها والا فبذت نبذ الخداء الخلق  
والى جانب ماسلف وافق قانون التصفية على الغاء قانون المقابلة  
وفرض ضريبة على الاراضي العشرية . أما من حيث الاول فقد قدر  
أعضاء اللجنة أنفسهم أن أكثر من تسعة ملايين جنيه قد دفعها خمسمائة  
الف شخص وإذا ذاك رأيت اللجنة أن تخصص سنويا نظير ذلك بنحو



المسيو سات هيلير دارتيللى  
وزير خارجية فرنسا وصاحب اقتراح المراقبة العسكرية

واحد ونصف فى المائة من رأس المال الذى دفعوه أى (١٥٠.٠٠٠.٠٠٠) جنيه  
توزع عليهم - كل بنسبة حصته مدة خمسين عاما . وطبعاً تقرر فى نظير  
ذلك أن تجبي الضرائب على أطيانهم كاملة . تلك كانت الطريقة التى  
عومل بها دائنوا الحكومة الوطنيين بعد أن رفضت مطالب أغلبهم  
وكانت تبلغ نيفا و ٨ مليون جنيه بحجة ساذجة هى ان الاموال التى

دفعوها للحكومة وهمية أكثر منها حقيقة ومن سوء الحظ ان هذه الطريقة لم تطبق على الدائنين الاجانب أيضاً الذين كانت معظم ديونهم وهمية (١)

اما المراقبة الثنائية الصحيحة - اى المراقبة الثنائية السياسية - فانها ظلت الى ان احتلت إنجلترا مصر في سبتمبر عام ١٨٨٢ بيد ان عهدا الصحيح المطرود انقضى قبل الاحتلال باثني عشر شهرا وذلك لعودة الحكيم النيابي . وقد كان هذا النظام في غاية النجاح من وجهة نظر حملة القراطيس . فان تنفيذ ميزانية سنة ١٨٨٠ اتسج زيادة في الايراد المخصص تبلغ نحو ٦٤٠.٠٠٠ جنيهها عن زيادة في الايراد الحر تقرب من ٦٠٢.٠٠٠ جنيهها مجموعها نيف و ١٢٠٠.٠٠٠ جنيه وقد ذهب معظم هذه الزيادة في استهلاك سندات الدين . وكذلك ميزانية عام ١٨٨١ كانت مرضية أيضاً فقد بلغت زيادة ايرادها المخصص نحو ٦٧٠.٠٠٠ ج وبلغت الزيادة في الايرادات الحرة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . وجاءت النتائج طبقا لما توقعته لجنة التحقيق الدولية عند ما قدرت انه ابتداء من ١٨٨١ ان لم يكن قبله « تستطيع موارد مصر - التي تدار بحكمة - ان تضمن انتظام تقدم الاعمال العامة » (٢) وهنا بدأ كل انسان يشعر بالارتياح

---

(١) يرى اللورد كرومر ان من بواعث الاسف - طيبا بعد فاذا السهم « ان لم ترد الفائدة لأولئك الذين كانوا يستحقون اموالا بمقتضى قانون المقابلة » راجع الجزء الاول من كتابه ص ١٢٢

(٢) راجع التقرير الشهيدى « ص ٤٩

الشديد وفعلا لم يحمل شهر يونيه سنة ١٨٨٠ أى بعد مرور عام واحد على التقارير القنصلية الباعثة على التشاؤم التى أرسلها المستر لاسل حتى وصلت الى لندن مجموعة تقارير قنصلية جديدة وقد صورت حالة البلاد بصورة خلاصة واثنت أطيب الشاء على نجاح الادارة الجديدة . فالتقارير — كما قال القنصل العام الجديد المستر (الذى أصبح فيما بعد السير ادوارد) ماليت فى الرسالة المرفقة بها (١) « تحمل الانسان على اعتقاد ان حالة الفلاح قد انتظمت وانتقلت الى ما هو احسن انتقالا دائما ..... وقد انعدم استعمال الكرباج فى جباية الضرائب ... وقد دفع الفلاح الضرائب عن رضا وطيب خاطر وهو آخذ فى ان يمتد الاستعداد لتحضير الاقساط فى مواعيدها المقررة » بل ان التقارير نفسها تقول ان « نتيجة الاصلاحات التى أدخلتها الادارة الجديدة كانت أعظم واسرع من كل ماتوقعه أو تكهن به الذين أشاروا بالاصلاحات أو أدخلوها » وان « المرابين اصبحوا لا يستطيعون اقراض أموالهم للفلاحين وان كل ما يقال من ان اسمار الربا تتراوح بين ٨ الى ٣٠ فى المائة يمكن عده لغوا لأصل له » وان « الفلاحين على وجه العموم يرون انهم الان فى حالة من الرخاء والطمأنينة لادهد لهم بمثلها منذ سنوات عديدة » . وكانت هذه نتائج باهرة اذا ذكرنا انها تمت فى مدة دون الستة اشهر ولكن تغيرت هذه الحال للأسف شأن كل نجاح يصيب الانسان فى

هذه الحياة . وسنرى انه لم تمض الا اعوام قليلة - حتى كان نفس أولئك القناصل ووكلائهم يرون الامور بغير هذه العين تبعا لتغير مقتضيات السياسة . فان اللورد كرومر تفتى في تقريره السنوى عن سنة ١٨٩٨ بمحامد مشروعه الجديد مشروع امداد الفلاحين « بسلفيات » صغيرة من البنك الاهلى وقد ذكر فوائد الربا الفاحشة التى قد تبلغ ٤٠ في المائة او اكثر» التى ارغم الفلاحون البؤساء على دفعها للمرايين (١) كما ان الكرباج عاد فيما بعد للظهور مرة أخرى عند ما كانوا يلوحون امام عين الشعب بان الغاء الكرباج مظهر اصلاح خيرى عظيم . وفى نفس اللحظة التى كان المسترمايت ومرووسيه يسطرون تقاريرهم لخلابة كان مراسل « التيمس » الاسكندرى يوالى تقده لتقرير المراقبين عن سنة ١٨٨٠ قائلا « قد يكون حسنا ان يرضى أعضاء صندوق الذين كان يتسلم كل منهم مرتبا سنويا قدره ٣٠٠٠ جنيه ولكن الم يكن الاولى ان يوجه المراقبان همما الى سوء حالة المعارف والاشغال العمومية » . ثم قال فى آخر تقده « واذا نظرنا الى التقرير بصفة اجمالية نستنتج ان المراقبين ميلان الى اعتقاد ان انتظام المالية معناه انتظام الحكومة » (٢) وبعد شهر من هذا كتب ذلك السيد نفسه فى سياق كلامه عن اعتمادات سنة ١٨٨١ يقول « ولا يسعنى الا ان أختم خطابى بقولى ان ميزانية سنة

(١) مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٩ ص ١٧

(٢) «التيمس» بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٨١

١٨٨١ يهنأ بها دائن عمومي اكثر مما يهنأ بها فلاح مصري» (١) ونم شاهد آخر هو «المستر فليبرز استوارت» عضو البرلمان الذي لا يفتأ يظهر على المسرح بين آن وآخر كلما دعت الحاجة الى تقديم ادلة «نزيهة» و«بعيدة عن الغرض» عن الفوائد الجلية التي أصابت مصر من الحكم الاجنبي وخصوصاً الانجليزي . فقد كتب الى «التيمس» في ابان الثورة العربية في الوقت الذي كان من الضروري ان يلفت فيه نظر الجمهور الى المصيبة العظمى التي تحل بمصر لو استبدل الحكم الاجنبي بالحكم الوطني فقال: «لاول مرة في التاريخ الحديث أمكن الشعب المصري في ظل الرقابة الاجنبية ان يتخلص من الظلم الفظيع الذي عاناه في القرون الماضية . فقد أصبحت العدالة حقيقة واقعة وانتهى حكم العصا وحل محله بسرعة مذهشة عهد الرخاء والطمأنينة في الجهات الريفية» (٢) فلما ذهبت الرقابة الاجنبية الى حال سبيلها وحلت محلها الرقابة الانجليزية اكتشف «المستر استوارت» أسباباً قوية تجعله يتكلم بصراحة عن حوادث الماضي واذ ذاك كتب يقول (٣) «كثيراً ما زرت مصر في عهد المراقبة الثنائية وقبلها وفي استطاعتي ان اقول ان كل ما اصلحناه من المفاسد ظل موجوداً في عهد المراقبة الثنائية . فالضرائب الجائرة التي كانت جبايتها مرتفع المسف والظلم والسخرة وما يتصل بها من سوء التصرف والفسوة

(١) «التيمس» يوم ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) التيمس بتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٨٢

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٩٥ ص ٣

والارغام على العمل في معامل السكر ( وهي احدى التهم الكبيرة التي وجهتها لجنة التحقيق الدولية الى اسماعيل ) وفي خواص شئون الاغنياء وذوى الشأن — هذه الشرور كلها وغيرها مما لا أستطيع ذكره ظلت تستفحل في ارض مصر الى ان أخذنا على عواتقنا اصلاح البلاد» وانا لنترك للقارىء الحكم في أي الحالين كان « المستراستوارت » يتكلم بما يناقض الحقيقة . اما نحن شخصيا فانا ندرأعنه بالشبهة في انه يقول غير الحقيقة في الحالة الثانية (١) .

وفي الواقع ان العبء وان كان خف قليلا عن كاهل الاهالى بعد تخفيض اقساط الدين الا ان سوء الادارة في الماضي وماتلاه من انهاك قوة الشعب جملا دور النقاها مؤلما وبطيئا ولا سيما ان حرمان الادارة من كل زيادة قد تكون في الايراد لم يكن عملا ايجابيا لمساعدة عملية النقاها . واذ ذاك أخذت الاعمال العامة تتداعى وأصبح تعليم الشعب في طى النسيان وتفتشت الرشوة والربا الى حد انها أوشكت ان تهدم الحياة القومية من أساسها . وعلى ذكر الربا ينبغي ان نذكر ان المحاكم المختلطة التي انشئت في سنة ١٨٧٦ كانت بمثابة اداة مروعة لاستعباد الفلاحين من الوجهة الاقتصادية ذلك لان المحاكم المذكورة بسطت

(١) يقول المستر ملنت في كتابه «التاريخ السرى» ص ١٢٨ — ١٣٩ «ان نظام المراقبة الثنائية على فقط بالمالية لم يكر مطلقا في أى امر آخر وكان الفلاحون وقتئذ لا يزالون يحكمون بالكرياج كما ان المحاكم كانت موبوءة بالرشوة وكان أصحاب الاملاك غارقين في الدين واملاكمها تنزع منهم تدريجا ... ولم يك تمت انز في ذلك العهد لشيء يشبه الرقي الادبي تشجعه الحكومة كلا ولا أى تحسين في النظام الادارى

احكام القانون الخاص الاوربي في وسط هيئة اجتماعية كانت تعيش في  
الغالب معيشة الفطرة وفي أحوال تشبه أحوال القبائل. وقد شرح اللورد  
دوفرين فيما بعد اثر تلك المحاكم احسن شرح بقوله (١) « لم يكن بيد  
الدائن فيما مضى سلاح زع لمكية المدين وسقوط حقه بمضى المدة



المسيو سلفر وزير خارجية فرنسا  
وكان من أشد المطالبين بسحب الاحتلال البريطاني

ولا تجيز الشريعة الاسلامية ان يحكم عليه غيابياً . وكما ان ادخال القانون  
الانجليزي في الهند خول الدائن سلطة جديدة كذلك ادى ادخال نظام  
المحاكم المختلطة في مصر الى تقوية رغبة الفلاح في الاستدانة لان أملاكه  
أصبحت تعتبر ضمانة قانونية لما يستدينه ومن جهة اخرى الى تخويل  
الراهن سلطة واسعة لبيع املاك المدين متى ثقلت ديونه . فكانت  
النتيجة هي عين مارواه التاريخ منذ العصر الروماني الى وقتنا هذا عندما  
يطبق قانون أساسه الملكية الشخصية على بيئة من البيئات لم تفقه بعد



معنى الملكية الشخصية بوضوح تام . ولقد قيل فعلا في سنة ١٨٧٩ ان معظم الفلاحين أصبحوا لا يملكون الاراضى التي يزرعونها وان تسعة أعشار الاراضى تابعة لطبقات أخرى (١) وربما كان ذلك من قبيل المبالغات ولكننا نعرف عن ثقة الا وهو « اللورد دوفرين » نفسه ان الاموال المدونة في قوائم الرهن زادت فيما بين سنتى ١٨٧٦ و ١٨٨٢ من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه الى ٧٠٠.٠٠٠ ر. منها ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه خاصة بالفلاحين . هذا عدا ما عليهم من الديون للرايين في الارياق والتي يقدرها اللورد دوفرين بين ثلاثة ملايين واربعة ملايين جنيه (٢) ولقد كان سبب ذلك الخراب . وقد كان المال الذى اتزع من الفلاح بشكل مربع منذ ان بسط حملة القراطيس حكمهم على مصر . ولقد اضطر اللورد دوفرين الى الاعتراف بهذه الحقيقة اذ قال (٣) « ان هذه الديون تراكت حديثا وسببه كما يقول الفلاحون ما كانت الحكومات السالفة تفرضه عليهم من أموال باهظة غير مشروعة قد حلتهم على ركوب متن الدين ويريد ( اللورد دوفرين ) بهذه الكلمات طبعا التعريض بعهد اسماعيل باشا وكأنما فاتته ان السنوات الاخيرة من ذلك العهد ليست من عهد اسماعيل باشا الا بالاسم فقط واما الواقع فكانت عهد وكلاء حملة القراطيس . فالرقابة الشائنة بدلا من ان تحاول تلطيف حالة الفلاحين

(١) ذلك كان رأى « مسيو دو » مدير مصلحة الطب البيطرى في مصلحة الدومين كاد كره « مسيورايير » في كتابه « سياحة رراية في وادى النيل » ص ٤٦

(٢) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦١

(٣) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٢

السيئة هذه سمحت باستمرارها بوضع يدها على ماعسى ان ينفيق في وجوه الاصلاح الاقتصادى . والى هذا يشير مراسل التيس الاسكندرى في أغسطس سنة ١٨٨٠ بقوله (١) ينبغي «ان نذكر ان فلاح اليوم أصبح غارقا فى الدين اكثر مما كان عليه فى أى زمن فى الماضى فهبوط النيل وعجز المحصول . يؤدى الى انتقال قسم كبير من الاراضى الى الاجانب .»

وكذلك فيما يختص بالرشوة . فهى مرتبطة تمام الارتباط بسياسة حشر وظائف الحكومة — ماهو حقيقي منها وماهو صوري خالق جزافا — بالاجانب وترك الوطنيين ومعظمهم فى الوظائف الحقيرة يموتون جوعا . ولقد أشرنا الى هذا الموضوع فيما سبق وكل ما يمكن ان نضيفه هو انه فى سنة ١٨٧٩ التحق بخدمة الحكومة مالا يقل عن ٢٠٨ موظفين جي . من الخارج وجى . فى سنة ١٨٨٠ : ٢٥٠ وفى مارس من سنة ١٨٨٢ كان عدد الموظفين الاجانب فى الحكومة المصرية لا يقل عن ١٣٥٥ يتقاضون كل سنة مرتبات ضخمة غير منقوصة قدرها ٣٧٩٠٥٦ جنبا سنويا (٢) وكان ذلك فى وقت تدهورت فيه حالة البلاد اقتصاديا وحرمت الادارة من كل زيادة مهما كانت طفيفة والدائنون الوطنيون امارفضت طلباتهم أو نال منها النقص والتخفيض ثم رأينا فيما بعد

(١) راحم الخطاط المرسل «التيس» من الاسكندرية بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨١

(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٨٢ ص ٥

(اللورد دوفرين) نفسه يحاول ان يبرر اطعام هذا الجراد المنتشر بحجة ذات وجين. أولا ان الموظفين الاجانب هم فئة قليلة اذا قيسوا بالموظفين الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٣٠٠٠ ويتقاضون سنويا نحو ١٦٤٨٠٠٠ جنيه وثانيا لان «الحكومة المصرية لا تلبث بدون اولئك الموظفين الاجانب ان تصبح طعمة للمضاربين الخونة والمقاولات الخربة والاعمال الهندسية الخداعة» (١) ولقد ظهر بعد ذلك بقليل ان عدد الموظفين الوطنيين لم يكن ٥٣٠٠٠ بل كان ٩٢٠٠ فقط وان اللورد دوفرين قد اعتمد على تقرير المستر ماليت فضمن العدد الاول جنود الجيش النظامي والبوليس وعمال الكمارك وعمال السكك الحديدية وغيرهم (٢) وهناتين ان عدد الموظفين الاجانب ينيف عن ١٠ في المائة من مجموع الموظفين هذا فضلا عن انهم كانوا يشغلون المراكز السامية ويتقاضون رتباتهم كاملة وفي مواعيدها في حين ان الموظفين الوطنيين كانوا يشغلون الوظائف الحفيرة ولم يتسلموا مطلقا رتباتهم مدة شهرين بتتابع وانتظام. وعلى ذلك يمكن وصف النتيجة بنفس الالفاظ التي وصفها بها السير ايفلين بارنج فيما بعد . ونلاحظ فقط انه حينما يتكلم عن الحكومة المصرية ينبغي حقا ان ينصرف كلامه الى حكم المراقبين والوزارة الاوردية . فقد قال في أحد تقاريره « منذ عهد قريب فقط كانت

---

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٧

(٢) مصر رقم ١٤ سنة ١٨٨٣ ص ١٨

الحكومة المصرية تنهج هذا المنهج المعسرى بانتشار الرشوة بلا جدال ولعمري كان محالاً ان يتوقع الانسان الاستقامة أو النزاهة في طائفة من الموظفين ذوى مرتبات ضئيلة وحظ بسيط من التعليم ولعظمهم اسرات كبيرة لم تدفع لهم مرتباتهم منذ أشهر عديدة . (١)

أما من حيث الوجه الآخر من الحجة التى بسوغ بها اللورد دو فرين استخدام عدد كبير من الموظفين الاجانب فهنا أيضاً يصح الاستشهاد بشهادة شاهد نزيه ، مثل السير ايفلين بارنج فقد كتب فى سنة ١٨٨٦ يقول (٢) « من الاسباب الجديدة التى أدت الى الارتباك المالى الموجود الآن فى الحكومة المصرية تلك السنة التى اتبعت فى السنين الماضية سنة حشر عدد كبير من الموظفين الاوربيين فى وظائف الحكومة والى هذا أضاف كما هى عادته تعليلاً مخطئاً اذ قال « ان سنة ١٨٧٩ هى أول سنة شعر الناس بها بوطأة المراقبة الاوربية على المالية المصرية ولكن قبل ان تثمر هذه المراقبة ثمر ايدى كروقت الحوادث التى ختمت بالثورة العرابية » فلقد رأينا ان فى تلك السنوات التى « بدأ فيها الناس يشعرون بوطأة المراقبة الاوربية » ان زخرسيل الموظفين الاوربيين . بل ان « السير بارنج » نفسه يقول « ان انعدام المراقبة الفعالة يدل عليه تعيين موظفين جدد فى سنة ١٨٨٨ و ١٨٨١ و ١٨٨٢ » ومما تنبئ ملاحظته ان خطة السير ايفلين بارنج جعلته يتناسى ان أولئك الموظفين الجدد

(١) مصر رقم ١٥ سنة ١٨٨٥ ص ٦٠

(٢) مصر رقم ١١ سنة ١٨٨٧ ص ٥ و ٦

كانوا كلهم من الاوربيين . ولكن القارىء ليس في حاجة الى تنوير خاص في هذه النقطة . على أن الموظفين الاوربيين كانوا أنفسهم مصدراً من مصادر خراب البلاد بقطع النظر عما يحتمل ان يكونوا فعلوه في سبيل حماية مصالح الحكومة ضد «المضاربين الخونة» وهناك على كل حال من الادلة القوية ما يحمل على اعتقاد أنهم قاموا بهذه الحماية المحمودة بطريقة تنافى دهموى اللورد دوفرين . فلقد امتازت فترة المراقبة الثنائية بالمضاربات التى تعجز الحصر وبالمقاومات الصورية فيما بين الحكومة وأفراد المقاولين والمالين . من ذلك ان شركة انجليزية يرأسها «دوق سذرلند» حصلت برغم ارتفاع الاجر الذى طلبته على اتفاق برى مديرية البحيرة بالآلات الرافعة مع وجود القناطر الكبرى التى بناها محمد على والتي كان في الامكان الانتفاع بها في هذا الغرض . ومنه أيضاً جـل بيع الملح احتكاراً وقصره على شركة انجليزية دون شركة فرنسية ضماناً لمصالح الانجليز الذى يستوردون الملح للهند . ومنه أيضاً ان شركة فرنسية أخرى عرضت على الحكومة ان تدير الاسلاك البرقية مع أسلاك تونس والجزائر وتخفيض نظير ذلك اجرة الكلمة من فرنكيين الى خمسة وعشرين سنتيماً ولكن الحكومة رفضت منحها ذلك الامتياز وفضلت بقاء تلك الرسوم العالية لان ذلك في مصلحة شركة المغرب الشرقية وقد يضيق المقام عن ذكر الامثلة العديدة من ذلك النوع (١) ولكن حسبنا ما ذكرناه

(١) للاطلاع على أمثال هذه الحقائق راجع «مستندات ومحارات من الصحف» سنة ١٨٨١ (وتوجد بالمكتب البريطانى)

في اعطاء القارىء فمكرة عن شكل المراقبة الثنائية من حيث « حماية مصالح الحكومة المصرية من المقاولات المخربة » وغيرها . وربما كان « اللورد دوفرين » نفسه لا يعلم أى تدجيل يجرى به لسانه عندما أورد هذه الحجة السقيمة دفاعا عن الموظفين الاوربيين غير ان الذين امدوه بها كانوا يعلمون حقيقة الامر جيد العلم ولا بد ان يكونوا قد اسروا في انفسهم السخرية من سذاجة ذلك السياسى الكبير

وربما يستحسن بهذه المناسبة ان نشير الى سيئة أخرى هي من نوع ما ذكرنا ولا تختلف عنه في سببها ونفى بذلك ما سبق لنا ذكره ألا وهو اعفاء النزلاء لاوربيين من الضرائب المقررة . فقد نصت الامتيازات على عدم تكليف الاجنبي كائنا من كان يدفع ضريبة الا باذن من حكومته . ولقد انتفع الاوربيون بهذا النص ايما انتفاع . وقد حاول اسماعيل باشا أكثر من مرة في أيام حكمه اثارة هذه المسألة قائلا: ان من الاجحاف البين ان يهبط البلاد انا من غرباء طلبا للنفى في ظل القوانين المصرية ومع ذلك هم لا يدفعون مليا واحداً ثمناً لتلك الحماية اللهم الا ما كان من طريق الضرائب غير المقررة في حين ان الاهالى أنفسهم يدفعون اموالا جسيمة على هيئة ضرائب ارضية فلما حاول اسماعيل باشا ذلك تفضلت الدول فوافقت على ان تدفع رعاياها أيضاً ضريبة ارضية أما ما يفرص في المدن من الضرائب كضريبة الفرضة وعوائد المنازل وبدل التمتعة في الاهمال التجارية فقد رأت الدول تركها

للاهلالي الوطنيين ل يتمتعوا بها دون غيرهم . فكانت النتيجة ان الاجانب نظراً لعدم اشتغالهم بالشؤون الزراعية لم يدفعوا شيئاً من المال المفروض على الاراضى وفى الوقت نفسه رغما من أعمالهم المالية والتجارية الواسعة اعفوا من ضرائب المدن واصبح ما يدفعه المصريون في العام من الضرائب الاخيرة وهو ٤٣٠.٠٠٠ عقبة في سبيل منافستهم الاوربيين في الشؤون التجارية (١) .

ذلك اذن هو نظام المراقبة الشائبة . فلم يكن سوى تكملة لحكم حملة القراطيس الذى أول ماخيم على البلاد في عام ١٨٧٩ ولكن مع هذا الفارق الجوهرى وهو ان نظام المراقبة لم يكن تاما فحسب بل انه اتخذ شكلا سياسيا واضحا . وقد كتب علامة القانون الدولى الميسو دى مارتين (٢) الشهير فيما بعد يقول « لقد كانت المراقبة الانجليزية الفرنسية عملا سياسيا أريد به خصيصا ايقاع الخلل في دولا ب الحكومة المصرية وتقييح حكومة الخديوى في أعين رعاياه ووقف كل اصلاح ادارى وتشريعى يحتمل ان يمس بوجه من الوجوه مصالح الدائنين الاجانب »

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٧٦

(٢) راجع كتاب « المسألة المصرية » ص ٣٧١ وفى سنة ١٨٨٣ وقف السير « شارلس ديبل » في مجلس العموم بصفة وكيل ساه لوزاره الخارجية فقال « كانت مراقبة الدائنين المراقبة الشائبة الالهية التى نسبها « اللورد دى » ، الى أسسها « اللورد سالبرى » فالمرافقة الشائبة التى كانت موضع حملات خطباء الاحرار هى المراقبة الشائبة . ففي سنة ١٨٧٩ حرمت الحكومة المصرية حق عزل المراقبين وفها ملعل التدخل الاحمى الى قلب الحكومة المصرية وأبشأت الحكومة مراقبة سياسة بكل معنى الكلمة ( راجع هاسارد « مجموعة الماشات الرلمانية » المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣ ص ٢٢٣ ) . لقد أدت حملات الاحرار على المراقبة الشائبة السياسية الى وضعهم أيديهم على مصر بمحملتها

# الباب الثاني

## احتلال مصر

اذا توزعز مكرنا في مصر لعجزنا عن ان نوجد مسوغا لعملنا  
امام محكمة دولية فملينا ان نكتب تاريخنا من جديد ...  
اذا كنت تاجراً ولا تريد الافلاس فلا يسمعك ان تسير تجارتك  
طبقاً لتعاليم المسيحية الاولى وليست انجلترا وحدها هي التي تعمل  
بهذا المبدأ .

المستر ادوارد ديسي في كتاب « مستقبل مصر »





## الفصل التاسع

ثورة سبتمبر عام سنه ١٨٨١

لم يكن ينتظر بعد سابقة ١٨٧٩ ان تستمر الحالة التي أتينا على وصفها في الفصل السابق طويلا من غير أن تثير الاحتجاج والقيام بمحاولة أخرى لقلب الحكم المطلق الذي كانت تتمتع به الوزارة الاوربية . ولو كان الخديو الجديد رجلا قوي العزيمة ذا نفس طموحة كايه لوأت مصر فيه رجلا يأخذ علي عاتقه عبء القيام بعمل حاسم ضد المراقبة واستنهاض الشعب لمساعدته ولكن توفيق باشا كان متردداً وضعيفاً فلم يكن ينتظر ان يأتي ذلك العمل الحاسم من جهته (١) بل قضى سير الحوادث المنطقي ان تكون الثورة ضد حكم الاجانب الاستبدادي في هذه المرة أيضاً على يد الجيش وكان يقوده فلاح بسيط ساذج بلغ رتبة أمير الاي الا وهو احمد عرابي وليس لنا - بعد المثل الذي ضربه لنا الجيش التركي حديثاً - ان ندهش لاقدام الجنود على زعامة الحكومة الوطنية وانبرائهم للدفاع عن الحرية والحقوق الوطنية ففي الشرق - كما

---

(١) كان توفيق في بادىء الامر تحت تأثير شريف باشا وكان معاوضاً في استدعاء نوبار باشا وتدخل المراقبين في المسائل الخاصة بالضرائب والسكنه وقع - كما رأينا هنا - فيما بعد تحت تأثير القناصل ووافق على الدستور . راجع النمس بتاريخ ٢٠ أغسطس و ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ( برقيات باريس ) و ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ الخطاب المرسل من الاسكندرية وأيضاً راجع تاريخ عرابي بقلمه في مقدمة كتاب التاريخ السرى للمستتر بلنت ص ٤٨٤

قيل وقتئذ بحق (١) « كان الجنود ولا يزالون العامل الاكبر في الحركات السياسية فلهم وحدهم من الشجاعة والاتحاد ما يمكنهم من تحقيق غاياتهم اما بقية الشعب فكالاغنام تجز وتذبح دون ان تبدى حراكا . وكان هذا هو حال مصر بالضبط فقد وصفها مكاتب « التيمس » (٢) وصفاً



احمد عرابي باشا

في منفاه

صادقا في قوله « ينبغي ان نذكر ان الجيش هو الهيئة الوطنية الوحيدة التي تملكها مصر في الوقت الحاضر وما عدا ذلك فقد تطرقت اليه يدا مندوبي فرنسا وانجلترا وسيطرت عليه وحورته » ومن هذا نرى ان

(١) راجع ما كتبه السير وليام جريجور في التيمس بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) التيمس بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الجيش كان مقدراً له ان يلعب دوراً مهماً في الحركة الوطنية اذ كان لا بد من ظهور هذه الحركة يوماً من الايام . فبصفته الهيئة الوحيدة التي ما زالت بعيدة عن المراقبة والتي كانت على شيء من النظام والقوة أصبح نقطة الارتكاز الطبيعية التي تجمع حولها السخط القومي الذي كان لا مفر من ظهوره اما عاجلاً أو آجلاً ليجد له مخرجاً فعالاً .

ومن ثم أخذت الامور تتطور تدريجاً ومن تلقاء نفسها فقد بدأ الجيش بالدفاع عن المصالح الخاصة به وانتهى بان أخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح الشعب . ولقد رأينا بدء ذلك التطور في ١٨٧٩ عند اسقاط وزارة نوبار باشا بفعل الضباط الذين تأخرت رتباتهم وكانت المصلحة الخصوصية هي الباعث على العمل . واغلب الظن ان الموظفين الملكيين ما كانوا يتأخرون عن احتذاء حذو الضباط لوان صفوفهم كانت منظمة وقد كانت الحال كذلك في مايو سنة ١٨٨١ عند ما قدم بعض الضباط ومن بينهم عرابي عريضة الى وزير الحرية شككوا فيها من عدم دفع المرتبات وتسخير الجنود . ثم اجرى التحقيق لساعته في تلك الشكوى وتبين انها صحيحة (١) بيد ان مصالح المجموع بدأت تظهر هذه المرة منفصلة عن مصالح الافراد فان العريضة المذكورة اشارت الى مافي نظام الترقيعية من الغبن والمحسوبية في عهد ناظر الحرية عثمان رفقي وهو رجل من الطبقات العليا فلذا كان يعمل على ابقاء الضباط الفلاحين في

(١) كتاب بات الاتف الذكر ص ١٣٣ وما بعدها

الرتب الصغرى . ولقد أصبحت هذه المصالح المشتركة أساس العمل الذي أقدم عليه عرابى واصدقاؤه في يناير وفبراير من العام التالى (١) على أن نظام المحسوية الذى اشتكى منه الضباط لأول مرة لم يستمر معمولا به فقط بل ازدادت وطأته باضطهاد سائر الضباط الذين هم من الفلاحين وترقية الضباط الاتراك أو الجراكسة كافة .



السير ادوارد ماليت  
القنصل العام الانجليزى فى مصر

فلم يكذب منتصف شهر يناير سنة ١٨٨١ حتى قرر عرابى ورفقاؤه أن يقدموا لرياض باشا رئيس الوزارة عريضة أخرى أشد لهجة من سابقتها وطلبوا فيها استقالة وزير الحربية واجراء تحقيق دقيق فى نظام

---

(١) السكتاب الانف الذكر من ١٣٥ - ١٣٨

الترقيات . وكان هذا بمثابة تمرد . لهذا قرر مجلس الوزراء - بعد تردد طويل - ان يجمعه . لكنهم لما لم يجوزوا على القبض على الضباط المذنبين ومحاكمتهم بالطرق المتبعة أمام محكمة عسكرية لجأوا الى حيلة مألوفة في الشرق . فقد طلبوا الى عرابي وضباطين آخرين ممن قدموا العريضة أن يحضروا الى وزارة الحربية بقصد التظاهر بمفاوضتهم فيما يجب اتخاذه من الاجراءات للاحتفال المراد إقامته بمناسبة عقد قران إحدى الاميرات أما حقيقة الامر فانهم كانوا يريدون القبض عليهم والتخلص منهم باى طريقة خفية . وقد نصب الشرك باحكام تام برضاء توفيق باشا نفسه . ولكن الطيور لم تقع فى شباكه فقد نما اليهم خبر المؤامرة بواسطة أحد زملائهم من ضباط القصر فلم يكذب قبض على عرابي ورفيقه حتى ظهر حراس القصر بزعامه صديق لعرابي فى مكان الحادث وطردها ناظر الحربية والقواد الذين كانوا معه فى الحجرة وعادوا ظافرين الى ثيكناتهم يقودهم الضباط المحررون . وفى الحال اصدر الضباط منشوراً شرحوا فيه للجمهور المسألة بمخافيرها وكرروا فيه المطالبة باستقالة ناظر الحربية . فلم يبق ثمت مناص من استقالة عثمان رفقى وعين فى مكانه (١) محمود سامى المعروف بنزعته الدستورية والذي كان مديراً للاوقاف فى وزارة شريف سنة ١٨٧٩ وهو المنصب الذى ظل يشغله فى وزارة رياض

(١) نجد البيان الرسمى عن هذه الفتنة فى مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٢ ص ٢٧ والصفحات التالية

حدثت هذه الثورة الصغيرة في أول فبراير سنة ١٨٨١ وكانت الثورة الباجعة الثانية التي قام بها رجال العسكرية بيد ان نتائجها كانت أبعد وأهم من النتائج التي ترتبت على التمرد الاول . فالكيفية الشاذة التي حاول بها مجلس النظار برمه التستر على ناظر الحرية مع انه كان متهماً باساءة استعمال وظيفته اساءة منظمة والطريقة الشرقية الاستبدادية



محمود باشا سامى البارودى  
فى منفاه

المحضنة التي أرادوا بها تسوية النزاع قد دفعتنا الجيش الى التدخل فى المسألة السياسية مسألة عدم مسئولية الحكومة من بعد عزل اسماعيل واثبتنا فى أذهانهم ان حياتهم ومستقبلهم فضلاً عن مستقبل البلاد غير مأمونين ما دام حكم توفيق الاستبدادى وحماة الاوربيين قائماً

ومن جهة أخرى فان الشعب نفسه أو بالحري طبقاته المتعلمة الميالة للتقاليد الدستورية احسنت بقتة انها في الواقع ليست قليلة الحيلة كما توهمت حتى الآن فان لديها في الجيش قوة مادية متجمعة لو امكن استماتها لجاناب الاصلاح الدستوري لوضعت حدا عاجلا لشقاء البلاد وذلكها . وقد أصبح عرابي وزملاؤه بفضل عملهم الجريء الفعال موضع اعجاب الجميع وبذا اصح العمل الذي كان يراد به مجرد احتجاج عسكري عملا وطنيا مجيدا في نظر الوطنيين وصار عرابي محبوبا لدى الشعب وأصبح يسمى «الرجل الاوحد» ولم يلبث أن وثقت العلاقات الودية بينه وبين الزعماء السياسيين في ذلك العصر (١)

ولقد كان في استطاعة أى انسان أن يتنبأ بان الجيش متى سمنحت له فرصة التقدم الى الامام مرة اخرى فلا يكون ذلك لخدمة مصالحه الشخصية بل لخدمة مصالح البلاد السياسية العامة . ويظهر ان حكومة مصر «ومستشاريها» الاوربيين الى مابعد فتنة أول فبراير بقليل ادركت خطر استمرار التحرش بالجيش فسمت لتهديئة خواطر الضباط المهأججة بان دفعت مرتباتهم في مواعيدها وكررت وعدها لهم مراعاة العدل في الترقية . فلم يأت شهر مابو حني كانت الحالة قد تحسنت الى حد استطاع معه «السير ادوار ماليت» قنصل بريطانيا العام أن يبرق لرؤسائه «بان لديه ما يحمله على اعتقاد ان الثقة أخذت تعود الى ما



كانت عليه « (١) » ولحسن الحظ أو لسوءه لم تلبث هذه الثقة الا زمناً يسيراً . فان رياضاً بعد أن ظن انه هدأ روع الضباط بدأ يفكر في الوسائل التي يمكنه بها التخلص من عرابي ورفقائه ليقضي على الحركة الدستورية التي أخذت تنمو في الجيش في مهبها فشرعت الجواسيس تقتفي خطواتهم ووضعت منازلهم تحت المراقبة المستمرة وتواترت الاشاعات عن إعداد مشروع ذىء لاغتيال عرابي وبعض كبار زملائه وأصبح محمود سامي الذي كان معروفاً بصداقته لعرابي والدستوريين عرضة للمضايقات الدنيئة وكثيراً ما غلبه الخديوى ورياض . (٢) ومن المستحيل أن يعرف الى أى حد كان كل هذا بناء على تحريض المراقبين اللذين كانا على علم طبعاً بهذا التعرّش من جهة النظار . ومن المؤكد انهما لم يفعلا شيئاً لوقفه بل انهما سمحا لرياض بالاستمرار في خططه الخطيرة . وكان الرجل الوحيد الذى احتج على هذه السياسة هو البارون « دى رنج » قنصل فرنسا العام الذى كان شديد العطف على الحركة الوطنية الى حد أنه انحاز الى عرابي في خلال حوادث فبراير . لانه رأى فيها خير دافع لعدوان إنجلترا - بيد أن الخديو لهذا السبب نفسه اضطر أن يطلب الى الحكومة الفرنسية استدعاءه وحدث للبارون دى رنج ما حدث للمستتر فيفيان . فقد استدعى في آخر

---

(١) مصر رفته ٣ سنة ١٨٨٢ ص ٨٢

(٢) راجع كتاب بانث السالف الذكر ص ١٤٦

يوم من الشهر عينه (١) واذا ذاك خلا الجو لرياض ولم يعد يخشى أحداً سوى الضباط أنفسهم ولكيما يجردهم بتاتاً من المقدرة على المقاومة قرر في شهر أغسطس أن يرسل الاورطتين اللتين كانتا بقيادة عرابي وصديقه الحميم عبد العال الى أطراف البلاد الاولى الى اسكندرية والثانية الى دمياط

ولما اعترض محمود سامي على تلك الفكرة طلب اليه أن يستقيل ومن ثم اعطيت نظارة الحرية الى داود باشا صهر الخديو وهو أحد كبار الرجعيين وقد كان دائماً على استعداد لارتكاب أى شيء مرضاة للمصبة الحاكمة . وكان هذا التعيين ايذاناً لعرابي وأصدقائه بأن وقت العمل قد حان . فكانت فاتحة العمل أن رفض طاعة الامر الذى اصدره داود باشا في يوم ٨ سبتمبر بترحيل الاورطتين ثم أرسل في صبيحة اليوم التالى اخطاراً الى توفيق باشا في قصر الاسماعيلية اخبره فيه بأنه هو وجنوده سيكفون بانتظاره في سراي عابدين وفعلاً سار باورطته قاصداً ساحة عابدين تصحبه الاورط النائرة الاخرى من فرسان ومشاة ومدفعية وعسكر أمام السراي وقبيل الساعة الرابعة بعد الظهر وصل الخديو يحف به مستشاروه رياض وسير اوكلند كلفن المراقب الانجليزى العام والقائدستون الاميريكى وبعض ضباط آخرين

---

(١) راجع «مستندات ومختارات» التى سبقت الاشارة اليه وراجع أيضاً «كتاب مصر الحديثة» لورد كرومر المجلد الاول ص ١٨٠

وكان وصوله بعد أن طاف بمدة مراكز عسكرية - عملاً بإشارة  
كلفن - ليستوثق من إخلاص جنودها . فلما تلاقي الخديو بعرايى  
كان المنظر رهيباً جداً كما وصفه عرايى نفسه فيما بعد (١) وأنتا لنعلم



السير ادوارد غورست

### صاحب سياسة الاتفاق الوردى

من مصادر أخرى (٢) أن مستشارى الخديو وعلى الأخص سيراوكلند  
كلفن الحوا عليه بان يقتل عرايى فى الحال رميةً بالرصاص على مرأى  
من الجنود ولكن توفيق خاتمه قواه وكان كل ما فعله أن اصنى لاقوال  
عرايى وبعد تبادل بعض الفاظ الغضب معه دخل السراى تاركاً اتمام  
المفاوضة للمستتر كوكسون القنصل العام بالنيابة الذى جعل يتردد عدة

---

(١) راجع كتاب بلنت المذكور آنفاً ص ١٤٨ - ١٥٠

(٢) راجع كتاب لورد كرومر المذكور آنفاً ص ١٤٨ - ١٨٨

مرات على السراى يحمل حديث كل منها للآخر . واخيراً أسفرت هذه المفاوضات الطويلة عن اذعان الخديو التام . وكانت المطالب التى قدمها عربى منحصرة فى ثلاثة أمور - اسقاط الوزارة ومنح الامة الدستور وزيادة الجيش حتى يبلغ حدة الاقصى وهو ١٨٠٠٠ جندى وقد لى الخديو هذه المطالب الثلاثة وتفرق الجنود وسط هتاف الشعب وتهليله قاصدين ثكناتهم

وهكذا انتهت الثورة دون اراقة قطرة دم واحدة فى سبيلها (١) وقد اتفق أن المستر بلنت نفسه كان موجوداً فى مصر فى ذلك الوقت وأن وصفه لمظاهر الابتهاج والفرح العام فى القاهرة وغيرها من الجهات (١) ليتفق فى جميع تفصيلاته وما شاهده جيلنا الحاضر من الافراح فى تركيا بعد ٢٤ يولية من العام الماضى وفى روسيا بعد صدور منشور القيصر

(١) بأبى عقل لورد كرومر الديمقراطي ان يرى فى حوادث يوم ٩ سبتمبر شيئاً سوى مجرد «فتنة عسكرية» وانك لتجد فى نهايه المجلد التالى من كتابه « مصر الحديثة » جدولاً تاريخياً للحوادث وقد دونت فيه حوادث يوم ٩ سبتمبر كالآتى « تمرد الجيش المصرى مرة أخرى - سقوط وزارة رياض . تعيين شريف باشا رئيساً للوزارة » وربما كان العمل الذى قام به الجنود الانراك بقيادة انور بك ونيازى بك فى يولية سنة ١٩٠٨ «فتنة عسكرية أيضاً» .  
(٢) راجع كتاب بلنت المذكور اعفاً ص ١٥٢ - ١٥٣ . ولا بأس من ايراد بعض جمل وردت فى وصف تلك الافراح قال: «ان الاشهر الثلاثة التى تلت تلك الحادثة المشهورة كانت من أسعد الاوقات التى شهدتها مصر من الوجهة السياسية . وانى لمفتبط لان المقادير اعمدتى بروية ما حدث بعينى رأسى فلم أقف على اخبارها بالسمع والا كنت ارتدت فى صححتها . وفى الواقع أنى لم اشهد فى الماضى ولا اشهد فى المستقبل شيئاً يشبه ما حدث بحال ما . فان الاحزاب السياسية على لكرة ابها وسكان القاهرة قد اتحدت كلمتهم مؤمناً لتحقيق تلك الامنية الوطنية العظيمة لا فرق على ما بطر بين الخديو وبين سائر الرعية . . وسرت فى مصر رنة الفرح بشكل لم يسمع بمثله فى وادى النيل منذ مئات السنين . وليس من المبالغة أن نذكر أن الناس حتى الغرباء منهم كانوا يستوقفون بعضهم بعضاً فيتماقون فى الشوارع فرحين بمهد الحرية الجديد المدهش الذى طلع عليهم على حين فجأة طواع الفجر أثر لينة بحيفة طويلة »

يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠٥ . فان حملة صادقة من الجيش كانت كافية لتحرير أمة بأسرها من قيود الاستعباد وفتحت أمامها طريق الإصلاح الدستوري الحقيقي . وقد عهد عرايى الى شريف باشا المعروف بنزعة الدستورية منذ أيام اسماعيل بتشكيل وزارة وطنية وجعل يوم ٢٦ ديسمبر موعد اجتماع مجلس شورى النواب .

ولكن كيف كان وقع نبأ الثورة فى أوربا ؟ لقد وصف السير وليام جريجورى . وكان اذ ذاك من الافراد القليلين الذين ايدوا الحركة الوطنية - ذلك الوقع فى خطاب ارسله الى التيمس (١) جاء فيه « ان ميلاد الحكومات الجديدة يعان عادة بدق الطبول وضرب الدفوف ولكن هذه الحكومة الوطنية لم تفز من دول اوربا الحرة بدعوة طيبة واحدة مع أن سكان مصر قد رفعوا اكفهم ضارعين الى الله أن يمد فى ممرها ويكمل أعمالها بالنجاح . فلقد قدمت تلك الحكومة الى العالم بين اعراض الساسة وقدح رجال الحكومة ولعن الاسواق المالية » . وكانت الصحافة الانجليزية قد بدأت فعلا بعد فتنة أول فبراير تدخل الذعر فى أنفس الجمهور لظهور قوة جديدة فى ميدان السياسة . فقد تبين أن الجيش باخضاعه الحكومة المصرية لارادته قد ادخل على الحالة عاملا جديداً قضي على التدابير السابقة قضاء مبرماً وجعل تحديد المركز من جديد امراً ضرورياً لاندوحة عنه فى الغالب . وشرعت التيمس تشير بعموض

الى « ما لانجلترا من المصالح السياسية العظيمة في مصر » تلك المصالح التي لا يمكن التغلبي عنها بحال من الاحوال وفي شهر مايو سافر السيد إدوارد ماليت الى الاستانة في مهمة غامضة لاستطلاع رأى الباب العالي على ما يظهر وتبين مقدار استعدادده لاتخاذ ما يلزم من الاجراءات لصدد عرابي واخماد فتنة الجيش (١) ولا بد أن تكون قد دارت وقتذاك مفاوضات سياسية كثيرة لا تزال في طي الكتمان فان مراسل التيه من الاسكندري المطلع على الاحوال اعترف فعلا في شهر أغسطس أي قبل الرحلة بانه « لا يوجد مصري خبير يخالجه أدنى شك في أن بريطانيا وفرنسا تتلا كمان الان من أجل امتلاك مصر النهائي وان هذا التلاكم يجري الآن بالقفايز » (٢)

على ان ثورة ٩ سبتمبر كانت هي التي اثارت ثائر سياسة اوربا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة . وكأنما كان صيحة في واد ذلك المنشور الذي وزعه عرابي في ذلك اليوم المصيب على ممثلي الدول العظمى يشرح لهم فيه العوامل التي دفعت الجيش الى فعل ما فعل ويؤكد لهم ان النظام الجديد « سيستمر على حماية مصالح جميع رعايا الدول الموالية » (٣) ولقد شعر القوم بحق ان القائمين بالحركة الوطنية مهما حسنت نياتهم لن يستطيعوا عدم مساس مال الاجانب من المصالح المتعددة التي تمثلها

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٢٤

(٢) التيس يوم ١٧ أغسطس سنة ١٨٨١

(٣) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٤ - ٥

المراقبة الاوربية وكثرة الموظفين الاجانب والرخص العدة التى يتمتع بها الاجانب بعثهم بالامتيازات الممنوحة لهم . وكانت اوربا على يقين من أن مصالحها المزعومة في مصر قائمة على مجرد النهب والسلب وانها ستضحي عاجلا أو آجلا في سبيل ما هو أهم منها الا وهو مصالح الامة المصرية متى اصبحت مصر مستقلة عزيزة الجانب . وبهذا اعترف مراسل التيمس الاسكندري اذ قال « ان من العبث اخفاء هذه الحقيقة فان القائمين بالحركة لا غرض لهم سوى هدم التدخل الاجنبى فى الادارة المصرية واذا جاز القول بان تلك النية كانت منذ اسبوعين قاصرة على لفيف من الضباط فانها ليست كذلك اليوم . ان سكان الاسكندرية والقاهرة المدنيين على الاقل - وهم المعروفون عادة بعدم الاهتمام بما يحدث من الامور - يجذون عمل الجنود كل التحجيز وهم الآن أشد جرأة من غيرهم على الجهر باغراضهم » . (١) وهذه أقوال مبالغ فيها طبعا لان « هدم التدخل الاجنبى » ما كان يعقل ان يكون الغرض الرئيسى من الحركة الوطنية بل كان غرضها المباشر الاستقلال بحكومة البلاد .

واذ كان التدخل الاجنبى حائلا دون تحقيق تلك الغاية فقد كان يعتبر بلا ريب عقبة ينبغي ازالتها بمنتهى السرعة . ففى الحال شرعت الصحف الوطنية التى تعاطم شأنها كثيرا - كما هو المعتاد فى اوائل أيام الحرية - توجه انتقاداتها الى ما كان من الاعمال الادارية في عهد

المراقبة (١) بل ان البرلمان نفسه قام بعد ذلك يطلب الى المصالح المختلفة ان توافيه بالتقارير المسببة ليفضح بها المساوىء التى ارتكبها من كانوا مسيطرين على تلك المصالح ولهتدى بها فى ادخال ما يراه لازما من الاصلاحات : والواقع أن الحركة كلها وما نتج عنها من الثورة كانت تكون عديمة المعنى اذا هى لم تؤد الى تحرير البلاد من النير المزدوج نير الاستبداد الوطنى والمراقبة الاجنبية وان البرلمان ما كان ليكون ذا فائدة مطلقا ان لم يكن بمثابة مدفع يدك حصون هاتين القوتين الرجعتين فلا جرم اذن ان احدثت انباء الثورة شيئا من الذعر فى اوربا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة . فنذ خلع اسماعيل لم يدر فى خلد رجال السياسة أو حملة القراطيس ان مصر قد تسبب لهم متاعب جديدة فى المستقبل . ثم ها هى تدابيرهم الجميلة تنهار دفعة واحدة . ولكن ماذا عسهم يصنعون؟ فالشرذمة الصعبة المراس من الجمهور وبينها من كان منذ عامين يندد

---

(١) راجع ما ورد فى ص ١٦٤ من كتاب مستر بلنت الانف الذكر اذ قال : « الا ان وقد أصبحت الصحافة حرة فانها بدأت تندد بما حدث من المساوىء الشنيعة فى العهد الماضى مثل الحور فى تقرير الضرائب ومحاماة الاوربيين على حساب الاهالى فى عهد المراقبة المالية الاجنبية وكثرة عدد الوظائف الكبرى غير الضرورية واشغالها بالانجليز والفرنسيين وسيطرة هؤلاء على ادولة السكة الحديدية ومصاغة الدومين اللتين أصبحتا فى أيدي وكلاء آل روتشيلد وتلك الفضيحة وهى اهانة دار الاوبرا الاوربية بالقاهرة يبلغ و ٩٠٠٠ جنيه فى العام فى حين ان البلاد كانت فى حالة فقر مدقع . ولقد حملت الصحف حملة شعواء . . على المواخير وبيوت الخمر ودور النساء المنعطة التى أخذت تنشر فى انحاء العاصمة فى ظل الامتيازات واغضبت كل مسلم غيور على دينه . وقد أشار البرد كرومر فى المجلد الثانى من كتابه الانف الذكر ص ١١٢ الى تلك الحملة الصحفية فقال : « فى الوقت نفسه كانت الصحف الوطنية تستعرج حقيقة الاهالى اذ جعلت تحل على الاوربيين وطريقتهم فى الحكم بشكل يحرك التعصب الدينى الاسلامى » .



بخلع اسماعيل تنديدا شديداً وينحى باللائمة على انجلترا لتدخلها في شؤون مصر - غيرت رأيها الآن وأصبحت تحض على احتلال مصر في الحال (١).

وفي خلال عامين من هذا التدخل الذي لا مسوغ له وإنشاء المراقبة السياسية اعتادت آذان الجمهور على سماع ان مصر لم تعد بعد دولة مستقلة فترتب على هذا ان الفريق الآنف الذكر لم يلق معارضة تذكر عند ما اشار باحتلال وادي النيل بل اكتفى المعارضون بزعمهم ان الاحتلال الانجليزي سيلقى معارضة حتماً لامن فرنسا فحسب بل من اوربا على الأرجح ومن ثم يصير الاحتلال محفوفاً بالخطر . كذلك رؤى من ناحية أخرى ان فكرة الاحتلال المشترك بواسطة انجلترا وفرنسا لا تقل في خطورتها عن الفكرة السابقة اذ كان معنى ذلك احتلال انجلترا وفرنسا لمصر احتلالاً دائماً وهو ما يقضى قضاء مبرماً على مطامع بريطانيا القديمة الاستعمارية فلم يبق والحالة هكذا الا ان تختار انجلترا اخف الضررين فتعود الى حيلها العتيقة وتدعو تركيا للتدخل مع تربص الفرصة المناسبة للقيام بعمل حاسم (٢).

ومع ذلك قد حبط سعيها لتنفيذ تلك الفكرة حيوطاً مخزياً ذلك أن اللورد غرانفيل بمجرد أن سمع بالثورة اراد ان يسبق فرنسا الى

---

(١) راجع خطاب سير جوليان جولد سميث للتيمس بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١  
(٢) كانت التيمس بصمة خاصة من هذا الرأي مما اها كانت الى عهد قريب تعتبره ضرباً من الحيلالات

العمل فكاف القائم بأعمال السفارة البريطانية في باريس بمقابلة المسيو بار تليمي سنت هيلير وزير خارجية فرنسا اذ ذاك ليباحثه في الحالة الجديدة « بحرية » وليبين له « ماتلقه حكومة جلالة الملكة من الامة الكبرى على خطة التهدئة والمسالمة من جانب حكومتى انجلترا وفرنسا في الازمة المصرية الحاضرة » (١) بيدان سنت هيلير لم يكن اقل مهارة من لورد غرانفيل . فقد صرح للمستردامز بأن « سياسته نحو مصر اشهر من نار على علم لم يطرأ عليها اي تغيير وتلخص في وجوب استعمال العراحة المطلقة بين الحكومتين في المستقبل كما كانت حالهما في الماضي مع استمرار اشتراكهما في العمل مهما كانت الظروف » . وهو على استعداد — كما اعترف المستردامز في تقريره عن هذه الحادثة « للاتفاق مع فخامتكم في الوقت المناسب على اتخاذ ما يستقر عليه رأى الحكومتين من الاجراءات وانه اشار فعلا الى بسط رقابة عسكرية انجليزية فرنسية على مصر . وقد عارض سعادته معارضة شديدة في ارسال جنود تركية الى مصر في الظروف الحاضرة لان ذلك يؤدي الى تعزيز تقوذا السلطان في مصر » ولشد ما كان وقع هذه الصدمة العنيفة التي تركت اللورد غرانفيل حائرا مرتبكا فعمد الى مناورة سياسية بان زعم انه نفي اليه ان الخديو قد طلب الى الباب العالي ان يتدخل في النزاع فيرسل جنودا تركية . ومع ان الحكومة البريطانية تمنع في الوقت الحاضر في استعمال

---

(١) يجد القارىء هذه المفاوضات بينهما في مصر رقم ٣ (١٨٨٢)

وسائل القمع والعنف الا انها مع لك « لا ترى بأسا من ان يرسل السلطان بموافقة انجلترا وفرنسا قائدا تركيا الى مصر » . ولكن سنت هيلير لم يكن ليوافق علي هذه الفكرة أيضا بل آثر « بسط رقابة عسكرية مشتركة يضطلع باعبائها قائد فرنسي وآخر انجليزي فيعيدان النظام الى الجيش المصرى » . ثم اضاف الى ذلك قوله « ان ارسال قائد تركى قد يؤدى الى اجراءات اخرى تكون خاتمتها احتلال تركيا لمصر بصفة دائمة » . فلم يسمع اللورد غرانفيل الا اللغاء الامر الذى سبق ان ارسله الى لورد دوفرين السفير البريطانى فى الاستانة وطلب اليه « ان يقنع السلطان بالعدول عن ارسال قائد تركى الى مصر » وعلى العموم « ان ينصح للباب العالى بأن لا يتسرع فى امر من الامور » .

وقد حدث كل ذلك فى خلال الخمسة الايام التى اعقبت الثورة وكانت النتيجة ان انجلترا اقتنعت بعجزها عن عمل اى شىء حاسم ضد الثورة الا اذا رضيت عن فكرة الاحتلال الفرنسى للاتجلىزى لمصر وبذا تقضى الى الابد على كل فرصة قد تسنح لها فى المستقبل للانفراد باحتلال مصر . وقد ظل استياء الصحف من هذه الحالة ماثلا بطريقة غريبة الى وقت طويل فقد كتب مراسل التيمس الاسكندري يقول (١) « لقد تمكنا فى خلال عامين اثنين من اصلاح الفساد الذى ترتب على اسراف عشرة اعوام ثم انا حسنا حالة الفلاح المالية وخلصناه من الظلم

والاستبداد فكانت نتيجة كل ذلك انه وجد نفسه اليوم اشقى منه في عهد اسماعيل باشا . فاذا ما استمعت له شكا اليك من ان الموظف الانجليزى يتناول مرتبا يزيد اضعافا مضاعفة عن مرتب الموظف المصرى وان غاية الانجليز الحقيقية هي تفضيم الادارة المالية التى يهتمون اويهم انجلترا امرها وانه ينبغى عليهم ان يعملوا بلا أجر أو ان يتقاضوا هذا الاجر من انجلترا ... فان كنا لانريد الا فعل الخير لذاته فجدد بنا ان تنهى عما نحاوله ولا سيما ان الشعب ييغضنا ولا يثق فينا مطلقا هذا فضلا عن اننا نتسبب في اثاره القلاقل عن غير عمد » وان هذا العويل ليدكرنا بقصة الثعلب المذكورة فى خرافة ايسوب ولكن عنقود العنب فى هذه الحالة لم يكن بطبيعته بعيدا عن متناول القوم بل ان السياسة الفرنسية هي التى اقصته عنهم . وقد كتبت التيمس تعليقا على اقوال مراسلها فقالت (١) « وسواء اكان ذلك هو الشعور العمومى أم لم يكن فقد كان ينبغى ان يحسب حسابه . وان وجوده الا ان يجعل دفاع احدى الدولتين ( انجلترا وفرنسا ) عن الاستقلال المصرى مهمة شاقة . فاذا ما ظهرت انجلترا ارتهااحا لتلك السياسة التى قد تكون من جهة ائبل الاعلى للسياسة التى ينبغى اتباعها فانها تكون قد اقرت نفس السياسة التى كانت تميل اليها فرنسا والتى كان آخر من عمل بها المسيو دى رنج ممثل فرنسا الذى لا يزال العهد به قريبا » .

ولعمري ان مثل هذه الاقوال من صحيفة استعمارية انجليزية لهو عنوان التشاؤم الصريح ولكن الانسان لا يسمه الا ان يسلم بوجود مسوغ لهذا الشعور فحسبك ثورة تنطوى على الجراءة الشديدة لا تهدد مصالح انجلترا المالية بل تهدد مصالحها السياسية أيضاً ومع ذلك فليس ثمت من وسيلة لدفع الاذى وذلك نظراً لموقف فرنسا . وقد كتبت التيمس (١) تقول « وبما تحتم علينا الظروف قريباً أن نسير على المبدأ الذى أساسه ان انجلترا مادامت مهيمنة على الهند فانها لا تستطيع أن ترى مصالحها السياسية فى مصر فى المقام الثانى » . وهى كلمات تدل على الجراءة ولكنها مع الاسف ذهبت صيحة فى واد لان انجلترا لا يمكنها أن تشتبك فى حرب طاحنة مع العالم كله من أجل مصر فلم يبق أمامها غير أن تذعن للمقادير وتترقب الفرص .

ومع ذلك فقد كانت ثمت بارقة امل ضئيلة أشار السير اوكلند كلفن وتثذ اليها فى مذكرة خاصة . ذلك أنه كتب بعد الثورة بعشرة أيام يقول (٢) « أما فيما يختص بالحالة العامة فهى فى نظري أشبه بمجرد هدنة . فالاتفاقية التى توصلنا الى عقدها تفسح لنا الوقت قليلاً لنستطلع فيه كنهه القوى التى تعمل حولنا وما ينبغى علينا عمله للاستفادة منها أو للقضاء عليها ... فالجيش ثمل بما ناله من ظفر والضباط

(١) التيمس فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) راجع كتاب لورد كرومر الالف الذكر ص ٢٠٦ وما بعدها . ولا توجد هذه الوثيقة بين الأوراق البرلمانية المنشورة ويظهر انه رأى من الحكمة اخفاؤها .

دخل في روعهم أن مهمتهم هي تخليص مصر وانايتها الحرية . أما الاعيان الذين يوجد منهم الآن في القاهرة عدد عظيم فانهم وان كانوا قد استباحوا لانفسهم حق المطالبة بتوسيع الحرية المدنية وأنكروا على الضباط الحق في تقديم العرائض أو التدخل في المسألة - الا أنهم كانوا لا يقلون عنهم رغبة في الحصول على بعض الحقوق . وتسير الأمور في طريق التسوية بشكل منظم يدعو الى الإعجاب ولكن يترتب الأمل في النجاح النهائي على (١) تفرق الجنود الى المراكز المخصصة لهم (٢) وعلى ما يظهره الاعيان في مطالبهم من روح الاعتدال (٣) وعلى مهارة الوزراء وحزمهم في سلوكهم مع الجيش والاعيان ... والى هذه الغاية أريد أن انصرف فأقدم لشريف باشا النصيحة متى حان وقت المناقشة . وصفوة القول هي أننا نرجو بالنصيحة التعجيل في تنفيذ الاجراءات الخاصة بالجيش ومناقشة عرائض الاعيان مناقشة معقولة عسي أن تتوصل الى تحويل هذه الهدنة الى سلام دائم .

ومن هذا يرى الانسان ان كل ما كان السير او كلند كلفن يؤمله هو أن تكون العناصر المدنية في الحركة الوطنية أكثر اعتدالا وأسلس قياداً من الجيش حتى اذا تحقق هذا الامل وأمكن التخصص من الجيش وقواده امننت عواقب الثورة . وفي الواقع لم يكن ثمت

شئ يستحيل تنفيذه في هذه الخطة فان الحزبين اللذين قاما بالحركة الوطنية كانا في الحقيقة يمثلان طبقتين متضادتين مختلفتين عن بعضهما اختلافا شديداً كبيراً. فالأعيان كانوا يمثلون طبقة الاغنياء أصحاب الأراضي الواسعة ومعظمهم من الأتراك أو الجراكسة. أما الجيش فقد كان رجاله من الفلاحين. علي ان شريف باشا نفسه كان رجلاً تركيا من كبار الملاك في مصر وربما كان آخر ما يروق له هو أن يدافع عن حقوق الفلاحين. وفي التاريخ أمثلة عديدة على ثورات يرجع حبوطها الى نفس الطبقات التي رفعت على اكتاف الثورة الى منصة الحكم. ويوجد ما يحمل علي اعتقاد ان يتكرر هذا في مصر. بل ظهرت بوادره فأن شريف باشا أكد فعلاً للسير ادوارد ماليت في يوم ٢١ سبتمبر أي بعد يومين من ارسال المذكرة السالفة الذكر الى لندن بأنه « ينوي فيما بعد أن يدعو مجلس شورى النواب للاجتماع وانه يأمل أن هذا المجلس يصبح تدريجياً الممثل الشرعي لحاجات البلاد الداخلية وبهذا يجرد الجيش من الصفة التي انتحلها لنفسه في الحركة الاخيرة (١). ولعمري ما أبلغ كلمة « انتحلها » هذه ان صبح أن شريف باشا نطق بها فعلاً إذ تدل على مبلغ استعداد الناس لتناسي الاسباب التي كانت سبباً الى تبوؤهم منصة الحكم. وفضلاً عن ذلك فإنها دلت على فراسة السير

---

(١) كتاب اللورد كرومر الاف الدكر ص ٢٠٦. وقد أحست حكومة ذلك الوقت هذا المستند أيضاً

أو كئند كلفن في امكان التفريق بين الاعيان والجيش الذي كان الدعامة  
الحقيقية الوحيدة للثورة<sup>(١)</sup>

وهكذا لم يسمع انجلترا بعد ان رأت استحالة استعمال الشدة في هذه  
الظروف الا أن تستقر في مكانها مؤقتاً وتترقب ما تأتي به الحوادث  
مؤملة أن تكون النتيجة خيراً مما كان يتوقعه الانسان من استقراء  
الحالة السائدة وقتذاك . ولقد كان هذا الامل ضعيفاً بلا ريب كما أن  
تغلغله في نفسها كان ماساً بكرامتها ولكن ماحيلتها اذا كان ذلك  
جهد استطاعتها . ولعمري إنه لموقف لا يجدي معه القوة شيئاً .



---

(١) ذكر الورد كرومر في كتابه الالف الذكر هي ١٨٨ « انه كان في استطاعة  
البياني ذلك الاستمادة من ميل الحزبين الى العرق . فلهذا كان أهم ما في الامر أن لا يتحدا



## الفصل العاشر

وقفة انجلترا بين السلم والحرب

في خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من سنة ١٨٨١ بدأت الامور في مصر تسير سيرا هادئا كان في ظاهره مطابقا لرغبات السير أوكلند كولفن فلم يبد من عرابي ما يدل على الجنوح للديكتاتورية بل أظهر من أول الامر استعدادا للنزول على حكم العقل واتباع رغبات الفريق المدني من القائمين بالحركة الوطنية. فما كادت الثورة تخمد نارها حتى وجه بنفسه دعوة للاعيان يستحضرهم فيها للقاهرة للاتفاق معهم على ما يجب اتخاذه من التدابير الاخرى. ولما تولى شريف باشا رئاسة الوزارة أظهر عرابي رغبته في مغادرة القاهرة بصحبة فرقة تنفيذ لاوامر الوزارة السالفة . وقد غادرها بالفعل في يوم ٦ أكتوبر حيث احتشدت الجماهير الخفيرة لوداعه بالمحطة . وقد خطب الناس فتغنى بالثورة السلمية التي قاموا بها وامتدح « ماعمله الجيش الذي يتجه نحو الغاية الوحيدة التي تصبو اليها البلاد الا وهي خير الامة (١) » . ولقد حضر ' الى القاهرة فيما بعد يصحبه من ضباط الاورط الاخرى ضابطان برتبة أميرالاي لمقابلة السير أوكلند كولفن لمقابلة خاصة فكان

(١) راجع كتاب لورد كرومر السالف الذكر ص ٢٥٨ وكتاب بلنت المذكور ص ١٧٠

الكلامه - باعتراف السير ادوارد ماليت نفسه - « وقع حسن في النفوس » وقد أنكر عرابي - كما قرر السير ادوارد ماليت - « وجود أى عداء نحو الاجانب قائلًا إن كل ما عرفه المصريون عن الحرية ومعظم ما نالوه منها انما يرجع الفضل فيه الاجانب (١) . ولم يخف السير اوكلند كولفن نفسه دهشته المنطوية على السرور لهذه المقابلة فقد كتب يقول « ان ما تركه عرابي في نفسى من الاثر باعتداله في الكلام ورزائته ولهجته السلمية - جعلنى أعتقد بأنه رجل مخلص ماضى العزيمة ولكنه ليس بالرجل العلى (٢) » . وهى حقيقة لا ريب فيها وفي الواقع فان أنصار الاحتلال فيما بعد كانوا هم وحدهم الذين تخيلوا أن ذلك الفلاح الساذج والوطنى الغيور ليس الا مشاغبا يرمى الى أن يكون كقيصر . على أن عرابي كان فى الحقيقة - باعتراف كل من عرفه شخصيا - فيلسوفا خياليا أكثر منه جنديا أو ثوريا سواء بنزعه أو عن عقيدة (٣) . نعم كان عرابي قبل كل شىء رجلا خياليا كما لاحظ ذلك السير اوكلند كولفن - ولكنه لم يكن خياليا بالمعنى الذى يقصده الموظفين الانجليزى الهندي الماكر بل بالمعنى الاسمى

(١) مصر رقم ٣ ( ١٨٨٢ ) ص ٧٢  
(٢) راجع كتاب الررد كوهر السالف الذكر ص ٢١٠ . أشار مراسل التيمس الاسكندري فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ الى المطالب الذى قدمها عرابي وقتئذ فقال « ان مطالبهم ليست توربا محال من الاحوال بل ان كل ما يريدونه هو أن يحل العدل والنظام محل الظلم والاستبداد . وقد وصف عرابي بأنه لسان الحرية العربية المصيح »

(٣) راجع وصفه به له - وكان رجلا معروفا حذوا - فى كتاب التاريخ السرى ص ١٣٩ و ص ١٤٠ .

الذى يراد به أن يكون زعيم كل ثورة عمليا . ولقد أظهرت الحوادث  
فيما بعد ان لرجل لم يكن بحال ما أهلا للعبء الذى ألقاه التاريخ على  
عاتقه فى أحوال غريبة . وقد جاء ذلك مؤيدا لرأى عارفيه فيه وهو انه



لورد غراى

وزير خارجية إنجلترا

كان خيالاً عظيم النقة باللاس لا مأرب له عدا خدمة بلاده ولكنه لم  
يكن مثال العمل ومضاء العزيمة .

علي أنه برهن فى ظرفين آخرين علي انه ليس بذلك المشاغب

الخطر الذى مسلأ نفس السير اوكلند كولفن رعباً فى الماضى . فعند ماصدر الامر العالى الخديو» بدعوة مجلس النواب الى الانقضاء اشتد الخلاف بين شريف باشا وعرابى فقد أراد الاول أن يكون انعقاد المجلس على القاعدة الضيقة التى حددها قانون سنة ١٨٦٦ بينما أصر الثابى على تنفيذ قانون الانتخاب الذى وضعه شريف باشا نفسه فى الاشهر الاخيرة من حكم اسماعيل باشا ولكنه لم يعتمد بسبب خلع الخديو . وهذا القانون أكثر ديمقراطية من الاول . ولا جدال أن فى الحق كان بجانب عرابى . فقد كان عدلا ان يستأنف النظام الجديد الذى قرره ثورة ٩ سبتمبر السير بالانظمة السياسية من النقطة التى وقفت عندها بسبب تدخل أوربا العنيف . وقد ناضل عرابى عن رأيه أشد نضال وأيده فيه عدد كبير من الاعيان . ومع ذلك فان شريف لما أبى التحول عن رأيه - عملا بوصية السير اوكلند كولفن - وهدد فعلا بالاستقالة لم يمثل عرابى دور الديكتاتور بان القلجأ الى حكم القوة بل رضح فى النهاية ووافق على احياء قانون ١٨٦٦ (١)

أما الطرف الثانى فكان وقت تقرير اعتمادات الجيش فى سنة ١٨٨٢ . افان الخديو كان قد وعد فى ٩ سبتمبر بزيادة عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ وقد رأى محمود سامى - ناظر الحربية ان تلك الزيادة تتكلف ٦٠٠.٠٠٠ جنيه فعارض السير اوكلند كولفن محتجاً بأن حالة الخزانة لا تسمح بأكثر

من ٥٢٢٠٠٠ جنيه وهو مبلغ كاف لا بلاغ عدد الجيش الى ١٥٠٠٠ ر٥٠٠  
وتلا ذلك نزاع طويل ينطوى على الخطر بين ادارة المراقبة والجيش .  
لو أن عرابي كان حقيقة يريد أن يلعب دور الديكتاتور لاتهن تلك  
فرصة وأصر على رأيه لاسيما ان الجيش كان سنده الوحيد فضلا عن  
النه كان عماد الثورة . الا أنه عدل عن رأيه بعد مفاوضات طويلة  
أتملة على أمل ان يسدد ذلك العجز بالاقتصاد في جهات أخرى (١)

ثم ان العناصر المدنية في الحركة الوطنية أظهرت بشكل لايمارى  
فيه استعدادها لاتماحج طريق الاعتدال . وند توفى شريف باشا في  
خلال فصل الخريف على وضع القانون النظامى الذى تحدده به سلطة  
البرلمان واعتزم عرضه على مجلس النواب عند انعقاده فى أواخر  
ديسمبر . وبعد استشارات عديدة بينه وبين المراقبة قرر أن لايتناول  
اختصاصات البرلمان البحث فى الاتاة المفروضة للباب العالى ولا فى  
الدين العام وجميع ديون الخزاة مما ترتب على قانون التصفية أو العقود  
الدولية الأخرى . فلم يسمح لممثلى الامة بمناقشة هذه المسائل بل تقرر  
تركها بتاتا للمراقبين وللوزارة . وتدرخص للبرلمان بأبداء رأيه فى  
الابواب الأخرى من الميزاية بدرز أخذ الاقتراع . أما فيما يختص  
بسن تشريع جديد أو فرض ضرائب جديدة فقد خول البرلمان حق

(١) راجع نفس كتاب ص ١٧٧ . كما استقرت سنة ١٩٠٤ فى المراسم  
السراوكلند كولفن وعرابي .

اعطاء صوت قاطع فيها بمعنى أن القوانين أو الضرائب الجديدة لا تصبح نافذة ما لم يصادق عليها المجلس . ولكن حتى في هاتين المسألتين لم تكن للبرلمان سلطة البدء في العمل من تلقاء نفسه بل كانت هذه من اختصاص النظار وخدمهم وهم ضلاعن ذلك لم يكونوا مسؤولين مسئولية تامة أمام البرلمان (١) .

ذلك كان مشروع دستور شريف باشا ومنه نرى أنه كان غاية في الاعتدال . بل ان اعتداله كان بمثابة تنازل الامة عن حكم نفسها بنفسها وهو أهم ما أحرزته الثورة التي لم تخمد بعد . اذ كيف تستطيع أن تحكم أمة من الامة متى نفسها حرمت من كل سيطرة على مالية البلاد ؟ بل إن مجلس الدوما الروسى نفسه وهو أقرب مجالس العالم النيابية الى الوهم يسيطر فعلا على قسم كبير من الميزانية فلا ينفذ الا بعد موافقة المجلس عليه اما في الحالة التي نحن بصدددها فقد اريد اخراج نصف الميزانية جملة من اختصاص البرلمان مع جعل رأيه استشاريا فقط في النصف الثانى . فلا عجب اذا تدمر من هذا الترتيب الفريق الاكبر من المصلحين وطلبوا أن تكون للبرلمان السيطرة التامة على قسم الميزانية الذى لم يخصص لسداد الدين العام أو لاستيفاء التهميدات الدولية الاخرى على الاقل . . ومع ذلك فتعلم بيد من ذلك الفريق مايدل على أنه متثبت رأي . . . تشبثا صحيحا . وقد قال بهذه

(١) اليمس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢

المناسبة الشيخ محمد عبده أحد كبار الزعماء الوطنيين «لقد لبثنا مئات السنين في انتظار حريتنا. ففى وسعنا انتظار بضعة أشهر أخرى» (١) أى ان المسألة كانت فى الحقيقة مسألة مصابرة يصحبها شىء من المساومة من الجانبين لذلك كان يؤمل الوصول فى النهاية الى تسوية ودية .

ولقد كان كل شىء يدل على اتجاه الامور فى سبيل حل الازمة حلاً مرضياً كما خطر للسیر اوكلند كولفن . وفى ٤ أكتوبر عاد مسيو دى سانت هيلير الى محادثة اللورد ليونز السفير البريطانى فى باريس فى استصواب ارسال قائدين لمصر « ليكون لهما فى الجيش نفس المركز الذى للمراقب الانجليزى وزميله الفرنسى حيال المالية » (٢)

ولكن اللورد غرانفيل كان الآن أقل ميلاً منه فى أى زمن سابق لسماع مثل هذه الاقتراحات فلم يجر جواباً بل أكد لموزورس باشا السفير التركى فى لندن فى حديثه معه فى اليوم نفسه « بأننا بقطع النظر عما هو دأثر من الاشاعات لانزغب بالمرة فى القيام بأجراءات ما ترمى الى الاحتلال الانجليزى أو ضم مصر إلينا - ومن باب اولى لانزغب فى أن تحتلها دولة أخرى أو تضمها إليها » (٣) على أنه حدث وقتئذ حادث كان كافياً لبيان هذه الامانى الكبيرة التى كانت الحكومة البريطانية تمنى نفسها بها لحل الازمة حلاً «مرضياً»

(١) راجع كتاب بلت الانف الذكر ص ١٨٠

(٢) « مصر » رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٣٤

(٣) المصدر نفسه ص ٣٣٠

فان السلطان - مع أنه طلب اليه ألا يتدخل في الازمة - زين له أن أن يرسل الى مصر مندوبين للمحافظة على مالباب العالي من حقوق السيادة . فاكاد المندوبان تطأ أقدامهما أرض الاسكندرية حتي خطا لورد غرانفيل نفسه - وكان يخلق به أن يعتبر الحادث محققاً لا منيته - الخطوة الاولى بأن اقترح على فرنسا الاحتجاج على عمل السلطان وذلك بأن يقدم السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسي « مذكرة مشتركة الى الخديو وشريف باشا مغزاها أن لديهما تعليمات تنص على بان يقدموا لحكومة سمو الخديو ماتريده من المساعدة للاحتفاظ استقلال مصر الداخلى كما حددته الفرمانات الشاهانية »

بل ذهب لورد غرانفيل الى أبعد من هذا . ففي ٢٥ سبتمبر أى بعد عودته من الاستانة اقترح السير ادوارد ماليت على حكومته بمناسبة ما كانت عليه الاحوال عقب الثورة مباشرة أن ترسل بارجة حربية لترابط في مياه الاسكندرية خلال فصل الشتاء « لتخفيف وطأة ما يشعر به الاوريون في القاهرة والاسكندرية من الفرع لعدم وجود مكان مأمون يلتجئون اليه وقت حدوث قلاقل » . ولم يكن هذا طبعاً سوى مجرد تلميح ولكن بطريقة سياسية الى استصواب إيجاد وسائل الدفاع الكافية على مقربة من محل الحوادث للتدخل في الامر اذا جد جد الثورة مرة أخرى ولم يفت هذا التلميح اللورد غرانفيل ففي نفس الوقت الذى قدم فيه اقتراحه السابق الى سانت هيلير « لصيانة



استقلال مصر الداخلى من الانتلاس الذى يحاوله السلطان اقترح  
أيضاً أن ترسل كل من الدولتين بارجة حرية لتخفيف « وطأة الفرع »  
وقد ابتهج الميودي سانت هيلير أياً ابتهاج بسنوح تلك الفرصة  
لتحقيق فكرة العمل المشترك ومن ثم صدرت الاوامر للبارجتين  
بالسفر الى الاسكندرية . وسرعان ماظهر تأثير ذلك التصرف . فان  
الجمهور فى القاهرة وفى الاستانة فزع أياً فزع وجعل الناس بعد ما  
رأوه من البرقيات المقلقة الواردة من العاصمتين يتساءلون عن  
معنى تلك المظاهرة البحرية الفجائية . وقد أبرق السير ادوارد  
ماليت متماسياً نصيبه من المسئولية الى اللورد غرانفيل يسأله  
كيف يفسر للخيديو ورجال الحركة الوطنية هذا العمل  
المدائى الذى لا مسوغ له . وهنا وجد اللورد غرانفيل نفسه  
فى ورطة فقد كان حسب لتأثير المظاهرة فى الاستانة حساباً  
أكبر من تأثيرها فى القاهرة . لان سياسته الاخيرة كانت  
تقضى بقدر الاستطاعة بعدم إثارة وساوس المصريين . ومالبت  
أن اقترح اللورد دوفرين اقتراحاً أخرجه من ورطته ويتلخص  
فى ابلاغ السلطان أن سحب البارجتين يتوقف على إعادة  
مندوبيه الى الاستانة . فقبل الاقتراح وفى عشية وصول البارجتين  
أضطر المندوبان الى أن يستأنفا السفر عائدين ادراجهما الى سيدهما

قبل أن يفعل شيئاً يستحق الذكر . ثم ما لبث أن عادت البارجتان (١) الى محطتيهما البحريتين ولم يكن قد مضى على وصولهما الى مياه الاسكندرية اربع وعشرون ساعة .

وان هذا الحادث ليفضح السياسة التي كان يقوم بها وزير خارجية بريطانيا وقتذاك في أقبح مظاهرها وانه ليدلك في الوقت نفسه على أن السياسة التي كان ينهجها القوم وقتئذ هي أن يتركوا حبل الحوادث في مصر على الغارب دون أن يتدخل أحد فيها أملا في أن يتمكن رجال من أمثال السير ادوارد ماليت والسير أوكلند من تحويل الثورة في اتجاه غير مؤذ وقد حان الوقت الذي بلغ فيه الرضا عن الحالة مبلغا كبيرا الى حد أن صار يتغني به القوم صراحة وأن يؤكدوا لمن عسى أن يهمهم ذلك التوكيد - أنهم لو واصلوا على السير كما بدأوا فلا يلبث أن يتحول ذلك الرضا الى فعل الخير حتما . وفي ٤ نوفمبر سطر اللورد غرانفيل الى السير ادوارد ماليت تلك الرسالة التي أصبحت منذ ذلك الحين أشهر من نار على علم . فقد أشار اللورد فيها الى ثورة ٩ سبتمبر واستبدال وزارة رياض بوزارة وطنية فقال (٢) « انك تقول انه كان ثمة اعتقاد عام بأن رياحا كانا يمتدحان تأييد انجلترا الخاص وان الخديو لم يستبقه في انواراز الا ناديا من اغصاب حكومة جلالة

(١) مسرودة ٣ (١٩١٢) ج ٥ - ٦ -

(٢) المصدر نفسه رقم ١ (١٨٨٢)

المللكة . ولكن ينبغي أن يفهم المصريون حق الفهم ان انجلترا لا تبقى قيام  
وزارة مشايعة لها لان حكومة جلالة الملكة تعتقد ان وزارة كهذه لا تقوم  
الا على تأييد احدى الدول الاجنبية او على ملاحدة المعتمدين السياسيين  
الاجانب من النفوذ الشخصى لا محالة مخففة على السواء فى خدمة بلادها  
وخدمة الدولة الاجنبية التى نظن انها قائمة لخدمة مصالحها » وان حكومة  
انجلترا لتناقض اسمى تقاليد التاريخ الوطنى ان هى رغبت فى ان تقيده الحرية او  
تعبث بالانظمة التى هى وليدة تلك الحرية ... ان الظرف الوحيد الذى نجد  
فيه انفسنا مضطرين الى العدول عن تلك الخططة هو ان تضرب الفوضى  
اطنابها فى مصر . ولعل القارىء الذى مشى معنا الى هذه النقطة من  
الحكاية يلاحظ ان كل كلمة وردت فى تلك الرسالة نفاق لا مثيل له .  
فان رغبة انجلترا ليست فى حادث اسقاط وزارة رياض القرية العهد فقط بل  
فى كافة الاحوال . منذ ان عزل المفتش لافساح الطريق لاتفاقية غوشن جوير  
وانصرفت الى تشكيل وزارة « حزبية » خاضعة لاوامر حملة القراطيس  
متنفذة لما ربههم السياسية . وبدلا من ان تتحاشى العبث « بالحرية المصرية  
والمعاهدة التى هى وليدتها » لعبت دورا كبيرا فى خلع الخديو انتقاما منه  
لعزله وزارة ولسن واستبدالها بوزارة وطنية مسؤولة أمام البرلمان  
ثم لاتنس ان انجلترا ساعدت على فرض رقابة سياسية على الادارة المصرية .  
ما ثورة ٩ سبتمبر فلا يرجع الفضل فى نجاحها الى اى تقصير من جانب  
الحكومة البريطانية فقد نصح معتمداها بقتل الثوار رميا بالرصاص ولم

يسلمها بالامر الواقع الا باعتباره « كهلة » يستأثرون بعدها تنظيم تدابير أخرى . ولعمري ان تاريخ مصر باسره منذ عام ١٨٧٦ لدليل ناطق على نفاق ماخطه اللورد غرانفيل في رسالته واحسب ان كل ما لاقوله هذه من قيمة انها بمثابة اعلان بان إنجلترا من الآن فصاعدا على الاقل ، ستجتنب العبث بالوزارة الوطنية مادامت سائرة في السبيل الذي لا يؤدي الى تكرار « حالة الفوضى » أو بعبارة اوضح مادامت ملتزمة الصمت ومتوخية الاعتدال وقابضة بيد من حديد على ناصية الجيش الثائر واحسب ان مما يدعو الى العجب ان تنقلب الحسنات سيئات اذالم يتوفر حسن النية . ففي النصف الاول من شهر ديسمبر تقلد المسيوليون غامبيتا وزارة الخارجية بدلا من بارثليمي سانت هيلير فبادر من فوره الى استئناف المفاوضات التي قطعها سلفه والتي كانت غايتها التدخل في شؤون مصر . وكان غامبيتا يقدر تماما ما يترتب من العواقب الوخيمة على انهيار سياسة الاحتفاظ بالحالة الراهنة التي تنكأفت الحكومتان على العمل بها ففي ١٤ ديسمبر فأنح اللورد ليونز لافتاً نظره الى قرب انعقاد مجلس الاعيان (١) واستحالة التكهن بما بقرعاه رأيهم . فقد تسود بينهم روح الاعتدال فيعملون على توطيد ساطة الخديو وقد ينضمون الى الجيش ويصرون على المطالبة بمشروعات اسزب الوطني المعادية للاجانب . لابل قد يقرون او يطلبون تدخل السلطان ضد إنجلترا وفرنسا . فهلا

يحسن ان تستشير كلتا الحكومتين الاخرى فيما ينبغي ان تعملاه بالاشتراك فيما بينهما لو وقع ما يحتمل حدوثه من الحوادث ؟ الى ان قال « فاول وأهم شئ هو ان لا تكون الحكومتان على اتحاد فقط بل ان تظهر ائتحاذا ذلك بشكل لا يدع للشك سبيلا فى نفوس اصداقائهما فى مصر ». وفضلا عن ذلك قد كان من الاهمية بمكان ان تقوى سلطة وفاق باشا « وان نزيده ثقة بتأييد فرنسا وانجلترا وان نثبت فى نفسه روح الثبات والنشاط . واخيرا يستصوب قطع الطريق على الدسائس فى الاستانة وافهام الباب العالي انه لا يمكن الصبر على اى تدخل لا مسوغ له من جهته » . ثم مرت أربعة أيام قبل ان يرد اللورد غرانفيل على هذا الاقتراح الذي يعتبر طبيعيا فى نظر الفرنسيين وان كان الانجليز يعدونه غير ذلك . وفى نفس هذا الوقت كان عرابى يساوم المراقبين فى اعتمادات الجيش وكانت الصحف البريطانية حافلة بالاشاعات المقلقة عن الحالة فى مصر . فقد قيل ان وزارة شريف وشيكة السقوط وان محمود سامي سميعين بدلا من شريف وان عرابى قد وطد عزمه على القيام بثورة ثانية (١) ان لم يوافقه المجلس على ما يطلبه من زيادة اعتمادات الجيش وابلاغها لى نهايتها العظمى وكانت هذه كلها مجرد تهويلات ملففة ولكن للرد عن تفيل اعارها اهتمامه . فما كاد يقف على : اح غامبيا حتى رأى ان واجب ان يستفسر من السير ادوارد مالى عن حقيقة حالة . وكذا رد عنده البريطاني

باعثا على أشد الاسف . فانه شرح حقيقة مطلب عرابي ولكنه سخر من احتمال استقالة شريف وتعيين محمود سامي في مكانه الى ان قال « ان المعروف ان لشريف باشا نفوذا كبيرا في البلاد بحيث لا يحتمل ان يفكر الضباط في خلمه بالوسائل العنيفة فضلا عن ذلك لا أخالهم الاعارفين الآن ان مهمل ذلك العمل يؤدي حتما الى التدخل » (١) . وربما كان ذلك صحيحا وان كانت الفقرة الثانية تتنافى مع التأكيدي الذي اعطته انجلترا اخيرا . بما لا تريد وزارة حزبية ومن ثم شرع السير ادوارد ماليت في ابداء رأيه ملاحظا ان « الحالة العامة لا يمكن مع كل تلك الاعتبار ان يقال انها باعثة على الرضا . ثم ان عرابي موجود في القاهرة لزيارة قرينته المراضة في الظاهر واسكنه في الحقيقة لمقابلة الاعيان وقت افتتاح المجلس » . وختم السير ماليت رسالته قائلا : ومن المشكوك فيه كثيرا ان يستطیع شريف او ينبل طويلا ان يكون رئيسا للحكومة مادام عرابي متمسكة بمثل دور المتصرف في مستقبل البلاد » .

ولا ريب في انه هذه الرسالة كتبت تحت تأثير المتاعب المؤقتة التي نجمت عن مسأله الجيش ولكن وصولها الى يدي اللورد غرانفيل في نفس الوقت الذي كان يفكر فيه في وضع الرد على اقتراح غامبتيا كازلا اثر فعال . فدخلت الى لندن وورد غير انقليل ان ترسل الحكومة الى الخلفاء والاندراة . انباء عن انباء في فترة الخفاء في رسالتهم

المؤرخة في ٤ نوفمبر . وفي اليوم التالي ارسل الى اللورد ليونز يقول « ان حكومة جلالة الملكة توافق تماما على ان الوقت قد حان لان تتناقش الحكومتان في الخطة التي يحسن بهما اتباعها » (١) ولقد كان هذا ردا موبقا ومما يظهره بمظهر السخف بنوع خاص ان السير ادوارد ماليت اصبح بعد يومين ثنين يستطيع ان يخبر رئيسه بأن مسألة اعتمادات الجيش سويت تسوية مرضية باذعان عرابي لمطالب المرافقين . ولكن كان الوقت قد ازف واصبح النكوص مستحجلا . وفي ٢٤ ديسمبر جرت محادثة ثانية بين لورد ليونز ومسيو غامبتيا رأى الثانى فى خلالها « ان خير وسيلة لمنع وقوع فتن جديدة فى مصر هو ان تعلن فرنسا وانجلترا فى صراحة تامة انهما مصممات على ان لانسكتا عليها » واقترح ارسال مذكرة تشبه المذكرة السابقة على ان تكتب بلهجة خاصة « يستدل منها دلالة محسوسة على اتحاد فرنسا وانجلترا فيكون فيها تعزيز لموقف توفيق ياشا وتيسيط لعزائم المهيجين » (٢) . فاقر اللورد غرانفيل ذلك الاقتراح وفى ٣١ ديسمبر بعث اليه لورد ليونز بصورة المذكرة المشتركة التى سطرها غامبتيا لارسالها الى معتمدى الدولتين فى القاهرة ورفعها للخديو والوزارة . وقد جاء فيها « ان الحكومتين الانجليزىة والفرنسية تعتبران بقاء سمو على العرش بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى

(١) مصر رقم ٥ (١٠٢٧٢) ص ٢٥

(٢) المصدر نفسه

الفرمانات الشاهانية والمعترف بها من الحكومتين المذكورتين. كافيا بمفرده في الحاضر والمستقبل لان يكفل النظام وينعش رخاء مصر العام وهو ما تهتم له كل من فرنسا وبريطانيا العظمى على السواء » ثم استرسلت فقالت « ان الحكومتين المذكورتين نظرا لتصميمهما على التضامن في مقاومة كل ما يدعو الى حدوث ارتباك سواء في الداخل او في الخارج مما قد يهدد نظام الامور في مصر لا يخالجهما ريب في ان جهرهما رسميا بما تنويانه في ذلك الصدد سيؤدي الى تلافي الاخطار التي قد تتعرض لها حكومة الخديو والتي ستقاومها انجلترا وفرنسا معا حتما . » ثم ختمت المذكورة « بأن الحكومتين المذكورتين على يقين من أن سموه سيستمد من هذا التأكيد ما يحتاج اليه من الثقة والقوة لتسيير شؤون شؤون شعبه » (١)

وقلما يتصور الانسان مذكرة أشد خبثا من هذه . فهذا التدخل الذي لا مسوع له في ذلك الظرف الخاص كان في نفسه بمثابة استعزاز لا مسبيل الى احتماله وكان المراد منه على ما يظهر تذكير الامة المصرية ان مجيها داتها لتوطيد أسس الحكم الذاتي بلغت ما بلغت يجب ان تظل تحت اشراف هاتين الدولتين الغربيتين 'لواقفتين لها بالمرصاد المتفحزتين للوثبة عليها عند سروح الفرصة للملائة . تم ان تشرق المذكورة وعنايتها الغربية بسلطة الخديو مع انه ما يتعرض لها انسان وتلميها لارتباك



غامضة « داخلية أو خارجية » ستقاومها الحكومتان - كل ذلك كان بمثابة تحريض مباشر للخبديو ليحاول قلب الحكومة فيحل مجلس النواب ويميد الاوتقراطية السابقة « كما تنص عليها الفرمانات الشاهانية » ولقد كانت هذه المذكورة مناقضة تماما لرسالة اللورد غرانفيل في ٤ نوفمبر فان هذه اشارت الى وجود « حالة فوضوية فقط وكان نصها عليها بطريق الخدس والتخمين البعيد في حين انها باركت في النظام الجديد وأسبغت عليه حلة دعواتها الصالحة . ثم ان المذكورة ناقضت أيضا مشورة السير ادوارد ماليت نفسه فانه بعد ان زال عنه ما اعتراه من الفرع منذ بضعة أيام كتب الى اللورد غرانفيل في ٣٠ ديسمبر يخبره « انه ليس من الصواب في شيء ان نشجع الخديو على التطلع الى مساعدتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجلس » اذن مقاومة المجلس تلقى مصر في احضان الباب العالي وتقوى نفوذ الحزب العسكري وتضعف ما نستفيد به الان من النفوذ باخذنا بناصر الاصلاح المعتدل (١)

وقد يخطر للانسان ان اللورد غرانفيل لا يمكن ان يصادق على مثل تلك المذكورة في الظروف التي بينهاها ومع ذلك رأينا في نفس اليوم الذي تسلم فيه صورتها من اللورد ليونز تسلم أيضا مذكورة مطولة

« ١ » لورد كرومر الكتاب السالف الذكر المجلد الاول ص ٢١٨ لم تظهر هذه الرسالة ضمن الوثائق الرسمية التي نشرت

من السير أو كلند كولفن أسهب فيها ذلك السيد في وصف ماتعرض له المراقبة الأجنبية من الاخطار متى أصبح للمجاس رأى قاطع في بعض أبواب الميزانية كما وصف ما قد يتعرض له الموظفون الأجانب المعيدون اذا امتدت الرقابة الدستورية الى الادارة ثم بين خطته فقال «يرى من هذا ان الخطه التي اقترح اتباعها هي ان تعترف الدولة على لسان وكلائها السياسيين في هذا الوقت العصيب الذي أخذت فيه مصر تنظم أدارتها الداخلية اعترافا صريحا حازما بالمصالح المادية التي لها في الادارة المصرية والتي تنوى استبقاءها وأن تترك المصريين بعد ذلك احرارا في وضع ما يشاؤون من الخطط لحكومتهم الداخلية مادامت هذه الخطط لا تتعارض مع المركز الذي نالته الدول ». ثم أورد زعماء هو غاية القحة مما يدل اوضح دلالة على مقدار ما أصاب مركز مصر الدولي من جراء سن نظام المراقبة الشائبة في سنة ١٨٧٩ - فقال «وفي الواقع فان الادارة المصرية هي عبارة عن شركة ثلاثية . فاذا لم يكن في نية الدول ان تعدل نصيبها فلا أقل من ان تعززه في الحال وتقويه لاسيما ان المصريين الآن في حالة انتقال وتطور فان الدول بطبيعة الحال لا يسعها ان تقف وقفة التفرج تاركة الامور تبعت وتقرر بدون رأيها فاذا لم يكن الامر جليا واضحا من مبدئه فلا مفر من حدوث كثير من سوء التفاهم فيما بعد وهذا في رأيي يكون أشد تكديرا لعلاقاتنا بالمصريين مما لو اعلنت الدول

نياتها بطريقة رسمية وقد أصبح المجلس على وشك الانعقاد (١)

ومن هنا يتبين للانسان ان مذكرة السير اوكلند كولفن هذه المملوءة خبثا ومكرا والتي ورد في فقرتها الاخيرة من اقتيات وخيم العاقبة كمادات الحوادث على ذلك فيما بعد هي التي دفعت اللورد غرانفيل الى قبول مذكرة غامبيتا التي ناقض فيها ما صرح به اخيرا وتحمم على انجلترا ان تشترك مع فرنسا اشتراكا تدعوها تقليدها السياسية الى تجنبه. وكل ماتمسك به اللورد من التحفظ عند موافقته على ارسال المذكرة في ٦ يناير هو ان الحكومة البريطانية «لا تعتبر نفسها مقدمة بهذه المذكرة وباتباع خطة عمل معينة اذ اتين ان العمل لا ذنى عنه» وقد اغتبط غامبيتا بهذا الفوز وأجاب «مستحجا» بان هذا تحفظ تشاركه فيه الحكومة الفرنسية (٢)

على أن المؤرخين كثيرا ما اشبعوا اللورد غرانفيل لوما وتعنيفا لموافقته على تلك المذكرة لالائها آذت مصر بل لانها سببت ضررا مزدوجا. لمصالح انجلترا ولانها قيدت انجلترا مرة أخرى بوجود الاشتراك في العمل مع فرنسا وثانيا لانها عرقلت نمو الحزب الوطنى نموا هادئا كان يرجى معه القضاء على كثير من نتائج الثورة ولعمري لقد كان اللائتمون على حق في هذا. فان المذكرة يوم سلمت في القاهرة في ٨ يناير وقعت وقوع الصاعقة فلقد كانت الحالة وقتئذ على النقيض

(١) لورد كرومر الكاب الا ل الدكر ص ٢١٨ - ٢٢٠ وهذه الوثيقة حفظتها حكومة ذلك الوقت

(٢) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٦٥

مما وصفها السير اوكلاند كولفن في مذكرته فقد افتتح الخديو المجلس في ٢٦ ديسمبر ثم ان سروره مما أجاب به رئيس المجلس سلطان باشا واحد كبار الاعضاء كان عظيما الى حد جعل السير ادوارد ماليت يقول في تقريره الذي أرسله بعد ذلك بايام «حادث الخديو يوم ٣١ الماضي فوجدت سموه لاول مرة منذ عودتي في سبتمبر مسرورا ينظر الى الحالة بتفاؤل تام . وقد اكلم بكثير من الارتياح عن نزعة الاعضاء . المعتدلة وقال انه يعتقد أن البلاد ستأخذ بأسباب التقدم الآن » (١) نعم كانت لاتزال نقطة الخلاف الرئيسية وهي الخاصة بموقف المجلس حيال الميزانية باقية فقد كان عدد كثير من الاعيان لا يزال يطالب بأن يكون للمجلس القول الفاصل في الجزء الذي لالعلاقة له بالدين العام . ولم يك ثمت ما يدعو الى الأأس من تسوية هذا النزاع تسوية مرضية بدليل أن وكالة روتر أذاعت بين الجمهور في نفس المساء الذي سلمت فيه المذكرة المشتركة « أنه لاينتظر أن يصر المجلس على طلبه » . (٢) ومع ذلك فان تسليم المذكرة قد غير كل ذلك بسرعة البرق . فلقد كتب السير ادوارد ماليت الى رئيسه في ٩ يناير يخبره « ان المذكرة قد أبعدت عنا كل ثقة » ثم زاد على ذلك قوله « لقد كان كل شيء سائرا على ما نهوى وكانت انجلترا تعتبر الصديقة الصدوقة حامية البلاد . أما الآن فيظن الناس هنا ان انجلترا قد انضمت

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٤٢

(٢) راجع التيمس ٨ يناير سنة ١٨٨٢

نهايها الى فرنسا وان فرنسا - لاعتبارات تتعاق بالحملة التونسية - قد عقدت نيبتها علي التدخل في مصر . « (١) أما الاشارة الى الحملة التونسية التي كانت فرنسا مشتبكة فيها وقتذاك فينبغي أن يحمل معناها على ان فرنسا كان بظن أنها تخشى أن يؤدي عطف العالم الاسلامي علي التونسيين الى قيام حركة من حركات الجامعة الاسلامية ثم الى وقوع الحرب بين الهلال والصليب . بيد أن غامبيتا كان رجلا عمليا لا تخيفه أمثال هذه الارهام والخيالات . ومع ذلك من الجائز أن كثيراً من المصريين ظنوه خائفاً وعزوا عمله في التدخل الاخير الى ذلك الباعث .

ولقد أكد لنا المستر باننت - وكان وتمثذ في القاهرة - أن السير ادوارد ماليت دهش لاصدار المذكرة المشتركة (٢) . فـ هذا الرجل الذي كان قد نصح من قبل « بأن لا يشجع الخديو على التطلع لمعونتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجلس » وجد نفسه الآن بغتة وجهاً لوجه أمام دعوة صريحة الى توفيق بأن يتلاعب بالدستور . ولطالما حاول عبثاً أن يؤكد للزمراء الوطنيين عن طريق

(١) كتاب لورد كرومر السالف الذكر المجلد الاول ص ٢٢٨ . وقد أدرك السير ادوارد ماليت عدة مرات عن اراء مشايخه لهذا الرأي والسكر كل ذلك ظل مكتوماً ( راجع بملت الكتاب السالف الذكر ص ١٨٨ ) والسكر اللورد كرومر كان . ف حياً ودارة الخارجية فاقطف هذه الوقيعة وغيرها مما أتت به هـ . وهو : نزل جميع اللوائل التي تلحاً إليها السياسة المصرية للتأثير في الرأي العام ولا بدري ذوقه انصه يترعاً لها الا ان لو أن هذه الميزة التي تمنحها لورد كرومر سمح بان يتمتع بها غيره من لا يهمهم ستر مساوي ودارة الاحرار وقتئذ .

(٢) راجع كتاب بملت السالف الذكر ص ١٨٨



اسماعيل باشا المفتش

مستر بلنت « أن معنى المذكرة كما تفهمها الحكومة البريطانية هو أن الحكومة الانجليزية لاتسمح بأى تدخل من جهة السلطان فى شؤون مصر كما أنها لاتسمح أيضاً للخدو أن ينكث بوعوده أو بما كس البرلمان ، وقد أجاب هرابى على هذا الهذيان والتناقض بقوله « لاجدال فى أن السير ادوارد ماليت يعتقد حقيقة أننا أطفال لانفهم معنى الالفاظ » (١) . ان الزعماء الوطنيين فهموا تماماً أن المذكرة اريد بها ان تكون ضرباً من ضروب الحرب على طالبي الاصلاحات الدستورية الحقيقية التى تضم حداً لسفه رجال الادارة الاوربيين وكانت نتائجها النتيجة الطييمة فى أمثال هذه الظروف اذا انضمت العناصر المعتدلة من الوطنيين الى جانب الفريق المتطرف (٢) . وفى ١٠ يناير كتب السير ادوارد ماليت يقول « يتسرع من يخبر الآن بالنتيجة النهائية لما حدث بيد ان أثره فى الوقت الحاضر أنه وثق عرا الاتحاد بين الحزب الوطنى والجيش والمجلس وجعل من هذه القوات الثلاث المتحدة وحدة تقف موقف المعارض لانجلترا وفرنسا وجعلها أشد شعوراً منها فيما مضى بأن فى الرابطة التى بين مصر والامبراطورية التركية ضماناً لايسمها الا أن تتمدك به أشد تتمدك لنا من على نفسها » (٣) .

وهو تطور لم يحسب السير اوكلند كوفن حسابه بالمرّة فالقارىء

(١) كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٨٩

(٢) فى كتاب بلنت المذكور ص ١٩٠ يوجد وصف بليم للأثر الذى أحدثته المذكرة

(٣) الكتاب السالف الذكر للورد كرومر المجلد الاول ص ٢٢٩

يذكر انه أكد للورد غرانفيل « بأنه اذا لم يكن الامر جلياً واضحاً من مبدئه فقد يؤدي ذلك الى كثير من سوء التفاهم الذى يكون أشد تكديراً لعلاقتنا بالمصريين فيما لو أعلنت الدول نياتها بطريقة رسمية » وقد أدرك لورد غرانفيل الآن الخطأ الكبير الذى ارتكبه باصفائه الى نصيحة المراقب الانجليزى فاقترح - بناء على ارشاد السير ادوارد ماليت وشريف باشا - على غامبيتا ارسال « برقية مفسرة للسير ادوارد ماليت مفزاها أن المذكرة الثنائية قد اسيء فهمها » . ولكن غامبيتا عارض فى ذلك وقد أبرق للورد ليونز يقول « ان غامبيتا يعتقد تماماً أن ارسال أى تفسير للمذكرة الثنائية عمل غير صائب بالمرة » ومن ثم أهملت المسألة (١) .

فبغلطة طائشة واحدة أفسد لورد غرانفيل اللعبة التى ظهرت زمناً ما أنها كانت تقلل ما يتهدد المطامع الانجليزية فى مصر من الاخطار .

أما أنه لم يتدبر فيما يترتب على عمله من العواقب فهو ما نسلم به بدليل ما حدث فى اليوم الذى أرسلت فيه المذكرة المشتركة . ففى هذا اليوم زاره موصورس باشا مستفهما عن مبلغ نصيب الاشاعات المتواترة عن نيات الدولتين من الصحة . فأرسل له لورد غرانفيل نص المذكرة واحاله على رسالته المؤرخة فى ٤ نوفمبر مؤكداً « اننا متمسكون

---

(١) الكتاب السالف الذكر للورد كرومر ص ٢٨٧



تمام التمسك بهذا البرنامج (الموضح في الرسالة) وبما جاء فيها من انكار كل مطمع لنا في مصر» كذلك أنكر «مأشأته الصعيف من أن الحكومة الفرنسية اقترحت أن يوعد الخديو بالمعونة المادية أو أننا



الامير الای زمیل عربی علی فہمی

قبلنا هذا الاقتراح» (١) ولما كانت هذه التأكيدات تناقض ما في المذكرة التي بيد موصوروس باشا تناقضاً تاماً فلا يسعنا الا أن نقول ان اللورد غرانفيل لم يكن يفقه حقيقة شمله الاخير وقد يظهر ذلك غريباً

ولكنه كان طبيعياً لان الدولتين كانت قد تدخلتا كثيراً في شؤون مصر في الماضي بحيث أصبح كل زيادة أو نقص في التدخل لا قيمة له الآن في نظرهما وأن مذكرة ٤ نوفمبر على حسن قصدهما لم تكن في الواقع سوى استعمال للسلطة لا يمكن أن يسوغ في حالة أية دولة مستقلة غير مصر. والحق أن مصر كانت عبارة عن « شركة ثلاثية » فكل درجات التدخل - ما لم يصل الامر الى الضم والاحتلال الفعلي - كان ينظر اليها كما ينظر الى الاشياء المتكافئة في المشروعات والقيمة .

ومما يجدر ذكره ان الباب العالي لم ير ضه تفسير لورد غرانفيل المطمئن للنفس فأرسل منشوراً الى الدول العظمى احتج فيه على عمل إنجلترا وفرنسا. وكان رد الدول خطيراً اذ قالت « انها ترى ان الحالة الحاضرة ( في مصر ) لا يمكن تغييرها إلا بالاتفاق بين الدول العظمى والدولة صاحبة السيادة » (١) . فهذه الكلمات التي لم ينقضها أحد والتي أقرتها إنجلترا وقتئذ تمام الاقرار لجديرة بالذكر اذ تبين حقيقة الموقف الذي اتخذته إنجلترا لنفسها باحتلال مصر من وجهة نظر القانون الدولي .



---

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨٠

## الفصل الحادي عشر

### دسائس التدخل

كان اول مظهر محسوس لانضمام شقى الحزب الوطنى على اثر نشر المذكرة المشتركة - وقوف مجلس الاعيان موقف المعارضة الشديدة ازاء القانون الاساسى الذى قدمه شريف باشا وخاصة ما كان يتعلق منه بالميزانية . وقد اعلنت وكالة روتر بهذه المناسبة (١) « ان المذكرة للمشركة كانت بلا ريب سبباً فى تحول مجلس النواب عن المسالمة للحكومة » وكتب أيضاً السيد ادوارد ماليت مشيراً الى الاختلاف الذى نشأ حول مراقبة الميزانية فقال « لقد سنحت الفرصة لحسن التفاهم ولكنها قد ضاعت الآن » (٢) فان المجلس قرر بالاجماع ان لا يقبل القانون الاساسى كما وضعه شريف بل ان يتولى هو وضع مشروع من عنده ينص فيما ينص عليه على ان يكون للمجلس حق مراقبة أبواب الميزانية التى لم تخصص لسداد الدين العام . فلما علم اللورد غرانفيل بذلك اجاب فى الحال « بان حكومة جلالة الماكة لا تريد ان تمنع المجلس بصفة تامة أو دائمية من معالجة الميزانية ، بل تريد ان يحتاط المجلس عند النظر فيها بان ينظر بعين

(١) التيمس في ١٧ مارس ١٨٨٢

(٢) كتاب لورد كرومر السوابف المذكورة ص ٢٨٨

الاعتبار الى المصالح المالية التي تعمل حكومة جلالها لصيانتها» (١). ولمعمرى لقد كانت هذه صراحة طيبة قلما اظهرت الحكومة البريطانية نظيرها حتى الآن وكأنما أراد اللورد غرانفيل ان يؤكد ان « المصالح المالية » لحملة الاسهم هي كل ما يهمه الدفاع عنه فقد ارسل الى السير ادوارد ماليت في الرسالة عينها يستفهم منه « عما عسى ان تكون النتيجة بالضبط لو أن الاعيان حصلوا على ما يطلبونه من الاشراف على المالية ». فاجاب السير ادوارد ماليت على هذا بأن المجلس لن يكون من حقه وقشد ان يناقش في اتاوة الباب العالى ولا في الاموال المتعلقة بالدين العام ولا الديون الاخرى الناشئة عن قانون التصفية ولا الاتفاقات الدولية اما « مرتبات الموظفين التي لم تحددها عقود فانها تكون تحت اشراف المجلس فيستطيع ان يلغي مسح الاراضى . . . وأن يعزل عدداً من الموظفين الاجانب فى الادارة » (٢). ولقد كان هذا كافيا فى نظر لورد غرانفيل . نعم كان لا يخشى من حدوث ما يهدد مصالح حملة القراض ولكن الاقارب العديدين من ابناء الاعمام والاخوان والاخوة والابناء والاصدقاء قد يحرمون مرتباتهم وهو امر لا يمكن الصبر عليه. وفى نفس اليوم الذى كان لورد غرانفيل يستطلع فيه رأى السير ادوارد ماليت كلف اللورد ليونز استطلاع رأى غامبيتا ايضا فى هذه المسألة فوصله الرد فى الحال بأن غامبيتا « يعارض فى اى تدخل فى

(١) مصر رقم ٥ « ١٧٨٢ » ص ٤٤

(٢) مصر رقم ٥ « ١٨٨ » ص ٤٥

الميزانية من جهة مجلس النواب المصري « ويرى » انه يخلق بفرنسا  
وانجلترا ان تنذرها بالحزم والا فان التظاهر بالتردد من جانبها جدير  
بأن يشجع الاعيان على وضع ايديهم على الميزانية « الى ان قال » ان



الميرالاي زميل عرابي عبد المال حلمي

تدخلهم في أمر الميزانية لا بد حتما ان يؤدي الى قلب النظام الذي وضعته  
لجنة التصفية وهدم كيان المراقبة الفرنسية الانجليزية وخراب المالية

المصرية» (١) اما السير ادوارد ماليت فقد كتب بخصوص النقطة الاخيرة الى اللورد غرانفيل يومين قبل ذلك بعد ان اتضح له مبلغ ما حدثته المذكرة المشتركة من الضرر وما تمنى محو اثره باى شكل كان يقول «ان مجلس النواب باق وسيظل باثيا الى ان يحل بالقوة وهو مالا سبيل اليه الا بالتدخل وهذا آخر سهم فى كئناتنا ولا يمكن ان يبرره ما قد يقع من العبث بقانون النصفية ... انى اعترف بانى افضل تخويل المجلس ما يطلبه من الحق على أن نرجى التدخل الى ان يسيء استعمال ذلك الحق وينبى ان لا ننسى ان المصريين قد بدأوا يسرون فى طريق الحكم النيابى خيرا كان ذلك أو شرا وأن قانون المجلس الاساسى هو صك حريتهم» (٢). ولعمري لقد كانت هذه كلمات صادقة ومما اكبر معناها صدورهما من شخص هو مثال البير وقراطية القح كالسير ادوارد ماليت. ومع ذلك فان لورد غرانفيل اعارها اذنا صماء وراح يأمر لوردليونز أن يخبر غامبيتا بأن الحكومة البريطانية متفقة معه فى رأى .

وتنويها بفضل السير ادوارد ماليت فى هذا الدور نقول انه عمل كل ما فى وسعه لاييجاد حل وسط يرضى الفريقين بعد ان أبصر ببعده نظره ما يمكن ان يؤدى اليه التشاد حول الميزانية من العواقب الوخيمة التى كان يحرص على تجنبها فلما ان ثبت عنده من مساعى المستر بلنت

---

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٤٥

(٢) المصدر نفسه رقم ٥٠

الحميدة بان الوطنيين لا يتنازلون مطلقا عن كل مطالبهم (١) ابرق في ١١ يناير الى اللورد غرانفيل يقول « أنى أرى لحل الاشكال ان يمنح المجلس هذا الحق وينص على ذلك فى القانون الاساسى بشرط ان لا يباشر النواب استعماله من تلقاء أنفسهم لمدة ثلاث سنوات (٢) وبعد مرور أسبوعين ابرق ثانيا الى اللورد غرانفيل يسأله «هل يبحث بصفة غير رسمية فيما عرضه عليه رئيس المجلس من الاقتراحات للوصول الى تسوية تمخول ممثلى المجلس حق الاشتراك مع النظار فى الاقتراح على الميزانية وخصها » (٣) ثم رأي ان يجرب آخر سهم فى كنياته فابرق الى رئيسه بانه يلوح له «ان المجلس لابد ان يستمع لصوت العقل متى ابت عليه الدول نقل السلطة اليه بشرط أن تجهر بانها مع احتفاظها بالحالة الراهنة كماهى تضمن ان يكون الدستور متفقا والتعهدات الدولية وانها تتخذ ما يلزم من الوسائل للوصول الى تسوية هذا الصدد » (٤) فلم يرد اللورد غرانفيل على شىء من هذه الاقتراحات وعبثا اضاف السير ادوار ماليت الى الرسالة السالفة الذكر هذه العبارة المنكودة « ان هذا فى اعتقادى هو الحل الوحيد لحالة تسوقنا نحن والمصريين الى ارتكاب متن التطرف والشطط » ولقد ذهب صبيحة فى وادما نذر به اللورد غرانفيل من ان « التدخل المسلح يصبح ضروريا اذا نحن تشبثنا

(١) كتابات السالف الذكر ص ١٩٤-١٩٥

(٢) مصر رقم ٥ « ١٨٨٢ » ص ٥٠

(٣) المصدر نفسه ص ٥٤

(٤) المصدر نفسه ص ٥٢

بعندم السماح للمجلس بالاقتراع على الميزانية ومع ذلك فانه يهيم جميع  
الحكومات ان تجنب كل ما يؤدى الى التدخل وهو مالا بدان تترتب  
عليه عواقب وخيمة في هذا البلد لو قامت به الدولتان المذكورتان فقط (١)  
ويظهر ان اللورد غرانفيل كان قد استقر رأيه على التدخل المسلح اذا



على فهمى الديب      عرابى      على الروبى

تشبت المجلس بحقوقه ولذا أمر مرؤوسه بان يعمل لهذا الغرض  
وكان هذا فى الحقيقة بدء النهاية لانه لم يكن ينتظر مطلقا ان



الحزب الوطني بعد ان صار الآن يمثل الامة على بكرة أبيها يتنازل كلية عن ثمار ثروة سبتمبر . وهكذا أصبح احتلال البلاد أمرا لا مفر منه . ومن ثم شرع السير ادوارد ماليت - بصفته موظفا لا رأى له فيما يصدره اليه رئيسه من الاوامر يهد الطريق للتدخل المسلح بينما السير اوكلند كولفن عقد نيته على العمل لضم مصر الى انجلترا (١)

وفي ٢٠ يناير ناب السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسي عن دولتيهما في ابلاغ الحكومة رسميا « ان المجلس ليس من حقه الاقتراع على الميزانية الا اذا تقضى الاوامر العالية التي انشئت المراقبة بمقتضاها » (٢) ولما كان شريف باشا لا يزال وقتئذ متمسكا بالمشروع الذي وضعه للقانون الاساسي ذهب وفد من المجلس في ٢ فبراير الى الخديو وطلب اليه اقالة وزارة شريف وتعيين أخرى محلها تكون اكثر موافقة لرغبات المجلس فابدى الخديو شيئا من المقاومة طبقا للخطة المرسومة من قبل ولكنه وافق في النهاية ثم دار الحديث حول من يعهد اليه بتشكيل الوزارة الجديدة فصرح الوفد بأن هذا من حقوق الخديو ولكن توفيق باشا عملا بنصيحة مستشاريه الانجليز طلب الى المجلس ان يختار الشخص الذي يثق به . وقد ظن الناس ان هذا معناه ان المجلس أصبح من الآن فصاعدا يضطلع بحمل عبء تبعة ما ينتظر وقوعه من الحوادث السياسية بينما يظل الخديو محتفظا بحريته في العمل على ان ذلك لم يكن

(١) راجع الحادثة التي دارت بينه وبين المستر بلنت حوالي ذلك الوقت « كتاب التاريخ

السري من ١٩٩-٢٠٠ »

(٢) مصر رقم ٥ (١٨٨) ص ٧١

عملاً دستورياً بالمعنى المفهوم بل كان بالعكس ينذر بسوء مسلك الخديو في المستقبل ومع ذلك فإن المجلس قبل المسؤولية ووقع اختياره على وزير الحرية محمود سامي .

ومما تنبئ ملاحظته ان المجلس لم يقع اختياره على عرابي مع ان هذا الاخير اصبح الآن عضواً في الوزارة وكان قد عين وكيلاً للحرية في ٥ يناير على ان المراتبين عللاً ذلك بقولهما « ان من الاصول ان يظل عرابي في الحكومة لا ان يكون خارجها » (١) وعلى ذلك ادخل عرابي في الوزارة الجديدة حيث عين وزيراً للحرية فقط ومع ذلك فإن كتاب الاحتلال لم يترددوا في ادعاء ان الوزارة الجديدة تمثل الديكتاتورية العسكرية وقد بدأت وزارة سامي أعمالها في ٥ فبراير أما برنامج الوزارة كما يؤخذ مما أجله رئيس مجلس النظار الجديد في الخطاب الذي بعث به الى الخديو يوم تعيينه (٢) فقد تضمن عدة اصلاحات داخلية كتتنظيم المحاكم واصلاح الادارة وادخال تحسينات في المعارف العمومية الخ وأهم من كل هذا وفي طليعته طلب اقرار القانون الاساسي الذي وضعه مجلس النواب . وقد ذكر محمود سامي في خطابه الى الخديو « ان هذا القانون يحترم سائر الحقوق الشخصية كانت أو دولية كما يحترم كافة التعهدات سواء في ذلك ما كان خاصاً منها بالدين العام أو بما يعرض على خزانة الدولة من جرائمه . ثم انه

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٣٥

(٢) جاء مستر بلس على الترجمة الانجليزية لهذا الخطاب في كتابه السالف الذكر ص ٦١

سبتوخي الحكمة في تحديد مسئولية النظار أمام المجلس كما سيحدد طريقة بحث القوانين ، ولقد نصت المادة ٣٤ من القانون الاساسى على اخراج مسألة الجزية التى للباب العالى والدين العام وكل ماله علاقة بالدين او نشأ عن قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية من دائرة إبحاث المجلس كاية أما بقية أبواب الميزانية فتبحثها وتقررها لجنة من النظار ومن عدد مساو لهم من النواب يختارهم المجلس وبهذا كيفلوا حقوق الدائنين تماما ونقصوا من حق المجلس في بحث الابواب التى لاتمس الدين العام على أن المادة العشرين الواردة فى القانون كانت شجى فى حلق الفريق الآخر فى هذه الشركة وهو الفريق الأوربى . فقد نصت على «أن يكون للنواب الحق فى الاشراف على أعمال كافة الموظفين العموميين فى خلال دور الانعقاد وان يقدموا بواسطة رئيس مجلسهم الى الناظر المختص كل مايعن له من النقد على ماقد يبدر من أى موظف مهمومى من سوء الادارة أو الخلل أو الاهمال فى تأدية الواجبات » . فهذه المادة مضافة اليها المادة الاخرى التى تقضى بأن يحظر على الحكومة ان تعقد معاهدة أو اتفاقا مع طرف ثالث أو أن تمنح امتيازاً زراعياً أو خلافه مالم يقره المجلس - كانت نذير السوء على فريق كبير من الموظفين والمقاولين الاوروبيين بمن كانت كل مصالحهم فى مصر من النوع الذى ينطوى على الانتهاب واللصوصية فلا غرو عند مابدأ المجلس يعمل على تنفيذ هذه المواد ان رأينا تقارير القناصل بدأت تلهج « بتزايد

الخطر « في كافة انحاء البلاد وبدأ السير ادوارد ماليت يندد بسياسة الحكم الوطنى المنطوى على « العداء للاوربيين »

وفي ٦ فبراير (١) اقر الخديو القانون الاساسى وواصل المجلس انعقاده الى نهاية الدور البرلمانى فى ٢٦ مارس ولم يك ينتظر طبعا فى خلال تلك الفترة الوجيزة ان يتمكن المجلس من عمل شئ يذكر فى سبيل التشريع سوى ازالة بعض ما خلفه العهد الماضى من المساوى الفظيمة أما النظار فقد جعلوا همهم وضع مارق لهم من مشروعات لعرضا على البرلمان فى دور انعقاده الثانى فقد عنوا بسن قانون انتخابى جديد وآخر لالغاء السخرة وثالث لاصلاح المحاكم المختلطة التى كانت سببا فى شقاء كثير من الفلاحين فى الماضى وراع لانشاء بنك زراعى وغيره وغيره (٢) وكان عربى بصفة خاصة منهمكا فى اصلاح نظارته التى كانت فى شدة الخلل واعدادها لمواجهة كافة الطوارئ. ولقد أظهر نشاطا عظيما فى جعل حصون السواحل صالحة للعمل ونظم احتياطى المدفعية ووزعه بين هذه الحصون (٣) اما المجلس فكان من ناحيته منهمكا فى بحث نصوص المعاهدات العمومية والخصومية التى عقدت بين الحكومة وبين الحكومات الاجنبية أو بينها وبين الرعايا الاجانب واستجواب

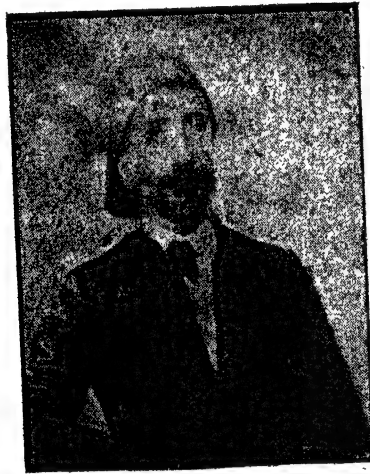
---

(١) يجد القارىء النص الكامل لهذا القانون فى « التيس » يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ وفى كتاب بلنت السالف الذكر ص ٥٦٤ - ٥٧٠

(٢) بلنت الكتاب السالف الذكر ص ٢١٠

(٣) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨٢

النظار هما وصل الى اسماعه من مساوىء الادارة وفضائحها وكان اهم مانى  
هذا الباب الاخير المسألة الخاصة بمسح الاراضى فلقد عهد بهذه المهمة .  
الى لجنة يشرف عليها بعض الموظفين الانجليز ثم اتفقت أعوام ثلاثة  
دون ان يظهر لاعمال اللجنة اثر ما اللهم عدا مبالغ طائلة ضاعت بين  
مرتبات وأجور ونفقات سفر وغيره وغيره . فرأى المجلس فى النهاية



اسماعيل باشا راغب

رئيس الوزارة المصرية سابقاً

أن تكون لجنة خاصة لبعث الامر مما نهلت له قلوب « المساكين  
المختصين » (١)

ومن السهل تصور ما كان ينظر به الرجال الموجودون « فى ذات

المسكان « الى تلك الاجراءات . لقد اول سقوط وزارة شريف في الخارج رسميا بلسان السير ادوارد ماليت وغير رسمي بما كتبه مراسلو الصحف <sup>(١)</sup> بأنه نشأ عن ارباب عرابي الذي هدد سلطان باشا ايضا لو توانى في تقديم استقالته . وعبثا جاهر سلطان نفسه بتفنيد هذه الفرية لان السير ادوارد ماليت اصر على عدم الاقتناع بالتكذيب . ولقد وصف السير اوكلند كولفن النظام الجديد بأنه « تحت رحمة جيش متمرد ناجح » <sup>(٢)</sup> . اما المستر كوكسون الذي حل مؤقتا محل السير ادوارد ماليت في اثناء تنبيهه في نزهة نبيلة مع انجال البرنس اوف ويلز فقد قرر « ان الامانى الطويلة المريضة عن توطيد العدالة والحرية الدستورية كانت خاتمتها احلال ارادة الجيش محل السلطة الشرعية » <sup>(٣)</sup> . ثم استرسل فقال ان عرابي رقى عددا كبيرا من رجال الجيش لاحق لهم في الترقية وان الخديو اقر هذه الترقيات خوفا من الفتنة وكانت الوزارة قد نشرت قانونها الانتخابي الجديد وهو يقضي بان تكون الانتخابات بطريقة غير مباشرة اى علي درجتين . ولكن المستر كوكسون كان رأيه ان ذلك المشروع الشيطاني ليس الا مجرد وسيلة لتعزيز النظام العسكري فقد قال « ان هذا القانون انما يراد به وضع القوة الانتخابية في ايدي مرشحي الحزب الذي له التفوق في الوقت الحاضر وهو الجيش » .

---

(١) كتاب بلنت السالف الذكر ص ٢٠٣ وما بعدها

(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ص ٨٠

(٣) المصدر نفسه ص ٦٥

وتكلم في تقاريره الأخرى عن « حالة القلق والفوضى في الأرياف »  
وابلغ رئيسه في حينه « ان كثيرا من النواب ممن لهم مصالح في البلاد  
اخذوا ينسلفون الآن من الائتلاف الذي تعجلوا في عقده مع الحزب  
المسكوي » وهناك غير من ذكرنا أنهم اعرأى بأنه مأجور للسلطان (١)



عراي وولده في المنفى

بينما ذهب السير ادوار ماليت الى حد الأرياب « في امكان بقاء  
المراقبة بعد أن أصبحت اسما بلا مسمى (٢) » وكنا أأراد السير ادوارد

---

« ١ » خطاب السير وليام حريجورى في « التيمس » ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ وهو يتصن

رواية حديث له مع عراي  
(٧) مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ص ٤٦

ماليت أن يزيد الطين بلة فقد عمد الى خطة عنيفة بان أوهر الى وكلائه  
القناصل برفع عقيرتهم ومن ثم قدم الى لورد غرانفيل عددا كبيرا من  
التقارير وصلته من داخل البلاد متضمنة وصف ما آلت اليه الحالة في الارياف  
من الفوضى والخلل في خلال الشهرين اللذين اشرفت فيهما الوزارة الوطنية  
الجديدة على شؤون البلاد (١) وقد تبين ان الغاء السكراباج المعروف -  
وهو الذي عدوا الغاءه فيما بعد احدى حسنات اللورد كرومر سلب السلطة  
الشرعية من كل حول وطول وصير طبقة الفلاحين في حالة تمرد دائم  
ضد ساداتهم وقد كتب المستر روسويل مدير مصلحة الدومين يقول (٢)  
ان الحاكم في أى إقليم شرقي متى جرد من كراباجه وسلب من القدرة  
على السجن يصبح عاجزا عن فعل شيء مع اناس الفوا قررنا طويلا  
حكم الفرد المباشر المنطوى على القوة... ان الحركة في خلال  
العام المنصرم كان مرماها افهام الفلاح أن في استطاعته الوصول طفرة الى  
ما خبروه بأنه الحرية بينما أن ما اكتسبته الحركة من قوة الاندفاع  
بسبب تربع عدد من الخياليين غير العمليين في مقاعد الحكم لم يكن له  
أى أثر في السلطة الا كالذى ينشأ من اضافة قليل من الماء الى قطعة  
من السكر» ولعمري لقد كانت هذه حكاية مستغربة ومما يزيد في  
استغرابها ان قائلها باظهاره الاسف لان « الخياليين غير العمليين »  
قد جردوا احكام الارياف مما كانوا يتمتعون به من السلطة الاستبدادية

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٤٠ وما بعدها

(٢) المصدر نفسه ص ٤٢



قد كشف القناع عن حقيقة معارضة الاجانب في النظام الجديد . وقد اردف السير ادوارد ماليت هذا التقرير وغيره . بخطاب ارسله الى رئيسه قال فيه « يؤخذ من أول هذه الخطابات انه قد تفاهم عدم الطمأنينة بسبب عدم اكتراث الاهالي بالسلطات المدنية . وهذا يعزى الى عمل رجال العسكرية الذين لا يعاملون زملاءهم المدنيين بالاحترام الذي يقتضيه سير الادارة في الارياف . أما الرشوة بين الموظفين فقد عادت الى سابق عهدها وكانت من اكبر أسباب تفشيها التنقلات المتكررة بين رؤساء المصالح . . . ويصف الخطاب الثاني مبلغ ما وصل اليه الفلاحون من الضيق في سبيل الحصول على الاموال ويعزو الملاك هذه الضائفة المالية وما هم فيه من العسر الى ما بعثته الحكومة الحاضرة من عدم الثقة في النفوس وهم يجاهرون بكل جرأة ان التبعة تقع على الوزارة فيما لو عجزوا عن دفع الضرائب » (١)

ونحسب اننا في غنى عن ان نقول ان معظم هذه الامور والتهم المروعة التي راجت ضد الوزارة لم تكن سوى محض أوهام اختلقها الوهم الرسمي . بل كانت أشبه بتوطئة « ماهرة » لاساليب الهياج التي تلجأ اليها الصحف الصفراء مما لم يعد يخفى على أحد منا الآن لان الوقت الذي قامت فيه هذه الوزارة الوطنية في مصر هو بلا ريب من خير الاوقات التي مرت بالبلاد فلم يكن بعيدا فحسب عن أية صبغة عسكرية بل كان

الوقت الوحيد الذي لم يشبهه اى ارهاب من الجهات العليا . نعم لقد  
كان الجيش موجودا ولكنه كان فقط ركنا - وركنا حيويا -  
من اركان الحركة الدستورية . على أن ما كتبه السيرويليام جريجورى قبل



اسماعيل باشا محتفل بملوك أوروبا بمناسبة  
افتتاح قناة السويس

فلك بشهرين لينسحب بحق على الفترة التي نحن الآن بصددھا .  
فقد أشار الى ما فعله الجيش في ٩ سبتمبر قائلا (١) « ان الرأى العام في مصر  
مهما كان أمره قد تعزز كثيرا بهذا العمل واني لشديد الامل بان  
المساوىء التبيحة التي ازدحمت بها ادارة البلاد ستزول تدريجيا ولا ريب  
في انه ما كان ليحدث شيء يستحق الذكر اولا تدخل قوى من هذا  
القبيل فلقد طالما لغطت الالسن هنا بالاصلاحات كما حدث في تركيا ولكن  
الامر لم يتجاوز حد الكلام فقط ... أما الان فنمت اصلاحات قيمة  
بدىء بتنفيذھا وهذا مرجعه الشعور بوجود هيئة قوية مصممة على  
تنفيذ هذه الاصلاحات » اما فيما يختص بالمساوىء المزعومة التي يرتكبها  
الجيش دائما (٢) فقد بعث عنها الى التيمس بخطاب مطول فدفيه كافة  
التهم وختمه بهذه العبارة « لا اتردد في القول بانه وقعت في لندن وحدها  
خلال شهر واحد اعتداءت عسكرية تفوق ما وقع في مصر كلها منذ  
يوم ٩ سبتمبر المشهور . وهو يوم انتصار الضباط ومع ذلك  
لا يمكن ان يوصف الجيش الانجليزى بانه في حالة تمرد ... انى أقرر  
ان هناك حزبا وطنيا يشمل الامة المصرية على بكرة أبيها ما خلا طبعا  
الطبقة الرسمية المصرية » (٣)

(١) « التيمس » ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) ان ما اديم وقتئذ عن عمرد الجيش من الحكايات التي تقشع لها الابدان قد ردد  
صداء في كتاب لورد كرومر . فقد أحررا بتمرد بعض الجود بسبب قتل أحدهم بسد أحد  
الابطالين وبوقوف جوقة موسيقى الفرقة عن العزف في احد اثباترات ( مصر الحديثة المجلد  
الاول ص ٢١٠ )

(٣) « التيمس » ١٦ مارس سنة ١٨٨٢

ولا يمكن أن يكون ثمة ريب في أن ماليت وكولفن واضراهما كانوا يعرفون ذلك جيد المعرفة ولكنهم وقد ادركوا ان الحكومة البريطانية تريد التدخل بذلوا كل ما في وسعهم من الجهود لتحقيق هذه الغاية المرجوة . ولعمري لقد كان هذا الحادث خيرا تعليق على « تقاليد » الحكومة البريطانية في معاملاتها مع مصر ورغبتها في عدم قيام وزارة حزبية ، فلم تكذب ترى أمامها وزارة غير حائزة لرضاها حتى شرعت تدس لها الدسائس وتعمل ضدها بكل ما في وسعها من الوسائل .

بيد ان السياسة البريطانية كانت في الوقت نفسه جادة في تنفيذ قرار الحكومة بتمهيد الطريق للتدخل العسكري . ففي أول فبراير أي في مساء اليوم الذي قدمت فيه وزارة شريف استقالتها ابرق السير ادوارد ماليت الى رئيسه كانه كان يتوقع ما يحدث يخبره بملخص محادثة دارت بينه وبين احد الوزراء المستقيلين (١) . وربما كانت المحادثة مختلفة من أولها الى آخرها أو على الأقل لا يمكن ان يكون ذلك الوزير شخصا آخر عدا شريف نفسه وهو مصدر شكوك في نزاهته (٢) . وقد كان اهم ما في المحادثة « ان المخلص الوحيد من الورطة الحاضرة هو ان يرسل الباب العالي مندوبا من طرفه الى مصر على ان يتبعه بقوة تركية » . ولقد كان هذا . كما ذكرنا من قبل نفس ماخير لورد

---

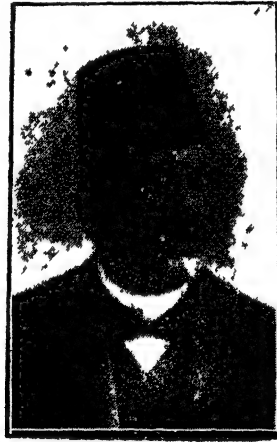
(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٧٨  
(٢) لقد صيغ حديثا . فقد ذكر لورد كرومر ( في كتابه السالف الذكر المجلد الاول ص ٢٢٤ ) اسم شريف بأنه صاحب هذه المحادثة السرية

غرانفيل الحكومة الفرنسية فيه منذ زمن اوفى الاحتلال المشترك ولا ريب في ان توارد الخواطر هذا بينه وبين ذلك الوزير المصري المجهول كان باعنا على الاستغراب . ولقد زاد الوزير - كما اخبرنا السير ادوارد ماليت - فقال «لا يمكن التهديد بالتدخل المسلح من جهتنا (بريطانيا) ولا تنفيذ التهديد بدون تعريض الجاليات الاوربية الى اعظم المخاطر اوبدون احداث مقاومة قد تؤدي الى اطالة امد اهراق الدماء . وفي رأى (الوزير) اننا مع استعمال الحصافة وقبولنا الوزارة التي يختارها مجلس النواب لا يضرنا الانتظار بدون احداث قلاقل عمومية . وهو يرى ان المستقبل لا يبشر بالأمل بمد ان عاد الجيش الى الظهور بمظهر الديكتاتورية الا اذا اكبح جماحه بالقوة » .

وعلى اثر تسلم لورد غرانفيل هذه الرسالة « من الدوائر الوطنية » التي تتفق اتفاقا يبعث على الدهشة وارهء الشخصية بعث بها الى الحكومة الفرنسية مستطلما رأيها . ولكن غامبيتا كان قد سقط في فرنسا وتسلم الميسور فيسينيه مقاليد وزارة الخارجية مكانه وكانت اراؤه مناقضة لآراء سلفه في السياسة التي يجب على فرنسا اتباعها حيال مصر . فقد كان من رأيه ان الحل الوحيد للمشكلة المصرية هو ان تمتنع الدول العظمى من التدخل في الامر وترك مصر تنقذ نفسها بنفسها . وبديهي انه لم ير هذا الرأي حبا في مصر بل لانه كان يرى ان مصر لو تركت وشأنها لما صارت ملكا لانجلترا وهذا في الظروف الحاضرة

كل ما كانت تبغيه فرنسا حقيقة . بيد انه اخطأ في اعتقاده ان انجائهما  
قد توافق على عدم التدخل وانها متى احجبت فرنسا لن تنفرد بالتدخل  
فلقد ظهر فيما بعد ان ذلك كان مجرد وهم منشأ خطأ مسيو فريسينيه  
نفسه على الارجح فقد كانت تنقصه الشجاعة الكافية لتنفيذ مياسته  
تنفيذا صادقا

وعلى كل فان ما أجاب به مباشرة على الرسالة التي ارسلها اليه لورد غرانفيل



بطرس باشا غالى

في ٢ فبراير يلخص (١) «في عجزه عن ابداء رأى حاسم في الموضوع الآن  
بسبب حداثة عهده بالوظيفة ولكن هناك نقطتين يرتاب فيهما الاولى  
انه لا يميل مطلقا الى فكرة التدخل المسلح في مصر لافرق بين ان يكون

التدخل على يد انجلترا وفرنسا او على يد احدهما. الثانية انه يمارض اشد معارضة في اى تدخل من جهة الباب العالى . ولزيادة التوكيد سأل لورد ليونز ان يوضح له بالدقة معنى التحفظ الذى وضعه لورد غرانفيل عند مصادقته على المذكرة المشتركة القائل بان الحكومة البريطانية « لا ينبغي ان تعتبر مقيدة بهذه المذكرة باتباع خطة معينة للعمل متى تبين ان هناك ضرورة لذلك » . وبما قاله المسيو فريسينيه لالورد ليونز « ان حكومة جلالة الملكة على ما قيل قيدت نفسها بالعمل بمبدئياواكبتها ابنت ان تقيد نفسها مقدما بنوع خاص من العمل » . فلم يسع لورد ليونز الا ان يجيبه بالجواب المرضى قائلا ان الحكومة البريطانية لم تحتفظ فقط لنفسها بحق اختيار نوع العمل اذا مست اليه الحاجة بل وفيما اذا كانت هناك حاجة اليه بصفة عامة .

ولا يمكن ان نقول هل فهم لورد غرانفيل ما اتاحه تغير موقف فرنسا فجأة بالنسبة لمصر من الفرص الجديدة امام السياسة البريطانية « والعمل » البريطانى. لقد قيل اعتمادا على رواية احد الثقات الصادقين ان هذه كانت المرة الاولى التى فكرت فيها وزارة الحربية الانجليزية فى غزو مصر ومن ثم راحت تضع خطة الحملة (١) . وهما يكن نصيب هذه الرواية من الصحة فقد رد لورد غرانفيل على مسيو فريسينيه قائلا « انه يدرك تمام الادراك الصعوبة التى تحول دون ابداء رأى حاسم فى

(١) راجع المحادثة الممتعة التى دارت بين مستر بلنت (كتابه السالف الذكر ص ٢٢٨) بين لورد ولسلى

مسألة مصر وأكده - ارتكنا على رسالة تسلمها في ساعته من السير  
أدوارد ماليت ولها صلة ببرنامج الوزارة الجديدة - بأن حكومة جلالة  
الملكة لا ترى أن الحالة التي تقتضى التدخل قد وجدت بعد فقد أعلن  
الاعيان والحكومة الجديدة اعتزام احترام التمهيدات الدولية « ثم أضاف  
الى ذلك قوله « فان وجدت الضرورة فيها ( الحكومة ) ترغب في أن  
يمثل ذلك التدخل سلطة أوروبا واتحادها في العمل . وترى الحكومة



اللورد كيرزون

وزير خارجية انجلترا سابقا

أيضا أن السلطان في تلك الحالة يكون له الحق في الاشتراك فيما قد  
يحدث من الاجراءات أو المناوشات « ثم أنه سأل هل يعارض المسيو  
فريسيني في دعوة الدول العظمى لابتداء رأيها في الموضوع (١)  
وقد تقبل مسيو فريسيني تأكيدات لورد غرانفيل بالارتياح ولم  
يبد اعتراضا على ارسال منشور للدول للاستفهام منها عن مبلغ استعدادها



للاتفاق على اتباع سياسة مشتركة نحو مصر اذا دعت الضرورة لذلك .  
ثم صارع لورد ليونز في فرصة أخرى (١) « بأنه يعارض بشدة في أي  
تدخل مسلح . . . فلتكن غاية الدول العظمى بعد تبادل الرأي في شأن  
مصر الاستغناء عن مثل هذا التدخل العنيف » . ثم أضاف الى ما سبق  
قوله « والمأمول أن يكون ذلك هو أيضا رأي حكومة جلالة الملكة »  
ولم يكن ذلك رأيها طبعيا بيدان لورد غرانفيل لم ير ما يقتضي



اللورد مانر

اطلاعه على جلية الامر وفي ١١ فبراير أرسلت الحكومتان منشورا  
مشتركا الى الدول تدعوانها فيه « الى تبادل الآراء في موقف مصر »  
وقد جاء في المنشور (٢) أن الحكومتين لاتظنان « أن قد حدث بعد  
ما يدعو الى البحث في وجوب التدخل بيد أنهما ترغبان فيما لو حدث  
هذا أن يكون التدخل ان دعت اليه الضرورة - برأي أوروبا ورغبتها  
المتحدة في العمل وان « يشترك السلطان فيما قد يتحدث من اجراءات أو

(١) مصر رقم (٢٨٨٢) وكذا مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٣٤

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٠

مناقشات» فأجابت الدول بعد شيء من التردد بأنها راغبة في الاشتراك في مثل هذه المناقشات اذا دعت الضرورة الى ذلك . وعلى انه سيتبين لك بوضوح تام متى جاء وقت البحث في ضرب الاسكندرية بالقنابل عدم اخلاص الحكومة البريطانية لهذا المشروع المراد به ترك مسألة مصر بيد أوروبا أو بيد السلطان بيد أننا لا ينبغي أن ننسى أن السير ادوارد ماليت وأتباعه حتي في ذلك الوقت كانوا يعملون بعزيمة لا تعرف الملل لايجاد رأى عام معاد للوزارة الوطنية ومؤيد للتدخل . وبعد مرور عدة أسابيع أى في ٢٩ مارس فجأً لورد غرانفيل المسيو فريسينيه ناسياً أن المسألة فعلاً قد أصبحت الآن من اختصاص أوروبا باقتراح مؤداه أن يرسل الى مصر « مستشاران فنيان » « لمساعدة » الوزارة على القيام بادارة البلاد (١) بيد أن مسيو فريسينيه عارض في ذلك قائلاً « انه لا يرى ما يحمله على أن يرسل مصر شخصاً خاصاً يزوده بتقارير أخرى » لان مسلك الحكومة الفرنسية وقتئذ كان على العموم مسلكاً جديراً بالاعجاب ومناقضاً لما كان يضعه لورد غرانفيل ومروءوسوه من الخطط المنطوية على الخبث والمكر . واذ ذاك أرسل مسيو سينكويكز قنصل فرنسا العام في القاهرة الى رئيسه في ١١ مارس يخبره بأن الفكرة متجهة الى تشكيل وزارة من رؤساء المصالح أو من أعضاء مجلس النواب برئاسة عرابي مع تأليف مجلس للدولة يمثل فيه

العنصر الاجنبى أوفى تمثيل . على أن اسم صاحب هذا المشروع لم يذكر ولكن مسيو فريسنيه رد على مندوبه « بأن لا يفعل شيئا له مساس بالائتلاف المزمع وان يكون مع التزام خطة التحفظ حريصا على العمل بصفة ودية مع أية وزارة تقوم في مصر مادام شعارها احترام التعهدات الدولية والمحافظة على النظام » وقد طلب مسيو فريسنيه أيضا أن ترسل الحكومة البريطانية تعليمات كهذه الى معتمدها « وبعد بحث المسألة في حينها » أرسل لورد غرانفيل تعليمات مشابهة لتلك حذر فيها المستر كوكسون المعتمد البريطانى بالنيابة من التدخل (١)

على أن مسيو فريسنيه ذهب الى أبعد من ذلك الحد فقرر استدعاء المسيو دى بلنير لما يعلمه تمام العلم عن أخلاقه وآرائه وقد كان خلال المدة السالفة كلها يشغل وظيفة المراتب الفرنسى العام . فكاد يصل الخبر الى اسماع لورد غرانفيل حتى أسرع الى الاعراب عن أمله بأن لا يتضمن هذا الاستدعاء أى تبدل فى سياسة فرنسا . ولكن مسيو فريسنيه رد على ذلك قائلا « لقد حان الوقت للملأثم لاستبدال للمسيو دى بلنير برجل آخر بعيد عن التأثير فى الشؤون المصرية تأثيرا سياسيا » ثم زاد على ما تقدم قوله « . . ان تدخل المراقب الفرنسى فى الشؤون السياسية طالما أدى الى اربكائك العلاقات بينه وبين القنصل العام وقد تفجع عن مثل هذا الارتباك عواقب وخيمة وخاصة فى

### الظروف الحاضرة (١)

ولقد كان هذا بمثابة اعلان صريح عن الخطة السياسية التي ينتوى  
المسيو فريسينيه اتباعها ولو تجلت مثل هذه الروح فيما عملته الحكومة  
البريطانية لتغير مجرى الحوادث التي وقعت فيما بعد. ولكن الحكومة  
البريطانية لم تحفل بما تضمنته كلمات المسيو فريسينيه من التلميح بل ظل  
السير اوكلند كولفن والسير ادوار ماليت يواصلان السعي لتحقيق  
التدخل. ولا ريب في أن السياسة البريطانية أحست بأنها وقعت في  
مأزق حرج لان فرنسا باعلانها الحياد قد كشفت للعالم الستار عن  
المعتدى الحقيقي. ولقد كان المأمول - كما أمل مسيو فريسينيه فعلا - أن  
أوروبا والحالة هكذا لن تسمح لانجلترا بتحقيق ما ربهها السرية. ولكن  
أتت الرياح بما لا تشتهي السفن لسوء الحظ اذ ما أسرع ملاحق لانجلترا  
الفرصة للخروج من عزلتها وهكذا لم تتخذ فرنسا فحسب بل أوروبا  
بأسرها.



## الفصل الثاني عشر

الساسة بصفتهم محرضين على الاجرام

في أواخر ابريل سنحت الفرصة التي كان لورد غرانفيل ووكلاؤه في القاهرة يترقبونها للاعتداء الفعلي على مصر. فقد اكتشفت الحكومة المصرية حوالى ذلك الوقت مؤامرة يبتها بعض ضباط الجيش لاغتيال عرابي وزملائه. فالفاروق يدكر أنه حدثت عدة ترقيات في خلال الشهرين اللذين قضاهما عرابي في منصبه الجديد وكان انصار الوزارة وقتذاك يسوغون هذه الترقيات بحجة أنها لازمة لتفاد القانون العسكري الجديد فقد قضى بان يحال على الاستقداع الضباط الذين يبلغون سنا معيناً (١) ولا ريب في صحة ذلك القول من الوجهة القانونية الرسمية على أنه قد يكون من أكبر البواعث على فصل الضباط الطاعنين في السن وترقية الضباط الجدد أن القائمين بأمر الاصلاح رغبوا في تطهير الجيش من العناصر التي لا يركن اليها والمعروفة بمنافاتها للنظام الوطني والتي كان معظمها من الاتراك والجرأكسة. ولا ينكر احد أن هذا العمل كان عملاً مشروعاً وخاصة بعد الذي جربته فرنسا في حادثة

---

(١) راجع خطاب الشيخ محمد عمده الى المستر بلنت ( التاريخ الدري ص ٢٥٠ )

دريغوس (١) أوبعد ما أجرته الحكومة التركية الجديدة . على أن ممثلي الحكومة البريطانية الرسميين في مصر قد نظروا الى ما حدث في مصر بعين أخرى كما رأينا فقد اعتبروا تلك الترقيات عملا من أعمال الاستبداد العسكري ودليلا على انتشار الفوضى . وليس ثمة ريب في أن هذه النظرة كان لها أثر كبير في ازدياد سيخط الضباط المبعدين الذين احسوا بوجود قوة ممثلى أوربا وراءهم فتوت عندهم الاعتقاد بأنهم لو نجحوا في قلب الحكومة والقضاء على النظام الوطني فلن يجدوا من الدول الاوربية سوى الحمد والثناء .

ولقد زعموا (٢) أن المؤامرة انما دبرها أعوان اسماعيل باشا الذى كان مقيما وقتئذ في نابولي والذي جاء سكرتيره راتب باشا الى مصر منذ عهد قريب . وكان راتب صهرا الشريف باشا ويلوح أن المؤامرة دبرت في منزل الاخير . واتجهت الفكرة الى اغتيال عرابي وبعض أصحابه على أن تعقبه المناذاة بعودة الحكم المطلق . ولكن احد المتآمرين أفشى السر قبل وقوع المؤامرة فادى ذلك الى القاء القبض على عدد كبير من الضباط وكلهم من المنصر الجركسى وبينهم عثمان رفقى - ناظر

---

(١) حادث دريغوس من الحوادث التى اقامت مرسا واقعتها فيما بين سنتي ١٨٩٥ — ١٩٠٦ . فلقد اتهم ذلك اليهودى الفرنسى باه ببيع الاسرار الحربية لالمانيا مما أدى الى محاكمته وسخط الرأى العام على طائفة احسن مرسى . وقد كان المسيو كليمنصو شديد الحجة على المتهم في بدء الامر ولكنه عاد معبر رأيه فيه واحدا يقاوم ما ذهب اليه الجمهور من الرأى .

(٢) بلس الكتاب المذكور ص ٢٥٢

الحرية الاسبق . وقد حوكموا امام المحكمة العسكرية فقررت تجريدكم من القابهم وتقيهم الى اقليم النيل الابيض . ثم رددت اللسن اشاعة طيرها مراسل التيمس الى صحيفته بل اشار اليها السير ادوارد ماليت في تقريره الرسمي - بأن المسجونين قد زارهم عرابي في السجن وبالغ في ايلام شعورهم (١) ونحن في غنى عن القول بأن هذه كانت محض اختلافات لا تقل في سخافتها عن اشاعات فظائع الرئيس كروجير التي روجتها الصحف الصفراء في زمننا هذا

ففي ١١ ابريل اكتشفت المؤامرة وفي ٢ مايو صدر الحكم ولقد خطر للسير ادوارد ماليت في الفترة التي بين هذين التاريخين أن هذه الفرصة يمكن استخدامها لجعل المسألة المذكورة ذريعة لقلب الوزارة البنيضة لا بل سببا للتدخل اذا اقتضى الحال ذلك واقد كان كل تدخل الى الآن من ناحيته أو ناحية زملائه في شؤون مصر الداخلية هو بحجة الاتفاقات الدولية الرسمية . أما الآن فقد جاهروا بالعدول عن تلك الحجة وتذرعوا بحجة أخرى هي «الانسانية» و«العدالة» . فقد زعموا أن القبض والعقوبات كانت من اعمال الانتقام السياسي . وقد استمرت المحاكمة وراء الستار فلما قرأ الخديو أقوال الشهود تبين له انها غير كافية لادانة المتهمين الذين أرادوا فقط عرض شكواهم ولذا لم ينهض الدليل على تأمرهم

على أعمال الاغتيال (١) فكان على الخديو اذن ان لا يصادق على الحكم بل يأمر باجراء المحاكمة من جديد تلك كانت نصيحة السير أودارد ماليت وهى نصيحة يصح أن توصف بأنها تطفل فظيع هذا فضلا عن أن الموقف القانونى لا يسوغها بتاتا . فلقد كانت سائر المحاكم العسكرية حتى فى ابان عهد المراقبة الثنائية سرية ولم يكن للخديو الحق مطلقا فى التدخل فى اجراءاتها كما لم يكن يجوز استئناف احكامها . فكل ما كان فى وسع الخديو أن يفعله هو أن يستعمل ما للعرش من الحق فى تخفيف العقوبة بعد اقرار الحكم . وكان هذا عين ما نصحه الميسوسينكو ويكوزمىل السير أودارد ماليت لتوفيق باشا بان يفعله . ولكن ذلك لم يحقق ما رآه السير أودارد ماليت فانه كان يريد ايجاد نزاع بين الخديو وبين وزرائه الدستوريين ولذا أصر على الغاء الحكم . فلما أبدى الخديو تردده لعلمه أن الوزراء لا يمكن أن يعتبروا عمله ذلك الا تحديا مباشرا لهم نصح له السير أودارد ماليت باستشارة ممثلى الدول الاربع الاخرى . ولما أبى هؤلاء الممثلون — ما خلا الممثل الايطالى — أن يسلموا بهذا أحوال المسألة بمذافيرها الى الباب العالى بايعاز السير أودارد ماليت .

ولقد كان هذا خطأ من السير ادوارد ماليت ذلك لان الباب العالى لم يكن له شأن ما فى الامر سوى أن عثمان رفقي كان يحمل لقباً تركيا

(١) مصر رقم ٧ ١٨٠٢ ر - سائر احتياقي اساندة بـ سنة المؤامرة الحركسية والمدكورة فى الكتاب فى هذه الوثيقة البرنامية . على أن الارى ينسب صنفاً نو قرأ المصل الحادى عشر من كتاب دستريست فهو عظيم الاهمية اذ يشتمل على تفاصيل عديدة



هو لقب « فريق » فلا يجوز بحال من الاحوال تجريد منه بدون موافقة  
السلطان . وفـلا من ذلك فان تدخل الباب العالى فى هذا الوقت  
المصيب كان معناه احداث تحويل سياسى لا يمكن ان تستحسنه الدولتان  
وخاصة فرنسا . وعلى ذلك كانت النتيجة ان اللورد غرانفيل نفسه رأى  
من الا صوب ان يخطر وكيله الشديد النيرة « ان يعمل بقدر المستطاع  
بالاتفاق مع القنصل العام الفرنسى » بمعنى ان يكف عن مشروعه الاصلى  
ويسمح للخديو بالمصادقة على الحكم مع تخفيفه فى الحال . ولا بد ان  
يكون هذا الاستنكار قد ترك اسوء الاثر فى نفس السير ادوارد ماليت  
كيف لا وقد انهارت كل احلامه فى لحظة واحدة وخاصة لان الوزراء  
انفسهم رغبة منهم فى انتهاء حادث كهذا ينذر باوخم العواقب بعثوا عريضة  
للخديو فى ٦ مايو يلتمسون منه فيها بصفته مستشاريه الدستوريين ان  
يستعمل حقه فى تخفيف حكم المحكمة العسكرية ويجعله مقصوراً على مجرد  
النفي من مصر بدون تخفيض مقام المحكوم عليهم من رتبهم والاكتفاء  
بحذف اسمائهم من قائمة الجيش المصرى . وكان هذا حلا وسطا واعترافا  
من جهة الوزراء بالخذلان . ثم كان ايضا خاتمة للدور السياسى الذى كان  
السير ماليت يلعبه وهو ما لم ترشح له نفسه

ولكنه بدلا من المبادرة بتنفيذ اوامر رئيسه ساورته الشكوك  
بجأة فيما ينبغي ان يشير به على الخديو فابرق فى طلب تعليمات اخرى من  
لورد غرانفيل . وفى الوقت نفسه تبرع باثبات رأيه السديد عن الحالة

قائلا « وفي رأيي انه ينبغي انعام النظر في الحالة العامة عند تقرير ما ينبغي ان يفعله الخديو حيال حكم المحكمة العسكرية ولا بد ان نذكر ان الوزارة الجديدة مصممة الى الان (كذا) على تقويض اركان الحماية الانجليزية الفرنسية (انظر كيف انقلبت المراقبة حماية ا) » ان نفوذنا في الواقع آخذ في التلاشي من يوم الى آخر وليس في استطاعتنا ان نستعيد ما كان لنا من التفوق اذن » (اذن ليس المقصود هو توطيد سلطة الخديو ١١) « ما لم تتحطم هذه السيادة العسكرية التي ضربت روافدها على البلاد... وفي اعتقادي انه لا بد من حدوث مشكلة يعسر حلها قبل الوصول الى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية . وعليه فالاصوب التعجيل بها بدلا من العمل على ارجائها » (١)

وليس مما يشرف « سياسة » لورد غراڤيل في شيء ان يسمح بطبع رسالة السير ادوارد ماليت الغريبة هذه ضمن الاوراق التي قدمها للمجلس في سنة ١٨٨٢ (٢) في هذه الكلمات فضح السير ادوارد ماليت - كما يقول المثل - السر كله . فلا سلطة الخديو ولا الفرمانات الشاهانية كما زعموا أولا وآخرا - كانت هي سبب اهتمام أولئك الذين طالما تدخلوا في شؤون مصر حتى انتهى الامر باحتلال البلاد - كلا بل كان كل مطعمهم التفوق « والنفوذ » الذي قوضت « السيادة العسكرية » اركانه الى هذا الحد على ان الجملة الاخيرة لتفضح تماما الدور الذميمة الذي كان يلعبه السير

(١) مصر المصدر سنة ١٠٧

(٢) كان لورد كرومر احكم من رئيسه اذ لا توجد هذه الرسالة في كتابه

ادوارد ماليت منذ ان ادرك ان الحكومة البريطانية كانت ميالة لفكرة التدخل - فلقد كان يرمى الى « تعجيل » حدوث « مشكلة يعسر حلها » كالتى اثاروها في صدد احكام المؤامرة الجركسية (١) ومع ان لورد غرانفيل كما يغلب الظن ادرك الغاية من هذا التلميح الا انه لم يستطع ان ينقض قراره السابق ولذا عاد هو ومسيو فرينسييه الى ارسال التعليمات مرة اخرى لقبول التسوية التى وضعت فلما استيأس السير ادوارد ماليت عمد الى خطة اخرى . ذلك انه حمل الخديو على تخفيف الحكم وجعله مقصورا على مجرد النفي بدون حذف اسماء المحكوم عليهم من قائمة الجيش ولعلمه بتردد توفيق اغلق الباب في وجهه من المحتمل حضوره من الزائرين وظل هو ومسيو سينكوبكز مجتمعين بالخديو حتى فرغ من توقيع امر التخفيف . ولقد كان هذا في الواقع بمثابة تحريض على الاجرام . لابل كان اهانة كبيرة للوزراء وخاصة لرأى وهو الرجل المسئول عن الجيش وتدخلأحر به ان يثير ناثر الوزراء اجمعين . وهو

(١) كان لورد سالبرى على حق بعد ضرب اسكندرية بالقنابل عند ما عزا هذه الازمة الى دسائس السير ادوارد ماليت اذ قال « ان السبب الرئيسي للازمة هو محاكمة الضباط الجراكسة ولا يتخللني الشك في براءة الضباط الجراكسة . . . ولكن لم تكن هذه المسألة مما اعتدنا التدخل فيه بين حاكم شرقي وبين رعاباه ( هانسارد « المناقشات البرلمانية » المجلد ( ٢٧٢ ) ص ١٥٠٠ ) ويجدر ان تثبت هما مصر اولئك الضباط « البراءة » . فاتهم غادروا مصر في ٢٠ مايو . ولقد قرر السير ادوارد ماليت « ان حزم الخديو ادى الى تخفيف الحكم الى الحد الادنى وفي وسع سموه اذا توخى هذا الحزم - ان اصبح مطلق الارادة مرة اخرى والى جانبه وزارة ترعى العدالة - ان يعين الميقين الى عائلاتهم ومنازلهم مصر رقم ٨ ( ١٨٨٢ ) ص ٤٦ » وفي ٣١ مايو اضطر لورد دو فرين رئيسه ان الضباط وصلو الاستانة وان الحكومة تتولي الاتفاق عليهم . « مصر رقم ١ « ١٨٨٢ » ص ١٦ » وفي ٧٥ يولييه اى بعد اطلاق القنابل على الاسكندرية . عاد الضباط الى مصر .

ماحدث بالفعل . فقد طلبت الوزارة في الحال سحب الامر العالمى واصدار أمر آخر مكانه يكون متفقاً مع العريضة بيد ان السير ادوارد ماليت كان يعلم انه قابض على المصفور ولذا نصح للخدّيو بعدم الادّعاء . وهنا ادرك الوزراء أن جميع ما بذلوه من الجهود للتوصل الى توفيق قد ذهب ادراج الرياح وان الوقت قد حان للفصل بينهم بصفقتهم ممثلى الامة وبين الخديو بصفته ممثلاً للفضولين الاجانب . وهنا وجدت حالة كانت خليقة بتدخل الجيش لو ان مصر كانت حقيقة خاضعة للدكتاتوريه . كما ادعى اعوان السوء وقتئذ فالثورة هي اخر ما يلتجئ اليه الشعب المغلوب على امره وليس ريب في ان الجيش لوقام بمثل ما قام به في يوم ٩ سبتمبر فاعلن خلع توفيق لافر الشعب المصرى هذا العمل ولكن مما يدل على ان الديكتاتورية العسكرية لم تكن سوى مجرد خرافة اخترعها الراغبون في « تمجيد » العراقيل ماقدرته الوزارة ومن ضمنها عرابى من دعوة مجلس النواب الى الاجتماع لتعرض عليه ما بينها وبين الخديو من النزاع . وقد اعلنت الوزارة « ان الخديو سلك مسلكا يشوه استقلال مصر بدون استشارة ورائه في كثير من الظروف » . وقرر الوزراء ايضا الاتجّرى بينهم وبين الخديو مخاطبات اخرى الى ان يعرف قرار مجلس النواب . وفي الوقت نفسه ضمنوا له سلامته الشخصية كما ضمنوا الاحتفاظ بالاحتفاظ بالامن العام .

ولا بد ان يكون السير ادوارد ماليت قد داخله الكبرياء والغرور

فقد تمكن بهذا التدبير السياسي الخسيس من استغفار الوزراء الى القيام بشورة ضد الخديوي وهي ثورة يسهل على القوم ان يصوروها للعالم الاجنبي الذي لا يعلم شيئا من امر ما سبقها من الدسائس بانها ليست سوى الفوضى الصريحة. الم تكن دعوة مجلس النواب بناء على امر الوزراء خرقا للقانون الاسامي الذي نص على ان تكون الدعوة بموافقة الخديوي؟ الم يكن ينبغي للوزارة ان تبادر بتقديم استقالتها بمجرد ان رأت نفسها على اختلاف مع الخديوي؟ لقد كان هناك كثير ممن قالوا هذا القول وقتذاك وكان اكثرهم ترديد له السير ادوارد ماليت الدساس الاكبر نفسه. بيد ان ذلك ما كان يردده الجاهلون ببواطن الامور او الذين وقفوا على كنهها تماما اذ لا ريب انه كان يكون من الخيانة ان يعنى الوزراء بالسميات الدستورية بينما العدو يتآمر على قلب الدستور بمخاديفه من اجل انهم كانوا يكونون قد قضوا لبانة ماليت واخوانه الدساسين وانا لولم ما كانوا يطعمون اليه من النصر بلا كفاح ما وبالطبع ادى قطع الملائق بين الوزراء وبين الخديوي الى احداث زعر كبير في كل من انجلترا وفرنسا ولقد كان ينتظر ان ينادي مجلس النواب بعزل الخديوي في الحال وهناك تنشأ حالة لا تهدد حياة الخديوي فحسب بل قد تهدد ايضا حياة كثير من الاجانب ومنهم ممثلو الدول العظمى السياسيون انفسهم. وقد كتب السير ادوارد ماليت مستعجلا فقال «ان الضمان المقدم من الوزارة بسلامة الخديوي والاجانب

لا يعد ضمنا فعالا» (١) ثم اشار الى «القلق العظيم السائد في كل مكان ومغادرة الكثيرين للبلاد». ويظهر ان الوقت الحاسم لقيام الدولتين الفرييتين بعمل ما اخذ يدنو تدريجيا فقد هاج الرأي العام في فرنسا اشد هياج وطلب التدخل. ومع ذلك لم يخرج الميسو فريسينيه عن حدود الرزاة. وفي يوم ٧ مايو ابرق الى سينكو يكر يطلب منه «ان يسلك سبيل الحذر وان يعمل بقدر الامكان بالاتفاق مع ماليت وأن يراجع باريس في حالة الخلاف مع زميله وان ينضم الى جانب الخديو بصفته السلطة الشرعية الوحيدة وان يسير بالحصافة والرزاة المطلوبتين لتجنب ما يثير النزاع او يزيد الشقاق الموجود في داخل الحكومة» (٢) وكان هذا على عكس ما كلف لورد غرانفيل وكيه به. ففى الوقت الذي وصل فيه الى اسماع الميسو فريسينيه أن الخديو أحال قضية المؤامرة الجركسية على السلطان قدم احتجاجا على تدخل الباب العالي وطلب الى لورد غرانفيل ان يجاهر هو أيضا بالاحتجاج «لان حكومة جلالة الملكة، هكذا قال للورد ليوز» بتردها في المبادرة بالاحتجاج المقرون بالحزم انما يجعل مثل ذلك التدخل امرا لا مناص منه» (٣).

ومع ذلك لا بد ان يكون الميسو فريسينيه قد رأى انه لا يسهه ان يبقى طويلا ملازما الخطة السلمية البعثة بل لا بد ان يصبح بعد قليل

(١) مصر رقم ٧ «١٨٨٢» ص ١١٧

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٧

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٩

من الزمن أمام احد اميرين اما تدخل السلطان واما تتدخل الامبراطور - الفرنسي - وهو ما كان يطالب به فعلا فرين من الامم المتحدة. ونرى على رأسه غاميتا . وفي الواقع كان مسلك لورد غرانفيل يدفعه لاختيار احد الاميرين . وفي يوم ٨ مايورد اللورد غرانفيل على احتجاج مسيو فريسينيه فبعد ان نفى وجود اى ميل خاص للتدخل التركى اضاف هذه العبارة التى تنذر بما سيقيم .

« ولـكننا نريد اذا اقتضى الحال أن نبقي احرارا لبحث كافة انواع التدخل الممكنة فنختار اقلها مضايقة وتعرضا للمخاطرة (١) وكان هذا بمثابة تصريح بأن انجلترا ترفض من الآن الاسترشاد برغبات الحكومة الفرنسية اذا ماقررت هذه مواصلة سياسة عدم التدخل ، وانها - اذا اقتضى الحال - لا بد ان تعمل بمفردها . وفعلا لم تمض ثلاثة أيام حتى رجع لورد غرانفيل الى اقتراح كان « قد بداله » مرة في بدء الازمة فاشار على المسيو فريسينيه ان يطلب الى الباب العالي ارسال قائد الى مصر « تعطى له سلطة تامة لاعادة النظام فى الجيش المصرى » على ان يصحبه قائدان آخران احدهما انجليزى والآخر فرنسى وان يخضع القائد التركى لرايهما وان تسبق هذه البعثة ببلاغ ينذر بتدخل تركيا . وفى الحال رأى المسيو فريسينيه ان ليس ثمة مناص من ان يختار احد اميرين فاما ان يقبل التدخل التركى وإما أن يقبل اشتراك انجلترا وفرنسا فى العمل

فاختار الامر الثانى باعتباره اخف الضررين . وقد قرعه الراديكاليون الفرنسيون وقتئذ ايماء تقريع لتراجعه هذا عن موقفه الاول واتباعه خطة لا تختلف كثيرا عن خطة غامبيتا . وليس ثمت ريب في ان ما أعقب ذلك من الحوادث سوغ ذلك اللوم تماما . فان تحول سياسة ميسو فريسينيه لم ينقذ مصالح فرنسا ولا نجح مصر ثم اضطر في نهاية الامر ان يعود الى موقفه الاول . ومع ذلك فقد كان للميسو فريسينيه ان يرجو انه مادام تدخل انجلترا سواء أ كان صريحا أم وراء ستار التدخل التركي امرا لامناص منه وما دامت سياستها كلها كانت ترمى الى تلك الغاية فان فرنسا باشتراكها معها قد تنجح في اعطاء هذا التدخل شكلا عديم الضرر نسبيا . وقد خيل الى الميسو فريسينيه أن هذا يكون البارق الجوهري بين سياسته وسياسة الميسو غامبيتا وهو الذى كان يرمى الى ان تحتل انجلترا وفرنسا البلاد احتلالا فعليا (١) .

« اما الشكل العديم الضرر نسبيا » الذى كان الميسو فريسينيه يريد ان يكون عليه التدخل الانجليزى الفرنسى فهو ان ترسل كل من الدولتين ثلاث بوارج الى الاسكندرية بحجة صيانة ارواح رعاياها في الظاهر ولتخويف

« ١ » « لقد كما دائما ولا مرال مهمتين نامرين » هكذا قال ميسو فريسينيه في البرلمان العربى في ١١ مايو سنة ١٨٨٢ « أولا بان نخطط لمرسا مركزها الخاص ومركزها الممتاز بحق في مصر والامر الثانى الذى ترمى اليه سياستنا فهو رغبتنا في الاحتفاظ باستقلال مصر كما قررته العرمان المعترف بها من الدول الاوربية فلن نجر مط مادام الامر متوقفا على عملا أى اعتداء على تلك العرمان . ولكن رضى بان نجرح مصر من آية أزمة تحدث فيها اقل حرية واستقلال مامهى اليوم « الوثيقة المصرية رقم « ١٨٨٢ » ص ١٤٥ »



لوزارة المصرية في الحقيقة او حملها على الاذعان وبذا تنتهي الازمة ولا تكون هناك حاجة لاي عمل آخر وطبعاً كان مسيو فريسينيه مطلعاً على حقيقة النزاع القائم بين الخديو والوزارة ولا ريب في انه كان يذنب وبين نفسه يعطف على الوزارة ولكن هنا كانت حالة تقضى بان يصحى فيها بصاحب الحق تلافياً لاضرار بالغة . وعلى ذلك رد المسيو فريسينيه على اقتراح اللورد غرانفيل في ١٢ مايو مقترحاً ان ترسل بدل القواد الثلاثة بوارج حرية الى الاسكندرية قائلاً « ان موقف الخديو يتوطد ويصبح تدخل تركيا لا لزوم له . وبالطبع كان هناك احتمال أن هذا العمل قد لا يكون كافياً واذا ذاك يستحسن ان تنزل الجنود الى الير فلذلك قال : ان الحالة اذا وصلت الى ذلك الحد فهو لا يعارض في دعوة الجنود التركية الى مصر للعمل فيها تحت الاشراف الانجليزى الفرنسى لغاية ديسمبر وبشروط تكون فرنسا وانجلترا قد عينتاها من قبل » الى ان قال : انه لا يوافق بحال من الاحوال على استخدام الجنود الفرنسية او الانجليزية (١) ولم تأت الرسالة التي اورد فيها لورد ليونز هذا الرأي على ذكر المناسبة التي عرض فيها المسيو فريسينيه هذا الاقتراح الاخير وليس شك في ان الاقتراح لم يصدر عن المسيو فريسينيه من تلقاء نفسه بل كان رداً على سؤال من اللورد ليونز استفهم فيه عما عسى ان تكون النتيجة اذا تبين ان ارسال البوارج لم يأت بالنتيجة الموعوبة . اما لورد

غرانفيل فمع قبوله الاقتراح الخاص بالمظاهرة البعيرية - كان متذمرا<sup>١</sup> لرفض مشروعه الخاص بالتدخل التركي العاجل واقترح ان يبلغ الباب العالي مع التحفظ في القول انه يرجح ان تمرض عليه فيما بعد اقتراحات اخرى . ولم يشأ المسيو فريسيني ان يقيد نفسه بخطة غامضة لا يرتاح لسلوكها فرفض الموافقة على اقتراح لورد غرانفيل

ثم اصدرت كلتا الحكومتين امرها ان تذهب ثلاث بوارج الى اسكندرية فورا . وينبغي بهذه المناسبة ان نذكر حادثا يزيد خطة السير ادوارد ماليت ورئيسه وضوحا . فلعل القارىء يذكر ان السير ادوارد ماليت سبق ان حذر اللورد غرانفيل مرتين من أى تدخل ماعدا التدخل التركي بحجة ان ارواح الاجانب في الفترة التي تنقضي بين اعلان التدخل وبين وصول الجنود تصبح في خطر عظيم<sup>(١)</sup> ثم ان المسيو فريسيني ايضا قبل عرض اقتراحه سأل من ممثلة في القاهرة هل هناك خطر على ارواح الرعايا البريطانيين والفرنسيين في مصر من ارسال الاسطول ولا نعرف بطريقة مباشرة ماذا كان جواب المسيو سينكويكز على ذلك السؤال ولكن اللورد غرانفيل لما سأل السير ادوارد ماليت السؤال نفسه اجاب عليه بالبرقية التالية<sup>(٢)</sup> « اتشرف بان ابلغ فخامتكم انى وزميلي الفرنسى نرى ان ما يترتب على وصول

(١) راحم ص ١٦٢ و ١٧٠

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٣٢

العامة المشتركة الى الاسكندرية من الفوائد السياسية يفوق في اهميته الخطر الذي يمكن ان يصيب من في القاهرة من الاوربيين» وسواء كان المسيو سينكويكز وافق حقيقة على الرأي الذي عرضه زميله الانجليزى ام لم يوافق فان الرسالة ستبقى دليلا على سياسة السير ادوارد ماليت وبره بالانسانية وطبعا لم يكن في النية اظهارها . وان السماح بنشرها فيما بعد لغلطة كبيرة اخرى تؤخذ على «مقدرة» اللورد غرانفيل (١) وان فيها دليلا واضحا على أن كل ما كانوا يخافونه من الخطر الذي يتعرض له الاوريون بسبب السيادة العسكرية لم يكن الا اثره وثقاقا يراد بهما تهديد الطريق للتدخل المسلح . ومهما يكن شيء فالامر لا يخرج عن احدى اثنتين فاما ان هذه المخاوف لا اصل لها واذك تدبين لنا مقدرة السير ادوارد ماليت . واما انها كانت صحيحة واذك تدبين لنا مبلغ بره بالانسانية . وان ما قاله ادوارد ماليت في كلا الحالين كاف للحكم عليه بانه من احط طبقات السياسة الدسائس

ولم يكن لورد غرانفيل خيرا من صاحبه . وان الموافقة على عدم الاهتمام بما يهدد الارواح من خطر طامسا طنطنوا به في الصحف والرسائل الرسمية متى اصبحت المزايا السياسية ومصالح حملة القراطيس عرضة للخطر . لما لا ترتاح له ضمائر الناس . ولكن ماذا نقول في

---

(١) في هذه المسألة ايضا ملك اللورد كرومر كما اعتل من مصلك رئيسه السالف وذلك لعدم نشر ملك الرقية المسبة للشبهة

وزير انجليزى استهان مرة باره اسح' لرعايا البريطانيين ثم لا يخجل من ان يرسل فى الوقت نفسه الى مندوبه بان يبلغ الوزراء المصريين عامة وعرابى بصفة خاصة انهم مسئولون شخصيا عن ما عسى ان يحدث من الاضطرابات وقد كان هذا هو عين ما فعله لورد غرانفيل فى يوم ١٤ مايو وهو يوم وصول برقية السير ادوارد ماليت الشهيرة فان للورد غرانفيل لم يقنع باختيار خطة تنذر الاوربيين بالخطر حتما بل عن له فى الوقت نفسه ان يجعل الاشخاص الذين كان يعمل على مناوأتهم مسئولين عن هذه الارواح ! وكان من البديهي ان يرد عرابى بانه مسئول عن المظالم العام وعن سلامة الخديو ما دام فى الوزارة ولكنه لا يصبح مسئولا عن شيء اذا جاء الاسطول الانجليزى الفرنسى على ار هذا لم يقل منه طبعاً بل كانت النتيجة ان بقيت على عرابى واصحابه تبعة من قبل من الاوربيين فيما حدث من القلاقل بعد ذلك والتي لم تكن لاطناب يد فبهم تلك كانت اساليب العدالة التى انطوت عليها سياسة غرانفيل ماليت وتلك كانت آدابها . وفى الوقت نفسه كان الاعيان قد اتهموا فعلا وبدأوا يتباحثون فى الحالة . ولا تسل عن ما بلغ من شعوب من الخديو الذى كان يمكن خلعه لولا الخوف من انتمى اوفرنسالة لهذا تردد كثير من الاعيان فى الافدام على هذا . كى رددتم هذا سبباً فى انقسام السكامة (٢) واخيراً نفسه لى مجلس النواب الى العدو

(١) مصر ديم ١٧ ١٥ ١٤٠  
(٢) ملك السكامة معه ص ١٦٨ - ١٥٩

وشرع يدس الدسائس لقلب الوزارة. بينما ارتأى غيره ان لا بد من التساهل اذا اريد بذل مجهود آخر للمصلحة وانهاء الازمة

وفى يوم ١٥ مايو وصل الاسطول الفرنسى وفيه ايضا ابرق اللورد غرانفيل للسير ادوارد ماليت يقول اننا بنض النظر عن المظاهرة البحرية « نحتفظ لانفسنا بحق استخدام ما نراه لازما من الوسائل الاخرى لصيانة النظام وسلطة الخديو » (١) ثم رأى عرابى واخوانه ان ينزلوا على رأى القائلين ببذل مجهود آخر للمصلحة (٢) فذهبوا جميعا الى الخديو « واعلنوا امامه طاعتهم التامة » ومن ثم انطلقوا الى ماليت فاكذوا له انهم صمموا على بذل كل ما فى وسعهم لصيانة الامن العام (٣) ولمعرك كان هذا منظر محزن لا بل كان بعيدا عن الكرامة منظر « الطاعة التامة » ومما زاد الطين بلة انه لم يكن هناك ما يدعو الى ذلك على ان السير ادوارد ماليت رفض ان يتقبل الخديو تأكيدات الولاء الصادرة من الوزراء اضيف الى ذلك ان هذا العمل لم يرض اللورد غرانفيل ولا الميسيو فريسينيه وهو الذى كان يتطلع لان يضع حدا نهائيا لهذه الحالة فقد كتب هذا من فوره الى سينكويكز يخبره بأن الخديو يفتنى ان ينتهز فرصة وصول الاسطول فيسقط الوزارة ويعين أخرى مكانها برئاسة شريف مثلا .

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٣٦

(٢) فى يوم ١٣ مايو ارسل مستر بلنت برقية ات عرابى فتوصل اليه فيها أن يتدبر الصبر ويرجى العمل ضد الخديو (بلنت الكتاب نفسه ص ٢٠٧)

(٣) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٤٣

وعندئذ يصبح من المستطاع اصدار عفو عام على ان يكتفي بحرمان عرابي واخوانه من وظائفهم فقط وعدم التعرض لرتبهم العسكرية أما اللورد غرانفيل فقد ارسل للسير ادوار ماليت تعليمات كهذه ولكنه كلفه فوق ذلك «ان لا يتفوه بشيء قد يحول دون اصدار الامر الى عرابي وزملائه بمغادرة البلاد اذ ارأت الوزارة الجديدة ضرورة لذلك» (١) وبناء على ذلك شرع السير ادوارد ماليت في اقناع محمود سامي وعرابي وثلاثة قواد آخرين خطرين بوجود مغادرة مصر من تلقاء أنفسهم في مقابل معاش يصرف لهم مع استبقاء رتبهم العسكرية وقد طلب الى المسيو مونج - احد موظفي القنصلية الفرنسية وكان يجيد العربية ان يقوم بهذه المهمة الدقيقة مهمة ابلاغ عرابي واخوانه هذه التسوية لحل الازمة . ولكن المسيو مونج رفض رفضا باتا ثم عهد الى سلطان باشا بالقيام بهذه المهمة المشرفة ولكن كانت النتيجة سيئة ذلك ان عرابي ابى ان يصغي الى ذلك الاقتراح . وعليه اشار السير ادوارد ماليت على لورد غرانفيل ان يكلف هو وزميله الفرنسي بان يطلبابصفة رسمية استقالة وزارة محمود سامي وقد طلب ايضا «أن يؤذن له بانذار الوزارة بما يترتب على رفض الاستقالة من العواقب» الى ان قال «ان الوزراء والجمهور على يقين من أن الدولتين لن توسلا جنودا الى مصر محال ما يضاف الى ذلك أن معارضة فرنسا تجعل تدخل تركيا أمرا

مستحيلا» (١) الا أن هذا لم يكن معناه سوى نزع النقاب والظهور في  
 وضوح النهار . ومع ذلك قد وافق اللورد غرانفيل . ففي يوم ٢٥ مايو  
 قدم التفصيلان العموميان مذكرة متشابهة بطلب استقالة الوزارة ورحيل  
 عرابي عن مصر وذهاب القائدين الوطنيين الآخرين على فهمي  
 وعبد العال الى الارياض وهكذا كان بر اللورد غرانفيل بتأكيده ان  
 بريطانيا لا تريد وزارة حزبية وهكذا عد هذا العمل خاتمة ما احرزته  
 سياسة السير ادوارد ماليت من النجاح .

ولم يبق للوزارة امام هذه الظروف القهرية الا ان تستقيل ففي  
 اليوم التالي قدمت استقالتها بعد ان احتجت بأن الخديو يسماحه للدول  
 الاجنبية بالتدخل قد اعتدى على حقوق سيادة السلطان . ولكن  
 الخديو بأياماز السير ماليت رد على ذلك بأنه انما يعمل «طبقا لارادة الامة»  
 وانه يعرف كيف يتقنع السلطان وفي الحال طير الخبر الى حكام  
 الاقاليم ياتيهم بسقوب الرزدة ويأمرهم الى السهر على صيانة  
 الامن العام كذلك الملب اليهم ابلاغ جنود الاحتياطى بالاستقناء  
 عنهم من الان ووقف التجنيد للجيش وقد قيل لهم أن «الاسطول  
 الاجنبي ما جاء الا لامر ودي» وتمت هذه الاجراءات كلها بقاية  
 السرعة بيد ان الانباء ساكتة الى الان لا سكندرية حتى حاجت جنود  
 الحامية ورحال .

إذا لم تعد الى مرا كزها خلال اثنتى عشرة ساعة فهم غير مسئولين عن الامن العام وحذا سكان القاهرة حذوهم فى الاحتجاج فما بزغت شمس اليوم التالى حتى ذهب وفد من رؤساء اللطوائف الدينية قوامه العلماء والبطريرك والحاخام لمقابلة الخديو وهناك طلبوا اعادة عرابى واصحابه الى كراسى الوزارة فوراً ولعمرك كانت هذه ظاهرة فجائية « لارادة الامة » فلما ان جاء سلطان باشا وهو فى حالة اضطراب وانزعاج واشار على الخديو بارجاع الوزارة تلافياً لما يهدد حياته من الخطر لم يسمع توفيق وناصحيه المخلصين الا الاذعان والتسليم فأعيدت الوزارة وارسلت الاوامر على الفور الى الاقاليم بالغاء ماسبق اتخاذه من الاجراءات لنزع السلاح (١).

ولم يطل امد هذه المأساة الهزلية الا ثلاثة ايام فقط على انها كانت كافية لظهار كنه الشعور الوطنى . الا ان ما استعمل من السرعة فى اصدار الاوامر الى حكام الاقاليم بوقف كافة المعدات الدفاعية لدليل آخر على سرمة السياسة البريطانيين لعرابى واصحابه ذلك ان مصر لن تقع غنيمة باردة فى ايدى المعتدين مادام اولئك الرجال فى مقاعد الحكم .

---

(١) هذه الحقائق كلها مذكورة فى عصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٣٨ - ٤٩



## الفصل الثالث عشر

### مذبحة الاسكندرية المدبرة

كان الاخفاق في التخلص من وزارة سامي هزيمة مؤلمة للسيد  
أدوارد ماليت ولو كان الرجل يعرف للكرامة معنى لاستقال من  
منصبه فوراً

ولكن المسألة لم تكن مسألة كرامة بل العمل على تحقيق للتدخل  
المسلح فان جبطت خطة من خططه السياسية فلاحرج من تجربة غيرها  
عسى أن يكون فيها أكثر توفيقاً منه في تلك . على أن ما أصابه من  
الخيبة لم تكن له نتيجة الا مضاعفة رغبته في قضاء لباتته . فقد كتب  
الى رئيسه في يوم ٣٠ مايو « يقول ان الجمهور هنا يتخذ ارجاع الوزارة دليلاً  
على قرب طرد المسيحيين من مصر واسترجاع ما بيع أو رهن من أراض  
للالوريين والغاء الدين الاهلي (١) كذلك كتب صاحبه المستر كوكسون  
قنصل انجلترا في الاسكندرية بمثل هذه اللهجة المزعجة عند ما وصلت  
الى رئيسه المريضة التي رفعها التجار الانجليز مطالبين فيها « باعداد  
ما يكفي من الوسائل لحماية أرواحهم (٢)

---

(١) مصر رقم ٨ « ١٨٨٢ » ص ٥٥

(٢) المصدر نفسه ص ٥٤

وفي اليوم التالي كتب السير أودارد ماليت يقول « ان الملح استولى على الجاليات الاجنبية وانها تطالب بتميز قوة الاسطول » وقد أجيب الى هذا الطلب الاخير فوراً ولكن ذلك لم يكن كافياً على ما يظهر وما كان لورد غرافيل ليحفل كثيراً بوجود هذا الملح او عدم وجوده لانه كان يعرف بالتجربة ان كثيراً من الاراجيف التي ابلغه اياها مندوبه هو محض افتراء وانما كان جل اهتمامه بطريقة تنفيذ التهديدات التي صعب بها السير اودارد ماليت مذكرته الرسمية في ٢٥ مايو بطلب استقالة الوزارة وهنا ظهرت مشكلة . على أن السلطان بمجرد ان نفي اليه ارسال هذا الاسطول المشترك الى اسكندرية ارسل يحتاج على هذا الاعتداء على حقوق سيادته وكان يوشك ان يلبي طلب الخديو فيرسل مندوباً من قبله ولكن تبين له أن من التناقض بمكان « ان يعلن من جهة ان حقوق سيادة السلطان ينبغي احترامها ثم يحظر عليه في الوقت نفسه ان يتدخل في امر ما » . (١) ولكن لورد غرافيل اكد له أن ارسال الاسطولين لا يراد به الاتيان بعمل من اعمال الاغتصاب وانه « اذا دعت الحاجة الى القيام بعمل يكون مظهراً لحق من حقوق السيادة فليس امامنا من نرفع له الامر الا الباب العالي » (٢) كذلك ابلغت الدول في مذكرة مشتركة ان ارسال البوارج الحربية لا يراد به اتباع سياسة تنطوي على الاثرة والانفراد في العمل بل ضمان مصالح الدول الاوربية

(١) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٥

(٢) المصدر نفسه ص ١٧

فى تلك البلاد بلاميز فى الجنسيات ثم للمحافظة على سلطة الخديو» الى ان قالت « ولم يخطر ببال الحكومة البريطانية ان تنزل جنودا الى البر او تحتل البلاد احتلالا عسكريا بل تنوى حكومة جلالة الملكة بعد استئباب السكينة والاطمئنان على مستقبلها ترك مصر لنفسها وتسحب السفن الحربية » فان جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن وتعذر الوصول الى تسوية سلمية فان حكومة جلالتهاتفق مع الدول العظمى ومع تركيا على ماترى هي والحكومة الفرنسية انه انجح الوسائل (١) .

ولهذه المذكرة التى تنطوى على الرياء اهمية عظيمة اذا نظرنا اليها فى ضوء ما عملته الحكومة البريطانية وماستعمله فاقدم ارسلت فى يوم ٢٣ مايو مع ان لورد غرانفيل كان فى ٨ و ١١ من هذا الشهر ينذر الحكومة المصرية بالتدخل للمساح ويفارض الميسو فريسينيه فى انزال الجنود التركية . كذلك سبرى القارىء كيف برت انجلترا بالتعهد الذى يقضى عليها بالاتفاق مع الدول العظمى ومع تركيا على الاعمال الحربية عندما حان الوقت لان تفتح باب الشر وتغزو وادى النيل .

ولكن بينما كان لورد غرانفيل يعد الدول العظمى هذه الوعود الخلابه كان فى الوقت نفسه يلح على فرنسا بالموافقة على مشروع ارسال الجنود التركية تحت رقابة الدولتين المذكورتين كما اسلفنا عليه القول وفى يوم ٢٤ مايو قدم للميسو فريسينيه اقتراحا رسميا بهذا المعنى ولما لم

يأته الرد كرر اقراحه بعد ثلاثة ايام . واذ ذاك رد عليه الميسو فريسيني  
ردا جافا . فقال بمناسبة ما اذيع عن استقالة وزارة سامي انه لا يوجد  
ما يدعو الى التدخل في تلك اللحظة خاصة . وكتب الميسو تيسو سفير  
فرنسا في لندن بالنيابة عن رئيسه الى لورد غرانفيل يقول . « يرى  
الميسو فريسيني ان من المستحيل الا يهرك سداد هذا الرأي والا ...  
تعتروا يامولاى بعدم فائدة الخطة التي اقترحت عليه اتخاذها من بدء  
الامر » (١) فاستشاط لورد غرانفيل غيظا لهذا الرد . وكان ما يعرف في  
انجلترا بالرأى العام قد غضب منذ امد طويل مما يسمى به استسلاما  
لفرنسا فاصبح ميالا الى الانفراد بالعمل . وقد كتبت التيمس تقول (٢)  
« اذالم تنظم مصر من جديد بشكل تراعى فيه مصالحنا فانها حتما ستأخذ  
شكلا معززا المصالح اخرى تناقض مصالحنا » واذ ذاك قرر لورد غرانفيل  
ان يقوم بالعمل بنفسه وفي يوم ٢٨ مايو اي في يوم رجوع الوزارة امر  
لورد دو فرين ان ينصح "سلطان بتأييد اللخديو وذلك بان يستدعى الى  
الاستانة ساميا وكذا القواد الثلاثة بما فيهم عربا وكتب في الوقت نفسه  
الى السير ادوارد ماليت بان ينصح اللخديو باستدعاء مندوب تركي  
« ليحافظ على حياته » . ثم اباع الميسو فريسيني بعد ذلك بما قد فعله (٣) .  
هكذا تمت الخطوة التي سبقها من طول التفكير ماسبقها فاصبح

(١) ٨ ردم ٨ (١٨٨٢) ص ٣٧

(٢) التيمس ١٥ ايو سنة ١٨٨٢

(٣) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٤٢

على فرنسا ان تختار أحد أمرين: اما ان تشترك فيما فعلته إنجلترا او تترك سياسة التعاون معها ولا ريب في ان اتباع الامر الثاني كان نذيرا بالخطر الشديد لاعلى مصر فحسب بل وفرنسا ايضا بينما كان معنى الاول ان تنهج فرنسا سياسة تدخل عسكري لا تردد فيه ولا نكوص .

ورأى المسيو فريسينيه بعد استشارة زملائه ان ينهج الخطة الاولى على نحو ما فعل عند ارسال الاساطيل وقد يكون الباعث واحدا في الحالتين فهما يكن في الموافقة على تدخل تركيا من الخطر فلا يزال في ملازمة إنجلترا في كل خطوة تخطوها مجال لتجنب الطامة الكبرى وعلى ذلك ارسل المسيو فريسينيه في يوم ٢٩ مايو الى السفير الفرنسي في الامستاتة والى المسيو سينيكى كوز تعليمات تشبه تعليمات لورد غرانفيل ولكنه اقترح في الوقت نفسه على اللورد غرانفيل بناء على وعوده الحديثة ان يرسل الدعوة لعقد مؤتمر اوربي .

وما كاد اهل القاهرة يسمعون بان إنجلترا وفرنسا والخديو طلبوا تدخل السلطان لحسم ما بين الخديو والامة من الخلاف حتى ثارت ثائرة غيظهم الكامن فجاءه عرابى بانه لن يذعن لاوامر السلطان وانه يقاوم بالقوة كل محاوله لنزول مصر . والتف العلماء والاعيان الاقليلا منهم حول الوزارة وطلبوا جهازا خلع توفيق . واصدر شيخ الجامع الازهر فتوى وافق عليها رجال ذلك المعهد بان الخديو لم يعد اهلا للحكم بعد ان باع البلاد الاجانب وذهب الخطباء الى الاسكندرية فخطبوا في جماهير

تزيد عن ١٠٠٠٠ شخص منوهين بالقضية الوطنية . ولما وصل المندوب التركي درويش باشا في يوم ٧ يونية ذهب لمقابلته كبار مشايخ الازهر يصحبهم اثنان وعشرون من الاعيان وقدموا اليه عريضة موقعا عليها من ١٠٠٠٠ شخص يطلبون منه الوقوف الى جانب الامة في وجه الدول وان يخلع توفيقا . وارسلت اليه من جميع انحاء البلاد من هذا القبيل عرائض أخرى موقع عليها وطفقت النساء والاطفال يطفن الشوارع مطالبات برفض طلبات الدول (١)

اما البعثة التركية فقد حبطت من حيث تقدير المفسدين حبوطا كلياً . نعم كان درويش باشا من اجراً رجال الحاشية السلطانية وكان ينتظر منه أن يحمل عرايبا ورفاقه بالخوف والارهاب على الاستقالة من مناصبهم وقبول النفي الى الاستانة أو ان يتخلص منهم بالطريقة التي اقترحها سير اوكلند كولفن على الخديو في أحد موافقه المشهودة (٢) ولكي ما يجعله الخديو اكثر مرونة واسلس قيادا اعطاه بقشيشا جسيما قدره ٥٠٠٠٠ جنيه (٣) ولكن درويش باشا على ما يظهر لم يكن مغفلا فقد قبل الهدية ووجه الى عرايب والعلماء بعض كلمات الارهاب على أنه لما رأى أن هناك أمراً غير « الفتنة العسكرية » التي ندب لقمعها

(١) يوجد وصف شامل لهذا الوقت المصيب في كتاب « بات التاريخ السرى » ص ٣٠٥ وما بعدها

(٢) اقتطف المسترلنت في الكتاب نفسه ص ٣٠٢ — ٣٠٣ نبدا مهمة من صحيفة البال مال غازيت التي كان يحررها في دستر (والآن لورد مورلي) لايصاح البواش الحمية لميت درويش باشا

(٣) بليت الكتاب نفسه ص ٣٠٧

أثبت عليه نفسه العالية أن يجري على يديه شيء مما كان ينتظر منه وفي يوم السبت ١٠ يونية قرأه على أن يعقد يوم الاثنين التالى مجلساً يحضره قناصل الدول والخديو للنظر فى الحالة والبلغ عرابى فى الوقت نفسه ان يستمد للاستقالة.

وفى يوم الاحد وهو اليوم السابق ليوم الاجتماع حدث ما قضي على كل ما كان ينويه درويش باشا . ففى ذلك اليوم حدثت مذبحه المسيحيين فى الاسكندرية بايعاز الخديو وعمر باشا لطفى محافظ الثغر للبوليس وبعض الاشرار المأجورين - وهو مثل صحيح لما يقع من « مذابح » اليهود فى وقتنا الحاضر (١)

فقد كان الخديو يعرف تماماً ماذا يكون وقع أى شغب تسوقه العناية الالهية مهما كان صغيراً فى السياسة البريطانية وهى التى طالما تكهنت بما يصيب الاوربيين من المحن لو استمرت « الفوضى » التى ترتكز الى ما لحزب سامى وعرابى من السيطرة « العسكرية » ولقد أبلغ السير أدوارد ماليت لورد غرانفيل فى يوم ٣١ مايو ان « العراك بين المسلمين والمسيحيين قد يحدث فى أى لحظة » (٢) فكانت نتيجة ذلك

(١) يوجد وصف شامل لمذبح الاسكندرية فى كتاب بلت نفسه ص ٣١٠-٣١٥ كذلك يجد القارئ فى الدليل الثانى ص ٤٩٨-٥٣٢ كافة الادلة المملوّه وقد قال لورد كرومر كتاب « مصر الحديث » ( المجلد الاول ص ٢٨٧ ) ما نصه « بعد ديب لى بعد محض المسأله من وجوها ان الادلة لا قيمه لها بل مرة واحده ان ليس من الضرورى ان اسبق ذكر الاسباب الى حلقته استدح هذا » ربما كان اللورد ادبى الى الصواب لو قل « ليس من الملائم » بدلا من « ليس من الضرورى »

(٢) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٦٠

تعزير الاسطولين كما رأينا . ولقد صحت نية الخديو سواء بعلم مستشاريه الاوربيين أم بدون علمهم على انه اذا لم يقع ذلك الحادث المطلوب من تلقاء نفسه فلا بد من التعميل به ببعض التدابير الماهرة . ولقد رأى أن القاهرة لا تصلح لهذه المسكائد لان عرابي ورفقائه واقفون بالرصاد هذا فضلا عن وجود الجيش الذي يمكنه قمع الفتنة في لمح البصر . اما في الاسكندرية فالامر على عكس ذلك .

فقد كان المحافظ لطفى باشا معروفا بميوله الوطنية يوما من الايام ولكن الخديو عينه وزيراً للحريية في اليوم الوحيد الذي تخلل استقالة الوزارة ورجوعها الى العمل . وعليه يمكن القول أن مصالحته الشخصية قد تدفعه الى العمل على اسقاط عرابي اصف الى ما سبق انه بصفته محافظ المدينة يستطيع أن يمنع جنود الحامية من التعرض للمشاعغبين بان لا يكلفهم بقمعه وان يحول بسهولة دون وصول انباء برقية الى الوزارة من الاسكندرية .

بناء على ذلك ارسل الخديو في يوم ٣ يونيه الى المحافظ برقية جعفرية جاء فيها : « لقد تعهد عرابي بصيانة الامن العام ونشر هذا التعهد في الصحف وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل عن ذلك . فان وفق في تعهده ونقت به الدول . ونصبح نحن في زوايا النسيان ثم لا يغرب عن بالك أن أساطيل الدول لا تزال راسية في مياه الاسكندرية ولا تزال الخواطر متهيجة ولذا لا يستبعد حدوث مشاجرات بين الاوربيين وغيرهم



والآن فاختر لنفسك هل نخدمنا أم تساعد عرابي على تحقيق تهمده «  
ولم يعرف هل كانت هذه البرقية إحدى برقيات عديدة من هذا القبيل  
أم أنها هي التي أثارت الفتنة فعلا وعلى كل كانت تبيجتها ان دارت  
محدثات أخرى كان حيدر باشا ابن عم توفيق ونسيطا فيها فقد تردد  
مرات عديدة بين القاهرة والاسكندرية حاملا المراسلات بين هذين  
المتآمرين . وفي يوم ٩ يونيه حضر عمر لطفي الى القاهرة لتدبير المؤامرة  
بنفسه . واغلب الظن ان الاتفاق قد تم في ذلك الاجتماع على احداث  
القتل في يوم الاحد التالي - ١١ يونيه ولكن المدة كانت قد اعدت  
لكل شيء . فقد سمح لعصابة من مأجورى البدو أن يدخلوا المدينة  
مسلحين بالنبايت واصدر الاوامر السرية لرجال البوليس بان  
لايتدخلوا لقمع الاضطراب بل يقفوا موقف المتفرج .

ثم بدأت « القتل » حوالى الساعة الواحدة واستمرت الى  
الساعة الخامسة . وكان منشأها شجارا قام بين أحد الحمارين الملطيين  
وبين أحد المسلمين وعلى ذلك تجمع لقيف من السابلة فالبشوا ان اطلقت  
عليهم بضع رصاصات من منزل مجاور يقطنه بعض المالمطيين وفي غضون  
ذلك ظهر البدو بنبايتهم في مكان الحادثة واذ ذاك انقلب الشجار العام  
الى مذبحه ضد الاوريين طاحت فيها ارواح بضع مئة شخص وجرح  
نحو هذا العدد وفيهم المستر كوكسون وبعض القناصل الآخرين .  
كان كل هذا يجري ورجال البوليس جامدين في موافقهم أو انهم اشتروا

فعلا في المذبحة . اما عمر لطفي فانه وقف التلغراف على المخابرة بينه وبين الخديو ولم يسمع قومندان الحامية - سليمان سامي - بالقلقل الا في الساعة الرابعة بعد الظهر ومع هذا فقد كاف باحضار الجنود بغير سلاح . علي انه لم يقف جامدا بل ما كاد يظهر في مكان الحادثة الساعة الخامسة حتى قمع هذه « المذبحة » المدبرة

واذا اراد القارئ أن يرى صورة من هذه المؤامرة الشيطانية وما صاحبها من سفك للدماء فليبه أن يذهب الى روسيا المعاصرة الى مملكة كروشيغان وغيره من زعماء جمعية « اليد السوداء » علي ان أشد ما يدعو الى الاستغراب انهم حاولوا فيما بعد أن يشركوا عرابي فيها فعلا مع انه أول من اكتوى بنارها . فقد زعموا انه عرابي هو الذي دبر المؤامرة من أولها الى آخرها واصدر أمر المذبحة وكلف جنود الحامية بعدم التدخل . ولكن هذه التهمة ما كادت تتكون في رؤوس القوم حتى سقطت سقوطا مخزيا لا بل خيف ان كثرة التنقيب في الموضوع قد تؤدي الى فضيحة المسؤولين الحقيقيين عن هذه الجريمة المعدومة النظير . علي أن السر انكشف بالرغم من ذلك وفي هذا يرجع الفضل الى المستر بلفت . وفي سنة ١٨٨٣ عرض اللورد راندولف تشرشيل المسألة بحذافيرها على البرلمان (١)

(١) مصر رقم ٤ (١٨٨٤)

ولم يكن احد يعرف وقتذاك شيئا من اسرار هذه المسألة. فعرباني نفسه لم يشتبه في شيء. ثم ان الذى كان ينبغى ان تلقى عليه التبعة من الوجهة القضائية بصفته محافظا للاسكندرية لم يستمر فقط فى منصبه لابل اختير فعلا لرئاسة اللجنة التى شكلت للتحقيق فى اسباب القلاقل . نعم لقد منح عمر لطفى اجازة فيما بعد ولكنه ظل مقيما فى مصر الى ان نشبت الحرب فعين عند انتهاءها وزيرا للحربية . وهذا يدكرنا من جديد بما يحدث فى روسيا فى مثل هذه الاحوال. ذلك ان المسئولين عن المذابح يكافأون فورا بالترقية (١) .

على ان نتيجة المذبحة جاءت حتى الآن بعكس ما كان يتوقعه مدبروها اما الجاليات الاوربية التى ساورها القاق من دسائس السير ادوارد ماليت لانها داعية الى اهاجة خراطر الاهالى وباعثة لهم على الانتقام فقد عدت المذبحة كنتيجة طبيعية للسياسة المذكورة وعلى ذلك بدأت تلح فى استدعاء المتمد البريطانى وسحب الاساطيل . ثم رأى الاوربيون فى الوقت نفسه ان الغمان الوحيد لسلامتهم هو ان يتصالح الخديو مع وزرائه وعربانى بصفة خاصة باعتباره الزعيم المحبوب من الجيش ولانه الرجل الوحيد الذى يستطيع المحافظة على الامن العام . ولقد اصبحت جليا ان التشاجر مع الوطنيين ليس من الهنات الهيئات وان السواد الاعظم من الشعب يؤيدهم فهو لا يخذل الى السكنينة الامتى خلى بين الزعماء

(١) بلات السكبات نفسه ص ٣١٤

وبين كراسي الحكم فكان من اثر ذلك ان ألحقتاصل فرنسا والمانيا والنمسا  
العموميون - وان كانوا الى الآن تركوا حبل السير ادوارد ماليت على  
الغارب ولكن لا الى حد ان تعميهم المحاملات السياسية عن رؤية ما يهدد  
مواطنيهم من الخطر - على الخديو ان يتصالح مع عرابي فورا وان يطلق  
يده - امامهم وامام درويش باشا في المحافظة على الامن العام (١) فلم يسمع  
الخديو الا ان يذعن لهذا الطلب . وهكذا اصبح عرابي فجأة ديكتاتور  
مصر الحقيقي . فكانت باكورة اعماله اصدار منشور للشعب حثه فيه  
على الخلود الى السكينة واطاعة القانون . ثم ثنى بارسال الاوامر الى قواد  
الجيش بجمعهم مسئولين عن حالة الامن العام كل في جهته . واصدر شيخ  
الاسلام - بايعاز من عرابي منشورا كهذا للشعب موقعا عليه من علماء  
الازهر كافة (٢) . وهكذا اصبح « عرابي » فجأة في يومين اثنين « منقذ  
الهيئة الاجتماعية » وهو الذي قدروا له ان يتردى برصاص درويش باشا  
او بما ولدته المذابح من الخزي والعار . ولعمرك لقد كان هذا الانقلاب  
داعيا الى الدهشة بقدر ما كان بغيضا في اعين الداسسين .

وقد ادرك السير ادوارد ماليت مؤقتا بأنه قد سقط في يده . فان  
ظهور القنصلين الاجنبيين على المسرح السياسي لم يكن من العوامل التي

(١) رسالة بعثها المستر بلنت الى لورد دمبرن من الـ ١٢-١٦ تاريخ ١٦ يونيو ان السلطان يسعد  
هو الذي سعى ومسالمة الصالح لانه كان شديد الحرس على مدم اعطاء اوروبا اية دوية لتدخل اوربا  
» مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٧  
(٢) بلنت الكتاب نفسه ص ٣٤٣

حسب حسابها . ولذا شكا الى رئيسه في ١٤ يونيه من أن زميليه قنصلي  
المانيا والنمسا ابرقا الى حكومتيهما « بان لامل في تلافي العواقب الوخيمة  
الا باستدعائي وسحب الاساطيل من مياه الاسكندرية » (١) . وفي  
اليوم التالي ارسل برقية تنم عبارتها على اليأس قال فيها « لقد توترت الحالة  
هنا الى حد صار لامناس معه من عمل شيء حاسم . فلا امل هناك في  
مجيء الجنود التركية الى الاسكندرية في المستقبل القريب لان الحكومة  
الفرنسية مصممة على بذل قصارى جهدها لمنع ذلك . يلاحظ الى  
جانب ذلك ان ما أبداه زميلاي الالمانى والنمساوى الى حكومتيهما  
من الاراء سيحمل هاتين الحكومتين على ارجاء موافقتهما » اي انه  
وعو ذلك البطل المقدم الذى خيل اليه حتى اللحظة الاخيرة ان الفريسة  
صارت في قبضة يده يستحسن بعد ان تطورت الامور هذا التطوران  
يشير على الخديو « بدعوة مجالس الاعيان الى الاجتماع والاستفسار عن  
ارادة البلاد » ثم قال انه تبين له من حديثه مع سموه فى الموضوع فى  
هذا الصباح « ان سموه مرتاح لهذه الفكرة » (٢) .

لقد كان هذا منتهى الفشل والاخفاق لسياسة السيرادوارد ماليت  
ولم يكن يخفى على احد ان الرجل قد سدت فى وجهه المسالك بعد ان  
نفدت حيلته فلم يبق امامه الا الاستسلام . وكان جل همه ان يتلمس مخرجا

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٦

(٢) المصدر نفسه ص ٧٤

شريفا من الورطة التي اوجدها فظن ان دعوة البرلمان الى الاجتماع تصلح ان تتخذ جسرا ذهبيا للفرار عليه ولا بد ان يكون اللورد غرانفيل قد سب ما ابداه مرؤوسه من الجبن إذ كلفه في برقية موجزة في اليوم التالي « بأن لا يوصي بعقد المجلس في الظروف العصيبة الحاضرة » (١). كذلك



السير ادوارد ماليت

وزير انجلترا العام في مصر

لم يكن الخديو شديد الابتهاج بمسلك مستشاره لانه دل في هذا الوقت الخطير على انه ممن لا يعتمد عليهم. اما القنصلان فانهما لم ينجحا فقط ان يعيدا لعرابي ما كان له من الحقوق برغم معارضة السير ادوارد ماليت بل انهما طلبا من الخديو ارضاء للغريقين ان يوافق على الوزارة الجديدة

---

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٢

التي لم تكن وطنية بحته على شرط ان يعين فيها عرابي للحرية . وكان هذا رغبة منهما في انتهاء الازمة ولسيذا الى الابد باب التدخل الاجنبي ومع عدم اتياح الخديو والسير ادوارد ماليت الى هذا الترتيب فقد قبلاه راغمين ومن ثم تشكلت الوزارة الجديدة في يوم ١٧ يونيه برئاسة راغب باشا - وهو شخص لا شأن له - وعين عرابي وزيراً للحرية . ولم يستطع السير ادوارد ماليت عند ما أبلغ رئيسه بأمر هذا الانتصار الجديد الذي أحرزه منافسائه الا أن يقول ان الخديو أرغم على الموافقة بعد أن أمهله القنصلان الالماني والنمساوي أربعاً وعشرين ساعة لتنفيذ ما طلباه (١)

ففي دون الاسبوع الواحد لم تنتد القضية الوطنية فحسب بفضل هذا التدخل مما كان يهددها من التلاشي بل لقد قوى ساعدها فعلا . ولما

---

(١) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٩١ . كتبت هذه الرسالة بتاريخ ١٧ يونيه وفي اليوم نفسه غادر السير ادوارد ماليت القاهرة . وبم شطر الباخرة في الاسكندرية حيث لبث فيها بعض الوقت وهي مصادفة غربية . ذلك ان المستر بلنت يحدثنا في كتابه ( ص ٣٣٦ — ٣٣٧ ) انه تسلم في يوم ١٥ يونيه من وكيله في القاهرة المستر صابونجي « رسالة برقية يستجلفه فيها بالله » ان يعمل على ابعاد السير ادوارد ماليت الى ان قال « ان الناس جميعا يلتمونه وقد صمموا على قتله ان هو واصل سياسته . واد ذاك ذهب المستر بلنت الى وزارة الخارجية « وطلب اصدار الاوامر الى ماليت بالاقال الى احدى البواخر » وهو ما حدث فعلا « كما يقول المستر بلنت فيها ذكره في كتابه عن الحادث . ولكن السير ادوارد ماليت قبل وفاته بقليل كذب هذه الرواية فقد ذكر في خطاب منه الى التمسس بأن ما حمله على الالتجاء الى الباخرة لم يكن منشأ اوامر رئيسه بل لانه اصيب فجأة بنوع من الحمى اشرف منها على الهلاك . ولما وقف من كتاب المستر بلنت على ماورد في برقية المستر صابونجي استنتج السير ادوارد ماليت ان بعض الناس عملوا على دس السم له فعلا وعندنا ان ماضيه السير ادوارد ماليت كان خيالياً مجتاً والذي يظن على الظن ان الرجل بعد ما منيت به سياسته من الحبوط والفشل حوالى ذلك الوقت قد خاتته قواه من النعم على جده العائر

رأى درويش باشا انه لم يبق ما يصنعه في مصر كتب الي حكومته  
ينبذها بزوال خطر الفوضى نهائيا وقال المسيو فريسينيه من جهته «ان  
في الاستطاعة التعجيل بمحل المسألة المصرية بالاتفاق مع عرابي»  
فوراً<sup>(١)</sup> لا بل ان فكرة المؤتمر الاوربي الذي تقرر عقده في أواخر  
مايو كما امر بك أصبحت الآن لا معنى لها . فقد ارتأى السلطان بحق  
ان المياه قد عادت الى مجاريها فلا حاجة اذن لعقد مؤتمر دولي لوضع  
خطة للتدخل . وبالفعل كانت ظواهر الاحوال تحمل على الظن بزوال  
الخطر . ولكن كان هذا في الظاهر فقط . فان الحكومة البريطانية  
كانت مصممة على القيام بعمل جاسم وانما كانت تترقب الفرص  
المناسبة لاستئناف المدوان . فقد جاهرت في ردها على المسيو  
فريسينيه بصدد « تسوية المسألة المصرية » «أن من المتعذر وضع  
تسوية مرضية أو دائمة الا بالقضاء على عرابي باشا والحزب العسكري  
في مصر»<sup>(٢)</sup> هذا بينما أخذ وكلائها يرسلون تقارير مفزعة وصفوا  
فيها حالة القلق في البلاد وما أثاره الارهاب العسكري من جانب  
عراي من السخط في نفوس الاهالي<sup>(٣)</sup> وفي ٢٠ يونية ابلغ لورد  
غرانفيل بسمارك رسميا بواسطة لورد امفيل سفير بريطانيا في برلين  
« ان حكومة جلالة الملكة لم يكن لها ضلع في النظام الحالي في مصر

(١) لورد كرومر الكتاب نفسه الجزء السابع ص ٣

(٢) الكتاب نفسه ص ٢٩٣

(٣) مصر رقم ١١ ( ١٨٨٢ ) ص ٨١ و ٨٨



أى فى تشكيل وزارة راعب - عرابى ومع انها تسلم بأن هذا النظام لم يكن سوى تدبير مؤقت لاتخاذ أرواح الاجانب واموالهم من اعمال العنف الا انها لا ترى ان هذا الترتيب يسوى المسألة المصرية بشكل ما» (١)

على انه كانت هناك مصاعب جمة فى سبيل حل «المسألة السياسية» بالطريقة التى تهواها انجلترا . فهناك كانت الوعود الالزامية التى قطعها حديثا بان اوربا وتركيا تشتركان مع الدولتين الغربيتين فى تقرير مايلزم من وسائل الضغط يضاف الى هذا الدعوة التى ارسلت الى الدول بناء على هذا التمهيد لحضور المؤتمر المشترك . وان المرء ليسهل عليه من تتبع رسائل اللورد غرانفيل فى اوائل يونية ان يعرف مبلغ تبرمه بهذه الوعود وعظم سروره لو استطاع التملص منها وفى اليوم الاول من شهر يونية اى فى اليوم التالى لارسال الدعوة لحضور المؤتمر اعاد لورد غرانفيل اقتراحه على مسيو فريسينييه بان تطلب الدول العظمى الى السلطان ارسال جيش الى مصر . فلم يكن من المسيو فريسينييه الا ان اجاب بطبيعة الحال بانه يستعسن قبل القيام بشي من هذا القبيل التثبت من موافقة الدول على حضور المؤتمر اولا وهنا عاد لورد غرانفيل فاقترح ادماج هذا الطلب

---

(١) الكتاب نفسه ص ١١٨ امر لورد غرانفيل تعزيزا لحجته الا بحضر المراقبان جلسات مجلس الوزراء من الآن فصاعدا ( ص ١٣١ ) هذا مع انه كان من المروص ان المراقبين موطنان فى خدمة الحكومة المصرية ومع الاسف لم يحكما لحرقهما نظام الاستخدام

ضمن ما يرسل الى لورد دوفرين من التعليمات الخاصة بادارة المؤتمر . وهذا أيضاً لم يوافق المسيو فريسنيه عليه الا اذا وصلت ردود الدول العظمي . على ان هذه الردود لم يكن ينتظر ورودها بسهولة لان السلطان ظل مصراً علي رفض فكرة المؤتمر مادامت بعثة درويش باشا لم تنته من مهمتها . واذا ذاك صمم لورد غرانفيل ان يستقل بالعمل مرة أخرى ففي يوم ١٣ يونية كلف سفراء بريطانيا لدى الدول العظمي ان يطلبوا الى الحكومات المذكورة ان تقترح على السلطان « ان يعد العدة لاقرض الخديو قوة عسكرية كافية لمعاونته على الاحتفاظ بسلطته » بشرط ان لا تبقى القوة المذكورة الا شهراً واحداً في بادىء الامر وان لا يبعث احد بحرية مصر وان لا تبقى الحالة الراهنة كما هي عليه ريثما تضع اوربا مآتراء من الاصلاحات (١) وهنا رأى المسيو فريسنيه نفسه مرة اخرى أمام امر واقع وانه مخير بين امرين: اما الرفض أو القبول . فابلغ اللورد ليونز في يوم ١٤ يونية انه غير موافق بتاتا على ما فعله لورد غرانفيل لان الباب العالى لا بد ان يصل الى علمه اقتراح تدخل السلطان بصفة عملية فيزداد تردداً واصراراً على عدم الاشتراك في المؤتمر . ثم اظهر عظيم استيائه من اغفال النص على الا تقوم الجنود التركية باعمال عسكرية في مصر الا بالمرعال من الخديو (٢) ولكيما ينزل اللورد غرانفيل وسامس زميله الفرنسي تظاهر بالموافقة على هذا الاعتراض وطلب الى لورد

(١) مصر رقم ١١ ( ١٨٨٢ ) ص ٥٥

(٢) مصر رقم ١١ ( ١٨٨٢ ) ص ٦٨

دوفرين عند ما كرر له التعليمات ان يضمنها ذلك النص ان رأى ضرورة لذلك ولما كان المسيو فريسينيه لا يريد كما قال حرفيا « ان يخلى الجو للوزارة البريطانية في هذه الظروف » فقد زود السفير الفرنسي فيما بعد بتعليمات تشبه تعليمات لورد غرانفيل ولكنه ضمنها النص القائم حوله الخلاف اذ ذكره بشكل صريح (١).

ولعل القارىء قد لاحظ ان كل هذا حدث قبل تشكيل وزارة راغب التي تركت ماتسميه انجلترا بالمسألة السياسية بلا حل وان ما استقل لورد غرانفيل بفعله في يوم ١٣ يونية لم يكن الا نتيجة لاشاعة مذبة الاسكندرية للدبرة . وقد كان جاليا أن اللورد غرانفيل لم يكن ينظر بعين الارتياح الى المؤتمر المقبل وانه بذل قصارى جهده لتعجيل قراراته وتسوية عدة من النقاط الواردة في برنامج سلفا . وبذل المسيو فريسينيه من ناحيته كل ما في وسعه لاحباط ما أعدته الحكومة البريطانية من الخطط التي كانت من الواضح بحيث ان معظم الدول تشككت بسببها في فائدة المؤتمر العملية او كما اعترف (٢) . لورد غرانفيل نفسه اذ قال « يظهر ان معظم تلك الدول لم يقتنع بسداد هذه الخطوة وملاءمتها » وفي يوم ١٤ يونية اقترح المسيو فريسينيه لاختذ ضمان آخر ان توقع الدول العظمى قبل الشروع في اعمال المؤتمر عهد « براءة » كالذى وقعته

---

(١) مصدر رقم ١١ « ٨٨٢ » ص ٧٣ ، ٧٩

(٢) المصدر نفسه ص ٤٦

في سبتمبر سنة ١٨٨٠ في مشكاتي اليونان والجبل الاسود تتعهد فيه بان  
لاتعمل على ضم اراضي تابعة لمصر والحصول على ميزات خاصة « (١) .  
وقد اجاب اللورد غرانفيل على ذلك بخشونة قائلا انه موافق بعد ان  
اظهر تألمه العميق من هذا الارتياح في مقاصد الانجليز واذا ذاك شرع  
المسيو فريسينيه في تهديد الطريق لعقد المؤتمر باقصى ما يمكن من السرعة  
ولما كان يدرك خطورة التباطؤ في وضع إنجلترا تحت رقابة الدول بذل  
تقصاري جهده لازالة كل ما كان قائما في سبيل عقد المؤتمر من العقبات  
ونظرا لرفض اللورد غرانفيل مطالبة الدول العظمى مرة اخرى باقناع  
السلطان بالموافقة على المؤتمر صمم المسيو فريسينيه على مطالبتها بالموافقة  
على الاجتماع اشتركت فيه تركيا ام لم تشارك وتلافيا لاي اعتراض آخر  
من جانب لورد غرانفيل رأى أن يجتمع المؤتمر - اذ اقتضى الامر ذلك -  
في مكان آخر عدا الاستانة (٢) . ونظرا لمعارضة بسمارك في تقييد اعمال  
الجيش التركي لمدة شهر كما كان مقترحا وافق أخيرا المسيو فريسينيه  
على ترك هذه المسألة للمؤتمر واكتفى بان يبلغ الماركيز دي نوايه سفير  
فرنسا لدى الباب العالي « بأن يتفاهم مع زملائه فيما لودعت الحاجة الى التدخل  
التركي على الشروط الصحيحة حتى لا يتحول هذا التدخل الى احتلال

---

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٢ و ٨٤

(٢) المصدر نفسه ص ٥٨

ضار باستقلال مصر « (١) ان ما فعله المسيو فريسينييه اخيرا انما حدث  
فى يوم ١٧ يونية وهو نفس اليوم الذى اعيد فيه تشكيل الوزارة الوطنية  
فلم تجد انجلترا مناصبا من الذهاب الى المؤتمر لتسوية « المسألة السياسية »  
التي سيبت لها كل هذا التعب .



## الفصل الرابع عشر

### سياسة المدافع الضخمة

اجتمع المؤتمر الذي كانت مهمته وضع حل نهائي للمسألة المصرية وهي المسألة التي ما كان ينبغي ان تبقى بلا حل لولا ما رّب انجلترا الدائنة - في الاستانة عاصمة الدولة صاحبة السيادة على مصر والتي أظهرت في يوم ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ امتناعها من هذه التصرفات جميعها وعدتها ماسة بحقوقها ولا سبيل الى الشك في أنه كانت توجد على الأقل دولة واحدة بين هذه الدول العظمى التي اشتركت فيه ورأت أن الامر على جانب عظيم من الخطورة . فلقد لفت المسيو دى جييرز وزير خارجية روسيا الانظار بصفة خاصة فيما أرسله الى سفرائه من التعليمات بمناسبة عقد المؤتمر ، الى أهمية الاحتفاظ بالوفاق الاوربي فيما قد يقرره بالنسبة لمصر قائلا: لا ينبغي أن تسوى المسألة الا عن طريقه فان لم يكف هذا العمل الادبي لتذليل المصاعب فعلى الوفاق أن يقرر بالاجماع ما ينبغي اتخاذه من التدابير الاخرى الى أن قال . فان أصبح لا مفر من الامر الثاني فان تركيا تكون اليق دولة يطلب اليها اعادة المياه الى مجاريها في مصر . فان هي رفضت ذلك كلفت انجلترا وفرنسا بهذه المهمة بشرط أن يصحب قواتهما مندوبون عن الدول العظمى حتى اذا

استتب النظام ينظر في تعديل كافة ما قطعته على نفسها من التعهدات الدولية توطئة لالغاء المراقبة الثنائية وایجاد نظام دولي يحول دون عبث الوكلاء الشخصي ويجعل أى تدخل آخر في شؤون مصر الداخلية مستحيلا (١)

ولا حاجة الى القول بأن انجلترا لم تذهب الى المؤتمر بمثل هذه النيات أو المشروعات فلم يكن انفض اليها بين الوسائل العديدة لاسقاط الوزارة الوطنية المكروهة من العمل الاوربي المشترك ذلك لان السماح بتدخل أوربا في الامر يعرض انجلترا لضیاع مركزها الفريد في مصر فتفتت من يدها الى الابد فرصة تحقيق مطامعها القديمة . فتلافيا لذلك الحت انجلترا على تركيا بالتدخل في مصر أملا في أن تتمكن فيما بعد من تحويل عمل تركيا الى ما يطابق مصالحها . على انها لم تكن مخطئة الخطأ كله في هذا التقدير . والآن وقد خابت في تحقيق هذه الغاية واجتمع فعلا المؤتمر الذي يمثل الدول العظمى رأيت انها بين أمرين فاما أن تدعن صاغرة لاحكام القدر واما أن تستقل بالعمل متحملة تبعة عملها هذا فيما لو أصرت تركيا على عدم التدخل أو قررت الدول العظمى سلوك خطة أخرى لا تنفق مع ما ردها (٢)

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٧٨

(٢) «عد ما قدم الرئيس لوبوف المذكورة المتضمنة اراء السيد جيزز المذكورة انفا الى اللورد غرايميل اكسد له هذا» ان سياسة انجلترا لاتنوى سوء بمصر ولست لها فيها طماع ذاتية « ثم انه اعرب ايضا عن رغبته في « أن لا يعمل شيء الا باتفاق اوربا » على انه لم يكر « ان انجلترا تتخذ من المعدات ما يمكنها من الاشتراك فيما قد تدعو اليه الضرورة من الاعمال »

وطبعاً كان هذا معناه التشاجر مع فرنسا وربما مع الوفاق الاوربي على أنها عللت نفسها بأن لا يؤدي الامر الى قطع العلائق وفيما عدا ذلك فقد كان معولها على سياستها وعلى طبيعة الزمن في التثام الجروح على أن الواقع أظهر ان الخطر لم يكن بالجماسة التي كانت تخشاها . فأنها وجدت حليفاً غير منتظر في بسمارك الذي رأى في الامر فرصة نادرة لايقاع الشحنة بين انجلترا وفرنسا فيوقع هذه في عزلة ويضم تلك الى جانبه وعندئذ تصبح لالمانيا الزعامة السياسية في أوروبا بلا مدافع ولقد كان من أسوأ ما أنتجته سياسة بريطانيا العدائية من حيث علاقتها بمصر ان فرقت قوى أوروبا الديمقراطية الممثلة في ارقى شعوب زمننا أي في انجلترا وفرنسا وكان من وراء هذه التفرقة التي استمرت أكثر من عشرين عاماً أن أصبحت الزعامة في أوروبا البروسيا وهي أقوى دولة رجعية في العالم كما كان من ورائها أيضاً أن فرنسا رمت بنفسها في احضان روسيا على ما في هذا من الضرر لاهل هاتين المملكتين . كل هذا قامت به السياسة البريطانية في خلال هذين الشهرين المشئومين اللذين انعقد فيهما المؤتمر شهرى يولييه وأغسطس من سنة ١٨٨٢ على أن بريطانيا قبل أن تدرك ذلك الفوز قدر لها أن تذوق

---

مصر ( رقم ١٧ ) ( ١٨٨٢ ) ( ص ٨٢ ) . وبالرغم من ذلك قد اكسد اللورد غرايفيل لـ «بر الاماني في ابدن عدد ماله قبل ذلك» اسموعين عن حقيقة الاشياء بان انجلترا تعد الممدات لارسال الجنود الى مصر بان الاشاعة المذكورة « لا أساس لها من الصحة » ( مصر رقم ١١ ) ( ١٨٨٢ ) ص ٩٠



شيئا من الذلة والهوان فان بسمارك نفسه لم يكن راغبا في أن تنفرد  
انجلترا باقتلاع مصر دون الدول الاخرى ففي أول جلسة للمؤتمر عرضت  
مسألة « بروتوكول البراءة من الاثرة » وفي الجلسة الثانية التي عقدت  
بعد يومين وقعه مندوبو كافة الدول الممثلة في المؤتمر. وكان نص  
البروتوكول هكذا « تتعهد الدول التي يمثلها الموقعون على هذا أنها في  
كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر لا تسمي لامتلاك  
شيء من أراضيها ولا الى أى اذن بأى امتياز خاص ولا الى أية فائدة  
تجارية لرعاياها الا ما كان عاما يمكن أن تناله رعايا الدول الاخرى (١)  
ولقد كان هذا البلاغ من الخطورة بمكان. فان انجلترا باشتراكها  
فيه - وقد كانت هي المقصودة به طبعاً - تعهدت ألا تضم مصر بل  
بالاحتلالها - بالطريقة التي خولت بها معاهدة برلين للنمسا احتلال  
البوسنة والهرسك اما تعمل فقط كاحدى الدول التي يهمها  
تسوية المسألة المصرية بالنيابة عن جميع الدول ولمصلحتها جميعا. على أن  
الطريقة التي انفذت بها انجلترا هذا الاتفاق تعد من أشنع المخازي في  
تاريخ القانون الدولي لذلك لا غرابة في أن المؤرخين الذين ينتصرون  
لها يتحاشون ذكر هذه الوثيقة القاطعة لحججهم (٢)

وبالرغم من هذا فان للمؤتمر قبل ان يبت في شيء حاول مرة ان

---

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣  
(٢) لم يرد ذكر ما لهذا البروتوكول في « التاريخ المربح » الذى وضعه لورد كرومر

يمنع انجلترا من ان تحملها الاثرة على القيام بعمل عدائى آخر. ففى جلسته التالية التى انعقدت يوم ٢٧ يونيه عرض مندوب ايطاليا اقتراحاتضمن العبارة الاتية: «ينبغى ان يكون مفهوم ما ان لا تقوم الدول باى عمل انفرادى فى مصر مادام المؤتمر منعقدًا». وكانت انجلترا هي المقصودة بهذا أيضاً اذ كان معروفا انها تقوم باستعدادات حربية. وقد تم الاتفاق على هذاولكن بعد أن اُضيف اليه التحفظ الذى اقترحه اللورد دوفرين والماركيز دى نواى باستثناء ما تقتضيه «الظروف القاهرة» تحتم على كل دولة حماية ارواح رعاياها. وقد كتب لورد دوفرين الى رئيسه يخبره بأن «المراد من اضافة هذا التحفظ هو اطلاق ايدى حكومتينا فى العمل اذا طرأ طاريء». ثم استرسل هذا السياسى الذهبية فقال «وفى الحقيقة ان اقتراح السفير الايطالى لم تعد له اهمية مطلقا بعد ان اضيف اليه ذلك التحفظ الذى يمكن استخدامه عند الحاجة» (١).

على ان لورد غرانفيل لم يقتنع بهذا التأويل الذى كان لاشك مبائنا فيه. فابرق الى لورد دوفرين يكلفه أن ينتهز اول فرصة ايد كرلز ملائه انه يفهم من لفظ «الظروف القاهرة» معنى أوسع من المحافظة على ارواح الرعايا الانجليز. (٢) رقد صدع لورد دوفرين بهذا الامر من فوره فى جلسة المؤتمر الرابعة. فاقتد سأل سائل عما يمكن ان يحدث

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٤٨٦، ٤٨٧

(٢) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٤٩

إذا لم يعترف السلطان بال مؤتمر وارسل من تلقاء نفسه جنودا الى مصر؟ فلاحظ احد المندوبين ان مثل هذا العمل لا يتعذر احباطه على الاسطولين الانجليزى والفرنسي الموجودين فى مياه الاسكندرية . فى وسعهما ان يحولا دون انزال الجنود التركية الى البروهنا قال الماركيز نواى « لم يعد هناك محل لتدخل الاسطولين المذكورين بالطريقة المشار اليها بعد ان اجتمع المؤتمر » . هنا لاحت الفرصة للورد دوفرين فقال « ان السلطان لو اقدم على امر كهذا لكان عمله احد «الظروف القاهرة» التى شملها التحفظ المرفق بالاقتراح الايطالى . « فامره كامر قنافة السويس سواء بسواء لو اصبحت مهددة بخطر او لو طرأ على الموقف السياسى تغيير فجائى خطير قد تتعرض معه بعض المصالح الخاصة للخطر » (١) . وهو لعمر ك تفسير يحمل الاقتراح الساف الذ كر عديم الاهمية . ولكن المندوبين لم يعيروا قوال لورد دوفرين اقل اهتمام اما غباوة منهم واما ان يشارك او عزاليهم بذلك . وعليه فاز لورد دوفرين باهنيته .

على ان البحث كان متواصلا فى الوقت نفسه فى المسألة الاساسية التى من اجلها عقد المؤتمر . لقد كانت عادة اللورد دوفرين ان يفتتح جلسات المؤتمر بتلاوة ماوصله من القاهرة من البرقيات العديدة المتضمنة وصف الحالة المزعجة السائدة هناك مع التهديد بالمسلك الشائن الذى

تسلكه « الوزارة الهزلية » - كما كان لورد دوفرين يسمى وزارة راغب وبشراسة الحزب العسكري الذى كان « يتدرج من عنف الى عنف » الى ان اصبح ديدنه اشغال نارالفتن والثورات واغتصاب السلطة وازدياد الفوضى والخراب المنتشر وبانتظار نبذ التعهدات الدولية الى غير ذلك باللهجة التى ألفها سياسة آخر الزمان وقد اظهر زملاؤه الارتياح فيما يسمعون له لابل ان احدهم قال انه يستبعد ما ذكر فى تلك الرسائل (١). وقد ابى الماركيز دى نواي (٢) الانضمام الى اقتراح لورد دوفرين بمطالبة السلطان بالتدخل العسكري فى مصر لانهم كانوا واثقين من تصميم انجلترا على تبديل الحالة فى وادى النيل : ثم دار البحث حول كيفية منع هذا التدخل من ان يتحول يوما ما الى اعتداء من جانب السلطان أو من جانب انجلترا . فقال لورد دوفرين ان هذا لمن أبسط الامور . فليس على الخديو الا ان يقبل الوزارة الحاضرة ويعين درويش باشا لوزارة الحرية ويولى قيادة الجنود التركية ويعيد المراقبة الثنائية وبذا تحل المعضلة . ولكن الاقتراح لم يصادف هوى فى انفس المندوبين لانهم رأوا بحق . ان السلطان ان يرسل جنوده على هذه الشروط المهينة . اما اقتراحات الماركيز دى نواي فقد كانت اشد قبولا فى نفوس المندوبين فقد اقترح السفير الفرنسى ان يقرون طلب ارسال الجنود التركية الى

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٣١ — ٣٢

(٢) المصدر نفسه ص ٥٦ . اكسد الماركيز دى نواي صراحة ان الاقتراح جاء من الحكومة الانجليزية فلا دخل لفرنسا فيه

مصر بالشروط الآتية وهي : ان ترسل الدول العظمى طلبا رسميا الى السلطان ، بان يتعهد هذا باعادة الحالة الى ما كانت عليه ، ان لا يتعرض للفرمانات الخاصة بمصر والامتيازات الممنوحة لها . ان لا يحدد مدة عمل الاحتلال ان لا يتعرض لشؤون مصر الداخلية ما بقى الجند بها ، ان لا تمس حقوق الخديو وكرامته (١) . ووافق المندوبون على هذه الشروط ماعدا ما كان خاصا باطلاق مدة الاحتلال «الطلب» المزمع ارساله الى السلطان فلقد لاحظوا ان الباب العالي لن يقبل «طلبا» وانه خشي على مصر من اطلاق مدة الاحتلال وعدم تحديدها . ولكن لورد دوفرين عارض اشد معارضة في الشرط الاخير . وفي النهاية تم الاتفاق على ارسال مذكرة مشتركة الى السلطان يسأل فيها ان يرسل جيشا تركيا الى مصر ويتلطف له فيها عند ذكر الشروط التي ترجو الدول العظمى ان تتم هذه المهمة بموجبها . وفي جلسة المؤتمر السابقة التي عقدت في ٦ يولييه تم الاتفاق على الصيغة المتضمنة لهذه الشروط وهاك نصها (٢) . ان الدول العظمى مقننة اقتناعا تاما بأنه اثناء وجود الجنود العثمانية بمصر سيمحتفظ بحالة البلاد المعتادة ولا يتعرض للامور التي اعفيت منها مصر ولا لما خصت به من الامتيازات بموجب الفرمانات السابقة ولا لعمل الادارة المعتاد ولا للنظم والاتفاقات الداخلية الداشنة عن ذلك وان

(١) مصر رقم ١٧ «١٨٨٢» ص ٦٥

(٢) مصر رقم ١٧ «١٨٨٢» ص ٩٤

تكون مدة بقاء الجنود الشاهانية التي سيعمل احتياطها بالاتفاق مع الخديو ثلاثة أشهر مالم يطلب الخديو مدها الاجل الى اجل آخر يتفق عليه مع تركيا والدول العظمى وان تحتمل مصر نفقات ذلك الاحتلال .. فان وافق السلطان كما ترجو الدول على هذا النداء الصادر من الدول العظمى فان انفاذ المواد والشروط المذكورة آنفا يكون موضوع اتفاق اخر يعقد فيما بعد بين الدول الست وبين تركيا »

وقد وقع جميع المندوبين هذا النداء وارسلوه الى حكوماتهم المختلفة لاعتماده . وليس شك في أن ما اشترط فيه لاحتلال تركيا مصر لم يكن ليروق في نظر الحكومة البريطانية . فانجلترا صاحبة الصولة والبطش التي دبرت مسألة التدخل برمتها لم يقيموا لها وزنا بل أدمجوها في « الدول الست » اضيف الى ذلك ان حلول الدول محل الحكومة البريطانية في التعاقد مع تركيا على التفاصيل المتعلقة بانفاذ مواد المذكورة المشتركة جعل تسخير تركيا لخدمة المصالح البريطانية الخاصة من أشق الامور . ولم يبق شك في أن تركيا ستقبل الشروط المذكورة أولا لان هذه الشروط قد صانت كرامة تركيا صيانة تامة بصفتها سيادة مصر وثانيا لانها كانت تعرف انها ان رفضت فان الدول العظمى تبدأ العمل بدونها . والحقيقة ان المؤتمر بحث فعلا في هذا الامر الاخير ولم يؤجل البت فيه الا مجاملة للباب العالي (١) .

---

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٦٨ - ٦٩

لهذا كله صممت انجلترا على أن تعمل قبل ورود اعتماد الدول على المذكرة المشتركة وتقديمها . وليس في الاوراق الرسمية التي نشرت بعد ذلك ما يدل على ان انجلترا كانت وقتئذ متواطئة فعلا مع بسمارك على أمر من الامور . ويحتمل أنها كانت كذلك واخفيت الاوراق التي تثبت هذا الامر . ومهما يكن من شيء فقد تبين ان انجلترا صممت على ان تجاهه الدول بأمر واقع يجعل المذكرة المشتركة مجرد قصاصة ورق لا قيمة لها وان تريها ان كل مسمى يبذل لحل القضية المصرية يجب أن يكون لانجلترا النصيب الاوفي فيه . ولعمري لقد كانت هذه خطوة يخشى منها على انجلترا نفسها ولـسكنها افلحت كما تفلح عادة كل خطة وقحة تقوم بها كل دولة ذات بطش وسلطان .

أما هذا الامر الواقع الذي أتنه انجلترا فلم يكن غير ضرب الاسكندرية بالقنابل بحجة ان المصريين كانوا يقيمون تحصينات تهدد الاسطول الاجنبي وهي حجة اجاد المستر ريتشاردس في تسخيفها في البرلمان اذ قال . « يا عجباً ! أرى رجلاً يحوم حول دارى وعلائم الاجرام بادية عليه فابادر الى احضار الاقفال والمتاريس وأحكم سد نوافذى فيبعد ذلك اهانة له ويحطم على أبوابى ويجاهر بانه لم يفعل ذلك الا دفاعاً عن نفسه !! » (١) . وفى الحقيقة لم يكن أخط ولا أسفل ولا أشد نقاقاً من الحجة التي تذرع بها الانجليز لضرب

---

(١) مجموعة المناقشات البرلمانية لها تسارد المجلد ٢٧٢ سنة ١٨٨٢ ص ١٧٧٨

الاسكندرية وهي كالأبحنى مدينة تجارية مهمة ينيف غدد سكانها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة . أخبر السير بوشامب سيمور ( الذى أصبح فيما بعد اللورد السستر مكافأة له على أعماله ) وزارة البحرية فى ٢٩ مايو بان المصريين ينشئون التحصينات فى مرفأ الاسكندرية . فأتخذ لورد غرانفيل من هذه الاحتياطات القانونية التى لاغبار فى اتخاذها على اية دولة مستقلة مهددة باسطول أجنبي ذريعة لمناقشة الباب العالى فى شأنها فى ٣ م يونية . فجاءه الرد بعد ثلاثة أيام بانه لم يجر انشاء أو تسليح حصون جديدة وكل ما فى الامر هو رم بعض الحصون وقد امر الباب العالى بوقفه . وقد اضاف الباب العالى الى ماتقدم انه يؤمل « ان يجتنب قائدا الاسطولين الانجليزى والفرنسى جهدهما كل ما يثير اذنى نزاع » (١) . ثم مر شهر بأكمله دون ان يحدث شئ . وفى اول يولية استؤنفت التحصينات واعدت العدة لسد المرفأ فأبرق اللورد غرانفيل الى اللورد دوفرين من فوره مظهرا تبرمه ببطء العمل فى المؤتمر (٢) ومما قاله ان الدول ينبغي عليها ان ترسل بلاغا نهائيا الى السلطان او تنظر فيما هو اشد من هذا . ثم انه كلف الاميرال سيمور بان يبلغ قائدا جامية الاسكندرية ان « محاولة سد المرفأ تعتبر هملا عدائيا » (٣) تؤدى حتما الى ضرب الحصون بالقنابل . اى ان الحكومة البريطانية كانت فى

(١) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٦٢

(٢) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٢٢ ، رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٧٠

(٣) المصدر نفسه ص ٧٤



الوقت الذي بدأت فيه بالعمل الانفرادى تمحض المؤتمر على دعوة الباب العالي الى العمل . وكأنا اراد اللورد غرانفيل توكيد الانفراد فى العمل المقصود قاشار على الاميرال سيمور بأن بدعوز ميله الفرنسى الى الاشتراك معه قبل القيام باى عمل عدائى مضافا الى ذلك قوله «وعلى انه لا ينبغي ان تؤخر العمل بمقتضى التعليقات المرسلة اليك اذا ما ابى الفرنسيون الاشتراك فى الامر»<sup>(١)</sup>

ولقد ابى الفرنسيون الاشتراك فى الامر فعلا لان الميسو فريسنيه كان قد اجاب قبل ذلك بايام قلائل على سؤال وجه اليه فى البرلمان بشأن الاسطول الفرنسى الموجود فى الاسكندرية فقال انه هناك لحماية مصالح « بنى وطننا » ليس الا . ومع تكتمه ما سيتخذ من الاجراءات قال «غير ان هناك وسيلة واحدة ارفضها تلك هى تدخل فرنسا فى مصر حريبا»<sup>(٢)</sup> . وعلى ذلك اعلن لورد ليونز ان الاميرال الفرنسى قد لا يستطيع « ان يشترك مع الاميرال الانجليزى فى ان يقف بالقوة نصب البطاريات والمدافع بالاسكندرية »<sup>(٣)</sup> . على ان قائد الحامية قد اكد من جانبه انه لم يفكر مطلقا فى سد المرفأ . ولكن الاميرال سيمور كالذئب المذكور فى الخرافة لم يشأ ان تفلت الفريسة من قبضة يده فارسل فى يوم ٦ يولية الى القائد المذكور مذكرة اخرى طلب فيها

(١) رقم مصر ١١ ص ٧٤

(٢) المصدر نفسه ص ٨

(٣) المصدر نفسه ص ٨٣

بإيجاز وقف الاستعدادات الحربية ثم ارسل اليه بعد اربعة ايام بلاغا نهائيا امهله فيه اربعا وعشرين ساعة لأجابة ما طلب .

وهنا ينبغي ملاحظة امر هام . فقد كان المؤتمر ينظر فعلا في كيفية حمل السلطان على التدخل - لابل انه فصل نهائيا في هذا الامر وانما كان ينتظر فقط موافقة الحكومات على ما قرره . فلم يكن يمكن والحالة هكذا تسوينج ما ظهر من جانب الحكومة البريطانية من التطفل الذي لانظير له الا بأن « الظروف القاهرة » قضت به . وعلى انه لم يكن في وسع تلك الحكومة ان تحتج بوجود خطر على الرعايا البريطانيين وعلى املاكهم لاشيء اخر سوي ان هذا الخطر لم يكن موجودا وقد ظل رجال القنصلية البريطانية طوال شهر يونية يخرجون بالاتفاق مع الاميرال سيمور كافة الرعايا البريطانيين من مصر الى البوارج الانجليزية او يرسلونهم الى بلادهم (١) . وهذا يؤيد ما اتصل بنا من احد المصادر بان النية كانت معقودة على ضرب الاسكندرية من اول يونية (٢) . اما الحجة التي تدرع بها القوم في رسائلهم الرسمية وفي البرلمان لتسوينج هذا الاعتداء فهي الدفاع عن الارواح البريطانية كما قدمنا . والى هذا اشار لورد غرانفيل في المذكرة العامة التي ارسلها في ١٠ يولية الى السفراء البريطانيين في الخارج اذ قال « ليست الخطة التي سلكها الاميرال سيمور سوي مجرد دفاع عن النفس وهو امر مشروع . لذلك قد قام بما

(١) « مصر رقم ١٧ » ١٨٨٢ « ص ٩٨ ١٠١٤ ١١٠٤ »

(٢) « باب التاريخ السرى ص ٣٦٤ »

قام به ... لتحقيق هذا الغرض لا حاجة اخرى في نفوسنا» (١). وان اردت ان تعرف نصيب هذا الادعاء من الاخلاص والصدق فمليك بالرجوع الى رسالة لورد دوفرين الى رئيسه في ٨ يولية التي اشار فيها الى الحديث الذي دار بينه وبين وزير الخارجية التركية . فقد قال ان الوزير المذكور قد جاءه ليلح عليه بان يطلب الى لورد غرانفيل ان يكف يدي الاميرال سيمور عن اي عمل طائش في الاسكندرية . فما كان من لورد دوفرين الا ان قاطعه بهذا السؤال : « لماذا لم يتدخل السلطان وجنوده لحفظ النظام هناك ؟ » . الى ان قال « ثم افهمته بانه لو استطاع ان يضمن لي ان السلطان سيعمل طبقا لما نريد لكان ما انتقله لفخامتكم بشأن تأكيد خليفه بانعام النظر وحسن الروية . اما والامر لا يعد مجرد ابلاغ التماس فهو ليس بشئ شأن كبير» (٢) او بمعنى آخر كانت الحاجة الى الدفاع عن النفس بالغة والخطر على الاسطول من مدافع القلاع في الاسكندرية جسيما بحيث ان اللورد دوفرين كان على استعداد . وله الحق ان يقول ذلك . لان يوصى بالفاء التعليمات الصادرة الى الاميرال سيمور بضرب القلاع لورضيت تركيا ان تعمل وفق ما تطلبه انجلترا منها !! ولعل القارىء لا يريد دليلا اقوى من هذا على ان ضرب اسكندرية لم يكن يراد به الا الاحراج فحسب ومواجهة الدول

«١» مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١١٤

«٢» مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١٠٤

الآخري « بحقيقة واقعة » مرة أخرى .

ولابد من ذكر مسألة أخرى . فبينما كانت الحكومة البريطانية منهمكة في دس الدسائس ونصب الاشرار كانت الوزارة الوطنية تدير شؤون مصر بمنتهى الهدوء . فان هذه الوزارة لم تعد تحسب حسابا لا تدخل من الخارح بعد ان انتقل السير ماليت - كما قدمنا - الى بارجة الاميرال سيمور وبعد ان اضرب المراقبان عن العمل في يوم ٢٢ يونية بايعاز السير ماليت وموافقة لورد غرانفيل وبعد حبوط السمي لمل عرابي على مغادرة مصر في نظير رشوة تدفع اليه (١) . وهكذا استراح بال الوزارة من المستشارين والمراقبين الذين جاؤوا لتطفلا وفضولا . اما الخديو فقد ظل في القاهرة متصلا بالانجليز سرا . فلما قدم بلاغ الاميرال سيمور النهائي كان الخديو اشد المعارضين فيه (٢) . ومن المرجح - لا بل من المحقق - ان الخديو حتى لو ماجاء في ذلك البلاغ لما تحولت الوزارة عن عزمها على مقاومة الانجليز ومع انه كان من انصار الدفاع فهذا لا ينفي انه كان احد المحرضين على الاجرام وان ماتهمو به الوطنيين فيما بعد من التمرد على الخديو لم يكن سوى محصن افتراء (٣) وفي ١١ يولية ضربت الاسكندرية بالقنابل . ولقد بدأ الضرب

---

« ١ » بلنت . « التاريخ السري » ص ٣٣٤ . عرض بيت روتشيلد على عربي اعانة سنوية قدرها ٤٠٠٠ جنيه وعرضت الحكومة الفرنسية اعانة سنوية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه . لاشك ان اساليب الرشوة لا يبرئها غير الشرقيين !!

« ٢ » المصدر نفسه ص ٣٧٩

« ٣ » المصدر نفسه ص ٣٨١

في ساعة مبكرة في الصباح واستمر نحو عشر ساعات متواصلة فاسكنت المدافع المصرية وما وافى العصر حتى انسحبت الحامية المصرية. وبعد ذلك بيومين نزلت الجنود البريطانية المدينة وما جاء يوم ١٥ يولية حتى كانت الاسكندرية رسميا في ايدي الغزاة الفاتحين . ولقد حدث في فترة اليومين السالفين ان اشتعلت النار في المدينة فمن قائل ان الحريق نشأ عن قنابل الاسطول - وهو الأرجح - ومن قائل انه من حمل الحامية المصرية في حين تراجعها وهو قول ضعيف على ان هذا لا يهمني كما لا يهمني ما تلا ذلك من حوادث الفوضى التي قتل وجرح فيها عدد من الناس. وانما الذي يهمني تلك الحقيقة الساطعة وهي ان انجلترا قد اتت عملا وحشيا وانتهكت حرمة القانون الدولي بشكل لا نظير له . ولا جدال في ان هذا لو فعلته دولة اخرى اضعف من انجلترا لحوسبت عليه حسابا عسيرا . حدث ما حدث فكان اثره ما تمنته انجلترا الى حد يعيد . ومن ثم ادرك العالم بأسره ان غزو انجلترا لمصر واقع حتما . ومما ايد هذا الرأي التحمس الشديد الذي لقيته من الاحزاب الانجليزية فكرة انفاذ حملة عسكرية الى مصر . فالاحرار والرايكياليون ومعزلو الكنيسة المقررة والاخوانيون كل اولئك جعلوا يتبارون في طلب حرب عاجلة مع « الطغمة » العسكرية « المتمردة » الموجودة في القاهرة . كذلك انضم اليهم المحافظون خافثة اصواتهم شأن الحزب المعارض ولو انهم لم يكونوا اقل من اولئك تحمسا وصلابة . ولم يجرؤ على الوقوف في وجه

تلك النمرة الوطنية سوى افراد كرام النفوس متنوعى الاراء السياسية كالمستر بلنت من جهة والمستر فردريك هاريسن من الجهة الاخرى . على ان معارضة هؤلاء قد ذهبت صيحة فى واد . واستقال المستر جون برايت من الوزارة احتجاجا على ضرب الاسكندرية اما الذين اشتهروا بالتطرف فى الديمقراطية كالمستر ( والآن اللورد ) مورلى وكان وقتئذ محرر جريدة « البال مال غازيت » والسير تشارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية وقتئذ فقد كانوا جميعا من دعاة الحرب . فباله من تدهور فى عالم الشهرة والمبدأ مؤلم للنفس وقد يكون اشد مما شاهدناه فى ايامنا مدة حرب البوير وبعد ضرب الاسكندرية مباشرة وافق البرلمان ماعدا اقلية محترمة يقودها السير ويلفرد لوصون والسير جورج كامبل على الاعتمادات الحربية الضرورية وسيرت الجنود فى الحال من مالطة والهند والجهات الاخرى . اما مصالح حملة القراطيس التى كانت مصدر هذا الارتباك والسبب الذى من اجله ستوقد نار الحرب فقد تنوسيت مؤقتا . وقد بذل من كان يهمهم امرها كل جهد فى اخفائها عن نظر الجمهور . وعلت الصيحة بأن شرف بريطانيا يقضى بتأييد سلطة الخديو وعدم المساس بالتعهدات الدولية التى قطعها مصر . ومع ان هذين الامرين لم يكن يخاف عليهما الا من الانجليز انفسهم ومع ان الجمهور لم يكن يعنيه منهما اكثر مما يعنيه من اعمال الضباط الصينيين فى البلاط الصينى فان الصيحة ( شأن كل صيحة جوفاء ) قد تأدت الى اسماع الغوغاء واخذوا يرددونها فى الشوارع

والطرق . ولقد حدث وقتئذ بمصر ما البس هذه المزام لباس  
الصدق وذلك انه لم يكذ الانجليز يستولون على الاسكندرية حتى كان  
الخديو الذى حض على المقاومة تمكن بالحيلة من الهرب من قصر الرمل  
والالتحاق بالاميرال سيمور . ثم بلغت به الجرأة وهو بما منه بقصر رأس  
التين ان ارسل الى عرابى يستقدمه ليستشيره فى الظاهر فى تسليم  
الاسكندرية الى الانجليز وفى الحقيقة للقبض عليه ان اتى او اعلان انه  
عاص ان لم يأت كما شهد بذلك المستر كارترىث القائم بأعمال السير ادوارد  
ماليت (١) . على ان عرابى لم يجب هذه الدعوة الغرارة فلما ان هرب  
الخديو وكان عرابى لا يزال بالاسكندرية فقد اجتمع بالقاهرة كبار ولاة  
الامور من الامراء وحكام الاقاليم وممثلى الطوائف الدينية كلها ومنها  
القبطية والاسرائيلية والفوا مجلسا وطنيا لادارة البلاد والدفاع عنها  
وعهدوا بالشؤون العسكرية الى عرابى بان ولوه نظارة الحرية والقيادة  
العامة (١) .

فلما حدث هذا اصدر الخديو فى ٢٢ يولية امرا عاليا بعزل عرابى  
وتأليف وزارة جديدة تضم الرجلين المتشيعين للانجليز هما شريف  
ورياض الاول لرياسة الوزراء والثاني نظارة الداخلية . ولم يحفل احد  
بهذا الامر طبعاً لان المجلس الوطنى اعلن ان الخديو بتركه شعبه وانضمامه

« ١ » بلنت كتاب السالف الذكر ص ٣٨٨ ، ٣٩٢ و ٣٩٣

« ٢ » بلنت « التاريخ السرى » ص ٣٨٣

الى العدو واضاع سلطته . وعندئذ صور عرابي وزملاؤه في صورة «عصاة»  
خارجين على ملكهم الشرعى . اما ان مليكا شرعيا يجوز له ان يخذل  
شعبه في ساعة الشدة اولا يجوز فهذا مالم يخطر لاحد ببال .  
والآن بقى علينا ان نبين للقارىء ما كان لضرب الاسكندرية  
من الاثر فيما يسمونه مؤتمر أوروبا الدولى وان تتبع المراحل الاخيرة  
التي قطعها انجلترا للتخلص من مراقبته وبلوغ الغاية التي كانت تنشد  
الا وهي الانقضاء باحتلال مصر .





## الفصل الخامس عشر

### الاستيلاء على مصر

عند ما تسلم لورد غرانفيل برقية الاميرال سيمور بالبدا في ضرب الاسكندرية بعث الى لورد دوفرين برسالة مطولة كلفه بابلاغها الى زملائه وفصل فيها الحوادث التي ادت الى ضرب الاسكندرية . وقد اختتم الرسالة بهذه الكلمات الخطيرة « ان حكومة جلالة الملكة لم يعد لها مفر من استعمال القوة في القضاء على حالة اصبحت السكوت عليها مستحيلا . وفي رأيها ان الاصلاح والاقرب الى مبادئ القانون الدولي والعرف ان يكون الجيش الذي يستخدم في هذا الغرض هو جيش الدولة صاحبه السيادة فاذا لم يتيسر ذلك لتمنع السلطان فلا بد من التفكير في طرق اخرى . ولا تزال حكومة جلالة الملكة على رأيها الذي ابدته في منشورها في ١١ فبراير بان كل تدخل في مصر ينبغي ان يكون مظهرا لارادة اوربا وتضامنها » (١) .

علي ان الاشارة الى مبادئ القانون الدولي والعرف ثم ترديد الرغبة في تضامن اوربا في مصر - تقول ان هذا كله تلقاء عمل الاميرال سيمور لما يهيم القارىء ملاحظته وسنرى عما قريب قيمة ما صرح به من

الحرص على ان تتولى تركيا بنفسها تأديب عصاة الوطنيين المصريين .  
وليست الكلمات السابقة خطيرة لما ورد فيها من تصريح وتلميح كلهما  
رياء ونفاق انما هي خطيرة لما صرح به فيها من ان الحرب مع مصر اصبحت  
ولامناص منها وانه اذا لم تقم تركيا بهذه الحرب وجب النظر في « طرق  
اخرى » ولم يبين اللورد نوع هذه الطرق لئلا ترتبه مبعاه امضا . غير اننا  
اذا نظرنا الى العمل الحربى الذى وقع فى ١١ يولية والى الاستعداد الحربى  
الذى اتخذ بعد ذلك مباشرة لما خامرنا الشك فى ان انجلترا قد اعترفت  
احد امرين اما الحصول على تفويض رسمى من الدول يجعل كلناها هى  
العليا فى الحوادث التى اصبحت على وشك الوقوع واما القيام بعمل يضمن  
لها ذلك .

واقدا ظهرت روسيا تأثرها الشديد من بنى انجلترا هذا ورأت  
الافائدة من المؤتمر اذا ظلت انجلترا تفتئت على جماعة الدول . ولذلك  
أوعزت الى مندوبها بالانسحاب من المؤتمر معلنة « ان صاحب الجلالة  
الامبراطورية يرغب فى الاشتراك فى المؤتمر على ان تكون قراراته  
ذات قيمة وتأثير لان يكون مجرد موافق على امور واقعة » (١) . اما  
الدول الاخرى وفى مقدمتها بسمارك فكانت اللين جانباً . على انها لعدة  
اسباب لم ترد ان تعهد الى انجلترا تفويض رسمى والاقتضى ذلك اعطاء  
تفويض الى فرنسا فيحبط المشروع السياسى الذى رسمه بسمارك فى ذهنه .

---

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٥٩ - ٢٦٠

هذا من الجهة ومن الجهة الاخرى رأيت الدول ان الاحسن لها ان لا تتحمل  
تبعة ما قد تقوم به انجلترا من الاعمال وبذا نحفظ لنفسها الحق في كبح  
جماعها عند الضرورة . وبعد ان كان بسمارك يتحاشي اعطاء انجلترا هذا  
التفويض الرسمي اخذ يفاوضها فعلا في اطلاق يدها في العمل على  
مسئوليتها . واستطاع لورد دوفرين ان يخبر رئيسه في ٢٠ يولية بمحادثة  
دارت بينه وبين القائم باعمال السفير الالماني مضمونها « ان دول الشمال  
لن توافق على التفويض وخير لنا ان نتقدم الى العمل وحدنا من غير  
ابطاء . لقد اصبح كل انسان يعلم ان التحفظ الذي اثبتناه باسم « الظروف  
القاهرة » يشمل كل ما قد نضطر الى عمله في الديار المصرية » . وقد ضرب  
على هذه النغمة الكونت كالنوكي وزير خارجية النمسا فقال انه لا يعارض  
في ان تتقدم الى العمل انجلترا وفرنسا بشرط ان لا يفهم من ذلك انها  
تعمل بتفويض من اوربا . الى ان قال « لقد سلكت كل من انجلترا  
وفرنسا حيال مصر سياسة خاصة لم يستحسنها دائما . وقد ادت هذه  
السياسة الى المصاعب الحالية التي لا يريد التورط فيها الى حد استحالة  
النجاة منها » (١) .

كانت هذه النتيجة اكثر مما ذممت به انجلترا ، نعم انها كانت  
تفضل ان تدخل مصر بتفويض صريح من الدول كما دخلت النمسا

البوسنة والمهرسك منذ سنوات فتكون حريتها في العمل آمن واحتلالها البلاد ارسخ . والآن وقد اصبحت ذلك مستحيلا لم يبق للحكومة البريطانية الا ان تشهد غرار عزيمتها وتقدم الى العمل على مسئوليتها . وقد دارت المحادثات المذكورة في يومى ٢٠ و ٢١ يولية وفي هذا اليوم الاخير طلبت الحكومة الى البرلمان الموافقة على الاعتمادات الحربية الضرورية . فأجابها اليها في الحال .

يبدو انه كان لا يزال ثمة المسألة التركية . والى القارىء ماتم بشأنها . ففي يوم ١٥ يولية تلقى مندوبو الدول اعتماد حكوماتهم للمذكرة المشتركة . وفي اليوم نفسه قدمت المذكرة الى الباب العالى . وعلى الرغم من ان عمل انجلترا كان واضح الخطر الا ان الباب العالى كان لا يزال يقدم رجلا ويؤخر اخرى . وفي ١٩ يولية ابرق لورد غرانفيل الى لورد دوفرين يكلفه بان يقترح على المؤتمر احد امرين اما ان يمهل الباب ١٢ ساعة او يشرع في البحث عن وسائل اخرى (١) غير ان الباب العالى كان قد احس بالمفاوضات الدائرة بين انجلترا والمانيا فابلغ السفراء في اليوم نفسه بانه قبل المذكرة وانه عول على ان يرسل الى المؤتمر في جلسته المقبلة من يمثلونه فيه .

وهكذا زال « تصلب » تركيا وأصبح يستطيع من الآن ان تسيّر الاعمال باطراد طبقا للبرنامج الذى وضعه المؤتمر فتعباً الجنود ويعقد

اتفاق بين الدول العظمى الست وبين تركيا على تفاصيل المذكرة المشتركة وتطبيقها . وفي يوم ١٤ يولية ظهر مندوبو تركيا في قاعة المؤتمر لأول مرة وقبلوا رسميا اقتراح ارسال الجنود الى مصر . ثم اعلنوا في الجلسة الثالثة التي انعقدت بعد يومين ان الجنود على اهبة السفر .

يبد ان تركيا قدرت فلم تحسن التقدير . ذلك ان انجلترا كانت قد اطمانت فعلا من جانب بسمارك وكالنوكي فلم تعد ترغب ان ترى تركيا تحمل حملها على ضفاف النيل . فجهزت جيشا عرمرما لا يقل عن ١٥٠٠٠ مقاتل ارسلته الى الاسكندرية وما هي الا ايام قلائل حتى نزلت فصائله الاولى الى البر وعندئذ انقلبت لهجة الحكومة البريطانية فجأة وصارت عنيفة . فما كاد لورد غرانفيل يسمع بموافقة تركيا على المذكرة المشتركة حتى ابرق من فوره الى لورد دوفرين معلنا ان السلطان « لا يمكنه ان يؤمل في استعادة ثقة حكومة صاحبة الجلالة (البريطانية) الا اذا اصدر بسرعة بلاغا يؤيد فيه الخديو ويعلن فيه عصيان عرابي » (١) وهكذا ضرب المؤتمر الاوربي عرض الحائط مع انه احد الطرفين المتعاقدين وحل التظاهر بالاخذ باصر الضعيف محل الاعتراف السابق بسلطة الباب العالي التي لم يكن فيها نزاع . وجيء عنوة بشرط لم يمهّد البتة في شروط المذكرة التي وضعها المؤتمر وبالطبع ثارت تأثرة السلطان لهذا العمل واكن احتجاجاته ذهبت صيحة في واد لأن حكومات الدول

العظمى - بما فيها الحكومة الروسية - كانت قد قررت ان تترك حبل  
انجلترا على الغارب وتدعها تفعل ما يعن لها على مسئوليتها وابت ان  
تعطيها تفويضا حتى في ما طلبته من حق حماية قناة السويس . وفي يوم  
٢٧ يولية ابلغ لورد غرانفيل المسيو فريسينيه « ان حكومة جلالة  
الملكة وان كانت تقبل اشتراك تركيا فيما يختص بالتدخل في مصر  
فانها ستمضى فيما شرعت فيه من الوسائل » (١) ولقد كان هذا بمثابة  
تصريح بان الحكومة البريطانية صممت على ان تعتبر قرار المؤتمر كما  
جاء في المذكورة المشتركة لغوا لاقيمة له وانها ستقوم هي بما عهد الى  
تركيا القيام به وان اقصى ما يسمح به لهذه هو « الاشتراك في العمل »  
فحسب . وقد اشار لورد غرانفيل الى نياته هذه في الرسالة التي بعث  
بها الى لورد دوفرين في يوم ٢٨ يولية وهي مكملة لرسالته بتاريخ ١١  
يولية . فبعد ان استعرض فخامته ما وقع من الحوادث منذ ضرب  
الاسكندرية قال « ان حكومة جلالة الملكة مع احتفاظها بحرية العمل  
التي قد يوجبها الحاح الحوادث ترحب بكل اشتراك في العمل من اية  
دولة من الدول (٢) . فلم يذكر هنا اسم تركيا بل اندرج في مدلول  
اللفظ العام « اية دولة » ترحب الحكومة البريطانية « باشتراكها »  
متى وجد . ولم يكن المراد بأية دولة غير إيطاليا التي كانت انجلترا تفاوضها  
فعلا في الاشتراك في العمل معى وادى النيل . وفي يوم ٢٢ يولية اقترح

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٣٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤٠

لورد غرانفيل على الميسو فريسينيه مع علمه برأى الحكومة الفرنسية في التدخل العسكري في مصر اذا لم تقبل تركيا الشروط التي وضعتها إنجلترا فان إنجلترا وفرنسا اعلنان الى المؤتمر « انهما تريان ضرورة الاسراع بالعمل حقنا للدماء ! وحسما للفوضى ! ولذلك عزمنا ما لم يكن للمؤتمر رأى اخر على ان تضما بالاشتراك مع دولة ثالثة - اذا امكن ذلك - الخطة الحربية التي تحمل المسألة » (١). وقد ابى الميسو فريسينيه طبعاً ان يسمح « باكثر من المساعدة المعينة لحماية قناة السويس ». على انه لم يعارض في ان تطلب إنجلترا الى ايطاليا (وهي الدولة الثالثة التي اشار اليها لورد غرانفيل في سياق رسالته) ان تشترك معها في التدخل الحربى (٢). فلما احسست إنجلترا انها اصبحت قابضة على ناصية الامر طلبت الى ايطاليا جادة غير هازلة ان تعي جيشاً لمرافقة الجيش البريطانى الزاحف على مصر . وبديهي انها فعلت ذلك وهي عالة ان الاشتراك في الجريمة اشتراك في تبعاتها. على ان الحكومة الايطالية لم تكن لتصاد بيدها العقارب ، ذلك ان السنيور مانسينى وزير خارجيتها اجاب في ٣٠ يولية على ماطلبتة إنجلترا « بانه لا يستطيع بغير مناقضة لما هو واقع ان يفاوض خارج المؤتمر في تدخل آخر لم تجر مناقشة ما في صدره » (٣). ولم يكن هذا الجواب الاجواباً صورياً فحسب لان المؤتمر كان على علم بكل

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١٩٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢١١

(٣) المصدر نفسه ص ٢٥٥

ما كان يجرى خلف الستار . ولكن لما كان عمل انجلترا غير رسمي فقد  
تباحثت ايطاليا - كما تباحثت حليفاتها النمسا والمانيا - ان تظهر بمظهر  
الموافقة رسميا على هذا العمل وذلك لتقع التبعة كلها على عاتق انجلترا .  
وهكذا انقطعت المفاوضات مع ايطاليا . وفي غضون ذلك كانت المفاوضات  
دائرة مع تركيا . ولم يكن يسمع الحكومة البريطانية ان تقطعها بلامسوخ  
معقول وخاصة وهي محتاجة الى اكساب الوقت ريثما تقصّل الجنود وتبدأ  
الاعمال العسكرية يضاف الى هذا ولعل ذلك هو اهم ما في الامر انها كانت  
تحرص على ان تنادي تركيا صاحبة السيادة على مصر بان عرابي عاص لتتخذ  
من ذلك مبرر التدخل بها أنه لتأييد حاكم مصر الشرعي ومولاه السلطان .  
وفي يوم ٢٨ يولية قبل الباب العالي ان يعلن عصيان عرابي مصر حافي  
الوقت نفسه برغبته في العدول عن الاحتلال الاجنبي بمجرد وصول  
الجنود العثمانية الشاهانية الى مدينة الاسكندرية « (١) . على ان لورد  
غرانفيل لم يوافق علي ذلك بل طلب ان يعرف هل الباب العالي على  
استعداد للاشتراك مع الجنود البريطانية وهل يقبل اصدار البلاغ الخاص  
بعرابي قبل سفر الجنود العثمانية . واخيرا وافق الباب العالي على بقاء  
الجنود البريطانية ولكنه اصر على انسحابها مع الجنود التركية في آن  
واحد بمجرد استتباب الامن . اما فيما يتعلق بالبلاغ الخاص بعرابي فان  
الباب العالي قال انه على استعداد لاصداره قبل نزول الجنود التركية



الى البر في مصر (١) ألا لاشيء فوق هذا يمكن عمله دفعا لعدوان الانجليز ولكن اللورد غرانفيل لم يحفل به بل اصر على اصدار البلاغ فورا قبل تحرك الجنود . اما فيما يخص بقاء جنود الدولتين فقد قال له انه امر يتفق عليه الفريقان فيما بينهما (٢) . اما ما عمل بعد ذلك فان لورد غرانفيل اشار على سفيره ( في ٢ اغسطس ) بان يعلن للمؤتمر « انه بعد نيل النرض الحربى المراد ستستعين الحكومة البريطانية بالدول على وضع نظام قويم لحكومة مصر المستقبلية » (٣) . وقد تبادر الى ذهن لورد غرانفيل ان هذا كاف لتبديد خاوف تركيا من اعتداء انجلترا على حقوقها . بيد ان تركيا ما كانت لتقبل هذه الوعود الضمنية من دولة طالما نقضت وعودها . وكان لتركيا الحق في ذلك فان نفس طلب عقد اتفاق خاص يقرر طريقة تعاون جنود الدولتين وتحميده لم يكن الا افئثاتا جديدة على المؤتمر الاوروبى الذى اشترط فى المذكرة المشتركة ان هذا التقرير لا يكون الا باتفاق الدول الست مع تركيا . على ان انجلترا لم تغتصب حق التوكيل الذى كان بنص المذكرة المشتركة لتركيا وحدها بل اغتصبت حقوق المؤتمر باجمعه . وعبنا احتج المندوبون الاترك على مطالب انجلترا الجائرة . ثم اعلن اللورد دوفرين الى المؤتمر ما كلفه به رئيسه وانصرف المؤتمر الى اعمال الجلسة وكانت تتضمن الكلام فى مسألة قناة السويس . وقد

(٢) مصر رقم ١٧ > ١٨٨٢ ص ٢٦٢

(٣) المصدر نفسه ص ٢٦٥

(٤) المصدر نفسه ص ٢٦٠

كتب لورد دوفرين الى رئيسه يقول « بما ان هذه التصريحات لم تلق معارضة من الدول ولا من تركيا فمن الواضح ان تصرفاتنا قد صادفت قبولا من جميع من يعنيه الامر » (١) ولممرك قد كان هذا تأويلا غريبا لموقف الدول وموقف تركيا غرابة شكوى ذلك السياسى الداهية نفسه للمؤتمر بعد ذلك ببضعة ايام بأن الباب لم يرد على المذكرة المشتركة ردا صريحا (٢)

واخيرا سلم الباب العالى بكافة النقط التي اثارت الخلاف . ففى يوم ٦ اغسطس قدم بواسطة سفيره فى لندن مشروع اتفاق عسكرى اشترط فيه ان تبقى الجنود التركية لمدة ثلاثة اشهر وان يكونوا هم القائمين بالاعمال العسكرية بينما تبقى الجنود الانجليزية فى الاسكندرية وان تسلم الاسرى الى الخديو وان تترك جميع تفصيلات الحرب والادارة التي ستعقبها للقواد الانجليز والأتراك ليضعوها معا . فلم تقابل هذه الشروط الا بالاستخفاف والازدراء . وعارض لورد غرانفيل هذا المشروع بمشروع من عنده اشترط فيه ان ينزل جيش تركى لا يتجاوز عدده ٥٠٠٠ مقاتل فى نقطة معينة ويظل تحت امرة قائده العام الذى يكون الى جانبه مندوب انجليزى ولا يتحرك اية حركة ولا يخطط اية خطة الا بموافقة القائد الانجليزى العام وان ينجلي هو والجنود الانجليزية

(١) مصر رقم ١٧ ( ١٨٨٢ ) ص ٣٢٨

(٢) المصدر نفسه ص ٣٢٤

بعد انتهاء العمل في آن واحد (١) او بمباراة اخرى يكون الجيش التركي مجرد تكملة للجيش الانجليزى . اما تصريح شئون الحرب وما يعقبها من الاتفاقات فتترك للانجليز وحدهم .

وليس من الضروري ان نفصل ما ترتب على هذه الاقتراحات من مفاوضات مملة باطلة بطلانا تاما . نقول باطلة لانه بينما كانت هذه المفاوضات دائرة كانت الجنود البريطانية منهمكة فعلا في الاعمال العسكرية في وادى النيل ولان كلا الفريقين المتفاوضين كان عالما بان كل لحظة تمر تعجل بضياح الفرض من الاتفاق الذى تجرى المفاوضة من اجله وبالرغم من هذا لم تشأ الحكومة البريطانية ان تنزل عن شرط واحد من شروطها في حين ان الباب العالى . لكى يبقى على حقوق سيادته كان لا يالو جهدا في حمل خصمه على تعديل هذه الشروط . واستمرت المفاوضة شهرا . وفي يوم ١٣ سبتمبر اذن للورد دوفرين ان يوقع الاتفاق ولكن كان هذا هو نفس اليوم الذى وقعت فيه معركة التل الكبير التى ختمت بها المسألة المصرية كلها !! فى هذا اليوم استطاع لورد غرانفيل ان يبرق الى لورد دوفرين يقول بلهجة التهكم الصريح « اما وقد قضى الامر فليس لصاحب الجلالة السلطان ان يرسل جنودا الى مصر » (٢)

وهكذا انتهت المسألة انتهاء مضحكا . ولقد أراد السلطان أن

---

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٣١٦

(٢) مصر رقم ١٨ « ١٨٨٢ » ص ٦٧

يحمل مركزه مشروعا في مصر بان يرسل الجند على الرغم من فوات الفرصة ولكن الحكومة البريطانية عارضت في ذلك وكتب اللورد غرانفيل الى لورد دوفرين بعد موقعة التل الكبير بخمسة أيام يقول « اما وقد فات ما يوجب عقد الاتفاق العسكري المذكور بين هذه البلاد وبين تركيا فان حكومة جلالة الملكة يسرها زوال دواعي البحث في المصائب التي ارتاها جلالة السلطان . وبناء عليه لفخامتكم أن تبلغ جلالته بالطف عبارة انكم أذنتم بقطع المفاوضات في هذه المسألة »

هكذا ختمت هذه الرواية الهزلية رواية التدخل التركي . ولقد أذيع على أثر ذلك في مشارق الارض ومغاربها عدة معاذير تنفي عن السياسة البريطانية تهمة العش والخذاع وتنحى باللائمة على تركيا التي أضاعت بعنادها مركزها في مصر . وليس للانسان أن ينتصر لتركيا ليظهر اشمزازة من مسلك الحكومة البريطانية . فلا شك في أن تركيا قد أضرت أيما ضرر بمصلحتها بعدم تعجيلها بالموافقة على التدخل في شؤون مصر . ثم ان فرنسا ارتكبت الخطأ نفسه عند ما أعلنت على لسان المسيو فريسينييه بان ارسال الجنود الى مصر هو آخر وسائل التدخل عندها . فبعد أن تخلت الدولتان اللتان يعنيهما الامر أصبحت انجلترا التي لم تكن مثلها في التعرج والتأثم حرية بالفوز والانتصار على أن النقطة الجوهرية التي لا ينبغي اغفالها هي أن انجلترا لما أحست بأن تركيا صممت على التدخل في نهاية الامر تدخلت هي في مصر

بعمل وحشى وبغدر لم يسبق لهما مثيل وبذا أصبح كل تدخل من جانب تركيا يعتبر مجرد مساعدة لا تشعر بشيء من حقوقها بصفتها الدولة صاحبة السيادة على مصر . فلا غرو اذا رأينا الباب العالي يقدم رجلا ويؤخر أخرى بعد ذلك ولا يرضى أن يوقع على اتفاق لا يترك له الا عمل خادم لانجلترا منفذ لمشيئتها . ولعمرك ليس الاتفاق أن تعلن انجلترا أن تركيا هي التي أضاعت بغطائها السياسية مكانتها السامية في مصر . فلقد ضاعت هذه المكانة في يوم ١١ يولية عند ما أطلق الاسطول الانجليزى قنابله على مدينة الاسكندرية .

وقبيل انتهاء مهزلة المفاوضات الانجليزية التركية انتهت مهزلة مؤتمر الاستانة . فلقد أصبحت أعمال ذلك المؤتمر لا معنى لها منذ أن أذن بسمارك لانجلترا ان تعمل على مسئوليتها . وعلى ذلك ابلغ القائم بأعمال السفارة النمساوية في لندن اللورد غرانفيل في ١١ اغسطس ما تراه حكومته على أثر تسوية مسألة الاتفاق مع تركيا من أنه يجب تأجيل جلسات المؤتمر ريثما تنتهي الأعمال العسكرية « (١) . ولم يقترح سوى وجوب موافقة المؤتمر قبل ارفضاضه على بلاع يضمن تأكيد اللورد دو فرين في ٣٠ يوليه « ان التسوية النهائية للمسألة المصرية يجب تركها لنظر اوربا وحكمها » وما أسرع ما وافق لورد غرانفيل على ذلك . وفي الجلسة التالية التي عقدت في ١٤ اغسطس قال المندوب الايطالى ان الوقت قد حان

لتأجيل أعمال المؤتمر فوافق المندوبون جميعا على ذلك ما عدا المندوبين  
الأتراك فانهم احتجوا على ان خذلوا في موقف من أخرج المواقف  
وحفظوا لانفسهم الحق في تعيين ميعاد الجلسة التالية لزملائهم (١) .  
ولكن جلسة تالية لم تعقد قط . نعم كانت هناك نية لعقد جلسة رسمية  
خاصة يضاف فيها الى « اتفاق البراءة من الاثمة » « ان الوزارات  
الاوربية قد تفاهمت بطريقة ودية على أن التسوية النهائية للمسألة  
المصرية لا تتم بغير اشتراك الدول كلها (٢) » . ولكن لم يرق هذا في  
عيني الحكومة البريطانية . وليس يخفي أن تلك الدولة كانت على الدوام  
مستعدة للاذعان لرأى الدول عند ما كانت لا تستطيع انفاذ ما تريد  
فان كان الامر على عكس ذلك فانها كانت أحذر من أن تولى وجهها  
شطر الدول . لذلك قال لورد غرانفيل عند ما سمع بما يراد اضافته الى  
الاتفاق « ان حكومة جلالة الملك لا ترى حاجة الى هذه التصريحات  
المتكررة » (٣) . فلما تشدد الكونت كالنوكى فى الامر وهم بأن يدعو  
المؤتمر من تلقاء نفسه الى عقد جلسة أخرى وافق اللورد غرانفيل  
على عقد الجلسة بشرط أن تغير كلمة « اشتراك » بكلمة « اطلاع »  
أو « استشارة » . وهنا اتضح حرص اللورد على التخلص من الوعود  
التي قطعها على نفسه فيما مضى . وأراد الكونت كالنوكى التوفيق

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣٥ - ٣٣٦

(٢) مصر رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ١

(٣) المصدر نفسه ص ١

فاقترح كلمة « الموافقة » وهذه أيضاً لم تعجب اللورد غرانفيل وقال  
إنها تعنى « ان امتناع دولة واحدة قد يحول دون التسوية » ثم انه  
« بعد تصديق الوزارة » عرض رسمياً للفظين اللذين اقترحهما وهما  
« اطلاق » أو « استشارة » مؤكداً قوله « بعد تصديق الوزارة »  
واعلن ان « ليس في نية حكومة جلالة الملكة أن ترجع في تصريحاتها »  
وأنه اذا كانت العبارة التي ينظر فيها الآن قد رأتها تافهة بعض الشيء  
فهي مع ذلك « مستعدة لأف توافق عليها اذا اختير اللفظان اللذان  
اقترحا » (١) ومتى تكلم وزير الخارجية « بعد مصادقة الوزارة » فمعنى  
ذلك أنه يعطيك بلاغاً نهائياً . ولما كان الكونت كالنوكي من غير شك  
قد تداول الرأي هو وبسارك فقد رضى بالعدول عن الامر كله مفضلاً  
تركه رسمياً على ما كان عليه في ٣٠ يولية . وهكذا انتهى المؤتمر انتهاء  
غير طبيعي ونجحت انجلترا من ورطة غير جميلة .

وهنا يتساءل الانسان طبعاً وماذا كان موقف فرنسا ؟ والجواب  
سهل ميسور : ان فرنسا منذ أن قررت عدم متابعة انجلترا في اصطناع  
القوة لحل ما يسمى على سبيل التلطف في القول بالمسألة المصرية  
وانسحب اسطولها في ذلك اليوم المشهود يوم ١١ يولية لم يكن أمامها  
الا أحد أمرين . اما أن تعلن الحرب على انجلترا أو أن تقيد بها بكل  
ما يمنع استئثارها بمصر دون سائر الدول وفيهن فرنسا . ولقد اصاب

في اختيار الامر الثاني الذي ساعدها فيه بسمارك على ما يظهر . وبلغ من اعتقاد الاحرار الفرنسيين بصحة هذه الخطة انه عند ما طلب المسيو فريسينييه الى مجلس النواب اعتمادا ماليا لحماية قناة السويس أنى المجلس أن يصنى لادلته ورفض اقتراحه فاستقال لذلك في أول أغسطس وقامت وزارة جديدة برياسة مسيو دكلرك

وهكذا تمكنت انجلترا من ان تخلى الجو لنفسها . وكان اكبر الفضل في ذلك الى بسمارك من جهة ومن جهة أخرى الى جرأتها على الاستهانة بالقوانين الدولية ونكثها بما قطعته من العهود على نفسها . وتلت ذلك غارة سريعة فعالة امدت الى حد كبير بما اجادت الصحف الفرنسية وقتئذ في تسمية «فرسان القديس جورج» (اي الجنبهات الانجليزية) (١) . وفي يوم ١٣ سبتمبر شنت السير جارنيت وولسلي في جهة التل الكبير ما كان لدى عرابي من قوات ، عتلة النظام فاسدة القلوب سيئة القيادة . وما هو الا يومان حتى سقطت القاهرة في ايدي الانجليز وقضى على ما كان لمصر من حرية واستقلال .

وهكذا صدقت الاحلام . واحسب اننا لو جاربنا ما ادعاه انصار الاحتلال من سخافات لقلنا ان مصر انما صارت للانجليز مصادفة واتفاقا

---

(١) اذا أراد القارىء وصفا كاملا صحيحا لهذا الحاب المهم من تاريخ الحملة المصرية فليرجع الى كتاب دلت السالف الذكر ص ٤٠٠ — ٤١١ . ولقد كانت الحرب أصلح حاتمها لسنوات طوال كانت كلها اعتداء على مصر . فالسياسة البريطانية في مصر كانت حقيرة المشأ دنيئاً والوسائل والاسلوب



لأعن طريق الكيد والدس . بيد ان الذين تتبعوا هذه القصة بشيء من العناية والاتفات يقولون معنا ان الساسة البريطانيين والجمهور البريطانى لم يهملوا قط الاتتفاع بكل حادث من شأنه اسلام مصر لانجلترا وانهم كانوا اذا ما اعوزتهم الحوادث خلقوها بالكيد والاحتيال وان انجلترا فى جميع علاقاتها بمصر لم تخفف عنها الوطأة بل كانت بالمعكس تضيق عليها الخناق بكل ما فى استطاعتها وبأحلال نفسها محل فرنسا التى كانت تنافسها وتباريها وانه لم يكن من سبب لعدائها لاسماعيل باشا ثم لمرابى فيما بعد غير خوفها بحق ان مصر اذا كانت دستورية سهل عليها الافلات من قبضتها وانها لم يتمتعها ان تغلظ على مصر ويضطرها الى استماعة الباب العالى غير ظننا ان كل محاولة منها لضم مصر توقعها فى حرب مع اوربا لو على الاقل فى مشا كل لا يستهان بها وانها عندما رأت ان هذه المخاوف لا اساس لها اغتبطت بتلك المفاجأة اللذيذة . هذا ولا ينبغي أن نذسى الى جانب هذا كله انها هى نفسها كانت عاملا فعلا فى الامر فقد سمعت الى تلك المفاجأة « عندما نزلت الى الميدان ونحدث بضرها الاسكندرية دول اوربا جميعها .

ولا حاجة بنا الى تفصيل بقية ما وقع فى مصر من الحوادث فى تلك السنة . فقد « وطد » السير جانيت دولسى النظام فى القاهرة وجىء بلورد وفرين من الاستانة لينظم حالة البلاد السياسية وفقا للمصالح الانجليزية الاستعمارية المالية فكانت باكورة اعماله فى هذا السبيل انه انفى المراقبة

الثنائية بالرغم من كافة الجهود الحديثة باعادة الحالة الى ما كانت عليه والقيام مع الاخلاص بالتعهدات الدولية . وقد احتجت الحكومة الفرنسية على هذا الانفاء اشد احتجاج ولكن ذهب احتجاجها صيحة في واد . فان انجلترا بعد ان اصبحت صاحبة الحول والطول لم تعد تحفل كثيرا بامر منافستها السابقة وعرضت عليها على سبيل التعويض رئاسة صندوق الدين فرفضته فرنسا مع الاحتقار . وفي الوقت صدر امر عال بالناء الدستور والبرلمان المصرى دفعة واحدة وعهد الى لورد دوفرين بوضع مشروع جديد « لنظم نيابة » يكون ستارا لسواة الحكم المطلق الذى اعيد الى الخديو والذى اصحح في الواقع حكما استبداديا انجليزيا . وقد قام اللورد دوفرين بالمهمة بكفايته الموهوبة . وقد كتب فيما بعد يقول ( ١ ) « لقد كان فى نيتنا ان تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بعلية الحال افضل اصدقائهم ونصحائهم ولكننا لم نجل بخاطرنا ان نأخذهم فى سبيل ذلك باتباع ارائنا او ان نحجر عليهم حجرا يستثير حفاظهم : لقد رغبتنا ان يحيا المصريون حياتهم التى الفوها وان يدبروا حكومتهم من غير ان يعوقهم عن ذلك شاغل خارجي ما » . وقد نفذ هذا البرنامج الجميل بانشاء مجلسين نيابيين يعنيان باغراض الحكم الذاتى احدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والآخر بالجمعية العمومية . ويتألف الاول من ثلاثين عضوا تعين الحكومة منهم اربعة

(١) مصر رقم ٣ « ١٨١٢ » ص ٣٠

عشر وتنتخب مجالس المديریات بقيتهم . وانما سعى مجلسهم « بشورى القوانين » لانه لم يكن لهم الحق في اجازة اى قانون بل يبدون اراءهم فيما تعرضه عليهم الحكومة من المشروعات القانونية وللحكومة بعد ذلك ان توافق على القانون أولا وان تقبل رأى المجلس او ترفضه .

يضاف الى ذلك انه ليس من اختصاص المجلس ان ينظر في بعض ابواب الميزانية الخاصة بالايادات والمصروفات التى عينتها المعاهدات الدولية .

اما الجمعية العمومية فتتألف من اثنين وثمانين عضوا ينتخب منهم اهل البلاد بطريقة ضيقة ستة واربعين عضوا فقط والباقيون هم عبارة عن الستة النظار واعضاء مجلس الشورى الثلاثين . ومن اختصاص هذه الجمعية الا تفرض ضرائب مقررة جديدة الا بموافقتها وفيما عدا ذلك فرائها كراى مجلس الشورى استشارى بحت . وهي تجتمع مرة كل عامين وجلساتها كجلسات المجلس سرية لا علنية .

هذا هو الدستور الجديد الذى وضعه لورد دوفرين ليتمكن المصريين من « ان يحيوا حياتهم التى نفوها وان يدبروا حكومتهم الخ .. » ولقد صدق من وصفه في مجلس العموم بانه « صورة كاذبة للحكم الدستورى » (١) ومع ذلك فقد وافقت عليه الحكومة البريطانية بمنتهى الارتياح والسرور وهنا انتقل كل مانى مصر من السلطة الى القنصل البريطانى العام الذى ظل محتفظا بهذا اللقب الوضع ، والى اعدائه مستشارى النظارات المختلفة .

(١) هكذا وصفه المستر لا بو شير . هاسارد . المناقشات البرلمانية المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣

ومع انه لم يكن هناك تمهد كتابي من الخديو ولا من نظاره باطاعة  
 المعتمد البريطاني وموظفيه (١) لكن هذه الطاعة اصبح توقعها امرا  
 معلوما والتشدد في طلبها واجبا احيانا . وقد انكر لورد دوفرين هذه  
 النية وكتب بريائه اللذيذ بعد ان اتم تجديد النظام الدستوري يقول «لو  
 كنت نذبت لان انظم شؤون مصر على الاساس الذى تقوم عليه ولاية  
 هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر . اذن لا خضعت يد المعتمد القادرة  
 كل شيء لارادته ولا استطعنا فى خمس سنين ان نزيد ثروة البلاد المادية  
 ورفاهتها بتوسيع الارض الزراعية وما يترتب على ذلك من تعاظم الايراد  
 ولكن المصريين والحالة هذه كانوا يرون بحق انهم اشتروا هذه المزايا بمن  
 غال هو استقلال بلادهم » . ولم يكن المراد بهذه العبارات الاخلاصة غير  
 الرماد فى اعين الجمهورين البريطانى والاوربى والافى فى الواقع تثبت  
 ما تريد نفيه . فان قنصل بريطانيا العام قد اصبح بالضبط عميد امن طراز  
 حكام الولايات الهندية الاهلية وانحطت مكانة الخديو الذى طالما عنيت  
 الحكومة الانجليزية باعادة سلطته واصبح مجرد اله صماء ليس له من الامر  
 شيء واصبح النظار وعامة رجال الادارة خاضعين للموظفين الانجليز .  
 والحقيقة ان ما جاء به اللورد دوفرين هو الحماية الممنوعة ليس الا (٢) .

(١) رد السير ادموند غراى فى مجلس العموم على سؤال من المستر كاتل يوم ١٤ مايو سنة ١٩٠٨  
 (٢) يقول كاتب المقالة المعنوية « هل كانت الحرب المصرية ضرورية » المنشورة فى مجلة  
 الكوارتزلى ريفيو المجلد ١٥٥ سنة ١٨٨٢ ص ١٢٣٣ ان تدخل بريطانيا بالقوة فى مصر كان  
 صراحة لاعادة سلطة الخديو والحال التى كانت عليها البلاد ولكن هذا التدخل قد قضى على  
 هذين الامرين بطريقة فعالة وهو ما كان يكون لو انصر عرابي

ولقد كان من الضروري ان يختار رجل يعمل عمل المعتمد . اما السير ادوارد ماليت فلم يكن اهلا لهذا العمل من عدة وجوه . فمن جهة كان بغيضا الى المصريين . ومن جهة اخرى كانت تنقصه قوة الخلق وسعة الحيلة اللازمة . واما السير اوكلند فقد كان يقعد به اول السبيين المذكورين وان رباطة جأشه قد تتحول الى وحشية مذمومة . فلم يبق ممن خبروا شؤون مصر الحالية غير السير ريفرز واسن والسير ايفلن بارنج . وربما كان الاول كالثاني اهلا للمنصب لولا شدة اتصاله بالماليين الفرنسيين . وعلى ذلك وقع الاختيار على السير ايفلن بارنج . وفي ١١ سبتمبر ظهر المعتمد الجديد في القاهرة للمرة الثانية . وقد ظلت مصر ستا وعشرين سنة تحت « يده القادرة » مسلوبة الارادة بل مجردة الى تسيرها الادارة البريطانية الاستعمارية كما تشاء .



# الباب الثالث

## ادارة مصر

ان قولهم ( المسألة المصرية ) لا يراد منه - كما يتبادر الى اذهان بعض من لا يعرفون اساليب التلاعب الحديث بالالفاظ ، كيف تدار مصر بحيث تضمن مصالحها الخاصة ورخاء اهلها ، واسكن يراد منه هل تدار وكيف تدار منذ الآن بحيث تصبح حالتها وحالة اهلها السياسية خاضعة لمصالحنا وسعادة قومنا . - المستر و . ا . غلادستون « الاعتداء على مصر والحرية في الشرق »



## الفصل السادس عشر

### اعمال اللورد كرومر المالية

ان النجاح في حياتنا الدنيا كالصدقات يذهب بكثير من السيئات .  
فالمنظر الخلاب لعمل انجلترا في مصر كان عاملا كبيرا في اطمئنان الذين  
ثار نفوسهم في بدء الامر سخطا على الطريقة التي اتبعتها انجلترا لتوطيد  
مركزها في هذه البلاد . وقد يقول هؤلاء : « ماذا عساكم تريدون ؟  
فلنسلم معكم باننا لم نزل هذا المركز في مصر بطرق شريفة . ولكن  
تعالوا فانظروا النتائج . الم ننقذ مصر من الخراب ؟ الم نصلح ماليتها  
اصلاحا باهرا ؟ الم تتقدم مصر خلال السبعة والعشرين عاما الماضية تقدما  
عجيبا ؟ فماذا يهمكم اذن من امر حبيئنا الى مصر اذا كان مقامنا بها قد عاد  
على الشعب المصرى باجزل الفوائد ؟ لقد جعلنا مصر من اكثر بلاد  
العالم رخاء وسعادة وحسبكم هذا لتسوين ماعملناه » . وهذا التدليل  
يؤيد عادة بارقام تبين تقدم البلاد من نواح عديدة - زيادة في الدخل  
والخرج ، رواج في التجارة الخارجية ، كثرة في السكك الحديدية  
والتغرفات . اتساع في مساحة الاراضي الزراعية ، ازدياد في عدد  
السكان وهلم جرا (١) . واحسب ان هذا التدليل لا يشف الا عن امر

---

(١) في اليوم ( ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٨ ) الذي مسح فيه لورد كرومر حرية مدينة لندن  
نشرت التيمس « بيانا » خلايا يدل على تعاظم دخل مصر وخرجها و وارداتها وصادراتها  
وارباح رؤوس اموالها بل واعمال برهدها فيما بين عامي ١٨٨٤ - ١٩٠٦



طبيعى هو اعجاب العامل بعمله وانه لمن الطبيعة البشرية ان يغطى هذا الاعجاب على شعور اخر - شعور الحيرة وعدم التثبت أكان الاحتمال البريطاني مشروعا فى اصله ام غير مشروع .

ولم يكن مسلك انجلترا ازاء اوربا بوجه عام يختلف عن هذا المسلك نفسه . فلقد لبثت فى مصر اكثر من ربع قرن من الزمان من غير توكيل وعلى الرغم مما قطعته من العهود العديدة للجلاء عن البلاد بمجرد استتباب النظام فيها بئث هذه المدة وهى حريصة كل الحرص ان لاتمس مالدول اوربا من حقوق اساسية و متمتعة فى الوقت نفسه بسلطة تكاد تكون مطلقة ومناقضة لاتفاق البراءة من الاثرة المبرم فى سنة ١٨٨٢ . فكيف استطاعت انجلترا ذلك كله ؟ لاجرم انها استطاعت ذلك بقدرتها على الاسنفادة مما للنجاح ومزاياه من منظر خلاب لأنها لما نجحت فى تنظيم مالية البلاد وادارتها سمحت لها الدول الاوربية التى كان رعاياها يهتمون بشؤون مصر المالية والتجارية بالاحتفاظ بمركزها الباطل فى وادى النيل . سمحت لها بذلك وكأنها قد غضت الطرف عن كافة الاتفاقات السالفة غير انه قد صرح ذات مرة لانجلترا بانها ان لم تنجح فى تنظيم مالية مصر فى مدة وجيزة ( قد عينت بالفعل ) تنسحب من البلاد وتخت مكنها للجنة ادارية دولية . . ولكن انجلترا اضطلمت بالمهمه فسمح لها بالبقاء فى مصر . وكان نجاح لورد كرومر فى انقاذ انجلترا من تلك الورطة المخزية مما اكسبه شكر انجلترا الرسمية وعاد

عليه بشهرة السياسى العظيم .

فى كل تاريخ يكتب لمصر الحديثة ينبغي ان يكون تحليل عمل الانجليز فى مصر ركنا اساسيا هاما . فما الذى عملوه ؟ وكيف عملوه ؟ هذان سؤالان لابد من الاجابة عنهما قبل الحصول على صورة كاملة لعمل انجلترا فى مصر . ولما كان الاصلاح المالى الذى قام به لورد كرومر هو اهم اعمال انجلترا فلنتكلم عليه اولاً .

لقد جرت العادة عند تقدير اعمال لورد كرومر ان يقارن بين حالة مصر فى اواخر حكم اسماعيل باشا وما صارت اليه بعد ان حكمها القنصل المسيطر العام ستا وعشرين سنة . اما صاحب هذه الطريقة فى المقارنة فهو اللورد كرومر نفسه فقد كتب فى سنة ١٨٨٥ (١) يقول « ان ما أدت اليه المجهودات التى بذلت فى اصلاح الادارة المصرية حتى يومنا هذا من النجاح والتقدم تتوقف قيمتها على المقياس الذى يختار للمقارنة . وعندى ان المقياس الصالح الوحيد هو ان تقارن بين الحال الحاضرة بحال مصر منذ سنوات قلائل » وقد كرر فيما بعد للمقارنة بهذه المقاييس فى تقاريره السنوية لابل ان مرؤوسيه نسجوا على منواله . مثال ذلك ان المسترف . س كلارك كتب فى سنة ١٨٨٨ يقول . « .. للوقوف على مبلغ ما تم من التحسن أبسط للقاريء ما كانت عليه حالة الفلاحين فى أواخر عهد اسماعيل باشا (٢)

---

(١) مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ » ص ٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢

وقد ينجح الى الانسان لاول وهلة ان لا شيء أعدل من أن نجري المقارنة على هذا الاساس . ولكن قليلا من التأمل كاف لاقتناع القارى بان هذه الطريقة مضللة تماماً . فإذا كانت السنوات الاخيرة من عهد اسماعيل باشا ؛ انما لم تكن من سنوات حكمه كلية بل كانت من سنوات حكم وكلاء حملة القرايطيس الاوريين الذين كان كل همهم الحصول على «الكوبونات» الباهظة كاملة غير منقوصة وفي مواعيدها مما ضيعوا لاجله بكل فرع من فروع الادارة الاخرى . ولا ريب فى أن الباحث الذى يتخذ هذا العصر من تاريخ مصر الحديثة مقياساً للمقارنة بينه وبين اى عصر لاحق انما يسلك فى بحثه طريقاً مؤدية حتماً الى نتائج غير صحيحة . ان المقارنة الحققة ينبغي أن تكون بمقاييس أخرى فاما أن تكون بمقياس العصر السابق على سنة ١٨٧٦ قبل أن تستبد الكوبونات بالادارة المصرية أو تكون بمقياس العهد القصير الذى يبتدىء بسنة ١٨٨٠ وينتهى بسنة ١٨٨٢ أيام كان قانون التصفية لحسن حظ ادارة ذلك العهد وحكم اللورد كرومر فيما بعد ، قد نقص الضحايا التى استتبعتها الكوبونات . فاذا ما قارنا بهذين المقياسين وهما على ما نعتقد المقياسان الوحيدان الصالحان للمقارنة - وان كان هذا ليس رأى اللورد كرومر - لجاءت النتيجة مختلفة كل الاختلاف عما ذهب اليه اللورد - ولقد رأينا فى فصل سابق ( هو الفصل الثالث ) أى تقدم وأى نجاح أحرزتهما مصر فى عهد اسماعيل باشا ولا حاجة

بنا الى أن نكرر هنا ما أوردناه هناك من أرقام وأدلة . ولكن لا جدال في أننا لجعلناها نصب أعيننا لوجدنا ان تقدم مصر في عهد لورد كرومر ليس على أكثر تقدير الا استثناءا واطرادا للتقدم السابق الذى قطعتة غارة الحكومتين الانجليزية والفرنسية على البلاد ولا يختلف عن ذلك تقدم مصر المالى فى عهد لورد كرومر اذا قورن بحال مصر المالية فى عهد المراقبة الشنائية . وقد رأينا فى هذا المجال أيضا انه بتنفيذ قانون التصفية - وتلك مرحلة طالما سألها اسماعيل باشا فلم يجب سؤله - قد نجح المراقبان فى ايجاد التوازن بين باقى الميزانية نجاحا كان من أثره أن ختمت سنة ١٨٨١ بزيادة تقدر بـ ٨٠٠٠٠٠ جنيه وان ميزانية سنة ١٨٨٢ التى وافق عليها شريف قد قدر أن تعطي زيادة وأن كانت أقل من زيادة العام الماضى . فقد قدرت الايرادات بـ ٨٠٨٤٦٠٠٠ جنيه والمصروفات بما لا يزيد عن ٨٠٤٦٣٠٠٠ جنيه (١) وهنا يتضح مرة اخرى ان الاصلاح الذى أدخله لورد كرومر على مالية مصر لم يكن الا استمرارا للاصلاح الذى بدأ فى عهد المراقبة الشنائية ، وان النقطة التى بدأ الانجليز أعمالهم منها لم تكن بعيدة ولا التقدم الذى تم فى عهدهم كان مستحدثا كما خيل الى اللورد كرومر والى الجمهور . لقد جاء قبل اجمعون ملوك وما كانوا ملوك سوء .

وفي الواقع ان الانجليز لما اخذوا على عاتقهم ادارة مصر لم يروا

الحالة حرجة كما صورها اللورد كرومر فيما بعد ليعظم من شأن أعماله .  
 فلقد نظر اللورد دوفرين ومن جاؤوا في بعثته او الحق بها فيما بعد الى  
 الحالة نظرة تفاؤل واستبشار رغبة منهم دون شك في ان يؤكّدوا للجمهور  
 الاوربي النجاح الذي ستؤدى اليه مجهودات انجلترا في اعادة النظام  
 وحسن الحال . فهو نوا من نكبة المصريين وفداحة الضرائب واجتهدوا  
 في ان يظهروا للملأ ان من السهل تذليل العقبات باتخاذ الوسائل الادارية  
 اللازمة . فذكر (١) لورد دوفرين مثلاً ان ضريبة الفدان التي تراوح  
 بين ١٦ شلنا و ٣٢ شلنا لا تعتبر ثقيلة على ارض ينتج الفدان منها في  
 الوجه البحري ما يختلف قيمته بين ١٥ جنيه و ٣٠ جنيه وانه ان كانت قوة  
 الانتاج في الصعيد اقل بكثير منها في الوجه البحري فان شر الضرائب هناك  
 لا يرجع الى فداحة الضرائب نفسها كما يرجع الى عدم المساواة في توزيع  
 الضرائب والى نظام المساحة العتيق الذي يمضى مع الزمن الى عهد محمد  
 على . ولقد ذكر المستر فيليز ستيوارت الذي رافق لورد دوفرين في  
 بعثته ان الضريبة المفروضة على الفلاح المصري ليست فادحة بل هي في  
 الواقع دون الضريبة التي يؤديها الفلاح الانجليزي» (٢) ونفي وهو غضبان  
 أنف ماشاع في انجلترا من ان « الضرائب في مصر قد زيدت اجابة  
 لمطالب حملة السندات » . فقال : « ان جميع من حادثهم من المصريين  
 مجمعون على ان الضرائب الحاضرة قد وضعت في بدء عهد الخديو

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٢

(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ٣

الاسبق اى قبل وجود الدين الاجنبى» (١) واكد القنصل كوكسون للجمهور فى تقريره عن تجارة الاسكندرية سنة ١٨٨٣ ان «حال الفلاحين قد تحسنت بالاجمال تحسنا ظاهرا كما يستفاد من ادائهم ديونهم الفادحة الى المرابين» (٢). بل ان لورد نورثوك الذى ذهب الى مصر بعد عام بصفته مندوبا ساميا ليفحص حالة البلاد المالية لم ير وجها للتفكير فى ان ثمة «فقرا مدقعا» وكان يعنى بالفقر المدقع «الحاجة الى الكفاف من العيش». وصرح بان المصريين «على الاجمال احسن حالا من فلاحي الهند». وان كان ثمة ديون كثيرة فليس ذلك راجعا الى قمل الضرائب ولكن الى «تهور الفلاحين فى شؤون الزواج وغيره من وجوه الانفاق ثم الى اقتراضهم على اراضيمهم الذى سهله تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على البلاد» (٣).

كانت هذه الاقوال لاشك اقوال تفاؤل واستبشار وربما كان بعضها على اقل تقدير يرمى الى خديعة الجمهور الاوربى الذى كان يتلهف الى معرفة مصير السكوبونات الثمينة بعد ان جعل الانجليز انفسهم مسئولين عن ادارة مصر. ومع ذلك فان هذه الاقوال ترى كيف كان الانجليز فى السنة الاولى او نحوها من سنى الاحتلال يمدّين عن تلك النظرة السوداء التي اقتضت سياستهم فيما بعد ان ينظروها الى حال

(١) مصر وقته ٧ «١٨٨٣» ص ٥

(٢) الصحيفة المالية التجارية رقم ١ «١٨٨٥» ص ١٣

(٣) «مصر» رقم ١ «١٨٨٧» ص ٨٧

مصر وقت مجيئهم اليها . لقد اعتقدوا ان الفلاح بقليل من الاصلاح الادارى يصبح قادرا على تأدية الضرائب التى فرضها عليه قانون النصفية وتوقعوا ان الميزانيات الجميلة - ميزانيات ١٨٨٠ - ١٨٨٢ ستستمر بلا انقطاع .

اما ان الرياح جاءت على عكس ما اشتهو افلا تقع تبعته على الحسكام المصريين السابقين ولا المراقبة الشنائية . بل على مأساة التدخل البريطانى التى حدثت فى الفترة التى كانت بين وزارة شريف ومجىء لورد كرومر وهى مأساة ادت بدورها الى رزايا جديدة اصاب مالية البلاد ولا ريب فى ان ما بذلته البلاد من التضحيات الجسيمة من مالية وغير مالية فى سبيل مقاومة العدو كان كافيا لاحداث الارتباك الاقتصادى فى وادى النيل لسنوات عديدة . على ان الامر لم يقف عندهذا الحد فان الانجليز تذرعوا باحد القرارات التى وضعها مؤتمر الاستانة ( وهو القرار الواحد الذى قوبل منهم بالاحترام ) فحملوا الخزانة المصرية ما تكبدوه من النفقات بسبب الحرب وكأنما ارادوا زيادة الطين بلة فاهبطوا عاتق الخزانة بمحاولتهم الباطلة استرداد السودان من « المتمردين » . ثم جاء دور التويض عما اتلفته النيران او تناولته يد التخريب على اثر ضرب الاسكندرية وهنا اظهر الانجليز سخاءهم المنقطع النظير اذ أعلنوا ان لابد من التعجيل بتعويض منكوبي الحريق عما تكبدوه من الخسائر تعويضا تاما . واذ ذاك تشكلت لجنة للنظر فيما يقدم اليها من طلبات

التعويض فأخذت تباشر أعمالها بسرعة مدهشة حتى انها اقترت في احدى الايام ما لا يقل عن مائتى وعشرة طلبات (١) . ولقد بلغ مجموع ما تقرر دفعه لاولئك المنكوبين ٠٠٠ و ٩٥٠ و ٣ جنيه ١ ولما حان وقت الدفع لم تشأ الحكومة البريطانية ان تأخذ على عاتقها هذه الغرامة الفادحة باعتبارها المسئولة عن ضرب الاسكندرية ولا أن تكلف بها حملة القراطيس كما ألح البعض في ذلك بل قررت ان تهبط بها عاتق المكاف المصرى . ولعمرك ليس يمكن ان يتصور الانسان ما هو اذناً من هذا على انه لم يكن اول ولا آخر ما ارتكبهت وزارة الاحرار ضد مصر .

وكان بديها ان تؤثر هذه الاعباء الباهظة الجديدة في مركز الخزانة المصرية الدقيق . وفي الواقع لقد ختمت ميزانية سنة ١٨٨٣ بعجز ينيف عن ٠٠٠ ر ٦٠٠ جنيه بينما قدر العجز في سنة ١٨٨٤ : ٠٠٠ ر ٢٩٤ ر ١ جنيه (٢) . وفي خلال حملة السودان اى - بعدهذا التاريخ - ذكر اللورد كرومر انه لا ينتهى عام ١٨٨٤ الا ويصير العجز دينا سائرا جديدا يبلغ مقداره ٠٠٠ ر ٨٠٠ ر ٨ جنيه بما يتراكم من نفقات الحملة السودانية وجيش الاحتلال ( التى كلفت الخزانة المصرية بدفعها ) والتعويضات لضحايا حوادث الاسكندرية وغيرها (٣) . وقد كان هذا معناه وقوع ارتباكات مالية اخرى او حدوث افلاس جديد .

(١) خطبه السير جورج كامبل في مجلس العموم هاسارد - مجموعة المناقشات البرلمانية المجلد ٢٧٧ ( ١٨٧٣ ) ص ١٤٨٩

« ٢ » مصر رقم ٨ « ١٨٨٥ » ص ٣

« ٣ » مصر رقم ٢٨ « ١٨٨٤ » ص ٥٣



فانت ترى ان اللورد لم تخل طريقه من بعض العقبات نعم كانت هذه العقبات اقل بمرحل مما قام في وجه اسماعيل باشا اوفى وجه المراقبة الشنائية قبل انفاذ قانون التصفية . وبما انها كانت تعتبر عقبات على كل حال فيحسن بنا ان نبين كيف ذلها اللورد كرومر .

ان الفكرة الشائعة في صدد الاصلاح المالى هي ان العقبات زالت بسحر ساحر وان الجمهور الذى يتوهم أن عمل اللورد كرومر ابتداء من ذلك المستوي المنحط المقرون ( تقبل مرة أخرى خطأ ) بعهد اسماعيل باشا - يجزم الا شئ غير عبقرية اللورد كرومر المالية والادارية كان يستطيع تذليل الصعاب التى لقيها اللورد عند قدمه الى مصر . وكثيراً ما صرح اللورد كرومر نفسه بهذا الرأى . فقد كتب بعد سنين يقول . « ان من المتعذر ان نبالغ في وصف الخراب الذى كان ينزل بالمصريين وكل من تهمهم الشؤون المصرية لو بقى نظام العهد السابق على الاصلاح ولو سنوات قلائل . . . ان اصلاح طرق الرى . . . والمساعدات المالية القيمة . . . وعلى الاجمال ان احلال سياسة ادارية ممدنة محل سيادة ادارية ظالمة نصف همجية ، ان هذا كله قد اشترك في جعل مصر تنهض بالعبء الذى ألقى على عاتقها واني أقول غير متردد انه لولا هذه التغييرات لكانت الخزانة المصرية قد وردت منذ حين من الافلاس مورداً لا صدر له ولساءت حال الناس من جميع الوجوه » . لقد عرف القارىء مقدار الحقيقة التى تنطوى عليها

التأكيدات الخاصة بالنظام السابق على الإصلاح فهما كان في هذا النظام من خراب فانه لا يرجع الى النظام نفسه بقدر ما يرجع الى ضغط الممدنين الاوربيين الذين لم يتخرجوا من شيء . ومع ذلك فهذا الخراب كان على وشك أن يزول من الوجهة المالية على أقل تقدير ، ولولا تدخل انجلترا وفرنسا عنوة في سنة ١٨٧٩ لاستقامت حال مصر المالية والاقتصادية على أيدي المصريين أنفسهم دون احتياج الى المراقبة الثنائية ، ولولا تدخل انجلترا عنوة في سنة ١٨٨٢ لما وجد اللورد كرومر نفسه عملا يعمله .

وسيرى القارئ فيما يلي الى أين انتهت « السياسة الادارية المدنية » بكل ما تنطوي عليه من مساعدات مالية ومنع للظلم والارهاق وحسبنا في هذا المقام أن نذكر هذا المدح الذي كاله اللورد كرومر لعبقريته التي أتت بهذا التغيير المحير للالباب . نعم انه غير لهجة فيما بعد وخفف من غلوائه على ما يظهر ولكن كلامه لا يشف في الواقع الا عن التنويه بعبقريته والا كبار لشأنها . فقد كتب عشية سفره الاخير من مصر يصف حالة الادارة في عهده فقال « ان النجاح المالي يرجع من غير ريب الى ما للبلاد من قدرة على النهوض عجيبة ، ثم الى جهد الاهلين ومثابرتهم . وانه ان يكن للحكومة فضل فهو انها على عكس الحكام السابقين قد أعطت الطبيعة فرصة للعمل ولم تساعدنا

تغير مساعدة محدودة» (١) هنا يجد القارئ تكرماً صريحاً عن كل فضل اللهم الا عن فضل سلمي هو «اعطاء الطبيعة فرصة العمل» . وان هذا الفضل السلمي قد ذكر على هيئة منافع خاص باللورد كرومر ياله من نظر في المسألة بعيد ما كان أحوج القوم اليه ليعلموا ان ليس الا أن تعطى الطبيعة فرصة العمل حتى تحل المسألة وتسير الامور على اذلالها !! وقال اللورد كرومر في سياق آخر «قد ينبغي عن الاذهان اننا في تاريخ مصر الطويل لانجد الطبيعة مع قليل من عمل الانسان قد وجدت فرصة لظهار حيوية البلاد الا في ربع القرن الاخير . . ولا نبالغ اذا قلنا انه لو كان عمل ولاية الامور سلبياً محضاً - أى لو انهم قصروا انفسهم على نزع القيود التي قيدت الناس فيما مضى في أعمالهم ولو انهم قصروا الحكومة على وظيفة الاساسية ، لبلغت الامه من التقدم والفلاح مبلغاً عظيماً» (٢) اعظم هذا العمل عملاً والقيام به قياماً !! انه لأول مرة في تاريخ مصر قد نزع عن الامه قيودها التي كانت تضيقها ثم قامت الطبيعة بما وراء ذلك !! لعمر الحق انا لا نعرف حكومة اسدت الى قطر من الاقطار مئة مضاعفة كهذه المهنة !!

على ان المسألة بمخادفها لم تكن وبالأسف الاحديث خرافة . فان اللورد كرومر لم يمتص على وصوله الى مصر بضعة شهور حتى ادرك ان المصاعب المالية الجديدة لا يمكن تذليلها مالم يساعد الطبيعة مساعدة

«١» مصر رقم ١ «١٩٠٧» ص ٥١

٢ مصر رقم ١٩٠٦ ص ١٨ ، ٢



بالرغم من شدة العناية بمصادر البلاد المالية تفذر بسبب هذا القرض بعجز دائم قدره ٣٧٠٠٠ جنيه هذا اذا لم يفرق بين الايرادات المخصصة والايادات الحرة . والى هذا يشير تقرير اللجنة اذ جاء فيه . « وقد قررنا ان زيادة الايرادات المخصصة ستقتصر على نفقات الادارة لا على شراء ما فى السوق من سندات الدين الموحد كما هو جار الآن » فاذا لم يقدر هذا فان النتيجة ستكون زيادة فاحشة فى العجز العادى وزيادة الدين السائر حتى سنة ١٨٨٤ » ولذلك تقترح اللجنة عدم الفرقة بين الايرادات المخصصة والايادات الحرة (١) .

وبعبارة اخرى<sup>١</sup> ان الانجليز انفسهم قد اعترفوا بضرر شرط من أهم شروط قانون سنة ١٨٨٠ الا وهو الشرط الذى رأى فيه المصريون وسيلة جهنمية لوقف تقدم البلاد المادى والادنى ليعوض حملة الاسهم مما خسروه من الفوائد الفاحشة فاحتجوا من أجله احتجاجاً شديداً . وقد فعل الانجليز ذلك لا رفقاً بالمصريين بل لانهم أصبحوا برون هذا الشرط عقبة فى سبيلهم من حيث هم المديرون لشؤون البلاد . ليت شعرى كم من بلاء كان يتقى لو عمل بذلك سنة ١٨٨٠ اذ لما نشبت الثورة ولا كان يكون تدخل ولا احتلالاً على ان العقدة لم تحل بعد حالانما اذا ما هى الوسيلة للتخلص من عجز ال ٣٧٠٠٠ جنيه وقد أصبح لا مفر منه حتى لو عدل قانون سنة ١٨٨٠ التعديل الآتف

الذكر ؟ لقد رأيت اللجنة ان السبيل الوحيد لذلك هي تخفيض أرباح الديون كلها بمقدار نصف في المائة أو بعبارة أخرى اعلان افلاس جديد. وكذلك نجد اللجنة تقترح لهذا العسر المالى علاجا هو نفس العلاج الذي سددت اليه سهام النقد وقما كان المصريون هم المرادين له . ان اقتراحا كهذا اقترحه اسماعيل باشا قد أدى الى تدخل أيده الحكومة البريطانية والمستر غوشن وصاحبه الفرنسى المسيو جوير وكان السبب فيما حدث على أثره من أعمال بربرية ولكن ما يسمح به لجوييتير لا يسمح به للثور .

ولم تقصر الحكومة البريطانية في الاهتمام باقتراحات اللجنة . ففي ابريل سنة ١٨٨٤ طلب اللورد غرانفيل الى الدول العظمى ان ترسل مندوبين من قبلها الى مؤتمر يراجع قانون التصفية على حسب المشروع الجديد : ولكى تكون الدعوة أشد وواقع ولكى يحتاط لما عساه ان يكون من ممانعة الدول في تضحية اخرى بمصالح حملة الاسهم رجع الانجليز الى ما القوه من طرق اثارة العواطف والشعور فخالفوا صراحة ما ملأوا به مشارق الارض ومغاربها منذ اشهر قلائل واقبلوا يصفون جوع الفلاح ودماره وبؤسه . فكشبت المستر ( والسير فيما بعد ) ادجار فزنسنت « المستشار » المالى الجديد الذى خلف السير اوكلند كوفن المستقيل يقول : « لند راعى مارأيت خلال رحلتى فى الصعيد من املاق الفلاحين .... ان بؤس الفلاحين فى تلك الجهات ... ليفوق

كل ما رأيت في غير مصر من البلاد « ومع ان ضرائب هذه الجهات لم تحتل زيادة ، افان « يجب نقدها اذا أريد أن تجي جباية .. طعة (١) » ورأى سلطان باشا رأياً يشبه ذلك فقال « ان لبلاد لم تبلغ من النعم مبلغها الحاضر فالفلاحون بالنظر لديونهم وهبوط اسعار محصولاتهم قد غدوا في ضنك يستحيل معه أن يجي أكثر من نصف ضرائب السنة القادمة » (٢) . وكان من رأيه أن تخفض الضرائب بنحو ٢٠ في المائة في الصعيد و ٢٥ في المائة في الدلتا . ورأى نوبار باشا الذي خلف شريف باشا في رئاسة الوزارة أن ينقش مليون جنيه على الأقل من مجموع ضرائب الاراضي قائلا: ان كل تخفيض .. دون هذا حرج بأن يبقى الفلاحين في مخالب الدائنين (٣) . وعمل المسمر جبسن رئيس مصلحة المساحة الجديدة حساباً مفصلاً لسل وخرج فلاح حفير متوسط الحال ثم استنتج انه « لا بد من تخفيف عاجل » (٤) .

وعلى ذلك النمط كتب الكولونيل ( والسير في إمداد ) .. . مونكريف الذي جعل ناظر الاشياء العمومية في تقريره .. . حالة البلاد كافية لاثارة القلق الشديد وان طاعة من دواعي .. ط الاسعار كالطاعون البقرى ودودة القطن وغير ذلك قد بحساب .. أسبغ

(١) مصر رقم ١٣٩ ٨٨

(٢) مصر رقم ٢٥ ١١

من أن يحتملوا عبء الضرائب الثقيل (١) وشكا من أن « فروعاً من أكثر فروع الادارة نفقة قد وجدت لمصلحة حملة السندات دون مصلحة البلاد » وطلب من أجل ذلك نقص فائدة الدين (٢).

ولقد كان من دواعي العجب حقاً ان ينتبه الحكام الجدد فجأة الى ثقل الاعباء التي كان يرزح الشعب المصري تحتها مع أنهم هم الذين طالما تجاهلوا في الماضي أو انكروها. ولم يكن مذهبهم في تحليل حرج الموقف بأقل عجباً. هبوط في الاسعار وطاعون بقرى وهلم جرا كأن مصر لم تشهد شيئاً من ذلك في تاريخها الماضي كأنها لم تشهده مثلاً في سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ عندما أودت الفاقة بالآلاف النفوس وكانت الضرائب مع ذلك تجبي بمنتهى الصراحة والشدة (٣) ومما تنبغي ملاحظته شدة حرص القوم على الا يشيروا أية اشارة الى أقوى دواعي هذا الارتباك الجديد الا وهو تدخل انجلترا وحلها المصريين على دفع ثمن اخضاعهم. على أن الاغرب من كل ذلك ان اللورد كرومر أرسل مذكرة صرح فيها بناء على التقارير التي وصلته من الهند (وقتئذ فقط) وعلى الرغم من تأكيداته المؤثرة التي أكدها منذ سنوات قليلة بأن

(١) المصدر نفسه رقم ٣١ (١٨٨٤) ص ١

(٢) مصر رقم ٣١ (١٨٨٤) ص ٤

(٣) ان المجموعة المصرية السابعة عشر « ١٨٨٥ » ملأى بمذكرات وتقريرات خاصة تبين نتائج الهبوط الحديث في مظم اثمان الصادرات لمصرية. وتذكرت اللورد كرومر نفسه يقول « ان الهبوط الفاحش في امار الحبوب .... هو الذي افقر اهالى الصعيد ... وهو الذي يحمل تخفيض ضرائب المناطق التي تزرع القمح امراً لازماً كل اللزوم » « مصر رقم ١٥ » « ١٨٨٥ » ص ٤١ « بأسفا على انه لم ير ذلك اللزوم في السنين التي كان اسماعيل باشا يسأل بعض التخفيف ولو بتأجيل دفع السكوبون بضعة اشهر لثل هذه الاسباب



« متوسط الضرائب المصرية المفروضة على الاراضي الخراجية يفوق كثيراً متوسط الضرائب المفروضة على أراضى الهند النادرة الخصب (١) الا انه ما يتغير حكم الانسان على الاشياء اذا قضى منها لباتته .  
على أن هذا الاسترحام المدبر ذهب صيحة في واد . فأن فرنسا التي كان يسرها ان « تخرج » انجلترا رفضت بتاتا أن توافق على أى قرض تقرضه انجلترا وعلى أى تقص لفائدة الدين وأشارت بحق الى انه منذ أشهر قلائل فقط كان الموظفون البريطانيون في مصر يكتبون تقاريرهم بلهجة تختلف عن لهجتهم الحاضرة كل الاختلاف . ولا ريب في انها ذكرت اللورد غرانفيل برسالة مؤرخة في ٢٣ يولية سنة ١٨٨٢ (٢) أكد فيها للمسيو فريسينييه في معرض تسويلفه عزمه على غزو مصر عاجلا انه بناء على مصدر من أوثق المصادر « اذا اعيد النظام قبل انتهاء شهر اغسطس فان عودة رخائها ستكون عجيبة ، اما اذا استمرت الفوضى شهرى اكتوبر ونوفبر فان خراب البلاد يكون تاما . » ومن الثابت ان اعادة النظام لم تتم الا في منتصف سبتمبر فكان ينبغي اذن الا « يتم » الخراب الذى يحق في اكتوبر ونوفبر وقد اضطر المؤتمر الذى عقد في لندن في شهر يونية أن ينفض في أقل من شهرين دون أن يصل الى نتيجة ما .

---

« ١ » مصر رقم ٣١ « ١٨٨٤ » ص ٢١

« ٢ » المصدر نفسه ، رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ١٩٩

فلما أن أبصر اللورد كرومر خيبة مسماه من هذه الجهة استقر رأيه على أن يحتذى حذو اسماعيل باشا فيقوم بكرة سياسية على مسؤوليته صارفا نظره عما أخذ على مصر من التزامات دولية « مقدسة » فأمر بمرسوم خديو أن تذهب كافة الإيرادات المخصصة لا الى صندوق الدين بل الى وزارة المالية واجل استهلاك الدين ولقد كانت عمله هذا غاية في الجراءة ولكنه انتهى بالفشل الذريع فان مندوبى صندوق الدين اقتدوا بما فعله زميلهم من قبل في سنة ١٨٧٩ فرنعوا قضية على وزير المالية ورئيس مجلس النظار وحكام الاقاليم المخصصة أمام المحاكم المختلطة . فحكم على الحكومة المصرية بأن ترد الى صندوق الدين ٢٧ مليون فرنك وقد حاولت انجلترا أن تسوغ فعلتها ولكن الدول أخذت بناصر فرن فاضطرت انجلترا أن تقنع من الغنيمة بالاياب (١)



« ١ » مصر رقم ٣٦ « ١٨٨٤ » ص ١٧ - ٢١ . ما تحسن ملاحظته ان الفكرة اتجهت اولاً الى الاستيلاء على جزية الباب المالي . ولكن اللورد نورثوك رفض تلك الفكرة رفضاً باتاً لان الجزية كانت مضمونة حقه السندات التركية من البريطانيين وعددت اعتراف اللورد كرومر ورفاقه ان يضوا ايديهم على صندوق الدين

## الفصل السابع عشر

اعمال لورد كرومر المالية

(تمة)

لقد أصبح موقف الانجليز بعد فشلهم في الحصول على موافقة اوربا على المشروع المالى الجديد قبيحا للغاية . وفى شهر اكتوبر ارسل اللورد نورثبروك الى لندن مرة اخرى اضبارة من التقارير التفصيلية المشهورة التى اصبح ارسالها عملا سياسيا مطردا يصف فيها حال القطر التى تفتت الاكباد وتذيب القلوب . وقال فى رسالته الملحقة بهذه التقارير « تصف هذه التقارير الفلاحين بانهم قوم يعيشون فى اكواخ من الطين فاذا خرجوا منها خرجوا وهم يكادون يكونون عراة الاجسام واذا تلبغوا بشيء من الزاد فليس بغير خبز الذرة والبصل ذلك بان قيمة حاصلاتهم الاسمية لا تكاد تكفى لاداء الضرائب ولأن تمسك عليهم حياتهم النعسة « (١) . ولم يتخرج لورد كرومر وهو يجتهد فى افهام الجمهور بأن الفلاح قد املق حتى اصبح يستحيل الحصول على شئ منه ، من ان يذكر التجاءه الى اقسى الطرق فى انتزاع الضرائب من الفلاح وهكذا سوغ ما أخذ به « الحكام السابقين » من نظام « ظالم نصف

بربرى » وقد جاهر أحد رجاله في القنصلية بالأمر فقال « كانت الضرائب في السنوات الماضية اثنى واثنين اسعار الحاصلات كانت احسن كثيرا وكانت الحكومة تجبى اكثر مما يمكن من الضرائب دون ان تنفذ اوامر كالتى نفذت في هذا العام » (١). كذلك وصف المستر جيسن الحالة بكلمات لا تقل عن هذه صراحة اذ قال « لاجدال في ان حالة الفلاحين اردائن سواء عما كانت عليه منذ عامين . نعم ان ايراد السنة الحاضرة (١٨٨٤) قد جبي بالطريقة المعتادة وان الدائنين قد نجحوا في ارتجاع ديون قبل حرب ١٨١٢ ولكن لا ينبغي ان يتخذ هذا كله دليلا على وجود رخاء يضارع ما كان موجودا في السنوات الماضية . لقد احتيج الى ضغط شديد في تحصيل الاقساط ولقد بيعت اراض كثيرة للحصول على الاموال التى تريدها الحكومة ويقضيها اداء الديون الخاصة » (٢) .

وبالحفظ انقضى انهم في هذا المقام ايضا م يشيرون بكلمة واحدة الى ان هذه الازمة المالية يرجع عنها الى الاعباء الجديدة التى اثقلت بها اجلنا كاهل الخزانة للمصرية بل عزوا كل ارتباك منها الى امور ليس للانسان عليها من سبيل ومهما يكن من شيء فمن الحق كما اعترف السير ادجار فدنست انه في دفعتين مختلفتين في سنة ١٨٨٤ لم يكن بين الخزانة المصرية وبين تأجيل دفع المطالب منها سوى ان

(١) مصر نم ١٨٥١ « س ٢٩ »  
(٢) مصر رقم ٥ « ١٨٨٥ » ص ٩٤

تحتاج الى ٥٠٠٠ جنيه فقط (١) .

ولما اعيت الحكومة الانجليزية الحيل ارسلت اللورد نورثبروك الى مصر في سنة ١٨٨٤ ليرى هل الحالة حقيقة اسوأ من ان تستقيم على شيء دون الاصلاح المالى الذى يريده اللورد كرومر . ولكن اللورد نورثبروك كان من اقرباء بارنج فنظر الى الموقف نظرة كرومرية مع هذا الفارق وهو انه لم يصور الحال تصويرا مفزعا كما فعل اللورد كرومر (٢) . ولقد كان مسلكه هذا شدا انطباقا على حكم العقل اذ لا ريب في ان اللورد كرومر قد اسرف كثيرا حتى جعل الجمهور بهويله يظن ان الحال قد صارت من الفساد بحيث يستحيل اصلاحها . وسرعان ما أدرك اللورد كرومر غلطته السياسية فعمل على تداركها فقد صور الحال في اوائل سنة ١٨٨٥ فى تقرير مطول عن « حال مصر والاصلاح الادارى » تصويرا اجمل وادعى الى التفاؤل والاستبشار . وقد اشار بصفة خاصة الى ما سيحققه المستقبل من الامانى الباهرة (٣) . ثم اضاف الى ذلك قوله « ولكنى ابدىء القول واعيده انى انما اتكلم بهذه الثقة على امل انه سيتوصل قريبا الى حل عاجل مقبول للمشاكل المالية التى طال امدها » (٤) . وقال فى تقرير آخر مع التاكيد الشديد « ليس هنا كما

---

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٥ » ص ٥٢٠١

« ٢ » يوجد تقريره فى مصر رقم ١ « ١٨٨٥ »

« ٣ » مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ »

« ٤ » المصدر نفسه ص ٤٥

في الهند مسألة اقتصادية معقدة سلطان الحكومة عليها ضعيف ، (١) .  
وهكذا دفع اللورد الاعتراضات التي اوردتها في تقريراته السابقة  
كانت هذه الحيل انجح من سابقاتها . ولكن التعويضات التي  
يستحقها منكوبو حريق الاسكندرية من الاوربيين لم تكن قداديت  
بعد لنفاد المال وكان رعاع الدول بالاسكندرية حريصين على تحصيلها  
عاجلا . فارسل اللورد غرانفيل في نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى الدول مرة  
أخرى منشورا ذكر فيه بناء على تقرير اللورد نور ثبروك عدة  
اقتراحات جديدة اهمها (٢) . ان يعقد قرض بضمان الحكومة البريطانية  
صافيه ٥٠٠٠ ر ٥٠٠ ر ٥ جنيه وفائدته ٣ ونصف في المائة وان تخفض فائدة  
الدين الموحد وسندات الدائرة السنية بمقدار نصف في المائة وان تؤجل  
تأدية اقساط الاستهلاك ، وان تباع اراضي الدائرة السنية والدومين ،  
وان تفرض الضرائب على الاجانب ، وان ينقص من ضرائب الاراضي  
نحو ٥٠٠ ر ٤٥٠ ر ٤ جنيه . واتقد كانت المفاوضات اسر واسهل في هذه  
المرّة لان نقطة الخلاف الجوهرية الوحيدة كانت من يضمن القرض ؟  
وقد صرح اللورد نور ثبروك في معرض الجواب عن هذا السؤال  
والدفاع عنه بان نتيجة ضمانه انجلترا ونتيجة بقية الاقتراحات ستكون  
« من غير شك اقامة الاشراف الانجليزي . مقام الاشراف الدولي » ثم  
قال بشيء من السذاجة « وماذا على الدول الاوربية الاخرى لو عهدت

« ١ » مصر رقم ١٥ ١٨٨٥ ص ٤١

« ٢ » مصر رقم ٤ « ١٨٨٥ » ص ٢٠

بهذا الاشراف الى انجلترا بعد الضحايا التي بذلتها في سبيل المحافظة على سلامة مصر وسلمها» (١). ولكن «الدول الاخرى» رأت اورا كثيرة تمنع من اسلاء مصر جملة الى انجلترا، وطلبت ان يكون القرض بضمانة الدول كلها. فمز على الحكومة البريطانية ان تفوتها هذه الفرصة الثمينة ومدت اجل المناوضة بضعة اشهر اخرى. واخيرا وقعت الدول بلندن في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ على اتفاق يعطى الحكومة المصرية المعونة الضرورية ولكن على غير الشروط التي كانت انجلترا متشبثة بها وشروط هذا الاتفاق على جانب عظيم من الاهمية وخطر الشأن (٢) مضمونها مايتأتى: (١) ان الدول قد وافقت على الحصول على قرض من يت روتشيلد بضمان الدول كلها تكون قيمته الاسمية ١٠٠٠٠٠٠ ر ٩٠٠٠٠ جنيه وفائدته ٣ ونصف في المائة (٢) ان يخصص المقترض منه بدفع تعويضات الاسكندرية وتغطية ماثر كم من العجز في السنتين الماضيتين (وقدره ١٠٠٠٠ ر ٦٠٠٠٠ جنيه) وتغطية العجز المتوقع لسنة ١٨٨٥ (١٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠ جنيه) واعمل الري (١٠٠٠٠ ر ١٠٠٠٠) وبعض وجوه اخرى (٣) ان تقرر ضريبة قارها على الكوونات لمدة سنتين. وبعبارة اخرى ان جزءا من الكوونات المستحقة على الدين (٤) ان تجلب في اية الالة التي تحقة على معظم الدين مدة سنتين كذلك. (٥) ان تقرر تلك شروط

(١) المجلد الثاني من كتاب التوردد والاعمال ٣٧٠

(٢) مصر رقم ١ «٨١٥» ز م «١٨١٥» ر ١٢ و ١٣

قانون التصفية الخاص بالتصرف في الوائد من الابراد ويستعاض عنه  
بآخر يقضي بان عجز الميزانية الحرة ينطلي من الابرادات المخصصة  
وان تقسم الزيادة العامة قسمين قسم يذهب لصندوق الدين والاخرى  
الابرادات الحرة للحكومة المصرية . ولكي ينفذ هذا الشرط الاخير  
على حقيقة حدوت تفقات ادارة البلاد تحديدا دائما بمبلغ ... ر ٢٣٧٧  
جنيه . والى ذلك اعطى الاتفاق الحكومة المصرية على هيئة معونة  
مالية اخرى حق بيع اراضى الدائرة السنية والدومين والمفاوضة في  
فرض ضرائب على الاجانب .

ان النظر في هذه الشروط يرينا مقدار المعونة التى اسدتها الى من  
تولوا حكم مصر حديثا ثم ان فائدة الدين لم تخفص تخفيضا دائما ولكن  
تأجيل دفع أقساط الاستهلاك وخمسية هـ فى المائة التى فرضت على  
الكويونان . والنظام الجديد يتعلق بالزادات وحق فرض الضرائب  
على الاجانب ثم ذلك الشرط الدائم الهام المتعلق بتعيين حد ادنى لابراد  
ادارة البلاد ، كل ذلك معونة ترجع ثمراتها كثيرا كل ثمرة تأتى من  
مجرد نقص الفائدة كما حدث فى سنة ١٨٨٠ . لقد أصبح فى وسع الادارة  
المصرية ان تدرك ان نجاح البلاد الاقتصادى لن يعود بالخير . ان ذلك  
العهد على حملة السندات ، حدم والكن عليها هى ايضا . وفوق ذلك فان  
ما كانت فيه وتمتد هذه الادارة من ارتباك مالى ستقضى عليه شروط  
القرض البديمة والضريبة المفروضة مؤقتا على الكويونات .



علي انه كان ثمت طريقة اخرى للمساعدة قيمة جدا قد اجازها الاتفاق ولم تعرض لذكرها بعد . لعل القارىء قد لاحظ من الاقتباسات التى اوردناها فيما تقدم اهتمام القوم بضرورة نقض ضرائب الاراضى تنفيسا عن الفلاحين البائسين . هذه المرحمة قد تشبت بها اللورد نورثبروك واتمرها الاتفاق . قدر الاتفاق ضريبة الاراضى كلها بمبلغ ٦٦٨ ر ٠٠٠ جنيه بدلا من ١١٨ ر ٠٠٠ جنيه كما كانت فى سنة ١٨٨٤ . فجاز بذلك للحكومة المصرية ان تضع عن كاهل الفلاح الفرق الذى يبلغ ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه . ولكن الحكومة المصرية ونعنى بها اللورد كرومر قد وجدت سبيلا لتخصيص هذا المبلغ كله لبعض الشؤون الادارية . ذلك بانه لم يكدا الامر العالى يصدر باعتماد هذا التخفيف حتى ظهر ان الميزانية تحتوى دائما على مبالغ وهمية كبيرة هى عبارة عن ضرائب لا يمكن تحصيلها لتقرر الجهات التى يجب ان تؤديها . وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الضرائب نحو ٢٠٠ ر ٠٠٠ جنيه . فرأى اللورد كرومر انه اصبح جائزا له بل محتما عليه ان يأخذ من ال ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه المراد تخفيفها عن الفلاحين مبلغ ٢٠٠ ر ٠٠٠ جنيه اراحة لهم عن هذه الضرائب الموهومة وبعبارة اخرى انه بدلا من ان ينقص من الضرائب ٢٠٠ ر ٠٠٠ جنيه قد حذف من حساب ضريبة الاراضى مبلغا موهوما يعادل المبلغ المذكور تاركا الضرائب فى الوقت عينه تجمي كما كانت (١) . وقد وصل

بهذا العمل الساذج الى غرضين اولهما انه لم يخسر قرشا واحدا من ضريبة الارض بل كسب ٢٠٠ ر. ٢٠٠ جنيه ثانيهما انه استطاع فيما بعد ان يفخر بان الضرائب في عهده قد خففت عن كاهل الفلاح ، وهو ما لم يحدث في عهد النظام السابق « الظالم النصف بربرى » .

ثم يتبقى ٢٥٠ ر. ٢٥٠ جنيه ، وهذه ايضا ذهب بها اللورد بنفس الطريقة التى ذهب بها بالمائتى الف جنيه . ولبيان ذلك ينبغى ان تعرض هنا لاحد الاصلاحات العظيمة المشهورة التى قام بها اللورد كرومر . نعى « منع » السخرة . اننا سنخصص هذا الموضوع بكلام مفصل فى فصل آت . ولكننا فى هذا المقام لابد ان نشير الى أن ال. ر. ٢٥٠ ر. ٢٥٠ جنيه بدلا من ان تخفف عن كاهل الفلاح بحذفها من ضرائب الاراضى قد استخدمت اجورا لعمال احرار يحملون محل العمال المستقرين . وقد قال اللورد كرومر واعوانه فى معرض الدفاع عن عملهم هذا انه لما كان القيام بهذا الاصلاح يقتضى اموالا لاتأتى الا بفرض ضرائب جديدة فانه يمكن الاستغناء عن هذه الضرائب الجديدة بال. ر. ٢٥٠ ر. ٢٥٠ جنيه التى جعلت مرحة لدافعي الضرائب . وقد تم ذلك بعد موافقة الحكومة البريطانية . وهكذا سلب الفلاحون ربع مليون جنيه آخر (١) . ولقد حاولت الحكومة الفرنسية ان تحتج على هذه المخالفة لشروط الاتفاق ولكنها سرعان ما عدلت عن ذلك عند ما تدخلت روسيا فى الامر تدخلا سياسيا

(١) مع رقم ٤ (١٨٨٦) من ٤٠ — ٤٢

متعمدا (١).

على هذا النحو قد توافر للورد كرومر وسائل قوية جدا تمكنه من ان يصالح الادارة المالية اصلاحا جوهريا . وان القارىء ليرى ان هذه الوسائل كانت اكبر من « التقليل من عمل الانسان » كما سماها اللورد فيما بعد . والحق انه لولا هذه الوسائل لما نجح اللورد كرومر في عمله قط ، ولو انها اتحت للحكومة المصرية منذ سنوات خلت لاغتها عن مساعى اللورد كرومر الخيرية (٢) .

ولكن كان معظم هذه الوسائل لا يؤدى الى العاية المرجوة منه عاجلا ، وكان الواجب وقتئذ ان يؤدى كوبون غير عادى الجسامة ولا منقوص الفائدة ، فقد كان الموقف قبيحا جدا . ومما زاده قبحا ان الاتفاق قد اشترط بناء على طلب فرنسا انه اذا عجز اللورد كرومر عن اصلاح المالية فى ظرف ثلاث سنين حلت محله لجنة دولية تتولى ادارة مالية البلاد لذلك كان أمام اللورد كرومر عمل مالى سياسى ، وقد نجح فى

(١) ممر رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٦٠ — ٧١

(٢) وللا يشوه اللورد كرومر صورة مساعده الطبيعة مسها تد حمن هذا الموسوع لهام موضوع اتفاق لندن بصع حل لأمسى لها . فهو يقول فى ص ٣٦٦ من المجلد الثانى من كتابه « ممر الحديثة » « عقد مؤتمر الدول بلندن سنة ١٨٨٤ ليدار فى احاله المدايه . عبراه انص دون الوصول الى اى نتيجة عملية » . ثم يصف الى ذلك حاشية فيها « ثم احدث عدة قرارات تتعلق بالامور الى ناقشتها المؤتمر وصيغ منها اتفاق ومع عليه مندوبه الدول الاسكرى بلندن فى مارس سنة ١٨٨٥ » . هذا دال حسن على صدق اللورد كرومر واثباته التاريخ : وحاء فى فهرس الحوادث الذى اوردته فى نهاية الجزء الثانى مقابل ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ مالى مرس مصرى قدره ٩٠٠٠٠٠٠ حيه عقد بصلان الدول « ولم يذكر شيئا غير ذلك بهذه الطريقة واشاهها قامت شهرة اللورد كرومر

القيام به ، وان نجاحه هذا ليدل دلالة واضحة على همته ومقدرته .  
ليس من السهل بطبيعة الحال ان نشرح باى وجه من الوجوه جميع الطرق  
التي احرز بها هذا النجاح فاغلبها داخل في باب الادارة ، ومصادر هذا  
الباب غير موجودة بالمرة أو مدفونة في دور الدفاتر . ثم لم يكن ثمت  
لجان تحقيق تكشف الغطاء عن عمل اللورد كرومر الادارى كما كان  
في عهد اسماعيل باشا واللورد كرومر نفسه شديد الكتمان بالطبع فيما  
يتعلق بذلك . بيد ان الانسان لا يعدم أن يتصيد من نفس تقريراته  
نتفا تتعلق بالطرق المتنوعة التي وصل بها الى تقويم اود الميزانية ، وان  
الاثر الذى يخرج به الانسان من عمله هذا لا يمكن أن يوصف بأنه  
ممدوح جداً . فبإزانية سنة ١٨٨٥ مثلاً قد ختمت بزيادة ٥٥٠٠٠٠٠ حنيه (١)  
ومع ذلك قد اضطر اللورد كرومر أن يعترف في تقريره للورد روزبرى  
بأن « ضرائب الاراضى قد جبيت بضغط عظيم » (٢) أى بالطرق التي  
زعمها قاصرة على ما كان في الماضي من نظام « ظالم نصف بربرى » ثم  
نحن نعلم انه في هذه السنة عينها قد شرع في تلك السياسة البربرية سياسة  
بيع أراضي الدومين والدائرة السنية وهى سياسة قد صرحت الحكومة  
المصرية بأنها ليست بمصدراً للثروة عظيماً ثابتاً على الرغم من انها عادت

---

(١) مصر دم ٤ « ١٨٨٦ » ص ١٧٨

(٢) المصدر نفسه ص ١٧٩

عليها بدخل وفير عدة سنوات (١) وكانت شبيهة بسياسة اسماعيل باشا في مسألة المقابلة سياسة بيع الآجل بالمأجل . وقد بيع من أراضي الدومين والدائرة السنية في سنة ١٨٨٥ ما لا يقل قيمته عن ٤٣٧٠٠٠ جنيه وبيع في خلال العامين التاليين اقل مما بيع سنة ١٨٨٥ ومع ذلك حصلت الحكومة على ١١٨٠٠٠ جنيه (٢) .

ثم استكشف بعد سنة مصدر مالى عجيب في بدل الخدمة العسكرية . فقد صدر سنة ١٨٨٦ أمر عال بأن كل شخص قابل للتجنيد يحفى منه متى دفع للحكومة مبلغا يختلف بين ٤٠ جنيها قبل الاقتراع و ١٠٠ بعده . وقد كتب اللورد كرومر الى حكومته يقول « ان الامر العالى لن يقابل بالاستحسان في جميع انحاء القطر فحسب بل سيكون سببا في اضافة مبلغ جسيم الى دخل البلاد » (٣) . أما توقع استحسان المشروع فذلك قول اللورد كرومر وحده فان المشروع انتقد حتي في إنجلترا نفسها انتقادا مرعا ، ولها من حيث الدخل فقد أصاب رأيه شاكاة الصواب . والحقيقة أن المشروع كله ما كان يرمى الا الى أغراض مالية وانه في أصله ليس الا سبيلا الى فرض اتاوة على المصريين سدا لحاجات

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٩٨ » ص ٥٣ وقد بيع اخر قطع دائرة السنية سنة ١٩٠٨ وبلغ صافي ثمنها ٢٠٠٦٠٠٠ جنيه . وبيع معظم اراض الدومين بـ ١٢,٠٠٠٦٠٠٠ جنيه مع ان المصريين يقدرون القيمة الحاضرة للاراضى المبيعة بمبلغ ٢٠٦٠٠٠٦٠٠٠ جنيه « الاهرام » يولييه سنة ١٩٠٧

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٨ » ص ٥٣

(٣) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٨٧ » ص ٢٦

DERABAD ٩  
١٢٢٠

المالية المتنوعة . وقد دعي للخدمة العسكرية في سنة ١٨٨٦ نحو ١١٤,٠٠٠ و ١٢٢,٠٠٠ شخص استوفى منهم الشروط المطلوبة ١١٤,٠٠٠ شخص وأدى البديل ١٤١ ر ٣ شخص فكان صافي الحاصل بهذه الطريقة ١٥٩,٠٠٠ جنيه (١) . وفي العام التالي بلغ صافي الحاصل ١٠٠ ر ٢٨ جنيه (٢) . وقد حاول اللورد كرومر تسويق هذه الطريقة بحجة أن أكثر الذين دفعوا البديل إنما هم من أبناء الاغنياء ذاكراً أن المبلغ الذي جمع سنة ١٨٨٦ قد دفع منه أبناء المشايخ وملاك الاراضي الموسرين (٣) ما لا يقل عن ٩٥,٠٠٠ و ٩٥,٠٠٠ جنيه وبصرف النظر عن استهجان فرض اتاوة ولو على الطبقات الموسرة فانه يتبقى ما يزيد على ٦٠,٠٠٠ جنيه دفعتها طبقة الفلاحين . ولا شبهة في الدمار الذي جره هذا المبلغ على فقراء الفلاحين الذين كانت شباك القرعة تصيد ابناءهم لتعصر منهم البديل اعتصاراً .

الى جانب هذه الطرق المدونة كان لا بد من وجود عدة طرق قانونية أخرى غير مدونة . وكلها مكن اللورد كرومر من أن يخرج ظافراً منصوراً من الثلاث السنين الحرجة سنة ١٨٨٥ و ١٨٨٦ و ١٨٨٧ فلا نعرف مثلاً أُنفق شيء من المليون جنيه التي خصصها الاتفاق بشؤون الري في غير هذا الوجه أم لا ؟ لانا لا نرى في الاوراق

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ١٠٨ وفي حسابات اخرى نرى هذا المبلغ يصير ٢٤٩٤,٠٠٠ جنيه

(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٨٨ » ص ٢

(٣) المصدور نفسه رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ١٠٨

الرسمية غير ذكر بعض مبالغ زهيدة نسبياً اتفقت في تجديد القناطر  
الخيرية وبعض أعمال صغرى تتعلق بالترع (١). نعم ان الاموال ردت  
فيما بعد الى وجوها ولكنهم اقد تكون وقتئذ استخدمت وهو المحتمل  
في ضبط الميزانية. ثم انا نعلم انه من حين لا آخر كانت تستقرض من  
صندوق الدين مبالغ طائلة - وهو ما لم يكن يسمح به بالطبع في أى  
نظام سابق. فقد صدر أمر عال في ٢٢ يونية سنة ١٨٨٦ «يجيز»  
لمندوبى صندوق الدين أن يعيروا الحكومة رصدهم مضمونة (٢). وفى  
الوقت عينه شنت الغارة على المندوبين المذكورين رغبة في التخلص  
منهم. فالسير هنرى درموند ولف الذي كان وقتئذ بمصر شكاً الى  
اللورد روزبري مر الشكوى من تدخل صندوق الدين في شؤون مصر  
قائلاً ان ذلك يكون «غالباً بالمعارضة المباشرة لسياسة الحكومة التى  
تؤيدها اقتراحات المستشار المالى» واستتبعت يقول وما أشبهه في ذلك  
بمن يرى القذى في عين أخيه ولا يرى الجذع في عينيه «الى أى حد  
يحسن منح هذا النفوذ لهيئة أجنبية؟ ذلك أمر من غير شك حرى  
بالنظر والتفكير... اننى أسلم بأن الواجب يقضى ببعض السعى في  
التوفيق بين عمل صندوق الدين وبين مصالح الشعب المصرى» (٣).

«١» لم تبلغ الثقة في هذا الباب ١٠٠٠ ر ٤٧٠ جنيه الا في ١١ يناير سنة ١٨٨٧ مصر  
رقم ١١ «١٨٨٧» ص ٢٢

«٢» مصر رقم ٣ «١٨٨٧» ص ٤٧

«٣» مصر رقم ٥ «١٨٨٧» ص ٢٥

لعمري الحق ان ادراك الانجليز ظلم تدخل هيئة اجنبية في شؤون مصر الداخلية في سنة ١٨٨٦ فقط لما يقضى له الانسان دهشة وعجبا . علي ان ذلك المسي لم يأت بشرة ما . فان فرنسا ابت الموافقة على ان تستولى الحكومة المصرية على اموال صندوق الدين ولم يسمع اللورد كرومر الا ان يقنع بعارية « مضمونة »

ومع هذا كله فانه عند ما دخلت سنة ١٨٨٧ كان المتوقع ان يكون العجز ختام ميزانيتها . ذلك بانه فيما بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٧ قد ارتفعت قيمة الضرائب المقررة من ٤٠٧٠٠٠ ر ٥ جنيه الى ٤٦٨٠٠٠ ر ٥ جنيه فقط على الرغم من ان الاجانب وضعت عليهم لأول مرة ضريبة المساكن . ولم تزد قيمة الضرائب غير المقررة في المدة المذكورة الا زيادة يسيرة فانها ارتفعت من ١٠٠ ر ٦٢٩ جنيه الى ١٠٠ ر ٧٤١ جنيه ، ولذلك خفضت الإيرادات الاخرى في هذه الفترة من ١٠٠ ر ٨٦٥ جنيه الى ١٠٠ ر ٧٨٨ جنيه<sup>(١)</sup> . هذا التقدم البطيء كان من غير شك راجعا الى الخراب الذي اصاب البلاد على اثر الحرب وهبوط الاسعار العام . من اجل ذلك كان لابد من سلوك عدة طرق استثنائية لعرض حساب ختامي خال من العجز وللقيام فوق هذا بما فرضه الاتفاق من سد نقص الكوبونات الذي بلغ ٤٣٧٠٠٠ جنيه . وقد عزم اللورد كرومر على ان يحل المشكل بشيء من السعوضة وخفة اليد . فبعد أن كانت مرتبات الموظفين تدفع



اليهم في آخر الشهر قرر ان تدفع اليهم في اول الشهر ففتح عن ذلك ان ميزانية سنة ١٧٨٨ لم تسد غير مرتبات احد عشر شهرا فقط وان الحكومة استفادت مؤقتا بمبلغ ٢٠٠ ر... جنيه (١). وسلك هذا المسلك في حسابات الدائرة السنية ومصالحة الدومين، فيعد ان كانت حسابات هاتين المصلحتين المالية تعمل قبل اول ابريل قرر ان تقفل الدفاتر في آخر ديسمبر وان ينقل حساب الثلاثة الا شهر البالغ ١٤٠ ر... جنيه الى حساب سنة ١٨٨٨ (٢). وبهذه الطريقة امكن تخفيض نفقات سنة ١٨٨٧ من ٩٥٣١ ر... جنيه الى ٩١٩١ ر... جنيه والحصول على زيادة قدرها ٤٠٠ ر... جنيه التي ساعدت على سد نقص الكوبونات (٣). وفي ٢١ مارس سنة ١٨٨٧ اخبر اللورد كرومر ولاية الامور بانجلترا وهو هادىء مطمئن البال ان الحكومة المصرية قد ادت الى صندوق الدين جميع المتأخر له وانها لم تعد تري حاجة الى ضريبة ال ٥ في المائة المفروضة على الكوبونات (٤).

وهكذا بفضل عدة حيل هي غاية في الغرابة والشذوذ مشفوعة باجراءات مالية متهمه اخلاقيا كل الاتهام قد طاب الموقف في مصر لانجلترا وللورد كرومر. نعم ان ميزانية سنة ١٨٨٨ جاءت بصماب جديدة

«١» مصر رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٦

(٢) المصدر نفسه ص ٦

(٣) المصدر نفسه ص ٦

(٤) المصدر نفسه رقم ١١ ١٨٨٧ ص ٨٥

نشت من ان نقلت اليها اموال كانت خاصة بالعام المنصرم ، ولكن تذليل هذه الصعاب كان امرا هينا . فبحجة وقوع ما يدعو الى الخوف على الحدود دعى الى الجندية عدد عظيم من الاهلين وفي الوقت نفسه انزل مقدار البديل العسكري من ٤٠ جنيا الى ٢٠ جنيا ليكون « امتياز » الاعفاء في تناول الطبقات الفقيرة . فكان من وراء ذلك الحصول على ١٥٩٠٠٠ جنيه (١) . وعلى مثال البديل العسكري فرض بدل للسخرة كان مقداره ٣ قرشا في الوجه القبلي و ٤ قرشا في الوجه البحرى . فادى ذلك الى نتيجة باهرة . ادى الى ان دخل خزانة الحكومة في العام المذكور من ضريبة السخرة الخاصة (٢) كان ٨٨٠٠٠ جنيه تقابل ٦٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٨ . وفي هذا العام ايضا فتح باب دخل جديد في شكل رسم يؤخذ على الدخان المصرى . كان يدفع حتى ذلك العهد عن كل اقة من الدخان عشور قدرها ٣ قروش وكان يؤدى عن كل فدان مزروع دخانا ضريبة قدرها ٢٥ قرشا ولما كان متوسط ما يعطيه الفدان المزروع دخانا هو ٢٥ اقة فان خزانة الحكومة كان يدخلها عن كل اقة من الدخان المصرى ٤ قروش . فرأى اللورد كرومر ان هذه الضريبة الزهيدة تكاد تكون « حماية شديدة » ولا سيما ان الدخان الذى يجلب من بلاد اليونان او من تركيا كان يؤدى عن كل اقة منه ضريبة قدرها

---

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٢٥

(٢) المصدر نفسه ص ٢٥

١٢ قرشا ونصف القرش . ولم يطق وهو المنتشع بروح التجارة الحرة على هذا صبرا . وفوق ذلك كان جزء كبير جدا من دخل السكارك اخذ يتسرب من يد الخزنة المالية لان ازدياد زراعة الدخان المصرى واستهلاكه قد منعنا بطبيعة الحال استيراد الدخان الاجنبى (١) وعلى ذلك الغيت العشور القديمة ورفعت ضريبة فدان الدخان من ٢ جنيه ونصف الى ٣٠ جنيتها . فترتب على ذلك ان حصلت الحكومة فى سنة ١٨٨٨ من الرسم الكمرى المأخوذ على الدخان الوارد ربما صافيا قدره ... ٣٣٣ جنيه فى حين ان دخل ضريبة الدخان انحط الى ١٠٠ ر. جنيه (٢) . الا ان ذلك اصلاح مالى قد قرن بالتشفى والانتقام . ثم رأى اللورد كرومر فى سنة ١٨٩٠ ان الدخان المصرى لا يزال « محميا حماية شديدة » لانه لا يزال يزرع على الرغم من ثقل ضريبته ، فاصدر بلاغا رسميا حدد فيه مساحة الاراضى التى تزرع دخانا بـ ١٥٠٠ فدان (٣) . وبعد اشهر قلائل من ذلك حظرت زراعة الدخان حظرا باتا وانذر من يقدم عليها بغرامة فادحة وبمصادرة محصوله . وفى الوقت نفسه رفع الرسم الكمرى على الدخان الوارد الى اكثر من ٤٠ فى المائة فبلغت رسوم الدخان الوارد فى هذه السنة ٢٠٠ ر. ١٠ جنيه (٤) وهى نتيجة مالية باهرة حربية

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٨ » ص ١٩ - ٢٠ ، رقم ٣ « ١٨٨٥ » ص ٧٩ - ٨٣

(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٢٣

(٣) المصدر نفسه رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٤

(٤) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ١٦١ - ١٦٢

بالا ينتجها اصلاح ساذج كهذا الاصلاح . على ان المصريين لا يزالون حتى يومنا هذا يأسفون لضياح صناعة كانت من احسن صناعاتهم . ولا حاجة الى ان نصف فوق ماتقدم الطرق التي سلكها اللورد كرومر ليقوم اعوجاج الميزانية في السنوات الحرجة ١٨٨٥ - ١٨٨٨ فقيما قلناه الكفاية . انها طرق لا يمكن ان تباع في اى مملكة متحضرة ، وانها كما كان يعد في تقرير لجنة التحقيق الدولية القديمة دليلا قاطعا على خرق اسماعيل باشا في ادارة المالية المصرية . وان تحمل البلاد اثار هذه الطرق السيئة انما كان بما لها من قدرة على النهوض صادقة وفريدة في بابها . ومع ذلك فلا نزاع في ان الفلاح المصرى لا يزال من افقر اهل الارض جميعا .

فلما ذلت تلك الصعاب اصبح كل ما بعدها هينا لينا . ففي سنة ١٨٨٧ حاولوا يجد تخفيض فائدة الدين فكتب السيد درومند ولف - الذى سئصف بعثته - تقريرا ضافيا عن نظام مصر المالى اسف فيه « للمصائب الفادحة التي عادها هذا النظام على اهل البلاد » ومضى فيه يقول « انه لنظام مقرر معيب ذلك الذى لا يحاول بعض الشىء تخفيف العبء الثقيل الذى القاه على كواهل الفلاحين دينهم دمر صناعتهم وطالما جردهم من املاكهم ووسائل ارتزاقهم » وقد قدر « ما يتقاضاه الاجانب وينفقونه خارج البلاد مع انه مستمد من عمل المصريين واملاكهم » بما لا يقل عن نصف الدخل . ثم صرح قائلا « لو ان الدين كان نتيجة حروب او اسراف

رضى عنه المصريون لجاز الاستمرار في انقاض ظهورهم بهذا العبء الباهظ، ولكنهم لم يكن لهم صوت مسموع في الامر وكانوا مجرد الات صماء او حيوانات مسخرة للحكام الذين يرجع تراكم هذا الدين الى رذائلهم وطموحهم وتبذيرهم» (١).

لا شك ان السير هنري درو مندولف حسن النية وأن كلامه كلام ولى حميم. ولكن العجب الشديد ان تذكر هذه الارباع بعد ان درجت السنون على استقرار النظام الذى تشير اليه، وبعد ان جر هذا النظام على المصريين آلاما لا تحصى وسلبهم حريتهم نفسها !! الا ان الذى يرمى اليه السير هنري درو مندولف انما هو الحصول على تخفيض لفائدة الدين ليجعل عمل اللورد كرومر اسهل وايسر. وان امرا كهذا لو طلب في عهد النظم السابقة لكان خليقا بان يثير سخط اوربا كلها لان فيه سميا لنقض «الالتزامات الدولية» اما الآن فهو كله رحمة وعدل وما شاكل ذلك على ان المحاولة لم تفج شيئا. فقد اصبت اوربا سمعها عن داعي الرحمة والعدل وبقي سعر الارباع مدة من الزمان كما كان منذ سنة ١٨٨٠.

بيد ان اللورد كرومر لم يعد شديدا الحاجة الى مثل هذه الاصلاحات فان الطرق التى ذكرناها آنفا، والمعونة التى قدمها اتفاق سنة ١٨٨٥ واداء جميع الديون السائرة، كل ذلك كان كافيا لان ينهض بالميزانية على اساس متين. وفوق ذلك انشئ في يولية سنة ١٨٨٨ صندوق الاحتياطي

العام لتوضع فيه الزيادات حتى اذا ما نكوت منها ٢.٠٠٠.٠٠٠ ر. استخدمت في استهلاك الدين . واجيز للحكومة ان تستعير من هذا الاحتياطي ، وقد فعلت ذلك غير مرة فيما بعد (١) وقد بلغ الاحتياطي في اول سنة ١٨٨٩ اكثر من ٦٠٠.٠٠٠ جنيه . وفي اثناء السنة المذكورة اضيف اليه ٢٣٧.٠٠٠ جنيه . وكانت ميزانية هذه السنة كما قال اللورد كرومر نفسه « من غير شك احسن ميزانية رأتها مصر » (٢) فقد بلغت الرسوم الكمركية على ائدخان الوارد ٤٤٢.٠٠٠ جنيه ، وبديل العسكري ٩١.٠٠٠ جنيه ، واثمان الاراضى المببعة ٤٢.٠٠٠ جنيه ، وبديل السفرة ١٢٣.٠٠٠ جنيه ، وبلغ الدخل كله ٩٧١٩.٠٠٠ جنيه مقابل نفقات تبلغ ٩٥٢٣.٠٠٠ جنيه (٣) . بل ان السنوات التى تلت كانت اشد رخاءا ويسرا الى حد ان زادت نفقات الادارة بفضل الزيادات عن المبلغ الذى قدره اتفاق لندن باكثر من ١٠٠.٠٠٠ جنيه (٤) وهذه هى الفائدة التى جناها اللورد كرومر في عهد الاتفاق والتي لم يظفر

(١) مصر رقم ١٨٩٣ ٢ ص ٦ وقد استعارت الحكومة من الاحتياطي حتى سنة ١٨٩٣ اكثر من ٧٥٠.٠٠٠ جنيه وهى ميزة لم تظهر بتائها ادارة من الادارات السابقة . وكان هذا الاحتياطي في عهدة صندوق الدين اما الحكومة فقد عهد اليها باحتياطي خاص لاجل الاعمال الكبرى خاصة . ولكن اختلس منه في سنة ١٨٩٧ اكثر من ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه لاجل حملة دنقلة . فلما كشف الغطاء عن ذلك السمل اضطرت الحكومة البريطانية الى اعادة المبلغ . وكان الله رد كرومر قد اقع صندوق الدين بان يقدم اليه من الاحتياطي العام ٥٠٠.٠٠٠ جنيه للحرب السودانية ولكن حملة السدات رفعوا الامر الى المحاكم والزمتم الحكومة المصرية رد المبلغ . مصر رقم ١ (١٨٩٧) ، ورقم ١ (١٨٩٨) ص ٤

(٢) مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٢

(٣) المصدر عينه ص ٧

(٤) « مصر رقم ٣ (١٨٩٣) ص ٥

بمثلها مراقبا سنى ١٨٨٠ - ١٨٨٢ فبتزايد الايراد امكنه ان يحصل بصنمة  
دائمة على نصف الزيادات للشؤون الادارية علاوة على الحاصل من بيع  
الاراضى والربح الناتج من استثمار اموال الحكومة . فلما دخلت سنة  
١٨٩٠ عادت الثقة بالحكومة المصرية الى حد ان اجازت الدول تحويل  
الدين الممتاز القديم ودين الدائرة السنية فزادت ديون مصر اسميا ولكن  
فائدة الدينين المذكورين نزلت الى ٣ ونصف فى المائة وحصلت  
الحكومة من وراء ذلك لارى وغيره من المرافق (١) على ١٣٠.٠٠٠.٠٠  
جنيه وفى سنة ١٨٩١ استطاع اللورد كرومر ان يكتب الى حكومته  
يقول « ان التوازن المالى اصبح مضمونا . وقد يقال مع الثقة ان الخزانة  
المصرية لن تعجز عن وفاء ديونها الا اذا وقعت سلسلة حوادث سيئة » (٢)  
ولما كتب فى العام التالى عن الزيادة البالغة ٩٥١.٠٠٠ جنيه اعاد ذلك  
التأكيد فقال « لست مبائنا اذا قلت ، ان حال المالية المصرية الآن  
يمكن مع وجود ادارة حازمة ان توصف بالاعتدال ، وليس هذا الاعتدال  
فى حاجة الى ان يعزى الى اسباب شاذة خارجة عن طوق الانسان » (٣)  
وهكذا احرز الفوز فى « مسابقة الافلاس » (٤) المشهورة .

وبعد فن القواعد المقررة فى فن السباق أن يذهب المتسابقون

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٦ - ٧

(٢) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٢

(٣) المصدر نفسه رقم ٣ « ١٨٩٣ » ص ٥

(٤) « لتدكان الصراع طه بلاغنا ... ونمكاد ان قالوا ان الاصل ان يجرى الى عام ١٨٨٨ .  
وفى هذه السنة احرز باقصب السبق احرار ااصحيا ماور - كرومر كما ان السالف الذكر الخديوي ص ٤٤٤ »

كلهم من نقطة واحدة، ويجتهدوا في احراز قصب السبق بشروط واحدة وطرق واحدة. وقد يكون من المتعذر أن تعد المالمية حلبة سباق، ومع ذلك فإن المعجبين باللورد كرومر لم ينصفوه (١) عند ما أطلقوا على عمله على سبيل المجاز كلمة « سباق »، فانه مهما كن مقياس المقارنة الذي تقارن به بين نجاحه ونجاح من تقدموه فاننا لا نصل الا الى نتيجة واحدة وهي انه قد حاز قصب السبق بشروط ممتازة امتيازاً نادراً. فهو لم يبتدىء من النقطة التي ابتداء منها الآخرون ولكن من نقطة تتقدم نقطة ابتداءهم تقدماً كبيراً. فكان بذلك أقرب منهم الى الغاية. ثم هو بالاضافة الى الامتيازات التي منحت من تقدموه مباشرة وضمنت لهم بالاعل حيازة قصب السبق قد ظفر بعدة امتيازات جديدة تألف له منها كلها فضل على كل مسابق سواه. وفرق هذا وذلك فانه ليزيد من تقدمه قد سمح له باستخدام طرق تكفي الواحدة منها لاجراج كل مسابق غيره من حلبة السباق. الا انا بكل اخلاص ونزاهة لا يمكننا ان نعد اللورد كرومر قد حاز قصب السبق بمجدارة واستحقاق. لقد كان من السهل على اسماعيل باشا أن يحرز قصب السبق لو أنه سمح له ولو بنصف الطريق التي سمح بها للورد كرومر، وان اللورد كرومر نفسه بغير هذه الطرق ما كان يستطيع أن يعمل شيئاً.



## الفصل الثامن عشر

### الغاء السخرة والكرباج

اشتهر اللورد كرومر شهرة طبقت الافاق بانه مالى كبير، واشتهر فوق ذلك بانه ادارى مستنير الفكر رحيم القلب قد اتى للعالم بمثل من اروغ الامثلة يدل على الزايا الادبية الجليلة التى تعود بها حكومة متحضرة على شعب خامل شبه همجي . والحق ان معظم المصلحين فى هذا البلد وغيره لا يرون اكبر مفاخر الرجل نجاحه فى الادارة المالية ، ولكن قضاءه على اقبح بقايا الحمجية التى ورثها مصر عن تاريخها الغابر الطويل فقد درجت الاحقاد الطوال وآية القانون والعدالة فى مصر هي تلك الاداة الجهنمية المعروفة «بالكرباج» بها كانت تجبى الضرائب ، ويقرد المتهم ، ويعاقب المفسد ، وتنفذ مشيئة الحكام كبارا كانوا او صغارا . هذه الاداة المريئة اختفت من الوجود بمجيء اللورد كرومر

وخير من ذلك وابقى اختفاء نظام همجي آخر هو نظام السخرة الذى جر آلاما لا تحصى على عشرات الآلاف واحيا نامشات الآلاف من الفلاحين الذين كانوا يخرجون كل سنة من بيوتهم وهم كارهون ليظهروا الترع ويقوا الجسور مما عساه ان يكون من طفيان النيل . كان هؤلاء التمساء يلزمون العمل على اعين نظار مساحين بالكرباج ليلا ونهارا اسايعا وشهورا

من غير ما طعام ولا وقاء ولا أجور ولا عدد صالحة ، ثم يحصد الموت  
زمرًا زمرا مجرد ما ينالهم من الجهد والحر والجوع أولئك هم الذين قاموا  
فيما مضى بأكثر المرافق العامة وأولئك هم الذين كانوا أحيانا يسخرهم ولاية  
الأمور من الوالى الى شيخ البلد فى مزارعهم ومصانعهم الخاصة وراء  
ستار الضرورة العامة ، ولم يكن لفلاح منهم ان يعد نفسه بمنجاة من  
السخرة . الا ان من السهل أن نتصور ما قد يؤدى اليه هذا النظام من  
العبث وسوء التصرف . هذا كله قضى عليه اللورد كرومر ولأول مرة  
فى تاريخ مصر الطويل تنسم الفلاح المصرى روح الحرية ولأول مرة  
قضى على آثار ما كان فيه من الاستعباد

هذان الإصلاحان وحدهما كافيان لان بقنا اللورد كرومر فى  
مصاف كبار الإداريين ، ولكن اللورد بالاضافة اليهما قد افلح فى  
القيام بعدة اصلاحات اخرى كتطهير الخدمة الملكية من الرشوة وتخفيف  
الاعباء المالية عن جمهور الامة وبذلك ازدادت قيمة حكومته الادبية ولم  
تعد مصر مملكة قد انتظمت ماليتها خسب ، بل مملكة متحضرة ينال  
العدل فيها الرفيع والوضيع قد ظهرت ادارتها من رجس الرشوة ونيل  
جمهور اهلها حق التمتع بثمار عمله غير منقص ولا منقوص .

ذلك ما يروى لنا عن حكومة اللورد كرومر فى عشرين سنة .  
واحر بنا من حيث نحن مؤرخون عدول ان نتعرف حقيقة الامر  
فما علمناه حتى الآن فى شؤون التاريخ المصرى من الصلة بين الحقيقة

والخيال يجيز لنا ان نقول من غير حرج في هذه القضية ايضا . ما كل  
احرار لحم ولا كل بيضاء شحمة وقد لا يكون ثمة لحم ولا شحم  
على الاطلاق .

واذ كنا متكلمين اولاً عن السخرة فمن المفيد ان نلاحظ ان  
السخرة ما كان ينظر اليها قبل الاحتلال كما صار ينظر اليها بعده نعم  
ان السياح كثيراً ما ذكروا السخرة بالفاظ تشف عن بلاء واقع ولكن  
العارفين بشؤون البلاد كانوا اميل الى عدّها امراً لا مناص منه في تلك  
الاحوال . فقد كتب القنصل البريطاني الذي كان بالاسكندرية سنة  
١٨٧١ يقول « لما كان حفظ الترع في منسوبها الضروري امراً واجباً  
تصبح هذه البلاد بدونه صحراء قاحلة فاني لا ارى اى ظلم في حمل كل  
انسان على الاخذ بنصيبه مما هو قوام حياة البلاد » (١) . وكتب هذا  
القنصل نفسه بعد عامين يأسف لما كانت تصل اليه السخرة احياناً من  
العبث وسوء التصرف فقال « لما كان نجاح زراعة البلاد بل وجود اهلها  
موقوفاً كل الوقوف على حفظ مياه الترع في منسوب معين فاني لا ارى  
من القسوة ارغام الاهلين على العمل في تحقيق هذه الغاية ولا سيما اذا  
تولت ذلك ادارة حازمة قوية » (٢) . هذا اقوم رأي يعول عليه في  
الموضوع فاما من حيث صفتنا الاجتماعية مضطرون للاخذ بنصيبنا من  
الحفاظة على كل ما تقوم عليه حياتنا الاجتماعية . اما كون هذا النصيب

(١) التقارير القنصلية ٥٦٣ (١٨٧٢) ص ٣٧٩

(٢) المصدر نفسه ١٠٠٩ (١٨٧٤) ص ٨٢٨

يؤدي نقدا او عينا او عملا فذلك ما تفصل فيه الحال الاقتصادية السائدة وحدها . ففي بلاد كالبلاد المصرية كان السائد فيها الى عهد قريب هو « الاقتصاد الطبيعي » اى الانتاج من اجل الاستهلاك العاجل وكانت العملة فيها نادرة والعمل المأجور غير معروف بالفعل في بلاد كهذه تكاد تكون الضرائب العينية الى حد ما على الاقل والواجبات العملية امرا لا مناص منه . نعم لاشك أن هذا المذهب في اداء الجماعة واجبها احط بكثير وادل على التأخر الاقتصادي من المذهب الذى يقضي باداء الضرائب نقدا ولكن من الجهل ان نعمته بانه ضرب من ضروب الاستبداد . والحق ان السخرة في مصر لم تكن أقرب الى الاستعباد من النظم الحربية الشائعة في اوربا في زمننا هذا وما اصدق اللورد دوفرين حين شبهها « بالنفير العام لرد عدو غير » (١) . نحن نسلم بطبيعة الحال ان السخرة كثيرا ما اسيء استخدامها ، وان اساءة استخدامها كان لا مفر منها في ظل حكومة غير مسئولة وقائمة من اولها الى آخرها على الاستبداد ولكننا متى ذكرنا ما يقع من الخلل في جيوش كثير من اشد الحكومات الحاضرة تحضرا خففنا من حدة سخطننا على بلاد اخذت في الخروج من الهمجية . والحق ان هذا السخط انما ظهر في الجمهور البريطاني في اواخر عهد اسمايل عندما اصبح ضروريا اعداد الرأى العام للموافقة على التدخل في شؤون مصر ماليا ثم سياسيا . في ذلك الوقت

كان امثال المستر فيليرز ستيوارت يملأون انهار الصحف بوصف فظائع السخرة (١) غافلين بالمرّة عن الفظائع التي كانت اقرب اليهم في بلادهم في معامل لانكشير ومصانع الفخار واعشاش العمال .

فلما اخذ البريطانيون بزمام مصر توقع العالم ان هذا النظام الممجي سينقطع وشيكا . بيد ان ماعمل في الماضي لتحقيق هذه الغاية لم يكن مما يقوى الأمل وبعث على حسن الرجاء ، ففي عهد المراقبة الثنائية حاولت الحكومة محاربة السخرة فاجازت اعفاء الاشخاص الذين تمحق عليهم السخرة بشرط ان يدفعوا للحكومة اموال معينة نظير هذا الاعفاء وان تنفق هذه الاموال اجورا لعمال احرار كفاة يستعينون في عملهم بالعدد والآلات (٢) . ولكن التجربة اخفقت وكان اهم اسباب اخفاقها ما قالوه وقتئذ من رسوخ السخرة وحاجة الوزارة الى القوة والنظام (٣) لذلك ارتاب اللورد دوفرين نفسه في فائدة سعى الحكام الجدد الالغاء ذلك النظام عند ما نظر فيه سنة ١٨٨٣ وقال « انه لسوء الحظ من المساوىء التي يستحيل القضاء عليها قضاء مبرما » وكل الذي رجاء انه « بتنظيم قوة البلاد العملية تنظيما علميا ... سينخفض عدد المسخرين الى نصف ما هو عليه الآن » (٤) ومع ذلك لم تمض على هذا التصريح سنون كثيرة حتى فوجيء العالم بان السخرة قد بطلت واصبحت نسيا

(١) انظر ايضا مصر رقم ٧ (١٨٨٣) ص ١٢ حيث يصف هذا السيد تلك العظائم

(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٨

(٣) « دولاب الادارة المدرية » لروزل في مجلة « القرن التاسع عشر » نوفمبر سنة ١٨٨١

(٤) مصر رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٦٨

منسيا . ذلك لعمر الحق انتصار الحكومة اللورد كرومر ولكن ليت  
شعري كيف احرز هذا الانتصار ؟

لقد علمنا مما تقدم انه بدلا من ان تخف الضرائب في سنة ١٨٨٦ بمقدار ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه كما قرر اتفاق لندن ، قد انفق من هذا المبلغ ٢٥٠ ر ٠٠٠ جنيه في استبدال العمل الحر بالسخرة وقد قدر الكولونيل سكوت مونكريف انه لما كان متوسط عدد الاشخاص القابلين للسخرة في اربع السنوات السابقة سنة ١٨٨٦ هو ١٥٥ ر ٠٦٨ شخص لمدة ١٥١ يوما من كل سنة اى ١٥٣ ر ٢٣٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم ، فان هذا العدد سينخفض في سنة ١٨٨٦ الى ١٠٢ ر ٥٠٧ شخص لمدة ١٠٠ يوم لو اتفق ٢٥٠ ر ٠٠٠ جنيه في العمل الحر بالمأجور أعني انه ينخفض بنسبة ٥٦ في المائة (١) ولكن الاشخاص الذين سخرروا بالفعل سنة ١٨٨٦ كانوا اقل من ذلك كثيرا ، كانوا ٩٥ ر ٠٩٣ شخص (٢) . فهذه اذا خطوة الى الامام واسعة . هذا تقدير الكولونيل سكوت مونكريف ولكن الحقيقة التي لا ريب فيها انه لو كان للمراقبة الثنائية او لاسماعيل باشا نفسه مبلغ سنوى قدره ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه لنجح كل منهما نجاح اللورد كرومر . ذلك ان ثمة عاملا آخر غير مالى قد حط من شأن هذا الاصلاح المذكور . ذلك ان نظام السخرة كان وقتئذ آخذا في الزوال صائرا الى الفناء من غير مجود اللورد كرومر واعوانه . فقد قرر

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٤٩

(٢) المصدر نفسه رقم ٣ (١٨٨٨) ص ٣٨

روسو بك ناظر الاشغال سنة ١٨٨٣ ان جمع المسخرين يزداد صعوبة كل يوم لنمو الافكار التي تندد بالطرق الجبرية وتحرم رجال الادارة وسائل للعمل لاتزال للأسف ضرورية (١). و اشار الكولونيل سكوت مونكريف في اول سنة ١٨٨٦ في مذكرة له في الموضوع الى أن السخرة آخذة في الزوال وان ذلك لا يرجع الى تقدم « الاراء الاخلاقية » رجوعه الى قيام التفاتيش الزراعية التي يعارض اصحابها في التخلي عن عملهم ، ثم الى تناقص الناس بسبب الحروب ، والى هجرة الفلاحين من القرى الى المدن الكبيرة ، وما شا كل ذلك . وذكر انه في سنة ١٨٨٤ بلغ عدد المسخرين ٦٣٤٠٠٠ شخص ، وفي سنة ١٨٨٢ لم يزد على ٣٧٦٠٠٧٩ شخص ، ومع ان متوسط عدد الذين دعوا للسخرة في سنتي ١٨٧٩ - ١٨٨١ بلغ ١٨٨٠٠٠ شخص فان الذين سخرُوا بالفعل لم يتجاوز عددهم ١١٣٠٠٠ شخص في السنة . وبعد ان ذكر الكولونيل سكوت مونكريف الصعاب التي عرضت في هذه السبيل في سنة ١٨٨٤ قال « وفي بداية سنة ١٨٨٥ كان ماقاسيناه في جمع المسخرين اشد ... قرر مفتش الرى ان المدعوين للسخرة لا يجيبون الدعوة وصرح المديرون بانه ان لم يرجع الكرباج فليس لديهم ما يكرهون به الناس على الخروج .. واني اؤكد اشد التأكيد ان المسألة لم تعد مسألة اداء الاعمال العامة بالسخرة او بغيرها . فالى حد ما يمكن اداؤها بالسخرة ... ولكن من

الحال ان تؤدى جميع الاعمال الضرورية بواسطة السخرة ، وان موظفى  
الاقاليم يرون زيادة المسخرين بدون الكرباج امرا مستحيلا (١)  
لنصطنع الصبر على هذا التلميح الى الكرباج ، فسنرى عما قليل  
ان منع الكرباج وقتئذ كان حبرا على ورق وان تعليلهم زوال السخرة  
التدريجى بابطال تلك الاداة القهرية انما هو مغالطة وتضليل . لقد ذكر  
الكولونيل سكوت مونكرىف نفسه ان الظاهرة قد لوحظت في سنتي  
١٨٧٩ - ١٨٨١ اى قبل الاحتلال ، وان اشارته الى قيام التفاتيش الواسعة  
وتناقص اهل البلاد ادل على الحقيقة من غير شك واهدى الى وجه  
الصواب . ومع ذلك فنأكيد ان لاسبيل الى السخرة بغير اكراه  
صادق كل الصدق ويدل على ان السخرة كانت قد عدت وقتئذ امرا  
مقضيا عليه بالفناء لعوامل ليس للطاقة البشرية المألوفة عليها من سبيل  
وقد أيد نوبار ذلك بعد بضعة أشهر فقال في دفاعه امام صندوق  
الدين عن اتفاق ال ٢٥٠٠٠٠ جنيه بغير مسوغ قانونى أجورا للعمال فى  
الاعمال العامة « لقد كانت الحكومة مقتنعة بأنها تعمل عملا مشروعا  
يقتضيه العدل والقانون وحسن الادارة . وفوق ذلك (١١) فانها لو لم  
تعمل ما عملت فربما عرضت البلاد للشرق حين انخفاض النيل والفرق  
حين ارتفاعه » . وبعد أن ذكر الاسباب التى يرجع اليها فى رأيه

« ١ » مصر رقم ٤ ص ١٣٥ وما يليها . ويقول المستر روزل فى مقاله السابقة الذكر ان  
السخرة « على ما هي عليه الآن » من اضعف الموالد العامة وانتهى



زوال السخرة والتي سنشير اليها فيما يأتي قال « يكاد يكون فرض السخرة مع وجود الاحوال الجديدة أمراً مستحيلًا، وقد عرفت نظارة الاشغال ذلك فتقصت مشروعات سنة ١٨٨٥ لتقدر الحصول على المسخرين المحتاج اليهم . ومع ذلك فاننا بعد الجهد الجهد لم نحصل من العدد المطلوب وهو ٦٠٧، ١١٦ شخص الا على ٣٤٦، ٨٣ شخص . وينبغي ان نلاحظ فوق ذلك ان الحكومة لهذه الاسباب عينها قد احتاطت لتنفيذ مشروعات الاقليمين اللذين هما ام اقليم الوجه البحرى بمقد ابرمته في سنة ١٨٨٥ (١)

هذه العبارة تفسر نفسها بنفسها . فلولا ما عرض من اضطراب اللورد كرومر واعوانه الى ان يدفعوا عن انفسهم امام صندوق الدين تهمة البعث بالـ ٢٥٠، ٠٠٠ جنيه لما عرفنا البواعث الحقيقية على هذا الاصلاح « العظيم » الا وهو الغاء السخرة . اما الامر كذلك فانا الآن نعلم انه لم يكن ثمة اصلاح على الاطلاق وان السخرة كانت وتثبت قد بطلت بالفعل من تلقاء نفسها ، وان الـ ٢٥٠، ٠٠٠ جنيه لم تنفق في عمل حر مأجور يسد مسد السخرة ولكن في ملء الفراغ الذى خلفه زوالها . الا قد يشاب المرء رغم انه . ولو تأنت الاقدار بمجيء اللورد كرومر الى مصر بضع سنوات لما انطلت الحيلة ابدأ ، ولكن اللورد كرومر لحسن حفظه جاء في الوقت الملائم فنال فخراً حيث لا فخر . وانا لنلمح في العبارات

الآفة المذكورة اسباب الصحيحة للضجة الشديدة التي حدثت سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥ وكان الغرض منها تخفيض ضرائب الاراضى . لقد رأى اللورد كرومر ان لابد من المال للحصول على العمال الذين يستأجرون في تنفيذ المشروعات العامة التي يقوم عليها كل شيء سواها . ولما كان من المستحيل فرض ضرائب جديدة فقد أصبح تجنيب جزء من الضريبة الارضية التي فرضت لهذا الغرض أمراً لا بد منه . وهكذا تظاهر بالشفقة والانسانية توصلا الى هذا الغرض الهام .

مما سبق تبين لنا قيمة هذا الاصلاح المشهور الذي قام به اللورد كرومر . وهناك أمر ثانوى آخر قد يدهش له بعض القراء ولكنه يزيد هذه القيمة وضوحاً ذلك ان السخرة على الرغم من هذا التباهي كله لا تزال قائمة حتى يومنا هذا . فمن سنة لآخرى نرى المسخرين - الذين لم يقل عددهم عن ٢٤١٥٢٨ شخص سنة ١٩٠٤ ولا عن ١١٢٤٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم سنة ١٩٠٣ ولا عن ٤٣٩٠ شخص لنفس المدة سنة ١٩٠٠ يستنفرون من القرى جماعات لوقاية الجسور تارة ولمكافحة دودة القطن تارة أخرى وهكذا . (١) وكثيراً ما أهمل اللورد كرومر هذه

---

« ١ » عندما خيف طغيان النيل سنة ١٨٨٧ صدر امر عال يبيح لحكام الاقاليم في حال طغيان النيل ان يدعوا الى العمل كل شخص سليم الجسم في اقليمهم « مصر رقم ٢ « ١٨٨٨ » ص ٧٨ » وصرح السير الدون غورست الذي خلف اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٨ بأنه بالنظر الى فتكات دودة القطن « سيرجم الى الطريقة التي اتبعت فيما مضى في ايجاد عمال اخصاء يقومون بإبادتها » « مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢١ . « وقد « حشد » بالفعل في سنة ١٩٠٩ ١١٠,٠٠٠ طفل لجمع الاوراق التي اصابها الدودة « مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٨ »

البقية من السخرة بحجة انها ليست بذات بال فكان مثله مثل الفئاة المشهورة التي أرادت أن تعتذر عن طفلها الذي حملت به سفاحا فقالت انه أصغر من أن تؤاخذ به . من ذلك انه ذكر مرة على سبيل الاستدراك في احدى حواشى تقريره عن سنة ١٨٩٢ بعد أن أشار في المتن الى عظم اصلاحه ما يأتى « دفعا لما عساه أن يكون من التباس اقول انى حينما أتكلم عن السخرة انما أتكلم عن استبدال العمل الحر في تطهير الترع السنوى بالعمل الجبرى الذى كان يهبط الناس في السنين الماضية . على أن العمل الجبرى لا يزال موجودا لمنع الفرق اذا كان ارتفاع النيل غير عادي » (١) . ولا يخفى وجه المواربة في هذه الطريقة طريقة التنبيه على أن العمل الجبرى لا يزال موجوداً على الرغم مما ملأ به العالم اشادة وتنويهاً . ولقد أرسل اليه اللورد سالسبرى قبل ذلك بخمس سنين عريضة من جمعية مقاومة الاسترقاق البريطانية الاجنبية تطلب فيها « ان يلغى نظام السخرة المهلك للنساء تاما » وقالت الجمعية في عريضتها هذه « ان الاحتلال البريطانى لمصر لا يكون قد قام بشيء نحو تحرير اهلها اذا لم يحورهم أولا من هذا الظلم الاليم » (٢) . فلم يقل اللورد كرومر في رده على هذه العريضة ان الغاء السخرة جملة أمر مستحيل أو غير مرغوب فيه بل أعلن أسفه لانه « لا يمكن مع حال مصر المالية

« ١ » مصر رقم ٣ « ١٨٩٣ » ص ٤

« ٢ » مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٢٣ - ٤٤

الحاضرة الحصول على الاموال التي بها يقضى على العمل الجبرى ويستبدل به العمل المأجور « (١) . ووعد مع ذلك انه باطراد تحسن المالية سيمصبح الفلاح المصرى فى قليل من الزمن » وقد وضع عنه العبء الذى يشن منه الآن « وسرعان ما تحسنت المالية . ففى سنة ١٨٩٠ حول جزء من الدين العمومى كما رأينا ، وحصلت الحكومة للشئون الادارية على ١٣٠٠٠٠٠ جنيه ووافقت فرنسا على أن يؤخذ من هذا المبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه تضاف الى الـ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه التى سبق تخصيصها بالسخرة فيزداد بها المبلغ المخصص بالسخرة وتنفق أجورا للعمال (٢) الامر الذى جعل اللورد كرومر فيما بعد يفتخر بأن الغاء السخرة كان يكلفه سنويا ٤٠٠٠٠٠ جنيه . ومع ان المال كان متوافرا ومالية البلاد آخذة فى التحسن والاتساع على اثر ما جاءت به السنوات التالية من التقدم المالى فان اللورد كرومر لم يف قط بما وعد به جمعية مقاومة الاسترقاق . بل انه على العكس من تصريحاته المتكررة بان ذلك النظام الشنيع يجب أن يلغى وسوف يلغى كتب فى سنة ١٨٩٦ يقول « انى أشك فى امكان الغاء السخرة فى شكلها الحاضر المذهب الغاء تاما . ان المصائب التى تترتب على تلف جسيم يصيب الجسور وقت ارتفاع النيل تبلغ من الهول

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٨٨ » ص ٥٨

(٢) لقد ارغموا فرنسا على الرضا بتخصيص ١٥٠٠٠٠٠ جنيه بالسخرة وذلك بان اندروها بانها ان لم تقبل فرضوا ضرائب ارضية جديدة تعطيم اجور العمال . وذلك لتعثر السخرة « مصر رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٣ ص ٢ ورقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٨٠

والعظم ما يمنع في رأي كل سلطة تعرف ذلك من أن تتحمل تبعه استحسان العمل. ثم قال « ان العمل الذى يقوم به خفراء النيل بوجه عام من أسهل الامور وأيسرها » (١) نحن لا ندعي اننا تعلم اصادقة هذه العبارة الاخيرة أم كاذبة ولكننا اذا سلمنا بصدقها فإن العمل الجبرى لا يزال كما كان ضرباً من الاسترقاق وان جمعية مقاومة الاسترقاق واللورد كرومر نفسه لم يقصر مجهوداتهما قط على محاربة العبث بالسخرة فضلاً عن الغائها وانهم حكموا فيما مضى بأن هذا النظام أيما كانت درجته مناقض لحرية المصريين ثم أصبحوا يرون الغناء التام (٢) ضرباً من المستحيل لامور ان صحت فقد تصح في كل ما يتعلق بنهر النيل . ومع ذلك فانا نرى كل انسان تلوح عليه أمارات الرضا بالامر وكل انسان يشكر اللورد كرومر الغناء السخرة !!

لقد افضنا القول في تاريخ هذا « الاصلاح » لانه يبين لنا كيف تنشأ الخرافات حول اعمال اللورد كرومر ، وكيف تنتشر بواسطة اللورد كرومر خاصة ومساعدة صحافة مسخرة له وجمهور جهول . ولنا

« ١ » وتوصل اللورد كرومر وقتئذ الى ان الغناء التام « لا ترضى عنه البلاد ابداً » مصر رقم ٢ « ١٨٩٢ » ص ١٤ - وهو رأى أدلى به المستر فيلرز ستيوارت سنة ١٨٨٣ في معرض الاعتذار عن عدم اهتمام اللورد دوفرين بالامر فقال « ينبغي ان نوقن بان العمل الجبرى قائم على رضا السواد الاعظم من المصريين . » مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ١٢ « ٢ » وقد حاولوا في سنة ١٨٩٣ الغناءها حتى في حيازة جسور النيل . ومع ان كل خبير كان يعطى كل يوم قرشين لجميع حاجاته فان السخرة كانت كثيرة الفقة وابت على اللورد كرومر أنسابته ان يعيد هذه المحاولة مرة اخرى « مصر رقم ١ « ١٨٩٤ » ص ٩ « وكتب اللورد كرومر نفسه قبل ذلك بسنوات الى اللورد سالسبرى يقول « قد يكون الغناء السخرة مسألة مالية اقتصادية أكثر منها انسانية » مصر رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ٤٢ - ٤٣ «

متكلمين بمثل هذا التفصيل عن « الإصلاح » الآخر الذى هو الناء  
الكرباج . فقد كذب اللورد كرومر نفسه الخرافات المتعلقة بهذا  
الموضوع والتي اجتهد هو وواعوانه فى نشرها زمنا طويلا . لقد كان من  
باصورة اعمال الاحتلال ان صدر امر عال او منشور يحظر استعمال  
الكرباج . صدر هذا المنشور سنة ١٨٨٣ بطلب اللورد دوفرين الذى  
قال مفتخرا عند ما كتب عنه « لأرى هذا العمل الا دليلا على ان قد  
سرى فى ادارة البلاد الاهلية روح اكثر انسانية ومدنية » (١) . فكان  
ذلك مما سر كل انسان ووقع من نفسه موقع الاعجاب وفى اكتوبر  
سنة ١٨٨٤ امر اللورد كرومر بصفة خاصة عماله فى الوكالة ان يكتبوا فى  
اثار هذا الإصلاح ولما ارسل ما كتبوا الى حكومته كتب يقول .  
« لقد حدث تغير جسيم قد لا يقدره حق قدره الا من كان مثلى يستطيع  
مقارنة حال مصر اليوم بحالها منذ سنوات قلائل . . . ان نظام الحكم  
الاستبدادى العتيق لم يكدينتهى فحسب بل قد انتهى بالفعل ، واني  
لأشك فى امكان رجوعه . وفوق ذلك فانه قد عوجل عجلة اقر مع الاخلاص  
انها لم تخطر لى ببال . هذا وقد اخذ نظام حكم جديد ينمو بنجاح وسرعة  
لا يتوقعها الا اكبر المصلحين المثاليين . » (٢)

ينبنى ان نذكر هذه السورة الشعرية انما انتقلت بعد سنة

« ١ » مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٣٦

« ٢ » مصر رقم ١ « ١٨٨٥ » ص ٤٠

واحدة من صدور امر اللورد دوفرين بالغاء السكر باج . ومن السهل ان تتخيل وقعها من نفوس وطني الانجليز الحكوميين وغير الحكوميين الذين كانوا منذ سنتين اما داءين الى الحرب او مسوغين لها . علي ان ذلك كله لم يكن غير تهوئش متعمد مقصود فأن امر اللورد دوفرين لم يكن دليلا على بداية عهد جديد لامر واحد هو ان رياض باشا قد سبقه الى الموضوع في سنة ١٨٧٩ . فقد كتب المستر روزل الذي كان وقتئذ بمصلحة الدومين يقول « لقد حظر استعمال العصا حظرا قد لا يرغب اوربي الرجوع فيه ، والى رياض باشا يرجع الفضل في القضاء على الاستعمال الوحشى العام للسكر باج والعصا ومظالم اخرى كثيرة » . (١) وهنا ايضا نجد ان قد جاء من قبل اجمنون ملوك . بل ان ديباجة الامر العالى الذى صدر سنة ١٨٨٣ قد استهلّت بذكر « المنشورات المكررة الصريحة » التى صدرت في هذا الصدد من قبل . (٢) ولعمري اذا كان امر اللورد دوفرين حقيقة فاتحة الاصلاح العظيم الذى اطراه اللورد كرومر بالفاظ معسولة خلافة فلا اقل من ان يتقاسم اللورد دوفرين ورياض باشا شرف هذا الاصلاح وان يخلع

---

« ١ » روزل : كتابه السابق الذكر وذكر القارىء « اطار ص ١٥٩ من هذا الكتاب » كيف غصب هذا السيد نفسه من عرائى وغيره من « لطر يين » لعدم استعمالهم السكر باج في الاحتفاظ بسلطة حكام الامالم وطبقة الملاك وبشير المستر ماك كوان « كتاب مصر كما هى ص ١١٧ » الى انه قد شرع ذات مرة في عهد اسماعيل باشا في الغاء السكر باج « ٢ » مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٣٦

على الموافقة الثنائية بعض ما خلع على الاحتلال من اكايل الفخر والتكريم  
وبعد فهل احدث امر اللورد دوفرين « تغييرا جسيما » كما اكد  
اللورد كرومر سنة ١٨٨٤ ! الا انا لانعرف شخصا مسئولا اتى في  
وثيقة عمومية فرية اشد تحيرا للالاباب من هذه الفرية. ففي سنة ١٨٩١  
ليس بعد قد اعترف اللورد كرومر في تقريره السنوى بان الكرباج  
انما بطل في جباية الضرائب . اما من حيث كونه وسيلة لتقرير المتهمين  
في المحاكم « فاني اتكلم وانا اقل ثقة بما اقول » ومضي يقول « لا ارانى  
الآن مستعدا لان اوكد ان الكرباج وغيره من ادوات التعذيب قد  
قضى عليها القضاء كله » . (١) هذا قوله بعد بضع سنين من انبائه  
العالم بأن « تغييرا جسيما قد حدث » ونحو ذلك . على ان اللورد كرومر  
لم يصطع التواضع ويتكلم عن الغاء الكرباج « وهو اقل ثقة بما يقول »  
الا لانه كان يعلم حق العلم ان استعماله هو وغيره « من ادوات  
التعذيب » كان ماشيا في طول البلاد وعرضها . وقد سلم بذلك في كتابه  
فقال بصريح العبارة « لقد كثر استعمال الكرباج في بضع السنين التي  
تلت منشوره ( اي منشور اللورد دوفرين ) المؤذن بدخول عصر  
جديد ( ١١ ) وفي اوائل عهد الاحتلال ازدادت الجرائم حتى رأى نوبار  
باشا ضرورة ايجاد . . . . لجان الاشقياء . ( ٢ ) هذه اللجان حلت في

« ١ » مصر رقم ٣ « ١٨٩١ » ص ٤

« ٢ » وهي لجان الـ لمحكمة الاوص وقطاع الطارق .



الحقيقة محل المحاكم المعتادة ورجعت الى نظام التعذيب القديم » وقد ايد كلامه هذا بعبارة اقتبسها من تقرير النائب العمومي عن سنة ١٨٨٩ (١)

من هذا نرى ان الغناء الكرباج في معظمه خرافة اخرى ناسرها هو اللورد كرومر وانه طالما قرر تنفيذه رسميا قبل مجي اللورد كرومر، وانه قد ظل حبرا على ورق بعد ان نطقت السلطات البريطانية بحكمها عليه (٢) مدة طويلة من الزمن وبعد فثن كان الكرباج قد بطل حقيقة مع انا نعلم انه لا يزال يرجع اليه في الاحوال الاستثنائية كما تدل محاكمة دنشواي - فذلك راجع الى ذهاب الحال الاجتماعية التي كان وليدها ورمزها اذا صح هذا التعبير . فذلك بان المجتمع المصري كسائر المجتمعات الشرقية قائم على الحكم الشيعي وهو ضرب من الحكم تكون السلطة فيه كسلطة الاب في منزله بجميع مميزاتها من سيطرة تكاد تكون غير محدودة وواجبات نحو الجماعة غير معينة وحقوق في تمثيل الجماعة مطلقة غير مقيدة . وكان مشايخ القرى الذين هم محور النظام الاجتماعي كله

« ١ » مصر الحديثة : المجلد الثاني ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وان تبريض اللورد كرومر بسداجة « الارلندي الجسور » عندما اصدر منشوره لمن الامور المستطرفة متى قورن باسالييه « الحادثة » وطريقة ترجيه هذا المشور سنة ١٨٨٣ .

(٢) كتب المستر روجل في كتابه السالف الذكر عن الكرباج يقول « انه قدم منع بتاتا وهناك ما يحمل على الطن اعطاء استمالة وة . اما كونه بطر نهائيا فصادق صدق قولنا ان لضابط البحرى لايجب في حديثه اباعا » لتعليمات الملكة » قارن هذا الكلام مصراحة اللورد كرومر عندما اعترف بمثل منشور اللورد دوقرين فقال « والسبب الاقوى في عدم اخلال المجتمع الريى فيما لهذا المشور هو ان المشور كان الي حد ما لا يمكن العمل به » مصر الحديثة : المجلد الثاني ص ٤٠٤ » ادن فلم يعلن ان « اللورد دوقرين قد ضرب الكرباج ضربة عقيمة » لقد ضرب اسماعيل باشا ورياض من قبل ضربة عقيمة كده

يعملون على هذه السلطة في قراهم بدليل ما كتبه المستر ادوارد ديبى منذ اكثر من ثلاثين سنة يقول « ليس الشيخ من رجال الحكومة ولكنه زعيم محلي مسؤول امام رأى الجماعة العام ، ويمد نفسه الحارس لمصالح الجماعة وحقوقها وهو الجماعة في جميع ما يتعلق بشؤون الجماعة الخارجية ... والادارة المصرية الداخلية قائمة على مبدأ ان الحكومة لا تتصل بالفرد رأساً ولكنها تبسط عليه نفوذها من طريق الشيخ . واما فيما بين الشيخ والفرد فان استبداد الاول يقبض من ظله سلطة القاضى الذى ينفذ أحكام القرآن » (١) . هذه الصورة يعرفها كل من درس نظام المجتمعات الاولى سواء اكانت في اواسط افريقية ام في بقايا عشائر « المير » الروسية (٢) . هنالك تجد السلطة الشيخية ومما الكرباج باشكاله المختلفة عشاها الذى تدرج فيه . وليس نفوذ الكرباج في هذه الحال راجعا الى تأثيره الطبيعى كمصا الشرطي الحديث ولكن الى ماللمشايع الذين هم الارادة الحية للجماعة من سلطة اديية .

فلما انحلت حياة القرية الاجتماعية على اثر التغييرات الاقتصادية وظهر القانون الشخصى الاوروبى كان من الطبيعى ان يضمحل نفوذ الشيخ ويضمحل معه الرضا الادبى بالكرباج لذلك نجد نوبار باشا عند دفاعه امام صندوق الدين عن العبث بال... ٢٥٠٠٠٠ جنيه يستطرد الى

---

(١) مقالة ادوارد ديبى المعنونة « مستقبل مصر » والمنشورة في «مجلة القرن التاسع عشر» اغسطس سنة ١٨٨٧

(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٣

ذكر الامور التي ادت الى ذهاب السخرة فعلا فيقول « لاسباب يعلمها كل انسان قد ضعفت بالتدرج الصلات التي كانت تربط الفلاحين بمشايخهم والتي كانت تربط هؤلاء بعمال الحكومة .. ولقد جرد نظام القضاء المشايخ الذين كانوا فيما مضى قوام الادارة من سلطاتهم المطابقة التي كانوا ينتفعون بها في علاقتهم بالفلاحين ، والتي سهلت حشد هذه الجموع » (١) . هذا هو الحق الصراح . فانه عندما حرم الشيخ وعصاه رضا الجماعة الادبي اصبحا لا يستطيعان حمل الفلاح على اطاعتها وضاعت سيطرتها عليه . ولم يكن الكبر باج ليبقي بعد ذلك الا اداة ضغط وارهاق فحسب . على انه اخفق في ذلك بطبيعة الاحوال . فقد قضى عليه بالألا يستعمل في جباية الضرائب سنة ١٨٧٥ ليس بعداى عند انشاء اسماعيل باشا المحاكم الجديدة التي جمعت بين الفلاح والقانون ، وقضت بذلك على نفوذ مشايخ البلاد واذا كان السكر باج قد بقي في المحاكم اكثر مما تقتضى الظروف فذلك راجع الى الانجائز انفسهم لانهم لم يعرفوا مناشئ الاجتماعية وراحوا يستعملونه اداة قصاص انسياقا منهم مع الفكرة الساذجة القائلة بان شعبا لا يزال على الفطرة لا يفهم من وسائل الاقاع غير هذه الحجة واشباهها . فلما امسكت الحكومة عن استعماله بطل من تلقاء نفسه .

مما تقدم نرى ان الثناء الذى يستحقه إلغاء السكر باج ليس باكبر

من الثناء الذى يستحقه الغاء السخرة . ان الغاء الكرباج من حيث هو اصلاح على الورق قد انجز قبل منشور اللورد دوفرين ومن حيث هو اصلاح فعلى لم يحدث الا بعد عدة سنين من هذا المنشور . فلما بطل واصبح بطلانه امرا مقضيا لم يكن ذلك نتيجة الامر العالى ولكن كان نتيجة تطور اجتماعي جعل استعماله مستحيلا من جهة ومستغني عنه من جهة اخرى وجملة القول ان استعمال الكرباج قد بطل بعض الشيء فى عهد الانظمة السابقة وماتبقى منه فقد تعمد الانجليز انفسهم الابقاء عليه .



## الفصل التاسع عشر

### سياسة اللورد كرومر الاقتصادية

مما يتصل اتصالا وثيقا «بالاصلاحين» اللذين عرضنا لهما في الفصل السابق مسألة ترقية البلاد اقتصاديا بوجه عام وتحسين أحوال الفلاح المصرى بوجه خاص . فقد كان الفلاح الى قبيل مجيء الانجليز مضرب الامثال فى الفقر والاملاق حتى ان رسائل اللادى دف غوردون التى وصفت فيها حالة البؤس التى كان الفلاحون يزرعون تحتها فى أواخر العقد السادس من القرن التاسع عشر ، كانت مادة الخطب وكتابات أوائلك الذين غفلوا عن البؤس السائد فى فقر د'هم فى ايرلندا مثلا أو فى انجلترا نفسها وراحوا يشوهون حكم اسماعيل فى السنوات العصيبة فى النصف الأخير من العقد السابع من القرن الغابر (١) . نعم كان هناك بعض من الناس سخروا وقتذاك من الحكايات المنفرة التى تداولتها الالسن عن بؤس الفلاح وعدوها من اقايصص السامحين وذهبو يؤكدون «ان حال الفلاح المصرى بوجه عام

(١) صرح التركيف فى مجلس السوء . «بأن حالة الفلاحين غير مرضية بالمرء ولو أنى ارتاب فى ان تكون حالتهم قد ساءت الى الحد الذى يهويه بعض الكتاب . . . ان الذين اتهم لهم من يذمنا ان يدرسوا تسميرات اللجان المختلفة عن احوال النساء والاطفال الذين يعملون فى الماحم او فى المصانع او عن احوال العمال المشتغلين بالاعمال الزراعية فى هذه البلاد — اقول — ان من درسوا هذه المنقر رات د'امون . . . ما بان لاسووغ ان اللشدق فى نقداة خارفة من الهمجية هاناسد «بجربة المناقشات البرلمانية» المجلد ٢٣١ (١٨٧٦) ص ٦٢٥

لو قورنت بحال الفلاح في اى بلد شرقى آخر لرجحت عليها « (١) .  
 لابل ان المنشيعين للانفلاح بلغ بهم الامر ان اشاروا - ذلك سبق منهم  
 الى مذهب اللورد كرومر في الجدل - الى اطراد رواج تجارة مصر  
 الخارجية واحتجوا بأن ماوردوه من الحقائق « يثبت تقدم الطبقات  
 المنتجة تقدا ماديا ليس له مثيل في غير اوربا » (٢) ولا جدال في ان  
 حال الفلاح كانت بالرغم من هذه الشواهد سيئة جدا في عهد اسماعيل  
 باشا وفي عهد المراقبة الثنائية وانها قد تحسنت نوعا فيما بعد ان لم يكن  
 لشيء اصلا فيسبب تخفيف فائدة الدين العام والغاء السخرة .

ومن الصعوبة بمكان ان يتبين الانسان المدى الذى بلغه ذلك التحسن  
 في خلال الثمان والعشرين سنة التى حكمها الانجليز . لان البيانات التى  
 يوردها اشياح الاحتلال وفي طليعتهم اللورد كرومر نفسه - عن هذا  
 الاصلاح قد بولغ فيها كثيرا بحيث لا يمكن الاعتداد بها او الزكون  
 اليها ثم اننا لانستطيع ان نعكس على القوم حكمهم في القضية لان  
 القضية لم تبحث بحثا منظما شافيا . على ان الشيء الذى يقوم بذهن  
 الباحث الذى جشم نفسه فحص البراهين التى يبنى انصار الاحتلال دعواهم  
 عليها من حيث تقدم المصريين وتوقيتهم هي انها اما ان تكون غرارة  
 او قليلة حتى لو سلمنا بمحدث بعض التقدم فن المؤكد انه كان يكون  
 اعظم لو لم تتبع تلك السياسة الضيقة سياسة اخضاع كل شيء للمصالح المالية

(١) مالك كوان « مصر كما هي » ص ٢٥ .

(٢) مالك كوان الكتاب نفسه ص ٢٦

او بالاخرى لسوق السندات .

ومن المعجيب انه فى سنة ١٨٨٨ اى بحد قليل من الازمة الشديدة  
ازمة ١٨٨٥ - ١٨٨٦ التى صورها جميع الموظفين البريطانيين تصويرا  
مكذرا ، قد اخذت تقارير هؤلاء السادة انفسهم ترى حاملة احسن  
البشرى عن حال الفلاح المصرى فقد قال السير ادجار فنسنت مثلا  
« ليس ثمت شك فى ان الغاء السخرة الغاء جزئيا قد حسن حال صغار  
الفلاحين » واستدل على ذلك « باختفاء مرابى القرى شيئا فشيئا » (١)  
واستمر يقول « ولا ادل على تحسن حال مصر فى السنوات القلائل  
الآخيرة من اداء الفلاحين معظم ديونهم الى صغار المربين ... وان ما  
استطعت جمعه من المعلومات يجمانى اقول ان ما على الفلاحين المربين  
من ديون قديمة اقل من ٣٠٠٠ ر ٣٠٠٠ جنيه ، وان الديون الجديدة  
قليلة ليست كبيرة ، وان القضايا التى غلقت فيها رهان الفلاحين استثنائية  
محضة لاتشمل غير جزء يسير من الاراضى الزراعية » . وقد نسج على  
هذا المنوال المستر كلارك كاتب سر الوكالة فقال « لقد حسنت حال  
الفلاح كثيرا فى السنوات القلائل الآخيرة . فهو الآن اجود غذاء  
واحسن لباسا ولم يعد يخاف الكرباج وليس ثمت ما يحمله على الخوف  
الشديد من السخرة والخدمة العسكرية ... وقد اعين الى حد كبير على  
التحرر من ربقة المربين . والحق انه خارج شيئا فشيئا من العسف

والبؤس اللذين طوح به فيهما من اقدم الازمان» (١)  
 لو علم القارىء كم مرة قيل هذا الكلام مموها بهذه الشواهد عينها  
 لعرف ان تلك الصور البديعة لم تكن لتبعث على الثقة بها والاطمئنان  
 اليها (٢). والا فكيف ينهض شعب مؤلف من عدة ملايين من اقصى  
 اعماق البؤس الى مثل هذا النعيم في سنتين او ثلاث؟ ولكن لاجب  
 فقد عرفنا الالاعيب التي شغفت السياسة البريطانية في مصر بترويجها  
 على جمهور ساذج يقبل الاخبار على عواهنها والحقيقة انه بعد سبع سنين  
 من هذا العهد، اى عند ماصار من الضرورى الدفاع عن استمرار  
 الاحتلال رغم هذا التقدم العجيب، قد خفتت نعمة هذا التفاؤل خفوتا  
 واضحا، واقبل صاحبنا القديم و«الشاهد المستقل» المستر فيليز  
 سيوارد الذى سلم بان وطأة الربا قد خفت، يؤكد «ان اقتراض  
 الاموال لايزال موجودا» وان الدين الاهلى المصرى لايزال يبلغ  
 ٧ جنيه، وان الفلاح «ما برح بعد ١٢ في المائة فائدة مدهشة  
 الانخفاض» بل يبلغ به الامر ان يؤكد «انه لا بد من مضى جيلين

(١) مصر رقم ٦ «١٨٨٨» ص ١٣  
 (٢) في هذه السلة عيدها كتب الميتر بورتال يقول «ان عدد ملاك الاراضي من الفلاحين  
 يتناقص فعلا، والاراضى تستحيل شأ إلى مزارع واسعة، وقد اصبح من كان يملك الاراضى  
 قداما او قدامين يحمل باخرة يومية لملاك الاراضى». (مصر رقم ٢ «١٨٨٨» ص ٨٣)  
 حقا ان الاكاديب التي يكيلها الموظفون البريطانيون في مصر جزافا لما يدعش له الانسان. ومع  
 ذلك يقول اللورد كرومر («مصر الحديثة» للمجلد الثانى ص ١٤٦ — ١٤٧) «ان  
 الحاصية الاساسية للعقل الشرقى هى عدم الدقة الذى قد يعنى بسهولة لى الخلط ومخاللة الواقع  
 اجتهادى ان تستنبط من اى مصرى عادى رواية ساذجة لحقيقة من الحقائق ... فسترى انه  
 ربما وقع في اثنا عشر مرات قبل ان يتم الرواية»



حتى تستقر قواعد مآثم من اصلاح ، (١)  
 فهذا يرينا الى اي حد ينبغي ان نثق بما يقوله الموظفون  
 البريطانيون عن تقدم المصريين في عهدهم . فاذا ما خرجنا من التعميم  
 الى التخصيص ، فانا نجد الامر هو هو . ولنضرب لذلك مثلا . كثيرا  
 ما يبدى اللورد كرومر القول في كتابه ويميده مؤكدا (٢) انه فيما بين  
 عامى ١٨٨٣ و ١٩٠٥ كان يخرج للبلاد مرحلة مالية سنوية تقرب من  
 ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه منها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه على هيئة تخفيض للاموال  
 المقررة . ظاهر هذه الارقام خلاب من غير شك ولكن متى فحصناها  
 وجدناها تشير الى مبالغ للوهم منها نصيب غير يسير . فمن ذلك مبلغ  
 ٤٠٠٠٠٠ جنيه الذى ذكر تحت عنوان «الغاء السخرة» وهو يشمل  
 مبلغين مبلغ اساسي قدره ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه ومبلغ اضافي جاء من فرض  
 سنة ١٨٩٠ وقدره ١٥٠٠٠٠٠ جنيه . والسبب في ذكر هذين المبلغين  
 تحت عنوان « تخفيض للضرائب » انه ان لم توافق الدول العظمى على  
 اتفاقهما في هذا « الاصلاح » لوجب قرض ضرائب يعادل حاصلها  
 هذين المبلغين . ولما لم يكن شيء من ذلك (ومن الحزم ان لم ينصوا  
 على استحالة فرض ضرائب جديدة بمقتضى اتفاق لندن) فقد اصبحت  
 مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه اموالا خففت عن كاهل الفلاح !! فالحاجة  
 غاية في السبك والمهارة ، وكان يمكن الاحتجاج بها مع هذا السبك

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٤

(٢) « مصر الحديثة » للورد كرومر المجلد الثانى ص ٤٤٧

وذلك النجاح في كل ما يتطلب مالا كاعمال الرى التى اتفق فيها بضعة ملايين من الجنيهات اقترض اغلبها ولم يأت من زيادة الضرائب . فلو فطن اللورد كرومر الى ذلك لدون هذه الملايين بعنوان « اموال خففت عن كاهل الفلاح »

والى هــذين المبلغين اللذين اتفقا اجورا للعمال وعرف باسم « المرحمة المالية » نجد مبلغا آخر يقرب من ٦٠٠.٠٠٠ ر. جنيه قد وضع عن الفلاح على هيئة ضرائب ارضية . هذا المبلغ يشمل ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه التى جعلها اتفاق لندن مرحة للفلاحين كما رأينا فقيدت فى الحسابات مقابل « متأخرات ميؤوس من تحصيلها » اى انها بدلا من ان تقيد فى الحسابات ممثلة اموالا وضعت بالفعل عن الفلاح ، قد قيدت مقابل اموال لم تحصل على الاطلاق . ويشمل مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ ر. جنيه علاوة على ذلك ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه كانت منحت فى سنة ١٨٩١ تخفيضا لاموال الاراضى . ققى هذه السنة ظهر ان ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه لاتعطى « المتأخرات الميؤوس من تحصيلها » التى كانت تذكر سنويا فى ميزانية الحكومة ، والتى اصبح مجموعها فى عشرين سنين ١٦٤.٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيه ، ولذلك تقرر ان يحذف من هذا المبلغ نحو مليون جنيه دفعة واحدة وان ينقص سنويا من اموال الاراضى ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه ، وبذلك يتبقى نحو ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه يجب تحصيلها . هذه الـ ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٤ ورقم ٣ « ١٨٩٢ » ص ٧

التي لم تحصل قط والتي لم تكن تذكر الا في الحسابات فقط ، قد اضيفت الى ٢٠٠.٠٠٠ جنيهه التي وضعت عن الفلاح في سنة ١٨٨٥ واطلق على المبلغين معا اسم « مرحلة مالية » . (١)

هذه المبالغ كلها ادخلت في باب الاموال المقررة ، فلما باب الاموال غير المقررة فاهم مرحلة مالية فيه هي الغاء عوائد الفرضة التي يقال انها تنتج سنويا ١٨٠.٠٠٠ جنيهه على الرغم من ان معظم هذا المبلغ اى ١٢٠.٠٠٠ جنيهه قد تجاوزت الحكومة عنه سنة ١٨٨٩ لانه كان لا يترتب على بقائه الا وجود متأخرات « يصعب تحصيلها » (٢) ثم حذفت البقية الباقية بعد سنة من ذلك « لانها تؤدي احيانا الى غش كبير » (٣) والحقيقة ان عوائد الفرضة كانت عبارة عن ضريبة موضوعة على البائسين من باعة الليمون ونحوه من العروض التافهة الذين كانوا لا يستطيعون اداء هذه الضريبة المضحكة ولا يمكن ان يرغبوا على اداؤها . وقد انفى حوالى هذا الوقت عدة ضرائب تافهة كموايد رخص الوزاين وعوايد دخولية الارز التي كان ينفق في تحصيلها معظم المتحصل منها (٤) . على ان عوايد الدخولية قد بقيت في المدينتين الكبيرتين وهما القاهرة والاسكندرية لوفرة الايراد الذي كان يأتى منهما في هاتين المدينتين .

---

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٤ ورقم ٣ « ١٨٩٢ » ص ٧

(٢) مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٩

(٣) مصر رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٢

(٤) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٣

يتضح مما تقدم ان جل « المرحلة المالية » محض تموية وتضليل وان تخفيف الضرائب لم يكن في اكثر الاحوال التجاوزا عن متأخرات باستجيل تحصيلها وفيما عدا ذلك كان الغناء لضرائب تافهة تحصيلها متعب من جهة ويكلف الحكومة اموالا طائلة من جهة أخرى . فنهنا ايضا لها القارىء يفخر اللورد كرومر بعمل دفعته اليه الضرورة .

وفوق ما تقدم يمكننا ان ثبت ان ارقام اللورد كرومر لايدول عليها وذلك بالرجوع الى جدول الديون الاهلية المصرية الذى ارسله الى حكومته سنة ١٨٩٥ ليرى تحسن حال الامة التى يلى امورها . يدل هذا الجدول (١) على انه من بين ٤٧١,٠٠٠ رء فدان يملكها ٦٦١,٠٠٠ مالك ٣٩٥,٠٠٠ فدان مرهونة بما يبلغ ٧,٣٢٣,٠٠٠ جنيه وان اكثر من ٧١ فى المائة من هذا المبلغ مستحق على ملاك يملك الواحد اكثر من ٥٠ فدان مقابل ٧٨ فى المائة تستحق على ملاك يملك الواحد منهم خمسة أفدنة فاقل . وان للاولين من الارض المرهونة ١٤٦ فى المائة فى حين ان للآخرين ٢٢ فى المائة فهل بعد هذا التحسن شىء؟ بيد ان اللورد كرومر قد اضطر فى السنة التالية - اى بعد ان مضى على هذه الارقام من الزمن ما يمكنها من ان تؤثر تأثيرها المنشود الى ان يعترف بانه « الى جانب الديون المسجلة يوجد من غير ريب مقدار معين من ديون غير مسجلة ومستحقة على صغار الملاك بوجه خاص » (٢)

(١) مصر رقم ١ « ١٨٩٥ » ص ٣٠

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٦ » ص ٧

ولما يحاول اللورد كرومر ان يبين لنا ولو بالتقريب ذلك «المقدار المعين» من الديون غير المسجلة بل يدع القارىء يذهب الى انه لا بد ان يكون شيئاً طفيفاً . غير انا نعلم وحجتنا في ذلك المستر فيلرز ستيوارت الذى يوثق به فى كل ما يتفق واغراضه السياسية ان «الارض لا تزال تنتقل بالوفاة او البيع من مالك الى مالك آخر وان هذا الانتقال لا يسجله الاهلون رغم وجوب التسجيل ولهذا تظل الضرائب تؤدى عن بعض الاراضى باسم اناس توفوا من زمن طويل او قدم العهد بانتقال الارض منهم» (١) . اذن فالجدول الجميل الذى يرى حقارة ديون الفلاح كله تضليل وتمويه ولا يختلف عن الجدول المذكور من حيث عدم الثقة به واسباب ذلك جدول اخر يدل على توزيع الاراضى المقارن فى عامى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ وقد نشره اللورد كرومر فى تقريره الاخير الذى كتبه قبل مبارحة مصر . يرى هذا الجدول (٢) ان ما يملكه الاهلون من الارض الزراعية قد زاد فى هذه السنوات العشر من ٤٢٧.٠٠٠ ر فدان الى ٤٦٦.٠٠٠ ر فدان وان عدد ملاك الاراضى قد زاد من ٧٦.٠٠٠ مالك الى ١٤٧.٠٠٠ مالك وان عدد الملاك الذين يملك الواحد منهم من ٥ أفدنة الى ٥٠ فدان فد نقص ونقصت مساحة ما يملكون وان عدد الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة فدنة قد زاد من ٦.٨٠٠ مالك يملكون ٩٨٨.٠٠٠ فدان الى ١.٠٠٢.٠٠٠ مالك يملكون

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٥

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٥٠

... ١٢٥٩ فدان وذلك مقابل زيادة عدد الذين يملك الواحد منهم أكثر من ٥ فدان من ١٠.٠٠٠ مالك يملكون ١٠٠٠٠ فدان الى ١٠.٣٠٠ مالك يملكون ١٠٠٠٠ فدان . فإى حال ادعى الى الرضا من هذه الحال ايضا ؟ نعم قد تكون المزارع المتوسطة الانساع جانحة الى الزوال ولكن ذلك ليس في مصلحة كبار الملاك وحدهم فان صغار الفلاحين الذين يملك الواحد منهم أقل من خمسة افدنة هم الذين زاد عددهم وزادت مساحة ما يملكون زيادة جسيمة . على ان اللورد كرومر قد اضطر الى تنبيه الجمهور الى انه منذ سنة ١٨٩٦ قد مسحت الاراضى مسحا جديدا اظهر عددا « معينا » من صغار الملاك كانوا معدودين فيما مضى مجرد شركاء ثم ربطت باسمائهم حصصهم لتخفيض رسوم التسجيل وقد سجل عدد عظيم من صغار الملاك عقود ما اشتروه من الاراضى . هذه دعواه ولكن لا يظن القارىء ان الامر ليس بنذى بال نورد له نص ما قاله السير الدون غورست فى هذا الصدد قال (١)

---

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٢ ذكر السير الدون غورست هذا التصريح المأدوم فى تمليقه على اعمال المصرف الزراعى المصرى فى سنة ١٩٠٩ وهذا المصرف انشاء السير ارست كاسل فى سنة ١٩٠٢ وصحت احكامه من رأسماله الذى ارضته اياه بمائة ٣ فى المائة وكان من احب المشروعات الى اللورد كرومر لانه اراد ان يوحد به فى مصر طقة جديدة من صغار الفلاحين وقد تكام به بحماسة عظيمة فى شغله فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ . فبعد ان وصف زيادة اعمال المصرف الهائلة قال « ومادام كانت النتيجة ان صغار الملاك قد زادوا فى عشر سنين .. مالا يقل عن ٤٠٠.٠٠٠ مارك وانه اصبح من بين السكان الذين يريدون قليلا عن ١١ مليون نسمة ما بين رجال وساء وصبيان مالا يقل عن ١٦٢.٠٠٠.٠٠٠ مارك صغير . لقد تحجت العسكرية بمحاذا عظيم » ورى القارىء من عبارة السير الدون غورست

« ان الزيادة السطحية التي ظهرت حديثا في الملكيات الصغيرة راجعة الى تقسيم نلساحين الاراضى بين ملاكها الحقيقيين وقد ترجع بنوع ما الى ان الملاك كانوا اذا وقعوا فى عسر مالى يجزئون اراضيهم للاستدانة عليها » اذن جندول اللورد كرومر كاه تضليل محض ولم يزد عدد صغار الملاك من الفلاحين بل ربما كان الامر عكس ذلك .

قد يكون غير جميل ان تنقض اقوال خصمك ثم لا تكون قادرا على ان تأتى بأى قول ايجابى يحل محلها . ولكن مجرد تقدم فى قضيتنا هذه مفيد لانه يرينا وهن البراهين التى يدنون عليها النفي الجمهور المادى مستقلا عن تقدم الحكومة المالى . ان لدينا فيما يتعلق بتقدم الحكومة الحالى يرايين لا يعرف الضعف اليها سبيلا . اما تحسن حال الامة فلدينا فيه مجموعة اقوال لا يلبث كل قول منها ان يتداعى متى مسته يد النقد . ابعده هذ نكون غير محقين اذا قلنا ان نقدم سواد الامة من غير شك قليل جدا ؟

على انه غير معقول ان ننفي كل النفي تقدم جمهور الامة من الجانب المادى . فخير دليل على تقدم بعض الشىء اطراد زيادة الايراد وأداء الضرائب من غير رجوع الى الوسائل الشديدة التى كانت شائعة

---

التي ذكرناها فى المتن مقدار « اعظم » هذا النجاح ولا بأس بان نضيف الى هذه العمار الكلمات التي قبلها النشرة « ان المصروف لا يقرص الا ملاك الاراضى وعلى ذلك لا يمكنه ان يوجد ملكيات شخصية جديدة » اما لا درى لم لا يطلع من المتمدن البريطانى ان يرجع قبل كتابة تقريراته الى ما كتبته سلمه فى الموضوعات المختلفة ؟

منذ ربع قرن من الزمان وان اموال الاراضى التى باغت ( عام ١٩٠٥ )  
٠٠٠ ٩٠٢ ر ٤ جنيه لم يتأخر منها غير ٠٠٠ ١٨ ر جنيه ( ١ ) وان  
الايراد الذى يبلغ ١٢ او ١٣ مليون جنيه اصبح سهل التحصيل ( ٢ )  
كما ذكر اللورد كرومر ذات مرة مع ان ايرادا يبلغ ٠٠٠ ٩٣٥ ر ٨  
جنيه لم يحصل سنة ١٨٨٣ الا بجهد عظيم . فغنى هذا كله ان الامة قد  
بلغ من تقدمها ان اصبحت تستطيع على اقل تقدير تحمل الضرائب  
وهو امر لم يحدث فيما مضى كما رأينا . ومع هذا فسواء اكان ذلك  
التقدم ناشئا من مجرد خفة العبء على اثر التخفيض المتوالى لفوائد  
الدين العمومى ام لا فن المتنازع فيه انه تذاول ماوراء حقوق الحكومة  
المالية وعاد على الفلاح باكثر مما يضمن الاداء العاجل لما تستحقه  
الحكومة .

ان الامير حسين باشا كامل الذى هو عم الخديو والذى كان الى عهد  
قريب رئيس مجلس شورى القوانين قد وصف ( ١ ) فى حديث له مع  
احد صحفى القاهرة حياة الفلاح بانها حياة بؤس شديد وجهل مطبق  
وقال ان الفلاح « يقضى حياته مثقلا بالدين لايزيد كسبه عن الضرائب  
المفروضة عليه وارباح الديون المطلوبة منه وهو لكى يسد حاجات زراعته  
فى مواعيدها مضطر دائما الى الاستدانة بالربا الفاحش . فلهذا العسر من

( ١ ) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٦١

( ٢ ) مصر رقم ١ « ١٨٩٦ » ص ٣

( ١ ) أشر هذا الحديث و حريدة « دى المحسبان سمارد » فى عدد ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٨



جهة وخلوه من المال من جهة اخرى ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة قد بقي الفلاح غريبا في بحار الضنك لا يعرف لنفسه منها مخلصا . فهذا كلام رجل اشتهر بانه خبير بحال الفلاح المصرى ويؤيد شهادته هذه غير واحد من السياح الذين امكنهم الفرص من زيارة القرى المصرية والبريطانيون انفسهم لا يجهلون هذه الحقيقة ولكنهم يذهبون في تأويلها مذاهب شتى . فقد رأينا (١) انهم كانوا فيما مضى يرجعون فقر الفلاح الواضح للعيان الى اسرافه ( في شؤون الزواج خاصة ) وولعه بالاستدانة ثم ظهر بعد ذلك ان هذا التأويل ضعيف غير وحيه فقالوا ان الفلاح اشد سداجة من ان ينعت بالاسراف وعكسوا التفسير الاول وقالوا ان فقره الظاهر راجع الى شحة وكنزه المال . لذلك كتب اللورد كرومر سنة ١٨٩٩ يقول « من الخطأ ان نظن ان الفلاح المصرى ممن يتورطون في الاستدانة » واستتبع يقول « لقد كتبوا وقالوا كثيرا عما نشأ عليه الفلاح من الخرق وقصر النظر ... اما انا فلا ادى مسوغا للاعتقاد بان الفلاحين في جملتهم متاليف مبذرون » (٢) . وما ذكره اللورد وقتئذ بحبيطة واحتراس قد جعله فيما بعد عقيدة ثابتة وامرا حقيقيا ولم يتحاش الكلام عن الاموال الطائلة التي خرها الفلاحون في الاجربة والقدر

(١) انظر الفصل السادس عشر من هذا الكتاب

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٠ » ص ٦

المخبوءة في الارض (١). غير ان هذا التفسير لسوء الحظ لم يكن بالشيء الجديد فهو يرجع الى عهد اسماعيل ايام كان انصار اسماعيل يذلون جهمهم في تعليل فقر الناس الظاهر ويردون على من يرجعونه الى ثقل الضرائب (٢). بل ان البريطانيين في سنة ١٨٨٨ قد تكلموا عن الاموال التي جمعها الفلاحون حتى في عهد اسماعيل واخفوها عن العيون بدسها في الارض (٣). والدعوى في الحالين باطلة وغاية ما فيها انها ترى حيرة القوم في نفى حقيقة ليس من السهل ان يجهر بنفيها. ونحن لا يسعنا ان نخرج من الامر كله الا بهذه النتيجة وهي انه برغم تقدم البلاد المالى في الخمس والعشرين السنة الماضية كان التقدم المادي للامة قليلا وربما لم يزد على ما تقتضيه مصلحة مالية الحكومة.

ولا عجب في ذلك متى عرفنا الفرض الذي جعله اللورد كرومر نصب عينيه لاول ما هبطت قدمه ارض مصر. لقد كان اول شرط لبقاء الانجليز بمصر ان ترضى الدول عن مصالحها المالية كل الرضاء ولذلك قصر

(١) وجاء في خطبة القاها اللورد كرومر في جياذ هال في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ما يأتي «يجرى كنز المال في مصر بدرجة لا يصدقها الاوربي. واني موود بضعة امثلة من ذلك. لقد بلغني منذ قليل من الزمن ان سربا مصريا توى عن تركة مقدارها ٨٠٠٠٠ ر ٨٠ جنية ذهب مخبوءة في اخبيته. وبلغني ايضا ان فلاحا ميسورا الحال اشترى بضعة بنجو ٢٥٦٠٠٠ جنية وبعد مضي نصف ساعة من توقيعه على عقد المبايعة اذا بقطار من الخبز قد اقبل يحمل المال المطلوب وكان خبأه في حديقته. وبلغني انهم وحدوا عند مأسبت النار في احدى القرى مالا لا يقل عن ٥٠٠٠ جنية في قدر مخبوءة في الارض» (التيمس: ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧)

(٢) كتب المستر ماك كوان يقول «لقد عرف الفلاح من عهد خوفو الى اسماعيل بعدم الرغبة في اداء الضرائب كائنه ما كانت ولقد يفتخر بقدرته على احتمال العصا متى كان من وراء ذلك رقم الضريبة عنه كلها او بعضها» ثم بين كيف يحضر الفلاح الذهب متى اضطرتة العصا الى ذلك (مصر كما هي ص ٢٨)

(٣) مصر رقم ٩ (١٨٨٨) ص ٧

اللورد كرومر عنايته على كلها الادارة المالية خاصة ولكي يظفر  
 با كبر نجاح ممكن في هذا الباب قد عني بكل ماله صلة مباشرة به واغفل  
 ما ليس كذلك صارفا النظر عن عسر الفلاح ويسره اللهم الا من حيث  
 كونه المنبع الاول لا يراى الحكومة اى من حيث كونه دافع ضريبة (١)  
 فقد عني اللورد كرومر بتنمية قدرته على اداء الضرائب دون سعادته  
 المالية العامة . نعم ان الامرين في العادة متلازمان وان قدرة الامم على اداء  
 الضرائب تكون على اتماهم كانت حكوماتها مهتمة باحوالها الاقتصادية  
 ولكن من الممكن ان يعنى بمال الامة الى الحد الذى تقتضيه حاجة الخزانة  
 ليس اكثر كما يمكن ان يعنى بقطيع من الغنم الى الحد الذى تقتضيه الحاجة  
 الى صوفه ولحمه . وهذا الحد هو الذى عزم اللورد كرومر من اول الامر  
 على ان تقف عنده مجهوداته . لقد افتخر بعد ذلك بسنين فقال « كان المبدأ  
 الذى استمسكت به حينما كنت مندوبا ( فى صندوق الدين ) ان تكون  
 مصالح حملة السندات ومصالح المصريين شيئا واحدا » (٢) . وهو قول قلما  
 يصدق على العهد الذى يشير اليه ولكنه يصدق على الزمن الذى انقضى  
 فيه بحكومة مصر مع ملاحظة ان توحيد مصالح الفريقين كان ينظر  
 اليه من وجهة حملة السندات دون وجهة المصريين ، وان موارد البلاد

(١) وفي عرض الحدث الام اذكر شك الامر حسين من انه « ليس من يمد الى الفلاح  
 يد المساعدة فيمكنه من الخروج مما هو فيه من اليأس والفاقة ، ليس من يسمى سميا ما في اسعاده  
 او تهيف عقله او تروثه ، ليس من يسدى اليه نصيحه ، قد ترك وشأنه واخكومة لا تبدل  
 اى مجهود في روية الملاح »

(٢) مصر ريم ١٠ (١٩٠٢) ص ٣

الاقتصادية نمت منها ما يمود على المالية بالفائدة العاجلة وان مادون ذلك فاما انه لم يتم مطلقا او قضى عليه من غير رحمة ولا شفقة .

وقد تبين هذه السياسة في زراعة القطن التى تشغل المكان الاول من حياة مصر الاقتصادية وتكاد تذهب بسائر المزروعات الاخرى . ليس الانجليز اول من عرف الربح الذى يأتى من زراعة القطن فاسماعيل باشا قد عرف ذلك من قبلهم وحث على زرع القطن جهده طاقته حتى ازداد صادر القطن المصرى فى السنوات العشر الاولى من حكمه من ٨١٥٠٠٠٠ قنطار متوسط ثمنها ٦٦.٣٠٠٠ جنيته الى ٢١٠.٤٠٠ قنطار ثمنها ١٠٠٧٠.٠٠٠ جنيته (١) وظل متوسط قيمته بقية عهده مابين ٧٠٠٠.٠٠٠ و ٨٠٠٠.٠٠٠ جنيته فى السنة . ولكن الرجل الذى قدر القطن حق قدره من الوجهة المالية الحكومية هو اللورد كرومر . فقد عرف بحق ان زراعة المواد الغذائية والسكرية وان كانت قيمة كسائر مصادر الثروة لا تقارن من الوجهة التجارية بالقطن الذى تمس اليه الحاجة دائما . نعم ان المواد الغذائية قد تكون اربح للزراع نفسه اذ تعطيه حاجات معيشته ولكنها من الوجهة التجارية لا تضارع القطن الذى يستلزم تصديره حركة مالية جسيمة ويدعو الى قيام هيئة تجارية ذات شأن كبير . من اجل ذلك انصرفت العناية كلها الى زراعة القطن وهيئت جميع الامور التى تسهلها أو تشجع عليها خصوصا امور الرى . ولقد رأينا ان

الانجليز لم يكونوا في ادارة الرى السابقين الى الاصلاح فقد سبقهم اليه قبل ذلك بزمن طويل ولادة مصر الوطنيون : محمد على ، وسعيد باشا وخاصة اسماعيل باشا . ف هؤلاء غشوا تربة مصر بنسيج من الترع وجلبوا اليها الآلات البخارية الرافعة ونحوها وانشأوا او اختطوا (١) اشهر مرافق الرى القائمة فى يومنا هذا . ولقد نجح اسماعيل باشا فى ان اضاف الى الارض الزراعية اراضى شاسعة انتزعها من الصحراء وجعل محصول القطن ثلاثة بل اربعة امثال ما كان عليه . والحق ان اسماعيل باشا هو واضع الاساس الذى رفع عليه الانجليز فيما بعد بناءهم (٢) . ومع ذلك فان من السخف ان تنكر مآتى به الانجليز في هذا الباب . ان الانجليز بانفاقهم نحو مليونى جنيه اقتترضوها وتخصيصهم جزءا كبيرا من ايراد مصر السنوى بلغ مجموعه عدة ملايين من الجنيهات قد افلحوا فى استنقاذ نظام الرى من الفساد الذى صار اليه فى اواخر عهد اسماعيل ، اى حينما كان السعي فى تأدية الكوبونات الباهظة القيمة (٣) يأكل

(١) قال المستر ماك كوان « فى كتابه السابق الذكر ص ٢٥٠ » مشيرا الى انشاء القناطر الخيرية « وكان من وراء ذلك اثر خالد لكل من الحاكم والمهندس (السرجون فولر) اللذين يرجع اتمامهما الى مهمتهما ومهارتهما »

(٢) وقد صرح اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٠ مهمل الحقائق اهمالا غريبا يانه « يمكن ان يقال ان اصل تقدم مصر المادى الحاضر قد غرس فى سنة ١٨٨٤ » ( م ر رقم ١ « ١٩٠١ » ص ٢٠ )

(٣) يشتمل تقرير اللورد دوفرين على وصف الحال السيئة التى صارت اليها مرافق الرى عند ابتداء الاحتلال ( مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٥٢ - ٥٣ ) ولكن اللورد دوفرين لا يذكر ان هذا الفساد راجع الى هبة حملة السندات والمراقبة الثمائية وبدلا من أن يلقى التبعة على هؤلاء فإنه يلقبها على ملاك الاراضى الذين على أيديهم جبطت مشروعات ترع كثيرة « كانت تهدد بالخلل محل الاتهم الرافعة . قد يكون هذا القول من اللورد دوفرين صادقا بعض

كل مال وكل مجهود كما افلحوا في توسيع نطاق ذلك النظام توسعة شملت انشاء مرافق رى حديث . على ان عملهم هذا لا ينبغي ان يفهم منه انه كله كان مقرونا بالنجاح فيا بعد ما كان بينه وبين ذلك !! كم من مال ومجهود اضاعتها في اوائل الاحتلال تجارب لم تنجح لقيامها على اراء خطأ قد جلبت من الهند التي تختلف احوالها عن احوال مصر !! ولقد كان من وراء ذلك ان انحط ثمن كثير من احسن الاراضي المصرية (١) الى النصف احيانا . على انه لم يثبت ولا في زمننا هذا ان جميع المرافق التي انشأها الانجليز نافمة مفيدة فاعظم بناء قام به الانجليز وهو خزان اسوان لم يسلم من الانتقاد الرمع ان الذين انتقدوه من اعظم مهندسي

---

الشيء فان آثار الاموال المستثمرة هي في كل مكان كما يدل اضمحلال نظام الترع في إنجلترا لمناعة شركات السكك الحديدية في توسيعه ومد نطاقه . وقد يكون من العدل أن نذكر في هذا المقام على سبيل التمثيل على من تقع تبعات اضمحلال القناطر الخيرية . فقول انها لا تقم على الملاك ولكن على المراقبة الشائبة التي أجرت رى الاراضى المجاورة لتلك القناطر لشركة انجليزية يرأسها دوق سدرلند فارتأت هذه اقامة نظام عظيم من الالات الرافعة ( انظر هذا الكتاب الفصل الثامن ) مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ١٥٠ وما يليها

(١) بلوشو « مصر والاحتلال » سنة ١٨٨٩ ص ١٧٩ - ١٨١ بالنظر الى ما يحتاجون به على اسماعيل من الاسراف والتبذير في انشاء المرافق العامة يحسن أن نلاحظ أن نفقات معظم ما اشيء من المرافق العامة في عهد الاحتلال قد تجاوزت كثيراً المبالغ الاساسية التي قدرت لها فرم القناطر الخيرية قد ابلغم المبلغ الذي خصص له ومبلفاً اضافياً قدره ١٦٩٠٠٠ جنيه . مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٣٩ و نفقات خزان اسوان بلغت في الحقيقة ٧٠٠٠٠٠ ر ٧٠٠٠٠٠ جنيه مع ان ما كان قدر لها هو ٢٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠ جنيه وانشاء جسرى جزيرة الروضة قد قدر له ٢٨٥٠٠ ر ٢٨٥٠٠ جنيه ولكنه اتفق فيه ٤٠٠٠٠ ر ٤٠٠٠٠ جنيه وكذلك نفقات جسر زفتى فانها قدرت بمبلغ ٤٥٠٠٠ ر ٤٥٠٠٠ جنيه مع انها بلغت في الواقع ٧٠٠٠٠ ر ٧٠٠٠٠ جنيه وبناء دار الكتب الحديدية قدر له ٨٥٠٠٠ ر ٨٥٠٠٠ جنيه فبلغت نفقته ١٣٠٠٠ ر ١٣٠٠٠ جنيه . هذه الامثلة يمكن مضاعفتها الى ما لا نهاية يا أسفا على أن لم يكن تمت لجنة دولية تفحص الحسابات !

العصر ومن اقوى انصار الاحتلال (١) ولم تسلم كذلك ادارة مصلحة  
الرى من انتقاد الصحف البريطانية المصرية نفسها (٢) . ومع هذا كله  
فالنجاح السطحي لما قام به الانجليز في دائرة الرى من ادارة وانشاء  
مرافق عظيم جدا فقد زادت مساحة ارض القطن فيما بين عامي ١٨٨٤  
١٩٠٨ من نحو ٨٠٠٠٠٠ فدان الى ١٦٤٠٠٠٠ فدان وزاد محصول  
القطن من ١٨١٨٠٠٠ قنطار الى ٦٢٥٠٠٠٠ قنطار وزادت قيمة  
القطن الصادر من ٦٢٤٤٠٠٠ جنيه الى ١٧٠٩١٠٠٠ جنيه  
بيد ان هذا التوسع الهائل في زراعة القطن ليس كبير القيمة  
لأمرين اولهما ان ذلك التوسع قد تم على حساب المزروعات الاخرى

(١) وقد خطب اير وليم ويلبكوكس المهندس الشهير في الجمعية الجغرافية الخديوية في  
مشروع تلية خزان اسوان بضعة أمتار فقال « يكلف هذا العمل الاضافى وحده مصر  
١٢٠٠٠٠٠ جنيه مع انه لو كان الحزان انتهى وفق الرسم الاصلى لكان في قدرته أن  
يخزن مليارين من الامتار المكعبة . وكان ما أسبق فيه أقل من مليون جنيه . ان الاسراف  
الاعظم في الاموال العامة لما يسجر منه من بمصر من المهندسين المستقيين المظالمين على جميع  
الظروف المتعلقة بتاريخ حزان اسوان وبنائه « اليمس » يناير سنة ١٩٠٨ وقد نشأ من  
تلية خزان اسوان ان عمرت ابناء حرة اس الوجود بها كلها القديمة الشهيرة وان من الصعب  
أن قول حتى يصحى بما هو جميل وتاريخي من أجل ما هو مفيد ولكن متى علمنا آية صحبه  
تبعث في هذه البلاد كلها وكر السويسريون في مد خط حديدى على جبل صعب المرتقى فاما  
بتماكبنا المحب لانه لم يطر في هذه البلاد احتجاج فعال على هذه الاستباحة الجسيمة لحرمه الآثار  
(٢) فالايبيسيان عازب مثلاً يقول في افتتاحية عددها الذي صدر في ٢٩ ديسمبر سنة  
١٩٠٩ « هما تكن مراعاة مهندسى الرى و حرقهم الخاصة فهم ليسوا من زراعيين وذلك لانهم  
ينفذون أعمالهم دون أن يحسوا للتأثير الزراعي الحساب اللائق بها ونحن ذاكرين على سبيل  
التمثيل أمرا واحدا كثرت الشكاوى المطلقة به . كثيراً ما يامر موظفو الرى لحلمهم الزراعة  
تطهير الترع والمصارف في اللحظة التي يكون فيها اقبال الترع والمصارف — وذلك ضرورى  
لشؤون التطهير — لا بد مؤراً . المحصول اثر سيئا جدا . فقد يقفل مهندس الرى بكل  
سداحة ترعة في مارس ومصرق في بوية فلا يكون من وراء ذلك سوى الحسارة الفادحة للأرض  
الحاورة لهذا المصروف أو تلك الترع . « وفي وسما ان نتخيل تلك الحال التي لم تملك معها صعيمة  
مصلحة للانجليز « كالايبيسيان غازيت » أن ترفع عقيرتها بمثل هذه الشكاوى

حتى ان مصر التي كانت من اهرء العالم في الازمنة القديمة قد اصبحت تعتمد في موادها الغذائية على الاقطار الاجنبية . ففي الفترة التي اشرنا اليها منذ هنيهة ازدادت قيمة الوارد من الماشية واللحم والسمك والزبد والجن ونحوها من ٣١٤ر٠٠٠ جنيه الى ١٦٦٣ر٠٠٠ جنيه كما ازدادت قيمة الوارد من الحبوب والخضر والاغذية النشوية من ٥١٠ر٠٠٠ جنيه الى ٣٧٨٥ر٠٠٠ جنيه وازداد الوارد من القمح ودقيق القمح والذرة من ٥٠ر٨٦٤ طن سنة ١٨٩٩ الى ٢٠٩٥٩٧ طن سنة ١٩٠٨ (١) فهذا يفيد ان نمو مصر الزراعى الذى ساعد عليه اتساع نطاق الري واقتضته الضرائب العالية قد اصبغ عبارة عن تعاظم زراعة القطن . وما شبه مصر في تعديتها بالري لتستحيل كلها قطناً بأوز استراسبرج الذى يلف ويسمن ليستحيل كله كبدا . نعم ان خزانة المالية ومعامل لا نكشير قد استفادت من ذلك فوائد جلييلة . اما ان الفلاح المصرى الذى يؤدى نظير مواد الغذائية اثمانا هي « اعظم منها ... باوربا » (٢) قد استفاد من زيادة القطن كما استفادت المالية ولا نكشير فذلك مالا يقال به على الاطلاق .

والامر الثانى هو ان اعتماد اهل البلاد ومالياتها على محصول واحد

(١) « تجارة مصر الاجنبية » سنة ١٨٨٤ - ١٩٠٣ - الجدول الثانى . تقرير عن التجارة الخاصة والعامه فى منطقة اسكندرية القصرية سنة ١٩٠٨ رقم ٣٢٤ من السلسلة السنوية ص ٧ و ١٣

(٢) التقرير رقم ٣٢٤ السلسلة السنوية ص ٨



شر اعترف اللورد كرومر نفسه في اواخر عهده بأنه مخيف جدا (١) فما هي الا ان يمجز المحصول لانخفاض في النيل اوازمة تعثر سوق القطن الدولية او حملة منكرة من حملات دودة القطن حتى تقع البلاد في البؤس والشقاء . وقد حدث سنة ١٩٠٤ ان اتلفت الدودة من محصول القطن ما قيمته مليونان من الجنيهات وافتقر لذلك عدد كبير من صغار الفلاحين وهلكوا هم واسرهم جوعا (٢) وانتابت الفلاحين مثل هذه النائية في عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩ (٣) فقد قيل انهم خسروا في العامين المذكورين ٨ مليون جنيه (٤) والى هذا كله قد اصبح من المسلم به ان محصول الفدان الواحد من القطن يتناقص شيئا فشيئا بشكل هو غاية في الاخافة والافزاع وان زراعة القطن برمتها مهددة بالتلاشي في زمن غير بعيد (٥) . فمحصول الفدان من اراضي الدومين قد نقص فيما بين عامي ١٨٨٥ و ١٩٠٩ من ٢١ ره قنطار الى ٢٤ ره قنطار اي بنسبة ٥ في المائة وتحليل الارقام يرينا ان هذا النقص مطرد مستمر (٦) . وقد اخذت عدة لجان رسمية وشبه

- 
- (١) مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ٢١  
 (٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ٢١  
 (٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢٠ « ١٩١٠ » ص ١٨ وقد بلغ ما نقص من المحصول سنة ١٩٠٨ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليبرا  
 (٤) هذا رأى أعضاء الوفد المصرى الذين قابلوا السيد ادوارد غراى في سنة ١٩٠٨  
 انظر تقريرهم الاسكندرية سنة ١٩٠٩ ص ٣٣  
 (٥) انظر مثلا ما لاحظته السير الدون غورست في مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢٠  
 (٦) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٢

رسمية تفحص الموضوع<sup>(١)</sup>. ولكن مما لاشك فيه ان من الاسباب الرئيسية في انحطاط تربة وادى النيل التي ما برحت حتى وقتنا هذا مضرب المثل في الخصب انما هو ارتفاع<sup>(٢)</sup> مستوى الماء الباطن لا عتساف القوم في مد نطاق الري دون ان يأتوا بما يقابل ذلك من طرق الصرف. فلا ارتفاع مناسب ترع الاحتباس الماء خلف القناطر العديدة العالية علوا لم يفكر في عواقبه اخذ الماء يتخلل التربة الظاهرة ويغمر التربة الباطنة ويخنق جذور البنات ويمنع النبات من النمو الضروري له. وقد تنبأ بهذا المصير - بعض التنبؤ على الاقل - بعض المهندسين انفسهم امثال السير كولن سكوت مونكريف والسير وليام ويلكوكس<sup>(٣)</sup>. ولكن ولالة الامور كانوا اشدا فتانا بالرى وثاقلا في السماح باى مبلغ اضافى من ان ينموا بطرق الصرف اية عناية فكان من وراء ذلك ما هو حاصل الآن. وقد دعت الحال في بعض الجهات الى استخدام السجاد في مقاومة انحطاط الارض المستمر فعاد ذلك بنتائج مرضية ولكن من الواضح انه لا يمكن بهذه الطريقة ان تستأصل جرثومة الداء اضاف الى ذلك ان الاسمدة الكيماوية رغم كونها مغفاة من الرسوم الكمركية

(١) وقد نظرت في الامر لجنة من الجمعية الزراعية الحديوية في عام ١٩٠٨ - ١٩٠٩ وفي الوقت الحاضر قد المت الحكومة لهذا الغرض لجنتين أحدهما مكونة من نواب بهمم محصول القطن والاخرى من خبراء علميين.

(٢) انظر المحاضرة المحيية التي القاها المستر و. لورنس بولز في جمعية القاهرة العلمية بمستشفى قصر العيني في نوفمبر من السنة الماضية ونقلتها بنصها « الايجبشيان غاؤيت » في اعداد ٢ ديسمبر والايا. التي تلت سنة ١٩٠٩ انظر مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٨

(٣) « محاضرة المستر بولز في » الايجبشيان غاؤيت » ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩

حجة النفقات بالنسبة للفلاح . فقد يكلفه سماد القطن الواحد من ٢٠ شلنا الى ٢٥ شلنا ثم ان السماد الطبيعي نادر لان غلاء العلف يجعل اطعام الحيوانات امرا متعذرا (١)

فمن هذا نرى ان اتساع زراعة القطن الذى عاد بالرياح الوفير على خزانة الحكومة لم يقيم اى دليل على انه من اسباب سعادة الشعب المصرى . والى ذلك ينبغى ان نذكر ان الزراعة الاخرى الوحيدة ، التى هى زراعة الدخان قد قضى عليها عمدا كما رأينا من اجل الإيرادات السكرية في حين ان البقية الباقية من زراعة القصب التى كان لها شأن فيما مضى قد اصبحت بعيدة جدا عن متناول الفلاح الصغير (٢) وان كانت تعهدت ووسع نطاقها

ومما يزيد الموقف شناعة وقبحا ان البريطانيين في الثمانى والعشرين سنة التى حكموا فيها مصر لم يحققوا فى إيجاد ولو صناعة واحدة فحسب بل قتلوا بالفعل كل مامن شأنه ان يعود ببعض التقدم الصناعى . لقد علم القاريء ان الزراعة باكملها كانت قد توطدت دعائمها ونمت نموا عظيما قبل ان يظا الانجليز ارض مصر حاكمين وان القطن وقصب السكر والقمح والدخان قد زرعت بنجاح عظيم في عهد النظام الوطنى وان كل ما عااد به نظام اللورد كرومر فى باب الزراعة هو ان وسع نطاق احدى

«١» مصر رقم ١ «١٩٠٩» ص ٢١ و ٢٢

«٢» فيين عامى ١٨٩٠ و ١٩٠٨ ولا نذهب قبل ذلك هبط صادر السكر من ٢٦٨ مليون كيلو قيمتها ٤٢٥ ٣٣٨ جنيه الى ٣٩ مليون كيلو قيمتها ١٠٦ ٥٠ جنيه

الزراعات المذكورة وقضى على أخرى وخط من شأن البقية الباقية حتى أصبحت لا تذكر . اما في باب الصناعة فعمل اللورد كرومر كان مجرد هدم وتخريب . نعم ان مملكة محتاجة الى الفحم تلقى بطبيعة الحال بعض المشقة في تنمية صناعاتها فاذا ما فرض على الفحم رسم كركي قدره ٨ في المائة من قيمته كما كانت الحال في مصر حتى سنة ١٩٠٤ (٣) فان المشقة تكون اعظم (١)

ولكن على الرغم من هذه الاحوال التي لا تلائم الصناعة قد قامت في مصر صناعة غزل القطن زمنا ما وبشرت بمستقبل حسن لقرب المادة الخام وانخفاض اجور العمال . الا ان اللورد كرومر مراعاة لخواطرها لوردات القطن في لا نكشير قد فرض رسما قدره ٨ في المائة على جميع المصنوعات القطنية المصرية وبذلك اندثرت صناعة غزل القطن المصرية . هذا كل ما اتاه الحكم البريطاني في دائرة الصناعة . وقد يعتذرون عن هذه الفعلة الشنعاء بأنه لما كان الوارد من المصنوعات القطنية تؤدي عنه ضريبة ايراد في شكل رسم كركي قدره ٨ في المائة فان المصنوعات القطنية الوطنية اذا لم يؤد عنها رسم داخلي يعادل الرسم الكركي المذكور تكون محمية حماية شديدة وذلك بعكس ما تقتضيه مبادئ التجارة الحرة التي يؤمن بها اللورد كرومر هذا هو نفس التفسير الاساسي للتجارة الحرة المعمول به في بلاد الهند . غير

---

(١) ولا يزال الرسم الكركي على الفحم يبلغ ٤ في المائة

ان المعروف عن هذا المبدأ المالى انه ليس لك ان ترفع ائتمان البضائع  
 للمستهلك بان تمنع بالرسوم الكمركية استيراد نظائرها الاجنبية .  
 فاللورد كرومر اذن قد حرف ذلك وفسره بانه يتعين عليك ان تقتل  
 صناعتك حتى لاتمد المستهلك بمصنوعات ارخص من المصنوعات الواردة .  
 لقدفات اللورد كرومر ان يعم تطبيق هذا التأويل على كل شيء  
 فيفرض رسما على نفس القطن الخام كما فرض على الدخان من قبل .  
 ليس من الضروري ان تذهب في الموضوع الى ابعد من هذا  
 الحد فما قلناه كاف لان يوضح للقارىء ان نمو مصر الاقتصادي في ظل  
 الانجليز امر ظاهر البطلان وان نتائج اعمالهم في هذا الباب سلبية محضة  
 اللهم الا ما يتعلق منها بالشؤون المالية . فللحال ونعنى بالمال مصالح حملة  
 السندات وسوق السندات قد ضعى بسعادة مصر الاقتصادية الحاضرة  
 والمستقبلة . ووضع اساس خراب البلاد الذى ليس منه محيص .  
 ولكن مادام تمت مطعم في توسيع نطاق الارض الزراعية بمد طرق  
 الري وما دامت التربة لم تستنفد بعد قوتها كلها وما دام المعروض من  
 القطن في العالم قليلا محدودا فسيبقى بريق النجاح الاقتصادي ساطعا  
 على وجه مصر وسيبقى الجمهور المخدوع بارقام الميزانية والصادرات  
 المتزايدة على اعتقاده الساذج بأن مصر ترتقى بسرعة عجيبة غير ان  
 الساعة التى ينتهى فيها امد ذلك كله ويقضى فيها على زراعة القطن

لاديب آتية . ولئن لم يشرع منذ الآن في تدارك اغلاط الماضي  
والتكفير عن سيئاته فليعودن وادى النيل المشهور في التاريخ مرة  
اخرى صحراء جرداء واذن يرى الانجليز انفسهم ان لا فائدة من  
استبقاء مصر تحت حكمهم فيجلوا عنها تاركين وراءهم خرابا يظل ابد  
الدهر شاهدا على عهدهم الذى بذرت فيه بذور الاضمحلال وتمهدت  
بكل دقة وعناية .



## الفصل العشرون.

### الآثار الادبية للإدارة البريطانية

بقى علينا في هذا الموجز التاريخي ان نلقى نظرة على تقدم مصر في عهد الاحتلال البريطاني من ناحية غير النواحي التي تكلمنا عليها من ناحيتين الادبية والسياسية . ولما كان هذا الموضوع واسعا جدا لا يمكن ان يوفي حقه من البحث في فصل موجز فسنكتفي بالنظر في نقطتين او ثلاث من اهم نقطه .

وما يسر علينا عملنا هذا تيسيرا يذكر ان البريطانيين انفسهم قلما يدعون انهم ادخلوا على حياة الشعب المصري تحسينا ادبيا يستحق الذكر فبينما تراهم يفصلون القول في النجاح المادي لادارتهم الطويلة اذا بك تراهم لا يحاولون ان يظهر او بمظهر المصلحين الاخلاقيين غير محاولة يسيرة جدا . وفي حين تجدهم يطنبون في وصف النظم العالمية التي ادخلوها على ادارة البلاد وقضاها وتعليمها اذا بك تجدهم يسكون عن ان يذكروا بالدقة مبلغ تأثير هذه النظم في عقول المصريين وعاداتهم لاجرم انهم محسون كل الاحساس بعدم وجود اثر ما . ولقد تراهم وهم حياري في تعاليل ذلك تعاليل ينفى عنهم معرفة الفشل يلقون التبعة على ما يتقوله المتقولون على جوهر الدين الاسلامي وطبيعته ثم على الجمود

السكان في نفوس الشرقيين . ( ١ ) وهذا فذهب سهل جدا في تحليل  
ظاهرة تلحق العار بالدول المسؤولة عن حكومة البلاد . ولكن من  
سوء حظ الانجليز ان الشرق والاسلام قد اظهر حديثنا من دلائل  
الرمز الادبي . ماهدم هذه العقيدة وغادرها اثرا بعد عين .

لعل احسن مقياس « للتقدم » الادبي الذي بلغته مصر في الثمان  
والعشرين سنة التي حكمها البريطانيون هو ان الجرائم ازدادت ازدياد  
مطردا لاول لحظة جاء فيها اللورد كرومر الى مصر . لقد استطاع  
المستر كيف منذ ثلاثين سنة ان يقول في مجلس العموم غير خائف  
معارضة انه في وسع اية سيدة من السيدات ان تجوب مصر دون  
حراسة ودون ان يتعرض لها مصرى اذنى تعرض ( ٢ ) . اما في سنة  
١٩٠٦ اى في اخر سنتي حكم اللورد كرومر فقد وقعت ٣٢٠١ جريمة  
منها ٤٧١ جريمة قتل و ٣٩٢ جريمة شروع في قتل ، ٤٩٧ سرقة باكراه

( ١ ) ان الصليب ال ٣٥ ، ٣٦ من المجلد الثامن من كتاب « مصر الحديثة » اللذين يصف  
اسما اللورد كرومر عقل المصريين وادبهم وديانتهم لا — طبع اسان صادق التعليم والتهدد  
ان يقرأهما دون صبر وانعشار . ولقد صاب المسير بيرولى في كناه الحديث ( وفاة فنى )  
عندما نقل الاحاديث اللاحقة عن بعض كتب الحدث وهي كتب شرعية مقدسة عن المسلمين  
( اطلب العلم فربيه على كل مسلم . طلب العلم اتصل عند الله من الصلاة والصيا والحق  
ولحماد .. اطلبوا العلم ولو باليمين . من سئل عن علم فكتمه الله له النار . فصل  
العالم على العابد كقصير ليلة المدر على سائر الكواكب . ان نسل العالم الذى لا يعلم العرائس  
والقرآن كمثل البردس الذى ك رأس له )

( ٢ ) بلادها اعظم امن على الامم والامم الومها حرية الاديان مطابقة كل الاطلاق .  
بلادها استطاع السيدات الاوريات ان يحسن بل يحسن بالفعل ما بين الاسكندرية والشلال الثاني  
امانت كل الامن لا بحرسين غير الالهين — ولست شمرى كم مائة مسيحية يصدق مليها هذا  
القول ؟ ( المناقشات البرلمانية لهانسارد المجلد ٢٣١ ١٨٧٦ ص ٦٣٦ )



٥٢١٠ جريمة احراق متعمد ووقعت كذلك ٦٣٨٥٣ جنحة منها ١٦٥٧٩ قضية سرقة (١) فلا عجب اذا سلم اللورد كرومر نفسه « بان هذا الازدياد في الجرائم ... اشد ما في موقف مصر كله من وجوه الافلاق » (٢). وقد تكلم بعد ذلك عن هذه الزيادة فوصفها بانها ظاهرة « حديثة » وهو مجرد تقرير ، ففي سنة ١٨٨٨ ليس بعد انهي وكيله المستر بورتال الى اللورد سالسبري ان الجرائم ما برجت « اميل الى الزيادة منها الى النقصان » (٣) وفي سنة ١٨٨٤ وجه اللورد كرومر نفسه الى حكومة اصنبارة تقارير تسلمها من اعوانه وقد لفت فيها النظر الى الزيادة العظيمة في الجرائم (٤) وبلغ منه في سنة ١٨٨٥ ان انشأ لمحاربة الجرائم لجان الاشقياء وهي في الحقيقة محاكم عسكرية ظلت خمس سنين سلم اللورد كرومر في نهايتها بان البلاد لاتزال بعيدة عن ان تكون « هدأت » (٥) وقد اطردت زيادة الجرائم طول عهد الاحتلال البريطاني اطراد سير الساعة . وهي الآن ابرز وجوه الحياة المصرية .

ولقد حار اللورد كرومر في تعليل هذه الحال حيرة شديدة فنجدته في سنة ١٨٨٤ وهو يلعب النظر الى تلك الظاهرة في التقارير

(١) مصر رقم ١ (١٩٠٧) ص ٨٥ — ٨٦

(٢) المصدر نفسه ص ٨٥

(٣) مصر رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٨٣

(٤) مصر رقم ١ (١٨٨٥)

(٥) كتاب الامارد كرومر السامف المذكور المجلد الثاني ص ٢٨٩

اللائقة الذكر يعزوها الى « الغاء » الكرباج وقد كتب بعض وكلائه يقول « لقد كان الالغاء التام للكرباج مشجعاً على السطو المقرون بالقتل احيانا » وكتب اخر « لقد اعتقت الغاء الكرباج زيادة جسيمة في الجرائم » وكتب ثالث « لقد كان للالغاء العاجل للكرباج اثر سىء في سكان البلاد » . (١) والآن وقد عرفت من لسان اللورد كرومر نفسه ان ذلك الاصلاح الكبير قد ظل زمنا طويلا معلقا غير نافذ اى ان لجان الاشقياء كانت تستعمل الكرباج من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٩٠ كما تشاء فتارة تستعمله اداة عقاب وتارة اخرى تستعمله اداة تقرير - نقول الآن وقد عرفنا ذلك فانا لا نقبل هذا التعليل ونعده من لغو الكلام . بيد انه ليس من شك في ان هذا التعليل قد نجح زمنا فيما اريد منه من تخدير اعصاب الجمهور بحجة ان زيادة الجرائم ليست الا ثمنا معجلا لاصلاح كبير هو الغاء الكرباج . ولكن درجت الايام وطال العهد باطراح الكرباج والجرائم ليست باقية فحسب بل آخذة في التعاضد والازدياد ثم توصل اللورد كرومر فجأة الى تعليل جديد لازدياد الجرائم تعليل هو خلق بأن يبعث في الانسان الدهشة والارتياح فقد كتب يقول « لقد اعتدنا ان نقرن ازدياد الجرائم في اوربا بازدياد الفقر اعتيادا انا مضطر معه الى الاعتراف بانى في السنوات القلائل الاخيرة قد ارتكبت بعض الشيء

(١) مصر دم ! « ١٨٨٥ » ص ٣٧ ٣٨٦

عند ما اردت تحليل هذا الشذوذ البين الا وهو اقتران ازدياد محسوس في الجرائم بازدياد في الرخاء العام مطرد وعجيب جدا . ان الذين القوا درس احصائيات الجرائم في اوربا وحدها سيرون ما نراه من ان رجوع اطراد الجرائم الى اطراد الرخاء تناقض بين « ومع ذلك فهو يصرح بان الحال هي ما نراه فيقول « ان كثيرين ممن كانوا الى عهد قريب مملقين اصبحوا وقد اثروا اثراء وسطا . فلما ذاقوا الذلة النفي رغبوا في الاستكثار منها ، وفي رغبتهم هذه اصبحوا اكثر تعرضا لان يصطدموا بالآخرين يسعون سعيهم » هذا مذهب اجتماعي غاية في الغرابة . وقد ايدته المستر ماشل الذي كان اذ ذلك . مستشار الداخلية فقد كتب مذكرة في هذا الموضوع خاصة صرح فيها بان « الرخاء العجيب الذي ادركه الفلاحون قد ادهف شهواتهم ومد عيونهم الى السكسب فكان من وراء ذلك التحاسد والتحاقد والتباغض . ويمكن أن نرجع جل ما يقع في مصر في زمننا هذا من الجرائم الى هذه الامور رأسا » (١) لم يكن في هذه النظرية الماهرة من عيب سوى انها بعثت الناس على ان يظنوا الخطأ باحدى المقدمات التي تقوم عليها فان قرن الرخاء بالاجرام كان من غير شك تناقضا بينا والعقل المعادي الذي لا يعرف السفسطة اميل الى اطراحها واعتقاد الدعوى الارجح وهي ان الرخاء الذي يزعمونه كاذب غير صحيح . ولا ندرى

افطن اللورد كرومر الى الخطر الذى تتضمنه عقيدته المذكورة أم لفته غيره اليه .. ومهما يكن من شيء فانه بعد ان ظل ينشر هذه العقيدة سنتين شعر بانه لابد من اطراحها والبحث عن نظرية اخرى . وقد جاء هذه المرة بنظرية اسر لخاطره وخاطر جمهوره . فقد كتب فى تقريره الاخير يقول « كثيرا ما يكون ازدياد الفقر سببا فى ازدياد الجرائم . وان من له اقل الملم باحوال البلاد لا يرى ازدياد الجرائم الحديث (?) فى مصر راجعا الى الفقر ... ولكن ( سبب ازدياد الجرائم ) فيما اظن الى ان القانون لا يمت فى نفوس الاشراى الرهبة الكافية » (١) هذا اقصى ما يمكن ان يذهب اليه عقل اللورد كرومر فلين القانون سبب ازدياد الجرائم - لذلك زد القانون شدة وارجع اذا اقتضت الحال المحاكم العسكرية تحتف الجرائم !!

ليس من الضروري بعد الذى رآه اللورد كرومر بتجاربه ان نفند هذا التعليل البولىسى لازدياد الجرائم . ان ظاهرة ازدياد الجرائم فى مصر لترجع الى امور ابعء من اساليب تطبيق القانون - ترجع الى الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى سببه الحكم البريطانى فى الخمس والعشرين سنة التى قضاها فى مصر . لقد قضى دفعة واحدة على سلطة الوطنيين كلها واحل محلها سلطة اجانب لاعلم لهم بعادات المصريين ولعنهم ، اجانب لا يعرفون سوى اصدار الاوامر المشددة والعقوبات

الصارمة اذا ما اخل بهذه الاوامر . وان عهد الارهاب الذى ابتدأ سنة ١٨٨٥ كان وحده كافيا لايجاد فوضى قد لا يخفف وطأتها سنوات اصلاح عظيم ومع ذلك فبدلا من ان يعتمد الاحتلال الى اصلاح ذاته فانه مضى يعنى بالمالية دون غيرها وترك اصلاح الاجتماعى والادبى



اللورد دورى

وزير خارجية إنجلترا

لنظام البوليسى الذى الف حديثا وهو نظام يقضى بان يكون بين الاهلين والادارة التى الفوها من قديم - ادارة المديرين والعمد والمشايخ

موظفو بوليس انجليز لم تبرح اذهاهم بعد تقاليد البوليس السرى الانجليزى والبوليس الارلندى فكانت نتيجة ذلك ما هو واقع الان وان من العبث ان نرجو زوال هذه النتائج مع اطراد استعمال الطرق التى كانت سببا فيها (١)

ان الفشل فى تهذبة البلاد لشديد الصلة بالفشل فى تعليمها . والحق ان اهمال التعليم لمن اظهر وجوه حكم اللورد كرومر ومن مميزات ادارته كلها . لقد استفاد الانجليز كثيرا عند ما احتلوا البلاد مما زعموه من عدم استعداد المصريين للحكم الذاتى ووعد اللورد دوفرين باخلاص فى تقريره المشهور بأن ترقية التعليم ستكون من اهم ما يحرص عليه الحكام الجدد حتى لا تكون صيحة « مصر للمصريين » صيحة جوفاء (٢) . ولكن ما اعظم الخلف بين القول والعمل فى كل معاملة الانجليز للمصريين ، وانه لا عظم فى دائرة التعليم منه فى اية دائرة اخرى لقد وصفنا فى الفصل الذى عقدناه لاعمال اسماعيل باشا عناية هذا

(١) وقد سن فى بولية سنة ١٩٠٩ قانون ارهابى لمحاربة الجرائم ( انظر الفصل الاخير من هذا الكتاب ) ولا يفوتنا ان نذكر ان رأينا الذى ذكرناه فى المتن فى الاسباب الحقيقية للجرائم فى مصر يوافقنا عليه كل الموافقة المسترحيمس كرى مدير المعارف بالسودان من حيث تطبقه على السودان . فقد كتب مكاتب فى ( التيمس ) الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مشيرا الى التقسيم الاثروبولوجى للسودان الذى عمله حديثا الدكتور ( د . ج . هجرث ) « لقد اعترف المستر كرى ان كل محاولة لترقية السودانيين ينبغي ان تكون صادرة عن معرفة تامة بالاحوال المحلية والنظم الاجتماعية والتشريع الوطنى وافكاره اصغر السكان المختلفة ومثلها العليا . ان تصور الاهلين لعلاقة الفرد باخيه وسلطة رئيس الحكومة المحلية تختلف اختلافا شديدا عن تصور الاوربيين . وقد يكون غرابا للدلا ان تقاها بل نظامها الاجتماعى او ان يضعف الاراء الثورية الموجودة او ان تشر راى نورية جديدة » .

(٢) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٦

الوالى العظيمة بمسألة التعليم ورأينا انه حتى عند ما ارهقه الدائنون كان يستطيع ان ينفق على التعليم سنويا ٨٧ر٠٠٠ جنيه ٢٣ر٠٠٠ جنيه منها من خاصة ماله . والآن نقول انه بعد مضى خمس وعشرين سنة على عهد اسماعيل اى فى سنة ١٨٨٨ كانت ميزانية التعليم تبلغ ٧٠ر٠٠٠ جنيه فقط ! (١) والبحث عن هذا التفريط فى واجب هو من الزم واجبات الادارات المتحضرة لا يتطلب بناء ، فاللورد كرومر يقول « ان الحاجة الى المال كانت اول عقبة فى طريق الترقى السريع » (٢) او فى طريق كل رقى كما ينبغي ان يقال . ان الاوربيين بمجرد ما اخذوا بزمام الحركة الادارية فى مصر قد ضحوا بكل شىء من اجل حملة السندات وقد مضى السادة البريطانيون على سنتهم هذه ، ففي سنة ١٨٧٧ والسنة التى تلتها خفضت نفقة التعليم الى ٢٩ر٠٠٠ جنيه وفى عهد المراقبة الثنائية بلغت ٧٠ر٠٠٠ جنيه فقط (٣) وقد بقيت كذلك دون تغيير مدة العقد الثانى كانه ثم ابتدأت تزداد بعد سنة ١٨٩٠ وبلغت سنة ١٩٠٦ بعد الحاح الرأى العام المصرى والبريطانى ٣٦٢ر٠٠٠ جنيه (٤) وهو مبلغ لا يستهان به اذا قورن بالـ ٨٧ر٠٠٠ جنيه التى ينفقها اسماعيل باشا على التعليم ولكن ينبغي الا ننسى انه قد درج على عهد اسماعيل باشا اكثر من ثلاثين

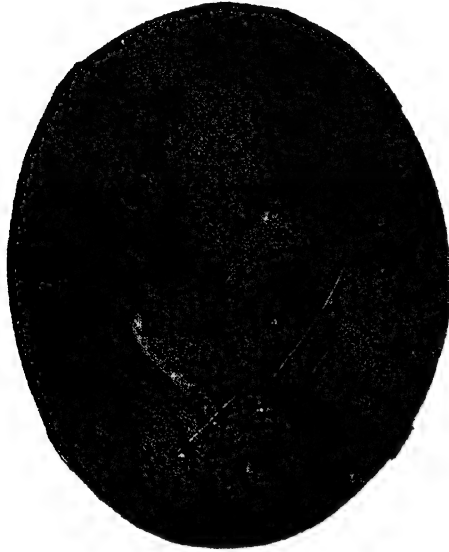
(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٩

(٢) اللورد كرومر كتابه السابق الذكر المجلد الثانى ص ٥٢٨

(٣) اللورد كرومر المصدر نفسه ٥٢٧

(٤) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٣٤

سنة تضاعف فيها السكان اوزادوا على الضعف وزاد الايراد نحو ٥٠ في  
المائة واصبح للحكومة في سنة ١٩٠٦ بدل الديون الفادحة احتياطي  
يقرب مجموعه من ١٦ مليون جنيه . وبمدفأى تقدم نالته ميزانية  
التعليم الانجليزية في هذه الثلاثين السنة ؟ ان مبلغ ٣٦٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه



لورد سالسبرى

رئيس الوزارة البريطانية

لايكاد يبلغ في الحقيقة ٣ في المائة من مصروفات سنة ١٩٠٦ في حين ان  
انجلترا تنفق على التعليم اكثر من ٧ في المائة من ميزانيتها عدا الضرائب  
المحلية الخاصة بالتعليم . ثم انه في الخمس والعشرين السنة الاولى من سني  
الاحتلال قد بلغ مجموع الايرادات التي حصلتها الحكومة المصرية ٢٥٨



مليون جنيه انفق منها على التعليم ٢٠٠٠ ٢٠٨٠ جنيه فقط اى نحو ١ فى المائة (١) وفى سنة ١٩٠٦ لم تزد ميزانية التعليم على ٥٠٠٠٠٠ جنيه انفقت على ٥٠ مدرسة وكلية اميرية بها ٨٤٩ مدرسا واكثر من ١١٠٠ تلميذ ثم على ١٤٤ كتابا اميريا بها ٤١٢ مدرسا و ١٣٣٦٥ تلميذ وأخذ منها علاوة على نفقات هذه المدارس والكليات والكتاتيب معونات (٣٥٨٢) كتابا بها ٦٣٥٨ مدرسا و ٦٥١٥٤٢ تلميذا (٢). ووجود الصنف الاخير من المدارس الذي يأخذ من الحكومة مجرد معونات دليل على أن ميزانية التعليم العام ليست فيها الكفاية. وعلى فرض ان هذه المدارس كلها تنفق عليها من اموال الحكومة فان مجموع الاطفال الذين يتلقون التعليم الابتدائى لا يزيد عن ١٦٥٠٠٠ طفل فى امة يزيد عدد سكانها على ١٢ مليون نسمة لقد كتب القنصل البريطانى بالاسكندرية سنة ١٨٨٣ دند ما وصف ما يبذله والى مصر فى التعليم من المجهودات فقال : لا يزال التعليم فى مصر متأخرا قاصرا ، فعدد تلاميذ المدارس الابتدائية ٩٠٠٠٠ تلميذ اى ١٧ فى المائة من سكان القطر الذين يبلغون ٢٥٠٠٠٠٠ نسمة وهى نسبة اقل من النسبة فى اى مملكة اوربية عدا روسيا (٣) فماذا تقول عن التعليم وعن مجهودات حكام مصر الحاضرين اذا كان عدد تلاميذ

(١) انظر خطبة علي بك فهمى كامل اخى المرحوم مصطفى باشا كامل رئيس الحزب الوطنى بالاسكندرية فى ١٤ يوله سنة ١٩٠٨

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٤٠ وما يليها

(٣) التقاريرات القنصلية ١٠٠٩ « ١٨٧٤ » ص ٧٢٩

المدارس الابتدائية عبارة عن ١٦ في الالف وذلك بعد مضي ثلاثين سنة شهدت تقدما ماليا رائعا وفي زمن تحسنت فيه حال التعليم في سائر البلدان الاخرى تحسنا باهرا عجيبا (١) والحق ان سكان مصر الذين يزيدون عن ١١ مليون نسمة ليس فيهم



عراي باشا في مسجده

يستطيع القراءة والكتابة غير ٦٠٠.٠٠٠ نسمة يزيدون قليلا . اي ان الذين يستطيعون القراءة والكتابة في كل الف نسمة (٢) عدا الاجانب عبارة عن ٥٥ ذكرا و ٣ اناث وهى نسبة لايسوغها اي برهان ولا اية حجة ولا سيما اذا لاحظنا القناطر المقتطعة من الذهب التي كانت

«١» قال اللورد كرومر في عرض خطة له إلقاها ببادى الثمانين في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ « ان جمهور المصريين لا يزال غارقا في بحار الجهل المطبق وستظل الحال كذلك حتى ينشأ جيل جديد » يالها من شهادة جميلة تثبت مزايا الاحتلال البريطاني  
«٢» مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٨

تصب صبا على السودان والسكك الحديدية والجسور واشباهها من الامور التي « تعود بالرجح » . انه في عهد النظام القديم ( الممجي ) لم يكن يخلو مركز من مدرسة ابتدائية ، ولا عاصمة مديرية من مدرسة ثانوية وكان الى هذه المدارس الابتدائية والثانوية ست مدارس عالية فضلا عن اربع مدارس حربية فانحط اكثر المدارس الابتدائية الى مستوى الكتاتيب واغلقت المدارس الثانوية غير ثلاث ولم تنشأ مدرسة عالية واحدة حتى زمننا هذا (١)

نقرأ في اخر تقرير كتبه السير الدون غورست ما يأتي (٢) « ان الاحداث الذين يحضرون ( بالمدارس الابتدائية ) بلغون ٧٩٤١ حدثا بنقص ٢٨٣ حدثا عن السنة الماضية ... وقد رفض ٨ طالبا بالقاهرة لعدم وجود محال لهم » « ان عدد الطلبة ( بالمدارس الثانوية ) ينمو بسرعة عظيمة ... وقد اصبح من المستحيل ان تزداد الفصول بنسبة هذه السرعة . وقد زاد اتساع بعض الفصول عن الحد المعقول ولاقلال هذه المتاعب قد حدد عدد المستجدين » « ان مدرسة المعلمين الناصرية قاصرة على الشيوخ وبها تسعة فصول يشغلها ٢٧٥ طالب مقابل عشرة فصول كانت في سنة ١٩٠٨ يشغلها ٣٠٣ طالب . وقد نقص طلبة المدرسة حتى لا يتخرج من المدرسين غير المدد المطلوب » فحيما التفتنا وجدنا

---

(١) « حلة محمد فريد بك » مجموعة اوراق تليت باريس وجهات اخرى « ١٩١٠ » ص ١٦ - ١٧

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٤٢ وما يليها

النقص والتحديد لمجرد عدم وجود الحال كل ذلك وسط سوق قائمة من المباني والاعمال الهندسية .

على ان التفتت بالتعليم ليس قاصرا على كمية المدارس وعددها فحسب فقد اقلبت المدارس محض معامل تخرج موظفي الحكومة واصبحت الى حد بعيد اداة « نجليزة » المصريين ثم انه ليس في البلاد



طلبة باشا في سجنه

باسرها غير مت مدارس عالية اشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة ومع ذلك فبرنامجها في الحقيقة برنامج المدارس الثانوية اي فيه الكفاية لمجرد اخراج من يشغلون الوظائف الثانوية والسبب في ذلك ان المرتبات الضئيلة التي ينقدها اهل الوظائف الصغرى تحول دون استخدام الاوربيين في هذه الوظائف ولذلك اصبح من الضروري بقاء المدارس

العالية القديمة حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من  
إبناء البلاد .

قد لبثت فكرة انشاء جامعة مصرية زمنا طويلا وهى موضع  
السخرية والاستخفاف فلما روج الوطنيون الفكرة وشرعوا يجمعون  
المال لينشئوا به جامعة على حسابهم صرح اللورد كرومر مع اظهار  
شئ من العطف الثاقف على المشروع بان لا بد من الانتظار قليلا حتى  
يتحقق المشروع وكانت نصيحته لاصحاب الحركة ان يبدأوا بدراسة  
تاريخ الجامعات فى الافطار الاخرى وانه يحذر بهم ان يجتهدوا فى تعليم  
المصريين عامة تعليما يؤدي بهم الى ادراك الاغراض الحقة التى جعلوها  
نصب عيونهم . (١) . على ان الحركة كانت اقوى حتى من اللورد  
كرومر وما هو الا عام حتى رأى خلفه بحق انه ان كان ولا بد فلتكن  
الجامعة تحت سلطة الحكومة دون سلطة الوطنيين وعلى ذلك وافق  
على منح المال الضرورى للمشروع وافتتحت الجامعة من غير عناء كبير  
فى اواخر سنة ١٩٠٨ وعلى الرغم من وجود هذه الجامعة فان الشباب  
المصرى لا يزال يهرع الى الافطار الاجنبية (٢) خصوصا فرنسا  
وسويسرا شأنهم فى البضع والعشرين السنة الاخيرة لانه من المشكوك  
فيه ان تستمر الحكومة على اهتمامها الجدى بالجامعة وان تسيروا وفق

(١) مصر رقم ١ «١٩٠٧» ص ٩٥

(٢) يقدر عدد الشبان المصريين الذين يتلقون التعليم العالي بالخارج بما لا يقل عن ٦٠٠

شاب منهم ٣٠٠ بدرسون بفرنسا ( مجلة محمد بك فريد ص ٢١ )

امانى الامة ولان الطريقة التى انحطت بها مدرسة الحقوق الخديوية التى لبثت زمنا ما معهدا نفيسا يشرف عليه مشترعون فرنسيون بارعون الى مستوى مدرسة ثانوية معتادة لنذير سوء بما عساه ان يصيب الجامعة ايضا . وعلى ذكر مدرسة الحقوق نقول لقد اقبل المسيو لامبير الناظر السابق لهذه المدرسة من منصبه بنظرة ونظاظة واحل محله انجليزى كان قد حصل وقتئذ فقط على درجته العلمية . وفى حين ان الحكومة الفرنسية قد اسندت فى الحال الى المسيو لامبير منصب استاذ للقانون كان خاليا بجامعة ليون فان مدرسة الحقوق الخديوية قد عهد بها الى رجل لا يدري شيئا عن القانون المعمول به فى مصر (١) هذا ولنة التعليم المقررة فى هذه المدرسة وغيرها من المدارس العالية ليست العربية ولكن الانجليزية ثم الفرنسية الى حد ما وهم يحبون عن ذلك التفضيل بان اللغة العربية ليست لغة علمية وبانه لا يوجد بها كتب مدرسية وافية بالغرض وانه

---

(١) وقد نشر المسيو لامبير المصاحبة باكملها فى حردة الطان . ومع ذلك كانت الحادثة موضوع عدة أسئلة طرحت فى البرلمان . وكان من اشهر المرائم التى ارتكبها مسيو لامبير ان وقم على عريضة يطلب فيه اطلاق مسجوى دوشواى . أما المستر هل فقد حله اول الامر المستر دلوب من كنيست ليدرس الخارج كما دل فى المدرسة الخديوية ثم نصب فيما بعد استاذاً للقانون الرومانى . ولكن المستر هل لم يكن وقتئذ حصل على درجته العلمية وكان لا بد له من أن يستمر فى دراسته بمدرسة الحقوق الفرنسية . ثم جاء الامتحان فيما بعد بباريس ولكن بعد ان رسب فى محاولته الاولى . ولما كان الشىء بالشىء يذكر فما نقول على ان هذه التقلبات « للاستاذة » الانجليز مصر ليست فريدة فى بابها . فان رجلا يقال له المستر ينج حاصل على شهادة فى الاداب قد عهد اليه المتر دلوب بتدريس الكيمياء . ثم نقل بعد ذلك الى مصلحة المصاحبة . وسيد اخر حاصل على دبلوم فى العلوم قد درس ادب اللغة الانجليزية ثم نقل أخيرا الى نظارة المالية . هذه الامثلة وغيرها يجدها القارئ فى عدد « الطان » الصادر فى ١٧ بوليه سنة ١٩٠٧ مكرورة فيما يتعلق بمسألة المسيو لامبير .

من الصعب الحصول على اساتذة يعرفون اللغة العربية (١) . هذا الطعن او ما يتعلق منه على الاقل بطبيعة اللغة والكتب المدرسية سخيـف للغاية امام ذلك التاريخ المجيد تاريخ الحضارة والعلوم العربية في القرون الوسطى وبفضل دأب الوطنيين واصدقائهم في هذه البلاد يسمى الآن



البارون ده رنج

قنصل فرنسا العام في مصر

وأحد المتشيعين للحركة العربية

في اعادة جعل اللغة العربية في بعض المدارس لغة التعليم ولايفوتنا ان

---

(١) جواب السير ادوارد غراي عن سؤال سئل بالبرلمان في ١١ فبراير سنة ١٩٠٧ وكان السائل هو المستر روبرتسن الذي أشار الى ان دروس الاشياء والجغرافيا تعـلم في المدارس الابتدائية بالانجليزية وان التاريخ والجغرافيا والحساب والجبر والعلوم الطبيعية تعلم في المدارس الثانوية بالانجليزية والفرنسية فقط وان التعليم في المدارس والمدارس لفة العليا بالانجليزية وحدها

نذكر ان تاريخ المصريين والعرب لا يزال غير داخل في برنامج المدارس الثانوية بحجة انه غير ضرورى لامتحان مايسمي الشهادة الثانوية وهي الشهادة الوحيدة التى تفتح لحاملها باب الحياة الحكومية فى الوظائف والتدريس .

اما التعليم الابتدائى فيكفى ان يقال عنه انه ليس اجباريا ولا مجانيا ولا زائدا زيادة كبيرة عن القراءة والكتابة والحساب (١) . فلما اخذ الوطنيون يسمعون فى انشاء الجامعة شرع اللورد كرومر فى حركة مغارضة لحركتهم ورمى الى الاستكثار من الكتائب وذلك ليقف سبل التبرعات للجامعة . فلما تقلبت ذكرة الوطنيون تركت الكتائب تنعى من بناها حتى ليقال ان عددا كبيرا منها قد حوله العمد الى اصطبلات ومخازن للتبن ونحو ذلك من حاجات القرى . ومن العجيب ان مصر وهي بلاد زراعية قبل كل شئ لا تدرس علوم الزراعة فى مدارسها ومدرسة الزراعة الحالية الوحيدة التى بها لاتسد حاجة البلاد الى درجة ان عددا كبيرا من الشبان المصريين الذين يريدون دخولها يردون كل ستة عن ابوابها وهم خائبون (٢) . وبعد فليس فى العالم حكومة قد صارت من الرقى بحيث تدرك ان المدرسة اشرف معاهد الامة واهمها

---

(١) لقد انقضى التعليم المجانى فى مدارس الاوقاف

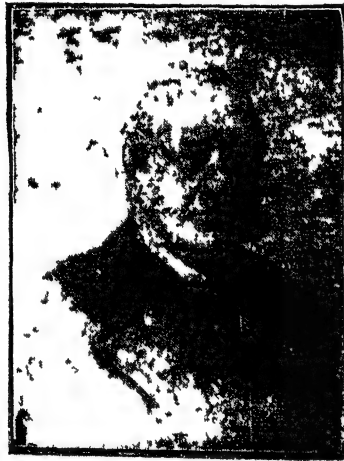
(٢) من الغربان يمح طلبة مدرسة زراعة في الوقت نفسه تشجيبا لهم على الدراسة باللغة الانجليزية حواشي بعضها ١٠ جنبه وبعضها ١٢ جنبها ( سؤال سألته في البرلمان المستر روبرتسن في ١٥ اغسطس سنة ١٩٠٧ )



ومع ذلك فليس في العالم قطر تصور الحكومة فيه للمدرسة منعط  
أخطاؤه في مصر . فالمدرسة في مصر خادمة حقيرة مهينة لاصتلاح لشيء  
سوى القيام بشؤون مطبخ الاحتلال .

ليس من شك في ان من اكبر افات التعليم في مصر اسناد وظائف  
التدريس الى الانجليز دون المصريين وقد يكون احدى المقطعات ان  
فئة قليلة من الانجليز محتلة البلاد احتلالا مؤقتا بزعمهم يجتهد في ان  
تفرض على امة عددها ١١ مليون لغتها وطريقة تفكيرها الاجنبية . ومع  
ذلك فهذا هو عين ما كان اللورد كرومر يسعى اليه فيما مضى . نعم ان  
هذه الفكرة قد تكون حلما من الاحلام وهى في الواقع حلم من  
الاحلام ولكن مجرد سنوحها بالذهن أقوى دليل على الروح الذى  
شرع به عميد الاحتلال يحقق صيحة « مصر للمصريين » ومع انه لم  
يكن بيد الانجليز تفويض كالذي كان بيد النمسا في البوسنة والهرسك  
فانهم جدوا في تحويل مصر خلسة واختلالا على ما يظهر الى مستعمرة  
بريطانية ولهذا الغرض اتخذوا المدارس وسيلة لنشر لغتهم وطرق  
تفكيرهم . وأول من شرع في هذه السياسة سياسة ( النجاسة ) هو المستر  
دنلوب الذى كان وقتئذ مفتشا للمدارس والذي هو اليوم مستشار  
نظارة المعارف شرع فيها سنة ١٨٩١ بأن ابتداء في عقد امتحانات  
مسابقة في اللغة الانجليزية يعطى الناجح فيها جائزة ما . وقد كتب  
المستر برتال وقتئذ يقول « اخبرنى المستر دنلوب ان الاحداث كلها

ستحت لهم الفرصة اظهروا رغبة شديدة في تعلم اللغة الانجليزية وانهم  
يظهرون ايضا استعدادا عجيبا لتعلمها . والمأمول بناء على ذلك انه  
بزيادة عدد المدرسين الانجليز بالمدارس الابتدائية والتي فوقها ستتاح  
للجيل المصرى الناشئ فرص اضافية تمكنهم من ان يالفوا اللغة  
الانجليزية « (١) . قد يكون الحرص على الانتفاع باستعداد المصريين



اللورد ليونز

سفير انجلترا في باريس

اللغوى الذى استكشف حديثا مما يغتبط به جد الاغترباط لو قصد الى  
الانتفاع به فى اللغة العربية او اية لغة اخرى غير الانجليزية . اما الامر  
ماعدنا فليس ما يقال من استعداد الناشئة المصرية لتعلم اللغة الانجليزية  
الا وسيلة لجلب معلمين من الانجليز يعاونون بلغتهم ويرغمون بذلك كل

---

(١) مصر رقم ٢ (١٨٩٠) ص ١٦٣

من يريد التعلم والحياة الحكومية على تعلمها . هذا في حين ان اولى الامر والنهي انفسهم لم ينوا بدراسة لغة البلاد - فاللورد كرومر نفسه لم يعرف قط كلمة عربية واحدة - بل كان همهم ان يازموا الشعب المغلوب على امره دراسة لغتهم ولم يبالوا بالاذى الذى يلحق طلب العلم من وراء هذه الطريقة المنجلزة ولقد انشروا صدورهم عنا ما رأوا انه في عشر سنين من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩٨ قد ازداد عدد تلاميذ المدارس الاميرية الذين يدرسون اللغة الانجليزية من ١٠٦٣ تلميذ الى ٣٨٥٩ تلميذا اي من ٢٦ فى المائة الى ٦٧ فى المائة من المجموع السكى للتلاميذ فى حين ان عدد الذين يدرسون الفرنسية وهى اللغة الماثورة للطبقات المتعلمة قد نزل من ٢٦٦٤ تلميذ الى ١٨٨١ تلميذ اي من ٧٤ فى المائة الى ٣٣ فى المائة من المجموع السكى (١) . ومع ذلك فلا ندرى لعل الشباب المصري المتعلم وقد ارغم على التعلم باللغة الانجليزية قد تعلم فى الوقت نفسه ان يحقت الانجليز ولغة الانجليز (٢) .

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٩٩ » ص ١٢

(٢) هذا ما كتبه السيوجان رودز الكاتب الصحفى المعروف فى الطان فى عدد ٣١ مارس سنة ١٩١٠ بعد زيارة طويلة للشرق ومصر قال « ان عجز اجلترا ( عن فرض مديتها على مصر ) يظهر جلها في الله بوجه خاص . فبعد ان مضى على الاحتلال ثلاثون سنة لم تنجح اجلترا بالرغم مما في يدها من وسائل الضغط الشديد من تعلم اميرى ودبلوماسى مدارس عالية ومسابح حكومية ان تدرس معر لغتها وحضارتها . اما اللغة الفرنسية فاما لم تفقد مكانها كما كنا نخشى من تزايد نفوذ امة اخرى . بل انها فضلا عن ذلك قد تقدمت وذلك التقدير لا يرجع الى مجرد ما كان في الماضي من تضامن طويل الامد بين الاميين الفرنسية والمصرية والى تزايد اهمية مصالحنا ولكن يرجع فوق ذلك الى الميل الناشيء من الانجذاب المحقق لشعوب البحر الابيض المتوسط نحو مدينتنا واوضاعنا . وقد يلحظ الانسان في ذلك الى حد ما

حسبنا ماقلناه عن التعليم انك قلما تجد في قطر من الاقطار او على الاقل في الطبقات الميسورة الحال في اى قطر من الاقطار ظمأ الى ورود حياض العلم كالذي تجده في مصر . ومع ذلك لاتجد حكومة ماقد سمت الى اطفاء ذلك الظمأ سعيا اضعف من سعى الحكومة المصرية . ان المصريين يسألون خبزا فلم يعطهم الحكام البريطانيون ولو حجارة ولكن اعطوهم سمزا عافا .

ولا يختلف سعى القوم في تربية الامة الاستقلالية بوجه خاص عن سعيهم في تربيتها بوجه عام . انا لنذكر توكيدات اللورد دو فرين الجدية التى ترمي الى ان الانجليز يريدون ان يكونوا للمصريين « احسن الاصدقاء والنصحاء » دون ان يفرضوا عليهم اراءهم او يجعلوهم تحت « وصاية تستثير حفاظهم » آذنين - نستغفر الله بل « راغبين ان يحيا المصريون حياتهم التى القوها وان يديروا حكومتهم » (١) . فكان تنفيذ هذه المبادئ الجميلة ان جد القوم في الجرى على سياسة اسناد المناصب المصرية الخطيرة الى الاجانب - الى الانجليز على الاخص بطبيعة الحال - وهى السياسة التى ابتدأت كما رأينا عند ما وضعت الرقابة الاولى على المالية المصرية . وكان اهم ماتومى اليه

اثر الروح المادية لكل ماهو بريطاني والتي لاتزال تسلك الى اطوار نفسها سبلا حمية . ومهما يكن الامر فان حال اللغة الفرنسية حال لا يمكن معها لاي موظف انجليزى في اى مصلحة من المصالح مع جواز استثناء مصلحة السكة الحديدية ان يقوم بشؤون وظيفته على وجهها اذا لم يكن ملما بلغتها .

(١) انظر المصل الخامس عشر من هذا الكتاب ص ٣٦٩

قبل الاحتلال ايطاليا الاقرباء والاصدقاء مهاد الراحة على حساب الحكومة المصرية فلما جاء عهد اللورد كرومر انضم الى هذا الغرض غرض آخر هو حرمان الشعب المصرى من ان يكون له حظ في ادارة البلاد وجعل هذه الادارة جهد المستطاع ادارة بريطانية فمن سنة



### المسيو تريكو

قنصل فرنسا العام في مصر

واحد مؤيدى الحركة العرايية

١٨٩٦ الى سنة ١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين الملكيين في الحكومة المصرية من ٩١٣٤ موظف الى ١٣٢٧٩ موظف وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الاجانب من ٦٩٠ موظف الى ١٢٥٢ موظف اى الى نحو الضعف في حين ان عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤

موظف الى ١٢٢٠٧ موظف اى زيادة نحو ٥٠ فى المائة فقط . وكان فى سنة ١٨٩٦ من بين الموظفين الاجانب ٢٨٩ موظف بريطانى فقط فاصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف (١) فى سنة ١٩٠٦ ومما يزيد فى قبح هذا الظلم فى التوزيع العددي للموظفين المصريين والاجانب ان احقر الوظائف من نصيب جمهور المصريين وان جل المناصب السنية من نصيب الاجانب فالأ ١٣٠٠٠ موظف مصرى يشملون سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتلغراف ونحو ذلك فى حين ان المناصب الادارية ذات المسؤولية مسندة الى الاروبيين وخاصة الانجليز ولنضرب لك مثلا مصلحة السكة الحديدية . (٢) فى هذه المصلحة ٣٦ مراقبا يتقاضى الواحد منهم سنويا ٦٠٠ جنيه فاكثر . من هؤلاء ٣٢ اوربيا و ٤ مصريون ليس غير . وفيها ٩٣ مفتشا يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر ما بين ٢٦ جنيه و ٤٨ جنيه فى الشهر منهم ٧٤ اوربيا و ١٩ مصرى . وفيها ٢٧٦ مساعد مفتش يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر بين ١٦ جنيه و ٢٥ جنيه منهم ١٤٧ اوربى و ١٢٩ مصرى . وفيها ٥٤٢٨ عامل سكة حديدية يتقاضى كل منهم فى الشهر اقل من ١٦ جنيه منهم ٥٢٣٠ مصرى وليس اكثر من ١٩٨ اجنبى . وقس على ذلك سائر المصالح . فاجل المناصب للاجانب واحقرها للمصريين وما كان وسطا تراعى فى اسناده مسؤوليته

---

«١» مصر رقم ٢ «١٩٠٧» ص ٣٦

«٢» مصر رقم ١ «١٩٠٧» ص ٤٠

ومرتبه فكلما عظمت المسؤولية والمرتب كان المنصب للاجنبي وكلما قلت المسؤولية والمرتب كان المنصب للمصرى .

لأحاجة لان نبسط القول فى مقدار التمرين الادارى الذى عادت به على العقل المصرى هذه السنة المتبعة فى اسناد مناصب الحكومة . ان المصريين مابرحوا يرفعون عقيرتهم بان البريطانيين انما قدموا بلادهم ليعلموهم كيف يحكمون انفسهم بانفسهم ومع ذلك فان عميدهم لا يدخر وسعا فى حرمان المصريين من الاعمال الادارية .



اللورد غوشن

صاحب بنك فريهانج وغوشن

والحق ان المصريين من حيث توزيع مناصب الحكومة يعاملون كما يعاملون فى التعليم يحرمون المناصب الخطيرة ويؤخذون بتنفيذ اوامر سادتهم الاجانب نظير مراتب زهيدة ينقدونها . ولقد ذكر اللورد كرومر نفسه مرة ان الوظائف الصغيرة والمرتبات الطفيفة التى هى من نصيب الموظفين تؤدى حتما الى الارتشاء وان الرجل لا يستطيع فى مصر ان يعيش بمرتب شهري قدره ستة جنيهات او سبعة وان من

المحقق في هذه الحال ان يختلس او يرتشى . وسلم اللورد كرومر في سنة ١٩٠٢ ليس قبل بانه « لا يزال يوجد عدد كبير من الرشى الصغيرة لاسيا في المديریات » (١) وان مقاله في سنة ١٨٩١ لا يزال صحيحا حتى يومنا هذا قال . « انتى اشك في هل ينقد بعض صغار الموظفين حتى وقتنا هذا ما يصددهم عن تكثير دخلهم بطرق غير مشروعة » (٢) ضع ايها القارئ كلمة « كل » محل كلمة « بعض » واذكر ان جل صغار الموظفين مصريون تعرف مقدار الذلة التي صار اليها المصريون في عقر بلادهم

ويقابل طائفة الموظفين المصريين طائفة للموظفين الانجليز المنرئسين الذين يعلمون انهم قوام الحياة المصرية لقدرجا اللورد كرومر في تقريره الاخير (٣) من الموظفين الانجليز الا تفتر عزائهم بمججود المصريين الذين لا يستطيعون ان يقدروا ولن يقدروا سعيهم في صالح البلاد وان لا تفتر في اعضادهم ما يورده عليهم بنو وطنهم الذين لا يقدرون اعمالهم من انتقادات وحجج باطلة بل عليهم ان يمضوا قدما في القيام بواجبهم المقدس واثقين من ضمائرهم بحسن الجزاء . لا ريب ان هؤلاء الموظفين الانجليز الذين يرجو منهم اللورد كرومر هذا الرجاء قد اسروا الضحك في انفسهم من هذه النصيحة الابوية وانهم لم يكونوا اقل تفكها بها منهم

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٣ » ص ٣٥

(٢) مصر رقم ٣ « ١٨٩١ » ص ٤ : مارن هذا بما جاء في مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ »

ص ٦٠  
(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ١٠١ - ١٠٢



بالاسف الذى اظهره اللورد كرومر فى نهاية رجائه لما لاحظته اخيرا فى  
دوائر الموظفين الانجليز من تناقص بين فى العطف على المصريين -  
كأن هذه الظاهرة لم تعهد قط فيما مضى !! تلك النصيحة وهذا الاسف  
قد ردهما منذ ذلك الحين السير الدون غورست من غير اذنى تغيير  
او تبديل (١) والواقع ان اللورد كرومر وخلفه الحاضر وموظفيهما لا  
يضمرون للمصريين غير اشد ضروب الاحتقار فى حين أنهم يعدون  
انفسهم حكاما موقنين ابرارا ومتقذين اطهارا



درويش باشا  
رئيس البعثة التركية

وان فى حادثة دنشواى الشهيرة لدليلا على الروح الغالب على  
معاملة الحكام البريطانيين للمصريين . ولا بأس بان نعيد على القارئ  
ذكر هذه الفاجعة . فى ١٣ يونية سنة ١٩٠٦ خرج خمسة من الضباط  
الانجليز الى قرية دنشواى لصيد الحمام . كان الفلاحون فيما مضى

يعارضون في هذا الضرب من الصيد الا انه في هذه المرة قد نشأ عن  
 نيران بتادق الضباط ان شبت النار في جرن من الاجران وجرحت  
 احدى فلاحات القرية فحمل جمع من اهل القرية على الضباط فدافع  
 الضباط عن انفسهم بينادقهم فاصابوا اربعة فلاحين في ارجلهم . وكان  
 سلاح الفلاحين العصي ليس غير فاصابوا رأس ضابط وكسروا ذراع  
 آخر . واخيرا ارسل اربعة الضباط اخاهم الكابتن بول الذى اصيب  
 رأسه الى المعسكر الذى يقع على خمسة اميال من دنشواي ليرسل اليهم  
 التجددة . ولكن الحرك كان شديدا فاصابته ضربة الشمس فسقط ومات  
 في مساء اليوم عينه . وقد حوكم القروديون امام محكمة مخصوصة متهمين  
 بتهمة القتل والاعتداء فشنق اربعة منهم بمحضراخوانهم التهمين واقربائهم  
 وسائر اهل القرية الذين اكرهوا على شهود المنظر وحكم بالسجن المؤبد على  
 اثنين احدهما القروى الذى جرحت امرأته وحكم على واحد بالسجن خمس  
 عشرة سنة وعلى ستة بالسجن سبع سنين وعلى ثلاثة بالسجن سنة مع الاشغال  
 الشاقة وعلى ستة اخرين بجلد كل منهم علنا خمسين جلدة (١) وهنا ينبغي ان  
 نلاحظ ان اداة الاربعة الذين اعدموا قد حكم بها على الرغم مما قرره  
 الدكتور نولان من ان جرح الكابتن بول قد نشأ من ضربات عفيفة  
 بالة غليظة وان السبب المباشر للوفاة هو ضربة الشمس . ثم انه لشدة  
 تهيج الرأي العام في مصر وانجلترا قد اطلق سراح مسجونى دنشواي

(١) مصر رقم ٤٥٣ « ١٩٠٦ »

في اوائل سنة ١٩٠٨

ولقد بلغ من جراءة المستر فندلى الذي كان وقتئذ وكيل المعتبد  
والقنصل العام (١) ان قال عن المحاكمة في رسائله التي تصف الحادثة  
« انها روعى فيها الجد والتقييد الشديد بالقانون فلم يكن ادنى انحراف  
او التشفى والانتقام » يقول هذا مع ان المحاكمة قد تولتها محكمة مخصوصة  
وان جميع الاجراءات لم تستغرق اكثر من ثلاثة ايام وانه لم يكن بين



اللورد مورلى

من زعماء الاحرار الذين دافعوا عن مصر

في البرلمان الانجليزى

وقوع الاعتداء وتنفيذ الاحكام غير اسبوعين وان المحكمة لم تتحاش  
ان تقول ان الضباط « كان بوسعهم ان يصيدوا المعتدين كما يصيدون  
الحمام » وان قرية دنشواى جردت من العمدية ووضعت تحت حكم شرطة  
ارسلت اليها من القاهرة !! ولقد علق اللورد كرومر على الحادثة والمحاكمة  
في المذكرة التي شفّع بها رسالة المستر فندلى فقال « يمكن ان يقال بحق

(٤) فان اللورد كرومر كان قد سافر الى انجلترا بالاجازة

ان النظام القضائي ( في مصر ) قد يكون سابقا على افكار المصريين  
ومستوي حضارتهم بنحو نصف قرن من الزمان »

وقد وقع منذ سنين كثيرة حادث يشبه هذه الحادثة تمام الشبه  
وذلك ان ضابطين انجليزين كانا يصطادان قريبا من الاهرام بجوار  
قرية كفره فاصابا عرضا طفلا صغيرا . فانتشب بينهما على اثر ذلك  
ويين ابى الطفل عراك انطلقت فيه بندقية احد الضابطين وقتلت  
الفلاح التعس . فاحتشد الناس وهجموا على الضابطين ومع ان الضابطين  
قد ارتكبا جريمة القتل فانهما لم يؤخذوا بجريرتهما واحيل الذين هجموا  
عليهما على محكمة مخصوصة فحكم على اثني عشر منهم بالجلد على مرأى من  
بنى قريتهم وبالسجن مع الاشغال الشاقة ستة اشهر . ذلك مظهر للعمل  
الانجليزى غريب يزيد في غرابته انه قبل ذلك يومين كان طبيب ايطالى  
يصطاد في حقل قمح بشبرا فهجم عليه الفلاحون ونازعوه بندقيته فانطلقت  
البندقية فقتلت الطبيب ومع ذلك ففي هذه المرة (١) برئت ساحة الفلاحين .  
غنى عن البيان ان العدل لم يراع في هذه القضايا الثلاث ، وان التعصب  
للموظفين الانجليز والسيادة الانجليزية كان الغالب في قضيتي دنشواى  
وكفره وانه كان يرمى الى ان يعاقب « الوطنى » الواقع عقابا يكون فيه  
مزدجر له ولا مثاله .

فاذا اعتبرنا هذه الامور لم تكن الشكوى من « تناقص » عطف

الجيل الحديث من الموظفين الانجليز على الشعب الذى يحكمونه الا  
نهكاً مؤلماً . ان سادة مصر البريطانيين لم يخالج قلوبهم ادنى عطف على  
المصريين وبدلاً من ان يعدوم للاستقلال قد سعوا سعياً حثيثاً وراء  
اشد الطرق قضاء على كل ما فيهم من علم وكرامة ورغبة في ان يكونوا  
اصحاب الشأن في بلادهم .





# الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

« لاشك انه ليس لعدم تمديد الاحتلال البريطاني بمصر ما يمنعه من ان يصير امرا مؤبدا سوى حال لا يكون للحكومة الانجليزية سلطان عليها . ان من شأن الحكومة والجيوش البريطانية انهما متى دخلتا بلدا اجنبيا تميل الى نقص حكمه الذاتي . وان ما علمناه عن احدث ما جرى في مصر يدل ... على ان المصالح البريطانية تأخذ حذرهما من كل شيء يشبه استقلال مهاد وطني في عمله »

(من خطبة للمستتر اودونل في مجلس العموم في سنة ١٨٨٣)

## الفصل الحادي والعشرون

### سياسة اللين المزوج بالشدة

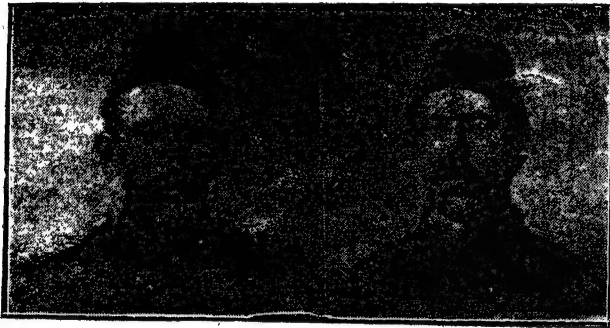
الآن قد بلغنا المرحلة الأخيرة من رحلتنا . اقد ابتدأنا من عام ١٨٧٥ اى من اول ظهور مايسمى « المسألة المصرية » ثم تتبعنا سلسلة الحوادث الطويلة التى افضت الى احتلال البريطانيين مصر ثم استعرضنا الاثار التى عادها الاحتلال المذكور على مصر منذ ابتدائه فعلمنا ان ليست اسباب الحكم البريطانى لمصر ولا نتائجه تعطينا اى مسوغ لاعتداء انجلترا على مصر . والآن وقد درج على ذلك الحكم ثلاثون سنة فانا لانرى الانجاز فى مصر اكثر من طفيليين فضولين . غير ان المستر ادوارد ديسى قد قال عندما ابتدأت العلاقات الانجليزية المصرية (١) من مجادلة كلية الصفة « اذا قدر لنا ان يتزعزع . ركزنا فى مصر لانا لانستطيع ان نورد امام محكمة دولية اى مسوغ قانونى لعملنا فعلمنا ان نكتب تاريخنا من جديد . اذا كنت تاجرا وكنت لاتريد الافلاس فلا تسر فى عمالك على تعاليم المسيحية الاولى . وان انجارتا لاتتجر فحسب الخ » وهو قول ان لم يعبر عن رأى الحكومة البريطانية المقرر فانه على الاقل يعبر عن عملها المقرر من اول الامر حتى يومنا هذا . بيد ان القوم

---

(١) مستقبل مصر « مجلة القرن التاسع عشر » اغسطس سنة ١٨٧٧



في خلال السنوات الاولى من الاحتلال قد شعروا شعورا شديدا  
بشدو هذا الاحتلال وفساد منشأه واخذوا يعطرون الجمهور والدول  
الكبرى تأكيدات مضمونها ان مقام الانجليز بمصر قصير الامد جدا  
من ذلك انه في اثناء نشوب الحرب بين مصر وانجلترا قد صرح المستر  
غلاستون مجيبا عن سؤال التقي في البرلمان فقال « لقد سألت السيد  
الفاضل هل في نيتنا ان نحمل مصر احتلالا غير محدود؟ وقد اذهب في  
جوابه بعيدا فاقول انا مهما تأت من شيء فلا شك في اننا لن تأتى هذا



يوسف بك نجاشي

عثمان باشا رفقى

مدير الفيوم

وزير الحرية

الامر . انه مناقض لمبادئ حكومة جلالة الملكة واراها مناقضة مطلقة  
مناقض لمهودها التي اعطتها لاوروبا ويمكنني ان اقول انه مناقض لاراء  
اوروبا نفسها « (١) . وبعد شهر من ذلك صرح اللورد غرانفيل للسفير

لايطالى الجنرال منبريا عند ما كان يحادثه فيما اشيع من ان الحكومة البريطانية تنوى بسط حمايتها على مصر فقال « يمكنك ان تنفي هذه الفكرة من ذهنك » (١). وفى شهر نوفمبر من السنة نفسها شبه المستر غلادستون وهو يجيب مرة اخرى على سؤال القى بالبرلمان احتلال مصر باحتلال الدول الاربع فرنسا فى عام ١٨١٥ واعطيت تأكيدات مضمونها ان الحكومة الانجليزية ستحدد مدة الاحتلال بشروط تنفق عليها هى والحكومة المصرية (٢) وفى يناير من عام ١٨٨٣ اعاد اللورد غرانفيل هذه التأكيدات فى رسالة بعث بها للدول العظمى وصرح بانه « اذا كان بمصر فى الوقت الحاضر قوة بريطانية تحافظ على السكينة العامة فان حكومة جلالة الملكة ترغب فى سحب هذه القوه بمجرد ما تسمح بذلك حال البلاد وبمجرد وضع الطرق التى تضمن المحافظة على سلطة الخديو » (٣) وفى عام ١٨٨٤ قال السير بيرنج مما كتبه الى رئيسه « ان حكومة جلالة الملكة - وذلك فى رأي اقصى ما يكون من الحكمة - لا تريد ان تأخذ بزمام الحكم فى مصر لابصفة دائمة على شكل ضم البلاد الى املاكها ولا بصفة مؤقتة على شكل بسط حمايتها عليها » (٤) وفى حوالى الوقت المذكور اخبر اللورد غرانفيل المسيو ودنجاتون السفير الفرنسى بان « حكومة جلالة الملكة تريد ان يكون سحب الجنود فى

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٢

(٢) هيسارد « الاقشاش البرلانية » المجلد ٢٧٤ (١٨٨٢) ص ١٤٠٧ - ١٤٠٨

(٣) مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٣٥

(٤) مصر رقم ٢٣ « ١٨٨٤ » ص ٩

اوائل عام ١٨٨٨ بشرط ان ترى الدول اذ ذاك انه لا يخشى من ذلك العمل على السلم والنظام « (١) . وفي سنة ١٨٨٦ صرح اللورد سالسبرى «انه يخلق بانجلترا ان تبر بمهودها المقدسة وتجلو عن الاراضي المصرية» (٢) . وانكر السفير البريطاني بباريس ما قيل من ان إنجلترا تريد ان تجعل بقاءها بمصر مؤبدا واكد للحكومة الفرنسية بانه «لم يطرأ تغيير ماعلى سياسة هذه البلاد بالنسبة لمصر» (٣)

هذه التصريحات وتلك الوعود يمكن ان تضاعف الى مالا نهاية له وان الاثر الذى يخرج به الانسان منها كلها هو ان الحكومة البريطانية نفسها لم تكن فى بداية الاحتلال على بينة من الامر هل يسمح لها بان تبقى بمصر الى ماشاء الله وهل بقاءها بمصر الى ماشاء الله يستحق ان يحرص عليه ؟ علي انه ينبغي الان نسي انه فى تلك الايام كانت حال مصر المالية حرجة للغاية وربما كانت الحكومة البريطانية تفكر فى وجوب جلائها عن مصر ان لم يستطع اللورد كرومر ان يصلح تلك الحال ولو كان ذلك الجلاء عكس ما تريد . وبلغ من اللورد سالسبرى ان ارسل الى الاستانة فى صيف عام ١٨٨٥ السير هنرى درومند ولف العضو المشهور بالحزب الرابع الذى كان ينتقد فيما مضى السياسة الرسمية المتبعة فى مصر ارسله ليضع اتفاقا تنظم به المسألة المصرية .

(١) مصر رقم ٢٣ «١٨٨٤» ص ١٣

(٢) فى وليمة جيلدهال ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦

(٣) مصر رقم ٢ «١٨٨٧» ص ١١٠

وقد تم وضع هذا الاتفاق بعد ثلاثة اشهر من بلوغه الاستانة وكان مؤداه ان يرسل الى مصر مندوبان ساهيان احدهما بريطاني والآخر تركي ليجثا حال مصر من جميع وجوهها ويضعها فيها تقريراً ثم تنظر الحكومتان في ابرام اتفاق منظم لمسألة جلاء الجنود البريطانية عن مصر في وقت ملائم « (١) » وقد ظهر ان ذلك دليل حسن على رغبة الحكومة البريطانية في حفظ عهودها . ولكن الثمانية عشر شهرا التي اعقبت ذلك قد شهدت تحسنا عظيما في حال مصر المالية كما شهدت زوال ما كان يخشى من صياح مصر لمجرد العجز في ادارتها واستطاع اللورد كرومر في عام ١٨٨٦ ان يكتب فيما شهدته ادارة البلاد المالية من تقدم عظيم وبلغ من حذره ان اضاف الى ما كتب العبارة الآتية « ان العمل على ذلك قد ابتدئ فيه فقط وان استمراره موقوف على استبقاء مال الحكومة البريطانية من نفوذ عظيم يقوم الآن على وجود قوة بريطانية بمصر » ثم قال محذرا ان العجلة في الجلاء قد تحبط كل ما عمل حتى الآن « (٢) » وكانت هذه الكلمة خفيفة على الاسماع للغاية ولذلك عازمت الحكومة البريطانية على العمل بها فعندما ان او ان عقد الاتفاق القاضي بالجلاء عن مصر اقترحت الحكومة البريطانية ان تسحب الجيش البريطاني من مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق بشرطه لنفسها حق بقاء جنودها بمصر اذا ما طرأ خطر يهدد مصر

(١) مصر رقم ١ « ١٨٨٦ » ص ٣٧ — ٣٨

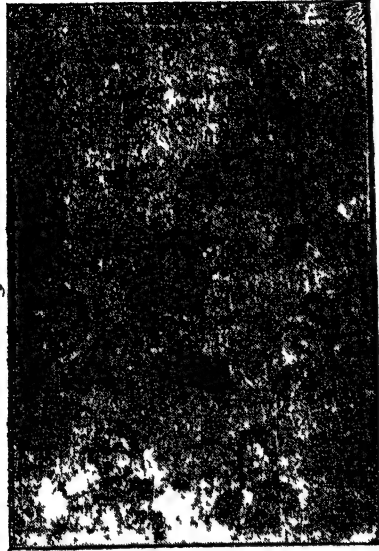
(٢) مصر رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ٧

من داخلها او خارجها وكان المقصود بالخطر الخارجي هو الاتقبل للاتفاق اية دولة من الدول وخصوصا فرنسا بطبيعة الحال . وفوق ذلك - وهذا سبب اقوى - قد اشترطت انه اذا ما حدث في مصر اى اضطراب في اى وقت بعد الجلاء او حدث اى اخلال بتعهدات مصر الدولية فللحكومتين التركية والبريطانية ان تعيدا احتلال البلاد بخنودهما فان ابت تركيا ذلك فللحكومة الانجليزية ان تحلها وحدها (١) هذا اغرب مايكون من شروط تشتط للجلاء عن بلاد سبق احتلالها بلا مسوغ قانونى . فهو يعنى كما لاحظ السلطان اذ ذاك انه من الممكن لاية مملكة ان تحتل بعض اقاليم الدولة العثمانية - كأن تحتل روسيا ارمينيا وفرنسا الشام - ثم تفاوض في عقد اتفاق يقضى بالجلاء عنها ولكنه يعطيها حقا رسميا في دخول هذه الاقاليم مرة اخرى . (٢) ولقد اثارت بطبيعة الحال هذه الفقرة من الاتفاق حنق فرنسا وجعلتها تصرح بانها ستجمل انجلترا شريكة في ملك مصر وانها بدلا من ان تقضى على السيطرة البريطانية ستقر بكل بساطة هذه السيطرة الى ماشاء الله . وهذا ضرب خادع من ضروب الجلاء فان انجلترا بدلا من ان تظل مالكة البلاد بوجه غير شرعي ستصبح مالكة بالشرعية لان مقاومة ارادتها يمكن ان تفسر بانها خطر « داخلى » وبذلك تعود الى احتلال البلاد . ومع ان المانيا وحليفاتها كن جانحات الى النصيح بقبول الاتفاق

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢)

« ٢ » مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ورقم ٨ « ١٨٨٧ » ص ٥

## الوزراء السابقون



من اليمين الى اليسار . الصف الأعلى . رياض باشا وزير الداخلية  
شريف باشا رئيس الوزارة ووزير الداخلية  
الصف الثاني . حيدر باشا وزير المالية . عمر باشا لطفى وزير  
الحرية ومحافظ الاسكندرية الذي حدثت مذبحة الاسكندرية في عهده  
فخرى باشا وزير الحقانية  
الصف الثالث . نجران بك وكيل الخارجية . ذو الفقار باشا  
كبير التشريعات . على مبارك باشا وزير المعارف  
الصف الرابع . عثمان بك مدير الشرطة . بورلى بك وكيل  
الداخلية

فان فرنسا وروسيا نصحتا للسلطان بان يطلب تحديد مدة حق العودة الى الاحتلال بسنتين فقط فاذا لم يجب الى ذلك فلا يوقع على الاتفاق وقد بلغ من السفير الفرنسي ان اخبر السلطان انه اذا لم يوقع على الاتفاق فانه - اى السفير - يمكنه ان يعطيه باسم الحكومة الفرنسية تأكيدا رسميا صريحا يفيد ان جلالته تحمي وتمنع من كل ما قد ينجم عن عدم توقيع الاتفاق (١) ولا ندرى اعلق السلطان على هذه التأكيدات اهمية كبيرة ام لم يفعل ؟ ولكنه كان كأي انسان آخر عارفا بقيمتها . ومهما يكن من شيء فانه ابى ان ينزل لانجلترا عن شيء من سيادة مصر وبعد كثير من التلكؤ والتردد رفض توقيع الاتفاق .

ولا ندرى لعل الانجليز قد ساءم فشلهم في عقد اتفاق ينيلهم حقا طالما طمعوا فيه وان استتبع هذا الاتفاق جلاءهم المؤقت عن الديار المصرية . ومع ذلك فقد اصبح في وسعهم ان ينبذوا سابق تعهداتهم معلنين انه لولا عناد السلطان لانفذوها . وعلى ذلك يمكن اعتبار عام ١٨٨٧ عام تطور في موقف انجلترا اراء مسألة الجلاء . نعم انه من حين لا آخر كان القوم يكررون القول بان انجلترا ستضع في يوم ما حدا لمقامها بمصر . فلمستر غلادستون الذي كان شديد العطف على القوميات الصغرى ايام كان في جانب المعارضة قد صرح في عام ١٨٩٦ في رسالة بعث بها الى وطني مصري بان « زمن الجلاء قد حل

فيما يعلم منذ سنوات مضت»<sup>(١)</sup> ولكن هذه التصريحات اخذت ثقل وتندر شيئا فشيئا على حين ان القاهرة اصبحت مصدرا لا قوى ضغط يرمى الى تأييد الاحتلال . فمن ذلك ان المستر (والآن السير) الدون غورست المستشار المالي قال في عام ١٨٩٠ في تقريره عن الاحتياطات المالية المزمع اتخاذها « لا بد لتنفيذ برنامج كهذا من شرط واحد ... هو ألا يعترى حال مصر السياسية تغيير اساسي ، وبعبارة اخرى يجب ان يظل جيش بريطاني محتلا البلاد وان يظل نفوذ الحكومة البريطانية القائم الى حد كبير على وجود جيش الاحتلال صاحب السيادة العليا »<sup>(٢)</sup> وقد ظلت هذه النعمة من ذلك الحين نعمة اللورد كرومر واعوانه في تقاريرهم كلها تقريبا . ففي عام ١٨٩٥ نرى المستر فيلرز ستيوارت الذي كان يقول بتأييد الاحتلال والذي زار مصر مرة اخرى يخفف من وطأته ويصرح بأنه « قد يحتاج الى جيلين من الزمان في تثبيت دعائم الاصلاح الذي تم واعطائه صفة الدوام » لانه « لو تركت البلاد وشأنها الآن لانتكست سريعا وانبعثت الشكاوى القديمة

١ وكان الخطاب قد ارسله المستر غلادستون من بارتر الى الشاب المصري مصطفى كامل وهو مؤرخ في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ وقد قال فيه المستر غلادستون « اى اعطى على ما فهم انه شعورك بصفة كوك مصر . ولكن لاحول لى ولا طول على الاطلاق ان رأي لا يزال على عهده لم يتغير وهو انه يجب علما ان ترك مصر بعد ان ادبنا العمل الذي من اجله ذهبنا اليها اداء مهروا بالبحر والمنفعة لك البلاد وعلى ما اظهر ان زمن الخلاء قد حل بمد سنوات مضت » لاشك في ان ما استعادته مصر من امة والشرف عظيم !

(٢) مصر رقم ١ (١٨٩٠) . مع من سرور اللورد سالسبرى بحصوله على هذا التقرير اللطيف من رجال هم على مذهب العمل ان طير رقية الى اللورد كرومر يحجره فيها ان الرسالة ولاحقاتها قد تعرض على البرلمان ( مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ٢٣ )



وعادت تصرفات الماضي السيئة ونسيت الدروس الجديدة وكانت النهاية شرا من البداية « (١) فليس عجيبا من الحكومة البريطانية وقد حذرها هذا التحذير « رجال على مسرح العمل » ان تصمم على البقاء بمصر مدفوعة الى ذلك باتقى البواعث الخيرية واخلصها من الشوائب . على ان انفاذ ذلك التصميم لم يكن دائما سهلا عليها . فمن حين لا آخر كان بعض الدول الاجنبية وعلى الاخص فرنسا يذكرها بسابق وعودها تذكيرا لطيفا ويسألها عن ميعاد الجلاء عن مصر احان ام لم يحن ؟ من ذلك انه عندما كانت الحكومة البريطانية تسعى في عام ١٨٨٩ في تحويل الدين الممتاز قد ابى الميسوسبلر وزير خارجية فرنسا ان يوافق على التحويل المذكور اذ لم تعين انجلترا ميعاد جلائها عن مصر . وقد اجابت الحكومة البريطانية انها يسرها ان تجلو عن مصر لولا ان حال الامور في مصر مضطربة غير مستقرة فكان رد الميسوسبلر ان قال « اذا فكيف تقترحين تحويل الدين اذا كانت الحال المالية مضطربة غير مستقرة ؟ » (٢) ولكن من حسن حظ انجلترا ان الميسوسبلر سقط سريعا وان خلفه الميسوريبو عدل عن الاعتراض ووافق على نقص فائدة الدين . ولم يثنه امد الخلاف بين انجلترا وفرنسا الا في عام ١٩٠٤ اذ تعهدت فرنسا في الاتفاق الانجليزى الفرنسى المشهور الا تعرقل عمل بريطانيا العظمى في مصر

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٢

(٢) فلاي « المناقشات الفرنسية الانجليزية بمصر » ص ١٤٥ - ١٤٧

« بأن تطلب تحديد الاحتلال البريطاني او غير ذلك من الامور » وكان ذلك منها مقابل اطلاق يدها في مراكش وعلان الحكومة البريطانية انها « لاتنوي تغيير الحال السياسية في مصر » على ان ذلك الاتفاق لم يكن مقيدا للدول الاخرى في شىء ما ولكن لما لم تر هذه الدول داعيا الى اثاره. المسألة المصرية فان انجلترا من ذلك الحين بقيت غير متعرض لها واصبح انجاز تصرّجاتها كما قال اللورد ملز ذات مرة « تدل التجربة البشرية العادية بقطع النظر عما في عالم المثال والكمال على ان انجاز التصرّجات التي تبذلها امة شارعة في دخول الحرب غير قابل لان ينتزع انتزاعا من نفس هذه الامة ساعة انتصارها » وظاهر ان « تعاليم المسيحية الاولى » غير قابلة كذلك للتطبيق في الوفاء بالمهود والموائيق .

وكذلك وصلنا الى حال مصر في الوقت الحاضر وهي الحال التي يتبقى علينا ان نستعرضها استعراضا . قد تكون هذه الحالة بالدقة نفس الحال التي كانت وقت ابرام الاتفاق الانجليزى الفرنسى لولا ظهور عامل جديد غير وجه الامر كل التفتير واصبح المحور الذى تدور عليه الحوادث من لدن ذلك العمل السياسى وبوجه اخص من لدن ان بدل في عام ١٩٠٧ من كان يشغل منصب المعتمد البريطانى وهو السير دون غورست . هذا العامل الجديد هو الحركة الوطنية وبعبارة اصح هو انبعاث الحركة الوطنية القديمة التى مضى عليها ثلاثون عاما احدث مما

كانت لباسا واكثر اسباب قوة تصرفها كيف شئت .  
قد يكون اكثر مافى السنوات الاخيرة من حكم اللورد كرومر  
تسلية وتفكهة ان يحىء اللورد نظرا لطول امد الاحتلال وعدم ثوعزه  
بحرارة جديدة مؤداها ان المصريين اخذوا يقدرون « الفوائد » التى  
جنوها من الاحتلال وانه بناء على ذلك لم تعد القوة اساس السيطرة  
البريطانية فى مصر ولكن عاطفة ارتباط حقيقة بين المصريين والبريطانيين  
ان القارىء ليدكر كيف كانت التقارير الرسمية والصحف عامة تجتهد  
فى حمل الناس على الاعتقاد بان عربى لا يمثل اهل البلاد وانه مجرد  
عاص وخارج على مليكه الشرعى ففى عام ١٧٨٣ كتب المستر فيلرز عند  
ما كان عضوا فى بعثة اللورد دو فرين تقرير امسها ليثبت فيه هذه القضية  
فقال « انهم ( المصريين ) يصرحون بانهم ... يرون انه ( عربى ) كان  
منافقا ولا يوجد الا آن اى عطف عليه . انهم يرجون اصلاحا على ايدى  
الانجليز ومستعدون للترحيب بهم فى الصعيد والدلتا على حد سواء » (١)  
فدعوى ان المصريين يحبون الانجليز ترجع بذلك الى اقدم ايام الاحتلال  
وان كانت قد عدل عنها كما رأينا منذ هنيهة الى الاعتراف صراحة بان  
نفوذ الانجليز موقوف على جيش الاحتلال (٢) . على ان هذه الخرافة  
القديمة بمرور الزمن وعدم ظهور من يحمل الانجليز على الجلاء اخذت

(١) مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ١٨

(٢) وحتى فى العام المتأخر عام ١٨٨٧ كان المستر برنال لا زال يشكو ويقول « ينبغي  
الا يظن ان الفلاح شاكر للادارة الحاضرة هذه الزيادة فى راحته .... ان الفلاح بعد الاحتلال  
الانجليزى كارهة وطينة » مصر رقم ٢ « ١٨٨٢ » ص ٨٣

تنبعث شيئاً فشيئاً بشهد اللورد كرومر نفسه فقد كتب يقول في عام ١٨٩٢ وقد زال أخوف من انشاء لجنة مالية دولية « قلما تسمع اصوات جمهور أهل البلاد و آراءهم الحققة ومع ذلك فاني اعتقد انهم يقدرون الفوائد التي اصابوها في خلال السنوات الماضية وانهم قد لا يودون ان يروا اي تغيير عاجل في النظام الحاضر » (١) . وان الفطنة العجيبة التي مكنت اللورد كرومر من ان يلحظ ماهو قليل سماعه قد اخذت تنمو نموا مطردا في خلال السنوات التي اعقبت عام ١٨٩٢ حتى اصبحت في عام ١٩٠٤ على درجة عظيمة من النمو والتقدم . فقد كتب في هذا العام بأسلوبه المتواضع الذي يشبه ان يكون خاليا من التأثير يقول « ان الرابطة التي كانت فيما مضى تربط الحاكـم بالحـكوم في مصر كانت من جهة عبارة عن الاعتماد على قوة فائقة ساحقة ومن جهة اخرى عبارة عن الخوف الذي نشأ عن سوء استعمال هذه القوة . وان الغرض الاساسي الذي يجب ان نجعله نصب اعيننا هو بوجه اعم ان نستبدل رابطة اخرى مكان هذه الرابطة القديمة التي رثت في آخر الامر حتي احدثت ما كاد يكون في الواقع ثورة - لانه من الخطأ المحض ان نظن انفجار الحركة العربية مجرد عصيان عسكري ليس اكثر . هذه الرابطة الجديدة يجب ان يكون بعضها عبارة عن رضا جمهور اهل البلد وبعض منها اخر عبارة عن النمو التدريجي للثقة بنيات الحكام وبعض ثالث عبارة عن إيجاد اعتقاد

بقوة الحكومة وان اختلفت هذه القوة في مظهرها عن القوى السابقة عليها... اننى لا اتردد فى ان اتول ان ماعمل فى سبيل هذه الغاية فى العشرين السنة الماضية قد ادى الى الناية المنشودة « (١) » .

ان وصف الرابطة « الوحيدة » التى كانت تراط الحاكم بالحكوم فى الازمنة الغابرة بأنها قوة ساحقة وخوف هذه القوة الساحقة لغريب من رجل ظل سنوات عديدة يحكم بواسطة المحكمة العسكرية ثم انى قبيل ارتحاله عن مصر فى قضية دنشواي ببرهان ساطع يثبت نزعة الارهابية وفوق ذلك فان الطريقة السهلة التى صرح بها فى جملة واحدة النهمة القديمة التى اتهم بها عرابى واتهم بها الحركة العرابية لطريقة عجيبة جدا . على ان اغرب ما يكون بهذه الالفاظ من السخرية هو : انه فى اللحظة التى كان فيها اللورد كرومر يكتب فى التطور الذى طرأ على علاقة الحاكم بالحكوم فى مصر كانت الحركة الوطنية اخذت تملن عن نفسها جاعلة من اعلانها دليلا حيا على كذب هذه الخرافة الجديدة . لم تكن الحركة الوطنية ولها من ماضيها ذكريات ثورة ودستور ان تصير الى العدم المطلق لهزيمة لقيتها وان الاسباب التى ابتعثتها فى الماضى وهى سيطرة الاجانب على البلاد واستغلالهم لها - كانت لا بد مبعثتها بمجرد التغلب على ما كان من اثر لكارثة عام ١٨٨٢ ثم جاءت

---

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٤ » ص ٦ وفى ذلك الوقت كان اللورد كرومر يعتقد اعتقادا جديا بأنه محبوب من الشعب المصرى ويقال انه اقترح سرا على وزارة الحرية ان تسحب الحماية البريطانية من القاهرة .

انتصارات اليابان ومن بعدها فظائع مشائق دنشواى فظهرت ما كان  
خلال الرماد من نيران الحركة الوطنية . ولقد كان من أبسط المصادفات  
وايسرها ان يتصدى لرعاية الامة المصرية شاب عبقرى هو مصطفى  
باشا كامل ويعبر عن امانها في خطب بليغة مؤثرة واعمال منطوية على  
شجاعة عظيمة . على ان الحركة ولو بدونه كانت لامحالة متبلورة عاجلا  
او آجلا وان كان الفضل في سرعة تبلورها راجع لاريب اليه .

وما هي الا سنتان حتى تألف حزب عظيم وقامت عدة صحف  
واهتاجت البلاد من اقصاها الى اقصاها طالبة جلاء الانجليز والحصول  
على دستور . فكان حدوث ذلك كله في سنتين فقط محيرا للالاباب .  
ولشد ما اغتاض اللورد كرومر عند ما قدمت الجمعية العمومية قرارا بعدة  
مطالب كانت غاية في الجراءة وكان اهمها طلب دستور ومجلس نيابي  
اجترأت « هذه الصورة الكاذبة للحكم النيابي » على ذلك في ٤ مارس  
سنة ١٩٠٧ في جلستها التي تمعقد كل سنتين فكان حق الحاكم الاكبر  
عظيما . وانا لانزال نستطيع ان نطالع في تقريره الاخيرين ماعصيه اذ  
ذاك على رؤوس الوطنيين من الشتائم والسباب . فالوطنيون عنده جهلاء  
مستأجرون والأت يحركها مهيجون لاذم لهم ولا يمثلون غير اقلية  
شعبية وغير ذلك من هذا القبيل ولكن الاهتياج استمر على الرغم من  
ذلك كله وتعاظمت صفوف الحركة الوطنية وانضمت اليها الطبقة المتعامة  
كلها شيئا فشيئا . وقد بذل كثير من الجهد في ايجاد وتشجيع الحركات

المنافسة للحركة الوطنية نعى حركات «المعتدلين» الذين كانوا لا يريدون غير الإصلاح وكانوا راضين ببقاء الاحتلال وانتظار الدستور انتظارا غير محدود ولكن هذا الجهد الكثير لم يأت بفائدة كبيرة بل حط في آخر الامر من سمعة الذين بذلوه وتأثروا به . ثم كانت خطبة الوداع التي القاها اللورد كرومر بدار الاوبرا بالقاهرة قبل رحيله الاخير عن مصر فكانت اعلانا رسميا للحرب بينه وبين الوطنيين (١) ولم يتردد اللورد كرومر في الخطبة التي القاها في جيلدهال عندما منح حرية مدينة لندن ان يطلب الى اولي الامر اصطناع القوة في قمع الحركة الوطنية (٢) على ان دعاة الاحتلال قد سرى عنهم عندما استسلم مصطفى كامل للنار التي كانت تأكل قواه وتوفي في فبراير من سنة ١٩٠٨ غير ان وفاته جاءت دليلا على عظم انتشار المبادئ التي عمل على نشرها عملا رائعا عجيبا . فقد شعر المصريون في طول البلاد وعرضها بان موته كارثة وطنية وشيع جنازته الى القبر خمسون الفا من جميع طبقات الامة مظهرين اعظم مايكون من الحزن والاسي . وقد بهت الاحتلاليون انفسهم

---

(١) « فصرح بان الحركة الوطنية «من اولها لا آخرها زائلة مصطمة» ووعد بانها وان اصبح يميدا عن مصر ان يكف عن الحث على مدامتها عما يستحق قائلا « اها لا تستحق غير قليل » اطر نس الحطية في « الاحبيان ستاندارد » عدد ٦ مايو سنة ١٩٠٧ « قلا عن مجلة « مصر » )

(٢) قال « اما انا فلا ارى غير طريقة واحدة للقضاء على هذا الهياج والاضطراب الموجود بمصر والهدد . هذه الطريقة هي ان نظل منابرنا على القيام بواجبنا نحو اهل هذين القطرين وان نشد الوطأة على المتطرفين اذا ما تعدوا حدود القانون » ( التيمس ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧ )

لانبثاق الشعور القومي بهذا الشكل الرائع ولم يسمهم وهم في سرورهم المكثوم الا ان يعترفوا بفسوخ المبادئ التي جمعت الامة حول رجل كان اول من اقدم على القول بها مرة اخرى .

ولقد غيرت الحال تغيير السحر هذه اليقظة المصرية القومية التي جاءت بعد رقدة استمرت اكثر من ربع قرن من الزمان . فقد ادرك السادة البريطانيون جفاة ان قد ظهرت قوة جديدة خفية سيكون لهم معها شأن يوما من الايام . ولعل اللورد كرومر نفسه قد رأى ان مشكلة جديدة عويصة قد ظهرت وانه لا يستطيع الدجاج في مالباتها بعد ان أصبح علي وشك ان يرحل عن مصر الرحيل الاخير وسواء أكان هذا الرحيل الاخير نتيجة تدبير قديم كما يقول البعض أو لان حكومة الاحرار الجديدة كانت شديدة لرغبة في تسيير السياسة تبعا لتغيير الاحوال كما يقول اخرون فان اللورد كرومر استقال من منصبه في صيف عام ١٩٠٧ بحجة اعتلال صحته وخلفه السير الدون غورست ليس من شك في ان الحاكم الجديد على الرغم من انه كان احتلاليا محضا ايلم كان مستشارا ماليا في عهد اللورد كرومر وانه ظل كذلك حتى تقلد منصبه الجديد قد خرج الى مصر مزودا بمعلومات تقضى بان يخفف من وطأة الحكم الاستبدادي القديم ويسمى في القضاء على الحركة الوطنية باتباع سياسة التسالمة والتوفيق فكان عليه ان يخطو خطوة نحو تحرير الادارة والمجالس الشبه تشريعية ليجتذب اليه ما في



صفوف الوطنيين من العناصر الأكثر اعتدالا وكان عليه فوق كل شيء ان يترضى الخديو الذى القته معاملة اللورد كرومر الوحشية فى احضان مصطفى باشا كامل وحزبه حتى صرح بانه يميل الى الحياة الدستورية (١) ولقد نجح السير الدون غورست فى هذا الترضى نجاحا عاجلا ولكن الامر الاول استعصى عليه . على أن توسيع استقلال مصر الذاتى لم يكن امرا جديا فبعد كثير من العمل والاستشارة وضع مشروع تكبير مجالس المديرين وتوسيع اختصاصها وهو عبارة عن فكرة قديمة للورد كرومر ولقد ظهر ان مجالس المديرين الجديدة اذا استئينا مالها من حق انشاء المدارس الابتدائية تحت اشراف نظارة المعارف هى عين المجالس القديمة القاصرة التى انشئت سنة ١٨٨٣ اى انها على اكثر تقدير مجالس استشارية ليس لها حق الابتكار مع كونها خاضعة لسيطرة المدير فالوزارة (٢) ولما قدم هذا المشروع الى مجلس شورى القوانين لم يرفضه وان كانت لجنته التى تولت درسه لم تتردد فى ان تحكم عليه بانه من الوجهة الاصلاحية يكاد يكون عديم الفائدة . (٣) اما مجلس شورى القوانين نفسه فقد خول حق جعل جلساته

---

(١) فى حديث مع مراسل الطان المسيو رينى بيو « الطان عدد ٣٤ مارس سنة ١٩٠٧ »  
 (٢) تقرير السير الدون غورست عن سنة ١٩٠٩ « مصر رقم ١ » ١٩١٠ ص ٢٧-٢٩  
 (٣) اذا اراد القارىء ان يعرف ما لوحظ على مجلس شورى القوانين فليرجع الى تقرير الوفد المصرى فى سنة ١٩٠٨ ص ٢٦-٣٩ يقول هذا التقرير « لقد وجد ان القانون لا يتضمن اختصاصات اوسم من الاختصاصات التى منحتها القانون النظامى فى سنة ١٨٨٣ اى ان الامة لم تخط الى الامام خطوة واحدة فى هذه السهم والعشرين سنة »

علمية يحضرها الجمهور ورجال الصحافة كما خول حق توجيه الاسئلة الى  
النظار . وهذه المنحة الاخيرة ليست بشيء من الفتور لان حق سؤال  
النظار احيط بعدة قيود جردته من كل مزية (١) . من هذه القيود  
وجوب تقديم السؤال قبل الجلسة بخمسة ايام وان للنظار المسئول الا  
يجيب عن السؤال الموجه اليه وان الاسئلة الاضافية غير مسموح بها  
وانه - وهذا اهم القيود - لرئيس المجلس الذى تعينه الحكومة بطبيعة  
الحال والذى هو طوع يدها تبعاً لذلك ، ان يشرف على الاسئلة وان  
يرفضها . امام هذا كله لا عجب اذا قرر اعضاء مجلس شورى القوانين  
وهم من اغنى المصريين واكثرهم تعلماً الا يعملوا بهذه المنحة فلم يوجه بذلك  
اى سؤال الى اى ناظر من النظار

هذان الامران استنفدا بالفعل كل مجهودات المعتمد الجديد  
الاصلاحية وكان بدهيا ان يفشل فى انفاذ الشطر الاهم من برنامجها الا  
وهو القضاء على الحركة الوطنية وان يكن لهذين الاصلاحين من مزية  
فزيتهما انهما ايقظا رأى العام المصرى من غفلته حتى نواحيه التى كانت  
لاتزال ترجو ان الاحتلال البريطانى قد يعلم المصريين المتأخرين معنى

---

(١) « الايجيشيان غازيت » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ . انظر ايضا احاديث اسماعيل باشا  
اباطه المنشورة فى الصحيفة المذكورة فى عددى ٢٣ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ومما كان سدا  
فى استياء اعضاء المجلس بصفة خاصة هو ان حق توجيه الاسئلة لم يصدر به امر عال ولكنه  
اعطى على هيئة منحة اكتفى فى اعلانها بخطاب بسيط من مجلس النظار . هذه « المنحة » قد  
قبلت بانفاق ١٤ صوتا على ١٢ صوتا ومما يجدر ذكره ان المجلس يحتوى على ١٦ عضوا  
معينين و ١٤ عضوا منتخبين .

الاستقلال يوما ما . ثم قامت الثورة التركية فازداد صياح المصريين وعزم مجلس شورى القوانين في جلسته التي انعقدت في اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ على ان يضم صوته الى صوت الجمعية العمومية الذي اعلنته منذ ثمانية عشر شهرا فقرر باجماع الاراء طلب الحكم النيابي (١) .

هنالك اصبحت الحركة الوطنية اجراً مما كانت . نعم ان موت زعيمها الاكبر قد افضى الى كثير من الخلل في صفوفها كما افضى الى تفرق كثير ممن كان نفوذ مصطفى كامل الشخصي يربطهم ببعض ولكنهم مع ذلك اخذت تنسع شيئا فشيئا معبرة عن نفسها باجتماعات ومظاهرات لا يحصىها العدد وبصحافة مازالت تنتشر وتفتغل حتى بلغت اقصى قرى الفلاحين . ثم ان ما هم به القوم ظلما من التعرض لحرية الجامعة الازهرية الاسلامية المشهورة (٢) وادى الى اضراب ١٢٠٠٠ طالب عن تلقى دروسهم واستقالة شيخ هذه الجامعة واستعانة من اعقبه

---

(١) وهذا هو نص القرار ما كله « قررت الهيئة باتفاق الاراء ما هو آت : — ان نطلب من حكومة الجباب العالي اعداد مشروع قانون يمنح الامة حق الاشتراك العملي مع الحكومة في ادارة امورها الداخلية وتكبير شؤونها المحلية وان يكون رأسها تقريرا في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الاهالى وفي تقرير الصرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير في مصروفات المعاهدات الدولية والامتيازات المفضلة والدين العمومي واحكام قانون لجنة النضمية ولا في كل ما يتعلق بالاوربيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ولا في وبركو الاستاذة ولا في كل ما ارتبطت به الحكومة من التهدات والاتفاقيات » وقد استعرفت مباحث هذا القرار ثلاثة اشهر حملت السير الدون غورست يقبل متعجرا « لقد ضاغ وقت طويل في مناقشات ثقيمة موضة عما الحكم « ياني » « مصر رقم ١ » « ١٩٠٩ » « ص ٥ » (٢) « اليمس » ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٩ على ان خير ما كتبت في هذا الموضوع مقال لمحمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى وقد نشر هذا المقال في صحيفة « استامبول » في عدد ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩

بقوة من البوليس داست حرمة المسكان ثم الى خضوع الحكومة  
واخذوا آخر الامر نقول ان هذا قد ادى الى ان انضم حتى المجاورون  
وعلماء الدين الى صفوف الحركة الوطنية والى مظاهرات قامت في  
الطرق ضد حكم الخديو وحكم من يشد ازره من رجال الاحتلال  
البريطاني .

في هذه الحال من الفشل والامتعاض عزم السير الدون غورست  
على ان يخطط خطة قامة يكون من ورائها كم افواه الصحافة الوطنية .  
لقد سبق ان اشار (١) المستر فندلي عند ما كتب الى حكومته في اثر  
قضية دنشواي واحكامها الى الحملة « العنيفة » التي قامت بها الصحف  
ضد « العدل » البريطاني - تلك الحملة التي جعلت « انفاق اموال طائلة »  
امرا واضحا في رأيه المستنير - وقال منذرا بسوء العاقبة « اذا ظلت  
الامور على ما هي عليه ... فليس بعيدا ان تدعو الضرورة الى ايجاد  
قانون جديد للمطبوعات والى زيادة جيش الاحتلال زيادة كبيرة » .  
وقد انفذ الامر الثاني على الفور . اما الامر الاول فترك امر انفاذه  
للسير الدون غورست رسول التوفيق والسلام . على ان قانون  
المطبوعات الذي جاء به السير الدون غورست ليس بالشئ الجديد  
فهو قانون صدر سنة ١٨٨١ في عهد المراقبة الثنائية ويطبق مرة او

مرتين ثم لم يطبق بعد ذلك قط . وقد كتب مراسل التيمس الاسكندري (١) فيه فقال « ان القانون شديد الى درجة انه شفي من نفسه بنفسه وهو اسخف من ان ينفذ ولذلك يتجاهله الجميع على السواء » . ولكن ما كان « اسخف من ان ينفذ » في عهد المراقبة الثنائية بل وفي عهد اللورد كرومر لم يكن كذلك في نظر السير الدون غورست . ولذلك بمت قانون المطبوعات القديم بقرار وزارى مؤرخ فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ وبهذا القانون (٢) اصبح متمينا على كل صاحب مطبعة وصاحب جريدة ان يحصل على رخصة من ناظر الداخلية نظير ضمانة جسيمة . فاذا لم يفعل ذلك عوقب عقابات صارمة وقد يعاقب بمصادرة ماله فى احوال معينة . وهذه الرخصة تد لاعتطى وقد تسحب على حسب الارادة . وقد تعطل الصحف بمجرد امر يصدر به من ناظر الداخلية بعد انذارين او بقرار من مجلس النظار بدون اى انذار . وقد اصبحت حياة الصحف منذ ذلك الحين حياة خوف وترقب دون ان يكون لها ضمان او شبه ضمان من القانون . نعم ان السير الدون غورست قد قال (٣) ان قانون المطبوعات انما نشر بناء على طلب سابق من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وهو صادق كل الصديق ولكن الذى طلب لم يكن قانونا يرمى الى

(١) التيمس ٨ وقرسة ١٨٨١ .

(٢) الاندشتيان غرب ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ ، مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٤ - ٥

(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٤

اغراض سياسية بل قانونا يكافح السلب والنهب اللذين يأتيهما كثير من الصحف الاجنبية وراء ستار التهديد والوعيد .

لسنا مبالغين اذا قلنا ان هذا العمل الاستبدادي من السير الدون غورست كان له من الاثر في ازدياد الهياج بمصر ما كان لمشانق دنشواي نفسها . ولقد عطل ووقف عدد عظيم من الصحف الوطنية وحكم على محرريها وكتابها بالسجن (١) ثم كثرت المظاهرات واشتد القلق العام بشكل مخيف (٢) وانبرى للعمل الشبان التعمون فاعلنوا بصراحة في مؤتمر جنيف الذي عقد في سبتمبر سنة ١٩٠٩ موافقتهم التامة على برنامج الوطنيين المتطرفين .

---

« ١ » واول حريدة دعت فريضة لقانون المطبوعات هي بالطبع حريدة « اللواء » لسان حال الحزب الوطنى . وقد ارسل محررها الشيخ حاوش الى السجن في الحال . كذلك عطلت جريدة « العلم » لوطية مدة شهرين وذلك بعد اسوعين من ابتداء ظهورها . واقلت عدة حرائد اخرى . ولما خرج الشيخ حاوش من السجن في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ سار معه في الشوارع جمهور عظيم فلما رأوا الحدو قادما هتفوا طالبين الدستور . وقد حكم بعد ذلك على الشيخ حاوش بالسجن ثلاثة اشهر لانه كتب مقدمة لدبوان شعر « ميهج » نظمها الغاياتى الشاعر الوطنى . وكان « للؤيد » الذى يصدره الشيخ على يوسف هو الذى اخبر البوليس بهذه المقدمة وعلى ذكر المؤيد قول انه كان فيها مصى وطيا صميما واصطهده اللورد كرومر اضهادا كان وخيم العاقبة . ثم اصبح من ذلك الحين صحيفة احتلالية . وقد منع من دخول تركيا لانه كما يقال يعمل على نشر دعوة الحدو و بلاد العرب .

« ٢ » وعناسة هذه المظاهرات ا - - - - - هارفى ماشا حكمدار العاصمة الخرطوم لاول مرة كوسيلة لتفريق المجموع . « والباشا » حبير بهذه الالة لانه كان قبل ذلك ضابطا صغيرا في فرقة مطافي الاسكندرية

## الفصل الثاني والعشرون

### الحركة الرجعية والارهاب

لقد كان اصدار قانون المطبوعات بمنزلة اعلان صريح من السير الدون غورست لافلاسه السياسى والدبلوماسى وظهر من ذلك الحين ان كل تظاهر بالميل الى المبادئ الدستورية او وضع دستور قد انقضى امره وان لابد من الرجوع الى السياسة القديمة سياسة القمع والشدة وكان قانون ٤ يولية دليلا على الروح الجديدة التى دبت فى جسم الوكالة البريطانية . فبهذا القانون (١) العجيب اصبح كل من يسمونه مخيف الاخلاق اى كل شخص « اشهر عنه الاعتداء على النفس او المال او التهديد بذلك » يجوز ان يحال ، ولولم تثبت عليه جريمة ما ، الى لجنة خاصة مؤلفة من المدير او المحافظ ومن رئيس المحكمة الاهلية والنيابة واثنين ينتخبان من بين عشرين شخصا من الاعيان يعينهم ناظر الداخلية ، وان تحكم عليه هذه اللجنة بعد سماع دفاعه وشهادة الشهود بان يوضع فى محل اقامته تحت مراقبة البوليس لمدة لاتتجاوز خمس سنوات ، وان يقدم ضمانا ماليا او شخصا يكفل حسن سيره فى المستقبل بحيث اذا لم يقدمه نفى الى جهة مهيرية معينة يقضى فيها مدة

المراقبة . وقد يطبق هذا القانون « التعوطى » عينه على الذين ارتكبوا جنائيات ثم برأئهم محاكم الجنايات « لعدم كفاية الادلة » . هذا القانون ، كما يرى كل قانونى لاول وهلة ، منطوق على اشنع ما يكون من الخروج على مبادئ حرية الفرد الاولية ومانع من المحاكمة المنتظمة التى تقوم بها المحاكم النظامية فى قضايا ليس الشرط الاساسى لثبوت الجريمة فيها الا معدوما بالمرّة او ظنيا على احسن تقدير . ثم هو يجعل للسلطة التنفيذية سيطرة على حرية الاهلين تكاد تكون مطلقة من جميع القيود . نعم انه اشترط سماع الشهود ودفاع المتهم ولكن ذلك الاشتراط يظهر مظهر السخرية والتمكّم امام ما يوردونه من الحجج على صدق ما يقولونه من انه كثيرا ما تتمعذر اذانة المجرمين فى مصر لامتناع الجمهور عن اداء الشهادة . (١) فاشتراطهم هذا معناه انه ان كان ثمت شهود على الاطلاق فانهم يكونون مجرد مبلغين تنتفع بهم النيابة وحدها . تدل على صدق ذلك التجربة القصيرة التى اكتسبت من تطبيق القانون المذكور والسير الدون غورست (٢) يقول « لقد ادرك الشهود بوجه عام ان السلطات جادة فى الامر ولذلك اظهروا فى اداء الشهادة شجاعة ادبية لا يستهان بها » .

وفوق ذلك فان القانون لا يعين مقدار ما يقدمه الشخص

(١) مصر رقم ٢ « ٩٠٩ » س ٢

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » س ٢



« المشتبه فيه » ضمانا لحسن سيره بل يترك تقدير ذلك برمته لحكم اللجان وناظر الداخلية وقد نشأ عن ذلك ان اصبح مقدار الضمان المطلوب يتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ جنيه بالنفا في بعض الاحيان ١٥٠٠ جنيه وعلى ذلك كان النفي واقعا بالضرورة (١) في كل قضية تقريبا . وعلى اثر صدور القانون الفت لجان خاصة في كل مديرية لوضع قوائم باسماء الاشخاص المشتبه فيهم وفي خلال ستة اشهر دون في هذه القوائم الاتهامية ١٢٠٠٠ اسم . هذا العدد الهائل خفضه ناظر الداخلية تدريجيا الى ٢٠٠ ثم ٢٨٣ اسما . فعل ذلك وهو محس لاشك بأن الامر قد اسرف فيه كثيرا . وما وافي آخر فبراير حتى كان قد وضع تحت مراقبة البوليس ٢٨١ شخصا ولم يقل عدد من نفى الي الواحات الداخلية (٢) عن ٢٧٢ شخصا .

لقد كانت الغرض من هذا القانون البديع محاربة ازدياد الجرائم ولذلك نرى السير الدون غورست يورد في تقريره الاخير (٣) احصائيات تدل على ما عتري الجرائم من نقص واضح فيما بين اول سبتمبر سنة ١٩٠٩ و ٢٥ فبراير سنة ١٩١٠ ولكننا قد يتخالفنا شيء من الشك في صحة هذه الاحصائيات لان اللجان كما يري السبر الدون غورست استغرقت ستة اشهر في عمل قوائم المتهمين وهذه الستة

(١) جواب البير ادوارد غراي عن سؤال المستر مكارس في مجلس العموم في ٣ ديسمبر

سنة ١٩٠٩

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٥

(٣) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٥

الاشهر تصل بنا الى آخر عام ١٩٠٩ ثم انه يلوح لنا ان من الابتسار والسبق  
للاوان ان يستنبط من تجارب أشهر قلائل أن القانون سيكون له في اصلاح  
الامن العاجل أثر عاجل الوقوع دائم البقاء (١) على أن أمراً واحداً  
نحن متبثون منه كل التثبت هو أن هذا القانون قد أدخل على الادارة  
المصرية مبدءاً من أضر المبادئ وانه لن يطول العهد حتى يطبق في  
الاغراض السياسية . ولعمري اذا كان هذا القانون قد وافق عليه  
أعضاء مجلس الشورى كما حصل لانهم من الملاك مضحين عن غفلة  
منهم بحرية الفرد وعلى مذبح الشهوات الدنيوية فاذا عسى أن نقول عن  
أولئك الذين بعثوا « ليعلموا » المصريين الاستقلال والحقوق المدنية  
ثم هم يتكبرون هذا القانون وينفذونه ؟

لقد فصلنا القول بعض الشيء في هذا القانون لانه خصوصي في  
الدلالة على طرائق الحكم المتبعة في مصر ولانه يكاد يكون من المحقق  
انه ان لم يبلغ فسيؤدى الى عواقب وخيمة (٢) . لقد حل هذا القانون

---

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٦ لقد اورد السير الدون غورست في تذييل له ص  
« ٥٦ وما بعدها » بنبذة من تقرير المستشار القضائي « السير مالسكولم مكليرث » في  
مرض الدفاع عن القانون ولكنه حذف منها بعض عبارات هامة . في بعض هذه العبارات  
المحدوفة ، كما تدل برقية لروتر مرسلة من القاهرة ومؤرخة ١٣ ابريل سنة ١٩١٠ وشررت  
بعض الصحف اليومية ، يقول السير مالسكولم « يدل ذلك الجزء من التقرير المتعلق بقانون  
النبي الحديث ان قد حدث قصص محسوس جدا في احصائيات الجرائم في الاشهر الاخيرة من عام  
١٩٠٩ وذلك النقص لا شك نتيجة الاحتياطات التي اتخذت بموجب هذا القانون . ولكن  
اذا أردنا ان نعرف الى اى حد يحتمل ان تستمر هذه النتيجة فذلك الان ان ما براه المستشار  
القضائي مفرط الابتسار الآن يرى المتمد السياسي من الواضح أن يمكن اعلانه الآن  
(٢) يذكر السير مالسكولم مكليرث في تقريره باهتمام عظيم امله في انقضاء الحال التي استوجبت  
تأليف اللجان الحاضرة بعد أن تعمل هذه اللجان مدة أخرى من الزمن وهذا الامر المبكر

محل الإصلاح التعليمي والاجتماعي الذي به وحده يمكن نقص الجرائم  
نقصاً دائماً مستمراً (١).

وفي أثناء ذلك كانت قرائع السلطات الاحتلالية قد تمخضت  
عن مشروع آخر عظيم أتيح له أن يدفع الجمهور الى أقصى ما يكون  
من الهياج ذلك هو مشروع مد امتياز شركة قناة السويس . ان هذا  
الامتياز الذي منح في عام ١٨٥٦ كان لا يزال باقيا لانقضاء مدته  
ستون سنة أخرى تنتهي في نوفمبر سنة ١٩٦٨ ولكن الحكومة المصرية  
أرادت انتهاز الفرصة وأخذ السبيل على ما عساه أن يكون في المستقبل  
من ممانعة فارتأت مد هذا الامتياز على أيدي الحكام الحاضرين  
مدة أربعين سنة أخرى وذلك بشرط أن تدفع الشركة للحكومة  
٢٠٠٠٠٠٠ ر. جنيه على أربعة أقساط سنوية ، وأن توافق فوق ذلك

---

الغريب ( فقد جاء بعد الشروع في تنفيذ « القانون » باشهر قلال ) هو ما ذكره في جمل  
سابقة على عبارته الالهة من الخوف من أن يحل « الحلاف » بين أعضاء اللجان محل الوفاق  
الذي ساد بينهم في بداية الامر . لذلك الخوف من غير شك نصيب من الصحة . فان عمل  
المجان كان لا بد موجداً هاجاً عظيماً في نفوس عامة الناس ومثيراً اروح التمرد في نفوس  
الملاحين . قانون ايها القاريء ذلك القول عما قال السير الدوق غورست في صلب تقريره « من  
٢٦ » « لقد لقي القانون من سكان القطر رضى شاملاً » تصور رضى سكان اى قطر من الاقطار  
عن ان يروا اصدهاءهم واقرباءهم يقبض عليهم ويساقون الى محكمة غير نظامية تحكم عليهم  
بالنفي لغير ما ذنب اقترفوه !!

(١) لقد اظهر السير مالكمولم ماكريت اعظم ما يكون من السخط على قانون النفي وعلى  
كل الروح التي تسود الادارة المصرية الحاضرة وذلك حيث يقول « في كل مجتمه شرقي  
خاضع لنظام قانوني اجنبي لا يفهمه الناس ويقدرونه ... قد تنشأ بالتدريج حال من الامور  
لا يكون للمحاكم المادية ورجالها قدرة على مقاومتها » ( مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٦٠ )  
لقد ادخل في اول الامر نظام قانوني اجنبي لا يستطيع الاهلون ان يفهموه فلما خالفوا ذلك  
النظام غير المفهوم عوقبوا بالنفي !!

(أولاً) على أن تدفع للحكومة من صافي الإيراد نسبة مئوية معينة تزيد بالتدريج من ٤ إلى ١٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٦٨ (ثانياً) أن تدفع للحكومة ٥٠ في المائة مما يزيد الإيراد الصافي عن ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فيما بين عامي ١٩٦٨ و ٢٠٠٨ بشرط أن تنزل الحكومة عن ١٥ في المائة التي هي نصيبها من المتحصل بموجب الاتفاقية الحاضرة قد يكون من الغرابة بمكان أن تحرص الحكومة المصرية — التي هي بالطبع الوكالة البريطانية — على مفاوضة شركة قناة السويس في الوقت الحاضر مع أنه كان لا يزال باقيا لانتهاء مدة الامتياز ٦٠ سنة، ثم لا تكون هذه المفاوضة لشراء هذه المدة الباقية ولكن لمدها أربعين سنة أخرى. ان تفسير هذا العمل الغريب كما ذكرته الجرائد الشبيهة بالرسمية (١) هو الخوف من أن مصر اذا آلت القناة اليها بعد ستين سنة قد تعمل ما عملته كولومبيا في مسألة قناة بنما فترفض تجديد الامتياز أو تشرط لتجديده شروطاً مثقلة. ومعنى ذلك انه ما دامت مصر تديرها أيد أجنبية فينبغي ان تنتهز الفرصة لسلها حقها أربعين سنة أخرى. ونحن اذا صرفنا النظر عما في هذا الامر من الفس والتدليس فاننا نرى ما يوردونه تفسيراً لهذه العجلة الشاذة غير مقنع اللهم الا اذا اعتبر زعماء لم يقم على صحته دليل ما وهو ان انجلترا عازمة على الانسحاب من مصر في وقت قريب جداً. الا ان السبب الحقيقي

(١) « الإيجشان غازت » ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٩

لهذا العمل من الحكومة المصرية يجب أن نبحت عنه في مكان آخر ولن نكون مخطئين اذا بحثنا عنه في احتياجات المالية المصرية . لقد سبق ان أشرنا الى الاحتياطين اللذين انشأ سنة ١٨٨٨ لحفظ ما يتجمع من زيادات الميزانية (١) والآن نقول انه بمقتضى الاتفاق الانجليزى الفرنسى فى سنة ١٩٠٤ قد مزج الاحتياطين أحدهما بالآخر والغيت رقابة صندوق الدين لان سرعة اداء الكوبونات اصبحت أمراً موثقاً به فى ظل الادارة المالية البريطانية . بهذه الطريقة اجتمع للحكومة المصرية مبلغ طائل من المال يبلغ مجموعه ١٣ مليون جنيه . ويظن انه فى خلال السنوات التى تلت ذلك العهد قد دخل الاحتياطي ١٣ مليون جنيه أخرى ات من مجموع زيادات الميزانية فى السنوات المذكورة أى انه فى وقت هذا كان ينبى ان يكون للحكومة المصرية مبلغ من المال يناهز ٢٦ مليون جنيه ، ولكن الواقع غير ذلك فانه كما تمل الحسابات الرسمية (٢) ليس فى الاحتياطي باجمعه غير ٦ مليون جنيه تزيد قليلا . فأين ذهبت منذ سنة ١٩٠٤ الـ ٢٠ مليون جنيه الباقية ؟

ذلك سر شديد الغموض . ان الحكومة عند عرضها الميزانية على مجلس شورى القوايين لا تذكر مقدار الاموال التى تنوى انفاقها من

---

(١) انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٩

الاحتياطي بل تشير الى نتائج أعمال السنة المنصرمة في عبارات شديدة الاجمال وكان ذلك منها موضع شكاة مستمرة لمجلس الشورى الذى طلب غير مرة ، ولكن بدون جدوى ، بياناً وافياً لما ينفق من المال الاحتياطي وأن يكون له حق النظر فى كل باب من أبوابه والتصويت عليه مقدماً (١) والحق أن الحكومة قد انفقت كل ذلك المال ولا تزال تنفق غيره من الاحتياطي فى مبان عمومية باهظة النفقة تشمل ثكنات لجيش الاحتلال وفي مقاولات خادعة وسكك حديدية وسندات أجنبية انحطت قيمتها وفوق ذلك كله فى السودان (٢) وعلى ذكر السودان نقول انه قد أثبت انها هاربة لا قرار لها ذلك بان هذا الاقليم المصري الذى تخلى عنه برغم احتجاجات المصريين ثم « فتح ثانية » بفضل مشاركة الجنود المصرية لم يكتف فيه بان حول الى مستعمرة بريطانية سميت على سبيل التعاطف فى القول بالسودان الانجليزى المصرى ولم يكتف فيه بان البريطانيين من ذلك الحين لم يفعلوا عن ترقيته من حيث هو

---

(١) وقد عقد مجلس شورى القوايين ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ جلسة عاصمة خاصة بموضوع - مدر المال الاحتياطي . فى هذه الجلسة التى احدى بحى باشا خطة فريدة فى ماها المحى فيها على سياسته الحكومة المالية ( « الانجديان عربت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ )

(٢) راحم الخطه الزائمة التى الفاها اىماعل باشا اناطه فى جلسة مجلس شورى القوايين التى احدثت فى ٣ يابرسه ١٩١٠ وقد اعيد طعم هذه الخطية على هيئه نشرة بمدينة القاهرة . فقد عهد قرب جدا اوقى ٢٠٠٠ ر ٢٠١٢ ح ٤ فى الحذور « السكاري » و ٩١٢ ر ٠٠٠ ح ٥ فى السكك الحديدية و ٤٠٠ ر ٠٠٠ ح ٦ فى ثكنات الجنود و ٧٥ ر ٠٠٠ ح ٧ فى مساكن لموطاى السودان و ١١٥ ر ٠٠٠ ح ٨ فى هيئه اعانات و ٨٠ ر ٠٠٠ ح ٩ اعيرت لشركة الدواحر الحديويه كل ذلك بدون بيانات مفصلة . وعلاوة على ما تقدم قد صاع - كما يقول السيرالدون عورست نفسه فى سنة ١٩٠٩ مبلغ ١٨٠ ر ٠٠٠ ح ١٠ وفى سنة ١٩٠٩ مبلغ ٢٢٩ ر ٠٠٠ ح ١١ وذلك فى مصاربات سندات الرسفال .

مستعمرة بريطانية ومصدر من مصادر القطن كل ذلك أيها القارئ بأموال مصرية حتى انه في عشر السوات التي اخرها سنة ١٩٠٨ قد أنفقت الخزانة المصرية في السودان ٤٢٠٠٠٠٠ جنيه كما تقول الحكومة نفسها (١) وان كان مجلس شورى القوانين قد رفض الرقم المذكور لانه غير دال على الحقيقة كلها وكان رفضه اياه في قرار ضمنه ضعف ثقته بالحكومة وتأيدده ما استمسك به أكبر متكلميهم من ان ما اتفق في السودان لا بد أن يبلغ ١٨٧٠٠٠٠٠ جنيه (٢).

لقد كان ذلك الاقفار من جانب الاحتياطي والاحتياج المستمر من جانب السودان هما اللذين امليا على الحكومة المصرية فكرة كسب المال الحلال بالتخلي عن قناة السويس اربعين سنة اخرى . ولكن في نظير ماذا ؟ ان لجنة الجمعية العمومية التي شكت لنظر المشروع قد وجدت بعد ان بحثت اراقام اشد ما يكون من البحث

(١) يعتبر السير الدون عورست ماخذته الحكومة المصرية على التجارة السودانية من ضرائب كركية ورسوم ونحوها اموالا « مرتفعة » من السودان . ومقابلة للاعلانات التي اخرجتها المالية المصرية . هذا ايها القارئ كما لو قيدت الحكومة الالمانية في دفاتها الضرائب الكركية المأخوذة على بضائع استوردت من الجزائر البريطانية ثم اصدرت الى روسيا على هيئة « اموال ارنحت من روسيا ! » وفيما عدا ذلك فالحكومة البريطانية تسمى الآن بشعب بور سودان وتمتلا اقتصادا على ان تحرم مصر من هذا المصدر الذي هو من مصدر الدخل ولكن لتفصي حملة واحدة على تجارة المرور المصرية . وهذا ايضا هو السبب في ان البريطانيين يتجمعون انشاء خط حديدي فيما بين اسوان ووادي حلفا قد يكون واسطه لقل الصائغ عن طريق مصر الى السودان ودخل افريقية . لاشك في ان البريطانيين يجهدون في تسمية مصادر السودان اصرارا بمصر وعلى حساب مصر . وفوق ما تقدم فان سيطرة المحتل على ما ايم النيل السودانية ستمكنها من ان تقص بيدها على حياة مصر نفسها .

(٢) راجع خطة يحيى باشا المذكورة آما والتي القاها بمجلس الشورى ( « الانجيسيان غازيت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ )

المفصل انه باحسن ما يكون من الاعتدال في التقدير ستهدى الخزانة المصرية في هذه المسألة الى الشركة اكثر من ٢٤١ مليون جنيه خالصة لوجه الله تعالى (١) تلك مقابلة مقرونة بالتشفي والانتقام او هي تكرار لما عمله اسماعيل من بيع ١٧٦ و ٠٠٠ سهم ب ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٤ جنيه مع انها تساوى الآن ٣٥ مليون جنيه .

فلا عجب اذا رأت الحكومة المصرية ان تخفي نبأ ذلك المشروع المالى العظيم عن الشعب المصرى ولكن من حسن حظ الشعب المصرى ان الوطنيين المصريين قد تسقطوا شيئا من المفاوضات وضجوا طالبين عقد الجمعية العمومية فى الحال ضجة لم يسع الحكومة معها الا التسليم بما طلبوا وقد نادى الصحف الانجليزية المصرية اذ ذاك بان هذا التسليم « سياسة منطوية على الضعف » ولكن الوطنيين ذهبوا فى الامر الى ابعد مما فعلوا واصرروا على ان تقبل الحكومة مقدما ان صوت الجمعية العمومية ملزم الطاعة موجبها . ان التاريخ لم يكشف لنا بعد العوامل الخفية التى كانت تختلج فى صدر المعتمد البريطانى والنظار المصريين ولكن لما كان اصحاب البواخر البريطانيون فى ريب شديد جدا من الفوائد التى قد تعود على السفن

---

(١) « تقرير مقدم من اللجنة المشكلة لدراسة مشروع مد امتياز شركة قناة السويس الى هيئة اللجنة العمومية » القاهرة سنة ١٩١٠ وهه عبارة عن نشرة رسمية فى غيبة الاهمية ولما كان غير محتمل ان ترجمه الحكومة وتقدمه الى مجلس البرلمان نظرا لمحتوياته الهامة فاقى انشره فى دبل كتنابى هذا (١) لقد صرح السير ادوارد غراى فى مجلس العموم فى ٥ يولية سنة ١٩١٠ « بانها مستندات مطولة وانه لا يراها تستحق المقة التى تنفق فى ترجمتها وطبعها »



البريطانية من مد امتياز شركة عاملتهم فيما مضى بشيء من الشح والكراسة ولم يكن محتملا مع الشروط الجديدة المقترحة ان تعاملهم في المستقبل باحسن مما عاملتهم في الماضي (١) ومن جهة اخرى لما كان النظار بصفة كونهم مصريين لا بد ان يكونوا قد قاسوا شيئا من وخز الضمير لتفريطهم في ملك امتهم - نقول لما كان هذا وذاك فانا نستجيز ان نظن ان الحكومة المصرية والسلطات الانجليزية لم تكن مقنعة في نفسها كل الاقتناع بحكمة هذا المشروع وضرورته . ومهما يكن من شيء فان الحكومة - وذلك مدهش لكل انسان - قد سلمت اخر الامر في هذه النقطة ايضا واعلنت في ٥ ابريل بعد ما عرفت حال الجمعية العمومية النفسية جد المعرفة انها ستنزل على حكم الجمعية في الامر ، وعلى ذلك اصدت الجمعية العمومية بعد يومين دون تردد قرارا برفض المشروع وكان ذلك باتفاق ٦٦ صوتا على صوت واحد .

ومهما كانت الاماني او المخاوف التي شعرت بها الحكومة المصرية والمعتمد البريطاني فان هذه النتيجة اتمتصار باهر للحركة الوطنية بل

(١) راجع مقال المسترج . ولبن بوتر رئيس الجلسة السنوية التي عقدتها جمعية اصحاب السفن العمومية في ٢٦ يولي سنة ١٩١٠ وكذلك المقالة التي نشرها ملحق «التيمنس» التجاري في ١٨ فبراير سنة ١٩١٠ عن موضوع اتفاقية قناة السويس . والظاهر ان اخوف ما يخافه اصحاب السفن من مد أجل الاتفاقية هو انه « قد يدى الى ابقاء الرسوم الثقيلة التي تنقضى الآن والتي هي ٧ فرنكات و ٧٠ سنتيما عن كل طن » برغم الوعود التي بذلت في سنة ١٨٨٣ ومع ذلك فنذ رفضت الجمعية اقتراح الحكومة أعلن مجلس ادارة الشركة عزمه على تخفيض رسوم القذة من سنة ١٩١١ الي ٧ فرنكات و ٢٥ سنتيما

هى فى الواقع اول انتصار لها منذ ثورة سنة ١٨٨١ . من اجل ذلك لم يكن امام السير الدون غورست الا ان يقتبط بتوقيعه مشروعا كان - بقطع النظر عن نواحيه السياسية - مدعاة الى ضعف الثقة بإدارته المالية ومعرضا للطعن من جميع الوجوه . ولو حدث فى قطر آخر غير مصر ان وزير ادتأى مشروعا كهذا لا يمكن بحال ان يدافع عنه اهزل ذلك الوزير من منصبه موصوما بوصمة الخزى والعار .

وفى اثناء الهياج الذى سببه امتيار قناة السويس قد وقعت حادثة محرّكة للعواطف ، مؤثرة فى النفوس تأثيرا شديدا حادثة يمكن ان نرجعها رأسا الى ما أصاب السلطات الانجليزية المصرية من التخوف التام لاصدارها قانون الطبوعات وتلقيها مشروع قناة السويس . تلك هى حادثة اطلاق شاب مصري ، سماه الرصاص على رئيس النظار بطرس باشا نالى وذلك فى ٢ دبرابر فى رابعة النهار وبمدينة القاهرة . ويمكن ان نعرف الى اى حادثة كانت هذه النتيجة متوقعة ومعتقدة طبيعية فى تلك الظروف اذا رجعنا الى احدى الحقائق التى تمتاز بها الصحافة الانجليزية . اننا نرى انما استهلت رواية الحادثة فى لندن فى ١٠ دبرابر ، الى يوم الحادثة قائلة « واخيرا لقد حدثت مصر ، زلزالا عظيما ، فحشا نجد فعلا ورد فعل من نوع اصعب من ان نراه فى الهند فان القتل السياسي لامناص من ظواهره العنيفة ، والى من طرق

التشفي والانتقام . نعم لقد حذت مصر اخيرا حذو الهند ولكن بعد ان قيدت المطبوعات ومنعت الاجتماعات وجيء فوق ذلك بمشروع فيه من الذلة للشعور القومى مافيه . ولعمري لئن كان بطرس باشا اول من ذهب فريسة القتل السياسى فذلك ايضا طبيعى جدا .

لقد كان لبطرس باشا سجل خدمة طويلة منذ سنة ١٨٧٥ اى منذ صبح اسماعيل صديق المفتش المقتول بصفة كونه كاتب سره الى باب النظارة في ذلك اليوم المشؤم الذى اختطف فيه الرجل . ولقد تقلب في المناصب الادارية المختلفة منذ ذلك الحين وكان مفيدا جدا للجنة الدولية في اعمالها السيئة القبيحة ثم صار فيما بعد ، اى في عهد اللورد كرومر ، ناظرا للمالية فناظرا للخارجية واخيرا نصبه السير الدون غوردست في سنة ١٩٠٧ رئيسا للنظار تنفيذا لسياسة السعي في ترضى المصريين ؛ « اصلاحات زهيدة اليمية » . وكان « الاصلاح » الملحوظ في هذا التنصيب هو انه لما كان بطرس مصرى المولد بخلاف من تقدمه في منصب الرياسة من الارمن واليهود والجر اكسة فقد ظن ان تنصيبه سيكون نحية للامة المصرية تسر الوطنيين سرورا عظيما وتبعمهم على ان يقروا ويهدأوا . ولكن بطرس للأسف كان معروفا بانه آلة الانجليز وانه ترأس فيما مضى قضية دنشواى الابدية الذكرى وباشر اجراءاتها . ولئن بقي باذهان الوطنيين شك في كيف يسلك بطرس باشا في منصبه الجديد فذلك الشك لم يلبث ان تبتد باعادة

قانون المطبوعات تحت اشرافه وبالاحكام والاضطهادات التي تلت ذلك القانون واخيرا بالاندفاع فى مشروع امتياز قناة السويس . من اجل ذلك كان بطرس باشا فى نظر الوطنيين مذنباً من جهتين من جهة انه الموجد فعلاً لهذه النظم الرجعية ومن جهة انه خائن لأُمته وعلى ذلك استحتم ماأريد به ان يكون اداة استمالة واستدراج الى منبع لهياج جديد وكانت النتيجة ان انبرى شاب حى الرأس فاغتنال حياة بطرس باشا .

ان ما عقب هذه الحادثة لتاريخ حديث العهد جدا . لقد فقدت الحكومة المصرية صوابها فقدما تاما واندفعت ذات اليمين وذات الشمال تقبض على الناس وتفتش البيوت تريد استشفاف جمعيات ومؤسسات سرية خلقها لها الوهم والخيال لذلك لم تبدأ محاكمة الوردانى الا بعد شهرين من وقوع الحادثه اى فى ٢١ ابريل سنة ١٩١٠ . ذلك التأجيل مكن الوطنيين من ان يجمعوا امرهم ويشرعوا فى حملة ترمى الى مافيه مصلحة المتهم . ولقد كان من رأى كثير من الاطباء الاجانب والمصريين ان وفاة بطرس باشا لم تنشأ مباشرة عن رصاص مسدس الوردانى ولكن عن العملية الجراحية التى عملت له بالمستشفى على اثر الحادثة . وعلى ذلك اقبل الوطنيون يحتجون بان الوردانى لم يرتكب جريمة القتل الفعلى وانه لذلك لا يمكن ان يحكم عليه بالاعدام . وقد

كثير القول في تأييد هذا الرأي حتى ان المحكمة نفسها (١) رأت من الضروري ان تطلب النظر في الامر الى لجنة طبية خاصة مؤلفة من طبيبين انجليزيين وطبيب مصرى . وقد انقسمت اراء هذه اللجنة فكان من رأى الطبيبين الانجليزيين ان الجراح التى نشأت من عمل الوردانى جراح قائله فى حين ان الطبيب المصرى قرر انه لولا العملية التى لم تكن نمت حاجة اليها لظل بطرس باشا على قيد الحياة غير ان المحكمة اصغت الى رأى الطبيبين الانجليزيين وحكمت على الوردانى بالاعدام .

وهنا نلاحظ حادثة من الحوادث التى تمتاز بها محاكمة الوردانى . لقد كان المدافع عن الوردانى هو الهلباوى بك الذى كان مدعيا عموميا فى قضية دنشواى والذي جلب بذلك على نفسه سخط الامة المصرية باسمها . وانا لاندري أ كان عبء السخط العام اثقل من ان يحتمله ام ان ماجرى بعد من الامور كان او عظ له وسواء ا كان هذا ام ذاك فانه سرعان ماغير موقفه والقي بنفسه فى غمرة الحركة الوطنية وذهب جهارا الى مؤتمر الشبيبة المصرية الذى عقد بجنيف سنة ١٩٠٩ واعلان ميوله السياسيه . فلما وقعت حادثة الوردانى كان اول المدافعين عنه وبعد مراقبة طويلة اتتد فيها احوال مصر السياسية انتقادا مرا التفت

---

(١) وكان من بين أعضاء المحكمة المستر بوند أحد قضاة محكمة دنشواى . وقد اء ض الدفاع على حضوره ولكن لم يلتفت الي اعتراضاته .

الى السجين وهو فى القفص ودعا له بخير (١)

والى القارىء حادثة رائعة اخرى تتعلق بالمحاكمة المذكورة . لقد رفض المفتى الاكبر لاسباب شرعية ان يصدر الفتوى الضرورية فى المصادقة على الحكم بالاعدام . فما كان من الصحف الانجليزية المصرية الا ان مسخت المستند الذى سيقى فيه اسباب الرفض لتوهم انه بمقتضى الشريعة الاسلامية لا يحكم بالموت على من قتل مسيحيا . وبعد ان شاعت فى اوربا تلك الصورة المسوخة وعملت عملها فى اثاره الحفيظة الدينية فى انجلترا ارغم السير ادوارد غراى على اظهار المستند الاصل (٢) فاذا هو مستند عادى اتبعت فيه اوضاع اصطلاحية ولا يشير مطلقا الى عقيدة المقتول . ومهما كانت نزعة المفتى السياسية فان فتواه على كل حال قد تجوهلت واعدم الوردانى سرا اتباعا لخطه وضعها للورد كرومر على اثر فضيحة دنشواى وقد منع الجمهور ومندوبو الصحف من تنفيذ الحكم منعاً شديداً فكان من وراء ذلك ان اصبح الوردانى معتبرا فى مصر اول شهيد وطنى واضطر البوليس الى ان يجتهد بصفة

---

(١) ولا بأس بأن نقبس هنا الالفاظ الختامية من مراغة الهلباوى بك . تلك المرافعة التى طبعت بسرعة ووزعت منها على الجمهور ، ح كثيرة على الرغم من أنها قيلت فى حجرة القضاء الخصوصية . قال الهلباوى بك « واقبل بيل الموت بقلب البواصل فالموت ات لا راد له ان لم يكن اليوم فندا . فاذهب يا ولدى الى لقاء الله العلى الأعلى الذى لا يرتبط الا ببدائه المجردة عن الظروف والزمان والمكان . اذهب مودعا ما بالقلوب والمعرات اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لامتك أكثر من . . . لك ادب فان قلوب المباد اذا ضاقت رحمتها عليك فرحة الله واسعة . نستودعك الله الى اللقاء ابى به » فقال هذا الكلام لمجيب من جانب المدفام (٢) رداً على سؤال القى فى مجلس العموم فى ٧ يولية سنة ١٩١٠

خاصة في ان يمنع عن قبره تلك الجموع العظيمة التي تريد الحج اليه (١) ولقد وجد الاحتلال في مقتل بطرس باشا و- و عمل يستحيل ان تنكر صفته الارهابيه الحجة الضرورية لان يترك الدبلوماسية جانبا ويظهر جهرة سيد البلاد الاجنبي على نحو ما كان منذ عهد طويل. ولقد اجيز للمستر روزفلت او طلب اليه ان يرفع من عقيرته مؤذنا بذلك فكانت هذه الاجازة او ذلك الطلب مؤتلفا مع الطريقة القديمة طريقة اصطناع الرأي العام بواسطة شهود يشبهون ان يكونوا محايدين مستقلين . ثم حذت الصحافة الصفراء حذو المستر روزفلت (٢) واخيرا جاء السير ادوارد غراي فالتقى في البرلمان في ١٥ يونيه سنة ١٩١٠ اعلانا خطير يتعلق بـ « الوصاية البريطانية علي مصر وختم اعلانه يقول «لقد كانت سياسة حكومة جلالة الملك ان نحافظ باحتلال مصر لاننا نستطيع دون عار يلحقنا ان نتخلى عن المسؤوليات التي نشأت حولنا هناك » وختاما لهذا كله واطهار الاثر من اثار الحال الجديدة اصدرت الحكومة المصرية في هذه الايام بواسطة امر عال ويدون اعتداد بمجلس شورى القوانين ثلاثة قوانين تكسب تصرف السلطة التنفيذية المطلق صفة القانون (٣). اول هذه القوانين يقضى باخراج الجنايات والجنح التي تقع بواسطة

---

(١) «الانجبيشان غازيت» ١٠ اغسطس سنة ١٩١٠

(٢) وقد سل السير ادوارد غراي في خطبته التي القاها في مجلس العموم في ١٢ يونيه بانه كان عارفا ماسبقوله المستر روزفلت في خطبته بجيلد هول في ٣١ مايو .

(٣) « الانجبيشان غازيت » ٣٠ مايو و ٢ بوليه سنة ١٩١٠

المطبوعات من اختصاص قضاة التحقيق والمحاكم الجزئية ويحميها كأنها جنائيات عادية ارتكبت ضد القانون ، على محاكم الجنايات التي ليس بها محلفون وليس لحكمها استئناف . والقانون الثاني متعلق بنظام المدارس وهو يعاقب بعقوبات مختلفة منها الطرد من المدرسة - كل من يشترك في مظاهرات داخل مدرسة او خارجها او يكتب في الجرائد او يمدحها باخبار او يقوم لها بعمل ما . والقانون الثالث وهو اهم القوانين الثلاثة يعاقب على جميع ما يقع من الاتفاقات « الجنائية » بين شخصين أو أكثر بالحبس مددا مختلفة . « والاتفاق الجنائي » يتضمن كل انواع التآمر والجمعيات السرية والتصميم على العمل بطريقة جنائية . هذه القوانين الثلاثة تشبه ان تكون « قانونا ضغطيا » بديما تفخر به الادارة الارلندية في اسوأ ايامها . انها عبارة عن خاتمة واضحة لثمان وعشرين سنة كلها ايهام بالحكم الدستوري وفاتحة عصر جديد هو عصر ظلم صريح غير مستور .

وبعد فبتلك الحال تنتهي قصتنا الطويلة . ليس في وسع اى انسان ان يخبر بما تحبوه الاقدار ولاكن قد لا يكون هناك شك في ان العلائق الانجليزية المصرية التي كانت في الماضي قلقة كدرة ستكون في المستقبل اقلق واشد كدرا . ان الامة المصرية قد انتبهت من رقادها الطويل كل الانتباه وهي وان كانت اليد القابضة عليها الآن قد تجعل اكثر اطباقا واشد كبحا لن تكف عن المجاهدة والقتال في





لو ان احرار الزمن الحاضر - وللغرض الذى نحن بصدده نقول  
لو ان المحافظين ايضا - قد اوتوا معشار السياسة التى امتاز بها بعض  
زعمائهم الاقدمين لما انتظروا حتى تحمل الكارثة ولتجنبوها بانجازهم من  
تلقاء انفسهم تلك الوعود التى ظلموا مرتبطين بها مدي هذه الثمان  
والعشرين سنة .

ان ماضى التاريخ البريطانى كله لا يدل على ان انجلترا تخسر  
شيئا بعملها هذا وكل ما يقال عن المصريين من انهم قوم متمصبون  
يكرهون الاجانب ويمقتون البريطانيين ونحو ذلك ، ومن  
انهم قد يخرجون الاوربيين من بلادهم بقضهم وقضيضهم وينبذون  
التمهيدات الدولية وفيها الدين العمومي ويصعون ايعيهم على قاة السويس  
ويقفلونها في وجه العالم كله ، كل ذلك لا ظل له من الحقيقة قد اختلق

---

فى شهر يولية من السنة الماضية ليشارك فى الاحتمال بالدستور - بان الحكومة العثمانية لانسي  
مصر اندا ولها لاتعمل شيئا بعيد اعتراها بالحالة الحاصرة او يجعلها اسوأ مما هي . وقال ان كل  
ما فى الامر ان الحكومة ليست من القوة بحيث تستطيع فتح المسألة المصرية ولكن من المؤكد  
انها ستمتدحها متى ماصارت قوية . فان ادعى سمو حلمي باشا انكار كلامه هذه فانا اقول ان  
الوفد الذى كنت على رأسه كان مؤلفا من عشرة اعضاء كلهم على قيد الحياة . وبعد فان هذه  
التأكيدات قد اعطاها احمد رضا بك رئيس مجلس المبعوثان ومختار باشا الفايزى وكيل مجلس  
الشيوخ عدما قالنا في عياد الرئيس سعيد باشا كما اعطاها غير واحد من كبار العثمانيين . وقد  
سال صدقي الدكر - تور عثمان بك عالم دس السلطان قبل ذلك بصعة اسايح عن تطبيق  
الدستور على مصر وذلك في أثناء مقابلة سمعها للوفد الاول الذى ارسله حزنا لهذا  
المرس الى الاستانة . وفي اليوم التالى لهذه المقالة صرح عدد من سواس العثمانيين برعيتهم في  
ان يروو السلطان القطر المصرى بصمته جزءا من الدولة العثمانية غير منفصل عنها «  
وقد عمت «طبي» حلمي باشا على تصريحه هذا تعنيما شديدا حتى اضطر في اخر الامر  
الى تقديم استقالته .

بصفة خاصة لحماية المصالح الطائفية للجماعات المختلفة التي تستغل الآن مصر لمنفعتيها الخاصة ، نعى مصالح الممولين والمقاولين وسادة القطن اللانكشيريين والشبان المتخرجين في اكسفورد وغيرها ، اولئك الذين ينعمون بوظائف سهلة ومراتب مرغدة للحياة .

ليس المصريون بأشد تعصبا من الانجليز انفسهم لو ان الانجليز قد اقترى على جنسهم ودينهم ما اقترأ انصار الاحتلال في هذه الثلاثين السنة على المصريين ، كلا وليس المصريون يضمرون عاطفة كره لاوريا برغم الاذى الجسيم الذى اصابهم به بعض المرائين والحكومات باسم اوريا واسم الحضارة الاوربية . الا ان يكن المصريون شيئا فهم قوم مفردون في التسامح امام اثار حضارتنا « الا كالة للحوم البشر » وأمام من يمثلونها ولقد يكون مؤثرا للنفس موجعا لها معا ان يشاهد الانسان ما ينظر به المصريون إلى العلم والتهذب الاوريين ( وفيها العلم والتهذب الانجليزى ) من اعجاب ساذج شديد . على ان من تراجع مستندات الاحزاب الوطنية المختلفة وبرامجها يرى مقدار وهن الاساس الذى يقوم عليه الاعتقاد بان مصر ، اذا ما اصبحت حرة ، ستبذل تعهداتها الدولية التي لا تزال ثقيلة برغم الادارة البريطانية الطويلة (١) . اما قناة السويس فان المصريين وان كانوا

---

(١) راجع القرار الذى اصدره مجلس شورى القوانين في اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ والمذكور في آخر النص الحادى والعشرين من هذا الكتاب وتقول الفقرة الثالثة من برنامج الحزب الوطنى كما بينه المرحوم مصطفى باشا كامل في خطبته التى القاها بالاسكندرية في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧

يدركون تمام الادراك قيمتها الجسيمة من حيث هي ملك قومي شاعرون  
باهميتها الدولية ومستعدون دون تردد لان يتخلوا عنها نظير حريتهم  
واستقلالهم (١)

نقول مرة اخرى لو ان الذين بيدهم في الوقت الحاضر مصير هذه  
البلاد قد اوتوا ولو مثقال ذرة من السياسة لادركوا من عهد طويل  
حقيقة هذه الامور المختلفة المتعلقة بالمسألة المصرية ولعملوا وفق ما تقتضيه  
كرامة امة عظيمة وتقاليدها . ولكننا نخشى ان تكون هذه السياسة  
مما ينقص الحزبين اللذين يتقاسمان فيما بينهما القوة السياسية في انجلترا  
في الوقت الحاضر . الا ان تحقق امل المصريين ، كامل اكثر الشعوب  
الخاضعة لغيرها ، موقوف بعمضة على المصريين انفسهم ، وبعضه على اوربا ،  
وبعضه على الديمقراطية الآخذة في النمو في جميع بقاع الارض . ولئن  
كان هذا الامل يبدو الآن ضعيفا فهو مع ذلك لا محالة متحقق زمنا ما ،  
ويجدد بجميع الرجال أولي النفوس الطيبة وجميع عشاق الحرية الذين

---

« احترام الماهدات الدولية والائمانات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون  
وقبول مراقبة مالية كالرقابة الثنائية مادامت مصر مدينة لاوربا ومادامت اوربا تطلب هذه المراقبة »  
وقد نكلم بهذا المعنى عنه محمد بك فريد الرئيس الحالي للحزب الوطنى في حديث له مع احدثى «الطائر»  
في ٩ يونية سنة ١٩٠٨ فقال « ان برنامجنا يتضمن احترام الامتيازات والماهدات »

(١) وقد صرح محمد بك فريد في مؤتمر عقد بباريس في ١٣ يونية سنة ١٩١٠ بان « مصر  
تميل الى ان تمنح بمحض اختيارها حرية المرور من القناة عند انتهاء مدة الامتياز الحالى الا حقا  
هو اقل ما يمكن لمراقبة القناة وادارتها . هذا اذا ضمنت اوربا منذ الآن سلامتها من التدخل  
والاحتلال الاجنبى وطلبت الى انجلترا الاسحاب من وادى النيل . وان مصر تضحى بجميع  
مآستفيدة من القناة في مقابل حريتها واستقلالها . هذا رأبى الشخذه اعرضه على اولئك الذين نههم  
حرية القناة وعطى بنى وطنى الدين ليسوا باقل منهم اهتاما بحرية بلادهم » (رحلة محمد بك فريد)  
ص ٣٧ — ٣٨ ) .

حملهم حکام هذه البلاد میراثا من التفسوة والعار فحملوه عن کره منهم  
شدید وبالتحقیق بنیر اطلاعهم التام ، نقول یجدر بهؤلاء ان یکون  
حلول هذا الزمن عاجلا وسلیما من الفتن والکوارث اخلص رغباتهم  
واصدق امانیهم .

انتهی

تذیل

---



## تقرير

مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع

مد امتياز شركة قناة السويس

الى هيئة الجمعية العمومية

عقدت اللجنة اول جلسه لها في صبيحة يوم السبت ١٢ فبراير  
الماضى وراجعت مشروع عقد الاتفاق الذى صار تحضيره بين بعض  
مديرى شركة قناة السويس وجناب للمستر بول هارفى المستشار المالى  
عن الحكومة المصرية

ثم طالعت مذكرة الحكومة المرفقة بهذا تحت نمرة (١) المشتملة  
على نصوص التعديلات التى قرر مجلس النظار بتاريخ ٢٧ يناير سنة  
١٩١٠ باجماع الاراء رفض ذاك المشروع الا اذا امكن ادخال تلك  
التعديلات عليه وهى مرفقة بهذا كذلك تحت نمرة (٢). ولما كانت هاتان  
الورقتان هما كل ماقدمته الحكومة للجمعية العمومية من المستندات  
الكتابية وما كان يجب عليها تقديمه اليها من الشروحات الشفوية لتأييد  
ذاك المشروع الخطير وبيان مايعتقده فيه من المنافع والفوائد للبلاد



ولما كانت اللجنة في حاجه كبرى اللام بكل ماترام الحكومة من المزايا التي تعود على الامة من هذا الاتفاق سواء كان في العصر الحاضر او في مستقبل الزمان فقد قررت مخبرة الحكومة باقتداب من ينوب عنها لاعطائها مايلزمها من الايضاحات والبيانات

وبجلسه يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حضر باللجنة سعادة أحمد حشمت باشا ناظر المالية وجناب الميسو شارل دي رو كاسير المستشار القضائي لنظارة المالية وجناب الميسو ليناندر جاسيار روسان السكرتير المالي لسعادة ناظر المالية بصفتهم مندوبين عن الحكومة المصرية واجابوا عن البيانات التي طلبتها اللجنة منهم اجابات جاء من جهتها :

« ان المستشار المالي وضع مذكرة بين فيها مزايا المشروع الماليه » ولما لم يكن قد سبق ارسال ترجمه تلك المذكرة الى اللجنة بصفة رسميه فقد طلبتها من المندوبين فوعدوا بارسالها مع باقي الاوراق التي رات اللجنة اثناء المناقشة معهم لزوم الاطلاع عليها

وبعد ستة ايام ورد على اللجنة ترجمه المذكرة ومعظم تلك الاوراق فاطلعت اللجنة عليها ثم رأت ضرورة الاجتماع مع مندوبي الحكومة مرة اخرى وقد كان ذلك بجلسته يوم الاثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

وبعد ان درست اللجنة هذا المشروع وبمحتته من كل وجوهه بحسب ماسمح لها به الوقت القصير بالنسبة لهذا المشروع الخطير وبعد المناقشات التي دارت بشأنه بينها وبين مندوبي الحكومة في اول وثاني اجتماع

رأت ما يأتي :

### محصل عقد الاتفاق

يتلخص هذا المشروع مع التعديلات التي ادخلها عليه مجلس النظار في ان الحكومة المصرية تمد لشركة القناة اجل الامتياز الذي ينقضي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ اي اربعين عاما واربعه واربعين يوما تقسم ارباح القنال فيها مناصفه بين الحكومة والشركة وفي مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة اربعة ملايين جنيهات على اربعة اقساط متساوية من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الى ديسمبر سنة ١٩٦٣ وتتعهد كذلك بان تجعل للحكومة حصة في صافي الايراد السنوى من سنة ٢١ الى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النسب الاتية

٤ في المائة من سنة ١٩٢١ الى ١٩٣٠ سنة

٦ » » سنة ١٩٣١ » سنة ١٩٤٠

٨ في المائة من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٥٠

١٠ في المائة من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٦٠

١٢ في المائة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٨

ثم عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لاجل تقدير حصة الحكومة في الارباح لا يدخل في هذا الحساب الافائدة واستهلاك القروض التي تعقد بعد سنة ١٩٦٠ للاعمال اللازمة لتحسين حالة القنال والموانى الموصلة اليه والتي ستبتدى من سنة ١٩٦١ وبشرط ان يكون

توزيع الفوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض وان يكون حساب الخمسين في المائة التي تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القناة الى الحكومة وان يكون للحكومة المصرية ثلاثة اعضاء على الاكثر في مجلس الادارة من ابتداء سنة ١٩٦٩

ولقد ذيل هذا العقد بشرط ختامى هو ان العقد لا يكون نهائيا الا بعد تصديق الجمعية العمومية لشركة القناة عليه

### شكل العقد

هذا هو محصل المشروع وهو يسمح للجنة بان تفهم لاول وهلة ان الحكومة هي التي تعرض على الشركة مد الامتياز لا ان الشركة هي التي تطلب ذلك لانه قد جاء في المادة ١١ منه انه لا يعتبر نهائيا ولا نافذ المفعول الا بعد تصديق جمعية المساهمين او بعبارة اخرى شركة القناة هي التي لها في النهاية الحق في قبول العقد اورفضه والحكومة المصرية هي المرحبة به والعارضة له

وهذا ينافي كل المذااه ماجاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة من ان الشركة هي العارضة للمشروع وهي التي طلبت مد الامتياز

على انه كان في الامكان التفادى من هذا الفهم اذا كانت اللجنة قد تحققت من ان الحكومة وثقت تمام الثقة من قبول جمعية المساهمين

لهذا العقد فضلا عن التعديلات التي ادخلتها على نصوصه  
ولكن قد تبين للجنة انه لا يوجد عقد الحكومة امل صحيح من  
قبول جمعية المساهمين لاصل العقد ولا للتعديلات التي ادخلت عليه  
بدليل ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى بخصوص العقد اذ قال «وقد  
صادف هذا المشروع معارضا شديدة من مساهمى الشركة لانه في  
صالح الحكومة اكثر مما هو في صالح المساهمين . ونحن لاندرى اذا  
كان سيحوز قبولهم ام لا »

وبدليل ماورد على الحكومة رسميا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ٩١٠ من  
البرنس دارنبرج رئيس الشركة مذ كان موجودا بمصر عند ما بلغته  
الحكومة نصوص التعديلات التي قررت ادخالها على العقد الاصلى  
لامكان قبوله اذ قال «انه يخشى ان شركة القارة لاتقبل هذه التعديلات»  
وقد قرر ذلك مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة المنعقدة بتاريخ ١٤ فبراير  
سنة ٩١٠ .

واذا كان جناب المستشار قال ماقاله عن اصل العقد قبل التعديلات  
التي قررتها الحكومة بالاجماع وبحضور جنابه . فلا بد وان يكون قد  
قطع بعد تلك التعديلات بان ذاك العقد لايحوز قبول المساهمين مطلقا  
وعلى الرغم مما مر ذكره فان اللجنة يمكنها أن تفرق بين هذه  
الوقائع وبين ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة  
من ان الشركة هي التي طلبت مد امتياز القناة وقد ر اللجنة حينئذ ان

مديرى الشركة عرضوا على جناب المستشار المالى مشروع اتفاق مشكوكا فى قبوله من المساهمين وان المستشار قبله على علاته وعرضه على الحكومة طالبا التصديق على مبدئه فرفضت الحكومة ذلك المشروع بالاجماع بحضور جناب المستشار واقترحت عليه تعديلات جديدة لم يقبلها احد بعد وبناء على هذا الاعتبار يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائى حتى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستحق التمسك به أو الاهتمام بأمره أو يستوجب عقد الجمعية العمومية لاخذ رأيها فيه هذا فضلا عما أحاط بهذا المشروع من الريب والظنون بسبب طريقة المخبرات التى دارت بشأنه بين الحكومة وبين مديرى الشركة الذين وضعوا الشركة تارة فى موضع العارض للمشروع وتارة أخرى فى مركز القابل وطورا يتظاهرون بالامتناع عن قبول أى تعديل عليه وسد باب المخبرات فيه حتى تفتحه الحكومة وطورا اخر بعدم الاهتمام بأمره والتخوف من عدم قبوله وهكذا من التصرفات التى تبادلتها الشركة والحكومة حتى ذهبت الظنون فى سبب اهتمام الحكومة بالمشروع كل مذهب وحامت حول فوائده كثير من الشكوك والالهام .

وفوق هذا وذاك فان اللجنة كانت تنتظر أن تجعل الحكومة لجمعيتها العمومية رأى الاخير فى اتفاق مثل هذا سواء كانت الحكومة هى العارضة كما يؤخذ من حال العقد أم هى المعروض عليها كما تنفذ

تصريحاتها الرسمية .

ومع ما ذكر فان اللجنة وضعت المشروع في موضع العناية والاهتمام وبمحتته من كل وجوهه بما وصل اليه حد استطاعتها ودقتها وهي تعرض الآن على الجمعية العمومية نتيجة بحثها ورأيها لتقرر فيه ما تراه .

هل للسياسة دخل في المشروع ؟

استحسننت اللجنة ان تبدأ في درس المشروع بالبحث فيما اذا كان ماليا فقط او أن للسياسة دخلا فيه كما هو الشأن في جميع الاعمال المالية المماثلة لهذا العمل الخطير

فأرت ان كل الظواهر تدل على ان المشروع مالى قبل كل شيء وقد يعزز هذا الرأى ويوهن فكرة من يذهب الى ان للسياسة دخلا في هذا العمل المعاهدة المعقودة في الاستانة بين الدول الحامية لحيازة القناة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ فان هذه المعاهدة قضت بحيازة القناة في مدة الامتياز وبمده وسدت باب المطامع والمنافسات السياسية المختلفة التى تحوم حول القناة .

هل للجمعية حق تعديل المشروع ؟

بمحت اللجنة كذلك فيما اذا كان من حقوق الجمعية العمومية ان تعطى رأيها في هذا المشروع بقبوله او رفضه فقط . او انه يجوز لها

ان تدخل تعديلا على التعديلات التي قررها مجلس النظر  
وبعد المناقشة في هذا الموضوع رأت اللجنة انه لا يسوغ للجمعية  
العمومية ان تبحث في اى تعديل . وانه ليس لها الا ان تعطي رأيها اما  
بقبوله مع التعديلات التي ادخلتها الحكومة على بعض نصوصه ، واما  
برفضه

وهذا لان ماجاء بخطبة الجنب العالى الخديو متعلقا ببيان الغرض  
الذى من اجله دعي اعضاء الجمعية العمومية لهذا الاجتماع يكفى لان  
يكون حكما قاطعا في هذا المبحث وهذا نصه

« فالغرض اذن من اجتماعكم انما هو البحث فيما اذا كان من  
مصلحتنا مد امد الامتياز الى اربعين سنة على شرط اقتسام الارباح في  
هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة »

وكذا ماجاء بالخطاب المشار اليه مختصا بالتعديلات التي ادخلتها  
الحكومة على العقد الاصلى وهذا نصه :

« وقد قرر هذه القيمة بعد بحث دقيق اشخاص من ذوى الخبرة  
الواسعة في الشؤون المالية . وهم يرون انه اذا حصلت الموافقة على  
التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة تمام  
الرضاء . وان ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة »

ولاشك في ان هذا التصريح السامى لا يدع محلا لقائل بامكان  
التعديل او بجوازه ومع كل هذا وذلك فان اللجنة تذهب الى انه لو جاز

للجمعية التعديل لكان أشتها لها به ضربا مع العبث لانه ليس من الحكمة ولا من الصواب ان تضع الجمعية اوقاتها في وضع التعديل على تعديلات علمت الحكومة رسميا من الطرف الذي يتعاقد معها باذنه لا امل له في قبولها وانه يخشى من رفضها. لاسيما اذا كانت تلك التعديلات واردة على مشروع اتفاق جاء الكلام فيه سابقا لوانه بعشرات من السنين ولذا لم يستطع واضعوه ان يؤيدوه بحجة مقنعة ولا ببرهان قاطع

لهذه الاعتبارات رأيت اللجنة انه ليس لها ولا من المصلحة ولا من الصواب ان تبحث هذا المشروع باعتبار انه يجوز لها تعديله او انه قابل للتعديل .

### قبول المشروع او رفضه

لم يبق بعد ذلك غير البحث في قبول المشروع او رفضه ولا ريب في ان قبول المشروع او رفضه يتوقف كلاهما على تقدير المنافع والمضار الحاضرة والمستقبلة التي يحتمل ان تعود على مصر في حالتها القبول او الرفض ليكون رأيها مبنيا على اساس ثابت وصحيح

### سبب طلب مد الامتياز

يجدر باللجنة ان تشير في هذا المقام الى مآثرها من البواعث والفوائد التي يمكن ان تكون بمقتضى الشركة علي السعي في مد اجل



امتيازها قبل انتهائه بنحو ستين سنة

يظهر في مشروع الاتفاق ومن الظروف التي احاطت به ومن اقوال مندوبي الحكومة بجلسة اللجنة ان شركة القناة ترى نفسها في حاجة الى توسيع وتعميق القناة لتسهيل المرور فيه على المراكب الضخمة التي بنيت في هذه السنين الاخيرة والتي يحتمل بناؤها في مستقبل الزمان . ولا بد لمثل هذه الاعمال من قروض اذا وزعت اقساطها على السنين الباقية من مدة الامتياز اثرت في الارباح التي توزع سنويا على المساهمين بخلاف ما لو قسطت تلك القروض على مائة عام فانه لا يكون لها تأثير محسوس على ربح السهم

لذلك كان من مصاحبه الشركة ومن اهم واجباتها امام مساهميها ان تسعى في مد اجل امتيازها من الان مهما كان سابقا لا وانه لتستفيد اولا من نتائج اعمال التوسيع والتعميق - ثانيا من تقسيطها القروض التي تعتمدها لهذه الغاية على تسع وتسعين سنة بدلا من ٥٩ سنة - وثالثا من ارتفاع اسعار اسهمها اكثر مما وصلت اليه الى الآن . لان الارتفاع يتبع عادة عدة عوامل اهمها زيادة الارباح وطول مدة الارتفاع بها وهذان العاملان هما اللذان ينتجهما امضاء هذا الاتفاق وتستفيد فوق هذا وذلك تلك الفائدة الكبرى وهي نصف ارباح القناة بعد كل وسائل التحسين مدة اربعين عاما فوق مدة امتيازها هذه هي البواعث التي يظهر انها تحمل الشركة على السعي في مد

اجل الامتياز من الآن ولا يبعد ان يزيد طمع الشركة في تحقيق هذه الاماني وجود الظروف السياسية الحالية التي قربت ما بين فرنسا وانجلترا بعد الاتفاق الودى الذي تم في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ والذي لاتضمن الشركة بالضرورة بقاءه زمنا طويلا وخصوصا اذا لوحظ من مطالعة التقارير السنوية لشركة القناة ان الحركة التي كانت تقوم عادة من اصحاب السفن في انجلترا ضد الشركة قد خفت لهجتها وتلطفت حديثها عن ذى قبل بعد الاتفاق الودادى المذكور

وان مثل هذه الاسباب لايقبل معها من مروجى المشروع ان يعتبروه فرصة بالنسبة لمصر وأن مركز الشركة معرض للضرر والخطر فى المستقبل فان حججا من هذا القبيل اولى بها ان تعتبر ضربا من المهارة التجارية ، وخصوصا بمدان ظهران سهرم تلك الشركة اخذت ترتفع من وقت ظهور هذا المشروع بحسب الاطوار التي تقبل فيها كما يدل على ذلك البيان الآتى .

كان ثمن السهم الاصلى فى شهر سبتمبر سنة ٩٠٩ يتراوح بين ٧٥٠ فرنك و ٨٦٦ فرنك بالنقد و ٨٦٠ فرنك و ٩٢٥ فرنك لاجل ولما ذاع خبر مشروع الامتداد فى شهر اكتوبر ارتفع السهم الى ٩٩٥ فرنك بالنقد اى بزيادة ٢٥٠ الى ٥٢٠٠ لاجل اى بزيادة ٢٧٥ ثم لما ابدت الامة رغبتها فى عرض للمشروع على الجمعية العمومية وقررت الحكومة ذلك هبط السعر الى ٩٥٠ فرنك تقدا و ٥٠٤٠ لاجل

وكذلك اسهم التأسيس كانت في شهر سبتمبر تساوى ٢١٦٥ وفي شهر اكتوبر تساوى ٤٢٤٧ وفي شهر نوفمبر تساوى ٢٢١٥ وقد ارتفعت الاثمان ثانية لما تقدم حملة الاسهم بان امل الامتداد لم ينقطع بعد « تراجع جريدة الشركة نفسها وتلغرافات روتر العمومية المتعلقة بالتجارة في تلك التواريخ » .

### تقدير منافع الحكومة

ثم لاجل البحث في تقدير منافع الحكومة لابد من ان تتخذ اللجنة مذكرة جناب المستشار المالى قاعدة لاجها لانها هي مستند الحكومة الوحيد وخصوصا بعد ان جهر مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة بان هذه المذكرة تشتمل على مزايا المشروع المالية وان الحكومة تعتمدھا وتعمل على كل ما جاء فيها وبالمذكرة الاضافية الملحقه بها لهذا ولان المذكرة المشار اليها هي الاساس لحساب الموازنة بين ما تستفيدھ الشركة من هذا المشروع ، كان اهم ما في هذا المشروع مناقشة ما اشتملت عليه المذكرة من العمليات الحسابية والفروض الاحتمالية .

### العملية الحسابية

بحثت اللجنة فيما اذا كان مبلغ اربعة الملايين الذى تعرضه الشركة والخصص التى تعهدت بتخصيصها للحكومة من سنة ١٩٢١ الى سنة

١٩٦٨ تكافى نصف ارباح القناة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ اولا حتى لا يوجد عمل للفن ويتم التعادل في الاخذ والمطاء بين الطرفين . ولاجل ذلك يجب تقدير دخل القناة في هذه المدة حتى يظهر مقدار نصف الارباح التي تأخذها الشركة بصفة مقابل لما تدفعه الان مع فوائد المركبة

ليس من الممكن الحكم بوجه قطعى علي مقدار دخل القناة بعد عشرين عاما فضلا عن ستين اى بعد سنة ١٩٦٨ وهو المستقبل البعيد . ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الدخل على وجه القياس والتقدير وليس لهذه الحالة غير طريقة واحدة اتخاذ الايراد الحالى قاعدة تضاف اليها زيادة مطردة من الايراد سنويا بالنسبة للزيادة في الماضى للحصول على حساب ايراد القناة في المستقبل بوجه التخمين . ولا سيما ان هذه الطريقة عينها هى التي استخدمها جناب المستشار المالى وظهرت له منها فائدة المشروع

بنى جناب المستشار حسابه علي دخل القناة في سنة ١٩٠٩ الماضية وحدها ولا ترى اللجنة بأسا من ان تجارى جنابه وتتخذ هي ايضا دخل هذه السنة اساسا لحسابها .

ذكر جنابه ان ايراد السنة المذكورة هو ١٢٠ مليون من الفرنكات ومصرفاتها ٢٧ مليونا قياسا على مصروفاتها سنة ١٩٠٨ فيكون صافى الارباح هو ٧٣ مليونا من الفرنكات وقد اقر مندوبو

الحكومة هذه التقديرات بجلستى اللجنة المعتقدتين في ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ولم يصححوها

مع ان الحقيقة هي ان مجموع ايرادات سنة ١٩٠٩ بلغ ١٢٤ مليوناً من الفرنكات منها ٩٨ و ٦١٦ و ١٢٠ مليون من رسوم المرور كما هو واضح بمجريدة الشركة الصادرة بمدينة باريس بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩١٠. والباقي هو من انواع الايرادات الاخرى باعتبار متوسط مثلها في سنتي ١٩٠٧ و ١٩٠٧ وعلى ذلك لا يكون اساس الحساب لمبلغ الايراد ١٢٠ مليوناً بل ١٢٤ مليوناً من الفرنكات.

وبناء على ما ذكر مع ما فيه من الغلط كان من اللازم ان يعتبر جناب المستشار صافي الارباح ٧٧ مليوناً من الفرنكات لا ٧٣ مليوناً كما جاء بمذكرته الاخيرة ولا ٧٠ مليوناً كما جاء بمذكرته الاولى اما المبلغ المقدر للمصروفات وهو ٤٧ مليوناً الذي خصمه المستشار من الايرادات باعتبار مصروفات سنة ١٩٠٨ فلا يكون لمعظمه وجود بمدة سنة ١٩٦٨ اى حينما يرجع القنال للحكومة المصرية لان هذا المبلغ مخصص منه نحو ١٧ مليون لسداد اقساط ديون على الشركة تنتهي كلها قبل انتهاء مدة الامتياز الحالي. ومخصص منه كذلك نحو ١١ مليون فيه فوائد واستهلاك سهام رأس المال. ويبلغ نحو ستة ملايين للاحتياطي القانوني ولحاصل استهلاك الموجودات. فيكون الباقي بعد ذلك من مبلغ المصروفات هو ١٣ مليون فقط وهو

قيمة المصروفات العمومية بجميع انواعها بما فيها مصاريف المرور والحفظ والصيانة والادارة العمومية باوروبا ومصر وادارات المياه الحلوة والاراضي المشتركة والاراضي الخصوصية .

ونظر الان مصروفات هذه الشركة لا تزيد بنسبة زيادة الايرادات فن المعقول ان يعتبر مبلغ ١٣ مليون هو الاساس للمصروفات السنوية من سنة ١٩٦٩ مضافا اليه مبلغ اثني عشر مليون من الفرنكات لما يحتمل زيادته من المصاريف وغيرها من الان الى سنة ١٨٦٨

وليس هذا الفرض مما يستدعي الاستغراب لانا اذا رجعنا الى ماضي الشركة وجدنا ان المصروفات في سنة ١٨٠٠ كان ٨٠٨ ملايين من الفرنكات فلم تبلغ في سنة ١٩٠٨ الا ١٣ مليون اي انها زادت خمسة ملايين فقط في نحو اربعين سنة

وقياسا على ذلك لا يكون من المبالغة في القول ان تعود تقدير ٢٠ مليون من الفرنكات للمصروفات عن كل سنة بعد سنة ١٩٦٨ تقديرًا زهيدًا :

قال المسيو شارل رو وكيل الشركة حالا في كتابه المسمى «برزخ وقفاة السويس» المطبوع في سنة ١٩٠١ «انه من حسن حظ هذه الشركة انها ليست كباقي الشركات التي تزيد نفقاتها بنسبة الزيادة في ايراداتها كشركات السكة الحديدية وغيرها ولكنها شركه استثنائية من هذا الوجه فقد رأينا ايراداتها تزيد زيادة فاحشة ومصروفاتها

تكاد تكون هي بعينها ١٠ هـ

على ذلك يكون أقرب الفروض الى العدل ان يجعل اساس  
الايراد من الان مبلغ ١٢٤ مليون ومقدار المصروفات السنوية بعد  
سنة ١٩٦٨ - ٢٥ مليون من الفرنكات

هذا فضلا عن أن ايراد القناة هو محل للزيادة في المستقبل كما يؤكد  
الحال فان ايراد المدة من اول يناير ١٠ الى عشرة مايو من هذه السنة  
بلغ ٢٦١٢٠٣٠٠٠ تبلغ في مقابل ٢٣ مليون عن مثل هذه المدة في سنة ١٩٠٩  
و ٢٠ مليون عن مثلها في سنة ١٩٠٨ كما هو وارد بجريدة الشركة الصادرة  
في ١٢ مارس سنة ٩١٠ فتكون زيادة الايراد في هذه المدة فقط عن  
مثلها في العام الماضي ثلاثة ملايين من الفرنكات وليست هذه الزيادة  
مجرد صدفة ولا ناتجة عن ظروف خاصة فانه بعمل حساب الزيادة المطردة  
عن جميع المدة الماضية من الامتياز الحالي وجد ان متوسط الزيادة السنوية  
ثلاثة ملايين من الفرنكات . وانه لا مانع يمنع من ايراد مثل هذه  
الزيادات في المستقبل حتى سنة ٢٠٠٨ للاعتبارات العامة التي ستجيء  
في هذا التقرير وقد رأيت اللجنة ان تضع لحسابها فروضا ثلاثة . اولها  
ان الزيادة المطردة للايراد ستكون ثلاثة ملايين فرنكات من الآن  
الى سنة ٢٠٠٨ قياسا على الماضي والثاني ان يكون مبلغ الزيادة هو  
مليونان فقط من الآن الى سنة ٢٠٠٨ كان هو المعقول وكما ذكره جناب  
المستشار المالي في مذكرته الاولى . والثالث هو الفرض التحكيمي الذي

ذكره جناب المستشار في مذكرته الثانية وهو ان الزيادة المطردة تكون مليونين عن المدة الاولى اي من الآن الى سنة ١٩٦٨ ومليوناً واحداً عن المدة الثانية اي من ١٩٦٨ الى سنة ٢٠٠٨ باعتبار ان المصروفات عن كل زمن من الفروض ٢٥ مليون عن المدة الثانية .

يراجع البيان الموجود بين صفحتي ٥٥٢ و ٥٥٣ .

يتبين من هذا ان زيادة ماتأخذها الشركة عما تعطيه يكون مبلغ ٥٩٨٠٠٠ ١٣٠٠ جنيه على فرض ان الزيادة في مدة الامتياز مليونان وفي مدة الامتداد مليون وهي الطريقة الوسط التي قال عنها جناب المستشار المالي انها الطريقة المقبولة وهي التي تعمل عليها اللجنة في حسابها وقد يرد على هذه النتيجة اعتراض وهو ان هذه الحسبة قد استبعدت فيها من المصروفات العمومية حاصل الاحتياطي القانوني . وحاصل استهلاك الموجودات . وحاصل استهلاك الديون . وحاصل استهلاك السهوم وهذه الحواصل لازمة في المدة الجديدة متى استمرت الشركة تستغل القناة اربعين سنة اخرى .

ولكن هذا الاعتراض مدفوع بان المبالغ التي خصصت للاحتياطي القانوني باقية على حالها وستبقى الى النهاية مدة الامتداد الجديد ولا حاجة الى زيادتها فضلاً عن ان نظمات الشركة لا تسمح بزيادتها عن اكثر مما وصلت اليه الآن وكذلك حاصل استهلاك الموجودات في ان مقدار ماوضع فيه من عهد تأسيس الشركة الى سنة ١٩٠١ هو



مبلغ ٥٠ مليوناً من الجنيهات والباقي منه لنفاية سنة ١٩٠٨ نحو ٤٩ مليوناً من الفريكات فكانه هو ايضاً باقى على حاله وكل ذلك حسب وارد حسابات الشركة

اما استهلاك الديون فانه بمقتضى هذا العقد لا يكلف الحكومة المصرية من سنة ١٩٢١ الا بمقدار ما يصيبها من القروض التى تعقد بعد سنة ١٩١٠ وتستعمل فى الاعمال اللازمة لتحسين القناة من سنة ١٩١١ والمتنظر ان هذه القروض لن تكون باهظة لدرجة ان اقساط استهلاكها بعد سنة يكون لها تأثير يظهر فى حاصل المصروفات وهذا للاسباب الثلاثة الآتية :

اولا - لان هذه القروض ستقسط على اقساط متساوية فى جميع المدة اى من يوم عقدها الى اتمام استهلاكها والمساهمون الذين يقررون تلك القروض لا يقبلون ان تتحمل مصالحهم هذه الاقساط مع اقساط الديون الحالية التى يبلغ قسطها السنوى الآن نحو ١٧ مليوناً من الفريكات الا اذا كانت لا تؤثر فى ارباح سهمهم وتأثيرا يذكر

ثانيا - ان جميع ما اقترضته الشركة من الديون التى صرفت فى اعمال توسيع القناة وتحسينه الى اول العام الماضى لا تتجاوز ١٢٩ مليوناً من الفريكات وهذه الاعمال قد اصبحت القناة بها فى الحالة الراهنة نحو ضعفيها فى وقت انشائها

ثالثا - ان الشركة قد اصدرت فى ٩ يونيو سنة ١٩٠٩ قرضاً بمبلغ

٥٠ مليون لمدة ١٣ سنة وجاء في التقارير التي قدمها مجلس الادارة لجمعية المساهمين بمناسبة هذه السلفة أن هذا المبلغ كاف لتوسيع القناة توسيعا عظيما يسمح لسفينتين من أعظم السفن المعروفة إلى الان أن تمرا معا من القناة بدون تخزين يراجع محضر الجمعية العمومية للشركة سنة ١٩٠٧ على هذه الاعتبارات ونظرا إلى ان مندوبي الحكومة لم يستطيعوا افادة اللجنة رغما عن الحاحها عن قيمة المبالغ المنتظر اقتراضها ولو على وجه التقريب لانفاقها على اعمال التوسيع من سنة ١٩١١ يمكن تقدير القرض المحتمل للتوسيع الموهوم بمائة مليون من الفرنكات . ولا شك في أن قسط هذا المبلغ بحد سنة ١٩٦٨ يمكن دفعه بسهولة من الاثنى عشر مليوناً فرنكا التي قدرت اللجنة احتمال زيادتها على المصروفات الحالية ومما ذكر يتضح أن الحسبة السالفة الذكر مضبوطة من حيث كونها قرضا مقبولا ومبنيا على أساس صحيح من الوجهة المالية

وعلى الرغم من هذا التساهل الذي استعملته اللجنة لصالح الشركة في هذه القروض المتقدمة فإن النتيجة قد جاءت دالة على الغبن الفاحش الذي يحتمل اضراره بالجيل المستقبل من غير فائدة عظيمة للجيل الحاضر ولا ضرورة مالية يتمذر دفعها الا بهذه الوسيلة . قد يقال ان لدى الحكومة ضرورات مالية تلجئها لمخاطر قبول تحمل هذه الخسائر الفادحة ومع ان مثل هذا القول لا يصادف قبولا وخصوصا بعد ما سئلت

اللجنة مندوبي الحكومة عن هذه النقطة فاجابوها في جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ بان « الحكومة لم تكن مضطرة في الوقت الحاضر للاموال ثم قالوا جوابا على سؤال آخر « لا يوجد اضطراب بالمعنى الذى تقصده اللجنة أى لا يوجد اضطراب شديد للمال »

على أنه سواء كان لدى الحكومة اضطراب للمال أو لم يكن فان اللجنة ترى ان هذا المشروع صفقة خاسرة ولا يجوز المخاطرة باموال الامة في التعاقد به

### الاعتبارات التى يبررون بها المشروع

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى ان هناك اعتبارات أخرى تبرر البحث فى هذا الاتفاق قبل الاوان وكلها تنحصر فى مخاوف يظن أنها محتملة الوقوع وأنها تهدد مصر فى مستقبل قناتها وخصوصا عند ما تقول اليها بعد نهاية الامتياز الحالى

والظاهر ان هذه المخاوف هى احد العوامل التى دفعت الحكومة الى تبادل الخبرات مع الشركة فى هذا المشروع واستعدادها لقبوله وتحسينه والدفاع عنه وعلى الاخص بعد ان تبين لها انه يعود بفوائد على الخزانة المصرية من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩٦٨

اما تلك المخاوف فهى :

اولا - تنقيص رسوم المرور الى خمسة فرنكات عن الطن الواحد

بناء على التعهد الحاصل من الشركة

ثانيا - تعهد الشركة بانقاص تلك الرسوم قبل نهاية مدة امتيازها  
انقاصا يضر بمصلحة الحكومة اذا لم تنفق الحكومة معها من الآن .

ثالثا - منافسة قناة بناما لقناة السويس

رابعا - ظهورا اكتشافات علمية واختراع طرق جديدة للمواصلات  
تنقص من اهمية قناة السويس

خامسا - احتمال مطالبة الحكومة متى عادت لها القناة بتخفيض

الرسوم تخفيضا كبيرا او طلب جعل المرور من القناة مجانا

ولما كانت هذه المخاوف تظهر في ادىء الامر انها تستحق

الاعتبار والتفكير بحثها اللجنة بحثا دقيقا وتبين لها في كل وجه منها

مايسمح لها بان تحكم بان هذه المخاوف جميعها وهمية ولا تستحق ادنى

اهتمام ولا اعتبار خصوصا وان معظمها سبق تهديد الشركة به

فبعثته وظهر لها فيه مآظهر للجنة الان وجاهر جناب رئيس الشركة

نتيجة ابحاثه فيه بجلاسة الجمعية العمومية التي انعقدت بمدينة باريس في

٣٠ يونية سنة ١٩٠٨ حيث قال عن منافسة قناة بناما او قناة اخرى سواها

وعن ظهور طرق جديدة للمواصلات وعن انقاص الرسوم ما يأتى : -

« ماذا نخشى فى المستقبل ولم يعد بعد محل لذكرى هذه

الحكاية حكاية قناة ثانية فقد ذهب بها الزمان وان سكة حديد

سيميربا وسكة حديد بنما لا يمكنهما الا ان تسرعا فى حركة التجارة

فاذا انقصنا بسببها بعض الركاب فن الحق ان التجار يفضلون دائما نقل بضائعهم عن طريق البحر وان مشروح قناة بنامالين يتحقق قبل عشرات السنين ومع ذلك فان الطريق الاقرب والافضل بين الغرب والشرق سيكون دائما طريق قناة السويس . فالنتيجة كما ترون هي مهما يكن من الامر فان ارباحكم لن تقل وانا لننتظر اليوم الذى يمكننا من ان يكون لدينا ما نؤيد به ما وزع على الاسهم وهذه الزيادة لا بد ان تجيء فان الصين تبتدىء الآن فى ان تفتح ابوابها للتجارة وان فيها من السكان ما يزيد على سكان اوربا اجمع ولا شك فى ان حاجة هؤلاء تزيد شيئا فشيئا تبعا لازدياد التدخل فى تلك الافطار

ثم قال فيما يختص باحتمال انقاص الرسوم ما ياتى : —

« وان انقاص الرسوم ليس من شأنه ان يخيفنا . انكم تعلمون حق العلم ان ذلك لا يكون الا بعد ان يزيد ما يوزع من الارباح على الاسهم وانكم لتذكرون أن انقاص الرسم ٧٥ سنتيما فى سنة ١٩٠٦ قد عرض فى اقل من عامين فترون من ذلك أن انقاص الرسم لا يخيفنا فى شيء »

ومع انه فيما مر ذكره تمام الكفاية عن اى رد تقدمه اللجنة لدفع هذه الالوجه الثلاثة الا انها ترى من واجباتها ان تشرح للجمعية كلما ظهر لها هذه المخاوف عند بحثها فيها لتكون الجمعية على بينة منها امام من حيث احتمال انقاص رسم المرور طبقا لتعهد الشركة بمقتضى اتفاقية لندن

فقد جاء في مذكرة جناب المستشار المالى ما يأتى  
« ولكن سعر مرور كل طن يميل الى النقصان بسبب ما تمهدت  
به الشركة في هذا الصدد ». ثم جاء مندوبو الحكومة واكدوا  
بمجلسة اللجنة المنعقدة في ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حصول هذا التعمد  
طلبت اللجنة من مندوبى الحكومة ان يرسلوا لها هذه الاتفاقية  
لتطلع على نصوصها فبعثوا لها بترجمة محضر جلسة عقدت في لندن في  
٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٢ بمركز شركة بنسولار اند اورتال حضرها  
ارباب السفن ومندوب من شركة القناة وتقرر فيها جملة مواد منها  
انقاص رسم المرور في القناة

ولم يبعثوا اليها بنص الاتفاقية ولا بشيء يستدل به عليها . ولما لم  
تكتف اللجنة بهذا المحضر الذى لا يربط الشركة بادنى تعهد الا اذا  
صدق عليه من جمعيتها العمومية ، فقد اعدت الاستعلام عن ذلك من  
مندوبى الحكومة بمجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠ فاجابوا بانه لا يوجد  
غير هذا المحضر . سألت اللجنة عما اذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي  
الشركة قبلت العمل بنصوص هذا المحضر فاجابوا بما يأتى : « نعم قبلت  
العمل به وتنفذه فعلا »

يستنتج مما ذكر ان الحكومة كانت ولا تزال تقول وتصر  
على ان هناك اتفاقا مع شركة القناة صدقت عليه جمعيتها العمومية  
واخذت في تنفيذه . ولكن الحقيقة غير ذلك لان اللجنة عثرت انهاء

ابحاثها على ان الجمعية العمومية لمساهمي الشركة المزمعة في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ لم تصادق على محضر الجلسة المذكورة ولم تعتبره اتفاقا بل قالت عنه ما يأتي نصه :

« انه لم يعمل عقد ولا اتفاق ولا تعهد بل كل ماتم هناك انما هو في الحقيقة بروجرام لا يمكن تطبيق اى مادة من مواده في المستقبل الا بقرار يصدر بذلك من جمعية المساهمين »

وفضلا عن هذا فان الشركة وزعت ارباحا عن سنة ١٩٠٤ على مساهميها باعتبار السهم ٢٨,٢ في المائة كما يؤيده ما جاء بالمذكرة الملحقة بمذكرة جناب المستشار المالى مع ان محضر جلسة سنة ١٨٨٣ البادى ذكره يقضى بانه لا يجوز للشركة ان توزع ارباحا اكثر من ٢٥ في المائة وان كل ما زاد عن ذلك يستعمل في تنزيل الرسوم الى ان يصل الرسم عن الطن الواحد خمسة فرنكات

فهل بعد ذاك التصريح الرسمى وبعد هذا الايضاح يمكن ان يقال بان شركة القناة مرتبطة باتفاقية تقضى بتنزيل سعر المرور الى خمسة فرنكات عن كل طن واحد ؟

على اننا لو جازينا الحكومة وقدرنا ان الشركة مرتبطة بهذا المحضر فما الذي يحصل لو انقصت الشركة الرسوم تدريجا ؟

يمكننا ان نقول ونؤيد بالبراهين العديدة ان انقاص الرسم تدريجا لا يؤثر مطلقا على زيادة الارباح . بدليل ان الرسم قد نقص في مدة

الاربعين سنة الماضية ٤١ في الملاية من قيمته اى انه اصبح الان ثمانية فرنكات الاربعا بعد ان كان ١٣ فرنكا ومع هذا فقد زادت الايرادات زيادة هائلة لا تقل سنويا عن ثلاثة ملايين فرنكا في المتوسط كما سبق القول

كان الرسم في سنة ١٨٧٤ ، ١٣ فرنكا عن كل طن وكان الايراد ١٤٥ و ٧٢٦ و ٢٦ فرنكا فلما اتقص الرسم تدريجا الى ان صار ثمانية فرنكات الاربعا عن كل طن زاد الايراد خمسة اضعاف فصار في سنة ١٩٠٩ ، ١٢٤ مايونا فرنكا . وبعد ذلك فان زيادة الايراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط بل تتعلق ايضا بمقدار البضائع التي تمر من القناة سنويا

اذن يكون ايراد القناة مرتبطا بعاملين متما كسين احدهما قوى ينتج زيادة مطردة في كل عام وهو البضائع التي تمر من القناة وتقدم الملاحة التجارية بين الشرق والغرب والاخر ضعيف وهو ميل شركات الملاحة المعضدة من الدول الى تنقيص رسم المرور

فاما الملاحة التجارية بين الشرق والغرب فان تقدمها راجع الى سببين عظيمين اولهما تقدم الاقطار الشرقية في الحركة الاقتصادية بزيادة المحاصيل المختلفة وتشعب طرق المواصلات في انحاءها . والثاني توجيه عناية واهتمام الدول المتقدمة الى تقوية بحريتها التجارية اما الاقطار الشرقية فلا يزال اعلمها في مبدأ تقدمه الاقتصادي



ولا يزال استقلالها في طفولته فان الجهات المنحصرة ما بين السويس وكشستقا اغلبها تفتح للتجارة الان خصوصاً المملكة الصينية التي هي اوسع مساحة واكثر سكانا ولا تزال فيها الحركة الاقتصادية والمعاملة مع الغرب في ابتدائها ومن المحقق انها سائرة الى الامام بدليل ان مجموع تجارتها الخارجية يزيد زيادة محسوسة فانه كان في سنة ١٨٩٩ على نحو وضعفه في سنة ١٨٩١ ومن وقت معاهدة (تونكين) الانجليزية الصينية اى من سنة ١٨٤٢ الى الان - قد فتحت للتجارة ثمان وثلاثون مدينة صينية ولا شك في ان سيتبعها غيرها الى ان تفتح جميع المملكة الصينية الكبرى للمتاجر الاجنبية هذا فيما يتعلق بالتقدم المنتظر للانفتاح الشرقية في حركتها الاقتصادية اما الدول الاوربية فانها تهتم كثيرا بتقوية بحريتها التجارية وانماء علاقاتها المالية في الشرق . فان المانيا قد تقدمت من ثلاثين عاما في هذا السبيل تقدما عظيما كاد يزاحم التجارة الانجليزية التي كانت منفردة باسواق العالم وكذلك انجلترا وروسيا وجميع الدول الاوربية تتنافس على تقوية بحريتها التجارية في الشرق . كل ذلك يدل على ان مقدار التجارة التي ستمر من قناة السويس سيزداد في السنوات الاتية زيادة كبرى لا يؤثر عليها انقاص الرسوم بل بالعكس ستمتوالى الزيادة في الايراد كلما انقص الرسم في المستقبل كما كان الحال في الماضي نم ان لكل ايراد حدا لا بد من ان يقف عنده متى وصل اليه ولكن ايراد قناة السويس لا يزال في دور الطفولة ولا ينتظر ان يبلغ

حده الا بعد زمن طويل مادام العالم فى تقدم وارتقاء

تعتمد الشركة انقاص الرسم

قال جناب المستشار المالى فى مذكرته « ان تنقيص الرسم موكول  
للشركة وحدها فاذا انقصت السعر فى اخر مدة الامتياز يستحيل على  
الحكومة المصرية ان ترفعه بعد »

واللجنة ترى ان اساس كل عمل تجارى هو التبادل فى المنفعة اى  
ان مايعطى يكون مساويا بقدر الامكان لما يأخذ فاذا كننا لانقبل مع  
شركة القناة بالشروط المعروضة علينا الآن فذلك لانتا نرى فى مد  
الاجل الان خطأ واضحا وفى الشروط غبنا فاحشا . وان اللجنة لاستبعد  
مطلقا ان يأتى يوم تقدر فيه الشركة الفوائد التى تعود عليها من التعاقد  
مع الحكومة المصرية تقديرا صحيحا بمثل تقديرها الحالى ولكن  
تستبعد كل البعد ان شركة دولية كبرى كشركة القناة تعمل عملا يضر  
بمصالح مساهمىها قبل ان يضر بمصلحة المصريين وهو تخفيض سعر  
المرور تخفيضا هائلا لرغبة فى النكاية بمصر او انتقاما منها لاللة غير  
كونها لم تقبل ان يتعامل معها معاملة كلها غبن وضرر ومع ذلك فان  
اللجنة ترى ان اليوم الذى يتوقع فيه جناب المستشار المالى ان الشركة  
تعمل على الانتقام من الحكومة المصرية بانقاص رسم المرور وهو  
اليوم الذى فيه نعتقد بان الشركة تكون اكثر امتثالا

واستعدادا لقبول مطالب الحكومة المصرية والاتفاق معها على شروط  
ترضيا حفظا لمصالح مساهميها التي تكون مهددة في ذلك الحين اكثر  
من مصالح المضرين بدليل سعيها من الان الى هذا الاتفاق اذ ليس  
من السهل ابداء على شركة القناة ان تترك يوما هذا الكنز العظيم  
وتحرم مساهميها من خيراته الغزيرة مهما تكبدت من المشاق والمساعي  
وباھظ النفقات

لذلك لا ترى اللجنة محلا مطلقا لما تطير به جناب المستشار في هذا  
الموضوع .

جعل المرور مجانا

جاء في مذكرة جناب المستشار

« ان الحكومة المصرية لا تقدر على المعارضة في طلب تنقيص  
رسم المرور عند عودة القناة اليها او في طلب جعله مجانا »  
لأنعلم ان الدول الاوروبية تعرضت قبل الان لتحربرقناة صناعية  
من رسوم المرور بل كل ما فعلت في الماضي انها تعرضت للبوغازات  
والانهر الطبيعية التي من شأنها ان تكون عامة لمرور جميع المتاجر ولم  
تكن تحرر تلك الممرات الطبيعية غبنا بل حررتها في مقابل تعويضات  
مالية دفعها فانه لما امتنعت بواخر الولايات المتحدة عن دفع رسوم  
المرور في ممرات الديمارك الثلاثة دعت هذه الاخيرة الدول للمفاوضة  
فيما اذا كان من الممكن جعل السويد والبلت الكبير والبلت الصغير

بمرات حرة في مقابل تعويض تدفعه لها فاتفقت بناء على ذلك على عقد اجتماع دولي في مدينة كوبنهاج وبعد المداولة قرر المجتمعون اتفاقية مارس سنة ١٨٥٧ التي نتج عنها جعل هذه الممرات حرة ومجانا وقررت الدول لها مبلغا كافيا رضىته تعويضا

وكذلك لما ارادت الدول ان تبحر الملاحة في نهر الاسكندت من الرسوم دفعت للمملكة الهولاندية تعويضا ماليا كافيا لذلك بمقتضى معاهدة سنة ١٨٦٣ هذا ما حصل في الانهر والبوغازات الطبيعية التي شقها يد القدرة لتكون مباحة للجميع بخلاف قناة السويس الصناعية المحاطة من كل جانب بملك مصر والتي ساعد المصريون في انشائها بعشرات الالوف من العمال والملايين من الفرنكات لذلك لا ترى اللجنة محلا للتخوف من هذه الجهة

ومع ذلك ان مصر قبل انتهاء الامتياز الحالي لاتعدم حيثئذ عشرات من الشركات الدولية الاوربية والامريكية التي تطلب الربح في اى مكان وتتنفق معها على الاستغلال بشروط عادلة لاغبين فيها فيكون لمصر منها مساعد دولي قوي لا يقل عن قوة الشركة الحالية وربما كان اعظم قوة منها

فاذا أخلفت الدول سنتها في عدم التعرض للقنوات الصناعية وتعرضت لتحرير القناة من الرسم فلن يكون بغير مقابل بل ان الدول على كل حال ستعوض على مصر مقدار الخسائر التي خسرتها في القناة

## خطر اختراع طرق جديدة للمواصلات

لاريب في ان قناة السويس هي اقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب فليس من المنتظر ان ينافسها طريق الرجاء الصالح لان الفرق العظيم بين الزمن اللازم لقطع الطريقتين يسقط هذه الفكرة مهما كانت الظروف المستقبلية

وهذه مقارنة مأخوذة من الجدول الرسمي للبحرية الفرنسية فتقطع سفن البضائع بالسرعة المعتادة المسافة من مرسيليا الى هونغ كونغ في ٧٣ يوما وثلاثة ارباع اليوم عن طريق الرجاء الصالح و١٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى بومباي في ٦٢ يوما ونصف عن الطريق الاول و٢٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى كولومبو في ٦١ يوما عن الطريق القديم و٢٩ يوما وثلاثة ارباع عن طريق السويس

ومن مرسيليا الى تيماث في جزيرة مدغشقر في ٤٧ يوما وربع عن الطريق الاول و٣٠ وربع عن الطريق الثاني

كذلك من المنتظر ان تزاحم قناة بناما قناة السويس مزاحمة جديدة كما ذكر البرنس ارنبرج وكما يؤخذ من الاوضاع الجغرافية للقناتين

وكما ان قناة السويس لن تزاحم بطريق الرجاء الصالح ولا بناما

فاتها لن تزامم كذلك بالسكة الحديدية كسكة حديد سيبيريا او سكة حديد بغداد فان المتاجر الكبرى التى تنتقل من اوربا الى آسيا وبالعكس لا تنقل مطلقا فى السكة الحديدية مادام فى الوجود طريق بحرى مختصر يمكن نقلها فيه نظرا للفرق الهائل فى كلفة شحنها وتفريغها مرارا اذا نقلت بطريق البر فضلا عما فى الطريق البحرى من وسائل الحفظ والصيانة

والواقع يؤيد ذلك لانه لا مصلحة للتجار فى ان يحملوا بضائعهم فى البحر من ثور اوروبا المختلفة الى شطوط آسيا الصغرى ثم يفرغونها ثم يحملونها فى السكة الحديدية ويدفعون عليها اضعاف الاجرة البحرية ثم يفرغونها مرة أخرى على ضفاف الخليج الفارسى لي شحنوها مرة ثالثة فى سفن تحملها الى سواحل افريقيا الشرقية او ثغور آسيا دانيها وقاصيها مع انهم لا يستفيدون تلقاء تحمل هذه المشتات اقتصاد ثي من الوقت ولا من المال .

وقد جاء فى كتاب المسيو شارل روكيل الشركة بخصوص هذه المسألة ما أتى :  
« انى اشك فى ان انشاء السكة الحديدية فى آسيا الصغرى يعود بضرر حقيقى على قناة السويس ( ولا يمكن ان اكرر ماقلته عن سكة سيبيريا ) ان هذه السكة ستفتح الاقطار الشاسعة فى آسيا الصغرى لمحابيل الغرب وبضائعه وتعطيه كذلك محصولاتها ولكن التجارة ستستمر ( فى علاقاتها مع الشرق الاقصى ) تفضل الطريق البحرى

السويس عن طريق آسيا الصغرى والخليج فارسي الذي هو طريق  
أصفه بحري ونصفه برى وعلى ذلك يمكننا ان نحكم من الآن انه  
لن يكون لسكة حديد بغداد أو أى سكة أخرى تنشأ في آسيا  
الصغرى والخليج الفارسي تأثير ما على مركز القناة التجارية  
بقيت فكرة أخرى متممة للاعتبارات التي رأى جناب المستشار



المنفور له مصطفى كامل باشا

المالى أنها مؤيدة للمشروع وهى احتمال ظهور اكشافات علمية  
الامر الذي ينقص من اهمية القناة فى تجارة العالم  
ان هذه الفكرة ليست مستحيلة عقلا بل هى تدخل فى حيز  
الإمكان العام ولكن هذه الاكشافات والاختراعات مجهولة

يطبعها الى الآن وان احتمال امور مبهمة غير معينة لا توجد لها بشائر  
تدل عليها حتى ولا خير الابحاث العلمية لا يمكن ان يعتبر اساسا لتقدير  
الاشياء الموجودة بالفعل فليس يوجد من الآلات الصالحة  
لنقل البضائع الكثيرة الا طريق السكة الحديدية وطريق البحر وقد  
ثبت ان طريق السويس هو اقرب هذه الطرق واقلها نفقة فلم يبق  
الا طريق الهواء وهو مهما تقدم لا يسلكه الا المستطلع او المتنزه  
أو المسافر علي الاكثر وليس صالحا لحمل الاثقال كما تدل علي ذلك  
بوادر هذا الاختراع الحالية

على ان تقدم العالم يسير بنسبة واحدة في كل الاشياء فاذا  
تقدمت الاختراعات العلمية الى درجة يحشى منها على اكثر المرات  
مواقفة للتجارة كقناة السويس مثلا تقدمت كذلك حركة التجارة  
وموادها حتى تشغل جميع طرق المرور  
. واذا كانت القناة بعيدة عن ان تنافس بطرق اخرى فانها عن التأثير  
بالحوادث السياسية بعد . لانها من الوجهة السياسية متفق على حيادها  
ولأن الحوادث الماضية لم يكن لها عليها من الاثر ما يحمل على الخوف  
من امثالها في المستقبل .

فقد نشبت الحروب الكبرى سواء التي قامت في اوربا واسيا  
وافريقيا منذ افتتاح القناة وقامت الثورات الهائلة التي حدثت في العالم  
في هذه المدة بعيدة عن القناة فلم تؤثر مطلقا على ايراداتها بل بالعكس



كانت في ازدياد دائم ولورجعنا الى الاحصاء لوجدنا انه كلما اشتدت ربح الحوادث واشتعلت نيران الحروب زاد ايراد القناة عن مثله في اوقات السلم والصفاء

زادت ايرادات القناة في سنة ١٨٨٢ (وهي سنة الحوادث العرابية التي كادت تسد فيها) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها وزادت في سنة ١٩٠٤ سنة الحرب الروسية اليابانية ١٣ مليوناً تقريباً عن السنة التي قبلها

كل هذا البيان لا يدع محلاً للتطير والتشاؤم من الحكم على القناة وتقدير امور مظلمة لا يدل عليها دليل في ماضي القناة ولا في حاضرها ولا يمكن استنتاجها من اى ظرف اخر

### البواعث المرغبة في قبول المشروع

يعد ان بحث اللجنة الفروض الحسائية والاعتبارات العامة التي تقدم ذكرها رأيت وجوب البحث في الاداء والافكار التي اتت بها الحكومة في مذكرة جناب المستشار المالى ولسان مندوبيها في اللجنة للترغيب في قبول هذا المشروع حتى لا يفوت الجمعية العمومية شئ مما قيل في موضوعه او في حواشيه وللعلم بطريقة واضحة كيف تدرس الحكومة مشروعاتها التي تستأثر بانفاذها عادة من غير ان تسمح للامة بمشاركتها فيها برأى قطعي

### قال جناب المستشار

« إن الحالة التي عليها القناة الآن مضرّة بالنسبة لنا لأنها تقضى بان الجيل الحاضر التي يحتمل معظم نفقات القناة لا يستفيد منها شيئاً في حين أن الأجيال القادمة ربما تنجى منها بعد مرور ستين عاماً أرباحاً طائلة . فمن العدل ومن المفيد لمصر اقتصادياً اشتراكها الآن



المغفور له محمد بك فريد

والجيل القريب في أرباح القناة المستقبلية »

واللجنة ترى أن من واجبات الأفراد والجماعات مهما أسرفوا أن يدخروا من حاضرهم شيئاً ينفع الأجيال في مستقبل الأيام القريبة أو البعيدة مادام ذلك في الاستطاعة

إذا تقرر ذلك ورأينا شركة القناة تجرى على هذا المبدأ بطلبها مد  
اجل امتيازها اربعين سنة قبل نهايته بثمانية وخمسين عاما سعيا وراء  
مصالحها ومصلحة ابناء مساهميها واحفادهم . فلماذا لا يكون « من  
العدل ومن المفيد اقتصاديا لمصر » ان تدخر ارباح القناة لابنائها  
واحفادها الذين هم ابناء الاجيال الالة لا لتتركهم في مجبوحة السعادة  
المالية ولكن لتعوض عايمهم بعض العبء الثقيل من الديون الاهلية  
والاميرية التي يتركها لهم الجيل الحاضر والذي يليه وقد تبلغ قيمة  
تلك الديون مئات الملايين من الجنيهات ولتعوض جزءا مما تصرف فيه  
الحكومة في هذا العصر من ثروتها المالية والعقارية التي باعها للشركات  
ولغيرها وانفقت أثاثها

يقولون ان الحالة الحاضرة مضرّة بالنسبة لنا نظرا لحرماننا من  
ارباح القناة التي ستتمتع بها الاجيال القادمة ويراد بهذا القول ان نبيع  
لانفسنا :

اولا — الاعتداء على حقوق الابناء والاحفاد في هذه القناة  
بعد ان اصنعت الحكومة ما كان للبلاد فيها من الحقوق والسهم  
باسعار يقدرونها بجزء من عشرة من اسعارها الحاضرة

ثانيا — ان نتصرف تصرف المبدرين يستدينون مبالغ  
يصرفونها في غير حاجاتهم بفوائد فادحة لا يتعامل بها غير المضطرو  
السفيه

ثالثا — لان تراحم الاجيال الالية (مقابل تعويض لا يذكر) في نصيبها من ثروة ربما كانت تلك الاجيال اقدر منا على التصرف فيها بصورة او سلطة انفع للبلاد مما نستطيع ان نتصرف به نحن الآن مادام لا يوجد لهذه الجمعية العمومية ولا لهيئة مجلس شورى القوانين رأى قطعى فى الشؤون المصرية البحتة فضلا عن صرف الاموال الطائلة التى تزيد فى كل سنة بعد سداد اقساط الديون العمومية وسداد كل ما قضت به المعاهدات الدولية .

ولا شك فى ان كل سبب من هذه الاسباب المتقدمة بمنعنا من ان نتأثر بما يقال ويحتم علينا ان لا تتبع الا طريق الحق والصواب وقال جناب المستشار

« ان العملة المشروعة لا تبرر فى نظر الاجيال القادمة الا اذا كانت المبالغ المتحصلة منها تستعمل فى مشاريع تعود على البلاد بالنفع والكسب فتربح البلاد بذلك ربحا فى المنة يساوي على الاقل سعر خصم الارباح المستقبلية »

واللجنة توافق جنابه على صحة هذه الفكرة من الوجهة النظرية ولكنها مع الاسف لا توافق على صحتها من الوجهة العملية . وذلك قياسا على الماضى الذى دل على ان الحكومة وجد لديها فى فرض امتعدة اموال طائلة فلم تفكر عند صرفها فى مثل هذه المشاريع شار اليها جناب المستشار ومع ذلك فان تلك المشاريع التى ستصرف

فيها المبالغ المتحصلة من هذا المشروع اما ان تكون مشاريع كمالية أو حاجية فان كانت كمالية كان من سوء التصرف ان نبيع ما نملك وما ينتظر من ربح عظيم يساعد اجيالنا الآتية على تحمل نتائج التصرفات الحاضرة لنقوم باعمال كمالية يمكن تأجيلها إلى الوقت الذي تصيرت الاعمال في حاجة اليها . اولى ان يتيسر المال اللازم لها من طريق اخر افضل اقل ضررا من هذا الطريق .

وام اذا كانت تلك المشاريع حاجية . فلا تعدم الحكومة مالا يقوم مقام الاموال التي ستأخذها من هذا المشروع . بان تقدم تلك المشاريع على غيرها من المشروعات الكمالية المحضة التي ينفق عليها سنويا مئات لالوف بل الملايين من الجنيهات رغما عن معارضة مجلس شوري القوانين الذي يعبر عن رغبات الامم كمد السكك الحديدية من مجاهل افريقيا وهي التي أخذت لها الاموال لاحتياطية في الشهور الاخيرة مبلغ ٦١٤ الف جنيه رغما عما أبداه مجلس شوري القوانين من المعارضات الشديدة والآراء السديدة وكقائمة كميات لجيش الاحتلال بالعاصمة وهي التي أخذتها من المال لاحتياطي كذلك اربعمائة ألف جنيه مصري في الامم الماضي لاعمالهم الابتدائية فقط . وغير ذلك كالحسائر الفادحة التي نتجبت من المضاربة بمشتري اسهم غير مصرية ولا مضمونة من الاموال الاحتياطية والاعمال الاخرى التي هي فوق الشؤون الكمالية المملوءة بها صفحات الميزانية العمومية المشتملة على مبالغ

يتراوح بين ١٥ و ١٧ مليوناً من الجنيهات في كل عام وليس للامة في صرفها رأى قطعى ولا شورى مقبولة معها كان معقولا

ولقد فطن جناب المستشار الى الشعور العام ( الذي لا يجهله ) وهو تألم الامة المصرية من صرف اموا لها التى هى فى حاجة لها فى مثل تلك الوجوه الكمالية دون صرفها فى شؤونها الحاجية كالتعليم والامن والقضاء ووسائل نظام الرى والصرف والسكك الحديدية المحروم منها للان كثير من جهات القطر الداخلية واستهلاك الدين العمومى الذى ازدادت قيمته عما كانت عليه فى سنة ١٨٨٢

وخشى جنابه ان هذا التألم يدفع الامة لمقابلة هذا المشروع بمثل ما يابلته به من عدم الاستحسان والاشمئزاز وانه لا يشجع الجمعية العمومية على التصديق عليه فاحتاط لذلك وجاء بما يطمئن الخواطر ويهدى النفوس من هذه الجهة فقال مانصه « ان الارباح التى تعود على مصر من هذه العملية يجب ان لا تنفق فى حاجات الميزانية العمومية . وانما يجب ان تصرف على اعمال تقدم البلاد كالى والسكك الحديدية وغير ذلك وعلى استهلاك الدين العمومى »

ولكن هذا القول ليس من شأنه ان يدفع الخوف الذى تأصل فى النفوس من تصرف الحكومة فى مال الامة من غير رقيب عليه وليس هنا محل اقامة الدليل على ذلك بذكر تفصيل الوجوه التى انفق فيها معظم المال الاحتياطى الذى كان متجمدا وسحب من صندوق

الدين عقب اتفاقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ الا بذكر الطريقة التي تعطى بها المقاولات والمشتريات المطروحة بين ايدينا تكفى لمعرفة الطريقة التي تسلكها الحكومة في تدبير اعمالنا المالية لان هذا المشروع الخطير الذي اوقعه حسن الطالع في يد الجمعية العمومية يجب ان يعتبر عند من لا يعرف حقيقة ادارة امورنا واموالنا . كمقياس ثابت للاعمال التي اجرتها الحكومة في الماضي والتي ستجريها في المستقبل مابقيت علي حالتها الحاضرة تعمل في المصالح العامة مستأثرة بدون ان تشرف الامة معها برأى قطعى فيها

### كيفية تحضير المشروع وبمحه

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة المشتملة علي بصوص تمديلاتها انه حصلت مخابرات طويلة مع الشركة حال تحضير هذا الاتفاق فوات اللجنة ان من صالح المشروع مراجعة تلك المخابرات لتعرف اهم النقط الاساسية التي دارت عليها واجابات الشركة عنها حتى تتحقق كما تحققت الحكومة من عدم امكان الوصول الى منافع اكثر وحتى تكون على يقين من انه ليس في الامكان احسن مما كان فطلبت اللجنة من مندوبي الحكومة بمجاسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ احاطتها علما بمضمون تلك المخابرات او تمكينها من الاطلاع عليها فاجابوها على الفور بما يأتى

« لم يكن هناك مخبرات تحريرية يمكن عرضها على اللجنة »  
 فكان هذا الجواب موجبا لاندعاش اللجنة واستغرابها لتحضير مشروع  
 خطير دقيق كهذا بدون حصول مخبرات كتابية بشأنه مطلقا حتي  
 ولو بصفة مذاكرات مع تكرار القول بمذكرة جناب المستشار  
 وبمذكرة الحكومة بحصول مخبرات طويلة انتهت بتحضير هذا المشروع  
 ولما لم يتحقق امل اللجنة في وجود اثر للمخبرات والمفاوضات الاولى  
 لدى الحكومة رأ أن تكتفي عن تلك المخبرات بالاطلاع على الرسائل  
 التي ذكرها المستشار المالي في اخر مذكرته المؤرخه ٢١ اكتوبر سنة  
 ١٩٠٩ اذ قال

« وهناك مسائل دقيقة تختص بالاتفاقية الجديدة لاجل الان  
 للاشارة اليها في نص الاتفاقية وسيتم الاتفاق عليها بتبادل الرسائل مع  
 الشركة وستعرض صور هذه الرسائل قريبا على مجلس النظار »  
 فطلبت اللجنة في جلستها المنعقدة في ٢٨ فبراير سنة ٩١٠ من  
 حضرات مندوبي الحكومة ان يخبروها عن تلك الرسائل وعما يكون  
 قد تم بينها فاجاب سعادة ناظر المالية بما يأتي حرفيا : -  
 « لا رسائل ولا مسائل قدمت لمجلس النظار ولا أعلم خلاف  
 مسألة الاربعة والاربعين يوما ثم مسألة الاراضى التي سيخلفها البحر ومع  
 ذلك فالكلام كان فيها شفويا .

ولما يشست اللجنة من عدم وجود آثار للمخبرات ولا للرسائل



التي تبودلت بين الشركة والحكومة ارادت أن تكتفى بالاطلاع على تقارير الخبراء الذين أشير اليهم في خطبة الجنب العالى يوم افتتاح الجمعية العمومية بالمباراة الآتية

« ان قيمة المبالغ التي ستدفعها الشركة للحكومة مقابل هذا الامتداد قد قدرها بعد البحث الدقيق اشخاص من ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية »

فطلبت اللجنة من مندوبي الحكومة محاضر اعمال أولئك الخبراء وتقاريرهم لتستخير كما استنارت الحكومة بما جاء بها فاجابوها بما يأتي  
حرفيا بمجلسه ١٤ فبراير سنة ١٩١٠

« لم اكن هناك تقارير تحريره . والخبراء هم نفر من موظفي الحكومة قاموا بعمل الحسابات اللازمة التي اقنعت نظارة المالية بفوائد المشروع ومن هؤلاء الخبراء المسيوروسيان الموجود الان والمسيور كريج الموظف بمصلحة المساحة »

فارادت اللجنة حينئذ ان تعرف القواعد الحسابية التي بنيت عليها عمال المستشار وأولئك الخبراء للالمام بها ولعرفه مقدارها من الصواب فسألت مندوبي الحكومة عن تلك القواعد فاجابوها بما يأتي « لا توجد قواعد وهذه افتراضات »

بمسألتهم اللجنة عن الاقيسة التي ساروا عليها في العمليات الحسابية فاجابوها فأنصه « لا يوجد عندنا حساب يقيني وهذه العمليات كلها افتراضات »

ولما خاب رجاء اللجنة من أن نجد عند الحكومة مخبرات كتابيه أوائل  
للسائل الموعود بتقديمها لمجلس النظر أو تقارير للخبراء التي أشارت  
إليهم الحكومة في خطبة الجناب العالي . أو أساسا صحيحا لفروض  
الاحتمالية أرادت اللجنة أن تعرف كيف حصلت اذن المخبرات في هذا  
المشروع وكيف سارت الحكومة في بحثه ودرسه حتي صار تحضيره  
ونناء على اى شيء بنى جناب المستشار طلبه في مذكرته في مجلس النظر  
بان يصدق على مبدأ هذا الاتفاق اذ قال

« اننى اعرض المشروع كملى مجلس النظر ولى ثقة شديدة في انه  
بعد درسه يصدق عليه المجلس في مبدئه »

فسألت اللجنة مندوبى الحكومة عن الادوار التي تداول فيها  
درس هذا المشروع فاجابوا بما نصه

« الادوار التي مر بها المشروع هي كالآتي

عرضت الشركة مشروع الاتفاق على الحكومة ثم تناقش فيه  
مجلس النظر وادخل هذه التعديلات عليه وقرر عرضه على الجمعية  
العمومية وبعد هذا القرار قد صار امضاء الامر العالي القاضي بعقد  
الجمعية من الجناب العالي »

يتضح مما ذكر عدم عرض هذا المشروع الخطير على خبراء  
اختصاصيين من أكابر الخبراء باوربا لفحصه ودرسه واعطاء رأيهم فيه  
كما فعلت الحكومة في مشروع لائحة المعاشات الملكية الذى بقى

بين يدي الحكومة تحت البحث والدرس مدة أربع سنوات ثم استحضرت له من انكثرا خيرين شهيرين هما المستروران والمستر ريان ثم عرضته بعد ذلك على شركة انكليزية اخرى بلندن مختصة بمثل هذه الاعمال ويتضح فوق هذا أن الذين سمتهم الحكومة في خطبة الجنب العالي الخديوى « بالاشخاص ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية » واقتنعت نظارة المالية باعمالهم هم نفر من موظفيها يشغلون بها وظائف غير الوظائف التي يشغلها عادة ذوو الخبرة الواسعة في الشؤون المالية . كراقب حسابات الحكومة او مدير حسابات نظارة المالية وما أشبه ذلك من الوظائف العالية الرئيسية

وان من العيب ان يلاحظ ان هذا المشروع غير محتاج الى وأي الخبراء بدعوى انه مبنى على قواعد حسابية فنية نظر الما كان فيه على الاقل من الزام الحكومة بمماشاة المستخدمين بعد انتهاء الامتياز ورفض الحكومة لذلك وهو الامر الذي يحتاج الى خبراء لاجل تقدير مافيه من المنافع في حالة القبول والضار في حالة الرفض

هذه الوقائع الثابتة باقوال الحكومة نفسها لا بطريق الظن او الاستنتاج قد ادعشت اللجنة ودلتها على ان الحكومة كان في وسعها ان تهتم بدرس هذا المشروع اكثر مما اهتمت به وانها لم تعطه العناية التي كان يستحقها والتي تعطيتها عادة لاي مشروع اخر اقل من هذا المشروع قيمة واهمية وقد زاد دهش اللجنة ما كانت تصادفه في اجابات

مندوبى الحكومة من الابهام تارة ومن عدم انطباقها على الواقع تارة  
اخرى فثال الابهام فى الجواب ما يأتى

سألت اللجنة مندوبى الحكومة السؤال الاتى : هل مبلغ الاربعة  
الملايين جنيه الذى ستدفعه الشركة للحكومة ستعتبره قرضا بفوائد  
تجمل لسدادها اقساطا سنوية تدفعها من ايرادات القناة فتؤثر حيثئذ  
فى حصص الحكومة السنوية او ان الشركة ستدفع هذا المبلغ من  
مالها الاحتياطي ولا تأخذ بدله من ايرادات الشركة فاجابوها بعد  
اربعة ايام بما يأتى

(يحتمل انه للحصول على اربعة ملايين جنيه تلتجىء الشركة لعقد  
قرض وقد روعى هذا الاحتمالى عند تقرير شروط الاتفاق واتضح ان  
ما تدفعه الشركة من فوائد واستهلاك سيؤثر نوعا ما فى هذه الحالة على  
الحكومة فى ارباح المدة التى تبتدىء من سنة ١٩٢١ وتنتهى فى سنة ١٩٦٨  
وعلى كل حال لو تقرر ان مطلوب القرض المذكور لا يدخل فى حساب  
تقدير حصة الحكومة فهذا الشرط يجعل للشركة وجهها فى طلب امتيازات  
تكون معادلة له )

فمن الفقرة الاولى من هذا الجواب يستفاد بدون أدنى صعوبة  
ان الحكومة لم تعرف ما إذا كانت الشركة ستقترض مبلغ الاربعة  
الملايين جنيه وتجعله سلفة تؤثر اقساطها فى الاجزاء التى ستخصص  
للحكومة سنويا من سنة ١٩٢١ او انها ستدفعه من الاحتياطي القانوني

## او الاحتياطي الخصوص

ومن الفقرة الثانية يؤخذ ان باب طلب الامتيازات في هذا العقد لا يزال مفتوحا في وجه الشركة حتى ولو بعد خروج المشروع من بين يدي الجمعية العمومية كما هو صريح العبارة الاخيرة  
ولو كان الامر قاصرا على ذلك لكان ولكن الحكومة ترى ان للشركة وجها في طلب هذا الامتياز ولا بد ان يكون عندها استعداد للاتفاق معها عليه

اما عدم انطباق بعض تلك الاجابات على الواقع أحيانا فيؤيده حادثة مر ذكرها في هذا التقرير وهي قول الحكومة بان الشركة تمهدت بتخفيض رسم المرور كلما ازداد دخل القناة وذلك بمقتضى اتفاقية صدقت عليها الجمعية العمومية للشركة وكلما نأتمنتها اللجنة في هذا القول ازدادت تمسكا واصرارا عليه على ان الحقيقة هي ان الشركة لم ترتبط بهذا الاتفاقية ولم تصادق عليها كما مر البيان

هذا فضلا عن الاجابات الاخرى التي اضعفت ثقة اللجنة بالعمليات الحسابية التي اشتملت عليها المذكرة الاولى والثانية اذ قال مندوبو الحكومة عند مأسألتهم للجنة عن سبب الفروق في الحساب وبين المذكرتين المنوه عنهما في بعض العمليات الحسابية ما يأتي :

(ان ما ذكره بالمذكرة الثانية هو المعقل والاكثر احتمالا)  
وبديهي ان معنى هذا القول هو ان ما ذكره بالمذكرة الاولى

الرسمية غير معقول وانه بعيد الاحتمال بعد ان قيل عنها ان كل ما اشتعلت عليه من العمليات الحسابية والقروض الاحتمالية مبنى على حكم العقل والتدقيق هذا فضلا عن انه لم يعض على المذكرة الاولى والثانية اكثر من عشرين يوما واللجنة لاتدرى ما الذى كان يقال عن المذكرة الثانية لو مضى عليها عشرون يوما او اربعون

النتيجة

والنتيجة ان اللجنة كانت تمنى ان تقدم الحسكوة السنوية للجمعية العمومية مشروعا محضرا بمحوثا حق البحث مشفوعا بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات متوفرة فيه شرائط الحكمة والروية مضمونة فيه مصاحبة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب بما يصل اليه حد الاستطاعة والا كان راجحة تلك المصلحة على غيرها او معادلة لها على الاقل لتجويل الجمعية فيه بمعرفة او بواسطة لجنة من اعضائها نظرات قليلة او كثيرة ثم تبادر بكل ابتهاج والشرح للموافقة على ذلك المشروع او تعديله تعديلا طفيفا ان كن المشروع قابلا لتعديل وكان جائزا لها عمله

ثم ينصرف اعضاء الجمعية الى بلادهم من الثغور الشمالية الى الحدود الجنوبية رافعين الوية الشكر والثناء على حكومتهم لجدها وسعيها لخير امتهما وسهرها على مصالح بلادها فتزداد ثقة الاهالى ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين فان ذلك اقصى ما تتمناه الجمعية وما نرى

أن الهيئتين الحائمتين والحكومة في حاجة قصوي إليه دائماً وخصوصاً في مثل الظروف الحاضرة

ولكن ما الذي تصنعه الجمعية وقد قدمت لها الحكومة مشروعاً مهماً خطيراً وضع بسرعة لم تعهد في الحكومة من قبل وباختصار كل ما يبرره جناب المستشار بأنه جاء بدافع الضرورة كما جاء بمذكرة جنابه الصادرة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ غير مبحوث حق البحث ولا مرفوق بإيضاحات ومستندات تؤيده لدرجة أن مذكرة جناب المستشار المالى التى هى أول وآخر مستندات الحكومة في بيان وإثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عند ما طلبتها اللجنة منها بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها مع بعض المستندات التى كانت طلبتها اللجنة من مندوبى الحكومة وفضلاً عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع فإنه جاء سابقاً لآوانه بعشرات من السنين ومعلوم أن السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جداً كلاهما يترتب عليه حتماً خطأ والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مهما كان الموضوع بسيطاً فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قناة السويس أربعين عاماً قبل انتهاء أجل امتيازها بنحو ستين عاماً

لا ريب في أن الخطأ حينئذ يكون جسيماً والضرر الذى يترتب عليه حالاً واستقبالاً يكون اجسماً لذلك لم يسع اللجنة أن تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبجته كما سبق ذكره وأهم ما رأته فيه كما

يأتي بيانه .

أولا - أن مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول  
لأن شركة القناة ولا من الحكومة المصرية وكان يجب أن لا يقدم  
للجمعية العمومية إلا بعد الاقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة  
مادامت الحكومة ليست هي العارضة للمشروع كما تقول  
ثانيا - انه ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع  
كما سبق البيان

ثالثا - أنه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غبنا فاحشا على  
مصر تقدره اللجنة بنحو ١٣٠،٥٩٨،٠٠٠ من الجنيهات أصلا  
وفائدة على قاعدة

#### حساب جناب المستشار

رابعا - أنه لاحقيقة للمخاوف التي تتوقعها الحكومة لو لم تتفق مع  
الشركة على مد أجل امتيازها ثم ان كان بعض هذه المخاوف محلا للنظر  
قد قدمه ممكن قبل وقوعه خصوصا متى لوحظ ان الشركة كلما مرت  
سنة من مدة امتيازها كانت اقرب إلى التساهل في شروط التعاقد مع  
الحكومة لأنها لن تجد الا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها أما مصر  
فإنها تجد كثيرا من الشركات الدولية تتعاقد معها على ادارة القناة  
واستغلاله

خامسا - أنه لا يشهد أنى ضرورة مالية تلجئ الى التعاقد بالنهين



الفاحش سيما وان التماقد واقع على مستقبل بعيد لا بد في الحكم عليه من الخطأ العظيم الذي لا يقبل الجيل الحاضر ولا يرضى بان يتحمل مسئولية أمام الاجيال المستقبلية الا اذا كانت الفائدة مضمونة وواضحة وضوحا لا ريب فيه

سادسا - ان فكرة استفادة الجيل الحاضر من أبواب القناة كان يمكن ان يقال عنها انها فكرة صالحة حقيقة لو افترت بما يأتى  
أولا - ان لا يوجد مطلقا غبن في التماقد عليها

ثانيا ان يستعمل المقابل في أعمال منمرة تبرر هذا التماقد أمام الاجيال المستقبلية وان يكون للامة من السلطة على أمرها ما يكفل لها تحقيق هذا الشريط كفالة فعالية

أما والغبن في الصفة فاحش والحكومة لم تسمح الى الان باعطائ الامة حق الاشتراك معها برأى قطعى في تدبير شؤونها المالية والداخلية البحتة خصوصا وان العقد حاصل على زمان ابعد من ان يكون الحكم

عليه صحيحا فهو سابق لاوانه من كل الوجوه وعلى ما هو مبين  
فبناء على هذه الاسباب  
قررت اللجنة بالاجماع رفض هذا المشروع والجمعية الراى

الاخير



